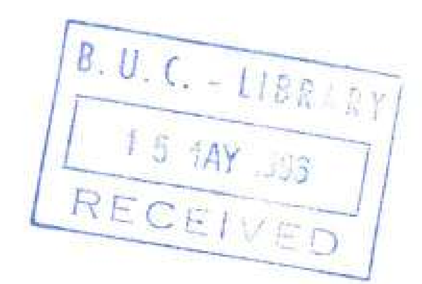
مَسعُود الخوَنـد

القَارّات . المَناطِق . الدّوَل . البُلدَان . المُدُن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

معَـالِم . وَثـائِق . مَوضُوعَات . زعَمَاء



الجزء السادس

بولندا ــ تشيكيا

مشاركون في التصحيح:
شربل الخوند جورج سليم نهلة صفا

الموزّع: مؤسسة هانياد
سن-الفيل - القلعة
ص.ب: ٥٥٥٨٦ بيروت-لبنان
هاتف ٤٩٣٢٩٦

طبع في لبنان

«الثقافة حق وواجب لكل الشعوب وكل الأمم التي ينبغي أن تشارك في العلم والمعرفة» (من إعلان مبادىء التعاون الثقافي الدولي-١٩٦٦).

«إن مفهوم التنمية الذي كان يقتصر في السابق على الجوانب الاقتصادية، بدأ في الستينات يتسلّل تدريجيًا إلى جوانب اجتماعية كالتربية ليبلغ الثقافة. إضافة إلى ذلك، فالاعتراف بالتنمية الثقافية كبعد أساسي من أبعاد التنمية المتكاملة كرّس في شكل نهائي اعتبار الانسان وسيلة التنمية وغايتها في آن» (من البيان الختامي للمؤتمر الحكومي العالمي عن السياسات الثقافية في افريقيا، أكرا، ١٩٧٥).

إذا كانت التنمية الثقافية قد بلغت نظريًا هذا الموقع المتقدم في إطار التنمية العامة في بداية السبعينات، فانها، مع بداية التسعينات أخذت تحتل موقع «المقياس» للتنمية البشرية. والمقياس، هنا، مقياس ثقافي بحت بتأكيده على «معدل القراءة والكتابة للبالغين»، ودعمه بمعايير أخرى حتى وإن كانت غير قابلة للقياس (حتى الآن) مثل المشاركة السياسية والاجتماعية وحرية الناس في الاختيار.

ويأتي هذا التطور، النوعي في مفهوم «التنمية الثقافية» ومحاولات تطبيقه عبر دعوات وبرامج، مترافقًا مع تغيرات عاصفة على المستوى العالمي أثّرت بشدّة على وضعية العالم الثالث كمجموعة، أو بمجموعات، من الدول الساعية للتنمية. وأهم هذه التغيرات ازدياد طابع العولمة الكونية أو الكوكبية (Globilization) من جهة، وتعميق التوجه المحلي والاقليمي (Regionalism) من جهة ثانية. وهنا بالذات تكمن المفارقة الهائلة التي تحمل في طياتها إما الحلول الانسانية الناجعة وإما الأخطار الانسانية الكبرى. لكن، ما يجري من تعامل «شمالي» ثري إزاء «جنوب» فقير، وغربي صناعي متقدم إزاء عالم ثالث بمختلف دوائره العربية والاسلامية والافريقية والآسيوية النامية، لا يدفعنا بسهولة لترجيح الحلول الناجعة على الأخطار الكبرى. وما نشهده من إمعان في الاستهتار بالحقوق العربية إنما هو مثال حي على هذا الترجيح. ولا مجال أمام دائرة العالم العربي، ومختلف دوائر العالم الثالث، سوى تركيز جهودها على التقريب في ما بينها على أساس اعتقاد راسخ بأنها تنتمي إلى الفضاء الجغراسياسي نفسه، وإلى حضارة عريقة، فيصبح بمقدورها التحاور مع الغرب على أساس أنه دائرة من دوائر الكون وليس مركزه.

بشاره مرهج
نائب ووزير لبناني

دافعي إلى هذا الكلام الثقافي-السياسي الموجز، مقدمةً لهذا العمل الموسوعي التأريخي السياسي، يقين بأنه يندرج بشكل طبيعي ومنطقي مع أهم مواد هذا العمل وموضوعاته، بل مع ميزته: الاهتمام بالعوالم الثلاثة، العربي والاسلامي والثالثي، وبالدول والبلدان الصغيرة، والدول الناشئة والتي لا تزال مجهولة أو شبه مجهولة حتى من المثقفين والاختصاصيين (كما بالنسبة إلى تلك التي نشأت عقب انهيار الاتحاد السوفياتي)، والمناطق والشعوب، وأبواب الموضوعات الانسانية والسياسية والجغراسياسية والاستراتيجية، والعلاقات الدولية، والأزمات، والتأريخ السياسي للمرحلة الراهنة (العالم كما يرتسم اليوم)... حيث تأتي عملية التأليف في سياق منهج علمي؛ ولكن، في الوقت نفسه، في إطار من قلق ثقافي وفي ثنايا صدقية وطنية وإنسانية.

قلق ثقافي يعيشه «عامل ثقافي» (تبعًا للتعبير الذي يفضّل المؤلف استعماله بدلاً من «مثقف»)، ويتفرّغ له بكامل وقته، هو الوجه الذي يعكسه هذا العمل الموسوعي لمؤلفه. وما كنت أميل لهذا القول لمجرد أنني اطّلعت على العمل ووقفت على المجهود الكبير لواضعه أو حتى لو مكّنني الظرف والوقت من دراسته نقديًا كما يفعل المتخصصون والنقاد، بل لأنني أعرف المؤلف، مسعود الخوند، منذ ربع قرن من الزمن، درس خلالها، وترجم، وكتب الكثير خاصة في الموضوع الثقافي الوطني والقومي والإنساني، وبالأخص في موضوع المثقف العضوي (ونقيضه المثقف الوظيفي) الذي ينأى بنفسه عن كل ثقافة وظيفية، ولا يرضى لها إلا وظيفة السعي الحثيث وراء الحقيقة خدمةً للحقيقة ذاتها، وبخدمةً للثقافة الحقيقية التي، وحدها، تشكّل الإطار الصحيح والمتين لكل حلّ عادل ودائم لكل أزمة، سواء على مستوى الوطن، أو الإقليم أو المنطقة، أو العالم.

وبعد، أليست النجاة في الحقيقة!؟.

أليست الثقافة الحقيقية مقاربة عقلية وتوق حسّي، في آن، لمواطن الجمَال!؟.

ثم، أليس «**الجمال هو الذي سينقذ العالم**»، في الأخير، على حدّ قولة دويستوفسكي الخالدة!؟.

مقدمة ثانية

الاب الدكتور

فؤاد الحاج

رئيس كاريتاس لبنان

كل حضارة هي ثمرة الماضي؛ ولا يمكننا فهم الحاضر إذا لم نرجع، وبصورة دائمة وثابتة إلى الإرث الثقافي الذي تركه لنا الأجداد.

فمعرفة الإكتشافات التي توصل إليها الأسلاف هي معرفة ضرورية، وليست مجرّد استجابة لحاجة معرفية نظرية تبقى بدون جدوى. إذ تتيح لنا المعرفة الضرورية التعرّف على مسارات التاريخ التي صاغت عالمنا الحالي.

لكن، كيف يتسنى للإنسان المعاصر، في المدى الطبيعي لحياته، قراءة واستيعاب الأعمال التأليفية التي لا تُحصى والتي تراكمت عبر القرون؟.

هذا العمل، باشر به الاستاذ مسعود الخوند في وضعه لـ«الموسوعة التأريخية الجغرافية» التي تعرض لمحة موجزة وعلمية للمناطق، والقارات، والدول، والمدن، والموضوعات، والمعالم والحركات في العالم.

وهذا المؤلَّف العلمي لا يكتفي بأن يعرّفنا على اكتشافات الماضي، بل يعرض امامنا، ايضًا، آخر المعارف الحديثة والمعاصرة.

لقد حقّق الاستاذ مسعود الخوند، بمؤلَّفه هذا، أكثر من عمل بحثي بحت؛ اختار بدقة كلماته وعباراته وأسلوبه، مستندًا إلى رسوم وخرائط وصور ملائمة، لكي يقدّم إطارًا إجماليًا يتيح لنا مزيدًا من الدقة في فهم البلدان المعنية.

هذا المؤلَّف ثمرة عمل شاق وسهر وتضحيات. فكل مبحث فيه أُخضع للتحليل والتمحيص الدقيقين. فكان المؤلف، مسعود الخوند، وعبر مسار معقّد، مفسرًا أمينا للوضع الحضاري الحالي الذي هو ثمرة الماضي والحاضر.

فهذه الموسوعة، باعتقادي، تتوجّه إلى كل منا، وإلى هؤلاء المتعطشين للتعرّف بشكل أفضل على البلدان والقارات، على حضاراتها وتواريخها، وعلى مراحل هبوطها وانطلاقها.

وإلى جميع الذين يقدّرون غذاء الفكر حق قدره، إلى الراغبين منهم بالاكتناز من هذا الغذاء أو المتهنين مهنة الثقافة والفكر، نوصي باقتناء هذه الموسوعة. ولا يفوتنا ذكر الأهالي، والطلاب، وأصحاب المهن الحرة، والصحافيين، والدبلوماسيين، وجميع الذين يهتمون بالتاريخ والجغرافيا، والفنانين في مختلف حقول الفن، والمشتغلين بالآداب. فبإمكانهم، جميعًا، ان يغترفوا من معين هذه الموسوعة الموضوعة باللغة العربية ما يغذّي أفكارهم ويثري معارفهم.

إننا نشكر المؤلف، مسعود الخوند، على جهده المضني الذي سهّل أمامنا هذه الرحلة في التاريخ وهذا الاكتشاف للبلدان كافة.

بقراءتنا هذا المؤلَّف، تُبعث فينا من جديد رغبة النهل الثقافي. وهو، باختصار، عمل ناجح، ولنجاحه الثواب الأكيد.

فهرست





بولندا
(بولونيا)

بطاقة تعريف

الإسم: من قبائل البولان السلافية التي كانت تقطن البلاد قديمًا والتي ما يزال البولنديون يعودون بأصولهم إليها.
«الجمهورية البولندية» ابتداء من ١٩ تموز ١٩٨٩؛ وكانت قبل هذا التاريخ، أي منذ ١٩٤٥ «جمهورية بولندا الشعبية». يقال لها أيضًا «بولونيا» ترجمة لإسمها بالفرنسية **Pologne**.

الموقع: شمال غربي أوروبا. يحيط بها بحر البلطيق وروسيا وليتوانيا وبيلوروسيا وأوكرانيا وسلوفكيا وتشيكيا وألمانيا. ويبلغ طول

حدودها ٣٠١٠،٨ كلم.

المساحة: ٣١٢٦٨٣ كلم م. (كانت ٣٨٨٦٣٤ كلم م. في العام ١٩٣٨، عشية الحرب العالمية الثانية).

العاصمة: فرصوفيا (وارسو). أهم المدن: لودز، كركوفيا، بوزنان، غدانسك (راجع «مدن ومعالم»).

اللغة: البولندية، وتعود بجذورها إلى السلافية، كالروسية، ولكنها تكتب بأشكال الأحرف الرومانية، وليس السيريلية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٣٩ مليون نسمة. والتقديرات تشير إلى أنهم سيبلغون نحو ٤١،٤ مليونًا في العام ٢٠٠٠. كان تعدادهم نحو ٧،٢٥ ملايين في العام ١٨١٦؛ وأصبح نحو ٢٥،١ مليونًا في العام ١٩٠٠؛ ونحو ٣٤،٨ في العام ١٩٣٨ (أي عشية الحرب العالمية الثانية)؛ وتدنى إلى نحو ٢٣،٩ مليونًا غداة هذه الحرب (١٩٤٦)؛ وأصبح ٣٥،٦ مليونًا في العام ١٩٨٠.

يشكل البولنديون ٩٨٪ من مجموع سكان بولندا. والباقون: أوكرانيون (نحو ١٨٠ ألفًا)، وسلوفاك (نحو ٢١ ألفًا)، وبيلوروسيون (نحو ١٦٥ ألفًا)، وألمان (٢٣ ألفًا)، وروس (١٩ ألفًا)، وتشيك، وليتوانيون ويونانيون ومقدونيون وغجر. وهناك نحو ٦٠٪ من البولنديين يسكنون المدن.

٩٤٪ من البولنديين كاثوليك. وهناك بين ٤٠٠-٦٠٠ ألف أرثوذكسي، ونحو ٢٠ ألف يهودي (كان تعداد اليهود في ١٩٣٩ في بولونيا نحو ٣،٥ ملايين). وفي بولندا أقلية مسلمة (راجع «معالم تاريخية»).

الحكم: الدستور المعمول به صادر في ٣٠ كانون الاول ١٩٨٩ (اقترع عليه الديت-البرلمان-بأكثرية ٣٧٤ صوتًا ضد صوت واحد و١١ غائبًا)، وبموجبه أصبحت بولندا دولة ديمقراطية حرة (كانت قبلاً دولة إشتراكية) تعترف بحرية تشكيل الاحزاب السياسية، وتضمن الحرية الاقتصادية وحماية الملكية الفردية. وفي أول آب ١٩٩٢ جرت تعديلات دستورية لتجنب كل شلل بين مؤسسات الدولة وأعطت مزيدًا من الصلاحيات لرئيس الوزراء، ودخلت حيّز التنفيذ في ٧ كانون الاول ١٩٩٢. يتألف المجلس التشريعي (الكونغرس) من مجلس الشيوخ الذي يتألف من مئة عضو منتخبين بالاقتراع الشامل والحر، ومن الديت (مجلس النواب) المؤلف من ٤٦٠ عضوًا منتخبين لمدة أربعة أعوام (نائب واحد لكل ٦٠ ألف نسمة). رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب لمدة ستة أعوام، ورئيس الوزراء ينتخبه الديت.

تقسم البلاد إلى ٤٩ مقاطعة (يقال لها فويفودي Voivodies)، منها ثلاث مدن تتمتع بنظام استقلالي ذاتي في إدارة شؤونها هي العاصمة فرصوفيا ولودز وكركوفيا.

أصبح في البلاد، منذ ١٩٨٩، نحو ٢٠٠ حزب أو تنظيم سياسي مرخّص له. أهم هذه الأحزاب «الحزب العمالي البولندي الموحّد»، تأسس في ١٩٤٨، وأصبح عدد أعضائه في ١٩٨٩ نحو مليوني عضو، ولكنه عاش أزمة انسحاب من صفوفه بين تموز ١٩٨١ وآذار ١٩٨٤ حيث فقد نحو مليون عضو، وفي مؤتمره الحادي عشر والأخير (٢٨ كانون الثاني ١٩٩٠) أقترع مندوبوه على حله وتحويله إلى «الحزب الاجتماعي الديمقراطي البولندي». «الاتحاد الاجتماعي الديمقراطي البولندي»، تأسس في كانون الثاني ١٩٩٠ على يد ١٠٦ من المنشقين عن الحزب الاجتماعي الديمقراطي البولندي. «الحزب الاشتراكي البولندي»، تأسس في ١٩٨٧. «حزب الفلاحين الموحّد»، تأسس في

١٩٤٩، وبلغ عدد أعضائه نحو نصف مليون في اواسط الثمانينات. «الحزب الديمقراطي»، تأسس في ١٩٣٩.

وأهم النقابات: «تحالف النقابات البولندية»، تأسس في ١٩٨٤، ويضم نحو ٤،٥ ملايين عضو. «التضامن»، تأسست في ٢٢ ايلول ١٩٨٠، وجرى تعليق وجودها الشرعي في ١٣ كانون الاول ١٩٨١، وحُلّت في ٨ تشرين الاول ١٩٨٢، وشرّعت في ٥ أيار ١٩٨٩، وتضم نحو ٢،٥ مليون عضو. «التضامن الريفي»، تأسست في ١٩ آذار ١٩٨١، وبعد نحو شهرين بدّلت إسمها إلى «نقابة المزارعين الافراد المستقلة-التضامن»، وقد جرى تعليقها، ثم حلها (في ٨ تشرين الاول ١٩٨٢)، وشرّعت في ٥ نيسان ١٩٨٩. «اتحاد الطلاب المستقل»، تأسس في ١٩ شباط ١٩٨١ واعترفت به الحكومة (اتفاق لودز)، ثم حُلّ في كانون الثاني ١٩٨٢. «لجنة الدفاع الاجتماعي الذاتي»، أسسها متقفون، في ١٩٧٦، بهدف الدفاع عن العمال الموقوفين على أثر اضطرابات مدينتي رادوم وأورسوس، وحُلّت في اوائل ١٩٨١.

الاقتصاد: ليس القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الأهم في بولندا رغم ان ٤٩٪ من أراضيها الزراعية مستغلة تمامًا. وأهم منتجاتها الزراعية: الشوفان، الحنطة، الشمندر السكري والبطاطا؛ فضلاً عن تربية الماشية والانتاج الحيواني وصيد السمك (نحو ٤٢٥ ألف طن من أسماك البحر، و٥١ ألف طن من أسماك المياه الحلوة، في العام ١٩٩١).

في العقدين الأخيرين من نظام الحكم الشيوعي، مرّت بولندا بمرحلة التصنيع المكثف، وكان يعيش نحو ٧٠٪ من سكانها على الصناعات. وتمتلك بولندا ثروات معدنية ضخمة كالقصدير والكبريت والغاز الطبيعي والفحم الحجري. أهم صناعاتها: صناعة السفن والأقمشة والآلات. وقد مرّت البلاد، بدءًا من ١٩٧٥، بأزمات اقتصادية، وشهدت نقصًا في المواد الأساسية خاصة اللحوم. في ١٩٩٠، صدرت تشريعات حول اصلاحات إقتصادية (خطة بلسرونغ): تحرير الاقتصاد وتخصيصه بموجب قانون ١٣ تموز ١٩٩٠: تحويل ٧٦٠٠ مشروع (٨٠٪ من الاقتصاد) إلى شركات مساهمة، وتخصيص ٥٠٠ مشروع كبير. وأصبح هناك ٨٠ مصرفًا بدلاً من ٩ مصارف فقط، وفتحت بورصة فرصوفيا في نيسان ١٩٩٠. واستمرت الاصلاحات الاقتصادية تنحو منحى التخصيص (أو الخصخصة).

نبذة تاريخية

حتى القرن الثامن عشر: من المرجح ان قبائل البولان السلافية تعود بجذورها إلى آسيا الوسطى، وانها أقامت في أوروبا الشرقية بين القرن الخامس والقرن السابع الميلادي. وفي القرن العاشر، تزوج زعيم هذه القبائل، ميسزكو الاول، من اميرة من منطقة بوهيميا كانت تعتنق المسيحية. فقبل الدين المسيحي، وتبعته قبائله واعتنقت المسيحية. وفي حين كانت روسيا ما زالت تحت التأثير الشرقي، أخذت بولندا بتأثير من الكنيسة تتجه نحو الغرب.

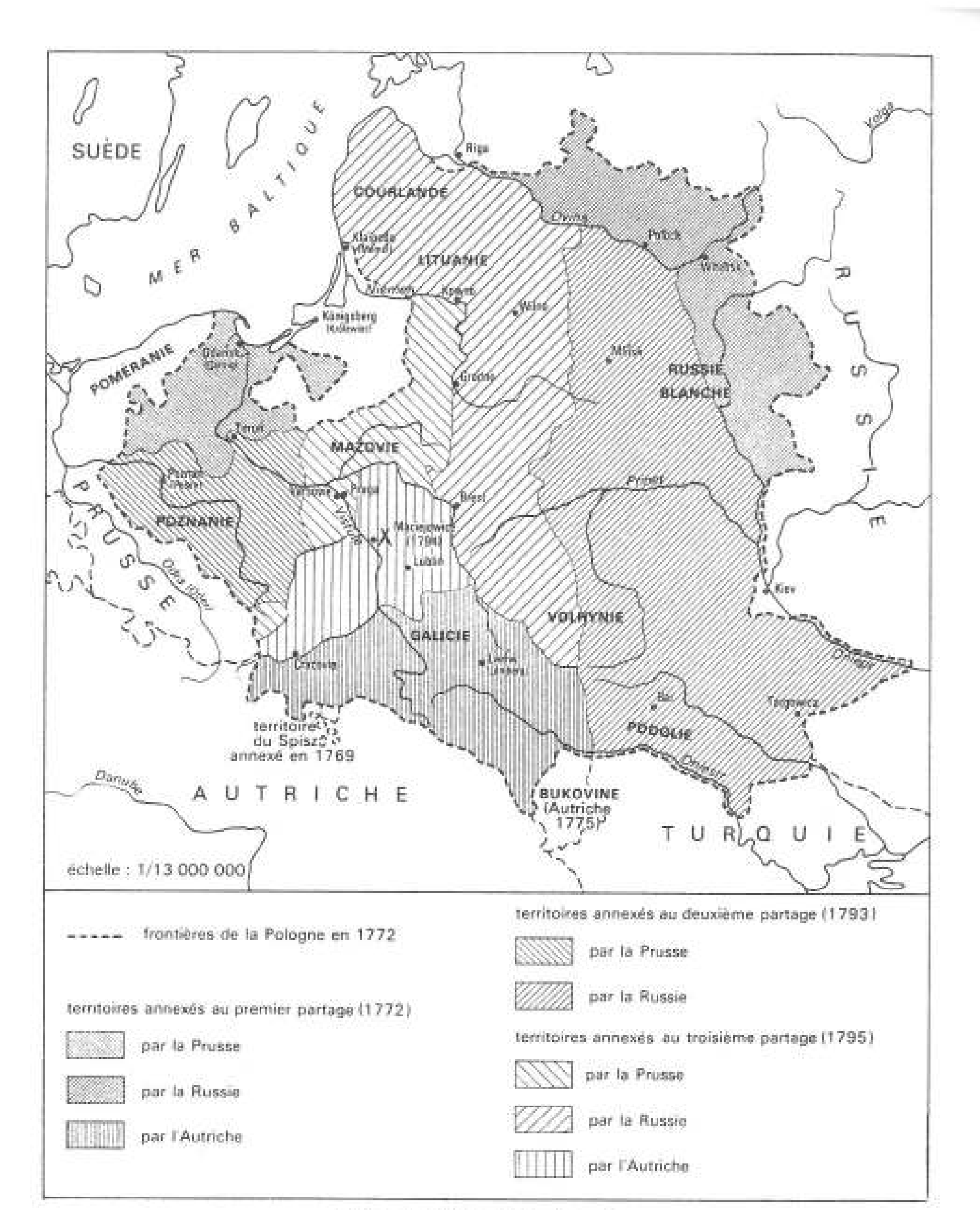
ومن القرن الحادي عشر، اصبحت الحدود البولندية هي نفسها المعروفة اليوم تقريبًا. وفي القرون الوسطى، كانت بولندا أحد مراكز الاشعاع الثقافي الغربي. وفي نهاية القرن الرابع عشر، أصبح اتحاد بولندا وليتوانيا (تحت حكم أسرة جاغلون) من أهم وأقوى دول أوروبا الغربية.

وشكل القرن السادس عشر العصر الذهبي لبولندا، إذ وصلت حدودها من البلطيق حتى البحر الأسود، كما لامست أبواب موسكو. فارتفعت الجامعات في مختلف مدن البلاد، وعرفت الكنيسة البولندية نوعًا من التسامح الديني جعل الكثيرين من اليهود يلجأون إلى بولندا.

وفي هذا القرن، اكتسبت طبقة الاشراف (نحو ١٠٪ من السكان) سلطات سياسية واسعة، وأصبحت الملكية غير وراثية منذ ١٥٧٢. فعلى أثر موت سيغيسموند الثاني أوغست دون وريث، قرر الأشراف انتخاب هنري دو فالوا وتحديد سلطة الملك، بحيث أصبح بمقدور كل شريف (نظريًا على الأقل) ان ينتخب ملكًا. إلا ان هذه الصلاحيات الواسعة للاشراف (بما فيها صلاحياتهم داخل الدييت) من جهة، واحجامهم عن كل نشاط تجاري وصناعي (اكتفوا بالاقطاع الزراعي) من جهة اخرى، شلّ من قدرة الحكومة المركزية على العمل وأثار نقمة الطبقة البورجوازية التجارية والصناعية. (لمزيد من التفصيل حول تاريخ بولندا حتى القرن الثامن عشر، راجع «اليهود في بولندا» في معالم تاريخية).

التقسيم: نتيجة لهذا الوضع، تعددت المكائد السياسة داخل الحكم، وتربصت الدول الأخرى ببولندا وهاجمتها في عدة مناسبات. ومع ذلك، استطاع البولنديون ان يحققوا بعض الانتصارات، كانتصارهم على السويديين في ١٦٥٥. وكذلك، ساهم الملك جان الثالث سوبيسكي بايقاف زحف الاتراك على اوروبا وبالحاقه بهم هزيمة نكراء عند ابواب فيينا وطردهم من هنغاريا في ١٦٨٣.

لكن سوبيسكي، وخلفاؤه، لم يتمكنوا من إيقاف مسار التراجع والانهيار. ففي ١٧٧٢، قسمت بولندا بين النمسا (اقتطعت لها منطقة غاليسيا) وروسيا (شرقي بيلوروسيا) وبروسيا (بوميرانيا)، والمناطق البولندية الباقية جرى تقسيمها بين روسيا والنمسا في ١٧٩٣. فكان أن هبّ البولنديون، في ١٧٩٤، بانتفاضة وطنية



تقسيمات بولندا بين ١٧٧٢ و ١٧٩٥.

شاملة لطرد الروس والبروسيين من بلادهم، تحت قيادة جنرال بولندي كان قد اشترك في حروب استقلال الولايات المتحدة الاميركية ويدعى تادوس كوشيوسكي. وعلى الرغم من البطولة التي أبدوها، لم يتمكنوا من إنقاذ بلادهم من تقسيم ثالث بين روسيا وبروسيا والنمسا في ١٧٩٥.

ففي هذا العام، اختفت بولندا من خريطة اوروبا. لكن نابوليون الاول أنشأ دوقية فرصوفيا ومنحها الاستقلال. بذلك، شكلت هذه الدوقية نواة انبعاث بولندا من جديد، وإن كانت قد عاشت سنوات قليلة بدأت في ١٨٠٧ وانتهت مع سقوط نابوليون في ١٨١٤.

المملكة: أنشأ مؤتمر فيينا (١٨١٥)

مملكة في القسم البولندي العائد لروسيا وعلى حسابها، في عهود القياصرة الممتدة من عهد القيصر ألكسندر الاول (١٧٧٧-١٨٢٥) إلى القيصر نقولا الثاني (١٨٦٨-١٩١٨)، وجعل هذا المؤتمر، في الوقت نفسه، من مدينة كركوفيا مدينة حرة. لكن هذه المملكة تمتعت باستقلال ذاتي صوري. وفي ١٨٣٠، نشبت انتفاضات شعبية حالت دون تمكين القيصر من إرسال جيشه لقمع الثورة في باريس؛ فما كان من القيصر أن ألغى نظام الاستقلال الذاتي الصوري لبولندا. وفي ١٨٦٤، ضمت النمسا مدينة كركوفيا إليها. وفي ١٨٤٨، اندلعت انتفاضة عارمة طالبت باعادة بولندا إلى حدودها التاريخية وبالاستقلال الناجز؛ وفي ١٨٦٣-١٨٦٤، انتفاضة أخرى معادية للروس تمّ قمعها. واستمر وضع بولندا على حاله حتى الغزو الألماني في ١٩١٤.

في الحرب العالمية الاولى: بقيت بولندا في قلوب مواطنيها وعقولهم، ونشط قادتها، في الداخل وفي الخارج (خاصة في باريس ولندن ونيويورك) يثيرون قضيتها ويحثون العالم على اعادة سيادتها واستقلالها، بالنضال المتوازن مع نضال الوطنيين في الداخل. وكان على رأس الحركة الوطنية البولندية جوزف بيلسودسكي، مؤسس الفرق البولندية التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى، وإينياس باديريوسكي، عازف البيانو الشهير، ورومان دموفسكي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي. وترك ذلك أثرًا كبيرًا على الرئيس الاميركي ولسن، فجعل من استقلال بولندا ومن ضرورة وجود منفذ لها على البحر بندًا (البند الثالث عشر) من بنود مبادئه المعروفة التي اعتبرها ضرورية من اجل السلام العالمي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى.

الجمهورية: في ١٩١٥، أعلنت روسيا عن إنشاء مجلس وصاية يحكم القسم العائد لها من بولندا؛ وقد حلّ هذا المجلس في ١٩١٨ لدى وصول جوزف بيلسودسكي. وقبل ذلك، كانت المانيا والنمسا قد أعلنتا استقلال بولندا في ٥ تشرين الثاني ١٩١٦، لكن من دون تحديد للحدود أو وضع دستور. وفي ٦ تشرين الثاني ١٩١٨، قامت حكومة مؤقتة في بولندا برئاسة إينياس دازينسكي (اشتراكي). وبعد أقل من أسبوع أعلن الاستقلال؛ ثم أصبح جوزف بيلسودسكي رئيسًا للدولة. وأعلنت معاهدة فرساي (٢٨ حزيران ١٩١٩) استقلال «جمهورية بولندا»، واكتسبت البلاد قطاعًا إقليميًا بعرض ٣٠ إلى ١١٠ كلم دعي «ممر دانتزيغ» (تدعى اليوم غدانسك) مدينة مهمة تحت إشراف عصبة الأمم، وأصبح بيلسودسكي أول رئيس للجمهورية الفتية؛ لكنه اعتزل العمل السياسي في ١٩٢٣ ليعود بعد ثلاث سنوات ويحكم حتى ١٩٣٥ منتهجًا خطًا دكتاتوريًا حتى وفاته بمرض السرطان في ١٢ ايار ١٩٣٥.

في ١٩٣٢، عقد ميثاق عدم اعتداء بين بولندا والاتحاد السوفياتي، وفي ١٩٣٤، ميثاق عدم اعتداء مع ألمانيا. وفي ١٩٣٥،

وضع دستور جديد للبلاد. وفي كانون الاول ١٩٣٧، طلب جوزف بيك من وزير الخارجية الفرنسي، إيفون دلبوس، إذا كان يوافق على نقل يهود بولندا إلى جزيرة مدغشقر وإسكانهم هناك. وفي ٢ تشرين الاول ١٩٣٨، احتلت بولندا منطقة تشين (في تشيكوسلوفاكيا) التي كان التشيكيون قد احتلوها في ١٩١٩-١٩٢٠ أثناء الحرب البولندية-السوفياتية. وفي ٢٨ آب ١٩٣٩، عقد ميثاق بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي يقضي بتقسيم بولندا بين الدولتين.

في الحرب العالمية الثانية: في أول أيلول ١٩٣٩، هاجم النازيون الألمان بولندا دون إعلان سابق للحرب. وقد تشكلت القوات المهاجمة من ١،٥ مليون رجل و٢٧٠٠ طائرة مقاتلة في حين كانت القوات البولندية تتشكل من ٧٥٠ ألف



نصب أبطال حرب ١٩٣٩ – ١٩٤٥ في ساحة فرصوفيا.

رحل و ٣٠٠ طائرة. وبعد يومين، أعلنت فرنسا وبريطانيا (وكانتا ملتزمتين بحماية بولندا) الحرب على ألمانيا، وبدأت الحرب العالمية الثانية. وفي ١٧ أيلول، قام الجيش السوفياتي، بدوره بغزو البلاد. وفي اليوم التالي، انتقلت الحكومة البولندية (مع عدد من وحدات الجيش البولندي إلى رومانيا). وفي ٢٧ أيلول استسلمت فرصوفيا، وفي ٢٨ أيلول، تقاسمت ألمانيا والاتحاد السوفياتي بولندا. أما حكومة المنفى البولندية فقد اتخذت من مدينة أنجرس (فرنسا) مقرًا لها حيث بقيت فيها حتى ١٢ حزيران ١٩٤٠، وبعدها انتقلت إلى لندن. وعندما أعلنت ألمانيا الحرب على الاتحاد السوفياتي، خضعت بولندا بكاملها للألمان.

فعاشت البلاد، تحت الحكم النازي، سلسلة من الكوارث لم تشهد مثيلاً لها في تاريخها. وكان هتلر قد أقسم على إزالتها من الوجود، وقضى على خمس السكان، ودمّر المدن. ومع ذلك انتظمت مقاومة شعبية داخل بولندا قامت بعمليات عديدة ضد الجيش الألماني، وقدمت دعمًا مهمًا لجيوش الحلفاء.

وعندما دخل الجيش السوفياتي بولندا ظافرًا، ووصل، صيف ١٩٤٤، إلى جوار العاصمة فرصوفيا، هبّ أهلها يحاولون الثأر من الجيش النازي منتظرين وصول الجيش الأحمر بين لحظة وأخرى. إلا ان هذا الجيش توقف عند الضفة الشرقية من نهر فيستول في حين كانت المدينة تتخبط في صحراء من الرماد وبحر من الدماء. وقد سبق وصول السوفيات إلى جوار فرصوفيا إنشاء «المجلس الوطني» السري والمقرّب من السوفيات ومعه إنشاء «الجيش الشعبي» في أول كانون الثاني ١٩٤٤. وفي ٢٢ تموز ١٩٤٤، أعلن عن قيام «جمهورية بولندا الشعبية».

في ١٧ كانون الثاني ١٩٤٥، احتل السوفيات فرصوفيا، وفي اليوم التالي كركوفيا، وبعد عشرة أيام بوزنان، وبعد اسبوع تورن، ثم تمكنوا من تحرير كامل بولندا من النازيين في آذار ١٩٤٥. وقد أدت الحرب إلى مقتل نحو ٦ ملايين بولندي، تقول المصادر الغربية ان نصفهم تقريبًا من اليهود الذين قضوا في معسكرات التعذيب والإبادة النازية.

في ٢٨ حزيران ١٩٤٥، تشكلت حكومة ائتلافية أغلبية أعضائها من الشيوعيين. واندلعت، على أثر ذلك، حرب أهلية امتدت إلى ١٩٤٧ وقضى فيها نحو ٥٠ ألفًا من الشيوعيين والمعارضين لهم.

الجمهورية الشعبية: في مؤتمر يالطا (٤-١١ شباط ١٩٤٥)، قررت الدول الثلاث: الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا، إجراء انتخابات حرة في بولندا فور انتهاء العمليات الحربية. وقد جرت هذه الانتخابات في ١٩٤٧ تحت إشراف الشيوعيين؛ وقبل الحلفاء نتائجها واعترفوا بحكومة بولندية مؤقتة يسيطر عليها الشيوعيون. كما منحوا بولندا أقاليم ألمانية واقعة شرقي أودر-نيس (مساحتها ١٨٠ ألف كلم م.) كتعويض عن خسائر الحرب. لكن بولندا فقدت في الوقت نفسه أقاليم (١٠٢ ألف كلم م.) ضمّها الاتحاد



إدوار غيريك يدشن عيد «الحصاد» السنوي التقليدي في بولندا.

السوفياتي. وقد اعترفت ألمانيا الاتحادية (الغربية) عام ١٩٧٠، أي بعد ٢٥ سنة، بحدود أودر-نيس بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية (الشرقية) وبولندا.

تعرض نظام بولندا الجديد (الاشتراكي الشيوعي) لعدد من الأزمات (اقتصادية على وجه الخصوص). وقد أدّى ذلك إلى عودة فلاديسلاف غومولكا، عام ١٩٥٦، إلى استلام السلطة بعد ان كان قد أقيل في ١٩٤٨ من رئاسة الحزب الشيوعي البولندي بعد اتهامه بـ«التحريفية واليمينية». وبعد وقوف غومولكا إلى جانب العرب في حرب حزيران ١٩٦٧ وقطع علاقات دولته باسرائيل تعرض لحملة صهيونية دفعت قيادة الحزب الشيوعي البولندي (العمّالي الموحد) إلى إجراء حملة تطهير في صفوف الحزب وطرد العديد من اليهود النافذين من مناصبهم في الدولة.

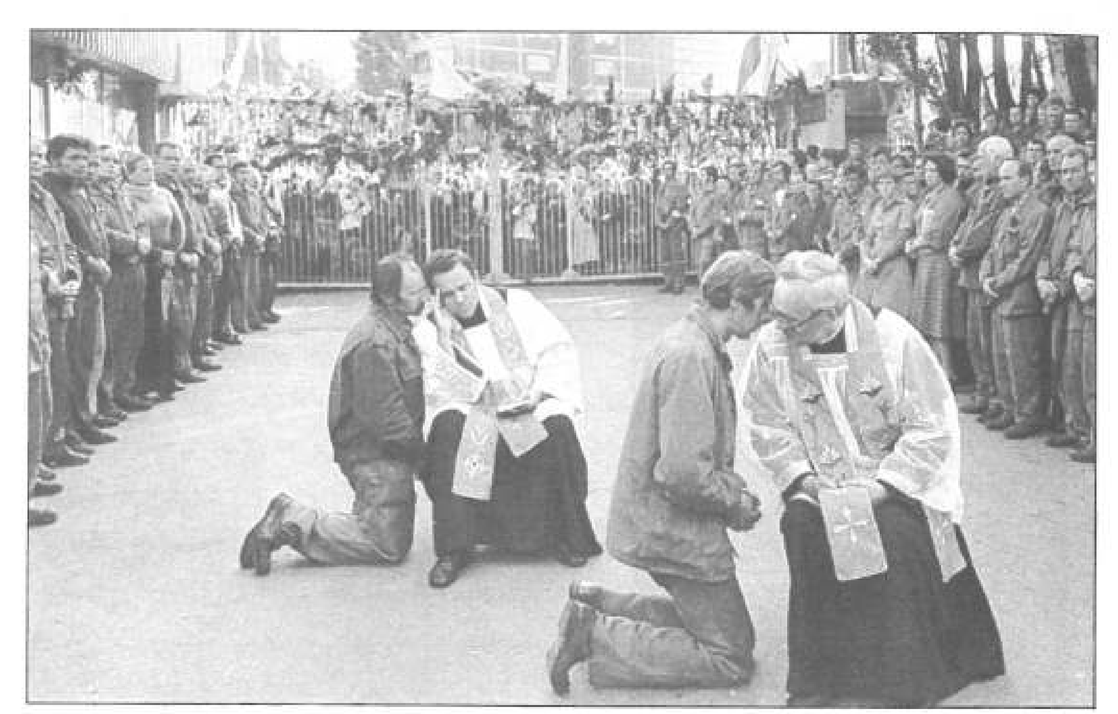
وبعد تفاقم المشكلات الاقتصادية (١٩٧٠) التي أدت إلى اضطرابات احتجاجًا على رفع أسعار بعض السلع، حلّ إدوار غيريك محل غومولكا في رئاسة الحزب والحكومة. وما لبث مركز غيريك ان قوي إثر انتخابات ١٩٧٦ وإدخال بعض التعديلات على الدستور. ثم عادت الاضطرابات والمظاهرات تعم البلاد إثر اقتراح الحكومة زيادات على الأسعار. وأهم هذه الاضطرابات ما وقع منها في حزيران ١٩٧٦، إذ أدّت إلى تشكيل (في أيلول) لجنة لمساعدة أهالي العمال الضحايا تضمنت



صف طويل من البولنديين، ولوقت طويل، بانتظار شراء اللحوم (١٩٨٠).

شخصيات اشتراكية وكاثوليكية وليبرالية عملت بديناميكية كبيرة. وسرعان ما تحولت هذه اللجنة إلى «لجنة الادارة الاجتماعية الذاتية». وصدرت صحافة سرية. وانتخب العديد من الشخصيات الكاثوليكية لقيادة هذا التحرك في مؤتمر عام (نيسان ١٩٧٨). وإلى جانب هذه المعارضة الديمقراطية والليبرالية نما نشاط قومي يوجه انتقادات للهيمنة السوفياتية على مقدرات البلاد ويدعو إلى مظاهرات في فرصوفيا بمناسبة الذكرى الستين لاستقلال بولندا. ووصل نشاط القوميين إلى حد تشكيل حزب الاستقلال في أيلول ١٩٧٨. كل ذلك في إطار تسامح نسبي من السلطات البولندية التي كانت باشرت سياسة الانفتاح (على لسان الرئيس غيريك نفسه) مع الكنيسة الكاثوليكية والفاتيكان، انتهت بقبول ان يقوم البابا يوحنا بولس الثاني بزيارة لبولندا. وقد دلت هذه الزيارة (حزيران ١٩٧٩)، من خلال الاحتفالات التي صاحبتها، على عمق الايمان الكاثوليكي لدى البولنديين (من يومها، بدأ دارسون ومحللون يتكلمون عن دور للبابا في مجريات أحداث مستقبلية في بولندا وسواها من دول اوروبا الشرقية الاشتراكية). وقد تركت هذه الاحداث الداخلية أثرًا على سياسة بولندا الخارجية. فبعد زيارة البابا، زار بولندا ايضًا الرؤساء الاميركيون الثلاثة: نيكسون، فورد وكارتر، وقد قام غيريك بزيارة رسمية للولايات المتحدة الاميركية.

في مؤتمره الثامن (١١-١٥ شباط ١٩٨٠)، ازاح الحزب العمالي البولندي



عمال أحواض غدانسك يعترفون للكهنة (والاعتراف سر من أسرار الكنيسة الكاثوليكية) وهم في ذروة تحركهم النقابي والوطني (٢٢ آب ١٩٨٠).

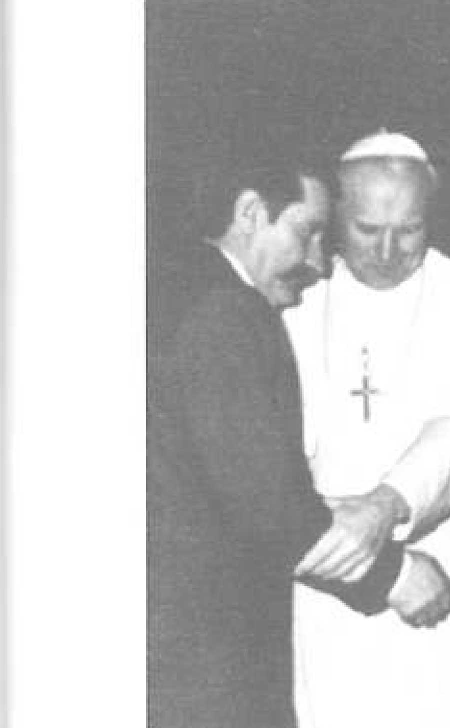
الموحد (الشيوعي) رئيس الوزراء بيوتر جاروسزويك بعد ان وجه له انتقادات على سياسته الاقتصادية، ما دعّم من مركز ادوار غيريك الذي أعيد انتخابه أمينًا عامًا للحزب.

في ١٤ آب ١٩٨٠، انطلقت شرارة اضرابات عامة وأزمة اجتماعية وسياسية حادة من مدينة غدانسك (دانتزيغ سابقًا) على يد عمال أحواض لينين. وكان على رأس مطالب العمال اعتراف الحكومة بشرعية نقابتهم «التضامن» خارج إطار الحزب الشيوعي والدولة وهيمنتهما عليها. وبعد نحو أسبوعين من بدء هذه الاضرابات، وقع أتفاق بين زعيم «التضامن»، ليش فاليسا، ونائب رئيس الحكومة جاجيليسكي. ومع استمرار الأزمة، استقال (في ٥ أيلول ١٩٨٠) أدوار غيريك، فخلفه ستانيسلاو كانيا الذي كان مكلفًا تنظيم العلاقات مع الكنيسة، فضلاً عن مهامه كمسؤول داخل الحزب عن الشرطة والجيش.

وخشيت دول اوروبا الشرقية من تفاقم الأزمة البولندية. فدان رئيس ألمانيا الشرقية «أعداء الثورة» وقال إن بولندا «ستبقى إشتراكية». وزار كانيا الاتحاد السوفياتي ودول حلف فرصوفيا، واهتمت سائر دول العالم (على رأسها الولايات المتحدة) بالتطورات الخطيرة في بولندا، وانتظرت امكانية تدخل عسكري سوفياتي وشرقي (حلف فرصوفيا) لحسم الوضع عسكريًا. وكان الرئيس الاميركي يحذر من مثل هذا التدخل، خاصة بعد ان عقد أعضاء حلف فرصوفيا اجتماعًا لهم في

موسكو (٥ كانون الاول ١٩٨٠). فبعد أسبوع من هذا الاجتماع اجتمع مجلس الحلف الأطلسي في بروكسل وقرر ان «بولندا يجب ان تكون حرة وان تقرر مستقبلها بنفسها». كل ذلك في إطار تصاعد وتائر الازمة الداخلية وتزايد شعبية «التضامن». وبعد أقل من شهرين، جرت تعديلات أساسية في الحكومة وفي اللجنة المركزية للحزب في حين أعلن كانيا عن ضرورة ضرب «الثورة المضادة» بعد ان توقفت مفاوضات الحكومة مع «التضامن»، وقبل ان تجري دول حلف فرصوفيا مناورات عسكرية في عرض للقوة. وبعد أسابيع اجتمع كانيا بالرئيس السوفياتي بريجنيف.

في كانون الاول ١٩٨١، استلم الجيش مقاليد الامور في البلاد، وأعلن قائده الجنرال ياروزلسكي «حالة الحرب» وتشكيل «المجلس العسكري للسلامة الوطنية»، ووضع فاليسا (زعيم التضامن) في الإقامة الجبرية، وانقطعت أخبار بولندا عن العالم لأسابيع كاملة، وبدا ان الامور استتبت في ظل حالة الطوارىء، وقام ياروزلسكي (في نيسان ١٩٨٢) بزيارة لغالبية دول أوروبا الشرقية، واستمرت الكنيسة، بعد كل تظاهرة مؤيدة لنقابة التضامن، تدعو إلى الحوار، وكانت أحيانًا تعلن تأييدها للنظام القائم وتدين التظاهرات ونقابة التضامن، واحيانًا أخرى تدين تعنت الحكم وتحمله مسؤولية تردي الاوضاع (تشرين الاول ١٩٨٢). وفي ١٠ تشرين الاول ١٩٨٢، أصدر مجلس النواب



فاليسا في زيارة البابا في الفاتيكان (١٥ كانون الثاني ١٩٨١).

البابا يوحنا بولس الثاني مستقبلاً ياروزلسكي في الفاتيكان (١٣ كانون الثاني ١٩٨٧). بعد اللقاء الذي استغرق ٧٠ دقيقة، صرّح ياروزلسكي: «بولنديان يمكنهما الاتفاق دائمًا».



البولندي (الدييت) قانونًا خاصًا بالنقابات، وحلّ بموجبه نقابة التضامن. وفي ١٤ من الشهر التالي، اطلقت السلطات سراح زعيم التضامن ليش فاليسا الذي اظهر اعتدالاً في موقفه من السلطات بعد الافراج عنه. وفي أول يوم من ١٩٨٣، علّقت السلطات الاحكام العرفية المطبقة منذ قبل ١٣ شهرًا، كما أعلنت ان هناك نحو ١٥٠٠ معتقل سياسي. واستمرت «التضامن» تتحرك (علانية احيانًا) على الرغم من قرار حلها حتى انها قامت بتظاهرات عدة اعقبتها اشتباكات كما في تظاهرة أول أيار ١٩٨٣.

في حزيران ١٩٨٣، زار البابا بولندا والتقى ياروزلسكي وفاليسا. وبعدها بأقل من شهر واحد أعلن ياروزلسكي رفع حالة الطوارىء التي دامت ٥٨٥ يومًا في جميع أنحاء البلاد. وفي آذار ١٩٨٤، افتتح ياروزلسكي مؤتمر حزب العمال البولندي الموحد (الشيوعي) ووجه انتقادات قاسية للكنيسة الكاثوليكية. واعتبر بمثابة رد على هذه الانتقادات تدفق الجماهير بعد القداديس الكاثوليكية إلى الشوارع يوم ٤ أيار ١٩٨٤ احتفاء بذكرى دستور ١٧٩١، وهو الدستور المعروف بتحرره. وفي تموز ١٩٨٤، أصدرت الحكومة عفوًا عامًا شمل ٦٥٢ معتقلاً سياسيًا ونحو ٣٥ ألف سجين عادي في الذكرى الاربعين للحكم الشيوعي في بولندا.

وعلى صعيد العلاقات الخارجية، زار ياروزلسكي موسكو (أيار ١٩٨٤)، ومنها اعتبر الولايات المتحدة مصدرًا رئيسيًا للتوتر في العالم، وحضّ الدول الشيوعية على الوقوف ضدها، ووقع مع الاتحاد السوفياتي «معاهدة التعاون السوفياتية-البولندية» ومدتها ١٥ عامًا، وتشمل خططًا للتخصص الصناعي فضلاً عن إقامة روابط متينة في مجالي التخطيط والسياسة الاقتصادية. ومن جهة ثانية، أنهت زيارة الرئيس اليوناني، باباندريو، لفرصوفيا (تشرين الاول ١٩٨٤)، العزل الغربي لبولندا. إذ كانت الزيارة الأولى لزعيم أطلسي منذ ١٩٨١. وفي ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٤، اغتيل الأب بوبيلوسكو (راجع «معالم تاريخية»).

في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، انتخب الجنرال ياروزلسكي (رئيس الحكومة) رئيسًا لمجلس الدولة، وبعد نحو شهر قام بزيارة باريس حيث التقى الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران. وفي ٧ كانون الاول، استقبل في فرصوفيا المستشار الألماني ويلي براندت بمناسبة الذكرى الخامسة عشر للمعاهدة الألمانية-البولندية.

استهلت سنة ١٩٨٦ باجراء خفض في سعر الوحدة النقدية (زلوتي)، وهي المرة السابعة والعشرين التي يتم فيها هذا الاجراء منذ ١٩٨٢. وفي شباط ١٩٨٧، استقبل البابا (في روما) الجنرال ياروزلسكي، ورفعت الولايات المتحدة الاميركية عقوباتها الاقتصادية التي كانت تفرضها على بولندا. وفي ٩ أيار ١٩٨٧، جرت تعديلات على الدستور، أهمها تلك التي سمحت باجراء استفتاءات على بعض المواضيع والقضايا المصيرية. وفي ٨-١٤





أيلول ١٩٨٠: فوق، الرئيس ستانيسلاف كانيا في غدانسك غداة تعيينه رئيساً للدولة؛ وتحت، ليش فاليسا في تجمع لنقابة التضامن في غدانسك.

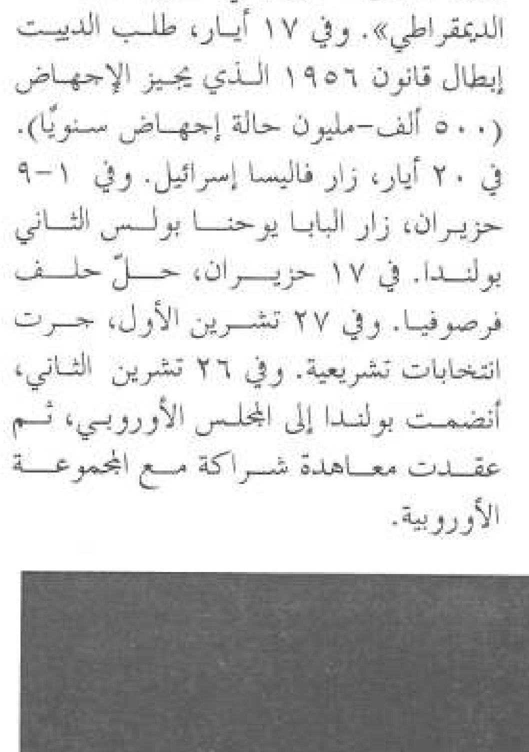
حزيران ١٩٨٧، زار البابا بولندا وسط مزيد من الانشداد العالمي نحو أحداث بولندا، خصوصًا منها دور الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية في هذه الاحداث. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٧، جرى استفتاء شعبي حول الاصلاحات الاقتصادية والعملية الديمقراطية الآخذة مجراها في البلاد.

في ١٧ حزيران ١٩٨٨، ألغت الحكومة قسم يمين الولاء للجيش السوفياتي الذي كان يؤديه المجندون البولنديون. وفي ٤ تشرين الثاني، زارت رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر بولندا والتقت ليش فاليسا في مدينة غدانسك التي بدأت تعمها المظاهرات من جديد. وقبيل نهاية السنة، زار فاليسا فرنسا، وصدرت تشريعات حول النشاط الاقتصادي والاستثمار الأجنبي في بولندا. وفي عيد الميلاد (٢٥ كانون الاول ١٩٨٨)، وجّه الأسقف غلمب رسالة بالمناسبة هي الأولى منذ ١٩٤٥.

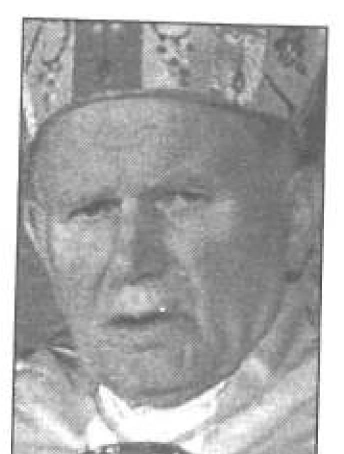
في ١٤ شباط ١٩٨٩، زار رئيس الوزراء، راكوفسكي، فرنسا؛ وبعد نحو شهر واحد، سُمح بفتح مكاتب للتبادل الحر. وفي ١٧ نيسان ١٩٨٩، منحت الولايات المتحدة بولندا مساعدة بقيمة مليار دولار. وفي اليوم التالي، جرى لقاء بين ياروزلسكي وفاليسا. وفي ٤-١٨ حزيران ١٩٨٩، جرت انتخابات مجلس الشيوخ والدييت (مجلس النواب) ففازت نقابة «التضامن» (بزعامة فاليسا) بـ ٩٠ مقعدًا من أصل مئة في مجلس الشيوخ وبأغلبية مقاعد مجلس النواب. وفي اليومين الأخيرين من أيام هذه الانتخابات كان الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران في زيارة لبولندا.

الجمهورية البولندية: في ١٩ آب ١٩٨٩، انتخب البرلمان الجنرال ياروزلسكي رئيسًا للجمهورية، وشُكّلت حكومة رفضت نقابة التضامن الاشتراك فيها، فاستقالت بعد أيام فقط ما حدا بالرئيس ياروزلسكي إعلانه القبول بمبدأ الحكومة الائتلافية. فشكل تادوز مازوفيكي (مولود ١٩٢٧) حكومة غير شيوعية، وكان أول رئيس وزراء غير شيوعي في أوروبا الشرقية منذ ١٩٤٥. وفي ٢٩ كانون الأول ١٩٨٩، ألغى الدييت (البرلمان) صفة الحزب القائد المعطى دستوريًا للحزب العمالي البولندي الموحد (الشيوعي) وتبنى اقتصاد السوق المنصوص عنه في خطة نائب رئيس الوزراء ووزير المالية. وفي ٣٠ كانون الأول ١٩٨٩، صدر دستور جديد للبلاد.

أما أهم أحداث ١٩٩٠ فتمحورت حول قوانين ومراسيم وقرارات وإجراءات التخصيص التي طالت عددًا كبيرًا من المشاريع والمؤسسات، وحول بروز إنشقاق داخل نقابة التضامن مع بقاء ليش فاليسا الرجل الأقوى فيها، وحول إعلان الرئيس ياروزلسكي (في ١١ كانون الأول) أعتذاره للشعب عن اضطراره الأخذ بالاحكام العرفية سابقًا بسبب تلقيه «تهديدًا بالتدخل من الاتحاد السوفياتي إذا لم يعمل على إلغاء نقابة التضامن». وفي ١٤ كانون الأول، قدم رئيس الوزراء، مازوفيكي استقالته، وكلف جان أولسزويسكي، من نقابة التضامن، تشكيل الحكومة.



المونسنيور غلمب في إحدى عظاته الحاشدة (٢٦ آب ١٩٨٢).



البابا يوحنا بولس الثاني.



ليش فاليسا.





في ٩ كانون الأول ١٩٩٠، انتخب ليش فاليسا (بالدورة الثانية) رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٧٤،٢٥٪ من الأصوات ضد منافسه تيمينسكي الذي نال ٢٥،٧٥٪. وفي ٢٢ من الشهر نفسه، باشر فاليسا مهامه متخذًا من القصر الملكي في فرصوفيا مقرًا له، وقد سلّمه ريسزارد ككزوروفسكي، الرئيس المنفي إلى لندن في ١٩٤٠، شعارات وشارات الدولة (أختام، علم، والنسخة الأساسية لدستور ١٩٣٥، التي حملها معه أثناء الغزو الألماني).

١٩٩١: في ١٢ كانون الثاني، كُلف جان بيليكي (مولود ١٩٥١) تشكيل الحكومة التي نالت ثقة الدييت بشبه إجماع. وفي ١٤ آذار، أسس تيمينسكي حزب «X». وفي ٩ نيسان، زار فاليسا فرنسا. وفي ٣ أيار، جرت احتفالات رسمية وشعبية بالمئوية الثانية لدستور ١٧٩١. وفي ١٢ أيار، أسس مازوفيكي حزب «الاتحاد الديمقراطي». وفي ١٧ أيار، طلب الدييت إبطال قانون ١٩٥٦ الذي يجيز الإجهاض (٥٠٠ ألف-مليون حالة إجهاض سنويًا). في ٢٠ أيار، زار فاليسا إسرائيل. وفي ١-٩ حزيران، زار البابا يوحنا بولس الثاني بولندا. في ١٧ حزيران، حلّ حلف فرصوفيا. وفي ٢٧ تشرين الأول، جرت انتخابات تشريعية. وفي ٢٦ تشرين الثاني، أنضمت بولندا إلى المجلس الأوروبي، ثم عقدت معاهدة شراكة مع المجموعة الأوروبية.



ليش فاليسا وحليفه تاديوس مازوفسكي، أول رئيس حكومة غير شيوعي (١٩٨٩).

١٩٩٢: في ١٨ أيار، عقدت بولندا معاهدة صداقة وتعاون مع أوكرانيا. في ٥ حزيران، تشكلت حكومة جديدة برئاسة فالدمار باولاك (مولود ١٩٥٩)، لكن بعد نحو ستة أسابيع استقال، فخلفته هانا شوشوكا (مولودة ١٩٤٦) التي ما لبثت أن جابهت إضرابًا عامًا في البلاد (١٨ آب). في ٢٨ تشرين الاول، سحبت روسيا وحداتها العسكرية من بولندا. وفي ١٦ كانون الاول، عقد اتفاق شراكة بين بولندا، هنغاريا وتشيكيا وبين المجموعة الاوروبية، يقضي باقامة منطقة تبادل حر لمدة عشرة أعوام.

١٩٩٣: في ٢٢ كانون الثاني، طلبت رئيسة الوزراء هانا شوشوكا صلاحيات تمكّنها من الحكم بواسطة مراسيم. في ١٦ آذار، مُنع حق الإجهاض إلا في بعض الحالات الاضطرارية كبعض الامراض أو تهديد حياة الأم. في ١٢ أيار، صدر قانون يقضي بتخصيص (نقل إلى القطاع الخاص) ٦٠٠ مشروع كانت تابعة للدولة.

مراجعة تاريخية: شكل النصف الثاني من العام ١٩٩٣، وتحديدًا مع نتائج الانتخابات التشريعية (في أيلول) وفوز الشيوعيين بها، وتتويج هذا المسار بعودة شيوعي سابق إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية (تشرين الثاني ٩٥)، مراجعة تاريخية كبرى في تاريخ بولندا الحالي.

انتقلت بولندا بسرعة (خلال ثلاث سنوات فقط) من النظام الاقتصادي الموجه مركزيًا إلى نظام السوق الحرة. فارتفعت أسعار السلع ارتفاعًا وصل (مع بداية ١٩٩٠) إلى ألفين في المئة، وهبط الانتاج في الجهة المقابلة بنسبة ٤٠٪، وارتفعت نسبة البطالة إلى ١٣٪ في بلد لم يكن يعرف البطالة. ومع ذلك، شهدت الأعوام التالية استقرارًا اقتصاديًا ونموًا، وفي الوقت نفسه أزمات سياسية. ذلك ان التقدم الاقتصادي أفاد أقلية معينة فائدة كبيرة من دون ان يصيب الغالبية من الشعب البولندي التي ازدادت معاناتها وحصدت خيبات الأمل من التغييرات والتحولات في النظامين الاقتصادي والسياسي.

قبل يوم واحد من انتخابات ١٩ أيلول ١٩٩٣ التشريعية، غادرت آخر قوات سوفياتية سابقًا بولندا منهية وجودًا عسكريًا سوفياتيًا (وروسيًا) دام منذ ١٧ أيلول ١٩٣٩ بمقتضى اتفاق سري بين موسكو وألمانيا النازية.

وفي هذه الانتخابات عادت بولندا، التي قادت أوروبا الشرقية في معركة التخلص من الحكم الشيوعي في ١٩٨٩، وأعطت اتحاد اليسار الديمقراطي الذي يتزعمه كفاشنيفسكي والذي تشكل ليخلف الحزب الشيوعي السابق الصدارة في حياة البلاد السياسية. و لم يكتف الناخب البولندي بذلك بل أعطى المرتبة الثانية لحزب المزارعين حليف الشيوعيين المزمن في السلطة سابقا، متخليًا عن الأحزاب اليمينية والدينية، وخاصة عن مرشحي نقابة «التضامن» التي قادت (بزعامة ليش فاليسا) معركة الثمانين ضد الشيوعية خارج البرلمان. و لم يسلم من هذه الهزيمة من القوى التي تعاونت لإطاحة الشيوعية، وبشق النفس، سوى الاتحاد الديمقراطي، بقيادة رئيسة الوزراء هانا شوشوكا، الذي شفع له انه قطع علاقاته تمامًا مع «التضامن»، فنال نحو ١٠٪ من الاصوات، مقابل أكثر من ٢٠٪ للشيوعيين السابقين، و١٥،٥٪ لحليفه حزب المزارعين. وكان العنصر الحاسم في التحول عن اليمين والليبرالية والتضامن وحتى عن الكنيسة المصاعب التي لاقتها قطاعات واسعة من البولنديين بسبب برنامج الاصلاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق وما رافقه من انتشار البطالة وانحسار المستوى المعيشي.

وبعد أيام من هذه الانتخابات أعلن عن توقيع اتفاق بين الشيوعيين وحزب المزارعين لتشكيل حكومة ائتلافية، وذلك إثر بروز الحزبين كالقوتين البرلمانيتين الأكبر (٣٠٣ مقاعد من أصل ٤٦٠ مقعدًا)، وقد رشح الحزبان فالديمار بافاك زعيم حزب المزارعين لرئاسة الحكومة.

ومنذ توليه رئاسة الحكومة ما انفك بافاك يحرص على طمأنة رؤوس الاموال الخارجية والأوساط المالية العالمية إلى ان لا عودة إلى نظام الاقتصاد المركزي. وهذا ما أعاد تأكيده أثناء زيارته الامارات العربية المتحدة (١٩-٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٤)، إذ أعلن ان بولندا مهتمة بجذب رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في بلاده في ظل قوانين الإستثمار الجديدة التي أقرتها الحكومة البولندية والتي توفر الحماية للإستثمارات الأجنبية على غرار الحماية التي توفرها القوانين في دول غربي أوروبا.

واستمر فاليسا، حتى الأيام الأخيرة من ولايته، يعمل بكل جهده لضم بلاده إلى الحلف الأطلسي وتخليصها من كل تأثير لروسيا عليها بعد ان كانت قد خضعت لهيمنة موسكو طوال القرنين الماضيين. ففي ١٨ شباط ١٩٩٥، أعلن فاليسا ان بلاده ستواصل السعي إلى الانضمام إلى حلف الأطلسي شاءت موسكو أم أبت. وقد قال هذا الكلام لرئيس الوزراء الروسي تشيرنوميردين الذي كان يزور بولندا، وبعد أقل من يومين على خطاب للرئيس الروسي بوريس يلتسن أعلن فيه معارضته المطلقة لتوسيع الحلف الغربي لكي يشمل دول أوروبا الشرقية. وكان وزير الدفاع البولندي انتزع من واشنطن (في ١٧ شباط ١٩٩٥) اتفاقا ينص على تعاون دفاعي أوسع بين بولندا والولايات المتحدة.

وفي الانتخابات الرئاسية (٢٠ تشرين الثاني ١٩٩٥-الدورة الثانية)، أنهى انتخاب ألكسندر كفاشنيفسكي رئيسًا لبولندا بحصوله على ٥١،٣٪ من الاصوات عهد الرئيس ليش فاليسا، وأحكم سيطرة الشيوعيين السابقين على البلاد. وقد شكل هذا الفوز فشلاً ذريعًا للكنيسة الكاثوليكية (والفاتيكان) التي دعمت بكل قواها ليش فاليسا.

وعلى الصعيد الأقليمي (الأوروبي)، أثبت هذا الفوز ان الشيوعيين السابقين عادوا بزخم إلى الساحة السياسية الأوروبية. فقد أتى فوز تحالف اليسار الديمقراطي في بولندا (بزعامة كفاشنيفسكي) بعد أسبوع

من الفوز الكبير الذي حققه الحزب الاشتراكي البلغاري (الشيوعي السابق) في الانتخابات البلدية في بلغاريا معززًا بذلك موقعه بعد فوزه في الانتخابات التشريعية في كانون الأول ١٩٩٤. وكانت عودة الشيوعيين السابقين بدأت في تشرين الثاني ١٩٩٢ في ليتوانيا وامتدت إلى بولندا (١٩٩٣) وهنغاريا (١٩٩٤).

في ٢٣ كانون الأول ١٩٩٥، أدّى ألكسندر كفاشنيفسكي (مولود ١٩٥٤) اليمين الدستورية رئيسًا لبولندا. وقد حرص، في خطابه الأول بعد حفل تأدية اليمين، على أن يطمئن البولنديين والعالم إلى أنه سيواصل الاصلاحات التي تقود البلاد إلى الديمقراطية واقتصاد السوق، كما سيواصل العمل من أجل إدخالها في حلف شمالي الأطلسي والاتحاد الأوروبي، محاولاً تبديد القلق الذي يساور كثيرين من انه وحلفاءه قد يعودون بالبلاد إلى السياسات الشيوعية السابقة قائلاً: «هذه ليست نقطة تحول ولا ثورة بل الطريق ذاتها إلى الأمام». وتغيب عن احتفال تأدية اليمين الدستورية أمام البرلمان البولندي سلفه ليش فاليسا، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية في بولندا الكاردينال جوزف غلمب الذي طالما أيدّ فاليسا وحذّر من انتخاب كفاشنيفسكي.



الكسندر كفاشنيفسكي.



فالديما بافاك.



بولندا جيوسياسيًا

من «المعجم الجيوبوليتيكي للدول» (إيف لاكوست، فلاماريون، باريس ١٩٩٤، ص ٤٥٣-٤٥٧):

بولندا، التي قسمت في عدة مناسبات (خمسة تقسيمات: ١٧٧٢، ١٧٩٣، ١٧٩٥، ١٨١٥، و١٩٤٠) اختفت في بعضها اختفاءً كليًّا (١٧٩٥-١٨٠٧ و١٨١٥-١٩١٩) وعرفت انتفاضات وانبعاثات صعبة، تتميز بحالة قصوى من عدم الاستقرار الجغرافي والاقليمي.

تمتد من بحر البلطيق في الشمال إلى جبال الكاربات في الجنوب، لكنها محصورة بين ألمانيا في الغرب وروسيا في الشرق. فبعد ان كانت قوة كبرى من القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر وتمتد من البلطيق إلى أوكرانيا، أخذت بولندا تعاني من تنامي قوة ونفوذ جيرانها (النمسا، بروسيا وروسيا)، وكذلك من نظامها الملكي الذي كان انتقائيًّا (ليس وراثيًّا) في القرنين السابع عشر والثامن عشر. فعلى رغم ما عرف عن البولنديين من قوة شكيمة ووطنية، إلا ان الاقطاع والأسياد البولنديين كانوا يفضلون انتخاب أمير أجنبي (أو أمير بولندي مدعوم من إحدى الدول الأجنبية) ملكًا عليهم ليطمئنوا إلى ضعف نفوذه عليهم.

الدولة البولندية التي نشأت في ١٩١٩ تمتعت بمنفذ لها على البلطيق عبر ممر ضيق ومدينة دانتزيغ التي نعتت وقتها «بالمدينة الحرة». ثم عادت بولندا لتختفي من جديد عن الخريطة مع الحرب العالمية الثانية، حيث قسّمت، منذ أيلول ١٩٣٩، بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٤٥، قامت من جديد ولكن بحدود مختلفة نالت اعتراف الدول المجاورة.

حدود ١٩٤٥ والأقليات الاتنية:

انبثقت هذه الحدود (وهي الحدود الحالية) من المفاوضات الجارية بين الحلفاء من ١٩٤٣ إلى ١٩٤٥. وكانت الغلبة في هذه المفاوضات لوجهة نظر ستالين (مؤتمر بوتسدام، تموز ١٩٤٥). الحدود الغربية ثُبتت عند خط أودر-نيس (Oder-Neisse)، في حين ان الحدود الشرقية استمرت نفسها تقريبًا أي عند خط كورزون (Curzon) الذي حدّده مفاوضو معاهدات ١٩١٩، لكنهم ما لبثوا أن تخلوا عنه عقب الحرب الروسية-البولندية في ١٩١٩-١٩٢٠. فتكون بولندا بذلك قد كسبت (في ١٩٤٥) توسعًا إقليميًا بعرض نحو ١٠٠ كلم باتجاه الغرب لمصلحة الاتحاد السوفياتي وعلى حساب ألمانيا (٤٠٪ من مجموع مساحة بولندا الحالية كانت أراض ألمانية قبل ١٩٤٥). وهذه الأراضي المضمومة إلى بولندا لجهة الغرب كان يسكنها ألمان منذ نحو سبعة قرون، وهي الأراضي التي تشكل جنوبي بروسيا الشرقية، وبوميرانيا، وشرقي برندبورغ وسيليزيا. وهذا ما ترك أثرًا خطيرًا على مجمل العلاقات الألمانية-البولندية. أما لجهة الشرق، فالامر جاء معاكسًا، إذ خسرت بولندا مدنًا بولندية قديمة، مثل مدينة لفوف التي أصبحت أوكرانية، ومدينة فيلنو (أو فيلنيوس) التي هي حاليًا عاصمة ليتوانيا.

وتضمنت اتفاقيات الحلفاء في ١٩٤٥ (يالطا، بوتسدام) على إجراء نقل للسكان على نطاق واسع: نقل الألمان القاطنين شرقي خط أودر-نيس، ونقل

البولنديين القاطنين شرقي خط كورزون. وقد تمت عمليات النقل هذه في ١٩٤٧ وطالت أكثر من ٥ ملايين ألماني ومليوني بولندي. ومع ذلك، ما يزال هناك ألمان في بولندا، وبولنديون في مناطق الاتحاد السوفياتي السابق.

حرصت بولندا الاشتراكية على طمس المشكلة الاتنية وقدمت نفسها بصورة الاتنية الموحدة. لكن نظامها الجديد، في ١٩٨٩، وبهدف كسب الدعم المالي من جمهورية ألمانيا الفدرالية، اعترف بوجود الاقليات الاتنية على ارض بولندا، وأهم هذه الأقليات الألمان والأوكران. وهناك ايضًا ليتوانيون في منطقة سوالكي، وتتر مسلمون، وبيلوروسيون في شرقي البلاد (منطقة بياليستوك).

فالألمان، الذين كانوا يعتبرون (رسميًا) أنهم طُردوا جميعهم بين ١٩٤٥ و١٩٤٧، لا يزالون يعدون، بموجب التقديرات الألمانية، نحو مليون نسمة في بولندا «ولهم الحق بالجنسية الألمانية» (المادة ١٦ من الدستور الألماني). وبعض هؤلاء (نحو ٣٠٠ ألف) قصدوا ألمانيا في السنوات الأخيرة. ولا يزال عدد كبير من الألمان في سيليزيا العليا، والنظام الحالي (ما بعد الشيوعي) يعترف بحقوقهم الثقافية (مدارس، وسائل إعلام)، والاقتصادية والسياسية (جمعيات وأحزاب تمكنت من إيصال نواب عنها إلى الدييت). وهذه الحقوق أكّدتها معاهدة «حسن الجوار والصداقة والتعاون» بين ألمانيا وبولندا الموقعة في حزيران ١٩٩١. لكن الحكومة البولندية بقيت على رفضها الاعتراف بازدواجية الجنسية (البولندية-الألمانية) للألمان البولنديين، ما استدعى نوعًا من الوصاية الألمانية على هؤلاء الأشخاص.

أما الأوكرانيون فيعيشون في المناطق الجنوبية من غاليسيا السابقة عند أقدام جبال الكاربات، ويعدون نحو نصف مليون نسمة، وهم أرثوذكس. وكانت الحكومة البولندية من أولى الحكومات التي اعترفت، في ١٩٩٠، باستقلال جمهورية أوكرانيا.

وأما الأقليات البولندية التي تعيش عند «التخوم» (الاراضي التي كانت بولندية بين القرن الرابع عشر والقرن الثامن عشر وبين ١٩٢١ و١٩٣٩) فهي تتوزع، بانتماءاتها الاتنية بين الدول الحدودية الثلاث، وهي ليتوانية، بيلوروسية وأوكرانية، وتعد هذه الأقليات بمجملها نحو مليون نسمة. في ليتوانيا نحو ٣٠٠ ألف بولوني (٧٪ من مجموع السكان) يعيشون شرقي البلاد في أقضية فيلنيوس وسولزنيكي حيث يشكلون ٦٤٪ من مجموع القضاء الأول و٨٠٪ من الثاني. وفي بيلوروسيا، يعيش البولنديون الكاثوليك على امتداد حدودها مع ليتوانيا وحدودها مع بولندا (بريست ليتوفسك). ويشكل البولنديون ايضًا تجمعات في أوكرانيا الغربية في منطقة لفوف ومنطقة إيفانو-فرنكوفسك (ستانيسلاف).

التطبيع، نحو الاعتراف بالحدود: لم يتم الاعتراف بحدود بولندا الدولية الحالية الموضوعة بموجب اتفاقيات الحلفاء في ١٩٤٥ من دون مشكلات وصعوبات.

فالحرب الباردة تركت وضعًا قانونيًا مشوبًا وملتبسًا لأن الأراضي الواقعة شرقي خط أودر-نيس كانت موضوعة «تحت الادارة البولندية» من دون ان يتم ضمها بموجب نص مكتوب صريح. وهذا الوضع الملتبس بالذات كان في أساس مطلب اللوبي الألماني (اللاجئون الألمان) القاضي بالابقاء على الوضع القائم ودعم نظرية الرايخ القانونية منذ ١٩٣٧ حتى اليوم.

فالدول «الاشتراكية» وحدها اعترفت بالحدود الألمانية-البولندية الجديدة، مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية (معاهدة غورليتز في تموز ١٩٥٠). ثم جاءت مفاوضات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا التي بوشر بها في نهاية ١٩٧٢ وانتهت بتوقيع ميثاق هلسنكي في ١٩٧٥ لتؤدي إلى اعتراف الدول الغربية نفسها بحدود الاتحاد السوفياتي (ضم بلدان البلطيق، الحدود الشرقية لبولندا)، وحدود بولندا وحدود الألمانيتين، الشرقية والغربية.

وحدها مسألة قبول جمهورية ألمانيا الفدرالية (ألمانيا الغربية) بالحدود الاوروبية الجديدة شكلت عنصرًا أساسيًا في مسار هذا التطبيع الحدودي. إن «السياسة الشرقية» (Ost politik) التي أطلقها المستشار الألماني ويلي براندت أدّت إلى الاعتراف بالحدود الغربية لبولندا (معاهدة موسكو في آب ١٩٧٠ ومعاهدة فرصوفيا في كانون الأول من السنة نفسها). وجاء توحيد ألمانيا (٣ تشرين الأول ١٩٩٠) ليبقي على وضع الاعتراف هذا، بل ليعطيه دعمًا. فقبل إعلان التوحيد بأقل من شهر واحد، أي في ١٢ أيلول ١٩٩٠، عقد مؤتمر «٢+٤» جمع وزراء خارجية ألمانيا الغربية، ألمانيا الشرقية، الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا والاتحاد السوفياتي، ووقعوا معاهدة «تحمل حلاً نهائيًا متعلقًا بألمانيا». وقد صدق برلمان ألمانيا الموحدة على هذه المعاهدة، كما ان معاهدة فرصوفيا بين ألمانيا وبولندا (١٤ تشرين الثاني ١٩٩٠) نصت على ان «الاطراف المتعاقدة تؤكد على الحدود القائمة بينها» (المادة الأولى) وتعيد تأكيد صفة «عدم المسّ بها لا في الحاضر ولا في المستقبل» (المادة الثانية). واستمرت عملية تحسين العلاقات الألمانية-البولندية مع توقيع «معاهدة حسن الجوار والتعاون والصداقة» (في حزيران ١٩٩١) التي حدّدت، من جملة ما حدّدت، الوضع القانوني للألمان في بولندا (...)

لكن التاريخ، والحنين إليه أو الخشية منه، يفعلان فعلهما في الذاكرة وفي الوعي. فلا يزال هناك في بولندا رأي عام يعبّر عن خشيته من رؤية ألمانيا قوية جدًا في أوروبا. الروابط بين البلدين تزداد وثوقًا يومًا بعد يوم، ولألمانيا الدور الأول في بولندا ما بعد الشيوعية: فهي المستثمر الأول، والزبون الأول والمموّل الأول؛ وهي كذلك الممر الإجباري لبولندا باتجاه المجموعة الأوروبية.

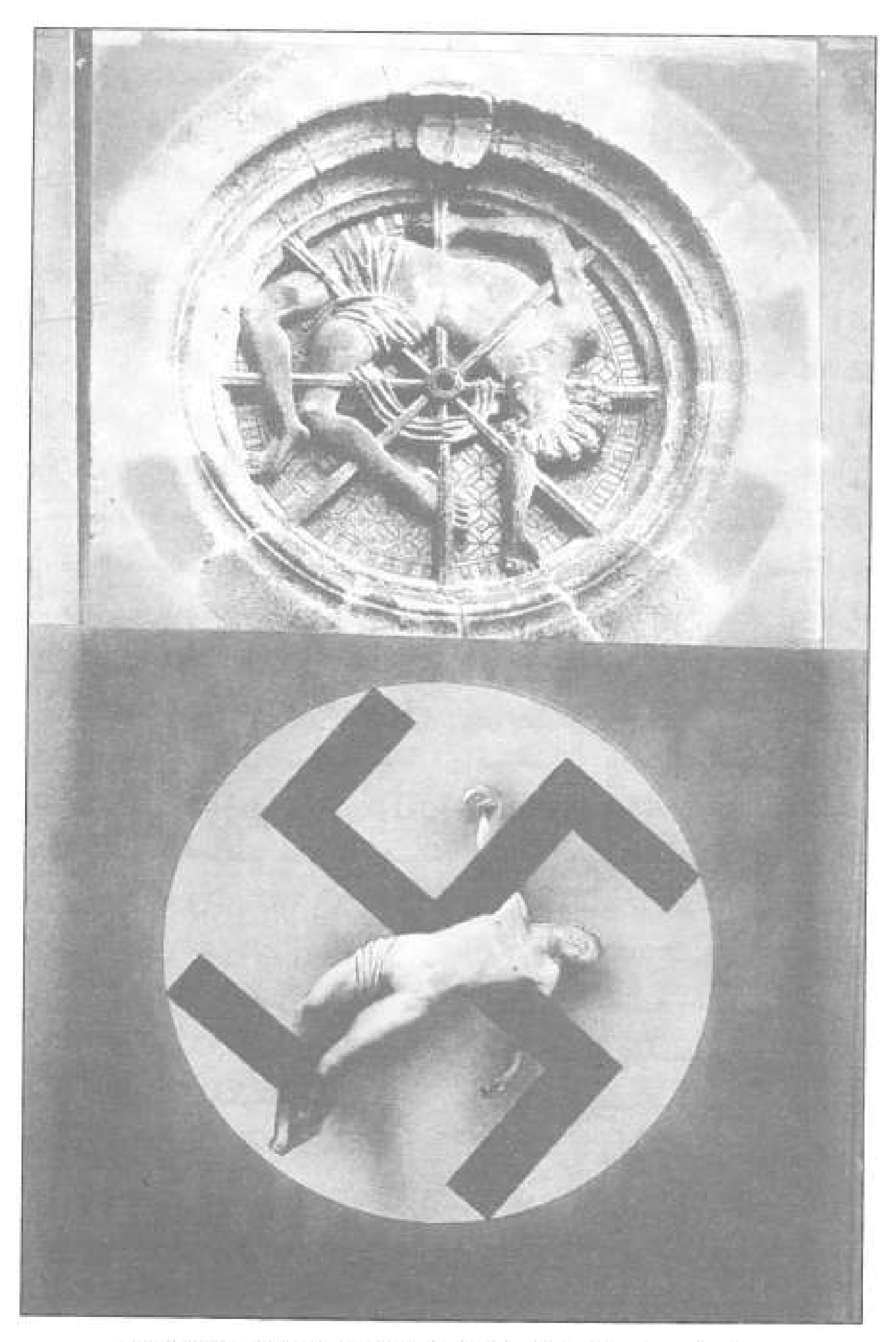
أما على الجبهة الثانية، جبهة بيلوروسيا، فقد أظهرت الحكومة البولندية امتعاضًا من مطالب البيلوروسيين، في ١٩٩١، حول منطقة بياليستوك (بولدازيا)، لكنها أظهرت في الوقت نفسه حذرًا في كل ما يتعلق بالمسائل الحدودية واحترامًا لميثاق

باريس الموقع في تشرين الثاني ١٩٩٠، فطبّعت علاقاتها مع جميع الدول المجاورة: علاقات لا لبس فيها مع أوكرانيا (معاهدة الصداقة والتعاون في آذار ١٩٩٢)، وأخرى مشابهة إلى حد كبير مع بيلوروسيا نفسها رغم مطالب هذه الأخيرة. وحدها علاقات بولندا مع ليتوانيا (دولة كاثوليكية ايضًا) ليست على ما يرام، خاصة بسبب الأقلية البولندية في ليتوانيا. فالليتوانيون لا يزالون ينظرون إلى بولندا وكأنها «دولة امبريالية».

وتبقى أولويات السياسة البولندية الحالية الإنضمام إلى المجموعة الأوروبية والدخول في الحلف الأطلسي والإحتفاظ بأمتن العلاقات مع جيران بولندا الشرقيين. وسياسة التقرب من المجموعة الأوروبية صاحبت سياسة التقرب من تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا في إطار ما عُرف بـ«مثلث فيسغراد». فهذه الدول الثلاث (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، هنغاريا) قررت تنسيق سياساتها إزاء المجموعة الأوروبية بهدف الإنضمام إليها وبأسرع وقت ممكن. وقد أتت هذه السياسة ثمارها: معاهدة تعاون وقعتها (في ١٩٩١) بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا من جهة، والمجموعة الأوروبية من جهة ثانية، علمًا ان أول اتفاق تجاري بين بولندا والمجموعة كان قد وقع في ايلول ١٩٨٩؛ وإضافة إلى ذلك، فإن بولندا عضو في المجلس الأوروبي منذ تشرين الثاني ١٩٩١، وعضو مشارك في المجموعة الأوروبية منذ أول آذار ١٩٩٢.

استمرار اللاسامية: بولندا الحالية لا تزال تعاني من إرث ومخلفات الفترة الشيوعية، من المرحلة الانتقالية الصعبة باتجاه اقتصاد السوق ومن نفوذ الكنيسة الكاثوليكية. وهناك ايضًا نوع من انبعاث للماضي القديم يطال، على وجه الخصوص، ما دُرج على تسميته «اللاسامية». إن دراسات حالية على الرأي العام تفيد أن كثيرين من البولنديين يعتقدون أن نفوذ اليهود لا يزال كبيرًا وإن عددهم يتراوح بين مليون و٣ ملايين في بولندا (علمًا ان الاحصاءات الرسمية تشير إلى أنهم لا يتعدون الآلاف القليلة في بولندا).

في الماضي، كان عدد اليهود (الأشكناز) في بولندا كبيرًا جدًا، وقد وصل إلى ٤ ملايين قبل الحرب العالمية الثانية. وقد ظهرت اللاسامية البولندية جليةً إلى حد ان الحكومة البولندية، بعد وصول هتلر إلى السلطة، لم تكتم تعاطفها مع الطرق التي كان ينادي بها النازيون حول «حل المسألة اليهودية». وفي آب ١٩٣٩، رأت بولندا نفسها وقد فاجأها (ونزل عليها كالصاعقة) مطلب الرايخ الألماني القاضي باستعادة دانتزيغ والأراضي الأخرى التي كانت ألمانيا قد فقدتها في ١٩١٩. ولم يظهر البولنديون، تحت الاحتلال الألماني، دعمهم لليهود. والمقاتلون اليهود الذين أعلنوا انتفاضتهم في غيتو فرصوفيا (نيسان-أيار ١٩٤٣) تلقوا دعمًا متواضعًا من بعض مجموعات المقاومة. وغداة هزيمة ألمانيا، لم يضع انكشاف فظائع الهولوكوست حدًا للاسامية في بولندا، بل قامت هناك عملية ذبح حقيقية، في ١٩٤٦، لبعض يهود بولندا



عمل في وضعه جون هيرتفيلد: «كما في القرون الوسطى هكذا في ايام الرايخ الثالث».

الشرقية (التي كان الاتحاد السوفياتي قد ضمّها إليه في ١٩٣٩) الذين كانوا عائدين من الاتحاد السوفياتي حيث كانوا قد لجأوا هربًا من الحملة الألمانية في ١٩٤١. وثمة عامل، من عوامل عديدة، يفسّر استمرار شعور اللاسامية في بولندا مع قيام السلطة الشيوعية وأثناءها، وهو ان هذه السلطة دخل إليها، ومارسها عدد من المثقفين والعمال اليهود الذين توصلوا إلى احتلال مراكز عالية في الحزب الشيوعي. وإلى هؤلاء كانت تتجه اتهامات البولنديين في إطار المظالم التي ارتكبها العهد الستاليني.

في ١٩٥٦، وخشية ان لا تتكرر في فرصوفيا انتفاضة مشابهة للانتفاضة التي اندلعت في بودابست، حرص السوفيات على إحلال فريق حاكم جديد في فرصوفيا خال من اليهود. وقد باشر هذا الفريق اصلاحات زراعية قائمة على نزع صفة «الجماعية» في القطاع الزراعي؛ وهذا «نعيم» انفردت به بولندا عن باقي دول أوروبا الاشتراكية، فاندفعت بولندا تساهم في سحق «ربيع براغ» في آب ١٩٦٨.

وثمة ميزة أخرى انفردت بها بولندا داخل المنظومة الشيوعية، وتتعلق بالتسامح «الشيوعي» إزاء الكنيسة الكاثوليكية. فهذه الأخيرة تشكل، تاريخيًا، مكوّنًا مهمًا من مكونات الوطنية البولندية (كانت بولندا تقف دائمًا في وجه بروسيا البروتستانتية اللوثرية، وفي وجه روسيا الأرثوذكسية)، فحرص القادة الشيوعيون على عدم حرق اصابعهم في أتون اضطهاد الاكليروس البولندي خشية المسّ بالمشاعر الوطنية. وقد ازداد نفوذ الكنيسة الكاثوليكية مع انتخاب أسقف كركوفيا، كارول فوجتيلا، بابا في ١٩٧٨ متخذًا له إسمًا كنسيًا هو يوحنا بولس الثاني.

انهيار الشيوعية: جاءت الاضطرابات العمالية في أحواض بناء السفن البولندية على البلطيق في ١٩٧٠، والاضطرابات الكبرى في ١٩٧٦ لتظهرا محدودية السلطة الشيوعية في بولندا. أما اضرابات صيف ١٩٨٠، وكانت أحداث غدانسك (على البلطيق) ملهمها، فقد أدّت إلى ولادة نقابة حرة هي «التضامن» بزعامة ليش فاليسا الذي كان عاملاً كهربائيًا في أحواض السفن. وقد تمّ اعتراف الحكومة بشرعية هذه النقابة بموجب اتفاقيات غدانسك التي وقعت في ٢ أيلول ١٩٨٠ والتي أدت إلى الإفراج عن المعتقلين السياسيين. وأحداث صيف ١٩٨٠ تخطت، بتأثيراتها ونتائجها، انتفاضة هنغاريا (١٩٥٦) وأحداث ربيع براغ (١٩٥٦)، إذ توصلت نقابة «التضامن» إلى المساهمة بقوة في زعزعة قواعد الشيوعية السوفياتية.

إن «حالة الحرب» التي فرضها الجنرال ياروزلسكي في كانون الأول ١٩٨١ أبعدت شبح تدخل الجيش السوفياتي، وأضعفت كذلك نفوذ الحزب الشيوعي البولندي وإن كان على رأس السلطة؛ ذلك ان الجيش البولندي اصبح يمارس السلطة باعتدال نسبي. وشكلت الكنيسة الكاثوليكية والمثقفون والعمال جبهة تطالب بمزيد من الاصلاحات من

دون ان تذهب إلى حد الأعمال العنيفة. ونمت شبكات المقاومة السرية، وبدا ان المجتمع بكامله أصبح يقف في مواجهة الحزب الشيوعي. وجاء وصول غورباتشوف إلى السلطة في موسكو (١٩٨٥) وبدء تنفيذه البيريسترويكا ليعلن عن قرب نهاية الأنظمة الدكتاتورية في أوروبا الشرقية. وتم الاتفاق، بموجب اتفاقيات بلفيدير في شباط–نيسان ١٩٨٩ (أول طاولة مستديرة تجمع الحكم والمعارضة في الكتلة الشرقية الاشتراكية)، على إجراء انتخابات حرة في ٤ حزيران ١٩٨٩، وهي أول انتخابات من نوعها في الكتلة الشرقية منذ ١٩٤٧. هذه الاتفاقيات وهذه الانتخابات أعطتا إشارة البدء بأحداث ١٩٨٩ الكبرى: جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) كانت أول من تلقى النتائج، وكرّت بعدها السبحة. فبولندا قامت، إذًا، بدور ريادي في التفكك التدريجي للكتلة السوفياتية.

طبعت (حتى أواخر ١٩٩٥) شخصية زعيم «التضامن» ليش فاليسا طابع بولندا ما بعد الشيوعية، وقد انتخب فاليسا رئيسًا للجمهورية في ٩ كانون الأول ١٩٩٠ في إطار من عدم الاستقرار السياسي المحدود. نفوذ الكنيسة تمحور حول إرادتها الإشراف على التعليم ورفض الإجهاض. وجاء نجاح التيارات الليبرالية والمسيحيين الديمقراطيين ليعاكس بعض الشيء مطالب ورغبات والدور الذي قام به المثقفون الذين كانوا ينضوون تحت لواء نقابة التضامن، من أمثال مازوفيكي، وجيريميك وميشنيك... وأما الإنتقال المفاجىء إلى اقتصاد السوق فقد أوجد أزمات اقتصادية حادة رغم المساعدة المالية المقدمة من ألمانيا. وجاءت عودة ورثة النظام الشيوعي إلى المسرح السياسي لتؤشّر على مفصل تاريخي جديد في حياة بولندا (راجع «النبذة التاريخية»).

معالم تاريخية

□ **أحـداث بوزنــان ١٩٥٦:** انتفاضـة عمالية قامت في مدينة بوزنان (إحدى أكبر المدن الصناعية في بولندا) وقادها شيوعيون ثوريون منشقون وعناصر من تجمعات كاثوليكية في ٢٨ حزيران ١٩٥٦، أي قبل شهور قليلة من اندلاع احداث المجر. وبدأت الانتفاضة، يومها، على شكل إضراب عام للعمال الذين كانوا ينددون بسياسة قمع الدين، وسياسة التصنيع القسري والانخفاض في مستوى العيش. ونظّم العمال المضربون تظاهرة انطلقت من مصنع ستالين للقاطرات، وانضم إليهم عمال من مصانع أخرى، وهاجموا قوات الميليشيا التي ارسلت لقمعهم واستولوا على أسلحتها، ثم هاجموا قصر العدل والسجون والمؤسسات الرسمية. وعند مركز شرطة الأمن العام، هاجمتهم قوة مدرعة من الشرطة والجيش وقتلت منهم ٥٣ وجرحت أكثر من ٣٠٠.

شكلت أحداث بوزنان هذه بداية الطريق لسلسلة أحداث أوروبا الأشتراكية. ومن المؤرخين من يعيد جذور تأسيس التيارات الرئيسية، وخاصة نقابة «التضامن» إلى تلك الأحداث في مدينة بوزنان حيث بدأ التلاحم بين النضال الديني والنضال العمالي إثر تقارب بدأه الشيوعيون المنشقون واستجاب له العمال الكاثوليك، وبالتالي الكنيسة الكاثوليكية التي وقفت منذ ذلك الحين خلف المطالب كافة.

□ **إغتيال الأب بوبيلوسكو:** الأب بوبيلوسكو كان واحدًا من أكثر رجال الدين البسطاء شعبية في بولندا. ابن لفلاحين فقراء، ارتقى في سلك الكهنوت حتى صار مسؤولاً دينيًا عن عمال الصلب في فرصوفيا (وارسو)، وكانت القداديس التي يقيمها (في سنوات تصاعد نقابة التضامن بدءًا من ١٩٨٢ وازدياد قوة المعارضة) تحت شعار «من اجل الوطن» في كنيسة سان ستانيسلاس كوتسكا في العاصمة تجتذب ألوف المؤمنين وسرعان ما تتحول إلى تظاهرة سياسية ضد النظام. ولقد جعله هذا النجاح عرضة للمحاسبة، حينًا من قبل بعض مسؤولي الكنيسة، وأحيانًا كثيرة من قبل رجال الميليشيا (الشرطة) الذين استدعوه ١٣ مرة إلى مراكزهم لاستجوابه وإنذاره. وقد تدخل مرة رئيس الحكومة، ياروزلسكي، بنفسه لإطلاق سراحه.

عثر على جثته في أحد أحواض نهر فيستولا في ٣٠ تشرين الاول ١٩٨٤، وكان اختطف في ١٩ من الشهر نفسه بالقرب من مدينة تورون على يد ثلاثة من رجال الشرطة، وهو أمر أعلنه بنفسه ذلك اليوم وزير الخارجية الجنرال كيجزاك في وارسو، مؤكدًا ان السلطات قد ألقت القبض على رجال الشرطة الخاطفين وتقوم بالتحقيق معهم.

كرّس الجنرال ياروزلسكي وقته كله للتحري عن الجريمة (ألغى رحلة كان يتوجب عليه القيام بها في اليوم نفسه إلى هافانا لحضور المؤتمر التاسع والثلاثين لمنظمة كوميكون) لشعوره ان عملية الاغتيال هذه موجهة ضده، إما من المعارضة بإيصال الحركة الشعبية إلى ذروة غضبها ضده، وإما لدفعه إلى التشدد (وهو المعتدل) ولعب كل أوراقه ضد الشارع والشعب، فتكون العملية من تدبير سوفياتي. فالصراع في تلك السنة كان قد وصل إلى ذروته بين سلطة شيوعية تريد ان تحافظ على وجودها، وبين معارضة عمالية ودينية تتمحور حول «التضامن» بزعامة ليش فاليسا الذي يحظى بدعم الكنيسة المعلن والقوي. لم تتأكد بعد هوية الجهة الخاطفة.

□ **اقتسام بولندا ١٩٣٩:** إذا كانت معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفياتي وألمانيا



خريطة بولندا في فترة الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩–١٩٤٥:

الخط العريض المتقطع: حدود بولندا في أول ايلول ١٩٣٩.

الخط الدقيق المتقطع: خط التقسيم بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي (٢٨ ايلول ١٩٣٩ – ٢٢ حزيران ١٩٤١).

المنطقة المزيحة بخطوط رمادية منحنية: أقاليم أعطيت للاتحاد السوفياتي.

المنطقة الرمادية: أقاليم أعطيت لالمانيا.

الخط الاسود الدقيق: حدود بولندا ابتداء من ١٩٤٥.

النازية قد وقعت في ٢٠ آب ١٩٣٩ بين مولوتوف (وزير الخارجية السوفياتي) وريبنتروب (وزير الخارجية الألماني) في موسكو، وأسفرت من فورها عن تمكن ستالين من تأمين جبهته الغربية في الوقت الذي تمكن الجيش الأحمر من دحر القوات اليابانية التي حاولت غزو مونغوليا عند الجبهة الشرقية، فإن النتائج العملية لتلك المعاهدة بين ستالين وهتلر لم تظهر إلا بعد ذلك بشهر ونصف، أي بالتحديد يوم السادس من تشرين الأول من ذلك العام نفسه، وتحديدًا على الجبهة البولندية.

ففي ذلك اليوم، وفي وقت كان هتلر يلقي خطابًا حاميًا من على منبر الرايخستاغ (مجلس النواب الألماني) يتحدث فيه عن ضرورة إيجاد تنظيم جديد للوضع الجغرافي-السياسي في أوروبا الشرقية وجنوب شرق أوروبا، كانت السلطات العسكرية الألمانية التي تهيمن على بولندا بعد الإستيلاء عليها من قبل الجيش الألماني، قد بدأت تتحرك لتضع مطالب هتلر موضع التطبيق. فالحقيقة ان الفوهرر كان يريد تنظيمًا جديدًا يؤدي إلى عمليات إقتلاع جماعية للسكان وهدفه من ذلك الوصول إلى توزيع واضح للسكان في المناطق التي يحتلها. وعلى هذا النحو جرى الإعلان في ذلك اليوم بالذات عن قيام مقاطعة إلمانية جديدة من حول مدينتي دانتزيغ (غدانسك) وبوزنان. وضمت إلى هذه المقاطعة منطقة لودز التي كان يتعين عليها ان تستخدم كمنطقة فاصلة بين الأقاليم التي تقطنها شعوب ألمانية والأقاليم «غير الألمانية». ولقد أخضعت منطقة لودز لحكم حكومة ألمانية صار إلى تعيينها يوم ٢٥ من الشهر نفسه. أما المنطقة البولندية نفسها فكانت تضم مدن وارسو وكراكوفيا ورادوم ولوبلن، وكان يراد منها ان تشكل حيزًا حيويًا يستفيد منه الألمان ويحميهم، على ان تجمع فيها الأقلية اليهودية التي يؤتى بها من كافة أنحاء بولندا. وعلى هذا النحو بات على منطقة لا تزيد مساحتها عن ٩٨ ألف كلم م.، أن تضم عشرة ملايين نسمة.

قوات الأس أس والمسؤولون الأخرون المنتمون إلى هذا الحزب النازي والذين وضعوا على رأس هذه الأراضي الجديدة كانوا بناء على رغبة هتلر الشخصية، يتمتعون بنوع من الاستقلال عن مصادر القرار البيروقراطية في برلين لأن المهمة التي أنيطت بهم كانت خاصة وهي عبارة عن جرمنة السكان البولنديين جرمنة نهائية، لغويًا وثقافيًا واجتماعيًا.

هذه كانت حصة ألمانيا، فكيف كانت حصة السوفيات؟

أعطي السوفيات الجزء الشرقي من بولندا، وهو عبارة عن مساحة من الأراضي تبلغ ٢٠٠،٢٨٠ كلم م.، ويقطنها نحو عشرة ملايين نسمة، منهم ٣،٥ مليون بولندي، وهذا الجزء الحق إداريًا بجمهوريتي أوكرانيا وروسيا البيضاء (بيلوروسيا) وصار بالتالي تحت السيطرة السوفياتية مباشرة. وأمام هذا التقسيم، الذي لم يكن احد يتوقعه يوم أعلن عن توقيع المعاهدة بين مولوتوف وريبنتروب، لم يعد أمام هتلر إلا أن يعلن انه بما ان المسألة البولندية قد حلت، فإن ليس ثمة أي سبب يدعو إلى مواصلة الحرب، وأقترح على كل من فرنسا وبريطانيا أن تخوضا معه مفاوضات سلمية ولكن تبعًا للشروط التي يضعها بنفسه. جاء إعلان هتلر هذا، في اليوم نفسه الذي جرى الإعلان عن تقسيم بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي، وهذا ما جعل هتلر يلاحظ في خطابه هذه الآثار الإيجابية التي ترتبت على المعاهدة الألمانية-السوفياتية، ليخلص أمام أعضاء مجلس نوابه بأن شروط الوصول إلى وضعية مستقرة قد تم خلقها عند الجبهة الشرقية عن طريق تقاسم بولندا مع السوفيات، مشيرًا إلى أن بولندا القديمة التي كانت قد خلقت بفضل معاهدة فرساي ما كان بإمكانها أن تعيش إلى الأبد. وقال هتلر، بما اننا حققنا كل أهدافنا، يمكننا اليوم ان نفاوض. وفي الوقت نفسه أعلن هتلر ان الوقت قد حان لإستعادة ألمانيا الأراضي التي كانت سلخت عنها ومستعمراتها السابقة. وأشهد العالم كله-في خطابه- على ان أي رفض تبديه باريس أو لندن سيكون من شأنه ان يجعل هاتين العاصمتين مسؤولتين عن استمرارا الحرب. ونعرف بالطبع ان باريس ولندن رفضتا، وان الحرب استمرت، وان الاتحاد السوفياتي نفسه لم يهنأ طويلاً بتحالفه مع هتلر على رغم كل الآمال التي كانت عقدت على ذلك التحالف الذي اثار نقمة العالم كله يومذاك (من ابراهيم العريس، ذاكرة القرن العشرين، «الحياة»، ٦ تشرين الأول ١٩٩٣).

□ **انتفاضة وارسو**: راجع «وارسو» في «مدن ومعالم».

□ **أودر-نيس Oder-Neisse**: الخط الذي يشكل الحدود الغربية لبولندا منذ اتفاقيات بوتسدام، وقد أكدته المعاهدتان اللتان وقعتهما بولندا مع ألمانيا الديمقراطية (في ٦ تموز ١٩٥٠) ومع ألمانيا الفدرالية (٧ كانون الأول ١٩٧٠).

اقترح تشرشل، في مؤتمر طهران (تشرين الثاني ١٩٤٣)، خطًا لهذه الحدود يتبع مجرى نهر أودر ورافده عند الضفة اليسرى نيس الشرقي، بحيث تكون منطقة سيليزيا المعروفة بثروتها المنجمية من نصيب بولندا، وتبقى سيليزيا الزراعية لألمانيا. وفي مؤتمر يالطا (٤-١١ شباط ١٩٤٥)، تأجل القرار النهائي بشأن هذه الحدود. وفي مؤتمر بوتسدام (تموز ١٩٤٥)، كانت الغلبة لوجهة نظر ستالين في شأن هذه الحدود، إذ تقرر ان يكون مجرى نهر نيس الغربي (وليس الشرقي) هو الفاصل. وتراجع تشرشل عن اقتراحه خشية أن لا تقوم هناك منطقة نزاع مشابهة لمنطقة الألزاس-اللورين. وهكذا كسبت بولندا أراض كانت تابعة لألمانيا منذ القرن الثامن عشر، ولم تكن بولندية إلا في أواخر القرن العاشر (راجع النبذة التاريخية).

□ **أوشفيتز Auschwitz**: معسكر اعتقال نازي أقيم في منطقة مستنقعات بالقرب من بلدة أوشفيتز البولندية. افتتح في ١٤ حزيران ١٩٤٠ وخصص لإستقبال السجناء السياسيين البولنديين الذين كان النازيون يريدون تعذيبهم أو تصفيتهم. وأنشىء في منطقة المعسكر مصنعان للمطاط الصناعي ولمشتقات النفط كان أسرى المعتقل يسخرون لتشغيلهما. عين الغستابو على رأس هذا المعسكر ر.ف.هسّ وهو مجرم سابق، اعترف في محاكمات نورنبرغ بأنه قتل حوالي ٣ ملايين أسير في هذا المعتقل، إذ كان يعدم خنقًا بالغاز ٦ آلاف شخص يوميًا. وفي ١٩٤٤، بدأ الاعدام يتم رميًا بالرصاص بالاضافة إلى غرف الغاز، وكانت بعض الهيئات العلمية النازية، تجري التجارب على بعض المعتقلين. وقتل في هذا المعتقل، حسب المصادر السوفياتية حوالي ٤ ملايين شخص معظمهم من البولنديين والروس واليهود والغجر. حرّر الجيش الأحمر السوفياتي هذا المعسكر في كانون الثاني ١٩٤٥ (راجع «هولوكست» في هذا الباب «معالم تاريخية»).

في كانون الثاني ١٩٩٥، نشب خلاف بين البولنديين الكاثوليك وبين اليهود حول إقامة مراسم مشتركة في الشهر المذكور بمناسبة مرور ٥٠ عامًا على تحرير معسكري الموت: أوشفيتز وبيركنو (بيركنو معسكر آخر قرب أوشفيتز).

وإزاء قرار منظمات يهودية إقامة احتفال ديني خاص بها في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٥، ثارت الحكومة البولندية في وجه هذا القرار معتبرة انه يخرج عن نطاق المراسم المشتركة. وقال أرنولد موستوفيتش الناطق باسم الجماعات اليهودية في بولندا ان «بيركنو هو قبر مليون ونصف مليون يهودي. لنا الحق في ان نبكي وحدنا». واتهم المؤتمر اليهودي العالمي (مقره في نيويورك) المنظّمين

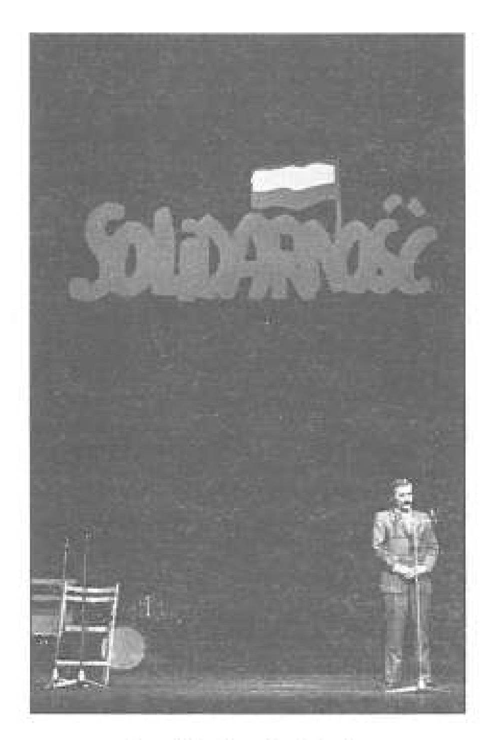
البولنديين بأنهم لم يضمنوا برنامجهم الرسمي الصلاة التي يقيمها اليهود للترحم على موتاهم، وان الاسلوب البولندي الذي يتضمن صلوات مشتركة بين المذاهب لا يعكس الأهوال الفريدة التي شهدها اليهود. ورفض المسؤولون البولنديون بغضب مثل هذه الاتهامات.

بالنسبة إلى عدد كبير من اليهود فإن بيركنو، المعسكر المخصص للابادة قرب أوشفيتز، هو المقبرة الفعلية أو الرمزية لآبائهم وأطفالهم وأصدقائهم. لكن بالنسبة إلى كثيرين من البولنديين غير اليهود لا يزال معسكر أوشفيتز هو المكان الذي سجن فيه النازيون وقتلوا رجال المقاومة والمفكرين والقساوسة الكاثوليك والمدنيين البولنديين.

وقبل إقامة مجمع بيركنو الضخم في ١٩٤٢، كان أوشفيتز معسكر اعتقال أقيم اساسًا للبولنديين. ويقدر المهتمون بالتاريخ ان حوالي ٧٠ ألف بولندي كاثوليكي ماتوا هناك بين ١٩٤٠ و١٩٤٥ في ظروف مروعة مع روس وأناس من جنسيات أخرى. ويعتبر معسكر أوشفيتز الرمز الرئيسي لاستشهاد الكاثوليك البولنديين.

في ١٩٨٤، تخلت الدولة للكنيسة الكاثوليكية عن مبنى قرب معسكر أوشفيتز. وفي ٨ تشرين الأول من هذا العام (١٩٨٤)، جاءت ثماني راهبات وأقامت هناك ديرًا في المبنى الواقع خارج فناء أوشفيتز مباشرة لتخليد ذكرى القديس ماكسيميليان كولبي وهو قس اختار ان يموت جوعًا لينقذ سجينا آخر من المصير نفسه. في تشرين الأول ١٩٨٥، حصلت ردات فعل ومشادات بين الكاثوليك واليهود عقب حملات تبرع. في ٢٢ تموز ١٩٨٦، وبمبادرة من تيو كلاين (رئيس المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا) والكاردينال لوستيجر، حصلت أول مقابلة في جنيف بين كلاين والكاردينال ماشارسكي أسقف كركوفيا. في ٢٢ شباط ١٩٨٧، جرى إتفاق في جنيف بين اليهود والكاثوليك يقضي بتخلي الراهبات عن الدير والإقامة في مكان آخر خلال عامين. في ١٤ تموز ١٩٨٩، جاء شباب أميركيون إلى المكان وتظاهروا قرب مدخل الدير معترضين على وجود الراهبات والدير، وقد صدّهم العمال والسكان المجاورون بعنف؛ وفي ١٠ آب ١٩٨٩، رفض الكاردينال ماشارسكي «حملة التغريض» التي تنظمها الجماعات اليهودية، وبعد أسبوعين هاجم الكاردينال غليمب «النزعة المعادية للوطنية البولندية» لدى بعض اليهود، وطالب بمفاوضات حول إتفاق شباط ١٩٨٧. وفي أول آذار ١٩٩٣، تركت الكنيسة الكاثوليكية الدير.

□ **«التضامن»**: راجع «النبذة التاريخية» ومختلف الموضوعات التي تؤرخ للثمانينات في بولندا.



من مسرح فرصوفيا الكبير، ليش فاليسا يعلن (في تشرين الثاني ١٩٨٠) أنظمة نقابة التضامن.

□ **ثورة آذار، ١٩٦٨**: قبل «ربيع براغ» وقبل «ايار فرنسا» باسابيع قليلة، انتفض طلاب جامعة فرصوفيا (وارسو)، وتبعهم طلاب جامعة كركوفيا، ضد السلطات التعليمية، وتصاعدت مطالبهم من المطالب التعليمية إلى المطالب السياسية، فنزلت قوات الشرطة تطاردهم بعنف، خاصة عندما تلقت أمرًا بقمع أي تمرد. وراح الطلاب يوسعون من رقعة تحركهم، واعتقل ١٢٠٨ متظاهرين ثلثهم من الطلاب. وأعلن عمال الصلب في نوفاهوتا الاضراب تأييدًا للطلاب، فتضاعفت عزيمة هؤلاء خاصة وان العمال أخذوا يشكلون لجانًا ثورية لدعمهم.

دعا فلاديسلاف غومولكا، زعيم الحزب الشيوعي البولندي، إلى الاعتدال. ففسّر الطلاب هذا الموقف كدليل ضعف وإشارة وهن لدى السلطة، وراحوا يوسعون تحركهم ويرفعون سقف مطالبهم. والملفت في هذه الاحداث موقف الكنيسة، إذ راح رجال الدين، ومن بينهم الكاردينال فوتييلا (الذي سيصبح أول بابا غير إيطالي تحت إسم يوحنا بولس الثاني)، يعملون كوسطاء بين السلطة والطلاب والعمال الثائرين.

دامت هذه الاحداث الثورية شهرًا كاملاً انتهت بقمع السلطات لها بعنف، ولكن بعد ان كان رئيس الدولة قد استقال. وبعد عامين، عادت أحداث ثورية مشابهة، ابتداء من مدينة غدانسك، وحملت لواءها نقابة «التضامن».

□ **ثورة الجوع، أول آب ١٩٨١**: شكل هذا اليوم الذروة في التحرك الشعبي والعمالي البولندي ضد الحكم وفساد الادارة، فأطلق عليه «يوم ثورة الجوع» الذي جاء تتويجًا لأحداث محدودة امتدت إلى قبل شهور كانت السلطة خلالها تتخبط في أزمة لا تعرف كيف تخرج منها، فتعلن عن رفع الدعم عن مادة غذائية معينة أو تقنين مادة أخرى أو زيادة اسعار مادة ثالثة، فكان الناس ينزلون إلى الشوارع صاخبين ليوم أو يومين ثم يعودون إلى بيوتهم.

لكن، في أول آب ١٩٨١، راح السكان، وفي تحدّ سافر للسلطات، يسدون الطرق المؤدية إلى وسط وارسو بالعربات والباصات ويمضون اليوم بكامله وهم يهتفون مطالبين باسقاط الحكم.

في أجواء هذه الاحداث، كان خطر التدخل السوفياتي ماثلاً امام الجميع، في بولندا وخارجها، لحظة بعد لحظة. وعن هذا الخطر قال الرئيس البولندي، ياروزلسكي، بعد سنوات، ان تحرك تلك الايام (وخاصة أول آب ١٩٨١) أوصل البلاد إلى حافة الخطر حيث هدّد السوفيات بالتدخل العسكري عن طريق قوات حلف وارسو. وقد تبين ان الزيارة التي قام بها ياروزلسكي لموسكو انما كانت من اجل تهدئة السوفيات لا من أجل تأليبهم ضد الثائرين كما جرى الاعتقاد أثناء التحرك.

والخطر السوفياتي الذي كان ماثلاً امام أعين الثائرين لم يردعهم عن مواصلة تحركهم، كما لم يردع «التضامن» عن عقد مؤتمرها الأول الذي كان من ابرز عناوينه: ١- المطالبة بإجراء استفتاء عام حول قضية التسيير الذاتي، ٢- التوجه للعمال كافة في أوروبا الشرقية مؤيدًا إنشاء نقابات حرة فيها، ٣- المطالبة بانتخابات بولندية حرة.

وهذا المؤتمر الذي عقدته «التضامن» (أيلول ١٩٨١) بعد نحو شهر من «ثورة الجوع» وصفته الأدبيات السياسية السوفياتية، يومها، «بالحفل الاباحي المضاد للاشتراكية والسوفيات»، كما وصفت ثورة الجائعين بأنها انتفاضة البورجوازية الصغيرة. وراح السوفيات يطالبون السلطة البولندية بوضع حد لكل هذا التحرك، ووجد ياروزلسكي نفسه بين مطرقة السوفيات وسندان «التضامن»، وراح يقاوم ضغوط الطرفين.

□ **الحزب الشيوعي البولندي**: تأسس في

١٩١٨ تحت إسم «الحزب الشيوعي العمالي البولندي»، وفي ١٩٤٨، تبنى إسم «حزب العمال البولندي الموحّد».

في العشرينات، أي بعيد تأسيسه، نما هذا الحزب بصعوبة بسبب الحرب السوفياتية-البولندية (١٩١٩-١٩٢٠) من جهة، ووجود نظام بولندي معاد للشيوعية من جهة أخرى، فاضطر معظم زعمائه إلى الإقامة في الخارج، وبشكل خاص في الاتحاد السوفياتي وتشيكوسلوفاكيا وفرنسا.

في ١٩٣٨، حُلّ هذا الحزب بسبب معارضته السياسة الستالينية، وكان العديد من الزعماء الشيوعيين البولنديين قد تمت تصفيتهم، بعد استدعائهم إلى موسكو في ١٩٣٧.

في ١٩٤٢، أعيد تشكيل الحزب، متخذاً إسم «حزب العمال البولندي الموحد»، ومشاركاً في المقاومة السرية ضد الاحتلال الألماني النازي. وهذا ما أهّله لاستلام المراكز الحساسة في الحكومة الائتلافية التي تشكلت في ١٩٤٥، والتي ضمت حزب الفلاحين (أو المزارعين) وبعض الاحزاب المعارضة الأخرى.

في الانتخابات العامة (١٩٤٧) فاز الشيوعيون بأغلبية المقاعد. وفي ٢٢ تموز ١٩٥٢، أصدر البرلمان (الدييت) دستوراً دائماً أصبحت بولندا بموجبه «ديمقراطية شعبية». وأصبح بيروت أميناً عاماً للحزب خلفاً لغومولكا الذي أقصي في ١٩٤٩، وعهد بقيادة الجيش إلى جنرال سوفياتي من أصل بولندي يدعى روكوسوفسكي، واخذت الشرطة السياسة تتدخل بشكل متعاظم في الحياة العامة. وبعد وفاة ستالين ظلت القيادة الشيوعية في بولندا متمسكة بخطه السياسي، ولعل ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية للتمرد الشعبي الذي وقع في بوزنان وسواها من المدن (راجع «أحداث بوزنان ١٩٥٦» في هذا الباب)، والذي أسفر عن عودة غومولكا أميناً عاماً للحزب، وطرد الستالينيين وإبعاد روكوسوفسكي.

بدأت القيادة الجديدة (بزعامة غومولكا) تنتهج سياسة انفتاح في الداخل، فسمحت ببعض الحريات، وحاولت استجابة بعض المطالب الاقتصادية الملحة للشعب. إلا ان الحزب الذي كان ينتهج خطاً مستقلاً نسبياً عن موسكو أخذ يتقرب تدريجيًا من مواقف الاتحاد السوفياتي الرسمية، كما أخذت المجالس العمالية تفقد بسرعة كل سلطة حقيقية. ثم جاء ضغط العناصر القومية في الحزب الملتفة حول «الانصار» (أي قدامى المقاتلين الشيوعيين في المقاومة الداخلية ضد الاحتلال النازي الذين كان يترأسهم الجنرال موزار) ليدفع بغومولكا نحو مزيد من التقارب مع الاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٦٧، قطعت بولندا علاقاتها باسرائيل، فبرز تيار داخل حزب العمال البولندي الموحد عارض هذا الاتجاه بشدة، وكان على رأسه بعض الحزبيين اليهود. نتيجة لذلك، شنّ غومولكا حملة واسعة طالت كل العناصر الصهيونية في الحزب. وفي صيف ١٩٦٨، تدخلت بولندا إلى جانب الاتحاد السوفياتي في تشيكوسلوفاكيا لتضع حدًا للتجربة الاشتراكية الجديدة هناك، وكان غومولكا أشد زعماء أوروبا الشرقية تحمسًا لهذا التدخل وأكثرهم تبريرًا له. وابتداء من ذلك التاريخ أخذت مواقف حزب العمال البولندي الموحد تتطابق مع مواقف الاتحاد السوفياتي، وقد تجلى ذلك بصورة خاصة في مؤتمر موسكو للاحزاب الشيوعية في العالم في ١٩٦٩، حين أدان غومولكا بقوة السياسة الصينية، وطالب «بشيوعية أممية متشدّدة ومناضلة» تستوحي التجربة السوفياتية. وقد رافق هذا التقارب بين القيادة البولندية والحزب الشيوعي السوفياتي تراجع كبير في شعبية غومولكا في الداخل، واستياء شعبي متعاظم من سياسته الداخلية المتصلبة والمرتكزة على جهاز بيروقراطي ثقيل الوطأة. وفي كانون الأول ١٩٧٠، اندلعت في البلاد اضطرابات عمالية ضخمة كرد على سلسلة من الاجراءات الاقتصادية التقشفية، ونتيجة لرفع اسعار بعض السلع الضرورية، أرغم غومولكا على أثرها على الاستقالة هو وعدد كبير من مساعديه، وعين ادوارد غيريك أميناً عامًا للحزب مكانه.

عمد غيريك إلى إلغاء الاجراءات التقشفية وانتهاج سياسة أكثر ليبرالية من سلفه، ما جعله يدعم مواقعه داخل الحزب. وفي ١٩٧٢، جرت انتخابات حزبية فقد انصار غومولكا على أثرها كل مواقعهم في الحزب والدولة.

ورغم الانفتاح الداخلي الواسع والمناخ الليبرالي النسبي الذي ساد الحياة السياسية في البلاد في ظل حكم غيريك، فقد اندلعت في ١٩٧٦، اضطرابات عمالية جديدة احتجاجًا على الوضع الاقتصادي العام، إلا انه تمّ قمعها واحتواؤها من خلال سلسلة من الاصلاحات الدستورية والاقتصادية.

أما في الخارج، فقد حافظ حزب العمال البولندي الموحد، بقيادة غيريك، على علاقات متينة مع الاتحاد السوفياتي رغم انه من جهة أخرى، حسّن علاقاته بالكنيسة الكاثوليكية وببعض الدول الغربية أخصها ألمانيا الغربية وفرنسا.

ومن نتائج الاحداث (إضرابات) التي بدأت في غدانسك حيث انطلقت من عمال حوض لينين في آب ١٩٨٠، قيام أزمة سياسية في حزب العمال البولندي الموحد (الشيوعي) وداخل الحكومة أسفرت عن إبعاد ادوارد غيريك وإبداله بـ ستانيسلاف كانيا الذي كان قد انضم إلى الحزب في نهاية الحرب العالمية الثانية (راجع «النبذة التاريخية» ومختلف الموضوعات العائدة لأحداث الثمانينات في بولندا).

□ خطة التدخل السوفياتي في ١٩٨٠:
راجع «ياروزلسكي، فويسيتش» في باب «زعماء ورجال دولة».

□ شتوتهوف Stuthof: معتقل ألماني نازي أنشيء في بولندا (١٩٣٩) على مسافة ٣٦ كلم من دانتزيغ (غدانسك)، وكان يستعمل في أول الأمر لتصفية المعارضين البولنديين. وأصبح منذ ١٩٤٢، مركزًا لتصفية الشخصيات السوفياتية وأسرى الحرب. وقد مرّ في هذا المعتقل حوالي ١٢٠ ألف شخص من مختلف الدول الاوروبية. وفي كانون الثاني ١٩٤٥، حاول النازيون تصفية السجناء لإخلاء المعتقل، إلا ان الهجوم السوفياتي أحبط عملية التصفية، وأنقذ حوالي ٣٠ ألف معتقل. وعلى طريق شتوتهوف شيّد نصب تذكاري لضحايا النازية.

□ شرارة الحرب، أول ايلول ١٩٣٩:
قبيل هذا التاريخ تبدّى للعالم انه يعيش على شفير الهاوية وان حربًا عالمية موشكة على الاندلاع، فأطلقت النداءات تلو النداءات أملاً بانقاذ العالم من خطر الحرب، وأهمها نداءات ملك بلجيكا ليوبولد الثالث الذي كان يعتبر صديقًا لهتلر، وفرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الاميركية، والبابا بيوس الثاني عشر.

ولم يصغ هتلر لأي من النداءات، وبعث قواته لغزو بولندا عند الساعة الرابعة والدقيقة الخامسة والاربعين من فجر الأول من أيلول ١٩٣٩. فكانت الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الثانية:

في ميناء دانتزيغ (غدانسك)، أطلقت المدرعة الألمانية «شلسفيغ-هولشتاين» النار الكثيفة على ترسانة البحرية البولندية، وفي الوقت نفسه كانت ٥٣ فرقة من الجيش الألماني تشن الهجوم تحت قيادة الجنرال فون بروشيتش على الاراضي البولندية، من بينها ٦ فرق مدرعة و٤ فرق مؤللة وعدة فرق تضم عربات ودبابات هجومية، وكان هتلر قد عين افضل جنرالاته لقيادة هذه الفرق. وقد أضيفت إلى كل تلك الوحدات

النخبوية في الجيش الألماني تشكيلات من الطيران الحربي تمكنت فور تدخلها من تدمير الطائرات العسكرية البولندية كافة التي كانت لا تزال جاثمة على أرضها، كما تمكنت من الاستفادة من تفوقها ومن استفرادها بالاجواء البولندية من أجل قصف القوات البولندية وشل حركتها بصورة شبه تامة.

أعلم البولنديون حلفاءهم الفرنسيين والانكليز بعد ساعات من بدء الهجوم، وقالوا لهم بأن لديهم ٨٠ فرقة جاهزة للتدخل، في حين انها لم تكن تتجاوز الثلاثين منها ٧ فرق تشكلت قبل يومين فقط، إضافة إلى ٤٠ وحدة مدفعية و٣٧ وحدة خيالة يمكنها ان «تناضل» بكل بطولة، ولكن من دون جدوى، وان العربات والمدرعات كانت قديمة.

فخلال ساعات، تمكن الألمان من القضاء على قوة الجيش البولندي فيما ظل قائد هذا الجيش المارشال ريد سمغلي يصرّح بأنه لا يزال قادرًا على سحق الهجوم النازي شرط ان يتحرك الحلفاء.

أعلن الفرنسيون والإنكليز الحرب على ألمانيا، ودخلت القوات الفرنسية منطقة السار الألمانية في ٤ ايلول، غير ان الألمان كانوا يوم ٩ أيلول قد وصلوا إلى العاصمة فرصوفيا، وتمكنوا بعد ثلاثة ايام من أنهاء العملية الفرنسية الهجومية في منطقة السار.

ودخل الجيش الأحمر السوفياتي، بدوره، بولندا يوم ١٧ أيلول مستبقًا اتفاق تقسيم بولندا بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفياتي، الاتفاق الذي أبرم في موسكو في ٢٨ ايلول ودخل حيز التنفيذ اعتبارًا من ٦ تشرين الأول. وكانت فرصوفيا أعلنت استسلامها التام في ٢٩ أيلول.

□ **فساد أعاد الشيوعيين:** بعد انهيار «التضامن» وهزيمة زعيمها فاليسا في الانتخابات الرئاسية (١٩٩٥)، وعودة الشيوعيين ولو بصيغة ليبرالية، كثرت التحليلات والتعليقات والاستطلاعات في الصحافة العالمية حول هذا الانهيار السريع للنظام الجديد وحول أسباب عودة الشيوعيين.

ويمكن القول إن كل ما كتب ونشر في الصدد هذا إنما دار حول الافكار والامور التالية (ومحورها الفساد):

الانتقال السريع من الاقتصاد الاشتراكي المخطط إلى اقتصاد السوق الرأسمالي. ففي عام الاعلان عن بدء تطبيق الاصلاحات الاقتصادية ارتفعت الاسعار ٢٥٠٪ وهبط الدخل القومي ٤٠٪.

الفساد في زمن الانفتاح، ومثاله الصارخ شابان بولنديان (تكاد بولندا كلها تتكلم عنهما) في العشرينات من عمرهما، هما يوجيو سلاف باجسك وجاسيو رفسكي اللذان أسسا شركة تجارية وظفت خلال ثلاث سنوات ١٥ ألف بولندي، وافتتحت لها ٢٠٠ فرع؛ ثم تبين انهما احتالا على البنوك البولندية فنهبا ما قيمته ٤،٣ تريليون زلوتي (وحدة النقد البولندية)، وفرّا إلى الخارج، وقال في شأنهما الرئيس ليش فاليسا: «أتمنى ان تعود تقود الشعب إلى بولندا»؛ والمعروف ان هذه الشركة كانت تسهم في الحملة الانتخابية للكثيرين ومنهم فاليسا.

الاحتيال والجريمة شبحان خيّما فوق بولندا ووضعاها في مأزق «خيبة الأمل» (وهو التعبير الذي تردّد كثيرًا في وسائل الاعلام العالمية). ففي عام ١٩٩٣ وحده سُرق ٤،٥ تريليون زلوتي، و٥٥ ألف سيارة وارتفعت حالات الاغتصاب والقتل. البطالة، التعليم، الدواء... (راتب طبيب لا يعادل ثمن حذاء)... كلها قضايا يومية معيشية كانت تلفها الفضائح اليومية.

□ **كورزون Curzon:** هو خط جغرافي-سياسي يعين الحدود الشرقية لبولندا اقترحه اللورد كورزون وزير الخارجية البريطاني على مؤتمر سفراء الدول الحليفة في كانون الأول ١٩١٩. كان هذا الخط يمر بسوالكي، كرودنو، بريست، والساحة الوسطى لبوغ وشرقي برزميسل، قاسمًا بيلوروسيا (روسيا البيضاء) بين بولندا وبين الاتحاد السوفياتي. لكن هذا الخط لم يحظ بقبول وموافقة الاتحاد السوفياتي الذي لم يؤخذ رأيه عندما تم تحديده. وكانت معاهدة فرساي قد اشترطت في البند رقم ٨٧ بأن الحدود البولندية سوف يتم تحديدها في وقت لاحق من قبل الحلفاء.

وبعد خلافات حادة بين حكومتي موسكو وفرصوفيا أصبح خط كورزون يشكل بالنسبة إلى بولندا الضمانة لحدودها الشرقية، ولكن الحرب البولندية-السوفياتية (١٩٢٠) أدت إلى اعتراف الاتحاد السوفياتي، بعد معاهدة ريغا ١٩٢١، بحدود شرقية لبولندا تقع بين ١٥٠ كلم و٢٠٠ كلم شرقي خط كورزون.

وخلال الحرب العالمية الثانية، شكل هذا الخط موضوع مفاوضات مهمة بين البولنديين والأنكليز والسوفيات. وقد تطابقت وبشكل دقيق الحدود الشرقية الجديدة (الحالية) لبولندا في ١٩٤٥ (مؤتمر بوتسدام) مع الحدود التي كان قد عينّها خط كورزون في ١٩١٩.

□ **مذبحة كاتين ١٩٤٣:** مذبحة ذهبت بحياة الألوف من الضباط البولنديين في منطقة مدينة كاتين البولندية المحاطة بغابة كثيفة من الشجر، ولدى اكتشافها أثارت فضيحة لا تزال حتى اليوم مثارًا للسجالات ولشتى أنواع التساؤلات.

أكتشف الجيش الألماني النازي حدوث هذه المذبحة، وأعلنت القيادة الألمانية في ١٣ نيسان ١٩٤٣ انها اكتشفت مقبرة جماعية في الغابة قرب كاتين تضم جثث أكثر من أربعة آلاف ضابط بولندي بدا من الواضح أنهم قد أعدموا بصورة جماعية. وفور هذا الاعلان، استدعت القيادة الألمانية لجنة تابعة للصليب الأحمر الألماني وعددًا من المسؤولين البولنديين، وطلبت إجراء تحقيق في الأمر لأنه من الواضح ان أولئك الضباط إنما قُتلوا على أيدي قوات الجيش الأحمر السوفياتي، قبل ذلك بسنوات، أي عند بداية الحرب العالمية الثانية يوم كان الجيش الأحمر لا يزال مسيطرًا على بولندا، فاذا بالقوات العسكرية البولندية تحاول من فورها مجابهته وقد تشجعت باندلاع الحرب وبتقدم القوات النازية لاحتلال بلادها.

يومها، بحسب الرواية الرسمية، اختفت فرقة بأسرها من الجيش البولندي المهزوم بسرعة امام السوفيات، وخيّل للكثيرين ان الفرقة بأسرها، أسرت من قبل الجيش الأحمر. وبالفعل، تبين بعد ذلك ان القوات السوفياتية أسرت جميع الجنود البولنديين المهزومين، باستثناء الضباط وعددهم أربعة آلاف ضابط، وكان مصير هؤلاء الضباط موضع أخذ ورد تحول إلى ما يشبه اللغز، حتى كان اكتشاف المقابر الجماعية في كاتين؛ وظهر ان السوفيات اعدموا الضباط وهم عزّل من السلاح. اما الجنود فقد اقتادوهم إلى معسكرات داخل الاراضي السوفياتية ليشكّلوا منهم نواة اللجان الثورية الشعبية في موسكو، تلك اللجان التي كانت نواة الجيش البولندي في ما بعد.

اندلاع الفضيحة أدّى بالحكومة البولندية (في المنفى) إلى قطع علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي رغم التحالف بينهما، مطالبة إياه بتفسيرات وهو الذي كان صامتًا حول المذبحة برمتها. وواصل السوفيات صمتهم حولها عقودًا طويلة، بحيث ان الامر احتاج إلى سقوط النظام الشيوعي وانهيار الاتحاد السوفياتي قبل ان يصبح الكلام على فضيحة مذبحة كاتين ممكنًا وسائدًا (ابراهيم العريس، ذاكرة القرن العشرين، «الحياة»، ١٣ نيسان ١٩٩٥).

□ **المسلمون في بولندا:** ينتمي معظم

المسلمين في بولندا إلى أصول تتارية. ويذكر ان دولة التتار قامت في مطلع القرن الثالث عشر وشملت مناطق خوارزم وسيبيريا الجنوبية والقرم. وجاء توسع المغول باتجاه أوروبا ليهدد هذه الدولة ويقسمها بين فريقين متناحرين نشبت بينهما حرب أهلية أسفرت عن هزيمة جماعة تتارية بقيادة توختا خان الذي هرب مع جماعته، في ١٣٠٠، باتجاه أراضي المملكة البولندية طلبًا للحماية واستقروا في مدينة كركوف. وشكل هؤلاء الدفعة الاولى من التتار المسلمين الذين استوطنوا في بولندا.

أما الدفعة الثانية فوصلت في ١٤٣٤ حين أعلن الأسقف ميكواي كوزوفسكي، بمناسبة تشييع ملك بولندا كواديسوف باكيوي في الكنيسة، عن وصول نحو ألفي تتاري، وان الكنيسة قررت استقبالهم ووهبتهم أماكن للسكن والعيش في القرى والمدن في محاولة لإغرائهم تمهيدًا لتنصيرهم.

ووصلت الدفعة الثالثة إلى بولندا في ١٥٠٦، وكانت كبيرة واستوطنت في ولاية لاتفيا (وكانت آنذاك ضمن المملكة البولندية). ووفدت الدفعة الرابعة على مراحل استمرت من ١٦٥٤ حتى ١٦٦٤ نتيجة لاضطهاد الروس للمسلمين والاستيلاء على ممتلكاتهم في منطقة القرم. وفي ١٦٧٥، أصدر الملك البولندي يان سوبيسكي أمرًا بتوزيع ٥٢٦ «فووكا» على المهاجرين التتار (الفووكا الواحدة تساوي ٥٤ هكتارًا من الاراضي). ومنذ ذلك الوقت، استوطن التتار في بولندا واعتبروا مواطنين وشيّدوا لعبادتهم المساجد.

يؤمن التتار البولنديون بالدين الاسلامي حسب الملة السنية. ومنذ وجودهم فوق الاراضي البولندية، كانت تحكمهم الشريعة الاسلامية المستندة على تعاليم القرآن وسنته، وقد طبقت هذه الشريعة داخل الاحياء الاسلامية، وكانت تمثل الدستور الرئيسي المنظّم للحياة الدينية لهم: مركزها المسجد، والإمام، باعتباره زعيمًا دينيًا وأبًا روحيًا، وهو يقوم بعدة وظائف: فيؤم المصلين، ويحافظ على المسجد، ويقوم برعايته، ويزوّج المسلمين من المسلمات، كما يكتب شهادات الميلاد والزواج وحالات الوفيات. وتعود أقدم وثيقة من هذه الوثائق إلى ١٥٥٦.

في ١٩٢٥، نشأ «اتحاد المسلمين الديني»، وعُيّن يعقوب شينكيفيتش مفتيًا عامًا للاتحاد باعتباره زعيمًا روحيًا للمسلمين البولنديين، وهو حاصل على دكتوراه في علم الاستشراق. كان هذا الاتحاد في بدايات القرن العشرين يشرف على حوالي ١٩ حيًا من الاحياء الاسلامية، و١٧ مسجدًا و٧ آلاف مسلم.

في ١٦٤٥ أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، بقي من آثار المسلمين مسجدان فقط على الحدود البولندية-الروسية وعدة أحياء مسلمة تقع في الجزء الشمالي الشرقي داخل الاراضي البولندية. أما المساجد، والبقية الباقية من السكان المسلمين، فقد انتزعت هذه الاراضي منهم لتصبح جزءًا لا يتجزأ من خريطة اراضي الاتحاد السوفياتي السابق، وذلك نتيجة لتغيير الحدود الشرقية بعد انتقال الاراضي الواقعة على الحدود إلى ملكية الدولة السوفياتية المذكورة.

في العهد الشيوعي، لم يتبق من المسلمين البولنديين سوى نحو ١٥ ألفًا فقط (وصل تعدادهم في القرن الثامن عشر إلى نحو مليونين)، وصودرت مساجدهم واعتبرت من «الآثار التاريخية التي يجب المحافظة عليها وعدم استخدامها إلا للأغراض السياحية».

في ١٩٨٤، زار حسن خالد مفتي لبنان بولندا، لتعقبها زيارات متتالية من أئمة المسلمين وشيوخهم. وفي ١٩٨٦، زار بولندا ممثلون عن منظمة الدول الاسلامية جاؤوا من المملكة العربية السعودية. وفي آب ١٩٨٨، زار بولندا الشيخ الدكتور عبدالله عمر نصيف الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي.

بعد زوال الحكم الشيوعي سعى المسلمون لاعادة إحياء منظمة «الاتحاد الاسلامي لعموم بولندا» وهي منظمة غير سياسية، وقد باشر هذا الاتحاد سعيه لبناء مسجد في العاصمة. وكان آخر مسجد بني في بولندا هو مسجد غدانسك الذي لم يشيّد فقط للمسلمين القاطنين في هذه المدينة (نحو ثلاثمائة فقط)، بل ايضًا للبحارة المسلمين من شتى أنحاء العالم الذين ينزلون في المدينة.

□ **مشروع راباكي:** مشروع تقدم به آدم راباكي وزير خارجية بولندا في خطاب له أمام الجمعية العامة للامم المتحدة في خريف ١٩٥٧. دعا المشروع لاقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا الوسطى: ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا. وكان هذا المشروع مقدمة لتقارب بين الكتلتين الشرقية والغربية حول الحد من انتشار الأسلحة النووية وتحديد حجم القوات العسكرية في أوروبا. وأهميته في ريادته؛ وفي انه قدّم في وقت كانت فيه الحرب الباردة في أوجها.

□ **هولوكوست (أو المحرقة):** في كانون الثاني ١٩٤٥، دخلت قوات الحلفاء، السوفياتية والغربية، معسكر أوشفيتز وسواه من المعتقلات النازية لتكتشف جريمةً، محرقةً (هولوكست) لا مثيل لها في التاريخ: مصانع للقتل عملت ليل نهار طيلة سنوات الحرب العالمية الثانية أو جلها، بهدف واحد هو محو مجموعة بشرية وشطب وجودها من على الارض، اليهود. أنقذ المحررون القلائل الباقين على قيد الحياة؛ فيما ستة ملايين نسمة، على ما قال أدولف ايخمان أثناء محاكمته في اسرائيل في ١٩٦١، وقالته غالبية المصادر اليهودية والغربية والسوفياتية، قضت في أفران الغاز أو أثناء نقلها بالقطارات أو بفعل نزوات هذا العسكري النازي أو ذاك.

وللإتيان بأكبر عدد من الشهود قبل أن تطمس الأيام آثار الجريمة-المحرقة، عمدت القوات الاميركية إلى فتح المعتقلات وإلى دعوة سكان المناطق المحيطة إلى زيارة هذه المعتقلات (راجع «اسرائيل»، ج ١، ص ٣٨٤).

□ **اليهود في بولندا:** تحت عنوان «كيف أصبحت بولندا الموطن الرئيسي لليهود الاشكناز»، كتب أحمد عثمان، باحث مصري متخصص بالتاريخ القديم والتاريخ التوراتي («الحياة»، ١١ تشرين الثاني ١٩٩٤):

في الوقت الذي استطاع اللاجئون من اليهود السفارديم الهاربين من اسبانيا والبرتغال الحصول على الملجأ الأمين في رحاب القسطنطينية، ونال يهود العراق البابليون الأمان وحرية العبادة في رحاب آل عثمان، بدأ اليهود الاشكناز في بولندا يظهرون في الأفق كقوة فاعلة في التاريخ اليهودي، على رغم حياة المعاناة والاضطهاد التي عاشوها. وكان القرن السابع عشر هو بداية انتقال مركز الثقل داخل الكيان اليهودي من بقايا سلالة بني اسرائيل الذين انتشروا في أنحاء الامبراطورية العثمانية، إلى سلالة الخزر القوقازية التي انتشرت في بولندا وروسيا وألمانيا. وأصبحت مملكة بولندا-ليتوانيا، التي كانت تسيطر على أوكرانيا وساحل البلطيق آنذاك، هي موطن غالبية يهود العالم الذين انحدر من سلالتهم معظم الطوائف اليهودية الموجودة الآن. فبعد انهيار دولة الخزر في القوقاز التي تسميها المصادر الروسية القديمة «أرض اليهود»، انتشرت غالبية الخزر اليهود إلى أوكرانيا وليتوانيا وبولندا، وصاروا يشكلون نسبة عالية من سكان هذه البلاد خصوصًا في المدن بعيدًا عن الاراضي الزراعية.

كانت الاقوام الروسية بدأت تظهر على الأفق السياسي منذ القرن التاسع الميلادي في المنطقة الممتدة بين البحر الأسود جنوبًا وبحر

البلطيق في الشمال، وكانت كييف عاصمة أوكرانيا أهم المدن الروسية في تلك الحقبة الأولى. وعندما سقطت مملكة الخزر خلال القرن التالي، انتشر اليهود الخزر في أوكرانيا الروسية وبلدان شرق أوروبا حيث وجدوا موطنهم الجديد هناك. ومع قدوم المغول التتر من شرق آسيا خلال القرن الثالث عشر، انهارت الإمارات الروسية وأصبحت البلاد خاضعة تمامًا للغزاة... وتم عزل روسيا عن الدولة البيزنطية وعن ساحة الأحداث السياسية في القارة الاوروبية. إلا ان ليتوانيا استطاعت ان تمد سيطرتها على أوكرانيا منذ بداية القرن الرابع عشر، ومنحت السلطات الليتوانية الجماعات اليهودية امتيازات كثيرة في الاراضي الخاضعة لها.

وكانت مدينة موسكو ظهرت عند منتصف القرن الثاني عشر كقرية صغيرة سرعان ما تحولت إلى مدينة كبيرة ثم إلى عاصمة لأهم إمارة روسية ناشئة. وبدأ أمراء موسكو حروبهم لتحرير البلاد من سيطرة التتر، وجاءت النقطة الفاصلة عندما امتنع إيفان الثالث عن دفع الجزية إليهم في النصف الثاني من القرن الخامس عشر. كما تمكن من توسيع رقعة مملكته شرقًا في آسيا وشمالاً في أوروبا، وفي محاولة منه لتدعيم مركزه تزوج أمير موسكو من إبنة قسطنطين الحادي عشر-آخر أمبراطور بيزنطي إذ استولى العثمانيون على القسطنطينية عام ١٤٥٣- ووضع تاجًا على رأسه كما جلس على كرسي العرش تشبهًا بملوك أوروبا واتخذ لقب قيصر. وكان إيفان هو الذي وضع نظام الادارة الروسي الذي استمر العمل به حتى انهيار القيصرية في روسيا.

إلا ان روسيا بعد تخلصها من التتر وجدت نفسها أمام عدو جديد في الغرب هو بولندا التي كانت أكثر تفوقًا من الناحية العسكرية. وسرعان ما سقطت روسيا تحت سيطرة بولندا التي اصبحت أهم قوة سياسية شرقي أوروبا في ذلك الوقت. ودخل الجيش البولندي مدينة موسكو، وكادت روسيا تتحول إلى مقاطعة من الامبراطورية البولندية لولا ان الخلاف الديني وقف حجر عثرة أمام تحقيق امتزاج الشعبين، فقد كانت بولندا تتبع الكنيسة الكاثوليكية بينما تبعت روسيا المذهب الأرثوذكسي. وتمكن تجمع الجيش الوطني الروسي من تحرير موسكو عندما حاصر القيادة البولندية في قصر الكرملين، وقامت الجمعية الوطنية باختيار القيصر الجديد. ووقع اختيار المجتمعين على ميخائيل رومانوف ليجلس على عرش روسيا. ثم قام آل رومانوف بطرد القوات البولندية التي كانت ما تزال تسيطر على منطقة أوكرانيا الواقعة بين موسكو والبحر الأسود. وظلوا يحكمون روسيا القيصرية بعد ذلك إلى أن أطاحت بهم الثورة البلشفية العام ١٩١٧.

وكانت بولندا تمتاز عن جاراتها بأنها تطل على بحر البلطيق في الشمال، وإن كانت محصورة بين روسيا في الشرق وبروسيا (ألمانيا) في الغرب، مما جعلها في صراع دائم بين جارتيها اللتين كانتا تسعيان إلى الاستيلاء على الاراضي البولندية في الشمال للوصول إلى مياه البلطيق. وجاء توحيد الاقوام البولندية بعد فترة قصيرة من ظهور الإمارات الروسية عندما اعتنق البولنديون المسيحية الكاثوليكية، وأصبحت البلاد على شكل إمارة سرعان ما تحولت إلى مملكة قوية. وتنتمي الاقوام البولندية إلى قبائل السلاف الغربيين، وأصبح اليهود الذين هاجروا إلى بولندا- وكانوا أتوا من بلاد القوقاز بعد سقوط مملكة الخزر- يشكلون أكبر الأقليات، ووصلت نسبتهم إلى ٩٪ من السكان.

وتعرضت وحدة الاراضي البولندية لخطر التفكك وفي العام ١١٣٨ انهارت السلطة الملكية المركزية وتقسمت البلاد إلى إمارات إقطاعية مما أدى إلى إضعافها، وسرعان ما سقطت المناطق الغربية تحت سيطرة بروسيا - أصبحت الآن تعرف باسم ألمانيا- التي مدت سيطرتها على الجزء

المطل على بحر البلطيق. لكن الوحدة عادت إلى بولندا خلال القرن الرابع عشر، تحت حكم الملك كاسيمير فبدأت المشروعات العمرانية الكثيرة. وازدادت قوة بولندا عندما تزوجت حفيدة الملك كاسيمير- وكانت أصبحت الوريثة الوحيدة للعرش- من جاجيللو دوق ليتوانيا، الذي جلس على عرش الدولة البولندية الليتوانية الموحدة. وأصبحت المملكة البولندية الجديدة تمثل قوة حربية كبيرة وصارت تطمع في توسيع رقعتها. وسرعان ما تم استرداد أراضي البلطيق من يد البروسيين، بل باتت تسيطر على أجزاء كبيرة من أراضي روسيا وأوكرانيا.

وفي تلك الفترة شهدت بولندا مظاهر الحركة الثقافية والفنية لعصر النهضة بعد فترة قصيرة من بزوغها في إيطاليا، واتجه المجتمع إلى محاولات الاصلاح.

وتحول نظام الحكم في بولندا إلى الملكية المنتخبة منذ نهاية القرن السادس عشر، وأصبح اختيار الملك يتم بالانتخاب وليس بالوراثة، وتلى هذا قيام الملوك بمحاولة ثانية للسيطرة على روسيا عندما قرر البولنديون فرض الكاثوليكية على روسيا، واحتلوا موسكو العام ١٦١٠. وكانت أقوام القوزاق التي استقرت في وادي النيبر في صراع مستمر مع كل من بولندا والدولة العثمانية. وقام القوزاق في العام ١٦٤٨ بقيادة بوغدان خميلينيسكي بثورة عارمة ضد البولنديين وتمكنوا من طردهم من أوكرانيا ثم تبعوهم إلى الأرض البولندية نفسها، وسقط الآلاف من البولنديين واليهود قتلى في هذه الحرب. وبعد ان انتصر القوزاق على البولنديين وضعوا بلادهم تحت سيطرة القيصر الروسي، فاستمرت الحرب بين روسيا وبولندا وكان النصر حليف الروس هذه المرة.

وتبع فشل بولندا في مغامراتها الجديدة دخول الحرب على جبهتين في الشرق مع روسيا وفي الشمال مع السويد. وتمكن السويديون من احتلال العاصمة البولندية وارسو. وعندما انتهت هذه الحرب كانت بولندا خسرت ممتلكاتها في روسيا وأوكرانيا، كما عادت منطقة البلطيق إلى حكم بروسيا. ثم تحالفت بولندا مع النمسا ضد العثمانيين الاتراك الذين أصبحوا يهددون بالاستيلاء على وسط أوروبا خلال القرن السابع عشر، وكانت بولندا هي التي وقفت إلى جانب النمسا عندما حاصر الاتراك عاصمتها فيينا. ووقعت بولندا بعد ذلك فريسة لظهور قوتين جديدتين تتمثلان في كل من روسيا وبروسيا (ألمانيا)، وكلاهما عملت على إضعاف بولندا وإخراجها من مجال السيطرة الاوروبية.

وانتهى الأمر في العام ١٧٧٢ إلى تقسيم بولندا واستيلاء روسيا وبروسيا والنمسا على الاجزاء المجاورة لها من الاراضي البولندية. ومع تقسيم أراضي بولندا عند نهاية القرن الثامن عشر أصبحت غالبية يهود ليتوانيا وأوكرانيا تحت الحكم الروسي، كما أصبح اليهود المقيمون في المناطق الشمالية تحت الحكم الألماني والمقيمون في المناطق الجنوبية تحت الحكم النمساوي. وهكذا توزع يهود بولندا الاشكناز ليصبحوا مواطنين في أربع دول أوروبية مهمة هي: روسيا وألمانيا والنمسا وبولندا. ومع قدوم القرن الثامن عشر، عندما أصبحت هذه البلدان هي التي تقرر مصير السياسة الاوروبية، وجد اليهود أنفسهم جزءًا من النظام الجديد في الوقت الذي انتهت سلطة العثمانيين.

مدن ومعالم

* **أودر-نيس:** راجع باب «معالم تاريخية».

* **أوشفيتز:** راجع باب «معالم تاريخية».

* **بوزنان Poznan:** في الألمانية «بوزن» (Posen). مدينة بولندية تقع غربي البلاد. قاعدة مقاطعة فويفوديا الممتدة في وسط سهل بولندا. تعد نحو ٧٥٠ ألف نسمة. فيها جامعة. كرسي أسقفي. مركز ثقافي وعلمي مهم. كاتدرائية من القرن الخامس عشر-الثامن عشر، وفندق المدينة يعود إلى القرن السادس عشر. وقد أعيد ترميم غالبية آثار المدينة بعد الحرب العالمية الثانية. وهي عقدة مواصلات مهمة (مواصلات نهرية وبرية). مركز تجاري وصناعي: معروفة بمعرضها الدولي الذي يقام منذ ١٩٢٥، وأهم صناعاتها: الكيميائيات، المواد الغذائية والأقمشة، والمصانع الميكانيكية. تاريخيًا: بوزنان إحدى أقدم المدن البولندية، جاء على ذكرها المؤرخ تاسيت في القرن الميلادي الأول وقد كانت تدعى ستراغوريا. كانت مركزًا لأول أسقفية كاثوليكية بولندية تأسست على يد ميسزكو الأول (٩٦٨) الذي اتخذها عاصمة له. بدأت تتحول إلى مدينة تجارية منذ ١٢٥٣، وأصبحت إحدى أهم المدن التجارية الأوروبية بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر، لكنها فقدت إزدهارها التجاري عقب الحروب البولندية-السويدية في ١٦٥٥ و١٧٠٣-١٧٠٩. ضمت إلى بروسيا أثناء التقسيم الثاني لبولندا (١٧٩٣)، فأصبحت قاعدة بروسيا الشرقية، ثم ألحقت بدوقية فرصوفيا الكبرى في ١٨٠٧، ثم عادت لتخضع من جديد لبروسيا في ١٨١٥. أعيدت إلى بولندا في ١٩١٩ (ومعها كامل مقاطعة بوزنانيا)، ومن جديد ضمها الرايخ إليه بين ١٩٣٩ و١٩٤٥. اشتهرت، في التاريخ المعاصر، بإضراب عمالها (حزيران ١٩٥٦) الذين رغبوا في تحرير بولندا من الوصاية السوفياتية، فقمعهم الجيش بعنف في تشرين الأول ١٩٥٦.

* **دانتزيغ Dantzig:** راجع «غدانسك» في هذا الباب.

* **شتوتهوف:** راجع «معالم تاريخية».

* **غاليسيا Galicie:** في الألمانية Galizien، وفي البولندية Galicja. مقاطعة قديمة تابعة للأمبراطورية النمساوية وواقعة شمالي جبال الكاربات، ومقسمة حاليًا بين بولندا حيث تشكل في قسمها الغربي أقضية مقاطعة كركوف ورزوف، وبين أوكرانيا حيث تشكل في قسمها الشرقي مناطق لفوف، ستانيسلاف، دروغوبيتش وترنوبول.

كانت مركزًا للصراعات بين الدول المجاورة وموضوع إقتسام بينها. أثناء الحرب العالمية الأولى، كانت مسرح عمليات حربية ومعارك بين الروس الذين تمكنوا من احتلالها (١٩١٤-١٩١٥) وبين النمساويين المدعومين من الألمان. في ١٩١٨، ضمت غاليسيا بكاملها إلى بولندا، ما أدّى إلى اندلاع المعارك بين الأوكرانيين والبولنديين الذين غزوا الجزء الشرقي منها. وفي ١٩٤٥، منح مؤتمر بوتسدام غاليسيا الشرقية ومنطقة لفوف للجمهورية الأوكرانية في حين استمرت غاليسيا الغربية من نصيب بولندا.

* **غدانسك Gdansk:** في الألمانية دانتزيغ Dantzig.

مدينة بولندية تقع على بحر البلطيق، لعبت دورًا بارزًا في تاريخ العلاقات بين دول البلطيق وتمتعت في بعض المراحل بنوع من الاستقلال الذاتي.

ورد ذكر مدينة غدانسك (دانتزيغ) لأول مرة في ٩٥٧ في كتاب بعنوان «تاريخ رسالة أدلبرت براغ» الذي يتكلم عن كيفية دخول المسيحية إلى المنطقة. وفي ١٢٥٤، بدأت غدانسك تعتبر مدينة، وكان سكانها يتألفون أساسًا من المهاجرين الألمان (لذلك كانت التسمية الألمانية Dantzig هي الغالبة على المدينة، واستمرت هكذا حتى الحرب العالمية الثانية): تجار، فلاحون، رهبان. وكانت دانتزيغ، من القرن الثالث عشر حتى القرن السابع عشر، من أهم المناطق في تبادل البضائع بين شرقي أوروبا وشماليها وغربيها. ومنذ ١١٤٨، اتخذها دوقات منطقة بوميرينيا البولندية عاصمة لهم، ثم خضعت بعد ذلك لسيطرة النظام التوتوني، وهو نظام عسكري جرماني تأسس حوالي ١١٢٨ في القدس إبان الحروب الصليبية، ومارس تأثيرًا قويًا في ألمانيا، وانبثق منه نظام الفرسان. في القرن الخامس عشر، نشبت نزاعات طويلة بين هؤلاء الفرسان والبورجوازية في المدينة لأسباب تجارية وسياسية. وبعد تدخل ملك بولندا، كاسيمير، إلى جانب البورجوازية، انهزم الفرسان وانتهت سيطرتهم على المدينة.

أعطى نظام الامتيازات الذي منحه الملك كاسيمير لأهالي المدينة مواصفات الدول المستقلة إلى حد كبير، فجذبت إليها كل تجارة التصدير من بولندا، وعرفت ازدهارًا سريعًا. وفي عهد الاصلاح الديني منح ملك بولندا أهالي دانتزيغ حرية ممارسة الشعائر الدينية لجميع الطوائف (كان الثلثان بروتستانت، والثلث كاثوليك في ذلك العهد). وتراجعت التجارة في القرن السابع عشر بسبب الحرب الروسية-البولندية ودخول الهولنديين والانكليز إلى البلطيق. وبعد تقسيم بولندا الأول، أصبحت المدينة محاصرة من البروسيين، ثم ما لبثت أن ألحقت ببروسيا بعد تقسيم بولندا الثاني. ومنذ معاهدة تيلسيت في ١٨٠٧ حتى ١٨١٤، جعل نابليون منها مدينةحرة تحت حماية فرنسا وبروسيا والساكس. إلا انها كانت في الواقع موضوعة تحت سلطة نابليون الكاملة الذي كان يمثله حاكم فرنسي هو الجنرال راب. وعادت المدينة منذ ١٨١٤، وألحقت ببروسيا، وأصبحت الميناء الأساسي لحركة الاستيراد والتصدير لبروسيا الشرقية والغربية، كما أصبحت مركزًا صناعيًا كبيرًا. وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، حاول المنتصرون في ١٩١٩، إيجاد نوع من التوفيق بين المطالب البولندية بضرورة ان يكون لبولندا مرفأ على البلطيق، وبين إرادة السكان الذين يتألفون بأغلبيتهم الساحقة (٩٦٪) من الألمان. فانتزعوا من الرايخ، دون العودة إلى استفتاء السكان، اقليمًا يحيط بالمرفأ وتبلغ مساحته ١٩٥١ كلم م.، ويضم أربع مدن و٢٥٥ قرية بالاضافة إلى مدينة دانتزيغ نفسها. ووجدت بروسيا الشرقية نفسها منفصلة عن باقي الاراضي الألمانية بواسطة ممر بولندا بدانتزيغ. وأمام هذا الحل تنبّأ الجنرال الفرنسي فوش قائلاً: «في هذا الحل تكمن دوافع نزاع عالمي جديد». وفي ١٥ كانون الأول ١٩٢٠، أعلنت الجمعية التأسيسية في المدينة أمام ممثل الحلفاء: «إن مدينة دانتزيغ والاقليم الذي يحيط به يعتبران ابتداء من هذا اليوم، مدينة حرة». وصدق مجلس عصبة الأمم على الدستور الذي دخل حيّز التنفيذ في حزيران ١٩٢٢. وقد جعل هذا الدستور من المدينة الحرة دولة حقيقية: لها علمها ونقدها وبرلمانها الذي يعين مجلسًا للشيوخ. واللغة الألمانية هي اللغة الإدارية. وعصبة الأمم ممثلة بمفوضية عليا تضمن استقلال المدينة وتسهر على احترام الدستور. وفي الواقع، لم تكن المدينة تتمتع إلا باستقلال إسمي، إذ كان لبولندا فيها امتيازات مهمة. فالأقليم يدخل في المنطقة الجمركية البولندية، وخطوط سكة الحديد تديرها مصالح بولندية، ومنشآت المرفأ تشرف عليها

وتديرها لجنة دولية، وتتمتع فرصوفيا (وارسو) بحق الفيتو ضد كل قرار يصدر عن مجلس شيوخ الأقليم ويعتبر مجحفًا بحق مواطنيها. وقد حصلت بولندا في ١٩٢٤ على حق إنشاء مستودع عسكري في شبه جزيرة رملية على بعد بضعة كيلومترات شمالي مدينة دانتزيغ. وعلى الرغم من المعاهدات التجارية الموقعة مع بولندا في ١٩٣٣ و١٩٣٤، فإن الوضع الاقتصادي في دانتزيغ (غدانسك) استمر في التأزم، فضلاً عن ان حركة التجارة البولندية قد انتقلت في معظمها إلى ميناء غدينيا (Gdynia) الجديد. من هنا، بات يفهم تمامًا لماذا أخذ الحزب النازي ينمو بسرعة في دانتزيغ. فحتى قبل ١٩٣٣، كان الاقتراع لصالح الحزب النازي أكثر أهمية مما كان عليه في ألمانيا نفسها، وأصبح النازي، فورستر، السيد الفعلي للبلاد، وباتت الحكومة تطبق الطرق نفسها المطبقة في برلين: منع الاحزاب الأخرى والنقابات. وبعد ان غزا هتلر تشيكوسلوفاكيا ادار وجهه ناحية دانتزيغ، إلا ان بولندا لم تستسلم بسهولة، خاصة بعد ان أحست بدعم فرنسا وبريطانيا لها. ولكن هتلر أسرع الخطى واجتاح بولندا، فسارع فورستر إلى إعلان ضم دانتزيغ والممر إلى الرايخ، وبدأت الحرب العالمية الثانية. ودخل الروس دانتزيغ في آذار ١٩٤٥، ووضع مؤتمر بوتسدام المدينة تحت الادارة البولندية التي سارعت إلى إطلاق إسم غدانسك على المدينة (بدلاً من دانتزيغ، الاسم الألماني). وعملت هذه الادارة على طرد آخر الألمان المتواجدين في الأقليم في ١٩٤٦، وازداد عدد البولنديين بسرعة على الرغم من النقص في عدد السكان بسبب التخريب الذي أحدثته الحرب. وأصبحت المدينة مركزًا صناعيًا كبيرًا جدًا بعد إعادة ترميم الميناء وإنشاء أقسام جديدة فيه وبناء مواصلات بحرية متطورة. وفي ١٤ كانون الأول ١٩٧٠، وقعت اضطرابات عمالية في غدانسك، كما في مرافىء أخرى على البلطيق أدت إلى تغييرات سياسية مهمة في بولندا، على رأسها خلع غومولكا وإحلال غيريك محله (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٢، ط ١، ١٩٨١، ص ٦٤٤-٦٤٦).

كانت هذه المدينة مهد حدثين تاريخيين كبيرين: الأول، شرارة الحرب العالمية الثانية التي اندلعت منها في الساعة الرابعة وخمس وأربعين دقيقة يوم أول ايلول ١٩٣٩، وكان إسمها لا يزال ألمانيًا «دانتزيغ»؛ والثاني، بداية اضرابات بولندا في آب ١٩٨٠ من حوض لينين في المدينة، وكان إسمها قد أصبح بولنديًا «غدانسك» منذ قبل ٣٥ سنة؛ ومن هذا الحدث انبثقت حركة التضامن، .وكان ليش فاليسا، وكان عدد المنضمين إلى الحركة ١٠ ملايين عامل يمثلون ٦٠٪ من قوة العمل البولندية؛ والملفت انه كان من بينهم نحو مليون شيوعي وجميعهم ضد الحزب الشيوعي البولندي.

«إنها مفتاح كل شيء»، عبارة قالها نابليون بونابرت واصفًا بها غدانسك (دانتزيغ سابقًا).

* **غدينيا Gdynia**: في الألمانية غدنجن **Gdingen**. مدينة ومرفأ في بولندا. تقع على خليج صغير غربي غدانسك عند طرف الممر الذي نصت على إنشائه معاهدات فرساي (١٩١٩). نحو ٣٠٠ ألف نسمة. مركز ثقافي، علمي، صناعي وتجاري. أحواض لبناء السفن.

أنشئت غدينيا على أنقاض قرية صغيرة كان يسكنها صيادون (٥٥٨ نفسًا في ١٩١٩)، وذلك بين ١٩٢٤ و١٩٣٩، ولتقوم مقام مرفأ دانتزيغ (التي أصبحت مدينة حرة بموجب المعاهدات المذكورة).

* **فرصوفيا Varsovie**: راجع «وارسو» في هذا الباب.

* **كركوفيا Gracovie**: في البولندية **Krakow**، وفي الألمانية **Krakau**. مدينة واقعة جنوبي بولندا، على الضفة اليسرى من نهر فيستول. تعد نحو مليون نسمة. كرسي أسقفي. مركز جامعي، ثقافي وفني. مباني وآثار تعود إلى القرون الوسطى والحديثة. فيها جامعة جاغلون التي تأسست في ١٣٦٤ ولا تزال تضج بحياة ثقافية بارزة بين جامعات أوروبا الشرقية. اشتهر العديد من طلابها، بينهم عالم الفلك نيكولا كوبرنيكوس (١٤٧٣-١٥٤٣) الذي كان أول من برهن على دوران الأرض حول الشمس، ومختبره لا يزال قائمًا ومستخدمًا في الجامعة.

كانت كركوفيا مهد المسيحية في بولندا، وقامت فيها أول أسقفية منذ القرن الحادي عشر. خرّب المغول المدينة عدة مرات، والمرة الأولى كانت في ١٢٤١، وأعاد المستوطنون الألمان بناءها من جديد؛ ثم أصبحت، بدءًا من ١٣٢٠، ومع تتويج الملك لاديسلاس الأول، عاصمة بولندا، واستمرت عاصمة لها حتى ١٥٩٥.

الغزوات السويدية (١٦٥٦ و١٧٠٢-١٧٠٩) أدّت إلى تقهقر كركوفيا حتى انها فقدت كامل سكانها تقريبًا. ومع ذلك استمرت حتى ١٧٣٤ لتكون مركزًا لتتويج الملوك المتعاقبين. في ١٧٩٤، كانت مهدًا لانتفاضة شعبية، ضمت بعدها (في ١٧٩٥) إلى النمسا بموجب التقسيم الثالث لبولندا. بين ١٨٠٩ و١٨١٥، أصبحت تابعة لدوقية فرصوفيا الكبرى، ثم أعطيت استقلالاً ذاتيًا منقوصًا وفي إطار حكم جمهوري بين ١٨١٥ و١٨٤٦، وبعدها ضمت من جديد إلى النمسا ومعها منطقة غاليسيا من ١٨٤٦ إلى ١٩١٩. أصبحت مركز الحكومة البولندية تحت الوصاية الألمانية النازية عقب الاحتلال النازي لبولندا في ١٩٣٩، وحرّرها الجيش السوفياتي في ١٩٤٥.

* **لودز Lodz**: مدينة بولندية. نحو مليون و٢٥٠ ألف نسمة. مركز ثقافي وعلمي كبير. عاصمة صناعة الأقمشة البولندية (أصواف وقطنيات)، وفيها ايضًا صناعات كيميائية وميكانيكية.

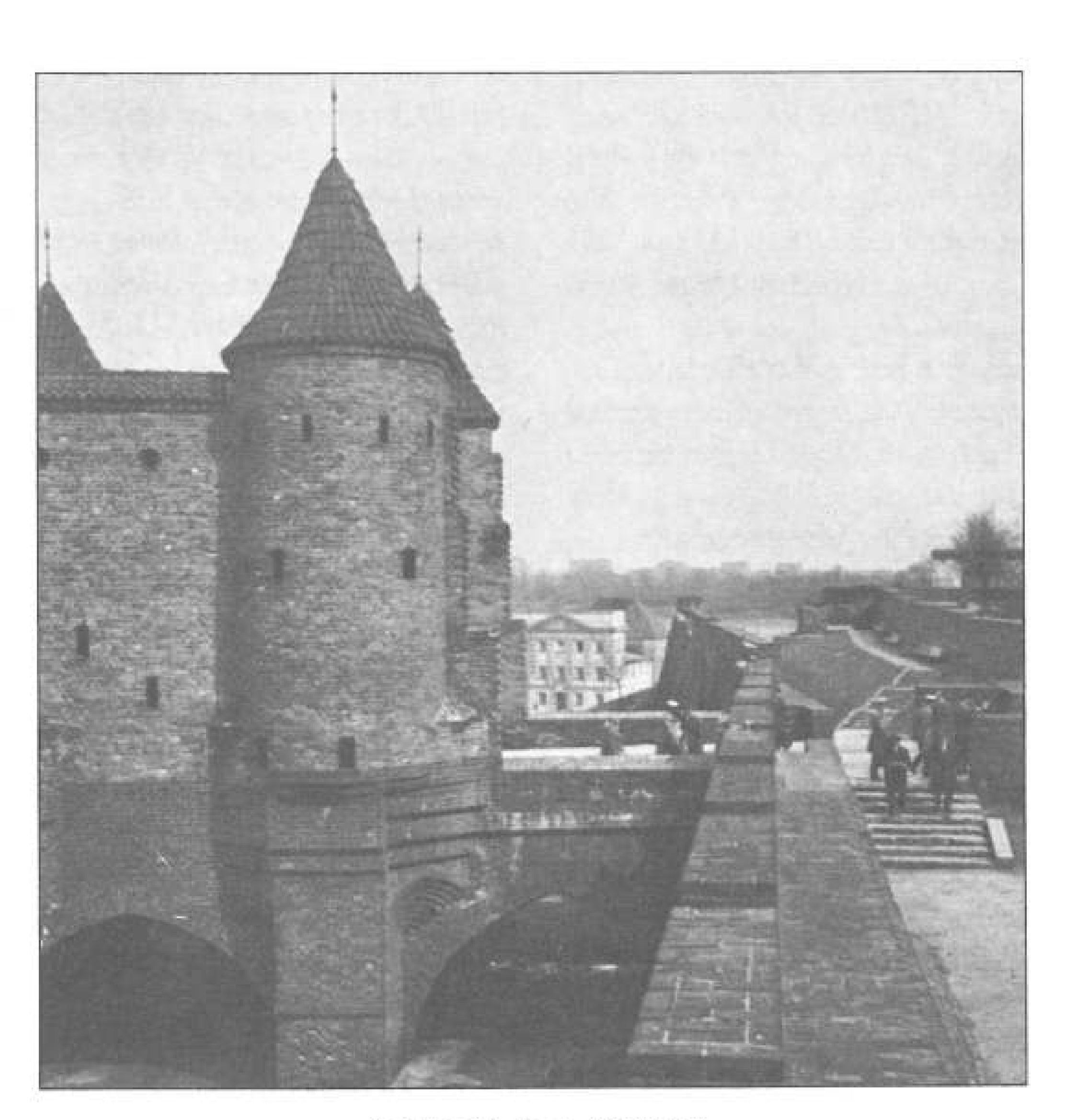
كانت قرية صغيرة حتى ١٨٢١ (نحو ٨٠٠ نسمة فقط). عرفت انطلاقة كبرى، صناعيًا ومدنيًا، بفضل مهندسين وتجار ألمان قصدوا الإقامة والعمل فيها، وسرعان ما أصبحت على يدهم مركزًا صناعيًا للأقمشة. في الحرب العالمية الأولى، نشبت معركة «لودز» بين الروس والألمان (١٦ تشرين الثاني-١٥ كانون الأول ١٩١٤) أدّت إلى انتصار الألمان واحتلالهم المدينة من ١٩١٥ إلى ١٩١٨. ضمّها الرايخ الألماني إلى ألمانيا من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥. في لودز، نشأ أول غيتو من الغيتوات اليهودية في بولندا.

* **وارسو (فرصوفيا)**: عاصمة بولندا. تقع في وسطها. تعد نحو مليون و٧٠٠ ألف نسمة (كان عدد سكانها في ١٩٠٤ نحو ٨٠٠ ألف نسمة).

عاش البولنديون قرونًا من الزمن معتزين بعلاقاتهم الثقافية مع الغرب، وخاصة مع فرنسا وإيطاليا، وكانت فرصوفيا (وارسو) بمبانيها وأسلوب حياتها مركز هذا الاعتزاز، وكثيرًا ما أحب البولنديون تشبيهها بباريس.

معروفة بمراكزها العلمية والثقافية العالية (خاصة منها جامعة فرصوفيا)، ومسارحها، ومتاحفها ومكتباتها العامة. تجري سنويًا احتفالات ومهرجانات موسيقية، تتخللها مسابقات «شوبن» (نسبة للموسيقار الشهير) التي يشترك بها فنانون ناشئون من مختلف أنحاء العالم.

خرّبتها الحرب العالمية الثانية بكاملها تقريبًا. وعندما دخلها الجيش الأحمر السوفياتي في كانون الثاني ١٩٤٥، وجد آلاف التوابيت في الشوارع، وليس أكثر من ٢٠٪ من مبانيها



قلعة من القرن السادس عشر في فرصوفيا القديمة.

مأهولة، والمياه والكهرباء مقطوعة تمامًا عن المدينة. وقبل إعادة ترميم منازلهم الخاصة، عمد البولنديون إلى إعادة بناء الوسط التاريخي في العاصمة حيث أعمال معبودهم الفنان والرسام برناردو بيللوتو (من البندقية، فينيسيا) الملقب بـ كارناليتو الفتى (١٧٢٠-١٧٨٠). فالقصور والفنادق العائدة للقرن الثامن عشر أصبحت مقرًا للوزرات وأكاديميات الفنون الجميلة والعلوم. وإحدى أهم المباني الأثرية في «فرصوفيا القديمة» هي كاتدرائية القديس جان التي يعود تاريخ إنشائها إلى ١٣٦٠، وقصر كاسيمير (مركز جامعة فرصوفيا) الذي تأسس في ١٨١٨. أما أحدث وأهم المنشآت الحديثة فهو معهد ومستشفى الراديوم الذي بني إحياءً لذكرى ماري سكلودوفسكا، الفتاة البولندية التي تزوجت من بيار كوري واكتشفت معه الراديوم (تقاسم الزوجان جائزة نوبل للفيزياء في ١٩٠٣، وبعد ثمانية أعوام نالت ماري كوري جائزة نوبل للكيمياء).

حلف وارسو: راجع «أوروبا»، ج ٣، ص ٣٢٠.

انتفاضة وارسو: من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٩٤، ج ٧، ص ٢٤٧-٢٤٨:

«جرت في أول آب ١٩٤٤ ضد المحتل الألماني، ولاقت فشلاً كاملاً ونهاية مأساوية، وذلك بعد ٦٣ يومًا من المعارك الدامية سقط خلالها ٢٠٠ ألف قتيل فرصوفي، واعتقل وهجّر ٥٠٠ ألف آخرين، كما دمّر تسعة أعشار المدينة.

اراد البولنديون في انتفاضتهم ان يلعبوا دورهم في المعارك التي خاضها الحلفاء ضد الألمان، فرفضوا الحكومة التي فرضتها سلطات الاحتلال، وظلت الحكومة البولندية المنفية في لندن هي الحكومة الشرعية في نظرهم، وقد حققوا في ذروة الحماس الوطني وحدة وطنية حقيقية.

كانت بولندا البلد الأوروبي الوحيد الذي احتله الألمان ولم يتصدع داخليًا، فالمقاومة البولندية كانت بالفعل كدولة سرية بكل سلطاتها التنفيذية وبرلمانها وأحزابها السياسية وإدارتها. وكانت قواتها المسلحة على درجة عالية من التنظيم تحت أمرة ضباط محترفين. ولم يكن للمقاومة البولندية شبيه في كل أوروبا من ناحية جو الاتحاد الوطني أو فعاليتها.

كان الحلفاء قد أعلنوا عن عزمهم على إعادة تحقيق استقلال بولندا ووحدة أراضيها، وكانوا قد وقعوا «ميثاق الأطلسي» الذي يحق بموجبه لكل شعوب الارض ان تكون سيدة مصيرها، كذلك كان ستالين قد أعرب عن رغبته في بولندا مستقلة وقوية.

وفي هذا الجو اندلعت الانتفاضة، وكان البولنديون يأملون بدعم انكليزي-أميركي بعد ان يكون هؤلاء قد تقدموا في الأراضي الألمانية، ولم يبحثوا مع حلفائهم الغربيين في إمكانيات وطرق تقديم هذا الدعم، كما لم يأخذوا بالنصائح التي وجهها إليهم تشرشل باعتماد الحذر، وقرّروا وضع أصدقائهم أمام الأمر الواقع للانتفاضة التي، كما قدّر لها قادتها، ستكون قوية عسكريًا في البداية وسياسيًا فيما بعد، وكان اعتمادهم الأساسي على قوتهم الذاتية، فبينهم وبين الروس خلافات قديمة والعلاقات الدبلوماسية متوقفة بين البلدين، فضلاً عن ان البولنديين لا يعرفون شيئًا عن خطط الجيش الأحمر الروسي بالنسبة إلى فرصوفيا؛ وأكثر من ذلك، نظر البولنديون للروس نظرة حذر وريبة، فقد كانوا يتخوفون من وصاية روسية، مما حال دون التعاون معهم. وقد لعب هذا الأمر دوره في فشل الانتفاضة؛ كذلك فإن الطريق الذي أخذته أوروبا بعد الحرب، والذي رُسم منذ مؤتمر طهران اتفاقات بين الحلفاء الكبار يقضي بالتضحية ببولندا، وضع المنتفضين البولنديين أمام خيار وحيد هو الخضوع، رغم الشجاعة الاسطورية التي

أبدوها.

وإذا كان يؤخذ على الانتفاضة البولندية انها ضحّت كثيرًا وبشكل مجاني في النهاية فاننا نفهم جيدًا ان البولنديين لم يكن أمامهم سوى ذلك، إذ كانوا يريدون ان يمنحوا بولندا فرصة للنهضة والاستقلال الكامل».



نصب أقيم إحياءً لذكرى يهود غيتو فرصوفيا.

زعماء ورجال دولة

* **أوكاب، أ. Ochab, E.** (١٩٠٦-): رئيس بولندا (١٩٦٤-١٩٦٨). انضم إلى الحزب الشيوعي (١٩٢٩)، وحكم عليه بالسجن عدة مرات في الثلاثينات. لجأ إلى الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الثانية حيث شارك في تنظيم اتحاد الوطنيين البولنديين. عضو في سكرتارية الحزب الشيوعي البولندي (١٩٥٠)، وفي المكتب السياسي (١٩٥٤). سكرتير أول (١٩٥٦). إلا ان ازدياد حدة الازمة الداخلية اضطرته إلى الاستقالة بعد ٧ شهور لصالح غومولكا دون ان يفقد أهميته في قيادة الحزب العليا. اعتزل العمل القيادي بعد تخليه عن منصب رئيس الدولة (١٩٦٨).

* **بوبيلوسكو:** راجع «اغتيال الأب بوبيلوسكو» في «معالم تاريخية».

* **بيلسودسكي، جوزف Pilsudski, J.** (١٨٦٧-١٩٣٥): عسكري (مارشال) ورجل دولة بولندي. سيرة حياته تذكر بحياة موسوليني، ذلك لأن كلاً منهما تحول من اشتراكي في شبابه إلى دكتاتور في ما بعد. كان انتقال بيلسودسكي من الاشتراكية إلى الفاشية مبنيًا على استياء البولنديين من الحكم الروسي القيصري. نظم (١٩١٤) في غاليسيا فيلقًا بولنديًا قاتل في صفوف النمساويين. أعتقله (١٩١٧) الألمان. تسلم (١٩١٨) إدارة دولة بولندا جديدة، وشن حربًا في الداخل ضد البلاشفة. ومما قوّى مركزه انه انقذ فرصوفيا وصدّ هجومًا للجيش الأحمر يساعده الفرنسيون. عندما عاد إلى بولندا (١٩٢٣)، انتقد بشدة عدم استقرار الحكومات الغربية الديمقراطية، ثم استأثر بالسلطة بانقلاب عسكري (١٩٢٦). مارس دكتاتورية فاشية حتى وفاته. ومنذ كانون الثاني ١٩٣٤، باشر باتباع سياسة تقارب مع ألمانيا، وهي السياسة التي سار عليها بعده الكولونيل بيك والتي أدت إلى كارثة ١٩٣٩. تضاربت الآراء حوله، فأخصامه يعتبرونه عصاميًا مدعيًا دون أي موهبة عسكرية أو سياسية، في حين كان قائدًا لا يخطىء في نظر انصاره الذين أقروه على الدكتاتورية من أجل بولندا مستقلة ومتحددة، وهو بطل قومي بالنسبة إليهم. أما بالنسبة إلى الغرب فيعتبر «مفارقةتاريخية» غامضة. لكن، مما لا شك فيه انه كان يتمتع بنوع من الوطنية النادرة، ومواهب القائد المحنك والكاتب الفذ. من مؤلفاته «مذكرات ثائر» (١٩٠٣).

* **دزرجينسكي، ف.إ. Dzerjiniski, F.E.** (١٨٧٧-١٩٢٦): ثوري بولندي. انضم إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي في ليتوانيا (١٨٩٥). في ١٩٠٢ أصبح أحد ملازمي روزا لوكسمبورغ على رأس الحزب وممثله في مؤتمر حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي الروسي المنعقد في ستوكهولم (١٩٠٦) حيث انتخب عضوًا في اللجنة المركزية. ومنذ ذلك الحين عرف بتعاطفه مع البلاشفة. انتسب إلى الحزب البلشفي (١٩١٧) وانتخب عضوًا في لجنته المركزية. دعم لينين دعمًا كاملاً. شارك في ثورة أكتوبر، وفي حل مشكلات بالغة الصعوبة في الحرب الأهلية. وقف ضد معاهدة برست ليتوفسك وطالب بعزل لينين. كان قريبًا من تروتسكي حتى ١٩٢١، ومن ستالين في ما يختص بمسألة القوميات، فاتهمهما لينين بممارسة سياسة «الترويس» (إخضاع القوميات الأخرى غير الروسية للسيطرة الروسية). ساند ستالين ضد المعارضة إيمانًا منه بأن الديمقراطية لا يمكن أن توجد إلا داخل الحزب. اطلقت عليه الصحافة الغربية لقب البلشفي المتعطش للدم أثناء تحمله مسؤولية إنشاء وقيادة «تشيكا» التي




المستشار الالماني ويلي براندت راكعاً أمام نصب لذكرى ضحايا «غيتو فرصوفيا» خلال زيارته بولندا في ٧ كانون الاول ١٩٧٠.

أصبحت (١٩٢٢) تعرف بالشرطة السياسية. مات اثر نوبة قلبية حادة اصابته في جلسة صاخبة من جلسات اللجنة المركزية.

*** دويتشر، اسحق (إيزاك) Deutscher, I.** (١٩٠٧-١٩٦٧): مفكر ومؤرخ ماركسي بارز. ولد في بولندا لأبوين يهوديين. انضم إلى الحزب الشيوعي البولندي (١٩٢٧). زار الاتحاد السوفياتي (١٩٣١) حيث عرض عليه تدريس الاشتراكية والنظرية الماركسية في جامعتي موسكو ومنسك، إلا انه رفض العرض، وطرد من الحزب في العام التالي. كان أول من عمل على تأسيس معارضة لستالين داخل الحزب الشيوعي البولندي. في ١٩٣٩، انتقل إلى لندن واخذت مقالته تظهر في مجلة «الإيكونوميست»، ثم «الاوبزرفور». نشر: «ستالين: سيرة سياسية»، وبعدها نشر ثلاثيته حول تروتسكي «النبي المسلح» (١٩٥٤) و«النبي الأعزل» (١٩٥٩)، و«النبي المنبوذ» (١٩٦٣). عرف بادانته للصهيونية. وكان آخر ما كتبه حول حرب حزيران ١٩٦٧ محذرًا بأن الحرب لن تحل اية مشكلة من مشاكل اسرائيل.

*** راديك، كارل «سوبلسوهن» Radek, K.S.** (١٨٨٥-١٩٣٧): شيوعي بولندي. اعتنق الماركسية مبكرًا. واتصل، في الخارج، بقادة الاشتراكية الديمقراطية البولندية والروسية. ساهم (١٩٠٥) في منشورات دار النشر الماركسية التي كانت برئاسة روزا لوكسمبورغ. وعلى أثر انشقاق الاشتراكية-الديمقراطية البولندية (١٩١٢) أصبح راديك احد قادة الجناح الذي

يتزعمه لينين في مواجهة روزا لوكسمبورغ. شارك في محادثات بريست ليتوفسك. أمين سر الكومنترن (الأممية الشيوعية الثالثة) لفترة قصيرة. عضو في اللجنة التنفيذية واللجنة المصغرة التي أصبحت لاحقًا المجلس الأعلى للسوفيات. في ١٩٢٥، فقد مناصبه الحزبية والرسمية آخذًا في انتقاد سياسة ستالين تجاه الصين. في ١٩٢٧ نفي إلى سيبيريا؛ ثم ما لبث ان تحول إلى مؤيد لستالين، ثم سكرتيره الشخصي. طالب (١٩٣٦) بعقوبة الموت لكامينيف وزينوفييف، ثم ما لبث ان أوقف هو الآخر وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، ومات (١٩٣٧) في ظروف غامضة.

*** شاف، أدم Schaff, A.** (١٩١٣-): فيلسوف واشتراكي بولندي. ترأس معهد الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة وارسو. نشر (١٩٦٠) أهم كتبه «مدخل إلى علم الدلالة». عضو في اللجنة المركزية لحزب العمال الموحد، وعمل على إزالة الطابع الستاليني مفسرًا الماركسية باعتبارها إنسانية، وبمطالبتها تأمين حرية الفرد واكتماله عندما تتخطى مرحلة الدولة ودكتاتورية البروليتاريا لتصل إلى الشيوعية. وخشي من أن «ينسى الماركسيون هذا الهدف وان يستقروا نهائيًا في الوضع المرحلي».

*** غومولكا، فلاديسلاف Gomulka, W.** (١٩٠٥-١٩٨٢): زعيم شيوعي قومي بولندي. قام بنشاط نقابي وانتسب إلى الحزب الشيوعي في العشرينات، وتعرض للسجن عندما أقدم الكومنترن على حل الحزب واضطهاد قادته (١٩٣٦-١٩٣٩، الحملة الستالينية). لعب دورًا قياديًا في تنظيم المقاومة البولندية ضد الاحتلال الألماني النازي، وانضم إلى حزب العمال البولندي (الشيوعي) واصبح أمينه العام في ١٩٤٣. واحتفظ بمنصبه بعد اتحاد هذا الحزب مع جماعة موسكو



«لجنة لوبلين».

بعد الحرب العالمية الثانية، نادى غومولكا بـ«الطريق البولندي إلى الاشتراكية»، فاتهمه ستالين بمهادنة تيتو وبأنه «قومي بورجوازي»، فجرد من مناصبه الحزبية وسجن دون محاكمة (١٩٥١-١٩٥٥). أعيد اعتباره في ربيع ١٩٥٦، وعقب اضطرابات العمال في بوزنان (حزيران ١٩٥٦) أصبح الشيوعي الوحيد القادر على الحيلولة دون توسع رقعة الاضطرابات، فأعاده الحزب إلى منصب السكرتير الأول. قام غومولكا، على أثر ذلك، بطرد عدد كبير من المسؤولين المعينين من قبل موسكو بمن فيهم وزير الدفاع (الروسي) المارشال روكوسوفسكي (كان قبلا قائدًا للجيش البولندي)، كما طرد الستالينيين البولنديين من مراكزهم وأدخل اصلاحات ديمقراطية وأوقف فرض البرامج الزراعية الجماعية، وتوصل إلى تفاهم مع الكنيسة. وفي أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ العربية-الاسرائيلية، قام بحملة ضد العناصر الصهيونية في بولندا فشنت عليه الاوساط



فلاديسلاف غومولكا.

الصهيونية حملة عالمية. اضطر إلى الاستقالة في ١٩٧٠ بسبب التأزم الاقتصادي وانتشار التذمر حول المسألة الغذائية.

*** غيريك، إدوار Geierek, E.**: راجع «النبذة التاريخية»، و«فاليسا، ليش» في هذا الباب.

*** فاليسا، ليش Walesa, L.** (١٩٤٣-): نقابي بولندي وزعيم نقابة «التضامن» وأول رئيس لجمهورية بولندا عقب انهيار الحكم الشيوعي من تشرين الثاني ١٩٩٠ إلى تشرين الثاني ١٩٩٥.

ولد ليش فاليسا في بوبوفو (Popowo) في بولندا، في عائلة كاثوليكية فلاحية معدمة من سبعة أفراد. توفي والده، بعد تحريره من المعتقلات النازية وكان ليش لم يتجاوز العامين من عمره. تزوجت أمه من عمه بعد عام من ذلك، وأقامت العائلة في منطقة تقع على بعد ١٠٠ كلم من العاصمة فرصوفيا (وارسو).

كان فاليسا يذهب إلى المدرسة سيرًا على الأقدام مسافة عدة كيلومترات برفقة أخته الكبرى، ولم يكن تلميذًا لامعًا وإن كان يبدي ميلاً نحو مادة التاريخ. ورغم الفقر المدقع، فإن فاليسا يعتبر تلك الفترة من أسعد فترات حياته، ولها يعود الفضل في توجيهه نحو العمل المهني كمحاولة لحل المشكلة الحياتية.

لعبت الأم دورًا أساسيًا في حياة فاليسا، فزرعت في نفسه حب العمل واحترام الدين، وهذا ما كان يردّده على أساس انه ملتزم به طوال حياته.

دخل في ١٩٥٨ مدرسة داخلية في ليبو (Lipo)، وخرج بعد أعوام ثلاثة حاملاً شهادة ميكانيكي زراعي، فعمل في أحد المصانع قبل ان يطلب لخدمة العلم، حيث أمضى عامين (١٩٦٣-١٩٦٥) في كوزالين وتخرج برتبة عريف.

نزح، كغيره من ملايين الفلاحين، إلى المدينة، فعمل في مجمع لينين (أحواض السفن) في غدانسك (دانتزيغ) سنة ١٩٦٧، فكان متحمسًا للأفكار الاشتراكية راغبًا في إعادة بناء «بولندا جديدة». تزوج، في ١٩٦٩، من بائعة زهور من أصل فلاحي ايضًا، وبدأ مسيرة طويلة مليئة بالمصاعب والعقبات، تخللتها فترات من الجوع هدّدت مصيره ومصير عائلته المؤلفة من ستة أطفال.

كان عام ١٩٧٠ حاسمًا في حياته: دخل المعترك السياسي من خلال الاضرابات التي وقعت في غدانسك وغدينيا على أثر قرار الحكومة رفع سعر اللحوم والتي أدت إلى نهب مقر الحزب الشيوعي رغم دعوة فاليسا عدم تصعيد التحرك والالتزام بالنظام.

انتخب رئيس لجنة الاضراب في وقت حاصرت فيه الآليات العسكرية الحكومية المجمع الصناعي في ١٦ كانون الأول (١٩٧٠)، وأوقعت أربعة قتلى من العمال. أدت هذه الاحداث إلى إطاحة غومولكا وعينت اللجنة المركزية للحزب غيريك مكانه. فحضر هذا إلى مكان الاضطرابات في ١٩٧١ لاضفاء شرعية على حكمه، فقابل فاليسا الذي كان ما زال يناضل داخل صفوف النقابات الرسمية.

اعتقد البولنديون بامكانية إحداث تغييرات تأتي لمصلحتهم في إطار النظام السياسي والاقتصادي القائم. لكن آمالهم ما لبثت ان خابت بعد ازدياد الصعوبات الاقتصادية في السبعينات. ففي ١٩٧٦، وقعت اضرابات عمالية في ارسوس ورادوم، فألّف فاليسا لجنة تضامنٍ كانت سببًا في تسريحه من عمله، فوجد عملاً آخر في زرمب (Zremb). لكن الآخرين لم يُقبل برجوعهم إلى العمل فألفت «لجنة الدفاع عن العمال» (كور K.O.R.) ضمت بعض الشخصيات وعملت على

توزيع المنشورات السرية، فطرد فاليسا من عمله في زرمب مرة أخرى في ١٩٧٧، وأصبح شخصًا غير مرغوب فيه في منطقة البلطيق الصناعية، وظهر للجميع انه مناضل نقابي مسيحي نشط وفعال.

وبدأت الأحداث تتسارع لتضع فاليسا في واجهة الأحداث. ففي أول أيار ١٩٧٨، أعلن نقابي آخر يدعى غفيازدا (Gwiazda) عن إنشاء أول نقابة حرة (في بولندا ومختلف أرجاء أوروبا الشرقية) مركزها مدينة غدانسك، لكن فاليسا تريث ولم يلتحق بها إلا بعد شهر من إعلانها، وخرجت نشرتها الأولى في أيلول ١٩٧٨. وفي هذا الوقت، انتخب يوحنا الثاني (في ١٩٧٩) رئيسًا للكنيسة الكاثوليكية، فكان أول بولندي يتسلّم سدّة البابوية في التاريخ، وهذا ما أدّى إلى انتعاش النشاط المعادي للنظام الشيوعي في بولندا (راجع «النبذة التاريخية» والموضوعات ذات العلاقة في الأبواب الأخرى).

*** فيزينسكي، الكاردينال Wyszynski** (١٩٠١-١٩٨١): أسقف بولندي نصب نفسه مدافعًا عن «روح الأمة البولندية» في ظل الحكم الشيوعي.

ولد الكاردينال فيزينسكي في زوزيلا، ودرس في جامعة لوبلين، وعين استاذًا في علم الاجتماع في إحدى المدارس الكهنوتية. سيم أسقفًا في ١٩٤٦، ورقي إلى رتبة كاردينال في ١٩٥٢، واصبح الرئيس الأعلى للكنيسة الكاثوليكية في بولندا. اعتقلته السلطات الشيوعية في ١٩٥٣، ولم يطلق سراحه إلا مع عودة غومولكا إلى الحكم في ١٩٥٦، تعاون، في البداية، مع غومولكا، وسعى إلى التعايش مع النظام الشيوعي، فدعا الكاثوليك إلى المشاركة في انتخابات ١٩٥٧ متحديًا قرار الفاتيكان الذي حظّر على المسيحيين اعطاء أصواتهم لمرشحين شيوعيين. غير ان هذا التعايش لم يدم طويلاً، فقد كان فيزينسكي يوافق بانتماء بولندا إلى الحضارة الكاثوليكية والغربية في حين تمسك الشيوعيون بسياسات إلحاقها بأوروبا الشرقية والشيوعية. ومع ذلك تمكن الكاردينال من تحقيق مكاسب للكنيسة مثل سماح السلطات لها بتعليم الدين حتى في المدارس الحكومية، وبتعيين كهنة وراهبات في المستشفيات والسجون، الخ. وعندما بدأت موجة الاضرابات، في صيف ١٩٨٠، بذل الكاردينال فيزينسكي مساعي حميدة لتهدئة النفوس والحؤول دون انفجار الوضع الاجتماعي مع إعلانه تأييده نقابة «التضامن» المستقلة. وبعد ان رفضت السلطات السماح للفلاحين ايضًا بتشكيل نقابة مستقلة، دخل فيزينسكي المعركة ورمى بكل ثقل الكنيسة فيها، فشق بذلك الطريق أمام ظهور نقابة «تضامن» فلاحية. توفي في وارسو في ٢٨ ايار ١٩٨١.

*** كانيا، ستانيسلاف Kania, S.** (١٩٢٧-): سياسي ورجل دولة بولندي. ولد في قرية فروكانكا بالقرب من كرونسكو في عائلة متواضعة، والتحق بحركة المقاومة ضد الاحتلال النازي في ١٩٤٤، ثم انضم إلى الحزب الشيوعي البولندي في ١٩٤٥، حيث أسس منظمة شبيبة في إطار الحزب. دخل المدرسة الحزبية وتخرج فيها عام ١٩٥٢. تدرج في المناصب الحزبية فأصبح في ١٩٦٤ عضوًا مرشحًا في اللجنة المركزية ثم عضوًا كاملاً فيها (١٩٦٨)، ثم عضوًا في المكتب السياسي (١٩٧٥). في أيلول ١٩٨٠ خلف إدوارد غيريك في رئاسة الحزب في مرحلة من أحرج المراحل في تاريخ بولندا المعاصر، فحاول الظهور بمظهر غير متشدد، متفهمًا مطالب العمال، واستقبل رجال الكنيسة ورئيس نقابة «التضامن» ليش فاليسا. إلا انه عجز عن إرضاء الاجنحة المتصارعة كافة، فاضطر إلى الاستقالة في تشرين الاول ١٩٨١ تاركًا المجال أمام الجنرال



ستانيسلاف كانيا (الى يسار الصورة) في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (شباط ١٩٨١).

ياروزلسكي لاعادة الهدوء والاستقرار (راجع «النبذة التاريخية»).

*** كفاشنيفسكي، ألكسندر (١٩٥٤-):** راجع «النبذة التاريخية».

*** لانج، أوسكار ريزارد Lange, O.R.** (١٩٠٤-١٩٦٥): زعيم سياسي ومصلح احتماعي وعالم اقتصادي بولندي بارز. انضم إلى الحزب الاشتراكي البولندي في ١٩٢٨ وأيدّ الجناح اليساري فيه. سافر إلى بريطانيا والولايات المتحدة للدراسة ما بين ١٩٣٤ و١٩٣٧، ثم علّم الاقتصاد والاحصاء في جامعة شيكاغو من ١٩٣٨ إلى ١٩٤٥. عاد إلى بولندا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية معلنًا عن تأييده للنظام الشيوعي فيها واضعًا خبرته في خدمته. فشغل عدة مناصب رفيعة في التعليم الجامعي وفي التخطيط الاقتصادي وفي الحزب والدولة. عين سفيرًا لبلاده لدى الولايات المتحدة (١٩٤٥-١٩٤٨)، ثم انتخب عضوًا في اللجنة المركزية لحزب العمال الموحد (الشيوعي)، فاستاذًا للاقتصاد في معهد التخطيط والاحصاء المركزي في وارسو (١٩٤٩-١٩٥٦) فعميدًا لهذا المعهد (١٩٥٢-١٩٥٥)، ثم رئيسًا للجنة الاقتصادية التابعة لمجلس الوزراء، ثم رئيسًا للجنة الاقتصادية البولندية الخاصة بأوروبا (١٩٥٧-١٩٥٩). إضافة إلى ذلك، قام أوسكار لانج بعدة مهمات في الخارج قدّم أثناءها خبرته لحكومات سري لانكا والهند والعراق والجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا، ١٩٥٨-١٩٦١) في مجال التخطيط الاقتصادي.

ذاعت شهرته كمنظر وعالم اقتصادي في ١٩٣٧ عندما نشر دراسته حول «النظرية الاقتصادية للاشتراكية»، وفنّد فيها الفرضيات القائلة بأن الاقتصاد الاشتراكي القائم على نظام عقلاني أمر غير قابل للتحقيق، وقد أثبت ان الاسعار العقلانية هي أمر ممكن في ظل التخطيط الاقتصادي.

له مساهمات جليلة في علم الاقتصاد القياسي الرقمي (إيكونومتريكس) وعلم السيبرنطيقا اللذين وجد انهما لا يتناقضان مع الماركسية، ويمكن ان يكونا عظيمي الفائدة في التخطيط الاقتصادي الاشتراكي. وعلم السيبرنطيقا هو علم حديث يستند إلى المنجزات العلمية والتكنولوجية الكبيرة في حقول السيطرة الآلية والالكترونيات والعقول الحاسبة، وتأثير ذلك على نظرية الاحتمالات وتطبيقاتها والمنطق الرياضي (...). وأول من صاغ نظرية علم السيبرنطيقا العالم الرياضي الاميركي نوربيرت وينر في أواخر الاربعينات.

من أبرز مؤلفات أوسكار لانج: «مقدمة في علم الاقتصاد القياسي الرقمي» (١٩٥٨)؛ «الاقتصاد السياسي» (١٩٥٩)؛ «نظرية إعادة الانتاج والتراكم» (١٩٦١)؛ «مقدمة في علم الاقتصاد السيبرنطيقي» (*١٩٦٤).

*** مارشلفسكي، جوليان بالتازار Marchlewski, J.B.** (١٨٦٦-١٩٢٥): إقتصادي بولندي وكاتب وزعيم أممي. كان أحد الأعضاء النشيطين في الحركة العالمية وفي المنظمات العمالية قبل الحرب العالمية الأولى. أمضى معظم حياته في التحول والترحال، وشارك على نطاق واسع في نشر وإصدار الصحف والمجلات اليسارية، كما مثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي البولندي والليتواني في الأممية الثانية. كان أحد البارزين في الجناح اليساري للحركة الاشتراكية الألمانية، إذ شارك في تأسيس عصبة سبارتاكوس في ١٩١٦، وهذا ما أدّى إلى اعتقاله من الشرطة الألمانية وبقائه في السجن إلى ان أفرج عنه أثناء عملية تبادل للأسرى بين ألمانيا والاتحاد السوفياتي في ١٩١٨. وما إن استقر في روسيا السوفياتية حتى انتخب عضوًا في اللجنة التنفيذية المركزية لكل روسيا، وشارك في السنة التالية في منظمة الكومنترن. وفي ١٩٢٢، شارك في إنشاء الجامعة الشيوعية للاقليات القومية الغربية، وأصبح عميدًا لها في ما بعد. كما كان على رأس المنظمين للجنة الدولية لمساعدة الثوريين، حيث أصبح أول رئيس لمجلس إدارتها. وبعد ان داهمه المرض، أوفدته الحكومة السوفياتية إلى إيطاليا لمتابعة العلاج ولكن ما لبث ان توفي هناك في ١٩٢٥. أهم أعماله الفكرية: «الاقتصاد السياسي، ما هو؟ وماذا يعلم؟» (١٩٠٢)، «نضال العمال تحت الحكم القيصري» (١٩٠٥)؛ «البورجوازية البولندية، أفكار حول مسألة الاصلاح الزراعي» (١٩٠٨).

*** ميخايلوفيتش، س. Mikljcy, S.** (١٩٠٠-): زعيم فلاحي ورجل دولة بولندي. تولى زعامة حزب الشعب (حزب فلاحي) في ١٩٣٧، وانضم إلى حكومة المنفى أثناء الحرب العالمية الثانية كوزير للداخلية ونائب لرئيس الوزراء. أصبح رئيسًا للوزراء في ١٩٤٣، واستقال بعد عام واحد عندما أخفق في تغيير اتفاقيات الحلفاء حول مستقبل بولندا. انضم على مضض للحكومة البولندية الائتلافية كوزير للزراعة ونائب رئيس الوزراء، إلا انه اضطر إلى مغادرة البلاد سرًا إثر تصاعد الحملة الشيوعية ضده وضد حزبه في ١٩٤٧ ليعيش في الولايات المتحدة الاميركية.

*** ياروزلسكي، فويسيتش Jaruzelski, W.** (١٩٢٣-): عسكري وسياسي ورجل دولة بولندي. ولد في مدينة كروف، والتحق بالكلية



الجنرال ياروزلسكي.

الحربية في وارسو. تدرّج في مراتبه العسكرية حتى انضم إلى أكاديمية الأركان العليا. غادر بولندا في ١٩٤٠ إلى الاتحاد السوفياتي هربًا من الاحتلال النازي، وانضم إلى القوات البولندية المسلحة التي اعاد الاتحاد السوفياتي تشكيل بضعة كتائب منها فوق أراضيه. كما التحق بالكلية العسكرية في ريازان في الاتحاد السوفياتي. ذاع صيته خلال الحرب العالمية الثانية وأثناء معارك تحرير بولندا. ثم اشترك في القتال ضد المقاومة الملكية والمناوئة للشيوعية في جنوب شرقي بولندا.

بعد تحرير البلاد، انضم إلى الحزب الشيوعي البولندي في ١٩٤٧. انتخب رئيسًا للمكتب السياسي للحزب في القوات المسلحة في ١٩٦٠. في ١٩٦٢، عين نائبًا لوزير الدفاع، ثم

ياروزلسكي والزعيم السوفياتي برجينيف في موسكو (أول آذار ١٩٨٢).

أصبح وزيرًا للدفاع في ١٩٦٨. وفي أثناء توليه مهام نائب وزير الدفاع انتخب عضوًا في اللجنة المركزية لحزب العمال البولندي الموحد (الشيوعي) في ١٩٦٤.

عين ياروزلسكي رئيسًا لهيئة الأركان العامة في ١٩٦٥، وبقي في هذا المنصب حتى ١٩٧٣، وانتخب عضوًا في المكتب السياسي للحزب في كانون الاول ١٩٧١. وفي ٩ شباط ١٩٨١، أصبح رئيسًا للوزراء، وأعقب ذلك انتخابه أمينًا عامًا لحزب العمال البولندي الموحد (الشيوعي) على أثر الاضرابات العمالية المتفاقمة التي قادتها نقابة «التضامن» بزعامة ليش فاليسا.

اعتبر تعيين الجنرال ياروزلسكي رئيسًا للوزراء في بولندا (لدى الرأي العام البولندي المعارض وفي الغرب) بمثابة نقل السلطة إلى العسكر، وان هذا التعيين جاء ليسيء إلى نضالات العمال واتحادهم الشهير في نقابة «التضامن». لكن تطور الاحداث في السنوات اللاحقة (حتى اليوم) أثبت العكس، إذ جاء تعيينه لينقذ بولندا من تدخل سوفياتي عسكري.

حول هذا الدور بالذات الذي قام به ياروزلسكي، جاء في زاوية «ذاكرة القرن العشرين» (ابراهيم العريس، «الحياة»، العدد ١١٣١٧، تاريخ ٩ شباط ١٩٩٤، ص ١٧):

«... فالسوفيات كان صبرهم قد نفد في ذلك الحين أمام تفاقم تحركات جماعة التضامن وأمام الدعم الكبير الذي يأتيهم من الغرب، وخاصة بعد سنوات قليلة من وصول رجل دين بولندي إلى رئاسة الكنيسة الكاثوليكية في العالم. وكانت كل الحلول التي جربت قد فشلت، وبات من الواضح ان علاجًا بالصدمة بات ضروريًا، وإلا فإن الامور ستتدهور لا محالة. وقد يمكن لتدهور الامور في بولندا ان يجر إلى تدهورها في العديد من بلدان أوروبا الشرقية الأخرى (...) المهم ان لقاءات سرية عدة عقدت طوال صيف وخريف



١٩٨٠ بين السوفيات والبولنديين توصلت إلى ضرورة إعلان حالة الطوارىء في البلد. وكانت الشهور الأولى من ذلك العام قد شهدت سلسلة من التظاهرات والاضرابات لم يكن قد حدث لها مثيل منذ أحداث المجر في ١٩٥٦. وكانت تلك الأحداث قد أسفرت عن توقيع اتفاق في غدانسك يوم ٣١ آب ١٩٨٠ بين مسؤول حكومي بولندي كبير وبين ليش فاليسا أمام كاميرات التلفزة العالمية، ما سجّل انتصاراً كبيرًا للتضامن ما كان بامكان السوفيات تمريره هكذا على عواهنه، فزادوا من ضغطهم على الحكومة البولندية، مما أرغم وزير الدفاع ياروزلسكي على إصدار أوامره باعتبار «التضامن» منظمة غير قانونية وحظرها. وتبدى واضحًا ان ذلك الحظر انما هو مقدمة لسلسلة إجراءات تالية همها توتير الجو إلى أقصى الحدود. وذلك لأن أي خضوع تبديه الحكومة تجاه التضامن سيعتبر هزيمة. وهكذا، منذ شهر تشرين الثاني (١٩٨٠)، بدأ السوفيات يعدون طاقم حكم جديدًا في بولندا، ورسموا خطة- كشفت بعد ذلك- تقوم على غزو قوات حلف وارسو لها تحت غطاء تمارين عسكرية أطلق عليها إسم «سويوز ٨١» وتشترك فيه ١٥ فرقة سوفياتية وإثنتان تشيكيتان وواحدة من ألمانيا الشرقية. وكان الموعد المحدّد يوم ٨ كانون الأول (١٩٨٠). وهنا بدأ ياروزلسكي يتحرك بسرعة، وقد انكشف لاحقًا ان تحركه انما كان يستهدف الحيلولة دون حدوث ذلك الغزو. وكان أول ما طالب به إدخال فرقتين بولنديتين ضمن إطار قوات الحلف المذكورة تدمجان مع القوات التشيكية وفرقتين اخريين تدمجان مع القوات الألمانية الشرقية. وطالب ياروزلسكي ايضًا بان يتم اعلام الألمان الشرقيين بالعملية. بيد ان السوفيات رفضوا وتعنتوا، ما جعل ياروزلسكي يعتكف في بيته غاضبًا، ورفض طوال يومين ان يتحدث إلى أقرب مساعديه. وتوترت الاجواء وأصاب الرعب كافة المسؤولين

البولنديين. ولكن في يوم ٢ كانون الاول ١٩٨٠، خرج ياروزلسكي عن صمته. وفي اليوم التالي، بعث الرئيس الاميركي كارتر ببرقية إلى الزعيم السوفياتي بريجنيف. وفي يوم ٤ كانون الاول ١٩٨٠، صرّح كارتر بأن الاميركيين يطالبون بأن يتولى البولنديون حلّ مشاكلهم بأنفسهم. وفي اليوم التالي، أعلن ياروزلسكي بكل وضوح بأنه يؤيد «الحل الوطني»، ما اضطر السوفيات أمام إلحاحه إلى التخلي عن فكرة الغزو في الوقت الذي أبقوا فيه التهديد قائمًا بمعنى ان الغزو سيتم إذا لم يتمكن البولنديون من تسوية الاوضاع. وكإمعان منهم في توضيح معنى التهديد أعلن السوفيات ان قواتهم ستظل لمدة شهر كامل مرابطة عند الحدود. وبدا واضحًا ان ياروزلسكي، وسط تلك الدوامة، سيكون رجل الاقدار. وعلى هذا النحو، ما إن حلّ شباط التالي (١٩٨١)، وبعد سلسلة من أعمال القمع والعنف والمحاكمات، تمّ يوم ٩ شباط ١٩٨١ تعيين ياروزلسكي رئيسًا للحكومة فاعتبر رجل سلطة مواليًا لموسكو، مع انه في الحقيقة كان الرجل الذي أنقذ بلده من الغزو السوفياتي» (انتهى ما جاء في زاوية «ذاكرة القرن العشرين»).

قدم ياروزلسكي استقالته من رئاسة الحكومة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٨٥، واحتفظ بمنصب الأمين العام للحزب. وعلى أثر الانتخابات العامة التي جرت في ١٩٩٠ وفوز المعارضة بمعظم المقاعد، زال النظام الشيوعي من بولندا الذي كان ياروزلسكي آخر قادته، وانتخب ليش فاليسا أول رئيس لجمهورية بولندا بعد زوال النظام الشيوعي (راجع «النبذة التاريخية»).



بوليفيا

بطاقة تعريف

الموقع: في وسط قارة أميركا الجنوبية. تحيط بها التشيلي (وطول حدودها معها ٨٠٠ كلم)، والبيرو (وطول حدودها معها ٧٣٥ كلم)، والبرازيل (٢٥٧٠ كلم)، وباراغواي (٧٤٠ كلم)، والارجنتين (٧٠٠ كلم).

المساحة: مليون و١٨١ ألف و٥٨١ كلم م..

العاصمة: لاباز (مقر الحكومة)، وسوكر (العاصمة دستوريًا ومقر الادارة). أهم المدن: سانتا كروز، كوشبمبا، أورورو، بوتوسي، تاريجا، ترينيداد، كوبيجا.

اللغات: الاسبانية (رسمية) ويتكلمها نحو ٥٥٪ من السكان، ولغتان هنديتان أساسيتان: كتشوا، ويتكلمها نحو ٣٤،٤٪، وأيمارا، ٢٥،٢٪.

السكان: يبلغ تعدادهم الحالي نحو ٦،٦ مليون نسمة، منهم نحو ٦٥٪ من الهنود الاميركيين، و٢٥٪ من الخلاسيين، و١٠٪ بيض. وتشير التقديرات إلى ان تعدادهم سيصبح نحو ٩،٧٥ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٠. أغلبيتهم الساحقة (٩٥٪) كاثوليك. نحو ٥٣٪ من السكان يعيشون في الريف.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به هو الدستور الصادر في ١٩ تشرين الثاني ١٨٢٦. تتمثل السلطة التشريعية بمجلس الشيوخ (٢٧ عضوًا منتخبين لمدة أربعة أعوام، ومجلس النواب (١٣٠ عضوًا منتخبين لمدة أربعة أعوام). ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي المباشر ولمدة أربعة أعوام. أهم الأحزاب: حزب العمل الديمقراطي القومي الذي أسسه هوغو بانزر في العام ١٩٧٩، وهو حزب محافظ؛ وحركة اليسار الثوري، حزب
أسسه جيم باز زامورا في العام ١٩٧١؛ والحركة القومية الثورية (وسط يمين) التي تأسست في ١٩٤٢؛ والحزب العمالي الثوري، أسسه غيليرمو لورا (تروتسكي) في ١٩٣٥.

الاقتصاد: يعمل في الزراعة ثلثا مجموع اليد العاملة. وأهم المنتجات الزراعية: البطاطا، الذرة، الارز، القمح؛ والمنتجات الزراعية التي تصدر إلى الخارج: السكر، القطن، البن والأخشاب. أما قطاع التعدين فيوظف نحو ٣٪ فقط من اليد العاملة. وأهم المعادن: الزنك، القصدير، الرصاص، النحاس، النيكل، الكبريت

والفضة. في ١٩٨٦، أزمة اقتصادية أدّت إلى تسريح عشرين ألف عامل في المناجم. في ١٩٧٤، صدر قانون بهدف تشجيع الاستثمارات الاجنبية في قطاع التعدين، خاصة لجهة استثمارات الغاز الطبيعي والنفط والمشتقات النفطية (على رأس هذه الاستثمارات المرغوب بها رؤوس الاموال البرازيلية). وتحتل بوليفيا المرتبة الخامسة في إنتاج القصدير، والتاسعة في الفضة، والخامسة عشر في الزنك. وبوليفيا الأولى في انتاج الكوكايين (٣،١٪ من الدخل العام). قبل اتفاقها مع البيرو وحصولها على منفذ على البحر (كانون الثاني ١٩٩٢)، كانت بوليفيا البلد الاميركي اللاتيني الداخلي الأكثر تعدادًا سكانيًا هنديًا والأكثر فقرًا (معدل الدخل العام للشخص الواحد لا يزيد عن ٦٠٠ دولار). كان لانطلاقة الرأسمالية الاوروبية أن أدت إلى ولادة منطقة منجمية في بوليفيا لا تقل مساحتها عن ١٥٠ ألف هكتار، تضم اليد العاملة الهندية البوليفية برمتها تقريبًا. وكان للقصدير ان يحتل المرتبة الأولى في القطاع المنجمي طيلة النصف الأول من القرن العشرين، فبنيت خطوط سكك الحديد من الباسيفيكي إلى المنطقة المنجمية، ونشأت «امبراطوريات» منجمية كانت أهمها «باتينو». وكان كل ذلك يتزامن مع عدم استقرار سياسي عرفته البلاد طيلة قرن كامل: إنقلاب عسكري كل عام تقريبًا بين ١٨٥٠ و١٩٥٠. ومع بداية النصف الثاني من القرن العشرين أخذت تتشكل نقابات واتحادات لعمال المناجم وللفلاحين بتأثير من القوى اليسارية، خاصة منها التروتسكية.

نبذة تاريخية

الإنكا: في قرية صغيرة تدعى تياهيوناكو، بالقرب من بحيرة تيتيكاكا، آثار ثقافة موغلة في القدم. وكذلك، ثمة خرائب ضخمة في أمكنة أخرى من البلاد تدل على حضارة قديمة ما يزال علماء الآثار يشتغلون في فك رموزها وفهمها. أما امبراطورية «كولا» التي أعقبت هذه الحضارة فقد تركت في بوليفيا الحالية لغة أيمارا التي ما تزال تحكى على ألسنة هنود الهضاب العليا في البلاد.

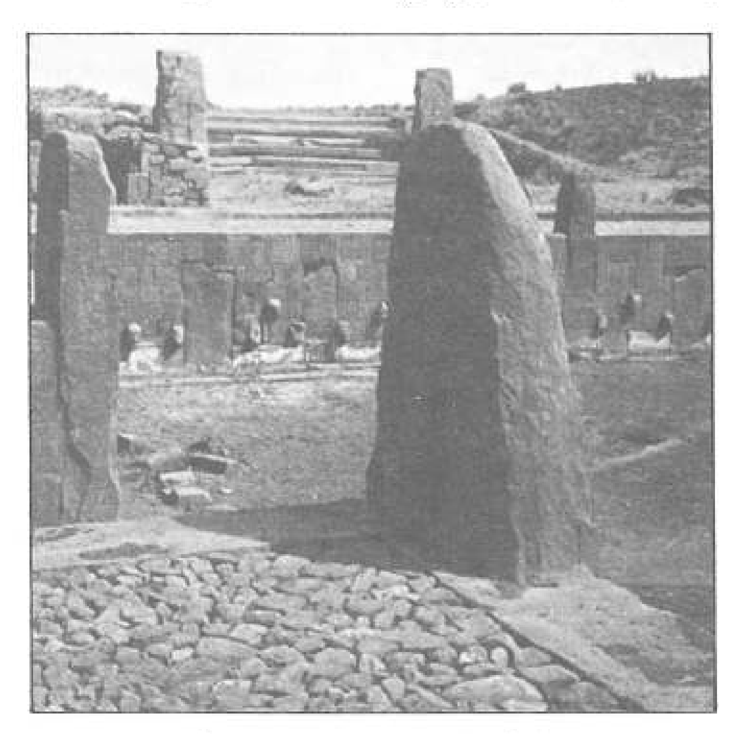
هؤلاء الهنود هم الذين دعاهم المؤرخون «إنكا»، وهم الذين طبعوا بطابعهم الثقافة الحالية للشعب البوليفي. لقد انطلق هؤلاء يغزون القارة في القرن الثالث عشر، وقد أصبحت أمبراطوريتهم، في بداية القرن السادس عشر، تغطي جميع المناطق التي تشكل اليوم بوليفيا والإكوادور والبيرو وشمالي التشيلي وجزءًا من الارجنتين. ووصل الإنكا إلى درجة عالية جدًا من الحضارة، وإرثهم موجود اليوم من خلال أشكال الطعام، والعادات، وخاصة من خلال التعبير اللغوي والشكل الفيزيائي الجسماني الذي يحمله المتحدرون منهم.

ولغتهم، «كتشوا»، ما يزال يتكلمها قسم كبير من السكان الحاليين في المناطق المذكورة.

الاستعمار الاسباني: ثلاثة رجال: فرنسيسكو بيتزارو، ديغو دو ألماغرو، والأب هرناندو لوكي، كانوا على رأس استعمار المنطقة واستثمارها. ليما، في البيرو، أسست في ١٥٣٥. وبدأت امبراطورية «إنكا» في الاضمحلال بسرعة أمام تقدم الاسبان. أما بوليفيا الحالية فكانت جزءًا من المملكة الاسبانية الممتدة في مناطق القارة، وكانت تدعى «ألتو بيرو»، أي بيرو العليا.

انهزمت الثقافة الهندية ولكنها لم تختفِ من الوجود. صار هناك امتزاج مع الحضارة الاوروبية (الاسبانية)، وظهر نمط مشترك في الدين واللغة. وتطابق التبشير الكنسي مع تأسيس المدن الكبرى، وعمّت الكاثوليكية وأصبحت الدين الرسمي. وبفعل الاختلاط والتزاوج، نشأ نوع من التوازن الديمغرافي. من هنا، تميزت بوليفيا عن جاراتها بأنها كانت مسرحًا لأهم الثورات الهندية (ضد الاسبان) الرافضة لظروف العمل غير الانسانية في المناجم. إلا ان كل هذه الثورات أجهضها الاسبان وقمعوها بعنف.

التحرر: مع مرور الزمن، أخذ السكان يعملون للتحرر من النير الاسباني. في تموز ١٨٠٩، قاد بيترو دومينيغو موريلو الانتفاضة الوطنية، فبدأت معها معركة



آثار أحد المراكز الدينية العائدة الى حضارة الإنكا.

الاستقلال الطويلة التي توّجت في ١٨٢٤ بانتصار الوطنيين الثائرين في معركة أياكوشو، وأعلن على أثرها (في ٦ آب ١٨٢٥) قيام جمهورية بوليفيا. وقد اتخذت بوليفيا إسمها هذا تكريمًا وتخليدًا للبطل الوطني سيمون بوليفار، وانتخبت خوسيه أنطونيو دو سوكري (قائد القوات التي قاتلت في معركة أياكوشو) أول رئيس لها.

لكن، بين ١٨٢٥ و١٨٧٩، عصفت في البلاد انقسامات وخلافات حادة (صحبتها احيانًا احداث دامية) بين مختلف الاتجاهات السياسية. ونتيجة لحرب الباسيفيك (١٨٧٩) بين بوليفيا والتشيلي، حرمت بوليفيا من مقاطعة أتاكاما التشيلية التي كانت تشكل منفذها الوحيد على البحر، والغنية بالنيترات. وكان عهد الرئيس نرسيسكو كمبيرو الذي بدأ مباشرة بعد الحرب عهد إصدار دستور جديد وإجراء سلسلة من الاصلاحات التي عوّضت على بوليفيا بعض خسائرها في الحرب.

النصف الأول من القرن العشرين: وقع حادثان كبيران اعادا إلى الوراء عجلة التقدم الذي بني على أساس هذه الاصلاحات. أولهما خلاف بوليفيا والبرازيل الذي أفقد الأولى منطقة آكرا في ١٩٠٣، وهي منطقة غنية بشجر المطاط (هفيا)؛ ثم حرب بوليفيا والباراغواي حول إقليم شاكو في ١٩٣٢ التي خرجت منها بوليفيا، مرة جديدة، مهزومة وخسرت الأقليم. ولم ترض الهدنة التي فرضها مؤتمر بوينس أيرس (تموز ١٩٣٦) أيًا من الطرفين، وأدّت نتائج الحرب إلى سقوط النظامين في الدولتين.

في ١٩٣٧، استلم السلطة في بوليفيا الكولونيل جرمن بوش الذي أصدر دستورًا جديدًا وأجرى بعض الاصلاحات. وفي ١٩٣٩، قتل بوش بظروف غامضة، وقامت محله دكتاتورية عسكرية استمرت أربع سنوات؛ ثم عاد أنصار بوش إلى السلطة في ٢٠ كانون الأول ١٩٤٣، وعينوا زعيم الحزب القومي الثوري، غالبرتو فيلا رويل، رئيسًا للدولة. تابع هذا الأخير نهج بوش، فشجّع تشكيل النقابات العمالية (خاصة عمّال المناجم)، وساعد الهنود على تحسين أوضاعهم المعيشية. ولكن في ١٩٤٦، عاد المحافظون وأطاحوا نظامه وبقوا في الحكم حتى انفجار ثورة ٩ نيسان ١٩٥٢.

ثورة ٩ نيسان ١٩٥٢: أطاحت هذه الثورة، التي كانت أكثر الثورات عنفًا في تاريخ بوليفيا، حكم المحافظين، وعادت السلطة إلى يد الحركة القومية الثورية بزعامة فكتور باز إستنسورو، فبدأت مرحلة من الاصلاحات الاجتماعية والزراعية، وأمّمت المناجم. وبقيت الحركة في السلطة حتى ١٩٦٤، حيث استطاع مجلس عسكري، على رأسه الضابطان رينيه بارينتوس أورتونو وألفردو أوفاندو كانديا، من إطاحة إستنسورو وتعيين بارينتوس مكانه.

غيفارا ومسلسل الانقلابات العسكرية: في عهد بارينتوس هذا، قامت انتفاضة في بوليفيا بقيادة الثائر تشي غيفارا. إلا ان القوات الحكومية استطاعت ان تلقي القبض على غيفارا وتقتله (١٩٦٧)، كما اعتقلت صديقه المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه. وفي ١٩٦٩، لقي بارينتوس مصرعه في تحطم طائرة هليكوبتر (بعد مقتل غيفارا، أسدل ستار من الصمت حول حادثة مقتله ومكان دفنه خشية ان يتحول هذا المكان إلى محجة لأنصاره ومؤيديه. وبقي هذا الصمت مدة ٢٨ عامًا حتى كان يوم ٢١ تشرين الثاني ١٩٩٥ حين نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» ان جنرالاً بوليفيًا متقاعدًا، ماريو فارغاس ساليناس، كشف الموقع السري لقبر الزعيم الاميركي اللاتيني تشي غيفارا، وان هذا الجنرال كان واحدًا من ثلاثة أشخاص حضروا دفن غيفارا الذي ووري في التراب «تحت مدرج للطائرات في فاليغراندي» وهي مقر مقاطعة تقع على بعد ١٥٠ كلم جنوب غربي سانتا كروز، وانه قال إن الزعيم والثائر العالمي، غيفارا، دفن مع خمسة من رفاقه في حفرة واحدة يوم ١١ تشرين الأول ١٩٦٧. وبعد أيام من هذا النبأ، أمر الرئيس البوليفي، غونزالو دو لوزادا، الجيش بالبحث عن موقع الدفن وإخراج رفات غيفارا لتقام له مراسم دفن كاثوليكية).

بعد ١٩٦٩، وفي غضون عامين فقط، وقعت ثلاثة إنقلابات عسكرية، جاء الثالث بالجنرال خوان خوسيه توريز الذي لقي دعم الطلاب والعمال والاحزاب اليسارية.

في ١٩٧١، أطاح انقلاب جديد توريز، فخلفه الكولونيل هوغو بانزر سواريز (رئيس الجمهورية الخامس والثمانين في مدى ١٤٦ عامًا). انتهج هذا الرئيس سياسة القمع والشدة ضد معارضيه من اليساريين. فنفى قادتهم وأصدر حكمًا بالإعدام على الرئيس السابق توريز وأقفل الجامعات مدة من الوقت واعتقل العديد من الطلاب وأعلن في نهاية ١٩٧٧ وعدًا بإجراء انتخابات عامة في ٩ تموز ١٩٧٨ بقصد انتخاب رئيس جديد للجمهورية وإقامة نظام برلماني. وفي هذه الانتخابات الرئاسية فاز وزير الداخلية الجنرال خوان بيريدا أسبون. ولكن بعد أقل من شهرين من تسلمه سلطاته (وقد قامت في وجهه معارضة شديدة) قام الجنرال باديًا بانقلاب أطاح بيريدا، ولقي على الفور دعم اليسار.

كرونولوجيا العقدين الأخيرين: نظم المجلس العسكري الجديد (بقيادة باديًا) انتخابات رئاسية في أول تموز ١٩٧٩، فتنافس ثلاثة مرشحين، كل منهم شغل منصب نائب رئيس سابقًا: مرشح اليسار كان هرنان سيلس زوازو الذي تقدم مرشح الوسط فكتور باز إستنسورو، في حين ان المرشح الثالث الجنرال بانزر نال عددًا ضئيلاً من الاصوات. ولم ينل أحد منهم الاصوات المطلوبة لتعيينه رئيسًا للجمهورية. فانتخب «المؤتمر الانتخابي» رئيسًا موقتًا، لسنة واحدة، في ٦ آب ١٩٧٩ وهو والتر غيفارا آرسي، زعيم الحزب الثوري المتحالف مع الحركة الوطنية الثورية. لكن الكولونيل ناتوش بوش تزعم حركة انقلابية اطاحت



تموز ١٩٨٠: عقب الانقلاب العسكري، جميع مناطق البلاد وأحيائها تحت سيطرة وإشراف مباشر من الجيش.

٥ تشرين الاول ١٩٨٢: ترحيب شعبي بعودة السياسيين الى الحكم.

الرئيس الموقت. وتحت ضغط المعارضة الشعبية لهذا الانقلاب، جرت تسوية (بعد نحو شهر واحد) انتخبت بموجبها ليديا إينايدر رئيسة موقتة للجمهورية، وحصرت مهامها بتهيئة الاجواء لانتخابات شرعية.

في ١٧ تموز ١٩٨٠، استلم العسكريون السلطة وأعلنوا عن نيتهم «إنقاذ البلاد من الشيوعية والكاستروية والتخريب». ذلك لأن قبل نحو أسبوعين كان مرشح الوسط هرنان سيلس زوازو هو الذي فاز برئاسة عبر الانتخابات التي كان قد جرى تحضيرها. وقد عيّن العسكريون الجنرال لويس غارسيا ميزا رئيسًا للجمهورية. وأثار هذا الانقلاب دول المنطقة بدءًا بالولايات المتحدة التي أعلنت وقف كل مساعدة لبوليفيا بسبب انتهاك حقوق الانسان، ومنظمة الدول الاميركية وبلدان ميثاق الأندز. لكن الارجنتين (في عهد الجنرال فيدلا) كانت الدولة الأولى التي اعترفت بالنظام البوليفي الجديد.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٨١، قتلت القوات الحكومية تسعة من القادة الثلاثة عشر الأساسيين لحركة اليسار الثوري الذين كانوا في اجتماع سري في لاباز، وكان الجنرال ميزا قد أخضع البلاد لنظام الطوارىء منذ استلامه السلطة في ١٧ تموز ١٩٨٠. وفي غضون أقل من ستة أشهر، جرت أربع محاولات انقلابية فاشلة. لكن المحاولة الخامسة (٣ آب ١٩٨١) نجحت، وتشكل مجلس عسكري برئاسة الجنرال برنال بريرا. وبعد شهر، عين هذا المجلس الجنرال توريليو رئيسًا للجمهورية.

استمر الحكم العسكري حتى تشرين الاول ١٩٨٢، (أي لمدة ١٩ عامًا)، حيث نجحت البلاد باعادة فرض مرشح الوسط السابق سيلس زوازو رئيسًا للجمهورية. وقد سارع هذا إلى تشكيل حكومة تضم وزيرين شيوعيين في سلسلة خطوات إعادة الديمقراطية إلى البلاد. وبعد أقل من شهر، قررت واشنطن ان ترفع حصارها الاقتصادي عن بوليفيا كما استأنفت مساعداتها لها، على الرغم من وجود الوزيرين الشيوعيين. ومما أعطى مؤشرات واضحة على توجهات النظام المدني الجديد في بوليفيا انه قرر، في ٨ كانون الأول ١٩٨٢، الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة علاقات معها.

في ٤ تموز ١٩٨٤، جرت محاولة عسكرية لإطاحة حكم الرئيس زوازو. فكانت المرة الأولى في تاريخ هذا البلد الذي شهد ١٩٠ انقلابًا منذ ١٨٢٥ تؤدي محاولة انقلابية إلى إجماع ضدها يشمل الأحزاب الحاكمة والنقابة الرئيسية والقوات المسلحة. وقد تمّ اعتقال عسكريين وسياسيين وتجار كوكايين لعلاقتهم بالمحاولة الفاشلة.

لكن، في تشرين الأول ١٩٨٤، قدمت الحكومة إستقالة جماعية بسبب تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد. وكانت الحكومة تضم ممثلين لكل الاحزاب المشاركة في الائتلاف الحاكم: حركة اليسار الثوري، والحزب الشيوعي البوليفي المؤيد للسوفيات، والحركة الوطنية الثورية اليسارية، والحزب الديمقراطي المسيحي. وفي أواخر تشرين الثاني ١٩٨٤، صوتت

الحركة العمالية البوليفية لصالح إعلان إضراب وطني عام حتى تحقيق زيادات في الأجور وضبط الغلاء ووضع حد للنقص في عدد من المواد الغذائية والاستهلاكية.

في ٩ شباط ١٩٨٥، جرى تخفيض سعر الوحدة النقدية (بيزو) ٤٠٠٪ في محاولة لحل بعض الجوانب المالية في الازمة الاقتصادية لتجنب الاضراب العام. وفشلت المحاولة وأضربت البلاد لمدة ١٦ يومًا بدءًا من ٢٦ آذار ١٩٨٥. وفي ١٤ تموز ١٩٨٥ جرت انتخابات رئاسية اشترك فيها ١٨ مرشحًا لم يحصل أي منهم على الأكثرية المطلوبة. وبعد نحو ثلاثة أسابيع، انتخب المجلس (المؤتمر) باز إستنسورو رئيسًا للجمهورية، فعمد إلى تحرير الأسعار، وتشجيع القطاع الخاص وتجميد الأجور، فوقع إضراب عام شل البلاد لمدة شهر، وأعلنت السلطات حال الطوارىء لمدة ثلاثة أشهر. وفي ٦ تشرين الأول، وقّع الحزبان: الحركة القومية الثورية (الأغلبية) والعمل الديمقراطي القومي (المعارضة) اتفاقات لتوحيد جهودهما.

في أيار ١٩٨٦، صدرت إصلاحات ضرائبية. وفي ١٠ حزيران، وضعت خطة لتخفيض زراعة الكوكايين بنسبة ٩٠٪. وفي ١٦ تموز، وصلت وحدات عسكرية أميركية إلى البلاد «في إطار حملة على زراعة المخدرات والإتجار بها وترويجها»؛ في ٢٢-٢٧ آب، قام نحو ٥ آلاف من عمال المناجم بمسيرة نحو العاصمة لاباز إحتجاجًا على إقفال المناجم وتسريح ٢٠ ألف عامل من أصل ٢٦ ألفًا (إنخفاض كبير في إنتاج القصدير)؛ في ٢٨ آب، أعلنت حال الطوارىء.

في ٢ كانون الثاني ١٩٨٧، اعتمدت وحدة نقدية جديدة بدلاً من البيزو: «بوليفيانو» (بوليفيانو واحد =مليون بيزو).

في ٢٠ تموز ١٩٨٨، اعتقل روبرتو غوميز (مولود ١٩٣٢) «ملك» الكوكايين ورفضت السلطات نقله إلى الولايات المتحدة الاميركية لمحاكمته هناك (اللافت، هنا، ان الأنباء العالمية ربطت بين هذا الاعتقال وبين محاولة الاغتيال التي تعرض لها وزير الخارجية الاميركي، شولتز، بعد ذلك بنحو أسبوعين، ولكن من دون تقديم معلومات أو تأكيدات).

في ٧ ايار ١٩٨٩، جرت انتخابات رئاسية لم يحصل فيها أي من المرشحين الثلاثة: غونزالو سانشيز دو لوزادا (الحركة القومية الثورية)، بانزر (العمل الديمقراطي القومي) وجيم باز زامورا (حركة اليسار الثورية) على الأكثرية المطلوبة. وبعد التحالف بين باز زامورا وبانزر، انتخب المجلس (الكونغرس) باز زامورا. في ١٥ تشرين الثاني أعلنت حالة الطوارىء.

في ٢٣ آذار ١٩٩١، صدر حكم في الولايات المتحدة بسجن لويس آرسي غوميز (مولود ١٩٣٩)، وزير الداخلية سابقًا في بوليفيا، بتهمة تجارة المخدرات. وفي ٢٩ تموز، صدر مرسوم في بوليفيا يقضي بعدم نقل تجّار المخدرات إلى الولايات المتحدة لمحاكمتهم هناك إن سلموا أنفسهم إلى السلطات البوليفية.

في ٢٤ كانون الثاني ١٩٩٢، وقعت بوليفيا والبيرو اتفاقًا يقضي بأن تمنح بوليفيا البيرو منفذًا على المحيط الباسيفيكي ومنطقة حرة في مرفأ إيلهو (٥٠٠ كلم عن لاباز). وفي ٦ حزيران، جرت انتخابات تشريعية فازت بها الحركة القومية الثورية.

بعد هذه الانتخابات، عاشت البلاد استقرارًا سياسيًا ظاهريًا ساعدت عليه تحالفات سياسية جديدة بين القوى والأحزاب أسفرت عن فوز غونزالو سانشيز دو لوزادا برئاسة الجمهورية في انتخابات آب ١٩٩٣.

واستمرت الأزمة (اقتصادية-اجتماعية-سياسية) وتصاعدت حتى أعلنت السلطات، في ١٨ نيسان ١٩٩٥ حالة الطوارىء (والاحكام العرفية) لمدة ثلاثة أشهر. وفي أساس هذه الأزمة: المطالب الاجتماعية المتصاعدة (٧٠٪ من السكان يعيشون تحت عتبة الفقر)، الإضطرابات في بعض المناطق حول موضوع اللامركزية كما هو مطروح من السلطة، وخاصة المعارضة القوية لسياسة الاصلاحات الحكومية.

بعد انقضاء المدة المحددة، أي في ١٨ تموز ١٩٩٥، وقبل ايام قليلة من فرض قانون اللامركزية الذي يعطي مسؤولي البلديات المحلية (يعينهم رئيس الجمهورية) سلطات مهمة جدًا، قررت الحكومة تمديد فترة الطوارىء لثلاثة أشهر جديدة لتتمكن من الاستمرار في السياسة الاصلاحية في أجواء هادئة.

مناقشة
المسألة الهندية نموذجية في بوليفيا

في «لوموند ديلوماتيك» (عدد تشرين الثاني ١٩٩٤، ص ١٩)، كتب جيرار توليير وستيفاني ألندا (وكلاهما استاذ باحث في جامعة نيس، ويديران المعهد الاوروبي-الاميركي اللاتيني للثقافة والتعاون، والمعهد مؤسسة ثقافية غير حكومية) مقالاً بعنوان «طريق بوليفيا النموذجي»، هذا تعريب أهم نقاطه (بتصرف):

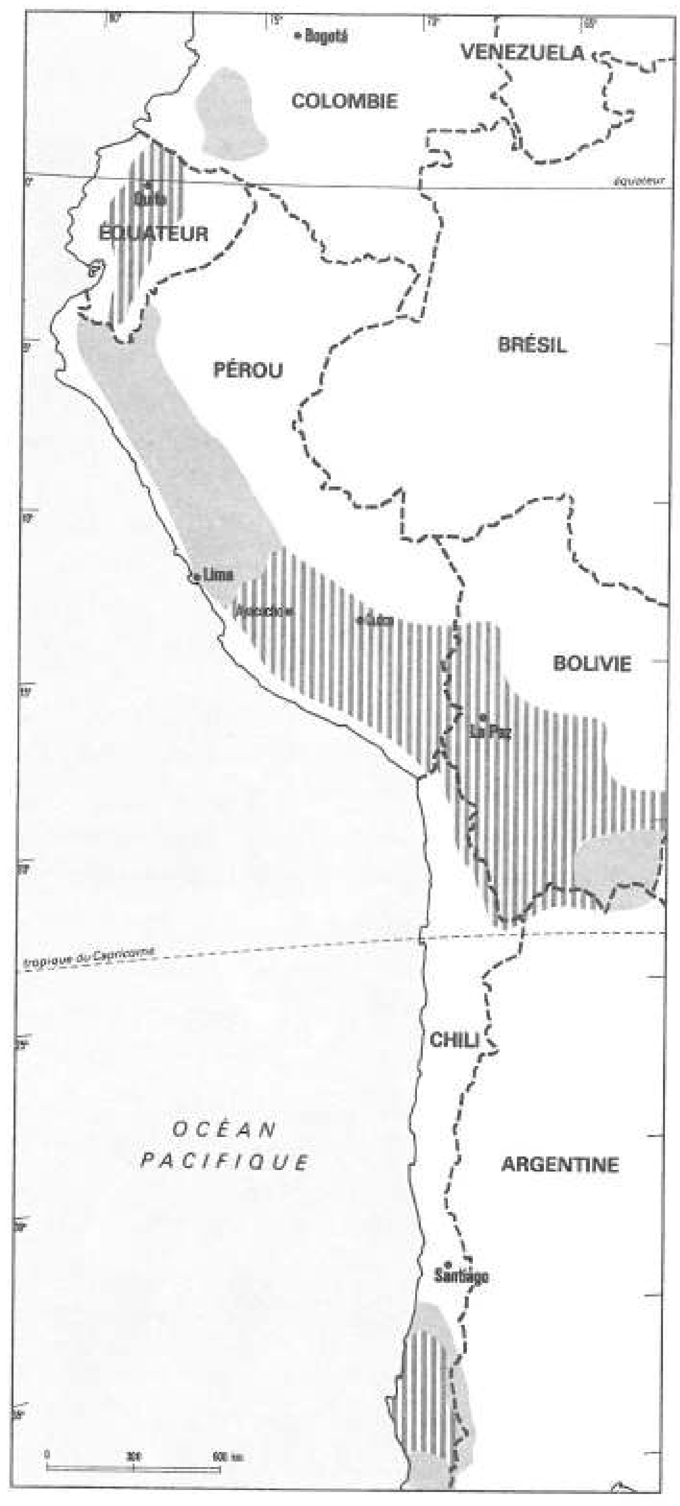
خطاب سياسي جديد: ثلاثة أمور في أميركا اللاتينية: فشل الاستيعاب الثقافي للهنود الأصليين، فشل النموذج الاشتراكي والأزمة المترتبة على الليبرالية الاقتصادية الجديدة، أدّت جميعها إلى البحث عن طرق سياسية جديدة، وخاصة عن تلك الطريق المتعلقة بـ«التنمية الاتنية» التي تحمل في ذاتها مركبات بيئوية مهمة وتحترم المدى الحيوي والعلاقات الاتنية (المعتبرة خرافية اليوم) التي ما تزال الشعوب الهندية تحتفظ بها مع الطبيعة والارض.

إن تلمس مثل هذه الطرق، الذي يميل أحيانًا إلى الالتفات نحو ماض مثالي في قيمه ونحو رفض تام للمجتمع الغربي، يشهد على وعي سياسي جذري لدى الهنود لا ينفك يتسع ويتعاظم منذ السبعينات، وعي يتبنى في أحيان كثيرة وجهة نظر مسيحية.

وبوليفيا، التي شهدت ولادة أول حزب هندي في ١٩٦٢، تشكل، في هذا السياق، الاطار النموذجي لتيار آخذ في التهيوء للانطلاق يقول باتنية هندية وبعنصرية هندية تلتفت بشوق نحو عصرها الذهبي. وثمة ما يؤشر إلى الصفة العنصرية، أو قل إلى ردة الفعل هذه لدى التيار الهندي المتعاظم؛ ففي المطالب السياسية تأكيدات على تفوق العنصر الهندي، وعلى رفض النمط الغربي، كما في الشعار الشهير الذي رفعته «جبهة أموتيكو دو تواتنتسويو» في الثمانينات: «لا المسيح ولا ماركس، بل القوة الهندية!».

هكذا نجد أن تحليل المسألية الهندية قد تراجع عن البعد الطبقي ليخلي الساحة أمام البعد الأصلي الجذري (الإتني العنصري). فالتحليل الطبقي، الذي كان قد وجد رواجًا له مع ظهور النقابات المستلهمة الحركة الكاتارية (نسبة إلى إسم أحد أبطال هنود إيمارا في القرن الثامن عشر) في خمسينات وستينات هذا القرن، تلقى ضربة مميتة مع الازمة التي عصفت بالبلدان الشرقية الاشتراكية (إنهيار الاتحاد السوفياتي وما قبل هذا الانهيار وما بعده). فشهدت سنة ١٩٩٢ حركات هندية تطرح مسألة الهوية كمسألة مركزية دون سواها من المسائل؛ وتحولت الحركة الكاتارية القومية الخصم الأساسي لسياسة فكتور هوغو كاردينا، نائب رئيس الجمهورية الحالي ومن أصل هندي (قبيلة إيمارا)، وأصبح الخطاب الثقافوي يحتل مقدمة مسرح الحياة السياسية البوليفية، خاصة من خلال التعبير عن الاصول الاتنية المتوارث من ثورة ١٩٥٢ القومية حيث كانت «الحركة القومية الثورية» محركها الأساسي.

هندي على رأس الدولة: مع بدء ولاية الرئيس جيم باز زامورا (من اليسار) في ١٩٨٩، بدأت دوائر النفوذ السياسية تعطي مكانًا مهمًا في خطابها لأهمية «الاختلاف»، ورفعت «التعددية» إلى مصاف الغنى الثقافي. وأراد نائب الرئيس، كاردينا، لسياسته الكاتارية ان تسعى وراء «ديمقراطية التعددية الثقافية العاملة على صهر الاختلافات الايديولوجية والاتنية والاجتماعية واللغوية والثقافية»؛ ويقول: «رغم الاحداث الحالية في اوروبا الوسطى المترتبة على فشل النموذج الايديولوجي المحدد، اعتقد ان التنوع



الشعب الهندي في أعالي هضاب الانديز.
الرمادي: مناطق يشكل الهنود ٢٠-٥٠٪ من سكانها.
المزيج: مناطق يشكل الهنود اكثر من ٥٠٪ من سكانها.

الثقافي ممكن تمامًا في نظام ديمقراطي. وبكلمتين، أقول إننا لا نرفض الجوانب الجيدة من الديمقراطية الليبرالية، ولكننا نريد مزجها مع ما هو أفضل في الديمقراطية الأندية أو الأمازونية» (نسبة إلى مناطق جبال الأندز ومناطق الأمازون حيث النسبة الأكبر من السكان الهنود).

وأكد من جانبه وزير الدولة للشؤون الاثنية، راميرو مولينا، ان «الاعتراف بالتنوع وبالوجود المختلف للشعوب الهندية الاصلية ينطلق من الاعلان ان المجتمع البوليفي متعدد الاثنيات والثقافات».

ومسألة التعددية هذه، والسياسات المتوجب اتباعها إزاءها، كانت في اساس التحالف السياسي القائم بين «الحركة القومية الثورية» و«حركة توباك-كاتاري الثورية للتحرير»، وكلاهما في السلطة منذ ١٩٩٣. والبند الأهم في اتفاقهما يتمحور حول الشأن الثقافي وإصلاح النظام التعليمي المتعدد اللغات (...). الرئيس الحالي، غونزالو سانشيز دو لوزادا، يأتي دائمًا على ذكر اهتماماته الاثنية الهندية في كل خطاباته، في حين لا يفوت كاردينا استعمال مفردات من اللغة الهندية (...).

مدن ومعالم

* **أورورو Oruro**: مدينة بوليفية تقع جنوبي لاباز. متوسط ارتفاعها عن سطح البحر ٤ آلاف م. كرسي أسقفي. ملتقى مواصلات نهرية وبرية. تعد نحو ٢٢٢ ألف نسمة، نسبة كبيرة منهم من عمال مناجم القصدير والفضة والنحاس. تحيي كرنفالاً سنويًا في عيد العذراء («سيّدة سوكافون») حيث يسير الأهالي في الشوارع مقنعين ويرقصون رقصة «ديابلادا» (رقصة الشيطان).

* **بوتوزي Potosi**: مدينة بوليفية على جبال الأندز حيث متوسط ارتفاعها ٤ آلاف م. تعد نحو ٢٣٠ ألف نسمة. تأسست في ١٥٤٦ بفضل ما اشتهرت ارضها والجوار بثرواتها من مناجم الفضة حتى أطلق عليها «هضاب الفضة». عرفت ازدهارًا كبيرًا في ايام الاستعمار الاسباني (نحو ١٥٠ ألف نسمة)، وكانت مدينة أريكا التشيلية منفذها على البحر. صعوبة مناخها، ونفاد كميات كبيرة من ثرواتها المنجمية ومزاحمة مناجم البيرو والمكسيك لها عوامل مهمة جعلتها تتقهقر في القرن التاسع عشر. منذ عقود والمدينة تحاول الانبعاث من جديد.

* **سانتا كروز Santa Cruz**: المدينة البوليفية الأكثر حفاظًا على الإرث الاسباني في البلاد. نحو مليون نسمة. شهيرة، منذ القديم، بانتاج الارز والسكر والبن؛ وفيها اليوم، صناعات البتروكيميائيات، وتربية الماشية (في السهول المجاورة).

* **سوكر Sucre**: العاصمة التاريخية لبوليفيا. معروفة بالمدينة «ذات الاسماء الاربعة». فمنذ تأسيسها، في ١٥٣٨، على يد بيترو أنزورز دو كامبو ديدوندو، عرفت سوكر تحت إسم شاركاس، ثم شوكيزاكا، ثم لابلاتا. وفي ١٨٣٩، حملت الإسم المعروفة به اليوم (سوكر) تخليدًا لأول رئيس للجمهورية، أنطونيو خوسيه دو سوكر.

تعد نحو ١٥٠ ألف نسمة. متوسط

ارتفاعها عن البحر نحو ٢،٥ ألف م. في وسط هضبة خصبة.

* **كوشابمبا Cochabamba**: مدينة بوليفية، على ارتفاع نحو ٢٥٠٠ م. وتعد نحو ٥٦٥ ألف نسمة. شهيرة بجمالها الطبيعي، وبمبانيها الأثرية: الكاتدرائية ما تزال تحمل اثار حروب الاستقلال، ونصب «كورونيلا» يشير إلى بطولة النساء في دفاعهن عن المدينة. مدينة زراعية (لوقوعها في منطقة خصبة) وتجارية (عندها تلتقي أكبر وأهم المناطق الجغرافية البوليفية). والمدينة أحد أكبر وأهم المراكز السياحية في البلاد.

* **لاباز La Paz**: العاصمة الحكومية (مقر الحكومة) منذ ١٩٠٠، في حين ان سوكر العاصمة الدستورية ومقر المحكمة العليا. في ١٥٤٨، أسس ألونزو دو مندوزا المدينة التي أطلق عليها إسم «نويسترا سينورا دو لاباز»، واختار لها مكانًا مطلاً على نهر شوكيابو وعلى ارتفاع نحو ٣٧٠٠م، عند اقدام جبل إيليّماني.

تعد نحو مليون و ٢٠٠ ألف نسمة. شهيرة بمبانيها الأثرية (العهود الاستعمارية الاسبانية) والحديثة.

منجم للقصدير في أورورو يقع شمالي بحيرة بوبو.



فلاحون في شمالي بوتوزي.

زعماء ورجال دولة

*** بارينتوس أورتونو، رينيه Barrientos Ortuno, R.** (١٩٢٠-١٩٦٩): عسكري ورجل دولة بوليفي. قاد انقلابًا عسكريًا ضد الرئيس باز إستنسورو (١٩٦٤)، وأصبح نائبًا لرئيس الجمهورية ثم رئيسًا للجمهورية (١٩٦٦). في عهده ازدادت أحوال البلاد سوءًا وقامت حركة ثورية في الريف شارك فيها غيفارا. أرسل جيشه لاحتلال منطقة المناجم وسحق الثوار، وتمكن من قتل غيفارا نفسه. قتل في حادث طائرة في نيسان ١٩٦٩ (راجع النبذة التاريخية).

*** باز إستنسورو، فيكتور Paz Estensoro, V.** (١٩٠٧-): سياسي ورئيس جمهورية بوليفي. أوجد حركة بيرونية في بوليفيا متأثرًا بتجربة الارجنتين. تقلب في مناصب وزارية عدة معتمدًا على المزيج البيروني في الاصلاح الاشتراكي وعلى شخصيته القيادية الحازمة. رئيس الجمهورية (١٩٥٢-١٩٥٦)، ثم عاد إلى الرئاسة (١٩٦٠-١٩٦٤). نحي عن الرئاسة، وبقيت لحركته أثرها في الحياة الاقتصادية والسياسية في البلاد (راجع النبذة التاريخية).

*** بانزر، هوغو Banzer, H.** (١٩٢٦-): عسكري وسياسي بوليفي. تابع دروسًا في قيادة الاركان في الارجنتين والولايات المتحدة والبرازيل. وزير التربية (١٩٦٤). ملحق عسكري في واشنطن (١٩٧٦)، مدير المدرسة الحربية (١٩٦٩). قاد انقلابًا ضد الرئيس خوان خوريس توريس (١٩٧١)، وأعلن نفسه رئيسًا للجمهورية، وقام بحملة قمع واسعة ضد اليسار وأعلن التزام بلاده بالمعسكر الغربي. تميز عهده بتصفيات سياسية كثيرة لم ينج منها حتى بعض معاونيه العسكريين والمدنيين. وتصاعدت حدة المعارضة في وجهه، فأعلن (١٩٧٧) عن إجراء انتخابات (تموز ١٩٧٨)، واضطر إلى إصدار عفو عام والسماح ببعض الحريات (كانون الاول ١٩٧٧). وفي تموز ١٩٧٨، استقال إثر تمرد عسكري قام به الجنرال بيريدا (راجع النبذة التاريخية).

*** بيريدا أسبون، خوان Pereda Asbun, J.** (١٩٣٢-): عسكري وسياسي بوليفي. وزير التجارة والصناعة ثم الداخلية لمدة أربع سنوات متوالية في حكومة الجنرال بانزر. استقال (١٩٧٧) ليعود إلى قيادة سلاح الجو، ثم استقال منها ليتسنى له ترشيح نفسه للرئاسة كممثل لتجمع الاحزاب المحافظة. على أثر المطالبة بالغاء نتائج انتخابات تموز ١٩٧٨، قرر القفز إلى السلطة عن طريق القوة، فطار إلى سانتا كروز شرقي البلاد حيث أعلن التمرد العسكري وكان من نتيجته ان استقال رئيس البلاد، الجنرال بانزر، وسلم السلطة إلى مجلس قيادة عسكري ما لبث ان سلّمها بدوره إلى الجنرال بيريدا في تموز ١٩٧٨. وبعد عدة أشهر (تشرين الثاني ١٩٧٨) أطاحه انقلاب عسكري آخر (راجع النبذة التاريخية).

*** توريس غونزاليس، خوان خوسيه Torres, G.J.J.** (١٩٢١-١٩٧٦): عسكري وسياسي بوليفي. تعرف، وهو في الارجنتين، على التجربة البيرونية. درّس في الكلية الحربية في بوليفيا. قائد عام للقوات المسلحة. سفير في الاوروغواي. ساعد الجنرال بارينتوس على الاستيلاء على السلطة (١٩٦٤). شارك في قمع عمال المناجم (١٩٦٧) وقتل أرنستو تشي غيفارا. في ١٩٧٠، قام بانقلاب عسكري مضاد ضد حكم الجنرال ميراندا الذي كان، قبل أشهر، أطاح حكم الجنرال كانديا. استولى توريس على الحكم، وأصبح الرئيس الثالث والثمانين بعد المئة لبوليفيا، وكان قد نجح باستمالة اتحاد النقابات البوليفية في دعمه للوصول إلى السلطة. قام ببعض الاصلاحات خصوصًا في مجال التأميم، وأطلق الحريات النقابية ونشر حقائق حول ما كان لا يزال سرًا بخصوص بعض الجرائم والصفقات، وأطلق سراح المثقف الفرنسي ريجيس دوبريه الذي كان رفيقًا لتشي غيفارا. لكنه لم يستطع إرضاء مطالب العمال الذين كانوا يقدمونها تباعًا حتى وصلوا إلى المطالبة «بتسليحهم لحماية حقوقهم»، ولا إرضاء القوى المحافظة في الجيش والشعب، حتى كان يوم ١٩ آب ١٩٧١ حين قام كبار العسكريين (بعد ان أعلن توريس عزمه على حل الجيش وبموازرة الحركة الوطنية الثورية والفالانج الاشتراكية البوليفية) بانقلاب مسلح فلجأ توريس إلى بيونس أيرس حيث قاد المعارضة من هناك. واغتيل هناك في مطلع حزيران ١٩٧٦ (راجع النبذة التاريخية).

*** غارسيا ميزا، لويس Garcia Meza, L.** (١٩٣٠-): جنرال وسياسي بوليفي. قاد انقلابًا عسكريًا في ١٩٨٠ أوصله إلى رئاسة الدولة. دخل الكلية الحربية في ١٩٤٧، وتخرج فيها في ١٩٥١، وانضم إلى سلاح المدرعات. قائد الكلية الحربية في ١٩٧٩. بعد انقلاب الكولونيل بوش الذي لم يبق في السلطة أكثر من أسبوعين (١٩٧٩)، عين قائدًا لسلاح البر. لكنه فقد هذا المنصب بعد وصول ليديا غيلر إلى السلطة، وتولى مجددًا قيادة الكلية الحربية. ثم عاد وفرض تعيينه قائدًا لسلاح البر في ايار ١٩٨٠. بعد شهرين، قاد انقلابًا عسكريًا جاء به إلى رئاسة الدولة، ولكنه ما لبث ان أرغم على الاستقالة في ٣ آب ١٩٨١.

*** غيفارا، والتير Guevera, W.** (١٩١٢-): سياسي بوليفي تولى رئاسة الجمهورية لأشهر في ١٩٧٩. أحد مؤسسي الحركة القومية الثورية (١٩٤١). ورغم انه كتب بنفسه برنامج هذا الحزب الذي رأى فيه البعض «أفضل محاولة لتطبيق الماركسية على الواقع البوليفي»، فإنه ظل يعتبر من رموز الجناح المحافظ في الحركة.

تولى الخارجية في عهد فيكتور باز إستنسورو (١٩٥٢-١٩٥٦)، ثم وزارة الداخلية أثناء رئاسة هرنان سيلس زوازو الأولى (١٩٥٦-١٩٦٠). وكان من المفروض بعد ذلك ان يعتلي غيفارا، وهو الرجل الثالث في الحركة، رئاسة الجمهورية، إلا ان الحركة فضلت إستنسورو مجددًا. وعندها انفصل غيفارا عن الحزب (الحركة) وأسس مع بعض العناصر المعتدلة «الحزب الثوري الأصلي»، ورفع شعارات ليبرالية ووجد دعمًا في صفوف الطبقة المتوسطة. وقد أيد الحزب نظام الجنرال بانزر الذي عين غيفارا سفيرًا. فعاد غيفارا وتحالف مع باز إستنسورو. وانضم الحزب الثوري الأصلي إلى التحالف الذي تمحور حول الحركة القومية الثورية. وفي ١٩٧٨، رشح هذا التحالف إستنسورو لمنصب رئيس الجمهورية وغيفارا لنيابة الرئاسة. وفي العام التالي، انتخب غيفارا رئيسًا للجمهورية خلفًا للجنرال باديلا. إلا ان المجلس اعتبره «رئيسًا موقتًا» وحدد ولايته بتسعة أشهر، ولم يدم عهده أكثر من ثلاثة أشهر، إذ أطاحه انقلاب قاده الكولونيل بوش الذي اضطر بدوره إلى التخلي عن السلطة بعد أقل من اسبوعين. وحينها انتخبت ليديا غيلر «رئيسة مؤقتة» لتسعة أشهر.

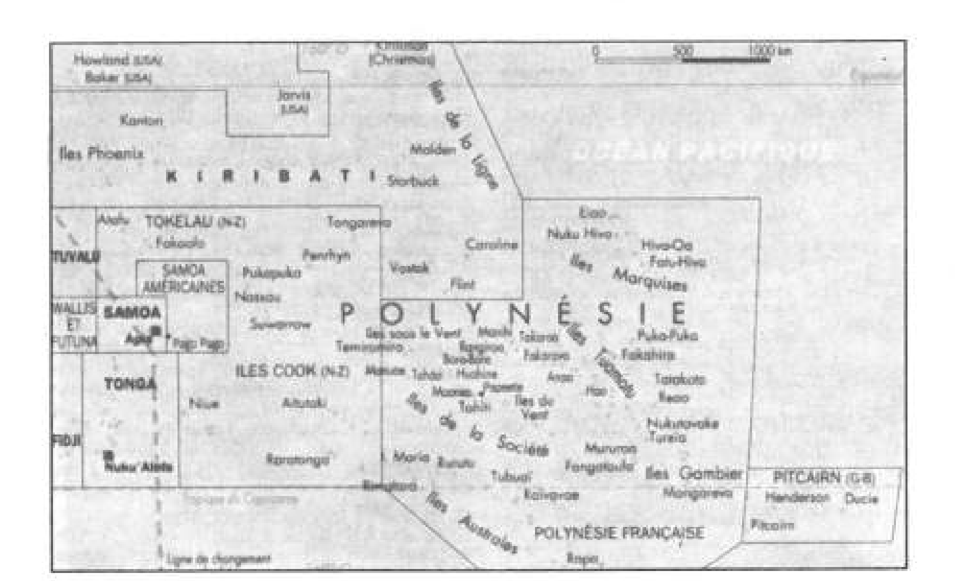
*** غيلر، ليديا Gueiler, L.** (١٩٢١-): سياسية بوليفية وإحدى الوجوه البارزة في الحركة اليسارية. رئيسة الجمهورية لفترة وجيزة في ١٩٧٩-١٩٨٠.

بدأت غيلر حياتها السياسية في كنف الحركة القومية الثورية. فكانت من أقرب مساعدي زعيم الحركة فكتور باز إستنسورو أثناء

رئاسته. كان لها دور بارز في ثورة ١٩٥٢ التي قامت بتأميم المناجم وبالإصلاح الزراعي وبإعطاء الأميين حق الاقتراع. تولت عدة مناصب حكومية بين ١٩٥٢ و١٩٦٤. وفي ١٩٦٣، انفصلت عن الحركة القومية الثورية وأسست مع القائد النقابي ليشين حزب اليسار الوطني الثوري. أثناء حكم الدكتاتور الجنرال هوغو بانزر في ١٩٧١، اضطرت إلى العيش منفية في التشيلي. التحقت في ١٩٧٩ مجددًا بالحركة القومية الثورية ودخلت المجلس النيابي إثر أول انتخابات ديمقراطية تجري في بوليفيا منذ سنوات، واختيرت رئيسة للمجلس الذي انتخب والتير غيفارا رئيسًا مؤقتًا للجمهورية. وبعد فشل انقلاب الكولونيل بوش الذي أطاح غيفارا، انتخبت رئيسة للجمهورية لمدة تسعة أشهر.

* **كاردينا، فكتور هوغو:** راجع «مناقشة: المسألة الهندية نموذجية في بوليفيا».

* **ليشين أ وكويندو، خوان Lechin Oquindo, J.** (١٩١٤-): زعيم نقابي بوليفي بارز؛ ترأس الاتحاد العمالي البوليفي منذ تاريخ تأسيسه في ١٩٥٢. ولد من أب لبناني وأم بوليفية ودرس في المعهد الاميركي في العاصمة لاباز. بعد إفلاس والده عمل في مناجم القصدير فكان - احتكاكه الأول مع الأوساط العمالية. شارك في الحرب التي خاضتها بوليفيا ضد الباراغواي (١٩٣٣-١٩٣٦) وأصيب بجروح. انتخب رئيسًا للاتحاد الوطني لعمال المناجم، وقاوم بشدة الأنظمة الدكتاتورية التي تعاقبت على بلاده. وعندما انفجرت ثورة ١٩٥٢، حمل السلاح وخاض المعركة تحت لواء الحركة القومية الثورية. دعا إلى تأميم المصارف وانتخب عضوًا في مجلس الشيوخ ثم نائبًا للرئيس. رشحه «الحزب الثوري لليسار الوطني» لانتخابات ١٩٨٠ الرئاسية، غير انه انسحب في اللحظة الأخيرة لأن نزاهة الانتخابات لم تكن مضمونة. ولئن كان بعضهم يعتبر ليشين أوكويندو «فوضويًا نقابيًا»، فإنه بالمقابل يعرّف نفسه بأنه «قومي وثوري ومناهض للولايات المتحدة الاميركية».



بولينيزيا الفرنسية

بطاقة تعريف

الموقع: في أوقيانيا (المحيط الباسيفيكي). على بعد ١٧٥٠٠ كلم عن فرنسا، و٩٥٠٠ كلم عن اليابان، و٦٥٠٠ عن أميركا و٦٠٠٠ عن أوستراليا.

المساحة: بولينيزيا أرخبيل من ١٣٠ جزيرة مجموع مساحتها ٤١٦٧ كلم م.، منها مساحة ٣٥٢١ كلم م. مأهولة. وهذه الجزر منتشرة على مساحة إجمالية (مائية وبرية) تبلغ ٤ ملايين كلم م..

وأهم جزر بولينيزيا الفرنسية: جزر الريح، جزر تحت الريح، جزر أوسترال، جزر غامبيه، ماركيساس، تواموتو، وجزيرة رابا.

العاصمة: بابيت Papeete (نحو ٢٥ ألف نسمة) وتقع في جزيرة تاهيتي.

اللغات والدين: الفرنسية (رسمية)، والبولينيزية وهي خليط من المالاوية والأوسترونزية التي تستعمل من مدغشقر حتى جزيرة أيستر. ونحو ٥٠٪ من السكان بروتستانت، و٣٤٪ كاثوليك؛ وهناك ديانات إحيائية وثنية وأقلية صغيرة من أتباع شهود يهوه.

السكان والنظام والحكم: بلغ عدد السكان في ١٩٤٦ نحو ٥٦ ألف نسمة، ووصل إلى ١٩٠ ألفًا في إحصاء ١٩٩٠، وتشير التقديرات إلى ان هذا العدد سيصبح نحو ٢٢٥ ألفًا في العام ٢٠٠٠. إن مجموعة (أو إتنية) ماوهي Maohi تشكل ٥٩٪ من السكان، ومجموعة بوبا Popaa (أصل أوروبي) ١٩٪ (منها ٩٨٪ من أصل فرنسي)، «أما الأنصاف» (أي الخليط الأوروبي-البولينيزي) فيشكلون ١٥،٥٪،

والصينيون ٦،٥٪. أصبحت بولينيزيا الفرنسية (جزر الريح، تحت الريح، أوسترال، تواماتو، غامبيه وماركيز) إقليمًا ما وراء البحار (وهو حل قانوني ودولي وضعه الميتروبول الفرنسي لبعض مستعمراته) في العام ١٩٤٦. وثمة تشريعات وضعت ابتداء من هذا التاريخ انتهت إلى منح بولينيزيا الفرنسية استقلالها الذاتي بموجب قانون صادر في ٦ أيلول ١٩٨٤.
مفوض سام يمثل الجمهورية الفرنسية. أما المؤسسات فتتمثل بحكومة تنتخبها الجمعية الاقليمية من بين أعضائها، وبالجمعية الاقليمية نفسها التي يجري انتخاب أعضائها بالاقتراع الشعبي المباشر ويمكن حل هذه الجمعية كما يمكنها هي ان تسقط الحكومة، وبمجلس إقتصادي واجتماعي. والسلطات الأقليمية ذات أهلية في كل المواضيع التي لا تكون محصورة بالدولة الفرنسية، مثل العلاقات الخارجية، والاشراف على الهجرة والنقد والدفاع وحفظ النظام وحق العمل. وتنص المادة ٩٠ من القانون ان اللغة التاهيتية تعلّم في مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية، وتكون اختيارية في المراحل التكميلية والثانوية والجامعية (بالنسبة إلى الاحزاب، راجع النبذة التاريخية).
الاقتصاد: أهم المنتجات الزراعية هي جوز الهند، ولب جوز الهند المجفف، والبطاطا الحلوة، والكاسافا والحمضيات؛ وتربى فيها من الماشية البقر والغنم والخنازير والدواجن، بالاضافة إلى صيد السمك. ويعتمد إقتصاد بولينيزيا الفرنسية على عائدات الشحن وعلى السياحة.
على هذه الصورة كان إقتصاد بولينيزيا الفرنسية قبل أواسط الستينات. لكن إنشاء «مركز التجارب الباسيفيكي» (CEP) النووية في أرخبيل تواموتو قلب الوضع الاقتصادي والاجتماعي رأسًا على عقب. فإيرادات هذا المركز أصبحت تفوق أي دخل من أي قطاع أقتصادي آخر، وكانت لها مضاعفات إقتصادية وإجتماعية وسياسية برزت أكثر ما برزت عقب قرار الرئيس الفرنسي جاك شيراك إجراء تجارب نووية في حزيران ١٩٩٥ (راجع النبذة التاريخية).

نبذة تاريخية

الاكتشاف والاستعمار: في ١٥٩٥، زار البحار الإسباني، ماندانا، جزر ماركيز. وفي ١٦٠٥، عبر بحار برتغالي مجموعة جزر تواموتو، واكتشف جزيرة تاهيتي ودعاها ساجيتاريا Sagitaria (ساجيتا في اللاتينية تعني «السهم» في دلالة إلى القمة البركانية في الجزيرة ولها شكل رزمة سهام). وفي ١٧٦٧، دعاها البحار الانكليزي، واليس، «جزيرة الملك جورج». وبعده بعام واحد، جاءها الفرنسي بوغنفيل الذي أخذ معه إلى فرنسا أحد سكان الجزيرة الأصليين، فألهم جان جاك روسو كتاباته عن «الانسان المتوحش الطيب»...

تبقى رحلة المستكشف الانكليزي، كوك، أهم رحلات تلك الفترة، التي أضاف في اكتشافاته جزر هاواي وكاليدونيا. وعند منتصف القرن التاسع عشر، كانت جزر المحيط الباسيفيكي (الهادي) قد اكتشفت باستثناء عدد قليل جدًا. ومنذ ذلك الحين بدأت الرحلات التجارية تنشط ما بين هذه الجزر وأوروبا. إلا ان الاوروبيين جلبوا معهم العديد من المشكلات لأهالي الجزر. فقد انتشرت الامراض المعدية بين الأهالي بسبب بعض الرحالة البيض الذين ارادوا استعبادهم وتشغيلهم كعبيد في أوستراليا وأميركا الجنوبية، الامر الذي رفضه السكان الاصليون، فقامت على اثر ذلك الانتفاضات ضد المستعمرين، قمعت بالحديد والنار.

في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كانت معظم جزر المحيط الباسيفيكي قد اصبحت محطات للسفن التي تقوم برحلات كبيرة عبر المحيط من أجل نقل خيرات هذه الجزر والمتاجرة بها. ثم قامت عدة دول باعلان ملكيتها لمعظم الجزر على أساس أنها اكتشفتها. ومن هذه الدول فرنسا وبريطانيا وإسبانيا واليابان والولايات المتحدة الاميركية وهولندا وألمانيا.

الاستقلال الذاتي: خلال الحرب العالمية الأولى، خسرت ألمانيا مستعمراتها في المحيط الهادي. وخلال الحرب العالمية الثانية خسرت اليابان ما كانت تحتله من تلك الجزر. ثم قام الحلفاء ببناء قواعد عسكرية في بعض جزر المحيط بسبب موقعها الاستراتيجي في الحرب.

أما بولينيزيا الفرنسية، فقد أصبحت في ١٩٥٨ (كانت فرنسا بدأت تحتل جزيرة منها تلو الجزيرة منذ اواسط القرن التاسع عشر) مقاطعة فرنسية من مقاطعات «ما وراء البحار». وبقيت تحت الاستعمار الفرنسي المباشر حتى ١٩٧٥، حين ظهرت فيها عدة حركات سياسية تنادي بالحكم الذاتي. وأهم هذه الحركات وأكبرها تلك التي قادها فرنسيس سانفورد في المجلس الاقليمي البولينيزي ودعا فيها إلى مقاطعة السلطات الفرنسية حتى ترضخ لمطالب سكان الجزر وتمنحهم نوعًا من الاستقلال الذاتي. وقد احتل سانفورد وجماعته مبنى المجلس الأقليمي في حزيران ١٩٧٦. وفي ايلول ١٩٧٦، انتخب سانفورد نائبًا في الجمعية الوطنية الفرنسية، إلا ان هذا الانتخاب لم يضع حدًا لاحتلال المجلس الأقليمي، فقامت الحكومة الفرنسية في تشرين الثاني (١٩٧٦) بحل المجلس الأقليمي ثم سنت قانونا جديدًا للجزر في أوائل ١٩٧٧ لم يلق تأييد الوطنيين الاستقلاليين.

في شباط ١٩٧٧، طالب سانفورد الحكومة الفرنسية بإجراء مفاوضات جدية لمنح الجزر الحكم الذاتي، وإلا ستسعى بولينيزيا إلى الحصول على استقلالها بالقوة. وبعد مفاوضات جرت في باريس، توصل الجانبان (في آذار ١٩٧٧) إلى الاتفاق على مراجعة مشروع القانون الجديد للجزر ثم حل المجلس الأقليمي القائم، وانتخب مجلس جديد وافق على مشروع القانون. وبموجب هذا القانون، تشرف فرنسا على السياسة الخارجية والدفاع والقضايا المالية والعدل، أما مجلس الحكومة الأقليمي فيشرف على

تسيير الأعمال التجارية. ثم حل مكان الحاكم العام الفرنسي مفوض سام يترأس مجلس الحكومة ويكون في الوقت نفسه رئيسًا إداريًا. أما الشؤون الداخلية فيتولاها نائب رئيس المجلس المنتخب.

في ٦ أيلول ١٩٨٤، صدر قانون يمنح بولينيزيا استقلالها الذاتي (راجع «السكان والنظام والحكم» في بطاقة تعريف).

في صيف ١٩٨٧، وقعت اضطرابات أدّت إلى خسائر قدرت قيمتها بنحو ٢٥٠ مليون فرنك. وفي ١٩٩٠، وقعت أزمة إقتصادية، لم تخفف منها الانتخابات الأقليمية (أعضاء للمجلس الأقليمي) التي جرت في ١٧ آذار ١٩٩١، وضاعف من حدتها الإعلان (٧ نيسان ١٩٩٢) عن تعليق التجارب النووية حتى صيف ١٩٩٣.

الاحزاب والحركة السياسية في البلاد: جاء قرار الرئيس الفرنسي جاك شيراك باستئناف التجارب النووية ليعطي الحركة الاستقلالية البولينيزية هامشًا أوسع لحركتهم المطالبة بالاستقلال التام. منذ ١٩٤٥ والبولينيزيون منقسمون بين مطالبين بالاستقلال الذاتي وبين مطالبين بالاستقلال التام. وفي ١٩٨٣، ظهر حزب مختلف عن كل ما سبقه من أحزاب وحركات وهو حزب «تافيني هيراتيرا» (Tavini Huiraatira) الذي يعني «خدمة الشعب» يقوده تيمارو.

عندما أطلق بوفانا أ أوويا (١٨٩٥-١٩٧٧) منذ ١٩٤٧ شعار «تاهيتي أولاً ولجميع التاهيتيين» لاقى نجاحًا سريعًا وأصبح نائبًا في ١٩٤٩، ونشأ «التجمع الديمقراطي للسكان التاهيتيين» مطالبًا بـ«تيامارا» (Tiamaraa) التي تعني الأمرين معًا: استقلال ذاتي واستقلال تام.

بعد اعتقال بوفانا في تشرين الأول ١٩٥٨ ومحاكمته بتهمة محاولته حرق مبنى «بابيت» (المجلس الأقليمي) ثأرًا لفشله في استفتاء ١٩٥٨، خشي مناصروه قمع السلطات لهم ولزموا الهدوء.

في ١٩٦٣، وعقب الاعلان عن نقل التجارب النووية، استفاقت المعارضة ضد الوجود الفرنسي، وجاء مطلبها ضد التجارب النووية ليدعم مطلبها الأساسي في الاستقلال الذاتي. وبرز النائبان جون تياريكي وفرنسيس سانفورد اللذان كانا يستعملان كلمة «استقلال» في الفرنسية، ثم يتخليان عنها، ثم يستأنفان استعمالها... علمًا أن فرنسيس سانفورد كان يقر بوضوح ان أي إلغاء مفاجيء لمركز التجارب الباسيفيكي (CEP) ستترتب عليه بطالة تطال آلاف البولينيزيين. وهذا أمر شائك.

في السبعينات، وفي أجواء انعدام الرؤية الواضحة والارتباك إزاء هذه المسألة، نشأت أحزاب استقلالية عديدة؛ أكثرها قادها مستنيرون ومحافظون (مثل حزب «بوماري» الذي تزعمه أحفاد ملوك تاهيتي). وقامت اضطرابات، مثل تفجير مركز بريد بابيت في ١٩٧٧، أغتيال ضابط بحرية... لكنها لم تصل إلى درجة من الحدة التي عرفتها كاليدونيا الجديدة.

حزبان فقط من هذه الاحزاب عرفا بعض النجاح: حزب «لا مانا تو نونا» (ليستلم الشعب السلطة)، وحزب «تافيني هيراتيرا» السابق ذكره.

ابتداءً من ١٩٧٥، أخذ حزب «لا مانا» يطرح افكارًا ومطالب تتمحور حول: العلمانية (الحزب الوحيد الذي يبدأ اجتماعاته من دون تلاوة صلاة) والاشتراكية (علمًا ان العلاقات التي تحكم المجتمع البولينيزي قائمة على علاقات القرابة الدموية). لكن الأولوية، بالنسبة إليه، هي الدفاع عن الثقافة واللغة. ويعتبر الحزب أن «مركز التجارب الباسيفيكي» (CEP) فاقم من خطورة ضياع هوية البولينيزيين. وفي كل طروحاته، كان هذا الحزب يستلهم التجربة الجزائرية والتجربة اليوغوسلافية، ويتخذ من الزعيم الاستقلالي في غينيا-بيساو، أميلكار كابرال، نموذجًا ملهمًا له.

في انتخابات ١٩٨٢ الأقليمية، فاز حزب «لا مانا» بثلاثة مقاعد في المجلس الأقليمي، علمًا ان الحزب لم ينل أكثر من ٩٪ من أصوات المقترعين. ورفض الحزب الدخول في تحالف مع أي من الأحزاب أو القوى السياسية. ثم ما لبث أن غيّر تكتيكه في ١٩٨٧، فاختار الوقوف إلى جانب ألكسندر ليونتيف (نائب) ضد غاستون فلوس (الذي رأس حزبًا ديغوليًا في بولينيزيا، وكان ضد منحها الاستقلال الذاتي قبل ان ينضم إلى هذه الفكرة في ١٩٨٠؛ كان رئيس الحكومة المحلية بين ١٩٨٤ و١٩٨٧، ثم عاد إلى هذا المنصب منذ ١٩٩١). في المعارضة، فقد «لا مانا» أكثر مؤيديه، ولم ينل في انتخابات ١٧ آذار ١٩٩١ الأقليمية سوى ٢٪ من الأصوات، ولم يعد له اليوم سوى حفنة من المحازبين الذين باتوا يبدأون إجتماعاتهم بالصلاة. ومال البولينيزيون لدعم غاستون فلوس الذي يعدهم بايجاد الأموال اللازمة بفضل علاقاته الحسنة مع رئيس الجمهورية الفرنسية، أو لدعم قيادي آخر هو تيمارو الذي يطالب بالاستقلال ومعه «الغد المشرق على البلاد».

في ١٩٧٧، أسس تيمارو «جبهة تحرير بولينيزيا» التي أصبحت حزب «تافيني هيراتيرا» (خدمة الشعب). في انتخابات ١٩٨٣، جاء الحزب على رأس الفائزين، إذ نال لوحده ٣٦٪ من الأصوات، وبرز تيمارو كأبرز وأفضل ممثل لارادة التاهيتيين المهمّشين. أعيد انتخابه في ١٩٨٩، وفي ١٩٩٥ نال حزبه نحو ٧٠٪ من مجموع الأصوات، علمًا ان المجموعة (أو القبيلة) التي ينتمي إليها تيمارو هي من أكبر المجموعات البولينيزية.

مطلب الاستقلال هو محور جهود الحزب (تافيني هيراتيرا) وبرنامجه: «إعادة الحرية بأي ثمن في مواجهة المحتل الفرنسي الاستعماري الأجنبي»، مع القبول بمبدأ المفاوضات وصولاً إلى هذه الغاية، وبمبدأ الاتفاق على معاهدات تعاون، كل ذلك في إطار مسحة تصوفية مسيحية (شعار الحزب صليب وعبارة «الله هو معلّمي»). ويعارض الحزب ايضًا المجموعة الاوروبية ويرفض قدوم «مستوطنين جدد» إلى البلاد؛ كما يرفض بحزم «المواطنية الفرنسية»، من هنا استنكافه عن الاشتراك في الانتخابات الرئاسية، ويهاجم بقوة جماعة «هوو أيا»

(الذين يبيعون الوطن).

الاختبارات النووية الفرنسية الاخيرة : بعدما أنجز الفرنسيون أول اختبار نووي ناجح في جنوبي صحراء الجزائر في ١٩٦٠، قررت الحكومة الفرنسية آنذاك ان موقع الاختبار غير مثالي وتمّ تغييره إلى مكان آخر لسببين رئيسيين: أولاً ازدياد لهيب الثورة التحررية في الجزائر نتيجة الاختبار النووي؛ وثانيًا، قرب الجزائر من فرنسا وتخوف الحكومة الفرنسية من الآثار السلبية للاشعاع النووي على فرنسا نفسها. ولهذا تم اختيار موقع الاختبار النووي في مياه جزيرة موروروا، الجزيرة الحلقية التي تبعد نحو ٩٠٠ كلم من مستعمرة بولينيزيا المركزية في تاهيتي في ١٩٦٣، كما تمّ تفجير أول قنبلة نووية هناك في ١٩٦٦. ووصل عدد الاختبارات (التجارب) النووية في تلك المنطقة منذ ذلك الحين إلى نحو ٢٠٦ اختبارات.

وكانت سياسة الجنرال ديغول وراء هذه التجارب وهذا الاختيار لمكانها؛ ومحور هذه السياسة الرغبة الشديدة في تطوير تقنية أسلحة نووية مستقلة وتحويل الموارد والجهود الكبيرة من المستعمرات لتحقيق هذا الهدف، وخصوصًا ان فرنسا تعرّضت ثلاث مرات في ١٠٠ سنة للاحتلال. وصمّم ديغول على عدم حدوث هذا الأمر ثانية.

والاختبار النووي يستفز دائمًا المعارضة القوية من جمعيات البيئة العالمية. ويبدو ان سلسلة الاختبارات النووية الستة أو الثمانية التي بدأت فرنسا تنفيذها (صيف ١٩٩٥) تثير مخاوف من آثارها السلبية ضد البيئة في تلك المنطقة. ففرنسا لم تسمح إلى الآن لعلماء البيئة البقاء في الجزيرة والتحري



تظاهرة ضد التجارب النووية في تاهيتي (٢٩ حزيران ١٩٩٥).

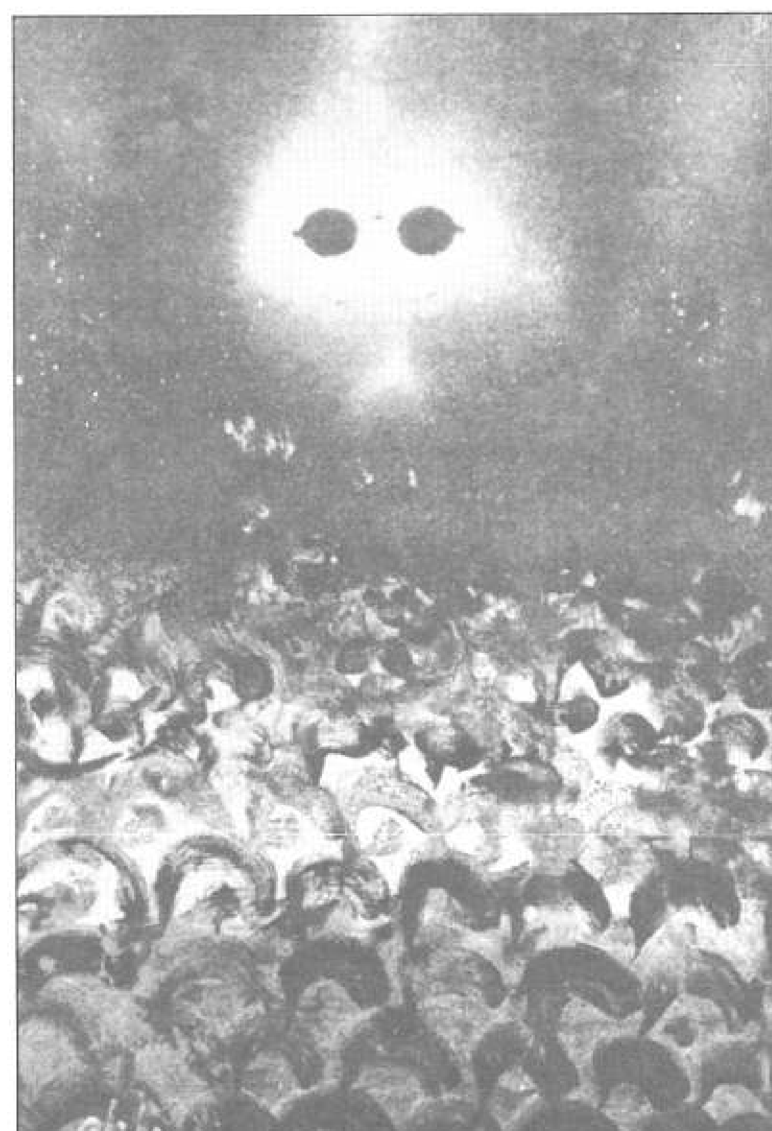
بعمق عن الاضرار النووية. ويطالب علماء البيئة في بريطانيا بتشكيل مجموعة علماء عالمية للذهاب إلى تلك المنطقة (في بولينيزيا) والبحث لمدة من الزمن في جيولوجيا الجزيرة (موروروا) والتحقق من إمكان صمودها في الاختبارات المقبلة. ووجدت مجموعة طبية مستقلة ان معدل إصابات السرطان لسكان جزر بولينيزيا أعلى من باقي مناطق العالم، فهي على سبيل المثال أعلى ٢٠٪ من فرنسا و٥٠٪ من اليابان. وإضافة إلى ذلك، ثمة جدل واسع، اليوم، عن جدوى مثل هذه الاختبارات ليس فقط لأنها تسبب أخطارًا بيئية، وإنما مع نهاية الحرب الباردة تصبح غير ضرورية، ويمكن كذلك مع تقدم التقنية الاستعاضة عن الاختبار الحقيقي بالحسابات الكومبيوترية. فالولايات المتحدة طورت التقنيات الضرورية لانجاز الاختبار النووي ظاهريًا بالكومبيوتر، إذ يضع علماؤها قائمة لمكونات القنبلة النووية في برنامج معقد ومن ثم قياس النتائج من دون الحاجة للاختبارات النووية الحقيقية؛ في حين ان فرنسا لا تملك بعد مثل هذه التقنية، وترى ان سلسلة الاختبارات الحقيقية ضرورة أساسية للتأكد من انفجار القنابل.

وأحدث القرار الفرنسي بإجراء الاختبارات النووية (حزيران ١٩٩٥) وبدء تنفيذها (أيلول ١٩٩٥) معارضة قوية من قوى وأحزاب في بولينيزيا الفرنسية، وفي سواها من دول المنطقة، خاصة في أوستراليا ونيوزيلندا، ومن الولايات المتحدة وروسيا، وحتى من قطاع واسع داخل فرنسا نفسها (مظاهرات). في المقابل، كان رئيس بولينيزيا الفرنسية، غاستون فلوس، على رأس المدافعين عن القرار بإجراء هذه الاختبارات، إذ اتهم (في ٥ تشرين الاول ١٩٩٥) أوستراليا ونيوزيلندا بالتحريض على كراهية فرنسا من خلال حملتهما ضد الاختبارات النووية. وقال فلوس، عندما نظمت جماعة من سكان تاهيتي احتجاجًا في البرلمان (وفي الشارع: مظاهرات وأعمال شغب) ضد ما وصفوه بالنزعة الاستعمارية الفرنسية: «إن العناصر المتطرفة في بولينيزيا الفرنسية بدأت عملية تخريب على مدى الأعوام القليلة الماضية»، وأضاف في البرلمان: «انهم شجعوا الكراهية العنصرية والاجتماعية والسياسية. انهم يعتمدون على دول مثل أوستراليا ونيوزيلندا ومنظمات مثل السلام الأخضر لاسباب عدة: الكراهية للمجتمع الغربي والمصالح الاقتصادية والكراهية لفرنسا والرغبة في إخراجها من المحيط الهادي».

والدافع الأساسي وراء كلام فلوس هو وجود قطاع واسع من البولينيزيين، بالفعل، يخشى من أن تنتهي فترة ازدهار تمتعوا بها لثلاثة عقود خلت، بانتهاء التجارب النووية الفرنسية. فقد كانت القنبلة النووية بالنسبة إليهم مرادفًا للطفرة الاقتصادية. فالتجارب وفرت وظائف وأموالاً للبلاد. هذا إضافة إلى ان تاهيتي طالما فتنت الاوروبيين بجمالها الطبيعي، فأصبحت أهم مقصد سياحي جنوبي المحيط الهادىء بعد فيجي. ففي ١٩٩٤، على سبيل المثال، حققت تاهيتي دخلاً من

السياحة وصل إلى ١٨٠ مليون دولار. وعندما بلغ العجز الاجمالي في الميزان التجاري في العام نفسه (١٩٩٤) حوالي ٧٤٠ مليون دولار سدّت فرنسا هذه الفجوة بانفاق ضخم في المنطقة بالاضافة إلى ٤٦٦ مليون دولار انفقتها لجنة الطاقة الذرية التابعة للجيش الفرنسي.

وبعد إجراء الأختبار السادس (كانون الثاني ١٩٩٦) أعلن الرئيس الفرنسي جاك شيراك، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٩٦، إنهاء التجارب النووية الفرنسية قائلاً إنه سيتخذ خلال الأسابيع القليلة المقبلة مبادرات بصدد نزع السلاح والدفاع الأوروبي. وقد رحبت دول المنطقة بهذا القرار.



لوحة فنية بعنوان «تشرنوبيل» (نسبة الى مفاعل تشرنوبيل النووي، في الاتحاد السوفياتي السابق، الذي تسرب منه اشعاعاً نووياً تسبب في كارثة بيئية) كثيراً ما يلجأ اليها البيئيون ومعارضو التسلح النووي في العالم في دعاياتهم ودعواتهم.

بيتكرن، جزر

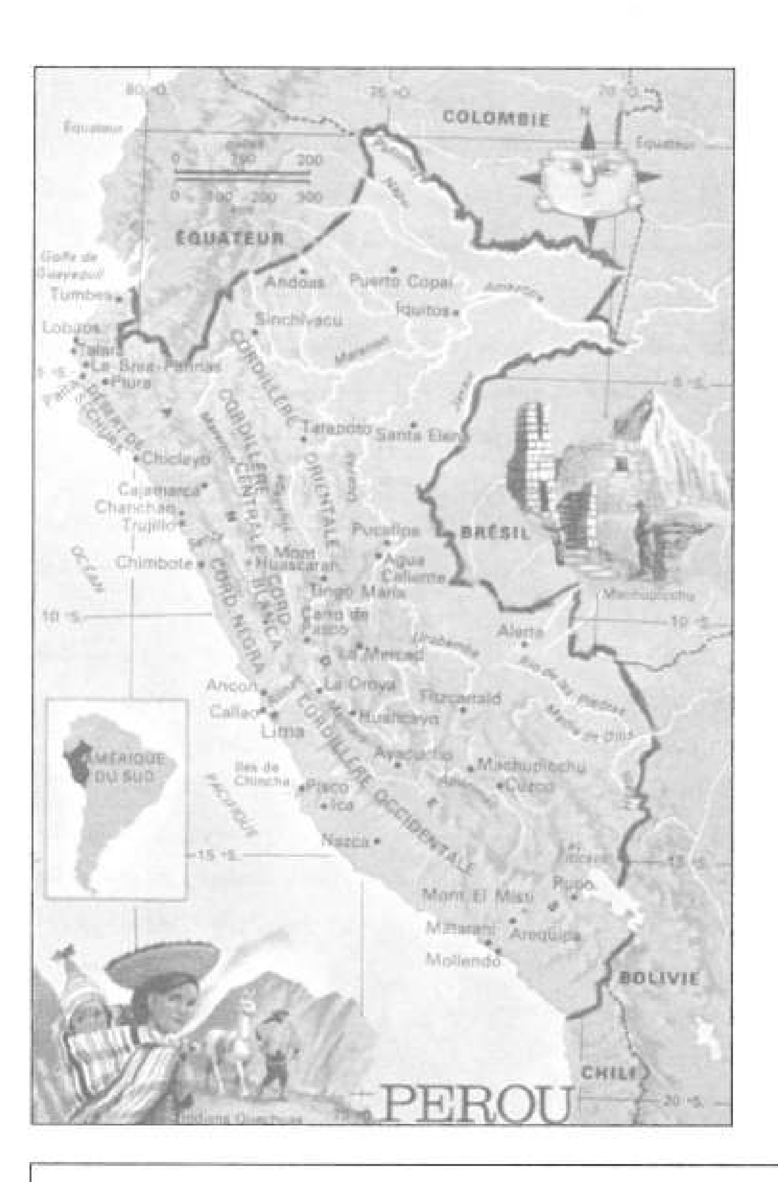
(للخريطة: راجع «بولينيزيا الفرنسية» في هذا الجزء).

الموقع: تقع مستعمرة بيتكرن (Pitcairn) البريطانية في المنطقة الشرقية من جنوبي المحيط الهادي بين باناما ونيوزيلندا. وهي تتألف من أربع جزر مساحتها الاجمالية ٤٩ كلم م.: جزيرة بيتكرن (٤،٦ كلم م.)، وثلاث جزر غير مأهولة: هندرسون (٣١،١ كلم م.)، دوسي (٨،٢ كلم م.)، وأوينو (٥،١ كلم م.). وتبعد هذه الجزر نحو ٢٢٢٠ كلم عن تاهيتي (في بولينيزيا الفرنسية).

السكان: كان تعدادهم ١٢٦ شخصاً فقط في ١٩٠٠، وأصبح اليوم نحو ٧٧٥، وجميعهم يعيشون في جزيرة بيتكرن وعاصمتها أدامستون. لغتهم: الانكليزية (فيها مفردات تاهيتية). ديانتهم: المسيحية، قاعدة الحياة الاجتماعية منذ دخولها في ١٨٨٦ (طائفة الأدفنتست–من البروتستانتية). الاقتصاد: صيد السمك، طوابع بريدية، فاكهة، خضار؛ تستورد الحنطة والسكر والمعلبات والأقمشة.

نظام الحكم: مستعمرة بريطانية. الحاكم الحالي دافيد موس (المفوض السامي البريطاني (الذي يتخذ من نيوزيلندا مقرّاً له). قاضي الجزيرة ورئيس المجلس جي وارن (منتخب لمدة ثلاثة أعوام). المجلس من ١٠ أعضاء، ٤ منهم ينتخبون سنويًا في ٢٥ كانون الاول (يوم عيد الميلاد) و٥ يُعيّنون. ما تزال هذه الجزر تحتفظ بنظامها وقوانينها ومؤسساتها التي وضعها جون آدامس؛ أما نظام توزيع الاراضي فهو النظام الذي وضعه فليتشر كريستيان في ١٧٩٠. لا ضرائب. انه أصغر تجمع بشري في العالم يتمتع بنظام دستوري داخلي خاص.

نبذة تاريخية: سكن البولينيزيون جزر بيتكرن في مرحلة غير محددة بعد. في ١٧٦٧، اكتشفها البحار البريطاني كارتيريت. في ٢٣ كانون الثاني ١٧٩٠، وعلى أثر حادثة سفينة بونتي (Bounty، السفينة الانكليزية التي كان يقودها الكابتن بليغ Bligh)، نزل إلى هذه الجزر ٩ إنكليز، ١٢ تاهيتي، طفل واحد و٦ أشخاص سود. وحوالي ١٨٠٠، بقي شخص واحد على قيد الحياة هو الانكليزي الكسندر سميث (الذي دعي في ما بعد جون آدامس). في ١٨٠٨، اكتشف الجزر من جديد أحد البحارة الاميركيين. وفي ١٨٢٩، مات آدامس الذي كان يتزعم المجموعة، وتم نقل المجموعة إلى جزيرة تاهيتي (١٨٣١)، ثم عادت إلى بيتكرن في ١٨٣٢. في ١٨٣٨، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٨٣٩، ضمت رسميًا إلى التاج البريطاني. وفي ١٨٥٦، أعيد نقل السكان إلى جزيرة نورفولك وكان عددهم ١٩٤ شخصًا؛ وفي ١٨٥٨، عاد ١٦ شخصًا منهم إلى بيتكرن، ثم عاد ٣٠ شخصًا في ١٨٦٣. في ١٨٩٧ و١٨٩٨، قامت أول مؤسسة بريطانية هناك وصدر أول تشريع يتعلق بالمفوضية البريطانية السامية في غربي المحيط الهادي. في ١٩٠٢، جرى ضم جزر دوسي وأوينو وهندرسون إلى جزيرة بيتكرن. في ١٩٥٢، جرى نقل السلطات في هذه الجزر إلى حكومة جزر فيجي. وفي تشرين الاول ١٩٧٠، أصبحت السلطات في يد حكومة محلية يعينها المفوض السامي المقيم في نيوزيلندا.



بيرو

بطاقة تعريف

الموقع: في أميركا الجنوبية. تحيط بها الأكوادور (طول حدودها معها ١٥٢٨ كلم)، وكولومبيا (١٥٠٦ كلم)، والبرازيل (٢٨٢٢ كلم)، وبوليفيا (١٠٤٧ كلم)، والتشيلي (١٩٦ كلم)، فيكون طول حدودها الاجمالي ٧٠٩٩ كلم.

المساحة: مليون و٢٨٥ ألفًا و٢١٦ كلم م..

العاصمة: ليما. أهم المدن: كالاو، اريكويبا، تروخيللو، إيكتيوس، كوزكو، هونكاو وتشيكلايو.

اللغات: الإسبانية والكويتشا (رسميتان). يتكلم الكويتشا نحو ٤٠٪ من السكان. وهناك لغة محلية تدعى «إيمارا» ويتكلمها نحو ٥٪، ولغات محلية أخرى (٧٪).

السكان: كان تعدادهم نحو ٩ ملايين في العام ١٥٣٠، وهبط إلى نحو مليون نسمة في غضون عقود قليلة. في العام ١٩٠٠ اصبح نحو ٤،٦ ملايين نسمة. ويبلغ تعدادهم حاليًا نحو ٢٤،٥ مليون نسمة. نسبة الهنود منهم نحو ٤٦٪، والباقون خلاسيون (٣٨٪) وبيض (١٥٪). وهناك أقليات: يابانيون (٣٠٠ ألف)، صينيون (٧٠٠ ألف). وتشير التقديرات ان مجموع سكان البيرو سيبلغ نحو ٢٨ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠. وقد تعرّضت البلاد، مرات عديدة، للأوبئة والامراض، آخرها الكوليرا في العام ١٩٩٣ التي طالت ٦٠٠ ألف شخص، ١٠٪ منهم قضوا بسببها، ومرض السل في آب ١٩٩٠، والأسباب: سؤ التغذية، فشل برنامج التلقيح...

٩٥٪ من البيروفيين كاثوليك. كان اليسوعيون، في القرنين السادس عشر والسابع عشر، أكبر ملاّكي الاراضي والعقارات. في اواخر القرن التاسع عشر، أخذت الكنيسة تفقد امتيازاتها.

الحكم: نظام جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ١٢ تموز ١٩٧٩. ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع الشعبي المباشر لمدة خمسة أعوام غير قابلة للتمديد. وقع ١٢ انقلابًا عسكريًا في مدة ٣٠ عامًا، منها خمسة انقلابات ناجحة. ٨ جنرالات رؤساء للجمهورية في مدة ١٨ عامًا. ورئيس جمهورية مدني واحد (من اربعة رؤساء مدنيين حكموا لمدة ٣٠ عامًا) أكمل ولايته. المجلس الاشتراعي (الكونغرس) من ٨٠ عضوًا منتخبًا. والبلاد مقسمة إداريًا إلى ٢٤ مقاطعة مقسمة بدورها إلى ١٦٤ دائرة.

وعن الأحزاب (راجع النبذة التاريخية).

الاقتصاد: أهم المزروعات: قصب السكر، البطاطا،الذرة، الارز، الحبوب، القطن والبن. وتشكل تربية الماشية وصيد السمك موردًا مهمًا في الدخل القومي. أهم الثروات المعدنية: القصدير، الفضة، النفط، الحديد، الفحم، الفوسفات والبوتاس.

تشكل الاراضي المزروعة ٣٪ من مساحة البلاد. وثمة مشروع ضخم للري جرى تبنيه في ١٩٥٠، وبدأ العمل به في ١٩٧٠، ولم ينجز حتى هذا العام (١٩٩٦)، ويقضي بجر المياه من سيرا دو اريكيبا حتى الاراضي الساحلية الجدباء. وهناك بين ١٥٠ ألف-٣٠٠ ألف هكتار تزرع بنبات «كوكا» (كوكايين)، تبلغ عائداتها نحو ملياري دولار سنويًا، منها ٦٠٠-٨٠٠ مليون دولار فقط تبقى في البيرو. الشرطة المكلفة مكافحتها غير كافية (نحو ٣٠٠ رجل شرطة فقط)، إضافة إلى فساد أجهزتها (معدل راتب رجل الشرطة الشهري لا يتعدى ٢٥ دولارًا). البيرو ثاني منتج للفضة في العالم، والسادس في السمك، والثامن في النحاس، والسابع عشر في البن.

قامت الحكومة، منذ ١٩٧٦، بإعادة تنظيم الاقتصاد في اربعة قطاعات: القطاع العام، قطاع المؤسسات الاجتماعية، قطاع الشركات الصناعية الكبرى، وقطاع الشركات الصغيرة، وذلك في إطار سياسة ليبرالية رأسمالية بعد ان كانت اتبعت سياسة التأميم في ١٩٨٦.

نبذة تاريخية

امبراطورية الإنكا: قبل قرون عديدة من قيام امبراطورية الإنكا (هنود)، كان، سكان جبال الأندز البيروفية يعيشون في مجموعات تسمى أيلوس (ayllus)، وكانوا يوزعون، في ما بينهم، الاراضي والعمل والغلال. فكان هناك حضارات هندية عرف أصحابها بالنزعة السلمية الهادئة والميل الفطري للعمل. وفي أعالي تلك الجبال آثار (تعود في معظمها إلى حوالي القرن الخامس ق.م.) لصخور منحوتة ولأواني فخارية عليها رسوم ملوّنة على غاية من الدقة والجمال الفني.

كان الإنكا شعبًا قليل العدد بالنسبة إلى غيره من الشعوب، ولكنه كثير التنظيم والعمل والمغامرة. وقد توصل إلى إنشاء أمبراطورية عظيمة في نهاية القرن الحادي عشر (البعض يقول في القرن الثاني عشر)، امتدت حدودها حتى شملت كل مناطق البيرو الحالي،واتجهت شمالاً عبر الإكوادور الحالي، ووصلت جنوبًا حتى نهر مول (Maule) وسط التشيلي. وتضمنت هذه



نساء بيروفيات يبعن أوراق الكوكا في سوق كوزكا، عاصمة امبراطورية الانكا القديمة.

الامبراطورية ايضًا بوليفيا ومناطق شمالي الارجنتين. وقد قسّم الإنكا امبراطوريتهم إلى أربع مقاطعات، وخلعوا على بلادهم إسم «تاهيو نتينسويو» الذي يعني، بلغة الكويتشا (التي ما زالت محكية) «بلاد الاجزاء الأربعة».

تقول الأسطورة، التي ما يزال يرددها احفاد الإنكا في أميركا اللاتينية اليوم، ان أمبراطورية الإنكا قد أسّسها مانكو كاباو (Manco Capao) الذي تلقى أمرًا من والده «إنتي» (الشمس) للذهاب بعيدًا واكتشاف بلاد حرّية به. وكانت كوسكو (Coscco: السرة أو العين) عاصمة هذه الامبراطورية. وقد شقت، انطلاقًا من هذه العاصمة، طرقات (ما تزال آثارها حتى اليوم) باتجاه مختلف أطراف الامبراطورية. ولخصت مبادئهم في الحياة بالعبارة التالية: «لا تسرق، لا تقتل، لا تكن كسولاً».

الامبراطور هو «الإنكا» وهو السيّد المطلق. عند موته، كان يحل مكانه السيد الأقوى. ويبدو انه تعاقب على حكم الامبراطورية ١٣ إنكًا. وكان كل شخص، منذ ولادته حتى مماته، يعيش ويعمل بموجب أوامر الإنكا. وكانت الارض ملك الجماعة. القسم الأكبر منها خاصة الإنكا، وقسم آخر خاص بالكهنة (Villacs)، والباقي يوزع على أفراد الشعب. وقد عهد إلى الرجال الاقوياء بفلاحة وزراعة الاراضي العائدة للنساء والأرامل والأولاد اليتامى. وكان اقتصاد شعب الإنكا يعتمد أساسًا على الزراعة. ومن الآثار المتبقية (جسور، وخرائب من أحجار الغرانيت يصل طول واحدها أحيانًا إلى سبعة أمتار...) ما يُدهش العلماء اليوم، فيقفون إزاءها عاجزين عن فهم الادوات والوسائل التي استعملها شعب الإنكا في زراعاته وصناعاته.

الإكتشاف والإستعمار: بعد ان اكتشف فاسكو دو بالبوا، في ١٥١٣، المحيط الباسيفيكي، بدأ المستوطنون الاسبان في باناما يسمعون بمملكة قوية واقعة في الجنوب تحمل، لأسباب ما تزال مجهولة، إسم «بيلو» (Pelu) أو «بيرو» (Piru). وبدافع اكتشاف الثروات، قام أحد رفاق بالبوا، ويدعى فرنسيسكو بيزارو، ومعه ديغو دو ألماغرو، وكاهن إسباني هو هرناندو دولوكي، بالاتجاه جنوبًا، حتى وصلوا، بعد محاولات عدة، إلى خليج غوياكيل في ١٥٣٢. وكان معهم في هذه الرحلة ما يقارب من ٢٠٠ رجل.

كانت امبراطورية إنكا، في تلك الأثناء، منهكة بفعل خلافات مناطقها الشمالية التي كانت اسرة إنكا أتاهيوالبا تحكمها، مع المناطق الجنوبية حيث كانت أسرة إنكا هيواسكار تسيطر عليها. فسهّل ذلك الطريق أمام تغلغل جيش الاسبان إلى الداخل. فوصل الاسبان إلى كاجاماركا في جبال الأندز، واعتقلوا أتاهيوالبا وقتلوا الآلاف من الهنود أتباعه. ثم ما لبث الاسبان أن أعدموا أتاهيوالبا نفسه في آب ١٥٣٣. فانتهت بذلك امبراطورية الإنكا الهندية. وبعد ثلاث سنوات، احتل بيزارو عاصمتها كوسكو، وأسس مدينة ليما وجعلها العاصمة الجديدة.

وسرعان ما انفجر الصراع بين القادة الاسبان الذين افتتحوا تلك المناطق بدافع السيطرة وامتلاك الثروات الطائلة التي تزخر بها البلاد. ففي ١٥٣٨، أعدم دييغو دو ألماغرو بأمر من فرنسيسكو بيزارو. وفي ١٥٤١، لاقى بيزارو المصير نفسه على أيدي أنصار ألماغرو. وفي السنة التالية، قتل العديد من هؤلاء على أيدي رجال التاج الاسباني. وفي ١٥٤٨، حاول غونزالو، شقيق بيزارو، ان يصبح ملك البيرو، فاغتاله أخصامه. وبقيت البيرو خاضعة للسلطة الاسبانية حتى قيام حركة الاستقلال في ١٨٢٠.

طبق على مستعمرة البيرو نظام نائبية، أو نيابة الملكية (يحكمها نائب الملك الاسباني)، وكانت أغنى المناطق في القارة الاميركية. وكانت نيابة البيرو مقسمة إلى محافظات ومقاطعات. وأما الفروقات الاجتماعية والطبقية فكانت حادة جدًا طيلة العهود الاستعمارية. فقد كان محرمًا على الكريولوس (إسبان مولودون في أميركا) تقلد الوظائف الرسمية المهمة التي كانت وقفًا على الطبقة الارستقراطية الاسبانية. وكان المستيزوس (الخلاسيون المولودون من التزواج المختلط) يعملون في وظائف دون وظائف الكريولوس. وأما الهنود فقد شكلوا طبقة العبيد المجبرين على العمل في المزارع والمناجم في ظروف على غاية من القهر والعذاب والمرض أودت بحياة مئات الآلاف منهم.

الاستقلال: ومع الوقت، كان التململ يتضاعف لدى الكريولوس والمستيزوس، وبدأت تسمع أصوات تطالب باستقلال البيرو. وكان لنجاح الثورة الاميركية (١٧٧٦) والثورة الفرنسية (١٧٨٩) ان ضاعف من آمال الاستقلال والحرية.

وانفجرت أول ثورة ضد الاسبان في ١٧٨٠ بقيادة الزعيم الهندي خوسيه غبريال كوندوركنكي الذي اتخذ لنفسه إسم آخر اباطرة الإنكا توباك أمارو. وقد نسّق مع ثورة أخرى انفجرت في صفوف المزراعين في مناطق غرانادا الجديدة.وقمعت الثورتان بقسوة هائلة، إلا انهما فتحا الطريق أمام ثورة ١٨١٠.

كانت البيرو آخر المستعمرات الاسبانية التي نالت الاستقلال. وذلك لأنها كانت مركز أقوى الجيوش الاسبانية المتواجدة في القارة الاميركية. لذلك، كان يجب انتظار مساعدة تأتيها من الخارج. وبالفعل، فقد جاءت هذه المساعدة عبر قائدين كبيرين: الجنرال خوسيه دو سان مارتن الذي أبحر على رأس جيش من المتطوعين التشيليين والارجنتينيين من فالباريزو في التشيلي قاصدًا تحرير البيرو؛ فانضم إليه البيروفيون، وأعلنوا الاستقلال في ٢٨ تموز ١٨٢١؛ ورفض سان مارتن استلام السلطة، لكنه قبل لقب «الحامي». حاول التنسيق مع المحرر الفنزويلي سيمون بوليفار، ولم يتوصل إلى عقد اتفاق معه في مقابلة تاريخية جمعت الرجلين في الإكوادور. وفي أواخر صيف ١٨٢٢، غادر سان مارتن البيرو، وما يزال البيروفيون حتى اليوم

يحتفلون بذكراه كمحرر للبلاد. وترأس بوليفار الحكومة البيروفية في ١٨٢٣، ثم ما لبث ان تخلى عن سلطاته لمصلحة الكونغرس في ١٨٢٥.

انتهت السيطرة الاسبانية في أميركا عقب معركة أياكوشا، في ٩ كانون الاول ١٨٢٤، حيث انتصرت قوات بوليفار بقيادة الجنرال انطونيو خوسيه دوسوكري. ثم أعلنت جمهورية بوليفار (التي أصبحت بوليفيا). ودخل بوليفار إلى ليما ظافرًا، واستلم السلطة فيها، ولكنه ما لبث ان عاد وغادرها بعد سنة واحدة تحت ضغط معارضة شديدة.

عدم الاستقرار: كانت البيرو، كباقي بلدان أميركا الجنوبية، غير مهيأة تمامًا للاستقلال. فغرقت طيلة عقدين من الزمن في الفوضى السياسية والاضطرابات الداخلية، كما خاضت نزاعات وحروب عدة مع الدول المجاورة؛ ولم تعرف بعض الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا مع وصول رامون كاستيلا إلى السلطة في ١٨٤٤.

وعاود الاسبان، في ١٨٦٢، محاولاتهم غزو مستعمراتهم القديمة في القارة الاميركية، واستطاعت جيوشهم السيطرة على جزر شنشا غير المأهولة، ثم قصفوا مدينة كالاو، واستمروا في حربهم ضد البيرو حتى ١٨٦٦.

وتحت تأثير النزاع بسبب مناجم النيترات في صحراء أتاكاما بين بوليفيا والتشيلي اللتين خاضتا «حرب الباسيفيك»، وقفت البيرو إلى جانب بوليفيا عملاً بالحلف الدفاعي المعقود بينهما. وكان لانتصار التشيلي في هذه الحرب ان زعزع الاوضاع الداخلية في البيرو. وانتهت حرب الباسيفيك بمعاهدة أنكون (١٨٨٣) التي خلقت معضلات إقليمية وتّرت العلاقات بين البيرو والتشيلي لأكثر من نصف قرن. وفي ١٩٢٩، وقعت معاهدة سلام جديدة بين البلدين، ولكن التسوية النهائية للحدود القائمة حاليًا بينهما لم تتم إلا في ١٩٤١.

منذ تلك السنة والتاريخ السياسي للبيرو مليء بالتململ الشعبي وعدم الاستقرار بفعل تعاقب الأنظمة المدنية الدستورية حينا، والأنظمة العسكرية الخارجة على الدستور أحيانًا أخرى. ومن الأسباب الجوهرية التي خلقت هذه الاوضاع في البيرو «حركة التحالف الشعبي الاميركي» التي قامت في مكسيكو منذ ١٩٢٤ بقيادة راول هايا دو لاتور.

وعلى أثر انتخابات ١٩٥٦، حمل الشعب البيروفي إلى السلطة زعيم مدني هو الدكتور مانويل برادو. ولكن انقلابًا عسكريًا أطاحه في أواسط ١٩٦٢. وفي ١٩٦٣، جرت انتخابات أسفرت عن فوز فرناندو بيلوند تيري، مرشح حزب العمل الشعبي، الذي عمد إلى تطبيق سياسة «التحالف من أجل التقدم» التي كان الرئيس الاميركي جون كينيدي قد اقترحها على حكومات أميركا اللاتينية لوقف «المد الشيوعي». وفي ١٩٦٨، أطاح إنقلاب عسكري حكم تيري وحلّ محله الجنرال خوان فيلاسكو ألفارادو الذي أصدر قانون



جدارية تمثل نضال عمّال المناجم.

الاصلاح الزراعي، وأمّم النفط وأنشأ التعاونيات.

كرونولوجيا العقدين الأخيرين (حتى ١٩٩٦): تحت تأثير الاضطرابات التي اندلعت في شباط ١٩٧٥، أقصي ألفارادو وحل محله الجنرال فرنسيسكو مورالز برموديز. وفي اوائل ١٩٧٦، حدث انشقاق في صفوف الجيش انتهى لمصلحة الضباط المحافظين الذين عمدوا إلى إلغاء قرارات التأميم وإصدار قانون يمنع الاضرابات. وفي ١٩٧٧، نشرت الحكومة مشروع خطة ١٩٧٧-١٩٨٠ وفيها نص يقضي بتوفير الظروف لإجراء انتخابات أعضاء الجمعية التأسيسية الدستورية في حزيران ١٩٧٨ لوضع مسودة دستور جديد، وبالتحضير لإنتخابات عامة ورئاسية في ١٩٨٠. وقد استمر برموديز في الرئاسة للاشراف على حسن سير الخطة المذكورة.

بين ١٩٧٧ و١٩٧٩، عرفت البلاد تحركًا اجتماعيًا عميقًا ترجم على الارض بقيام ستة اضرابات متعاقبة وازدياد قمع العسكريين لهذا التحرك، وحصول اليسار على ٣٠٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية (١٦٪ منها للاحزاب التروتسكية والماوية).

في أيار ١٩٨٠، انتخب فرناندو تري (كان رئيسًا بين ١٩٦٣ و١٩٦٨) رئيسًا للجمهورية. وكان تري مرشح حزب العمل الشعبي (وسط اليمين) الذي أسسه في ١٩٥٦، وكان خصمه أرماندو فيلانوفا، مرشح التحالف الثوري الاميركي (وسط اليسار) الذي بدأ يضعف منذ آب ١٩٧٩، أي منذ وفاة مؤسسه راول ياها دو لاتور.

لم تستتب الاوضاع لحكم فرناندو تيري، حتى انه اعترف بنفسه بتنامي الثورة ضد حكمه عندما صرح في أول شباط ١٩٨٣، ان فلاحين مذعورين قتلوا ثمانية صحافيين ودليلهم (والصحافيون يعملون في جرائد معارضة لحكمه) بعدما «اعتقدوا ان هؤلاء هم ثوار يساريون».

في آب ١٩٨٤، سمي هافيير ألفا أورلانديني مرشحًا رئاسيًا عن حزب العمل الشعبي الحاكم. وأورلانديني معروف بتشدده مع الثوار الماويين المعروفين بجماعة «سندرو لومينوسو» (الدرب المضيء) الذين خاضوا، منذ قبل أربع سنوات معركة إسقاط الحكم القائم (وكان عدد ضحاياها، حتى آب ١٩٨٤، بلغ نحو ٣،٥ آلاف قتيل). وفي أواخر آب (١٩٨٤)، وضع الرئيس تيري العاصمة تحت سيطرة الجيش، وهي المرة الأولى يلجأ فيها تيري إلى الجيش لمنع مسيرة ضخمة كانت تعد احتجاجًا على انتهاكات حقوق الانسان. وفي آخر أيلول ١٩٨٤، قام تنظيم ثوري آخر (التوبامااروس) بهجوم على السفارة الاميركية في العاصمة ليما. وحيال تفاقم الاوضاع يومًا بعد يوم، أعلنت الحكومة (أواخر تشرين الثاني ١٩٨٤) حال الطوارىء في البلاد، وعلقت الحريات العامة لمنع إضراب عام دعت إليه الحركة العمالية.

في ٢٣ تموز ١٩٨٥، انتخب ألن غارسيا بيريس (مولود ١٩٤٨) رئيسًا. وفي ١٥ آب، رفض صندوق النقد الدولي منح أي اعتماد للبيرو، وفي ١٠ أيلول، تم تسريح ٨ جنرالات و١١٨ كولونيلاً.

في شباط ١٩٨٧، وقعت اضطرابات في الجامعة، واستقال رئيس الوزراء؛ في ٢١ آب، سارت تظاهرة ضمت نحو مئة ألف ضد مشروع تأميم المصارف؛ في ٨ تشرين الاول جرت عمليات حرب عصابات في المناطق الشمالية الشرقية من البلاد.

في ١٤ ايار ١٩٨٨، قتل الجيش ٥٠ فلاحًا؛ وفي ١٩ تموز، عرفت البلاد إضرابًا عامًا واعتقل نحو ألف شخص في ليما؛ وفي ٦ أيلول، وضعت الحكومة خطة طوارىء لمعالجة التضخم مدتها ١٢٠ يومًا.

وأبرز أحداث ١٩٨٩ و١٩٩٠: اغتيال بعض الشخصيات السياسية، أعمال عنف، الحكم على الجنرال ريتالدو لوبير رودريغز بالسجن لمدة ١٥ عامًا بتهمة الاتجار بالمخدرات (٢٨ حزيران ١٩٨٩)، اغتيال خوسيه سالفيز هيوماني زعيم الجبهة الديمقراطية (٢٣ آذار ١٩٩٠)، هجرة نحو ٥٠٠ ألف بيروفي إلى الولايات المتحدة خلال ستة أشهر فقط وبتأشيرة مزورة، انتخاب ألبرتو فوخيموري (بالدورة الثانية في ١٠ حزيران ١٩٩٠) رئيسًا للجمهورية وكان خصمه فارغاس ليوزا.

وفي ١٩٩١: تقارب بين البيرو والإكوادور بعد علاقات فاترة، وبوليفيا تمنح البيرو منطقة حرة في إيلو التي تتيح للبيرو منفذًا على البحر، وعلاقات حسنة

مع التشيلي؛ وفي أول تموز، الوحدة النقدية نويوفو سول تحل محل الوحدة النقدية السابقة إنتي (نويوفو سول واحد يساوي مليون إنتي) في آب، الدولة تفقد حقها الحصري في النفط؛ وفي الشهر الأخير من السنة، اشتباكات مع عناصر من التوباماروس.

وفي ١٩٩٢: عملية مسلحة ضد السفارة الاميركية (١١-١٢ شباط)؛ الرئيس فوخيموري حلّ البرلمان، عزل ٥٠٠ قاض وعلّق الضمانات الدستورية (٥ نيسان)؛ الولايات المتحدة أوقفت مساعداتها الاقتصادية؛ وفشل محاولة انقلاب عسكري ضد فوخيموري (١٢-١٣ تشرين الثاني).

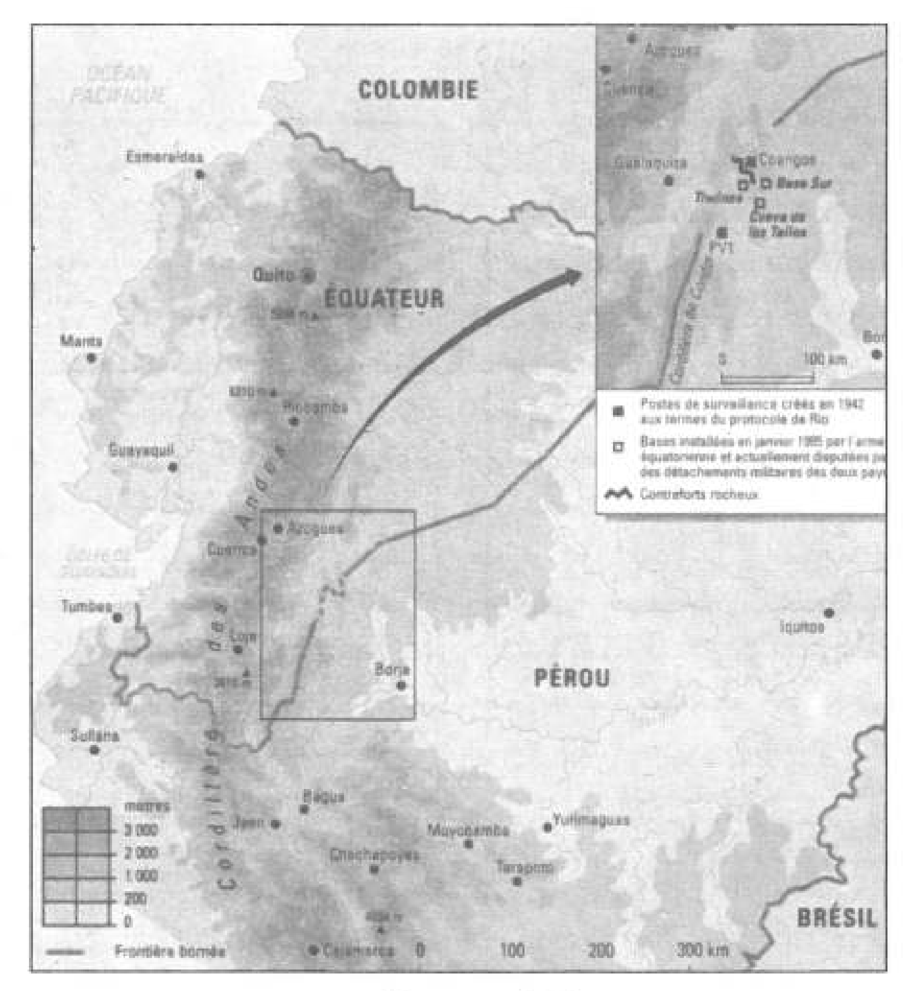
في ١٩٩٣، تصاعدت الاشتباكات بين الجيش وثوار «الدرب المضيء» اليساريين الماويين؛ وكانت هذه المنظمة قد تلقت ضربة كبيرة، في ١٩٩٢، على أثر اعتقال زعيمها ابيمايل غوزمان وعدد من كبار قادتها؛ وأفادت إحصائيات رسمية نشرت في ١٩٩٣ ان ما يزيد على ٢٧ ألف شخص قتلوا منذ ان حملت المنظمة السلاح ضد حكومة بيرو في ١٩٨٠.ويُعزى سحق هذه المنظمة الثورية الأعنف في أميركا اللاتينية (راجع «الأحزاب» في سياق هذا الباب) إلى الرئيس ألبرتو فوخيموري.

في أواخر كانون الثاني-أوائل شباط ١٩٩٥، اندلعت حرب بيرو-الإكوادور (راجع «حرب بيرو-الإكوادور» في سياق هذا الباب) بسبب شريط من الارض متنازع عليه في غابات الأمازون على بعد نحو ٩٠٠ كلم شمالي ليما.

في نيسان ١٩٩٥، فاز فوخيموري على ١٣ مرشحًا آخر للرئاسة، وكان منافسه الأهم خافيير بيريز ديكويار الأمين العام السابق للأمم المتحدة (الذي كان قد خلفه في هذا المنصب بطرس غالي).

انتهت الأيام الأخيرة من ١٩٩٥ على «إشكال» في علاقات بيرو بالولايات المتحدة الاميركية بسبب موافقة واشنطن على بيع طائرات حربية (كفير) اسرائيلية إلى الإكوادور؛ وطائرات «كفير» الاسرائيلية مزودة بمحركات مصنوعة في الولايات المتحدة، ما يعطي واشنطن سلطة الاعتراض على بيعها. ورأت حكومة بيرو ان قرار البيع هذا لا يتناسب مع وضع الولايات المتحدة «الضامنة» لإتفاق السلام الموقع بين بيرو والإكوادور (في ربيع ١٩٩٥)، خصوصًا وان التوتر بين البلدين (بيرو والإكوادور) ما يزال قائمًا.

حرب بيرو-الإكوادور: يعود خلاف البلدين إلى أولى عهود الاستعمار الاسباني، وبالتحديد إلى العام ١٥٤٢ عندما طالبت الإكوادور بالمقاطعات الثلاث، تمبس وخاين ومايناس، التي كانت تابعة لنيابة الملكية في البيرو. وفي ١٧١٧، أصبحت هذه المقاطعات تابعة لنيابة الملكية في غرانادا الجديدة. في ١٧٢٣، ألغت الحكومة الاسبانية هذا الاجراء، وفي ١٧٣٩، أعادت هذه المقاطعات إلى نيابة ملكية غرانادا الجديدة. وبين ١٧٨٤ و١٨٠٢ ضُمت إلى نيابة ملكية البيرو من

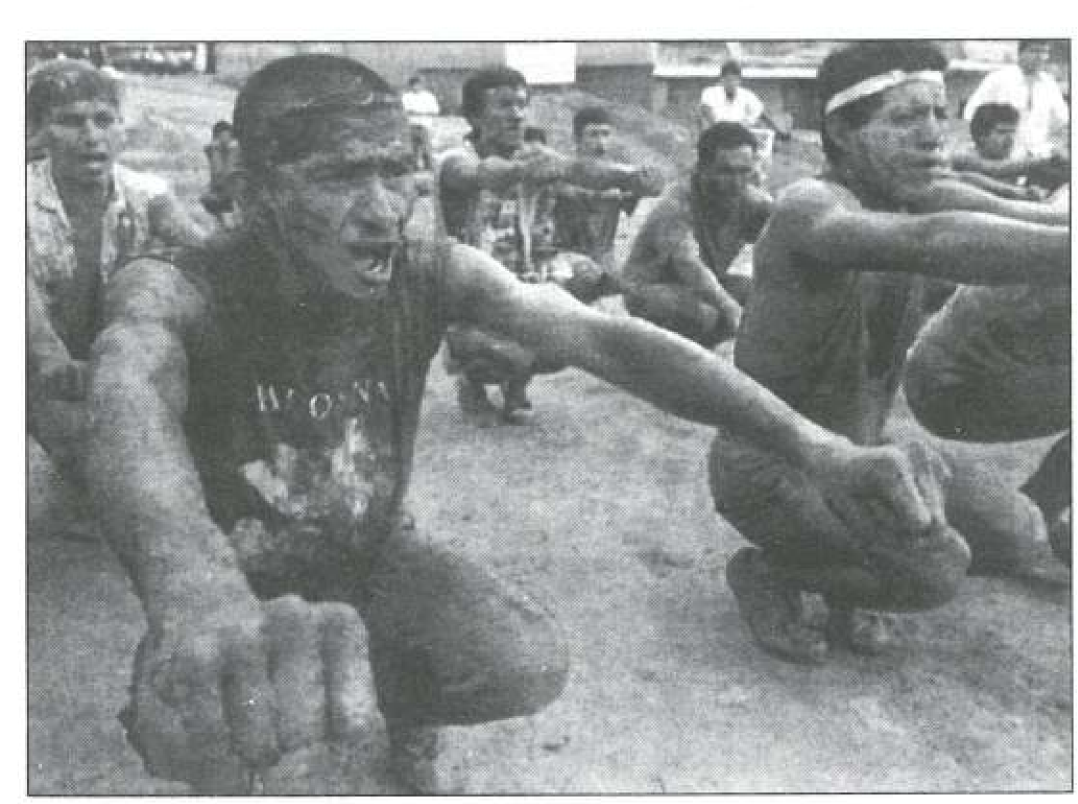


منطقة النزاع بين بيرو والاكوادور.

جديد. في ١٨٢١، ارسلت هذه المقاطعات الثلاث ممثلين عنها إلى المؤتمر البيروفي، وقبلت الدولتان (الإكوادور والبيرو)، من أجل ترسيم الحدود بينهما بمبدأ «الوضع القائم»، أي الاحتفاظ بالاراضي بحسب ما كانت عليه أثناء الانتفاضة التحررية، وفي الوقت نفسه، بمبدأ حرية تقرير المصير للسكان في هذه المقاطعات. وفي ١٨٣٢، صدّق الطرفان على معاهدة تعترف بالممتلكات التي كان كل طرف منهما يمارس عليها سلطته في ذاك التاريخ بانتظار الحل النهائي لمسألة الحدود. بين ١٩٠٤ و١٩١٠، جرى تعليق تحكيم ملك إسبانيا الذي كان الطرفان قد اتفقا على اللجوء إليه عندما أحست الإكوادور أن نتائجه لن تكون في مصلحتها، فاقترحت البيرو رفع الخلاف إلى محكمة العدل الدولية، ولم يؤخذ باقتراحها. في ١٩٤١، اندلعت حرب حدودية خرجت الإكوادور منها مهزومة؛ وفي ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٢، وقعت الدولتان بروتوكول ريو دي جانيرو بحضور وضمانة الارجنتين والتشيلي والبرازيل والولايات المتحدة الاميركية. وفي أواخر كانون الثاني ١٩٩٥، عادت الحرب.

نشب خلاف، ثم اندلعت الاشتباكات والمعارك بين الدولتين، اواخر كانون الثاني-أوائل شباط ١٩٩٥، على رغم وجود بروتوكول ريو دي جانيرو الذي أفقد الإكوادور نصف اراضيها التي استحوذت عليها بيرو في ١٩٤١ مما منعها من الوصول واستغلال أراضي الامازون الغنية بالثروة الزراعية والمصادر المعدنية المهمة. ومصدر الخلاف هو المنطقة التي تشمل جبال الكوندور الغنية بالذهب واليورانيوم البالغة مساحتها نحو ٢٠٠ كلم م.، إضافة إلى أهمية المنطقة من الناحية الاستراتيجية (وهذا هو السبب الأهم باعتقاد أكثر المحللين) إذ تتيح هذه المنطقة للإكوادور منفذًا على نهر الأمازون يجعلها فعلاً «بلاد أمازونية» وليس كما هي الحال الآن «إسمًا دون مسمّى»، وبالتالي تستطيع الإكوادور تطوير تجارتها مع البرازيل عبر نهري ريوس نابو وبوتو ماو دون ان تكون خاضعة أثناء مرورها في النهرين لارادة البيروفيين كما يستشف من مواد معاهدة ريو دي جانيرو.

فمنذ ١٩٦٠، وهو العام الذي عاد فيه البرلمان الإكوادوري ورفض اتفاق ريو دي جانيرو استجابة لرغبة شعبية عارمة بضرورة رفع الظلم القديم وإعادة ما يقارب نصف اراضي البلاد، والحدود مستتبة إلا من مناوشات خفيفة بين الحين والآخر تقوم



تدريبات عسكرية على القتال في بيرو.

بها في الغالب القوات الإكوادورية تأكيدًا وتذكيرًا بما تسميه الحقوق الوطنية السلبية. حتى كان اندلاع حرب كانون الثاني-شباط ١٩٩٥.

ثمة مؤرخون محللون يضيفون إلى هذه الأسباب اسبابًا داخلية يعتبرونها أكثر أهمية من الأسباب الإقليميةٌ المذكورة. فيشيرون إلى ان إثارة النزاع وإشعال فتيله في صورة حرب شاملة بين الدولتين بعد أكثر من خمسة عقود على اتفاق ريو دي جانيرو يعود في الأساس إلى حاجة الجيشين إلى دور يقومان به بعدما فقدا الوهج والنفوذ اللذين تمتعا به طويلاً في فترات الدكتاتوريات العسكرية السابقة. وفي هذا المقام يكون الجيش الإكوادوري قد بادر إلى الهجوم كجزء من حملته الهادفة إلى الضغط على الحكومة بغية عدم خفض ميزانيته. وضرورة زياداتها لمواجهة العدو البيروفي. ومن جهة البيرو، استشعر الجيش حاجة ماسة ليؤكد من جديد دوره الذي بات منسيًا منذ ان نجح في تحجيم ثوار «الدرب المضيء» أو القضاء عليهم؛ إضافة إلى ان هناك أبعادًا انتخابية للقضية تتمثل في احتدام المنافسة بين الرئيس البيروفي البرتو فوخيموري ومنافسه في الانتخابات الرئاسية خافيير بيريز ديكويار، أملاً بحشد التأييد الشعبي حول فوخيموري لإعادة انتخابه لولاية ثانية (التي جرت بعد شهرين فقط من الحرب وفاز بها فوخيموري).

وتبقى الاسباب الاقتصادية الأهم. فالبلدان، بلجوئهما، إلى المواجهة العسكرية كانا يسعيان إلى الهروب من أزماتهما الاقتصادية الداخلية بصرف انظار شعبيهما إلى الاخطار الخارجية. فبيرو، التي كانت قد اختارت فوخيموري املاً في ان تؤدي أصوله اليابانية إلى إقامة علاقات اقتصادية استثنائية مع العملاق الياباني تتدفق معها الاستثمارات اليابانية إلى ليما وتشبعها رخاء وازدهارًا، لم يطرأ على اقتصادها ذلك التحسن المأمول، بل سارت أوضاعها نحو التدهور وباتت مع اقتراب نهاية ولاية فوخيموري الأولى في وضع لا تحسد عليه. أما الإكوادور النفطية، عضو منظمة «أوبك»، فإن انخفاض أسعار النفط العالمية الذي لا تملك منه سوى القليل مقارنة بزميلتها الفنزويلية، أدى إلى نشوء أوضاع صعبة في جميع قطاعاتها، وتزايدت حالات التذمر والاضراب التي بات معها شحذ التأييد لحكومة الرئيس دوران بالين لا يتأتى إلا عن طريق القيام بمغامرة عسكرية ضد بيرو، العدو التاريخي.

أما عن الحرب نفسها، فقد اندلعت شرارتها في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٥، بعد اتهامات متبادلة من الجانبين باختراقات حدودية لم تنفع معها الوساطات الدولية أخصها وساطة الدول الضامنة لبروتوكول ريو دي جانيرو (التشيلي، الارجنتين، البرازيل والولايات المتحدة) الملحق بالاتفاقات الحدودية ومعاهدة السلام والصداقة التي وقعتها البيرو والإكوادور في كانون الثاني ١٩٤٢، ووساطة منظمة الدول الاميركية، ونداء البابا يوحنا بولس الثاني. وتركزت الاشتباكات في منطقة مساحتها ٣٤٠ كلم م. بمحاذاة منطقة

كورديليرا ديل كوندور التي لم ينته رسمها بعد وفقًا لما نصت عليه معاهدة ١٩٤٢.

وبعد محاولات الدول الضامنة، وافقت البيرو والإكوادور مبدئيًا على وقف النار في ٤ شباط ١٩٩٥، وذلك خلال محادثات سلام بينهما في ريو دي جانيرو، و«إنهاء نزاع حدودي مسلح قديم العهد تجدد قبل ثمانية ايام»، لكن التوتر استمر، واستمر معه تفاوض البلدين برعاية الولايات المتحدة والارجنتين والتشيلي والبرازيل، إلى ان أعلن في ٢٧ تموز ١٩٩٥ وفي الولايات المتحدة الاميركية ان بيرو والإكوادور أبرمتا اتفاقًا بشأن إقامة منطقة منزوعة السلاح على حدودهما المشتركة. وفي ٤ ايلول ١٩٩٥، أعلن رئيس بيرو، ألبرتو فوخيموري، إعادة فتح الحدود بين بلاده والإكوادور.

الاحزاب: ثمة أحزاب ثلاثة كانت ناشطة قبل انقلاب ١٩٨٦ وما تزال: «الحركة الشعبية» التي أسسها فرناندو بيلوندي تيري في ١٩٥٦؛ و«التحالف الشعبي الثوري الاميركي» (APRA) الذي أسسه فكتور هايا دو لا توري (١٨٩٥-١٩٧٩) في ١٩٢٤، والذي تزعمه منذ تشرين الاول ١٩٨٢ آلان غارسيا؛ و«الحزب الشعبي المسيحي» (PPC) الذي تأسس في ١٩٦٦.

أما الأحزاب التي نشأت حديثًا فأهمها: «الجبهة القومية للعمال والفلاحين» (١٩٧٨)، وزعيمها روجيه غاسيريز فيلاسكيز. «اليسار الموحد» (١٩٨٠) ويضم خمسة أحزاب: الحزب الشيوعي البيروفي، جبهة العامل والفلاح والطالب الشعبية، حركة الإثبات الاشتراكية، العمل السياسي الاشتراكي، حركة الحرية؛ «اليسار الاشتراكي» (١٩٩٠)؛ «حركة التغيير» (١٩٩٠) بزعامة الرئيس ألبرتو فوخيموري.

«الدرب المضيء» (Sendero Luminoso): تنظيم أسسه في ١٩٧٠ أبيمايل غوزمان (مولود ١٩٣١) الذي كان قبل ذلك عضوًا في الحزب الشيوعي البيروفي، وعمل استاذًا لعلم الاجتماع في جامعة أياكوشو (٥٧٨ كلم عن ليما): عُرف باسم «الرئيس غونزالو» الذي يتبنى طروحات وكتابات خوسيه كارلوس مارياتيغي (١٨٩٤-١٩٣٠) الداعية إلى العودة إلى المجموعات الفلاحية الهندية (إنكا) التي تتكلم لغة «اكليتشوا». في ١٩٧٦، تبنى الخط الماوي ضد الزعيم الصيني دن كسياوبينغ، فحاول عدة مرات تفجير السفارة الصينية في ليما.

بدأ هذا التنظيم («الدرب المضيء») انطلاقته الفعلية حين راح يخوض ما سماه «الكفاح المسلح» انطلاقًا من فكرة زعيمه، غوزمان، الذي قال: «لا ستالين ولا ماو عرفا كيف يخوضان الحرب الشعبية حتى نهايتها المنطقية». سلّح أتباعه وانطلق بهم يعيشون في أعالي الجبال، وراحوا يشنون العمليات العنيفة على شكل غارات متفرقة أول الأمر. ثم اعتبارًا من ١٧ أيار ١٩٨٠ على شكل غارات واسعة ومكامن تنصب ليس لقوات الأمن فقط، بل ايضًا للمزارعين، خاصة وان هؤلاء وجدوا أنفسهم بين فكي كماشة، رجال الأمن من جهة وأتباع غوزمان من جهة ثانية. فكانت النتيجة ان راح الفلاحون يعلنون الحرب على ثوار «الدرب المضيء».

ولم يمنع عداء المزارعين للدرب المضيء من ان تقوى وتكبر، إذ صارت تضم نحو ٢٥ ألف مسلح وتستند إلى نحو ٦٠ ألف من الأنصار. وكانت نتيجة هذا كله سقوط أكثر من ٢٥ ألف قتيل من بين أفراد الشعب، فيما بلغ مجموع الخسائر القومية التي نتجت عن تلك الحرب أكثر من ٢٤ مليار دولار.

وبعد مطارادات دامت سنوات، تمكنت القوات المسلحة البيروفية، وبمؤازرة الفلاحين، من إلقاء القبض على غوزمان يوم ١٢ ايلول ١٩٩٢، وكامل أعضاء المكتب السياسي للمنظمة باستثناء أوسكار راميرز دوران. وأعقب ذلك اعتماد «قانون التوبة»، فسلّم حوالي ٥ آلاف من أعضاء الدرب المضيء أنفسهم للسلطة وأدلوا باعترافات أتاحت اعتقال حوالي ٢٧٠٠ غيرهم. وكان رئيس الجمهورية، فوخيموري، شجّع إنشاء ألوية الدفاع الذاتي التي بدأت تظهر في المناطق، ومهمتها (إضافة إلى الدفاع الذاتي) مؤازرة الجيش في تفكيك الدرب المضيء وتصفيتها.

من سجنه، دعا غوزمان إلى مفاوضات سلام مع النظام باعتبار ان المرحلة «مرحلة جديدة من الحرب السياسية». وقد فسّرت هذه الدعوة، والتي لم يبد رئيس الجمهورية أي اكتراث حيالها، بأنها تهدف إلى إنقاذ ما تبقى من منظمته، في حين اتهم الزعيم الحالي للمنظمة المعتبر انها ما تزال تضم بين ٥٠٠-٨٠٠ عضو، راميرز دوران، الزعيم المؤسس السابق والمعتقل بالتخاذل والتواطؤ مع الحكم.

ويرى كثيرون ان الرئيس فوخيموري كسب المواجهة مع الدرب المضيء وإنما على المدى القصير، إذ لم يمض أسبوع من النصف الأول من ١٩٩٥ دون ان تتردد في الصحافة المحلية أنباء عن اشتباكات واغتيالات واعتقالات تدعو للتشكيك بتعهد فوخيموري بسحق المنظمة قبل حلول ٢٨ تموز ١٩٩٥، الموعد الرسمي لتوليه ولايته الرئاسية الثانية.



الاستعانة بالجيش لمواجهة ثوار «الدرب المضيء» (١٩٨٢).

مدن ومعالم

* **أريكويبا Arequipa**: مدينة بيروفية. المركز التجاري للمناطق الجنوبية، وواقعة عند أقدام جبل بركاني هو جبل «إلميستي». تعد نحو ٩٥٠ ألف نسمة. يقال لها «المدينة البيضاء» بسبب مبانيها المبنية بأحجار بيضاء جيء بها من مقالع بركانية. متوسط ارتفاعها عن سطح البحر ٢٤٠٠ م، مناخها معتدل ومشمس، والمناطق المجاورة خصبة وصالحة لتربية الماشية. تقدم الجلود لمصانع الأحذية، والأصواف واللحوم لمصانع النسيج والأغذية.

* **إيكويتوس Iquitos**: مدينة في شرقي البيرو. قاعدة مقاطعة لوريتو، وتقع على المجرى الأعلى لنهر الأمازون، ما أعطاها ميزة استراتيجية كعقدة مواصلات نهرية، وكمدينة تجارية مهمة. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة. تأسست في ١٨٦٣، وعرفت تقدمًا كبيرًا بسبب صناعة وتجارة الكاوتشوك المزدهرة قبل الحرب العالمية الأولى. مركز صناعي (أخشاب، كاوتشوك، مصفاة نفط).

* **بيورا Piura**: مدينة في شمالي البيرو. تقع على ضفة نهر بيورا، في وسط منطقة خصبة تمر بها الطريق القارية (عابرة القارة الاميركية). تعد نحو ٢٢٥ ألف نسمة. غنية بالقطن وبالآبار النفطية.

* **تروخيللو Trujillo**: قاعدة مقاطعة لا ليبرتاد. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. يعود تاريخ تأسيسها إلى ١٥٣٤. وبعد عام، أطلق فرنسيسكو بيزارو عليها هذا الإسم تيمنًا باسم المدينة الاسبانية التي كانت مسقط رأسه؛ وعلى طراز هذه المدينة بنى الإسبان تروخيللو البيروفية، فجاءت على قدر كبير من الجمال بعماراتها وساحاتها، خاصة الكنائس والأديرة. أسس سيمون بوليفار فيها أول جامعة تكريمًا لبسالة ابنائها. والمدينة مركز منطقة شاسعة مزروعة بقصب السكر. فيها ايضًا مصانع للأقمشة وللمواد الغذائية.

* **شيكلايو Chiclayo**: مدينة في شمالي البيرو، وقاعدة مقاطعة لامبايك. تقع وسط سهول خصبة قريبة من المحيط الهادي. تعد نحو ٣٢٠ ألف نسمة. صناعات غذائية.

* **شيمبوت Chimbote**: مدينة ومرفأ في شمالي البيرو. تعد نحو ١٢٥ ألف نسمة. أهم مرفأ لصيد السمك وتعليبه في البلاد، ولا يوازيه بهذه الأهمية سوى مرفأ كالاو (ليما). وفي المدينة مجمع صناعي للحديد والفولاذ.

* **كاخاماركا Cajamarca**: مدينة واقعة على جبال الأندز شمال غربي البيرو. تعد نحو ألف نسمة. مركز زراعي ومنجمي. لا تزال في المدينة قصر وقلعة الامبراطور إنكا أتاهيولبا حيث سجن ومات في ١٥٣٣، وكان أتباعه قد عرضوا (دون نتيجة) فدية كبيرة للاسبان بقيادة بيزارو لاطلاق سراحه.

* **كالاو Callao**: مرفأ العاصمة ليما وأهم مرفأ بحري في البلاد. تعد هذه المدينة نحو ٥٤٠ ألف نسمة. في العهد الاستعماري الاسباني كانت أسوار المرفأ معدة لحماية السكان من هجمات القراصنة وأعداء الاسبان. فيها جرت آخر معارك الاستقلال في ١٨٢٤. وفي ليما وكالاو أكبر المجمعات الصناعية في البلاد.

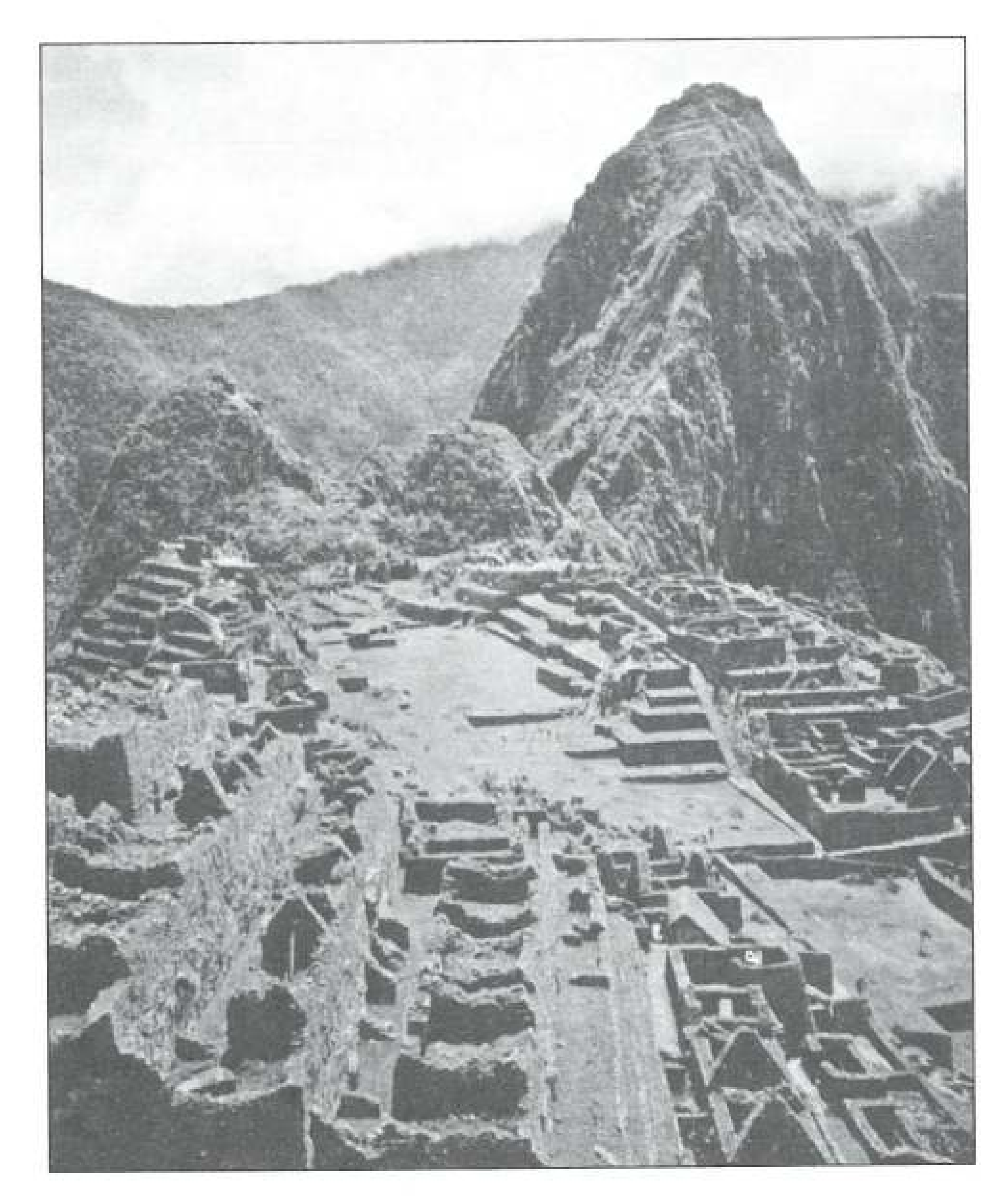
* **كوزكو Cuzco**: إنها العاصمة القديمة لامبراطورية إنكا. تعد حاليًا نحو ١٧٥ ألف نسمة. على أنقاض قصور الإنكا (وحجارتها المنحوتة الضخمة) بنى الاسبان كنائسهم وقصورهم. فكاتدرائية كوزكو، وكنائسها وأديرتها العديدة تحتوي على كنوز فنية لا تقدر بثمن، ومنها أعمال وضعها فنانون هنود وإسبان. على بعد ٨٠ كلم من المدينة قلعة ماشوبيتشو الشهيرة (راجع «ماشوبيتشو» في سياق هذا الباب).

* **ليما Lima**: عاصمة البيرو. تعد بين ٦ و١٠ ملايين نسمة. وهذا الهامش العريض من الالتباس في الاحصائية السكانية عائد إلى النمو السريع، الذي يكاد يكون يوميًا، لأحياء ومدن الصفائح داخل ليما وعند ضواحيها. وتشير التقديرات إلى ان هذا التعداد سيبلغ ليس أقل من ١٥ مليونًا في العام ٢٠٠٠.

بُنيت على ضفاف نهر ريماك في كانون الثاني ١٥٣٥. ومؤسسها هو فرنسيسكو بيزارو الذي أعطاها، أول الأمر، إسم «سيوداد دو لوس ريس» (مدينة الملوك). وسرعان ما أصبحت العاصمة الأغنى والأهم في الامبراطورية الإسبانية



كنيسة في كوزكو، بنيت في القرن السابع عشر على انقاض قصر عائد للإنكا.



خرائب ماشوبيتشو، المدينة التي بناها الإنكا في أعالي جبال الأنديز.

في قارة أميركا الجنوبية. ولا يزال طرازها المعماري (وكذلك عادات سكانها) يحتفظ بالطابع الاستعماري المتوارث.

أهم صناعاتها: الكاوتشوك (دواليب السيارات)، الأقمشة، المنتوجات الكيميائية والعقاقير، المفروشات، الإسمنت ومواد البناء. وليما أهم مركز صناعي في البلاد.

في ساحتها العامة (بلازا دو أرماس)، القصر الحكومي، وكاتدرائية ليما التي تضم رفات فرنسيسكو بيزارو. وفي ليما عدة متاحف تحتوي على كنوز أركيولوجية وفنية، وعلى مكتبات تحتوي الارشيفات والوثائق التاريخية القومية. وتفخر ليما انها كانت أول مدينة أميركية امتلكت ميدانًا فسيحًا وحلبة (لابلازا دو أكو)؛ وكان هذا الميدان قد بني في ١٧٦٣ وما يزال مستعملاً حتى اليوم.

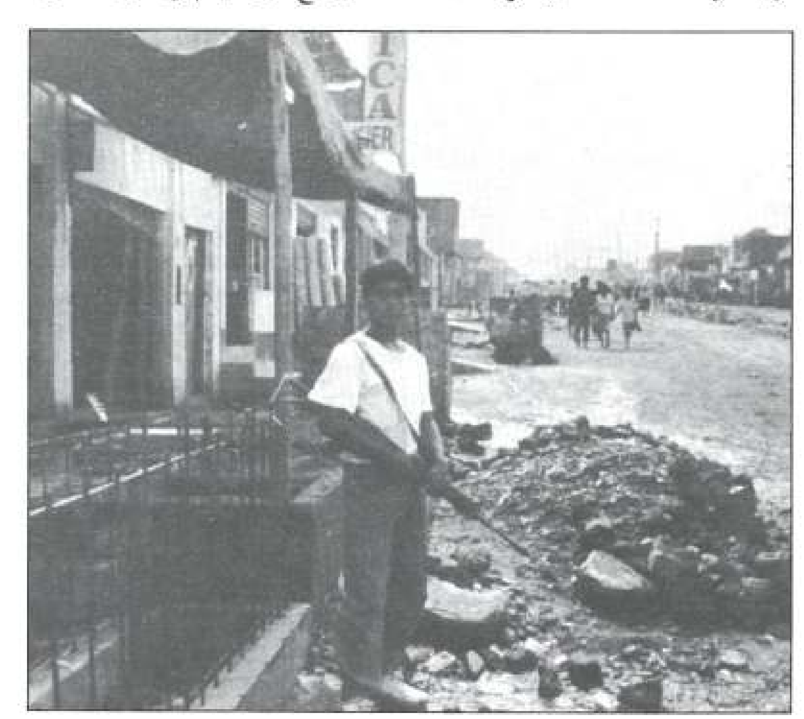
إعلان ليما (١٩٤٢): هو إعلان سياسي مشترك صدر عن مؤتمر لدول الاتحاد الاميركي

(الولايات المتحدة ودول أميركا الجنوبية) عقد في ليما في ١٩٤٢ عبرت فيه الدول الموقعة عن تصميمها على مقاومة أي تدخل خارجي في هذه المنطقة من العالم وهي السياسة نفسها التي تضمنها مبدأ مونرو الصادر عن رئيس الولايات المتحدة في ١٨٢٣، والتي تعبر ضمنًا عن احتكار الولايات المتحدة للنفوذ الخارجي في تلك المنطقة. وقد جاء إعلان ليما بمثابة مقدمة لإنشاء منظمة الدول الاميركية.

* **ماشوبيتشو Machupicchu**: على بعد ٨٠ كلم من مدينة كوزكو آثار قلعة ماشوبيتشو التي تعود للإنكا والمبنية على صخرة تشرف على واد ضيق بين قمتي جبل. وهذه الآثار (خرائب) هي مجموعة بيوت (بعضها مؤلف من عدة طوابق) سقوفها مهدمة، ولساحات، وملاعب تتصل في ما بينها بواسطة أدراج حجرية.

ماشوبيتشو هذه اكتشفها، في ١٩١١، عالم الآثار الاميركي هيرام بينغهام، وكانت غابة من الأشجار قد غطت كل معالمها عبر القرون. والدراسات التي أجريت على العظام البشرية دفعت على الاعتقاد بأن عذارى الإنكا الهاربات من الإسبان كنّ آخر من سكن هذه البيوت.

* **هوينكايو Huancayo**: مدينة واقعة على نهر منتارو، وعلى متوسط ارتفاع عن البحر قدره ٣٣٠٠ م. وهي قاعدة مقاطعة جونن. تعد نحو ١٢٠ ألف نسمة. مركز تجاري مهم. شهيرة باسواق ومعارض نهار الأحد. شارعها الملكي (كال ريل) جزء من شبكة الطرقات الامبراطورية المبنية في ايام الإنكا؛ وقد سار على هذه الطرقات بيزارو، بوليفار وسوكر، وجميع القادة الذين صنعوا تاريخ بيرو. وعند فجر كل يوم أحد، لا يزال الهنود يقصدون «الشارع الملكي» (يأتون أحيانًا من أمكنة تبعد عشرات الكيلومترات) للاشتراك في أوسع سوق يقام في الهواء الطلق.



رعب وفقر في هوينكايو.

زعماء ورجال دولة

* **الفـارادو، فيلاسـكو .Alvarado, V** (١٩١٠-١٩٧٧): عسكري وسياسي بيروفي. قائد ثورة تشرين الاول ١٩٦٨ والموحي بها، وقد حملته تلك الثورة إلى الرئاسة الأولى حتى ١٩٧٥. وخلال مدة رئاسته انتهج سياسة ارتكزت على تجربة ترفض الشيوعية والرأسمالية وتقول بالقومية والانسانية. ابتدأ بالاصلاح الزراعي (حزيران ١٩٦٩)، ونجح فيه إلى حد بعيد. وكان نزع ملكية الشركات النفطية الاميركية (١٩٦٨)، وأمم المصالح الاميركية في قطاع استخراج النحاس. وجاءت ضغوطات واشنطن، والهيئات المالية الدولية، بالاضافة إلى مرض فيلاسكو الفارادو الخطير منذ ١٩٧٣، لتضع البلاد في أزمة اقتصادية وسياسية أتاحت الفرصة لضباط الجيش لإطاحته في آب ١٩٧٥. كان طيلة عهده يعارض تأسيس حزب حاكم. لكنه عاد، قبيل إطاحته، وأعلن عن ضرورة قيام حركة سياسية جديدة تتيح للشعب مجال «المشاركة في العملية الثورية». وبعد خروجه من السلطة، عمد بعض أنصاره إلى تأليف حزب جديد هو الحزب الثوري الاشتراكي (PSR) الذي أخذ يدعو إلى العودة لمبادىء ثورة تشرين الأول ١٩٦٨.

* **بيجار، هكتور .Bejar H**: ثوري ماركسي وزعيم حركة الكفاح المسلح في البيرو. قصد كوبا ودرس تجربتها التي قادها فيدل كاسترو، وعاد إلى بلاده مع الشاعر خافير هيرو (١٩٦٣) بهدف الانضمام إلى حركة الكفاح المسلح بقيادة هيوغو بلانكو غالدوس. قاد فصيلًا خاصًا عرف بحركة ١٥ ايار تخليدًا لاستشهاد الشاعر هيرو. شكل جيش التحرير الوطني الذي تورط مبكرًا في صراع مسلح مع الجيش والشرطة (١٩٦٥). وبعد عدة هزائم مني بها قبضت عليه قوات الحكومة وسجن. أفرجت السلطات عنه وعينته رئيسًا لمنظمة الشباب الحكومية في البيرو.

* **بيلوند، تيري فرناندو .Belaunde, T.F** (١٩١٣-): رئيس جمهورية البيرو (١٩٦٣-١٩٦٨). أسس حزبًا. نال تأييدًا شعبيًا في انتخابات ١٩٦٢. واتسمت إدارته بالتعاطف مع هنود البيرو المضطهدين. وإدخال تحسينات على أوضاعهم الاجتماعية والمادية. إلا انه لقي معارضة من مجلس النواب، وأطاحته حركة عسكرية في ١٩٦٨ (راجع النبذة التاريخية).

* **غارسيا، ألن .Garcia, A** (١٩٤٩-): رئيس جمهورية بيرو (أول حزيران ١٩٨٥)، وكان أصغر رئيس جمهورية منتخب عرفته أميركا اللاتينية. زعيم «التحالف الشعبي الثوري الاميركي». مثّل خطًا اشتراكيًا وسطًا، ونهجًا حزبيًا معتدلاً: فقد استبدل «النسر»، رمز حزبه، بحمامة تعكس رغبته في إقامة علاقات سلمية مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، ودعا إلى سياسة إصلاحية في الزراعة والصناعة، والتخفيف من سطوة المصارف والشركات الأجنبية ومكافحة الارهاب والفساد (راجع النبذة التاريخية).

* **فوخيموري، ألبرتو**: رئيس بيرو الحالي (راجع «النبذة التاريخية»).

* **غوزمان، ايمانيل .Guzman, A** (١٩٤٣-): سياسي بيروفي وزعيم حركة «الدرب المضيء»، اتخذ لنفسه إسمًا حركيًا هو «الرئيس غونزالو» (راجع «الدرب المضيء» في النبذة التاريخية).

* **كويلار، خافير بيريز دي .Cuellar, K.P.D** (١٩٢٠-): سياسي ودبلوماسي بيروفي. خامس أمين عام لهيئة الأمم المتحدة. ومرشح لرئاسة الجمهورية في انتخابات نيسان ١٩٩٥ الرئاسية.

ولد في ليما، ودخل السلك الدبلوماسي في ١٩٤٤ بعد ان أكمل دراسة الحقوق. عين سفيرًا لبلاده في سويسرا من ١٩٦٤ حتى ١٩٦٦، ثم عاد إلى ليما ليشغل منصب سكرتير عام وزارة الشؤون الخارجية. عين في ١٩٦٩ سفيرًا للبيرو في الاتحاد السوفياتي السابق. وكان بذلك أول سفير للبيرو لدى هذا البلد. وفي ١٩٧١، عين ممثلاً دائمًا لبلاده في الأمم المتحدة، وترأس بعثة البيرو سنة ١٩٧٥. وفي تشرين الأول ١٩٧٥، عين ممثلاً خاصًا للأمين العام للأمم المتحدة، فالدهايم، في قبرص، وبقي في هذا المنصب رغم الصعوبات التي اعترضته حتى كانون الاول ١٩٧٧. عين بعد ذلك سفيرًا لعدة أشهر في فنزويلا، ثم استدعاه فالدهايم إلى نيويورك في شباط ١٩٧٩، وعيّنه مديرًا عامًا للشؤون السياسية الخاصة في الأمم المتحدة، وأرسله في ربيع وصيف ١٩٨١ في مهمة إلى أفغانستان وباكستان لوضع حد لمشكلة اللاجئين الناشئة عن الحرب الأفغانية وحلها. وقد لوحظ غيابه في النقاشات التي دارت في أروقة الأمم المتحدة في خريف ١٩٨١ خلال جلسات الجمعية العمومية التي خصصت لمسألة أفغانستان.

درس كويلار القانون والعلاقات الدولية في ليما وألف كتابًا حول القانون الدولي. وقد عرف عنه ميله إلى الغرب وخبرته الواسعة في السياسة السوفياتية. حرص خلال مهماته الخاصة المتعلقة بالقضية الأفغانية ان يكسب رضا، أو على الأقل حياد الاتحاد السوفياتي إزاء ترشيحه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة. وقد نجح عمليًا في ذلك، إذ انتخب في كانون الاول ١٩٨١ خامس أمين عام لمنظمة الامم المتحدة. وبعد انقضاء ولايته في هذا المنصب خلفه بطرس غالي (راجع النبذة التاريخية).



خافير بيريز دي كويلار (الى يمين الصورة) غداة انتخابه اميناً عاماً للامم المتحدة خلفاً للأمين العام السابق كورت فالدهايم (الى اليسار) في ١٥ آذار ١٩٨١.

بيلوروسيا
(روسيا البيضاء)



اللون الرمادي الغامق: دول أعضاء في الحلف الاطلسي.
الخط الاسود العريض: حدود حلف فرصوفيا السابق.
الخط المتقطع: حدود الاتحاد السوفياتي السابق (من ضمنه، كما هو واضح: استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، بيلوروسيا وأوكرانيا).
الخط الاسود: حدود روسيا
المناطق المزيحة: مناطق عسكرية روسية عند الخاصرة الشمالية والجنوبية، محددة بموجب معاهدة حول القوات المسلحة بين رابطة الدول المستقلة (**FCE**).

بطاقة تعريف

الاسم: «بيلوروسيا» تعني روسيا البيضاء، أي روسيا الغربية (لأن «الأبيض» يرمز إلى الغرب عند السلافيين). دعيت روسيا البيضاء حتى العام ١٩٣٩، وكان الاسمان «بيلوروسيا» و«بيلوروسي» يستعملان قبل هذا التاريخ مع التباس بين «البيض الروس» سكانها، وبين «الروس البيض» اللاجئين السياسيين المعادين للسوفيات. والإسم الرسمي (بيلوروسيا) اعتمده البرلمان البيلوروسي في ١٩ ايلول ١٩٩١.

الموقع: بين الاراضي الروسية والبولندية، تمتد بيلوروسيا على مساحة بين مجاري مائية تصب في البلطيق (نهر نيمن ودفينا) وأخرى تصب في البحر الأسود (نهر دنيبر وروافده، خاصة نهر بريبت الذي يشكل مستنقعات شاسعة تشكل بدورها حدود بيلوروسيا مع أوكرانيا). فتكون بيلوروسيا واقعة بين بولندا وأوكرانيا وليتوانيا ولاتفيا وروسيا، ولا منفذ لها على البحر.

المساحة: ٢٠٧ آلاف و٦٠٠ كلم م..

العاصمة: مينسك (Minsk). أهم المدن: برست، بارانوفيتشي، بوبرويسك، غوميل، غرودنو، موغيليف، أورشا.

اللغات: البيلوروسية (لهجة سلافية شرقية) وتكتب بالحرف السيريلي، رسمية منذ ١٩٩٠. واعتمدت الروسية (إلى جانب البيلوروسية) لغة رسمية أيضًا إثر الاستفتاء العام في بيلوروسيا الذي جرى في ١٥ ايار ١٩٩٥.

السكان: نحو ١٠،٥ ملايين نسمة. منهم ١،٣ مليون من الروس ويسكنون المناطق الشمالية، خاصة منطقة فيتبسك؛ ونحو ٤٢٠ ألف بولندي في الجنوب، في منطقة غرودنو؛ ونحو ٢٩٢ ألف أوكراني في الجنوب. والبيلوروسيون (نحو ٨ ملايين)، هم سلاف وغالبيتهم العظمى أرثوذكس، وبعض مئات الآلاف منهم كاثوليك يعيشون في المناطق القريبة من الحدود مع بولندا؛ ونحو ١١١ ألف يهودي يعيشون في المدن، وخاصة في العاصمة مينسك، ويتناقص عددهم سنة بعد سنة بسبب هجرتهم إلى إسرائيل (كما بالنسبة إلى باقي الجمهوريات السوفياتية السابقة).

الحكم: جمهورية، عضو في رابطة الدول المستقلة (روسيا، أوكرانيا...). البرلمان من ٣٦٠ نائبًا، غالبيتهم الساحقة كانوا شيوعيين سابقين. أهم الأحزاب: الجبهة الشعبية البيلوروسية؛ وشيوعيو بيلوروسيا الديمقراطية الذين يشكلون، حاليًا، الحزب المعارض (راجع النبذة التاريخية).

الاقتصاد: ترب Tourbe (تراب عضوي قابل للاشتعال يتكون من الانحلال البطيء لبعض النباتات الطحلبية)، ملح منجمي، بوتاسيوم، نفط، فوسفات، مواد بناء، فحم حجري، لينيت، شيست، صناعات ميكانيكية (سيارات). الزراعة (١٥٪ من الدخل العام): حنطة، قصب السكر، بطاطا، خضار، لحوم، حليب، بيض، غابات. اليد العاملة: ٢٢٪ في الزراعة، ٣٠٪ في المناجم والمصانع، ٤٨٪ في التجارة والخدمات.

نبذة تاريخية

حتى الانفصال عن الاتحاد السوفياتي: كانت بيلوروسيا، بين القرن التاسع والقرن الحادي عشر، من ممتلكات دوقية كييف (عاصمة أوكرانيا الحالية). اجتاحها تتار بلاد القرم في القرن الثالث عشر، وخضعت لليتوانيا في أوائل القرن الرابع عشر. وضمتهما (ليتوانيا وبيلوروسيا) بولندا بموجب معاهدة لوبلن في ١٥٦٩. بعد ذلك، أصبحت أرض نزاع بين بولندا وروسيا (دولة موسكو). ورغم ثورتها الكبرى ضد البولنديين (١٦٤٨-١٦٥٤)، بقيت خاضعة لبولندا حتى التقسيم الأول لبولندا في ١٧٧٢، حيث ضمت مناطقها الشرقية (ومنها مدن فيتبسك، موغيليف وغوميل) إلى روسيا. وفي التقسيم الثاني لبولندا (١٧٩٣) اقتطعت روسيا إليها ايضًا المنطقة الوسطى ومدينة مينسك، وفي التقسيم الثالث (١٧٩٥) ضمت الامبراطورية الروسية ما تبقى من أجزاء بيلوروسيا التي أصبحت بكاملها خاضعة لهذه الامبراطورية.

بعد ثورة أكتوبر (١٩١٧)، قام نظام اشتراكي سوفياتي في بيلوروسيا، لكن الألمان سارعوا واحتلوا جزءًا كبيرًا من البلاد (شباط ١٩١٨). وبعد معاهدة بريست ليتوفسك، انسحب الألمان وأعلن قيام «جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية» في أول كانون الثاني ١٩١٩. لكن البولنديين استمروا بعملياتهم الحربية حتى فازوا بالنهاية بمعاهدة ريغا (آذار ١٩٢١) التي قسمت بيلوروسيا بينهم وبين الاتحاد السوفياتي وفق الحدود التي كانت قائمة في ١٧٧٢. في ٣٠ كانون الأول ١٩٢٢، أصبحت «جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية» دولة اتحادية في إطار الاتحاد السوفياتي. وفي ١٩٢٤-١٩٢٦، عادت مناطق بولوتسك، فيتبسك، أورشا، موغيليف ومنطقة غوميل وضمت من جديد إلى بيلوروسيا. وبعد الغزو الألماني لبولندا (١٩٣٩)، احتل الاتحاد السوفياتي المناطق البيلوروسية التي كانت تابعة لبولندا. واحتل الألمان بيلوروسيا في ١٩٤١، وتعرضت للتخريب والتدمير أثناء انسحابهم في ١٩٤٤. وفي معاهدة ١٩٤٥ بين الاتحاد السوفياتي وبولندا، ضمت روسيا بيلوروسيا الغربية باستثناء منطقة بياليستوك التي استعادتها بولندا. ومع تأسيس هيئة الأمم المتحدة (حزيران ١٩٤٥)، فازت بيلوروسيا بمقعد فيها.

كرونولوجيا سنوات الاستقلال الأولى (١٩٩٠-١٩٩٥): في حزيران ١٩٩٠، تشكلت في البرلمان البيلوروسي «حركة شيوعية من أجل الديمقراطية»، وفي ٢٧ تموز ١٩٩٠ أعلنت بيلوروسيا سيادتها على قرارها، وشاركت في مفاوضات «الاتحاد». وفي ٢٥ آب ١٩٩١، أعلنت استقلالها؛ وفي ٨ كانون الأول (١٩٩١) جرى التوقيع على «اتفاق مينسك» مع روسيا وأوكرانيا، فنشأت بموجبه، بين الدول الموقعة «رابطة الدول المستقلة»، واحتفظت بيلوروسيا بمقعدها في الأمم المتحدة. وفي تموز ١٩٩٣، اتفقت الدول السلافية الثلاث (روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا) على إقامة اتحاد إقتصادي جديد في ما بينها.

في ٢٣ حزيران ١٩٩٤، جرت انتخابات رئاسية في بيلوروسيا التي كانت آخر جمهورية سوفياتية سابقة تعتمد نظامًا رئاسيًا. وتنافس على كرسي الرئاسة ستة مرشحين فاز منهم ألكسندر لوكاشينكو (مولود ١٩٥٥) الذي بنى حملته الانتخابية على مهاجمة الفساد واستطاع التأثير بقوة في الناخبين باستثارة مشاعرهم القومية، ووعد بأنه سيفرض ضرائب على الأغنياء ويسيطر بقوة على الاقتصاد و«سأهزم المافيا التي تشبه اخطبوطًا أوقع في حبائله جميع أجهزة الدولة».

بعد نحو أسبوعين من تنصيبه رئيسًا في ١٩ تموز ١٩٩٤، زار لوكاشينكو موسكو والتقى الرئيس الروسي يلتسن، وأبرز ما تناقلته وسائل الاعلام وتناولته التعليقات والتحليلات حول هذه الزيارة ان مسألة الاتحاد النقدي بين روسيا وبيلوروسيا هي المشكلة الرئيسية بين البلدين. ففي حين يعتبر لوكاشينكو ان الاتحاد النقدي مطلوب لبلاده ولكنه يصر، في الوقت نفسه، على ان يحتفظ البنك الوطني لبيلوروسيا باستقلاله، ترى موسكو انه يجب ان يكون تابعًا للبنك المركزي الروسي في موسكو. وكان لوكاشينكو، قبل ايام قليلة من زيارته موسكو عيّن الاقتصادي الاصلاحي ميخائيل تسيغور رئيسًا للوزراء بدلاً من فياتشيسلاف كيبيتش الذي كان منافسه الرئيسي في الانتخابات الرئاسية والمدعوم من موسكو.

في ايار ١٩٩٥، جرى استفتاء عام في بيلوروسيا أظهر تأييدًا واسعًا لسياسة الرئيس لوكاشينكو في التكامل مع روسيا، واعتماد اللغة الروسية رسمية إلى جانب البيلوروسية، ومنح الرئيس حقّ حل البرلمان.

وفي الوقت نفسه، وبصورة متزامنة مع هذا الاستفتاء جرت أول انتخابات برلمانية في بيلوروسيا منذ تفكك الاتحاد السوفياتي. وفي هذه الانتخابات، خاض لوكاشينكو صراعًا مريرًا مع قيادة البرلمان السابق وتمكن من إقصاء رئيسه ستانيسلاف شوشكيفيتش الذي كان وقّع اتفاقية إلغاء الاتحاد السوفياتي مع الرئيسين الروسي بوريس يلتسن والأوكراني ليونيد كوتشما. والمعروف عن لوكاشينكو دعوته إلى تكامل الجمهوريات السوفياتية السابقة على أساس «نواة» تتمثل في الدول السلافية الثلاث روسيا وأوكرانيا وبيلوروسيا؛ وعلى هذا الأساس لقب لوكاشينكو بـ«جيرينوفسكي بيلوروسيا» (في إشارة إلى الزعيم الروسي جيرينوفسكي القومي المتطرف والداعي إلى إعادة إحياء الاتحاد السوفياتي). لكن هذه الانتخابات فشلت، في دورتين متواليتين، في تأمين مجموع المقاعد، إذ أمنت ٨٦ مقعدًا فقط من أصل ٢٦٠. وقد هيمن على البرلمان (حتى أواخر ١٩٩٥) الشيوعيون والاشتراكيون والمزارعون، بينما شكل القوميون معارضة صغيرة.

بيلوروسيا جيوسياسيًا: لا منفذ لبيلوروسيا على البحر، وهذا عامل مهم يلعب في غير مصلحة قرارها المستقل، إضافة إلى أن أكثرية أقلياتها من جنسيات الدول المجاورة لها والمحيطة بها (راجع «السكان» في بطاقة تعريف).

أرضها فقيرة زراعيًا، ومع ذلك تمكنت بيلوروسيا، في الستينات وإبان النظام الاشتراكي الشيوعي، من إقامة زراعة حديثة ومنتجة، خاصة في قطاع تربية الماشية. وكانت موسكو قد شجعت الاستثمارات الصناعية محوّلة إياها إلى منتج مهم للماكينات والعربات (جرارات وشاحنات). في أواسط الثمانينات، أي في أجواء انطلاق البيريسترويكا، بدت بيلوروسيا وكأنها الدولة التي عرفت كيف تستفيد من النظام الاشتراكي الشيوعي في إطار الاتحاد السوفياتي: معدلات العمر ومعدلات الوفيات لدى الاطفال دلّت على انها كانت أقرب في نموها إلى دول البلطيق منها إلى الدول الأخرى في الاتحاد السوفياتي.

كانت بيلوروسيا على الدوام الدولة الأكثر قربًا من روسيا والأكثر حرصًا على ديمومة الاتحاد السوفياتي؛ وهي اليوم الأكثر حرصًا على نجاح رابطة الدول المستقلة، وقد اختيرت عاصمتها (مينسك) لتكون مقرًا لهذه الرابطة؛ وكانت قد اضطرت في الاساس إلى إعلان استقلالها في ٢٥ آب ١٩٩١، عقب انقلاب آب ١٩٩١ في موسكو. وبانتهاجها سياسة اقتصادية حذرة، تبدو سلطات بيلوروسيا مصمّمة على البقاء في المدى الاقتصادي «السوفياتي».

صحيح ان الحياة السياسية في بيلوروسيا (١٩٩١-١٩٩٥) تتميز بالحكمة والاعتدال، لكنها لا تستطيع في الوقت نفسه ان تخفي حقيقة ان القوة السياسية المهيمنة في البلاد ما تزال في ايدي الجهاز الشيوعي السابق. فكل الاستفتاءات تشير إلى الشعبية الكبرى التي يتمتع بها الحزب الشيوعي البيلوروسي السابق؛ وفي هذا الأمر ما يدل بوضوح ان البيلوروسيين اختاروا البقاء تحت المظلة الروسية. الجبهة الشعبية (المعارضة القومية) ما تزال تسعى إلى إيجاد مشروعية لها في بلد حيث اللغة الروسية هي اللغة المهيمنة خاصة في المدن، في حين ان اللغة البيلوروسية، وهي لغة سلافية ايضًا و لم تصبح لغة أدبية إلا في أواخر القرن التاسع عشر، لم تتمكن بعد من مزاحمة الروسية. فالحياة السياسية في بيلوروسيا تحت المظلة الروسية تقليد قديم، ويعود إلى ثورة ١٩١٧ حيث ظهرت الحركة القومية البيلوروسية على غاية من الضعف، وأثناء انتخابات الجمعية التأسيسية في كانون الاول ١٩١٧، لم يحصل القوميون على أكثر من ٠،٣٪ من الاصوات، في حين حصل البولشفيك على ٦٧٪.

مدن ومعالم

* **أورشا Orcha:** مدينة بيلوروسية، تقع في منطقة فيتبسك على دنيبر. نحو ١٧٠ ألف نسمة. صناعات ميكانيكية، ومواد غذائية وأقمشة. والمدينة عقدة مواصلات نهرية مهمة.

* **بارانوفيتشي Baranovitchi:** مدينة بيلوروسية، تقع في منطقة برست-ليتوفسك. نحو ٢٠٠ ألف نسمة. صناعات ميكانيكية، وغذائية وأقمشة. عقدة مواصلات نهرية مهمة.

* **برست Brest** (هي نفسها برست-ليتوفسك الشهيرة والمعروفة بهذا الإسم حتى ١٩٢١): مدينة بيلوروسية، قاعدة المنطقة التي تحمل الإسم نفسه (مساحة المنطقة ٣٢ ألف و٧٠٠ كلم م.، وعدد سكانها نحو ١،٧٥٠ مليون نسمة). تقع المدينة على نهر موخافتس، احد روافد نهر بوغ الغربي عند الحدود مع بولندا. تعد المدينة نحو ٢١٥ ألف نسمة. عقدة مواصلات نهرية. صناعات غذائية وخشبية وأقمشة.

كانت المدينة (برست-ليتوفسك) تابعة لبولندا قبل ضمّها إلى روسيا في التقسيم الثالث لبولندا (١٧٩٥). احتلها الألمان في ١٩١٥، وعادت بولندية في ١٩٢١، واحتلها الروس من جديد في ١٩٣٩، ثم الألمان النازيون (١٩٤١-١٩٤٤)، ثم استردها الاتحاد السوفياتي في ١٩٤٥.

أما عن المعاهدة الشهيرة التي حملت إسمها (معاهدة برست-ليتوفسك) فهي كناية عن اتفاقية صلح وقعت بين روسيا وألمانيا والنمسا-هنغاريا وبلغاريا وتركيا (رئيس الوفد الروسي كان تروتسكي، ثم تشيتشيرين) في ٣ آذار ١٩١٨ أوقفت بموجبها الحرب بين روسيا من جهة، وبقية الأطراف من جهة أخرى، وانسحبت روسيا من الحرب العالمية الأولى بعد ان استولى البولشفيك على زمام الحكم فيها، لأنهم كانوا يعارضون الحرب، ولأن روسيا هزمت فيها، وبالتالي فقد اضطر البولشفيك (الشيوعيون) إلى التخلي عن بولندا، بلدان البلطيق، فنلندا، أوكرانيا، جزء من بيلوروسيا، باتوم، أردهان، وكارس أي تخلوا عن مساحات شاسعة من الاراضي التابعة لروسيا القيصرية كما كانت قائمة قبل الحرب. وفي الوقت الذي نظر فيه خصوم الشيوعيين إلى المعاهدة على أنها تتضمن تفريطًا بحقوق الوطن، فإن اللينينيين اعتبروها تراجعًا تكتيكيًا ضروريًا لحماية الثورة الروسية. وفي تشرين الثاني ١٩١٨، أصدرت اللجنة التنفيذية المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي قرارًا باعتبار المعاهدة لاغية، وعاد لينين ووصفها بـ«المعاهدة المعيبة».

* **بوبرويسك Bobruisk:** مدينة بيلوروسية، تقع في منطقة موغيليف على نهر بيريزينا. تعد نحو ٢٦٠ ألف نسمة. صناعات غذائية وخشبية؛ وصناعة المضخات المستعملة في استخراج الفحم الحجري بالطاقة المولّدة من الماء، وصناعة التجهيزات العائدة للصناعة النفطية، وصناعة الماكينات الزراعية، والكاوتشوك الصناعي.

* **غرودنو Grodno:** مدينة بيلوروسية، قاعدة المقاطعة التي تحمل الإسم نفسه، على نهر نيمن قرب الحدود مع بولندا. نحو ٢٤٠ ألف نسمة. صناعات الأقمشة والزجاج والأحذية والتجهيزات الكهربائية.

في هذه المدينة اجتمع الديت (البرلمان) البولندي في ١٧٩٣ ووقع، مع روسيا، معاهدة التقسيم الثاني لبولندا. كانت المدينة في السابق تابعة لليتوانيا، وضمتها روسيا إليها في ١٧٩٥.

* **غوميل Gomel**: مدينة بيلوروسية. قاعدة المقاطعة التي تحمل الإسم نفسه، وتقع على نهر سوج، وتعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. عقدة مواصلات نهرية. صناعات غذائية وأقمشة. صناعة الماكينات الزراعية، وصناعة خشبية.

* **موغيليف Moghilev**: مدينة بيلوروسية، قاعدة المقاطعة التي تحمل الإسم نفسه. تقع على نهر دنيبر. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. عقدة مواصلات نهرية. مركز صناعي: صناعات غذائية وكيميائية، وماكينات الأشغال العامة. بعد ان كانت تابعة لليتوانيا، ثم لبولندا، ضمّتها روسيا إليها في ١٧٧٢.

* **مينسك Minsk**: عاصمة بيلوروسيا. تقع على نهر سفيسلوتش (أحد روافد نهر بريزينا). تعد نحو مليون و٦٥٠ ألف نسمة. مركز ثقافي (جامعة تأسست في ١٩٢١). صناعات غذائية وأقمشة، وصناعات ميكانيكية (شاحنات وجرّارات).
أول ذكر لها في التاريخ كان في القرن الحادي عشر. خضعت لليتوانيا في ١٣٢٦، ولبولندا في ١٥٦٩، ولروسيا (١٦٥٤-١٦٨١) التي ضمتها بعد التقسيم الثاني لبولندا (١٧٩٣). خرّبت الحرب العالمية الثانية معظم اجزائها، وكان بين سكانها العديد من اليهود. حرّرها الجيش الأحمر، وأعيد بناؤها بعد ١٩٤٥.

بيليز



نظرة عامة

الاسم: كانت تعرف باسم «هندوراس البريطانية» حتى أول حزيران ١٩٧٣.

الموقع: في أميركا الوسطى، على الساحل الشرقي. طول حدودها ٣٤٨ كلم، منها ١٦١ كلم مع المكسيك، و٢٢٣ كلم مع غواتيمالا، و٢٨٥ كلم طول الشاطىء.

المساحة: ٢٢٩٦٥ كلم م..

العاصمة: بلموبان (Belmopan)، وأهم المدن: بيليز (نحو ٦٥ ألف نسمة)، أورانج وُلك (نحو ٣١ ألف نسمة)، كوروزال (نحو ٢٩ ألف نسمة)، فييجو، بونتا غوردا، كايو.

اللغات: الانكليزية (رسمية) التي يتكلمها نحو ٥٠٪ من السكان. وهناك لغة الكريول (راجع «السكان» في هذا السياق) التي يتكلمها نحو ٧٥٪، والإسبانية نحو ٣٢٪، والمايا كيتشي نحو ١٠٪.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ١٩٥ ألف نسمة. وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون نحو ٢٠١ ألف نسمة في العام ٢٠٠٠. ثلثهم تقريبًا يعيش في مدينة بيليز (العاصمة السابقة) الواقعة عند مصب نهر بيليز. قبل وصول كولومبوس، كانت مأهولة بالهنود المعروفين باسم «مايا». والغالبية العظمى من هؤلاء كانوا قد تركوا المنطقة قبل قرون من وصول كولومبوس لأسباب ما تزال مجهولة. ويقسم سكان بيليز حاليًا إلى: الكريول، وهم أحفاد العبيد الذين جيء بهم من افريقيا للعمل في غابات هندوراس؛ ويشكلون حاليًا المجموعة الإتنية الأكبر عددًا، ويتكلمون الانكليزية بلهجة قريبة من لهجات سكان جزر الأنتيل، ويتعاطون زراعة الارز. وبعدهم، يأتي الخلاسيون والهنود (خاصة في المناطق الشمالية والغربية من

البلاد)، ولغتهم الاسبانية، ويزرعون قصب السكر. وهناك مجموعات من الهنود (المايا) في أقضية الجنوب، والشمال والغرب من البلاد، وغالبيتهم ما تزال تفضل السكن على الهضاب أو في قرى نائية حيث يحتفظون بتقاليدهم ومعتقداتهم القديمة. وفي المناطق الساحلية الجنوبية عدد من السود الكاريبيين المتحدرين من الاختلاط بين العبيد الهاربين وبين الهنود سكان الأنتيل القادمين من جزيرة سان فانسن في أوائل القرن التاسع عشر. وهناك مجموعات صغيرة، يسكن أفرادها في كل المدن والبلدات تقريبًا ويتعاطون التجارة، من الصينيين والسوريين واللبنانيين.

نحو ٦٠٪ من سكان بيليز كاثوليك، أي تقريبًا جميع المتحدرين من أصل إسباني وهندي. أما الآخرون، وأغلبيتهم الساحقة من الكريول، فهم بروتستانت (أنغليكان).

الحكم: بيليز عضو في الكومنولث البريطاني، وقد كانت آخر المستعمرات البريطانية، إذ نالت استقلالها في ١٩٨١، لكنها لم تحصل على الاعتراف بها من دول أميركا اللاتينية إلا خلال السنوات القليلة الأخيرة. ولم تتوقف غواتيمالا عن المطالبة بها إلا في ١٩٨٦ عندما قبلت بأن تصبح بيليز عضوًا في منظمة الدول الاميركية، وأصبحت (بيليز) بالفعل عضوًا فيها ابتداءً من ١٩٩٠.

رئيس الدولة، الملكة إليزابت الثانية. الحاكم العام إلميرا مينيتا غوردون، وقد تقلد منصبه ابتداء من ٢١ ايلول ١٩٨١. رئيس الوزراء مانويل إسكيفل (مولود في ١٩٤٠) الذي شكل وزارته في تموز ١٩٩٣، وكان انتخب لهذا المنصب لمدة أربعة أعوام. البرلمان من ٢٨ نائبًا منتخبًا بالاقتراع الشعبي العام لمدة خمسة أعوام. وآخر انتخابات تشريعية جرت في ٣٠ حزيران ١٩٩٣، ونال «الحزب الديمقراطي الموحد» (محافظ بزعامة مانويل إسكيفل) ١٦ مقعدًا، و«حزب الشعب الموحد» (بزعامة جورج برايس) ١٢ مقعدًا. أما مجلس الشيوخ فيتكون من ١١ عضوًا معينًا.

الاقتصاد: تشكل الغابات ٩٠٪ من إجمالي مساحة البلاد، منها نحو ٥٪ مزروعة. يبلغ انتاج قصب السكر نحو ألف طن سنويًا، والارز ٤ أطنان، والذرة ٢٠ طنًا، والبرتقال ٧٠ طنًا، والموز ٣٤ طنًا. أما الانتاج السنوي من السمك (الصيد البحري) فيبلغ نحو ١٥٠٠ طن. وتستقبل بيليز سنويًا ما معدله (خلال السنوات العشر الأخيرة) ٢٢٥ ألف سائح، وأشهر الأمكنة السياحية فيها هي الآثار العائدة للهنود المايا.

في الماضي، كان استثمار الغابات يشكل النشاط الاقتصادي الأهم في بيليز. خلال القرن السابع عشر، جرى استثمار كبير جدًا لنوع من الشجر تستخرج منها مادة ملونة جرى تداولها وتسويقها بقوة في أوروبا؛ وبعدها، جاء دور مادة شجرية أخرى تصنع منها الأعلاك التي بيعت بكميات كبرى في العالم بأسره. وبعد بدء ترويج المواد المركبة، أصاب هاتين السلعتين كساد وتراجع، كما انحدر مجمل الإنتاج الغابي إلى أدنى درجاته مع الأزمة الاقتصادية العالمية (ثلاثينات هذا القرن).

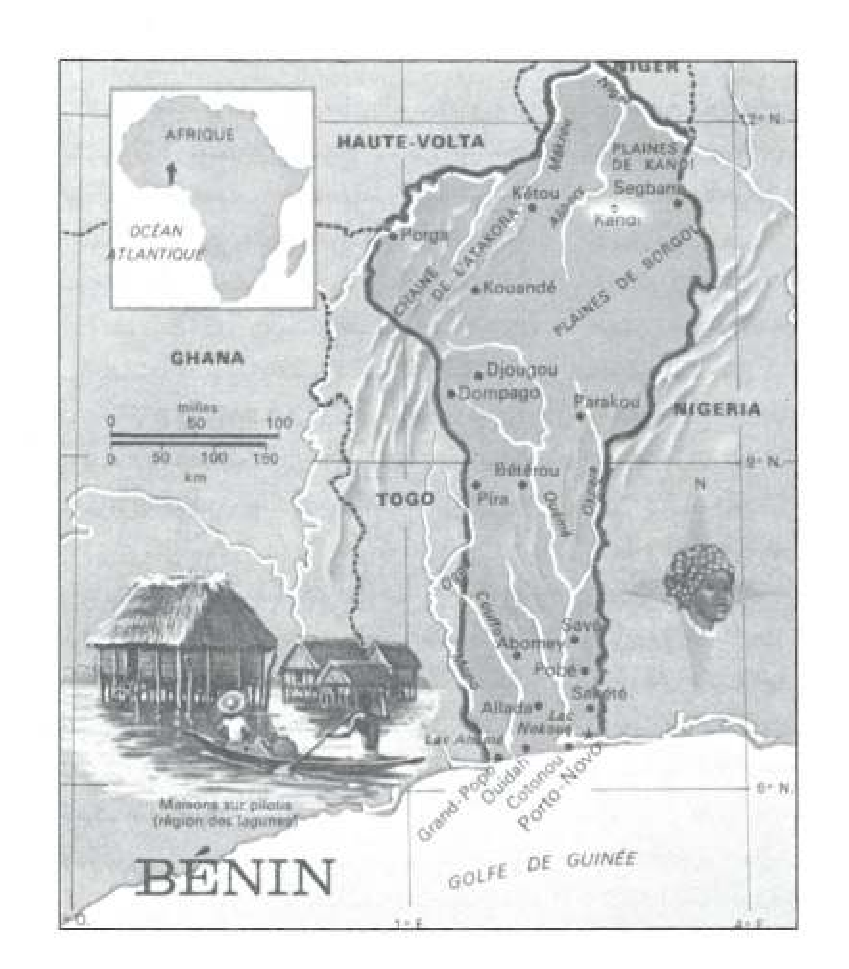
بعد الحرب العالمية الثانية، بذلت الجهود من أجل تنويع مصادر الدخل ودعم الاقتصاد. فأعطيت أهمية كبيرة لزراعة قصب السكر والحمضيات والتبغ. وسرعان ما أخذت بيليز تصدر قصب السكر والتبغ والليمون، ومن بعدها يأتي تصدير المنتجات الغابية كالأخشاب الصلبة مثل خشب الأرز والصنوبر، وباقي المنتجات المخصصة لصناعة معجون الورق.

نبذة تاريخية: تراءى ساحل هندوراس لكريستوف كولومبوس إبان رحلته الرابعة في ١٥٠٢. وأول المستوطنين، على هذا الساحل، مجموعة من البحارة الانكليز الذين نجوا من الغرق والذين أقاموا لهم مأوى عند مصب نهر بيليز في

١٦٣٨. وبعد سنوات، كان هناك نحو مئة أوروبي يشتغلون في استثمار نوع من الشجر (Campêche) تستخرج منه مادة ملونة، فكانوا «الحطّابين» الأوائل الذين بدأوا استثمارًا ما لبث انتاجه ان أصبح مطلوبًا ومرغوبًا في أوروبا. وأخذ المستوطنون الانكليز يتعرضون لهجمات الاسبان من المناطق المجاورة، حتى كانت معركة سان جورج كاي في ١٧٩٨ التي انتصر فيها الانكليز، وتوقفت بعدها هجمات الاسبان. وما يزال البيليزيون يحتفلون بذكرى هذه المعركة في ١٠ ايلول من كل سنة.

في ١٧٨٦، نُصّب أول معتمد بريطاني على المنطقة. ونتيجة لأحداث واضطرابات منطقة يوكاتان في المكسيك (١٨٤٧)، لجأ آلاف من الهنود المايا ومن الخلاسيين إلى بيليز. وفي ١٨٥٣، أقيمت في البلاد جمعية تشريعية يرأسها حاكم تابع لحاكم جامايكا. واستمرت مناطق الاستيطان الانكليزي بالتوسع حتى وصلت إلى حدود بيليز الحالية؛ وفي ايار ١٨٦٢، أُعلنت رسميًا مستعمرة بريطانية؛ ولكنها بقيت تابعة لجامايكا ولم تصبح مستعمرة قائمة بنفسها إلا في ١٨٨٤. ومنذ هذا التاريخ بدأت مؤسساتها تتطور باتجاه الأخذ بمبدأ المؤسسات التمثيلية.

في كانون الثاني ١٩٦١، أصبح لبيليز دستور جديد منحها استقلالاً داخليًا؛ فاحتجت غواتيمالا، التي كانت تطالب ببيليز، وقطعت علاقاتها مع بريطانيا. في ١٩٧٥، اعترفت الأمم المتحدة بحق بيليز في تقرير مصيرها وفي الاستقلال. في ١٩٧٨، وقع نزاع حدودي مع غواتيمالا (في منطقة غنية بالنفط). في ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩، جرت انتخابات عامة فاز بها «حزب الشعب الموحد» بـ١٢ مقعدًا (منذ ١٩٥٤ وبرنامج الحزب معاد للوجود الاستعماري). وفي ١١ آذار ١٩٨١، وقعت غواتيمالا وبريطانيا إتفاق يقضي بمنح بيليز استقلالها، وإعطاء غواتيمالا الحق بمعبر إلى الأطلسي (مياه إقليمية، إمكانية استثمار الثروات البحرية، تسهيلات في المرافىء)؛ وفي ٢١ ايلول ١٩٨١، نالت بيليز استقلالها، واعترفت بها غواتيمالا في ١١ ايلول ١٩٩١.



بينن

بطاقة تعريف

الاسم: «داهومي» حتى ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٥. وكانت «أبومي» في السابق عاصمة إحدى ممالك بينن. وما يزال في مدينة أبومي الحالية قصر يقصده السكان والسائحون كان مقر الملك، وقد حولته السلطات إلى متحف يضم تحفًا أثرية عديدة. وكانت مملكة داهومي التاريخية تغطي نحو خمس مساحة بينن الحالية، ووصلت إلى أوج ازدهارها في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

الموقع: تقع في غربي أفريقيا على خليج غانا. تحيط بها بوركينا فاسو التي كانت تدعى فولتا العليا (طول حدودها معها ٢٧٠ كلم)، والتوغو (٦٢٠ كلم)، وخليج غينيا (الشاطىء، ١٢٠ كلم)، ونيجيريا (٧٥٠ كلم) والنيجر (١٩٠ كلم).

المساحة: ١١٢ ألفًا و٦٢٢ كلم م..

العاصمة: بورتو نوفو. أهم المدن: كوتونو، باراكو، أبومي، ناتينغو، لوكوسا.

اللغات: الفرنسية (رسمية)، ولغات قبلية محلية: فون ويتكلمها نحو ٤٧٪ من السكان، دندي ويوروبا (٩٪)، مينا وغون وباريا (١٠٪)، فولاني (٦٪)، سومبا (٥٪)، يوآبا وآزو (٥٪)، أدجا (١٢٪).

السكان: كان عددهم في ١٩٢٠ نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة. ويعدون حاليًا (١٩٩٦) نحو ٥ ملايين نسمة، وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون نحو ٦،٣ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٠. وهم موزعون على القبائل المذكورة (في «اللغات»). ومن السكان نحو ٣٥ ألفًا أجانب، منهم ٦ آلاف أوروبي نحو ٩٥٪ منهم فرنسيون. ويتوزع سكان بينن من حيث معتقداتهم الدينية إلى: إحيائيون (معتقدات دينية قديمة محلية) ٦٥٪، مسلمون ١٥٪، كاثوليك ١٤٪ وبروتستانت ٦٪.

يتألف سكان بينن مثل أكثر الدول الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء، من إتنيات متعددة. نحو نصف السكان يعيش في جنوبي البلاد على الصيد والزراعة. وتقيم قبيلة يوروبا (وأصلها من نيجيريا) في المناطق الحدودية الجنوبية–الشرقية، ويعيش أفرادها في المدن ويتعاطون التجارة.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في ٢ كانون الاول ١٩٩٠. رئيس الجمهورية ينتخب لمدة ٥ أعوام. رئيس الجمهورية منذ ٤ نيسان ١٩٩١ هو نيسيفور سوغلو (مولود ١٩٣٤). رئيس الوزراء منذ ١٩٩١ ديزيره فييرا. البرلمان من ٦٤ عضوًا منتخبًا بالاقتراع النسبي لمدة ٤ أعوام، والنظام الانتخابي حزبي تعددي (في البلاد ٣٤ حزبًا معلنًا).

الاقتصاد: القطاع الزراعي أساس الاقتصاد في بينن. أهم المزروعات: النخيل، الذرة، القطن، الفول السوداني، البطاطا، البن والكاكاو. وتعتمد غالبية سكان الجنوب على صيد السمك (نحو ٤٥ ألف طن سنويًا). الثروة الباطنية: النفط (٣٧ مليون طن احتياطي، وبلغ انتاج عام ١٩٩٠ نحو ٢٤٠ ألف طن)؛ الذهب، الفوسفات، الرخام (لم يستثمر بعد). أهم الصناعات: السكريات، الاسمنت، الأقمشة، الزيوت، الطباعة وتجميع الدراجات.

نبذة تاريخية

لا يزال تاريخ المناطق الشمالية القديم من بينن مجهولاً. اما أول اتصال للأوروبيين بهذه البلاد فقد حدث في ١٥٠٠، عندما وصل فريق منهم إلى القرب من مدينة أويدا. وبدأت، على اثر ذلك، علاقات مع مملكة داهومي، واقتنع ملكها، أويغبادجا، بأهمية إقامة علاقات تجارية مع الأوروبيين، فبذل جهده لتوسيع حدود بلاده نحو الجنوب لإيجاد منفذ لها على البحر. وقد تمّ لخليفته، أغبادجا، هذا الأمر في ١٧٢٧. وكان الأوروبيون يقايضون بضائعهم (الأقمشة، الكحول، بعض الادوات والأسلحة) بالرقيق الذين جيء بهم من غربي داهومي وشماليها. وفي أواسط القرن الثامن عشر، سيطر اليوروبا (قبيلة) الذين جاؤا من شرقي البلاد على مملكة داهومي، وأجبروها على دفع الجزية لمدة مائة سنة. وفي أواسط القرن التاسع عشر، تخلصت داهومي من سيطرة اليوروبا، واقامت

علاقات رسمية مع فرنسا، كما وقّع البلدان معاهدة صداقة وتبادل تجاري.

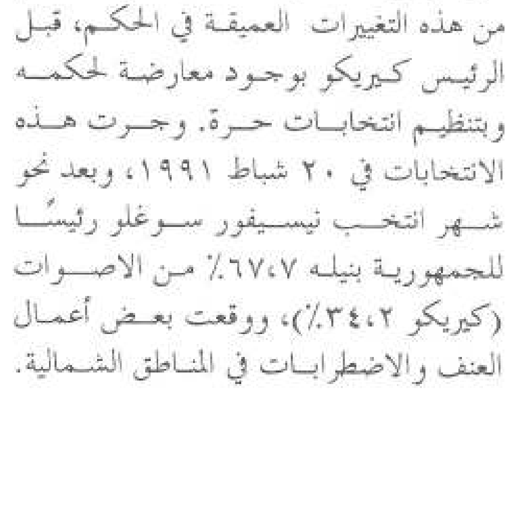
اندلعت حروب عصابات بين القوات الفرنسية هناك وممالك الجنوب. فقامت فرنسا بعدة حملات عسكرية بين ١٨٩٠ و١٨٩٤ ضمت، على أثرها، كل الأقاليم التي تشكل اليوم دولة بينن، وألحقتها بممتلكاتها المسماة «أفريقيا الغربية». وقد منحت البلاد في ١٨٩٩ نظامًا رسميًا كان مطبقًا على إفريقيا الغربية الفرنسية.

في ١٩٥٨، أصبحت داهومي جمهورية متمتعة بحكمها الذاتي في إطار «المجموعة الفرنسية»، ثم أعلنت استقلالها في أول آب ١٩٦٠. ومنذ هذا العام، عرفت البلاد تغييرات حكومية متلاحقة، بعضها على أساس انقلاب عسكري (خمسة انقلابات في غضون ١٠ أعوام). وأهم هذه التغييرات حركة ٢٦ تشرين الأول ١٩٧٢ التي قادها الميجور ماثيو كيريكو الذي أطاح الحكم السابق (راجع «زينسو، اميل درلين» في باب زعماء ورجال دولة.

وأول خطوة سياسية قام بها كيريكو هي إقامة علاقات دبلوماسية مع الصين في شباط ١٩٧٣. وأولى خطواته الداخلية إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي بإنشاء مجلس أعلى، ومجلس وطني ولجان أقليمية للتخطيط. والقرض الصيني له (نحو ١١،٧٥٠ مليون فرنك فرنسي افريقي) لم يحل بينه وبين توقيعه لاتفاقات مع الاتحاد السوفياتي (١١ نيسان ١٩٧٤) والجزائر. وأمّم بعض الشركات التجارية والصناعية، وشكل «حركة الشبيبة المناهضة للامبريالية» (١٦ كانون الثاني ١٩٧٤)، وأظهر بعض العداء للكنيسة الكاثوليكية (أصبحت الدولة تشرف على مؤسساتها التعليمية). وفي ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٤، أصدرت الحكومة بيانًا أعلنت فيه إلتزامها المبادىء الماركسية–اللينينية، وأصبح حزب «الثورة الشعبية» في بينن الحزب الحاكم الوحيد في البلاد.

في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٧، فشلت محاولة مجوقلة قامت بها مجموعة من المرتزقة الذين انطلقوا من الغابون لضرب الحكم في بينن. ونظر مجلس الأمن الدولي في هذه القضية التي أدت إلى برودة في العلاقات مع فرنسا. وبين ٩ و١٦ كانون الثاني ١٩٧٧، عقد في كوتونو (المدينة الثانية والعاصمة الاقتصادية في بينن) مؤتمر حضره ممثلو ٤٠ دولة وحركة تحرير في العالم تدارسوا فيه مسألة المرتزقة في العالم.

في تشرين الثاني ١٩٧٩، جرت انتخابات تشريعية فازت بها لائحة السلطة (٧٩،٩٪ من الاصوات). وفي ٥ شباط ١٩٨٠، انتخب كيريكو رئيسًا للجمهورية. وفي كانون الثاني ١٩٨٣، زار الرئيس الفرنسي، فرنسوا ميتران، بينن. وبعد أقل من شهر واحد، مدّدت ولاية الرئيس كيريكو وولاية البرلمان لمدة ١٨ شهرًا. وفي ٣١ تموز ١٩٨٤، أعيد انتخاب كيريكو مجددًا، فأصدر عفوًا عامًا. وشهدت البلاد أزمة اقتصادية حادة في العام ١٩٨٧. وفي ٢ آب ١٩٨٩، انتخب كيريكو رئيسًا للمرة الثالثة ولكن من قبل «المجلس الوطني الثوري»، وبعد أشهر قليلة (في كانون



الاول) تخلت بينن عن الايديولوجية الماركسية_اللينينية التي كانت قد التزمت بها منذ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٤.

بين ١٩ و٢٧ شباط ١٩٩٠، عقد مؤتمر وطني ضم ٤٨٨ مندوبًا، أسفر في نهايته عن تعليق دستور ١٩٧٧ وحل البرلمان. وبعد أقل من أسبوعين (أي في ٩ آذار) انتزع «المجلس الأعلى للجمهورية» (٢٧ عضوًا ويرأسه المونسنيور إيزيدور دو سوزا) السلطة التشريعية، وعين نيسيفور سوغلو رئيسًا لحكومة انتقالية. وبعد أيام من هذه التغييرات العميقة في الحكم، قبل الرئيس كيريكو بوجود معارضة لحكمه وبتنظيم انتخابات حرة. وجرت هذه الانتخابات في ٢٠ شباط ١٩٩١، وبعد نحو شهر انتخب نيسيفور سوغلو رئيسًا للجمهورية بنيله ٦٧،٧٪ من الاصوات (كيريكو ٣٤،٢٪)، ووقعت بعض أعمال العنف والاضطرابات في المناطق الشمالية.



كانون الثاني ١٩٨٧: احتفال بقيام «النظام الماركسي» في بينن بقيادة الرئيس كيريكو.
سكان مدينة غارو ينشدون النشيد الاممي أثناء تدشين مقر البلدية الذي كانوا قد تطوعوا لبنائه.

مدن ومعالم

* **أبومي Abomey**: مدينة في وسط بينن. تعد نحو ٥٧ ألف نسمة. آثار القصر الملكي. عاصمة مملكة دان-هومي (أو أبومي)، وقد تأسست هذه العاصمة في ١٦٢٥. وكانت هذه المملكة، التي عرفت بتنظيمها العسكري، قد توسعت حتى الساحل (تجارة السلاح والعبيد)، وغزت مملكة ألآدا التي كانت قائمة في بورتو نوفو. كانت مملكة أبومي معادية للاستيطان (والاستعمار) الاوروبي، وقد قاتل الملك غلي-غلي (١٨٥٤-١٨٨٩)، ثم ابنه بيهنزن، الحملات الفرنسية. وسقطت أبومي أخيرًا في ١٨٩٢ على يد القوات الفرنسية التي كان يقودها الكولونيل دودّس.

* **باراكو Parakou**: مدينة في الوسط الشرقي من بينن. تعد نحو ١٠٥ آلاف نسمة. خط حديدي يربطها بمدينة كوتونو. فيها ثروة غابية.

* **بورتو نوفو Porto Novo**: عاصمة بينن. تقع على الساحل الشرقي من البلاد. تعد نحو ٢١٥ ألف نسمة. يربطها خط حديدي بمدينة كوتونو؛ ويمتد هذا الخط الساحلي إلى الشمال الشرقي بمحاذاة الحدود مع نيجيريا. مركز إداري وتجاري. مجمّع حراري. كانت مركز مملكة داهومي التي تأسست في بداية القرن الثامن عشر والتي كانت مهدّدة من مملكة أبومي، ولذلك طلبت نجدة فرنسا.

* **كوتونو Cotonou**: عاصمة بينن الاقتصادية، وميناؤها الأهم (منذ ١٩٦٤). يربطها خط حديدي بمدينة لومي (عاصمة توغو) ومدينة بورتو نوفو وباراكو في الشمال، ويمتد هذا الخط نحو النيجر. تعد نحو ٦٨٥ ألف نسمة. مجمّع حراري. صناعات غذائية وأقمشة. إسمنت. صيد السمك. وكوتونو أهم مدن بينن، وقد تناقلت وسائل الإعلام العالمية إسمها قبل انعقاد المؤتمر الفرنكوفوني فيها (١٩٩٥) بسبب التهديد الذي أطلقته مجموعات إسلامية أصولية ضد شخصيات ومصالح أجنبية.



الكاردينال برناردن غانتن، أسقف كوتونو السابق في احتفال ديني في مدينة لورد الفرنسية (تموز ١٩٨١).

زعماء ورجال دولة

* **زينسو، اميل درلين Zinsou,E.D.** (١٩١٨-): سياسي ورئيس جمهورية بينن (١٩٦٨-١٩٦٩)، وثامن رئيس دولة بعد إعلان الاستقلال في ١٩٦٠ في العاصمة بورتو نوفو. في ٢٢ أيار ١٩٥٩، خاض المعركة الانتخابية على رأس حزب الشعب الداهومي (P.P.D.) الذي أدّى اندماجه بالحزب الجمهوري الداهومي إلى ولادة حزب الداهوميين الوطنيين (P.M.D).

بعد سقوط الجمهورية الثالثة على يد المقدم ألفونس ألاي، أجرى العسكريون استفتاءً شعبيًا في آذار ١٩٦٨ لتعيين موعد الانتخابات فحصلوا على ٩٢،٥٪ من أصوات المقترعين وعينوا ٥ ايار موعدًا لانتخابات الرئاسة. وبعد تعذر اختيار الرئيس بالانتخاب (نال الدكتور باسيل أدجو أدجو أقل من ٢٥٠ ألف صوت الضرورية لانتخابه) عيّن العسكريون إميل درلين زينسو، الذي كان يشغل آنذاك منصب وزير الخارجية، رئيسًا للجمهورية ليضعوا حدًا للفوضى، وهي المرة الثامنة بعد الاستقلال التي يعين فيها رئيس الجمهورية تعيينًا. وقد وافق على استلام مقاليد الحكم لأن الداهومي كانت تجتاز مرحلة صعبة وتعاني الكثير من المشاكل الاقتصادية، ولأن أحدًا من السياسيين الداهوميين لم يحاول منذ عشرين سنة تأليف حكومة وحدة وطنية.

في ٢٧ تموز ١٩٨٦، أجرى زينسو استفتاءً شعبيًا بشأن الحكم العسكري فجاءت نتيجة الاستفتاء لغير صالح العسكريين، فحل المجلس العسكري فورًا، وتشكلت حكومة جديدة مؤلفة من التكنوقراط الشباب تمثلت فيها كل القوى السياسية في البلاد، كما راعت التوازن الاتني والاقليمي مراعاة دقيقة.

إلا ان الفئات الثورية من الشعب استمرت تعارض حكم زينسو بسبب ارتباطه الوثيق بفرنسا، الدولة المستعمرة السابقة، وخاصة من الطلاب الثانويين والجامعيين وبعض رؤساء النقابات. وقد أدّت هذه المعارضة إلى انتشار الفوضى خاصة في مدارس بورتو نوفو و كوتونو. أما النقابيون فقد حرّكوا المطالبة بزيادة الأجور في حين كانت البلاد تعاني من فقر مواردها المالية. كما ان الزعماء التقليديين، الذين حرمهم المجلس العسكري من حق الترشيح، عادوا إلى التحرك من جديد لقلب حكم الدكتور زينسو والاستئثار بالسلطة. أطاح الجيش حكمه في نيسان ١٩٦٩، وأصدر حكمًا غيابيًا بإعدامه، ما دفعه إلى اللجوء إلى فرنسا.

* **كيريكو، ماتيو Kerekou, M.** (١٩٣٣-): عسكري ورجل دولة ورئيس جمهورية بينن (الداهومي اتخذت إسم بينن ابتداء من ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٥). تلقى تعليمه الثانوي في السنغال، ثم تلقى تدريبه كرجل مظلات في فرنسا. وانضم إلى الجيش الفرنسي بعد تخرجه، ثم التحق بالجيش الداهومي عند تأسيسه (١٩٦٠-١٩٦١). عين مساعدًا عسكريًا لمكتب الرئيس الداهومي ماغا (١٩٦١-١٩٦٣)، ثم رقي إلى رتبة ملازم في ١٩٦٢، وعين قائدًا لمنطقة عبيركة (١٩٦٣-١٩٦٤). ثم قائدًا للكتيبة الاولى للواء العسكري المشترك الأول (١٩٦٣-١٩٦٦). شارك في الانقلاب العسكري الذي أطاح نظام الرئيس كريستوف سوغلو (١٩٦٧) وشغل على أثره منصب رئيس المجلس العسكري الثوري (١٩٦٧-١٩٦٨) الذي كان عبارة عن لجنة عسكرية خاصة لمراقبة الأنشطة الحكومية. بعد انقلاب كانون الاول ١٩٦٧، ثم عين نائبًا لرئيس أركان الجيش الداهومي ووزيرًا للتخطيط، الأمر الذي أتاح له تحريك قوات المظلات في ٢٦ تشرين الاول ١٩٧٢ لإطاحة القيادة الثلاثية التي كانت

تحكم البلاد في جو مشحون بالخلافات القبلية والحزبية. أعلن بعد عام من انقلابه عن إنشاء لجنة وطنية تضم ممثلين عن السياسيين والعسكريين والشباب تمهيدًا لإقامة تنظيم سياسي في البلاد يحقق وحدتها الوطنية.

أعلن في تشرين الاول ١٩٧٥ تغيير إسم داهومي إلى بينن؛ وكان قد نصب نفسه منذ ١٩٧٢ رئيسًا للجمهورية وقمع بشدة كل المحاولات التي جرت لزعزعة نظامه ومنها محاولة المرتزق العالمي بوب دينار لإطاحته في ١٦ كانون الثاني ١٩٧٧. وفي ١٩٧٩، سمح كيريكو بإجراء انتخابات عامة لانتخاب «جمعية وطنية ثورية» من ١٩٦ مفوضًا شعبيًا لمدة خمسة أعوام (راجع النبذة التاريخية).

بينيلوكس

نظرة عامة

تعريف: في المفهوم المتداول والمعروف لكلمة «بينيلوكس» (Benelux) انها تمثل الكيان المؤلف من البلدان الاوروبية الغربية الثلاثة: بلجيكا، هولندا (أو نيدرلاند) ولوكسمبورغ (لاحظ أن كلمة Benelux مركبة من البادئات الثلاث لأسماء البلدان الثلاثة: LUX، NE، BE).وهذا الكيان لم يظهر في شكله الحالي إلا بعد مسار تدريجي باتجاه الاتحاد الاقتصادي الذي اتفقت عليه هذه الدول. بدأ التفكير به في ١٩٤٤، وبدأ يعرف بعض الوقائع العملية في ١٩٤٨، ثم كان ثمار سلسلة من الاتفاقيات وصلت، في ١٩٦٠، إلى توقيع معاهدة في شأن هذا الاتحاد.

تكوّن البينيلوكس: عدة عوامل دفعت دول البينيلوكس لإنشاء اتحاد جمركي ثم اقتصادي في ما بينها. والعامل الأهم كان، دون شك، الرغبة في الاستفادة القصوى من المنافع المتأتية من حرية التبادل الحر ومن التقسيم الدولي للعمل. فمنذ أمد طويل وهذه الدول الثلاث تمتاز بنزعتها التجارية على المستوى الدولي، وقد شكلت، في عقود ما بعد الحرب العالمية الثانية القوة المصدّرة الرابعة في العالم، وكانت إثنتان منها (بلجيكا واللوكسمبورغ) في اتحاد اقتصادي منذ ١٩٢١. أضف إلى ذلك تلك الرغبة السياسية الجامحة، لدى حكومات دول البينيلوكس وشعوبها، من أجل إقامة «البينيلوكس».

وحفاظًا على استقلال كل دولة من هذه الدول وميزاتها الوطنية والقومية حرص المسؤولون على عدم اتخاذ أي قرار بشأن هذا الاتحاد إلا بموافقة الأطراف الثلاثة. وقد انصبّ الاهتمام، في مسار تكون الاتحاد، على الاتحاد الجمركي (والنتائج المترتبة عليه خصوصًا لجهة تنسيق السياسات الاقتصادية) أكثر من الاندماج الاقتصادي بمعناه الحرفي الدقيق. فالهدف المنشود كان، إذًا، إقامة سوق مشتركة واحدة تتعايش في إطاره ثلاث دول سيّدة ومستقلة.

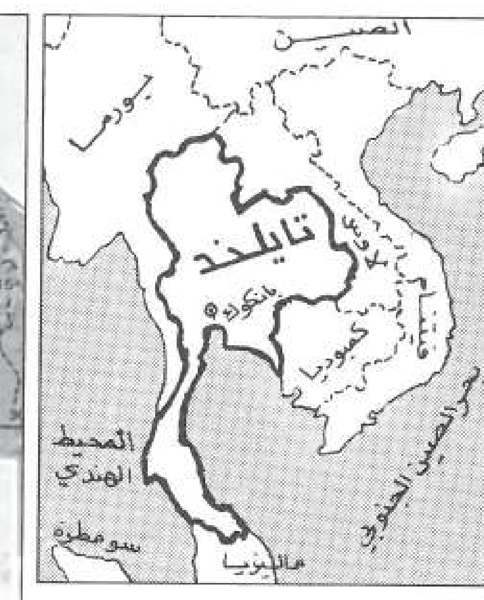
إن الاطار المؤسساتي للبينيلوكس يعكس هذا الهدف. فالمعاهدات والاتفاقيات يجب ان تصدق عليها برلمانات الدول الاعضاء الثلاث التي تكون لجان وزارية قد قرّرت بالاجماع عليها وإحالتها على هذه البرلمانات. وتستند اللجنة الوزارية (أو لجنة الوزراء) على مجلس الاتحاد الاقتصادي المؤلف من موظفين من الدول الاعضاء الثلاث، ووظيفته تقديم اقتراحات إلى اللجنة الوزراية وتأمين تنفيذ القرارات المتخذة. هذا المجلس نفسه تساعده في عمله عدة لجان. أما الأمانة العامة فتؤمن التعاون بين مختلف مؤسسات الاتحاد وأنشطتها. وهناك أيضًا مجلسان استشاريان، واحد على مستوى النواب، والآخر على مستوى المجموعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الثلاث. كما ان هناك هيئة تحكيمية تبت بالخلافات المحتملة بين الأطراف وفي كل ما يتعلق بتطبيق معاهدة الاتحاد الاقتصادي.

تحقيق وحدة السوق تدريجيًا: على صعيد تبادل البضائع، بدأ مسار التوحيد، في مرحلته الأولى، بالاتحاد الجمركي. وتتطلب هذا الاتحاد إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدان المشاركة، وفي الوقت نفسه، إقامة تعرفة جمركية خارجية مشتركة. وقد جرى القبول بهذه الخطوة في ١٩٤٤، لكن تطبيقها لم يبدأ إلا في ١٩٤٨ وذلك بسبب الظروف الصعبة التي خلقتها الحرب العالمية الثانية (ندرة الثروات، مراقبة التبادلات ...). وفي بداية الخمسينات بدأت اقتصادات دول البينيلوكس تجد نفسها قادرة على إلغاء القيود والمساعدات التي كانت تعيق لعبة التنافس. والمعاهدة الاقتصادية الموقعة في ١٩٦٠ أكدت الاتحاد الجمركي الذي كانت الدول المشاركة قد باشرته قبل هذا التاريخ كما تقدم، وتمسكت بالتعرفة الخارجية المشتركة، وأقامت كذلك سياسة تجارية مشتركة إزاء الدول الأخرى. وهذه السياسة وجدت ترجمة عملية لها في المعاهدات التجارية التي عقدتها دول البينيلوكس مع غيرها من الدول.

مع ذلك، ثمة استثناء مهم جدًا صمد في وجه المعاهدة في ١٩٦٠، ولا يزال وضعه إلى الآن يثير بعض الخلافات (الأمر نفسه تقريبًا في إطار أوسع من إطار البينيلوكس، وهو إطار «المجموعة الأوروبية» أو السوق الأوروبية المشتركة)، وهو يتعلق بالمنتوجات الزراعية. فهذه المنتوجات تستلزم، أكثر من المنتوجات الصناعية مثلاً، تدخلاً في الاقتصاد من قبل الدولة. ولقد اتخذت إجراءات كبرى على صعيد إدماج السياسات الزراعية تمكنت من تحقيق تقدم ملموس على صعيد تقديم حلول لمسألة المنتوجات الزراعية، ولكنها ما تزال دون الحلول المقدمة على صعيدي التجارة والصناعة.

التبادل الحر بين دول البينيلوكس لم يتعلق فقط بالبضائع، بل ايضًا بروؤس الاموال، بالأشخاص وبالخدمات. وكان على تحرير حركة رؤوس الاموال ان ينتظر، هو الآخر، تصفية آثار وذيول الحرب، أي إقامة توازن كاف في ميزان المدفوعات لدى البلدان الأعضاء، وخاصة هولندا. وفي أواسط الستينات، تحقق هذا التوازن بالفعل، والذي ساعد عليه هو انه تحقق ايضًا داخل إطار أوسع: السوق الأوروبية المشتركة، والمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي.

ورغم انضمام دول البينيلوكس إلى المجموعة الأوروبية بقيت القوانين المتعلقة بتنميتها معمولاً بها، وفي ١٩٧٠ تم إلغاء الحدود الجمركية بينها، وأخذت تطوراتها الاقتصادية تندرج، أكثر فأكثر، في إطار كيان إقتصادي أوسع هو إطار «المجموعة الأوروبية» (راجع «أوروبا» في ج ٣).





تايلاند

بطاقة تعريف

الإسم: «سيام» كان اسم البلاد، وقد استعمل رسميًا من ١٨٥٦ إلى ٢٤ حزيران ١٩٣٩؛ وعاد واستعمل من جديد من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٦ فقط.

قررت السلطات (في ٢٤ حزيران ١٩٣٩) تحويل إسم البلاد الأصلي من «سيام» إلى «موانغ تاي» (تاي أو «تائي») التي تعني باللغة السيامية «أرض الاحرار»، ومن ثم أصبح الاسم الرسمي للبلاد يتكون من شقين هما «تاي» و«لاند». و«التاي» أو «التائي» هي الإتنية الأكبر من مجموعات الإتنيات التي تكوّن شعب تايلاند، إذ تشكل لوحدها ٩٤٪ من مجموع السكان.

الموقع: جنوب شرقي آسيا. طول حدودها ٣٧٢٠ كلم. تحيط بها بورما (طول حدودها معها ١٥٠٠ كلم)، لاوس (١٢٠٠ كلم)، كمبوديا (٦٠٠ كلم)، ماليزيا (٤٢٠ كلم). أما طول شاطئها على خليج تايلاند ١٨٧٤ كلم، وطول شاطئها على المحيط الهندي ٧٣٩ كلم.

المساحة: ٥١٣ ألف و١١٥ كلم م.

العاصمة: بانكوك. أهم المدن ناخون راتشازيما، شيانغ مي، خون كاين.

اللغات: التائية، أو التايلاندية (لغة رسمية). والصينية، والماليزية والانكليزية (لغة التجارة والأعمال).

السكان: في العام ١٩١١، كان تعدادهم نحو ٨،٣ ملايين نسسمة؛ أصبح في العام ١٩٥٦ نحو ٢٠،١ مليون نسمة، ويبلغ حاليًا (في ١٩٩٦) نحو ٥٩ مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى ان تعدادهم سيبلغ نحو ٦٧ مليونًا في العام ٢٠٠٠.

أهم الإتنيات المكوّنة للشعب التايلاندي هم «التائي» الذين يتوزعون بدورهم إلى فروع متعددة. والتائي يشكلون لوحدهم ٩٤٪ من مجموع السكان. والأقليات الأخرى: الخمير، والصينيون (٤٪ من مجموع السكان وقد أتوا من المناطق الجنوبية قبل تأسيس أول مملكة تائية، وكانوا تجارًا وأقاموا في المدن الساحلية؛ وكان الملك مونغكوت-أواخر القرن التاسع عشر- قد شجع هجرتهم إلى البلاد)، وهناك الإتنية التيبينية-البورمية الموزعة ايضًا إلى قبائل وفروع متعددة.

نحو ٩٣٪ من السكان يدينون بالبوذية، بينما يمثل المسلمون نحو ٤٪، والمسيحيون ٢،٦٪، والباقي من الهندوكيين.

الحكم: نظام الحكم ملكي. لا بد من الإشارة هنا إلى بعض النقاط المهمة: مع توالي الاحداث التاريخية، استطاع ملوك أسرة شاكري، وأولهم راما الاول (١٧٨٢) وتاسعهم الملك بهو ميبول راما التاسع الحالي، ان يقيموا تحديثًا جذريًا للبلاد إلى حد يسمّيه البعض حضارة جديدة، وكان أبرز عصورها في فترة حكم راما الخامس (١٨٦٨-١٩١٠) وهي تعتبر فترة تغيير جذري باتجاه التقدم. أما الفترة المهمة الثانية فهي فترة تغيير نظام الحكم من نظام ملكي مطلق إلى نظام ديمقراطي في ١٩٣٢ في عهد الملك راما السابع حين قام بتغيير النظام جماعة ارادوا الحصول على نظام ديمقراطي أيّده الملك نفسه وقبل به ووقع على الدستور المؤقت في حزيران ١٩٣٢، وهو تاريخ بداية نظام الحكم الديمقراطي في مملكة تايلاندا، حيث أصبح الملك يملك ولا يحكم، وإن ظلّ يتمتع بقدسية واحترام كبيرين باعتباره ما يزال تجسيدًا لبوذا. فمن تاريخ وضع هذا الدستور المذكور (حزيران ١٩٣٢) إلى اليوم (١٩٩٦) وقع ١٧ إنقلابًا عسكريًا، ونظرة الاحترام حتى القدسية لا تزال إياها إلى الملك.

الدستور المعمول به هو دستور ٩ كانون الاول ١٩٩١ المعدّل في ١٠ حزيران ١٩٩٢. تحكم البلاد، منذ ٢٣ شباط ١٩٩١، لجنة عسكرية يرأسها الجنرال سانتورن كونغسمبونغ. البرلمان من ٣٦٠ عضوًا منتخبًا بالانتخاب المباشر العام لمدة أربعة أعوام، ومجلس الشيوخ من ٢٦٣ عضوًا تعينهم الحكومة. والبلاد مقسمة إلى ٧٣ مقاطعة، على رأس كل منها حاكم، والمقاطعات مقسمة إلى أقضية، والأقضية إلى دوائر.

البرلمان المنبثق من انتخابات ١٥ آذار ١٩٩١: ١٤٩ عسكري من مجموع ٢٩٢ مقعدًا. برلمان ٢٢ آذار ١٩٩٢: الاحزاب القريبة من العسكر نالت ١٩٥ مقعدًا، ونال حزب ساماكي تام ٧٩، وحزب شارت تاي ٧٤، وحزب الأمل الجديد ٧٢، وحزب العمل الاجتماعي ٧ مقاعد. في انتخابات ١٣ أيلول ١٩٩٢: الحزب الديمقراطي ٧٩ مقعدًا، حزب شارت تائي ٧٧، شارت باتانا ٦٠، الأمل الجديد ٥١، العمل الاجتماعي ٢٢، التضامن ٨ ... في حين كانت نسبة المقترعين ٦٢٪.

حزب ساماكي تام (العدل والوحدة) تأسس في ١٩٩١؛ الأمل الجديد تأسس في ١٩٩٠؛ الحزب الديمقراطي في ١٩٤٦؛ الوطني الديمقراطي في ١٩٨١؛ القوة الجديدة في ١٩٧٤؛ العمل الاجتماعي في ١٩٨١؛ الليبرالي في ١٩٨١؛ العمال الديمقراطيون في ١٩٨٨. وأحزاب أخرى عديدة.

الاقتصاد: القطاع الزراعي كان أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد حتى بداية التسعينات. تايلاند كانت سادس دولة في العالم في إنتاج الارز، والسابعة في انتاج قصب السكر، والخامسة عشر في الأخشاب، والسادسة عشر في الحنطة. أهم مزروعاتها الأخرى: الذرة، الكاسافا، والموز. وكان هناك نحو ٧٠٪ من السكان يعملون في الزراعة. أهم ثرواتها المنجمية: القصدير، الرصاص، الأنتيمون، الفحم الحجري، الجفصين، الزنك والمنغانيز. وأهم الصناعات: الأقمشة، الإسمنت، السكر وتكرير النفط.

واكتشف احتياطي ضخم من الغاز الطبيعي؛ وكان القطاع الصناعي يشغل نحو ٢٠٪ من اليد العاملة. لكن هذه النسبة تزايدت مع السياسات الاقتصادية الحديثة الآخذة في تشجيع الصناعات (تايلاند أحد «النمور» الآسيوية حاليًا).

فاليوم، لم تعد الزراعة في تايلاند هي القطاع الاساسي المهيمن. من ١٩٦٠ إلى ١٩٩٠، زادت حصة الصناعة في الناتج العام من ٢٠٪ إلى ٣٠٪. وعمليات التصنيع تركّزت في وسط البلاد، وخاصة في منطقة العاصمة بانكوك التي تضم نحو ٨٠٪ من الانتاج الصناعي.

ويؤكد كثيرون ان تايلاند، التي عرفت منذ الحرب العالمية الثانية نموًا طويل الأجل على صعيد الزراعة والصناعة والتجارة، تتهيأ إلى ان تدخل، في السنوات القليلة القادمة، في عداد مجموعة البلدان الصناعية الجديدة في آسيا الشرقية: كوريا الجنوبية، هونغ كونغ، سنغافورة وتايوان.

نبذة تاريخية

قبل بدء التحديث: يعتقد المؤرخون ان قبائل «التائي» كانت تعيش، منذ نحو ٤ آلاف و٥٠٠ سنة في شمال غربي تشوان الواقعة في الصين. وباعتبار ان هذه القبائل كانت في حروب مستمرة مع السكان المجاورين لها، فقد اضطرت إلى الهجرة باتجاه الجنوب. وفي القرن السابع قبل الميلاد، أسست هذه القبائل، في مناطق من الصين الجنوبية، مملكة دعيت نانتشواو. ولكن الحروب المستمرة التي كانت تنشب بين الصينيين والتيبيتيين أثرت على المملكة حتى قضي عليها تمامًا في حدود ١٢٥٣م بعد ان غزاها جيش كوبيلاي خان.

وتابعت قبائل التائي هجرتها نحو الجنوب ودخلت شبه جزيرة الهند الصينية، وطردت اللاوس والخمير من منطقة مينام (أو مِينَمَار) حيث أسست سلسلة من الممالك بدأت بمملكة سوكلو-تائي في القرن الثالث عشر. وبين ١٣٥٠ و١٨٦٧، عرفت مملكة أيوتيا التائية نهضة كبيرة وأصبحت أول دولة في جنوب شرقي آسيا. وفي هذه المرحلة بالذات أقامت تايلاند (وكانت تدعى سيام) علاقات مع البلدان الاوروبية، وعلى وجه الخصوص، مع هولندا والبرتغال وبريطانيا.

تحديث واستقلال مميّز: بدأ تحديث تايلاند مع سقوط مملكة تونبوري التي دامت سنوات قليلة (١٧٦٧-١٧٨٢). وقد بادر إلى هذا التحديث ملكان، هما: مونكوت، أو راما الرابع (الذي حكم بين ١٨٥١ و١٨٦٨)، وشولا لونكورن، أو راما الخامس (١٨٦٨-١٩١٠). فأُلغيت العبودية وقُضي على بعض امتيازات الارستقراطية. إلا ان هذه الإجراءات لم تستفد منها سوى الأقلية، في حين ان الاوضاع لم تتغير بالنسبة إلى أغلبية التايلانديين. ولم تعرف تايلاند النظام الاستعماري بالمعنى الذي عرفته فيه البلدان المجاورة. فالتنافس الاستعماري على المنطقة، وبشكل خاص التنافس البريطاني-الفرنسي، أمن لتايلاند نوعًا من الحركة المستقلة؛ وقد تكرّس ذلك في الاتفاقيات البريطانية-الفرنسية في ١٨٩٦ التي ضمنت استقلال تايلاند. وقد ظلت أسرة راما تحكم البلاد حكمًا ملكيًا مطلقًا حتى ١٩٣٢، عندما قامت مجموعة من العسكرين وكبار الموظفين بالاستيلاء على السلطة، وتقليص سلطة الملك، وإخضاع البلاد لنظام الحكم الملكي الدستوري. وكان ذلك بداية انقلابات عسكرية متوالية تميزت بها الحياة السياسية في تايلاند في الثلاثينات. وفي ١٩٣٩؛ اتخذت البلاد لها إسم «تايلاند» بعد ان كانت تعرف باسم «سيام».

التاريخ المعاصر: في ١٩٤١، غزت اليابان تايلاند، ووقعت معها معاهدة صداقة وتحالف، وأجبرتها على إعلان الحرب على الحلفاء. وبعد نهاية الحرب وهزيمة اليابان، عاشت تايلاند نحو عقدين من الزمن سلسلة انقلابات عسكرية. وفي ١٩٧١، أمسك رئيس الوزراء، تانوم (الذي كان قد حلّ البرلمان وحكم بموجب قانون عرفي) بمصير البلاد. إلا انه اضطر، بعد سنتين، إلى تقديم استقالته، تحت ضغط الاضطرابات الطلابية المعارضة للحرب الاميركية في فيتنام. وكان تانوم قد منح الاميركين حق استعمال قواعدهم العسكرية في تايلاند. ودخلت البلاد في أزمة حكومية ضمن نطاق محدد من الديمقراطية سهّلت الطريق أمام انقلاب ٦ تشرين الاول ١٩٧٦ الذي قام به كبار ضباط القوات المسلحة الذين بادروا إلى منع الأحزاب السياسية، وتشكيل «مجلس الاصلاح الاداري الوطني» (ويضم ٢٤ ضابطًا). وقد شجع النظام الجديد الاستثمارات الاجنبية خصوصًا من الولايات المتحدة واليابان، كما شجع على عودة القوات الاميركية إلى تايلاند. فلقي معارضة شديدة من جانب الحركة اليسارية التي لجأ بعض عناصرها إلى لاوس، أو إلى المقاطعات الشمالية-الشرقية من تايلاند حيث انضمت إلى قوات الثوار هناك. وفي تشرين الاول ١٩٧٧، وقع انقلاب دموي على حكومة

تاينن كرايفيشيين (رئيس الحكومة الذي عينه الضباط) من قبل القادة العسكريين انفسهم، بقيادة الاميرال سانغاو الذي أصدر دستورًا جديدًا، وحاول تحسين صورة نظامه الجديد مع الدول الشيوعية المجاورة، وخاصة مع فيتنام وكمبوديا ولاوس (راجع «زعماء ورجال دولة»).

وضعت تايلاند نفسها على طريق العودة إلى الديمقراطية مع إصدار دستور كانون الاول ١٩٧٨ الذي ينص على تشكيل مجلس منتخب (٣٠١ نائب) ومجلس للشيوخ يعين الملك (إسميًا أما فعليًا فرئيس الوزراء) اعضاءه. وفي نيسان ١٩٧٩، جرت انتخابات عامة. وقد زاد من المشكلات الحادة (إقتصاديًا، إتنيًا وسياسيًا) اقتراب القوات الفيتنامية من الحدود التايلاندية بعد سحقها لحركة الخمير الحمر، ولجوء أعداد وفيرة من كمبوديا ومن لاوس (بعد قيام نظام شيوعي في لاوس) إلى تايلاند. وقد حاولت تايلاند، في خضم هذه الاجواء، التزام سياسة الحياد بين القوى المتصارعة في المنطقة، معتمدة إلى حد ما على دعم الولايات المتحدة.

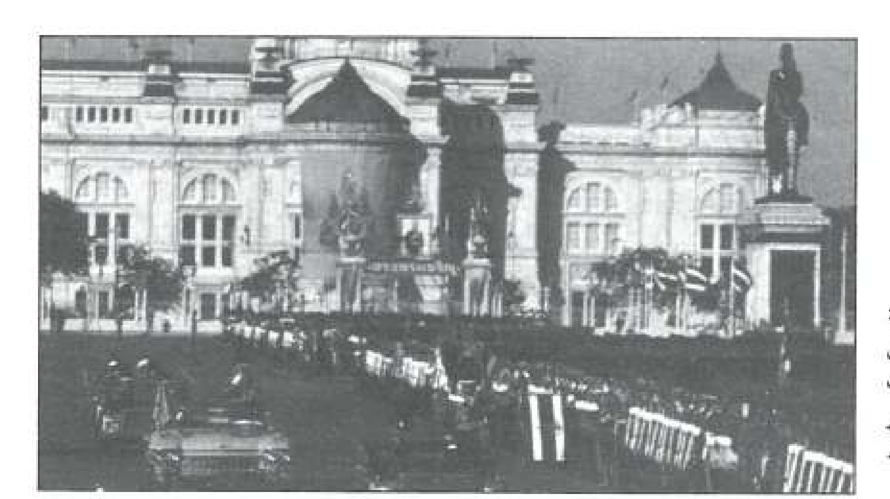
كرونولوجيا أهم الأحداث

١٩٨٠-١٩٩٦: في شباط ١٩٨٠، قدم الجنرال كريانغشاك شاماناند (رئيس الحكومة منذ تشرين الثاني ١٩٧٧) استقالته على أثر مظاهرات طلابية وعمالية احتجاجًا على غلاء المعيشة، وخلفه الجنرال بريم تنسو لانوند الذي شكل حكومة اشتركت فيها احزاب المعارضة. ومن المعضلات الكبرى التي انتظرت هذه الحكومة: مخيمات اللاجئين، حرب عصابات الشيوعيين، تدني الانتاج الزراعي وتصاعد نسبة الجريمة. وفي آب ١٩٨٠، أعادت تايلاند فتح حدودها مع لاوس التي كانت قد أقفلت بسبب حرب فيتنام والخمير الحمر.

في أول نيسان ١٩٨١، جرت محاولة انقلابية نجحت، لأيام، في السيطرة على العاصمة بانكوك، لكنها فشلت في الصمود اما قوات الحكومة. وفي تموز (١٩٨١)، اتخذت الحكومة إجراءات للحد من تدفق اللاجئين إليها (خاصة من فيتنام)، وفتحت مفاوضات مع الحكومة الكمبودية للخروج بحلول لمسألة اللاجئين الكمبوديين.

وقصد الرئيس الكمبودي السابق، الامير نورودوم سيهانوك (في كانون الثاني ١٩٨٣) تايلاند لإجراء سلسلة مشاورات سرية مع دبلوماسيين من الدول الاعضاء في «منظمة دول جنوب شرقي آسيا» (تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، أندونيسيا والفيليبين) لتأكيد عزمه على الاستمرار في رئاسة الائتلاف الحكومي الذي يضم حركات المقاومة المسلحة للوجود الفيتنامي في كمبوديا.

في أول نيسان ١٩٨٣، اندلعت معارك بين ثوار «الخمير الحمر» والقوات الفيتنامية على الحدود التايلاندية. ثم شهدت الحدود الكمبودية-التايلاندية تدهورًا سريعًا تطور إلى اشتباكات عسكرية، واشترك الطيران الحربي التايلاندي بعدة غارات على القوات الفيتنامية الآخذة باحتلال مواقع للخمير الحمر على الحدود



كانون الاول ١٩٨٧: احتفال رسمي وشعبي بالعيد الستين لميلاد الملك بوميبول، في باحة القصر الكبير في بانكوك.

التايلاندية-الكمبودية، ما دفع الادارة الاميركية إلى ان تستعجل إقرار المساعدة العسكرية المخصصة لتايلاند (تربط بين تايلاند والولايات المتحدة الاميركية معاهدة مانيلا الموقعة في ١٩٥٤ والتي تنص على العون المتبادل).

في ٩ أيلول ١٩٨٥، وقع إنقلاب فاشل. في أول أيار ١٩٨٦، حلّ مجلس النواب. في ١٨ شباط ١٩٨٨، وقف إطلاق النار مع لاوس (بعد معارك كانت قد نشبت منذ ١٥ كانون الاول ١٩٨٧ من أجل السيطرة على منطقة تبلغ ٧٥ كلم م.. وفي ٢٩ نيسان (١٩٨٨)، حل مجلس النواب، وانتخابات تشريعية جرت بعد نحو ثلاثة أشهر (٢٤ تموز ١٩٨٨) فاز بها ائتلاف حزبي (أربعة أحزاب)، وشكل شاتيشاي شونهافان (مولود ١٩٢٢) أول حكومة مدنية منذ ١٩٦٦. في ٢٣ شباط ١٩٩١، وقع إنقلاب عسكري بقيادة الجنرال سونثورن كونغسومبونغ الذي فرض، لفوره، الاحكام العرفية، ثم نال دعم الملك بوميبول، وعين أناند بانياراشون (مولود ١٩٣٢) رئيسًا للوزراء، فخلفه (في ١٧ آذار ١٩٩٢) الجنرال سوشيندا كرابرايون (مولود ١٩٣٣). في ٢١ أيار ١٩٩٢، رفعت حالة الطوارئ، وبعد ثلاثة ايام استقال رئيس الوزراء ليخلفه رئيس الوزراء السابق أناند بانياراشون. في ٩ تموز ١٩٩٢، تمّ إلغاء السلطات الخاصة التي كانت معطاة للجيش، وعزل كبار قادة الجيش. في ١٣ أيلول ١٩٩٢، جرت انتخابات عامة فاز بأكثر مقاعدها الحزب الديمقراطي، وعين شوان ليكبي (مولود ١٩٣٨) رئيسًا للوزراء.

آخر الانتخابات البرلمانية جرت في أول تموز ١٩٩٥، وأسفرت عن فوز حزب «شار تائي» (الامة التايلاندية) بمعظم المقاعد منهيًا حكم الحزب الديمقراطي (٩٢ مقعدًا مقابل ٨٦). وجاء حزب الامل الجديد بالمرتبة الثالثة إذ حصل على ٥٧ مقعدًا فيما جاء حزب «شارت باتانا» (حزب التنمية الوطني) في المرتبة الرابعة

وحصل على ٥٣ مقعدًا. فأصبح بانهارن سيلبا أرتشا، زعيم حزب الأمة، رئيس وزراء تايلاند. وقد تشكلت الحكومة في أجواء من الاستقرار السياسي. ولم ينتظر أحد ان تقوم الحكومة الجديدة بأي تغييرات اقتصادية أو خارجية أو داخلية كبيرة، إذ لا توجد اختلافات كبيرة في سياسة الاحزاب السياسية الرئيسية في تايلاند.

تايلاند جيوسياسيًا وإتنيًا: هذه الدولة (تايلاند) الممتدة على جزء كبير من شبه الجزيرة الماليزية تتميز، بين سواها من دول آسيا الجنوبية، بأنها لم تخضع لسلطة استعمارية في تاريخها. ونظامها الملكي المطلق (أسرة شاكري) الذي بدأ في ١٧٨٢، تحول إلى نظام ملكي دستوري عقب انقلاب ١٩٣٢. لكن هذا النظام لم يعرف، حتى الآن، إلا فترات قصيرة من الديمقراطية(١٩٧٣-١٩٧٦، و١٩٩٢ حتى اليوم ١٩٩٦). والملك الحالي، بوميبول أدوليادج (راما التاسع) هو في السلطة منذ ١٩٤٦، ويمارس نفوذًا كبيرًا في البلاد، خاصة بعد ثورة الطلاب في ١٩٧٣ التي أجبرت الدكتاتورين العسكريين، تانوم وبرافات، على الاستقالة.

وتايلاند دولة موحدة الإتنية (التائي أكثر من ٩٢٪ من السكان) مقارنة بالدول المجاورة. والأقلية ذات الأهمية نسبيًا هي الأقلية الدينية المسلمة (نحو ١،٣ مليون نسمة في كامل شبه الجزيرة الجنوبية) التي تعود إلى الأصل الماليزي. ومع بداية القرن العشرين، بدأت فكرة «تايلاند الكبرى» تنمو لدى الكثيرين من أبنائها، والمقصود بها ان تضم جميع «التائي» بما فيهم تائي بلاد بورما، ولاوس وجنوبي الصين. وجاء دستور ١٩٣٩، وتبنيه إسم «تايلاند» ليشير إلى تكريس هذه الفكرة وتحويلها إلى عقيدة. وحكومة الماريشال بيبول سونغكرام، أثناءها، عقدت حلفًا مع اليابان في بداية الحرب العالمية الثانية لخدمة هذه العقيدة، وأعادت مؤقتًا مقاطعات شمالي كمبوديا، ومقاطعة سايابوري في لاوس وكذلك اراضي فسيحة في شمالي شبه الجزيرة الماليزية. بعد الحرب، أبعد سونغكرام عن السلطة (١٩٤٦)، لكنه ما لبث ان عاد إليها بين ١٩٤٨ و١٩٥٧.

عقد سونغكرام حلفًا قويًا مع الولايات المتحدة الاميركية ليتمكن من مواجهة (وضرب) الحركات الشيوعية في بلاده والبلاد المجاورة. وقد مدّته الولايات المتحدة بمساعدات كبيرة كانت تتعاظم كلما كان تورطها (الولايات المتحدة) يزيد في فيتنام. فاستلم العسكر السلطة، فعليًا، حتى ١٩٧٣، وعادوا إليها منذ ١٩٧٦ بحجة المظاهرات الطلابية التي اندلعت في تلك السنة، ليعودوا إلى ثكناتهم من جديد في ١٩٩٢.

ثمة مشكلة أقليات في المناطق الجبلية من شمالي البلاد وغربيها. المجموعات الاتنية هناك، وخاصة التيبيتيون-البورميون، الهمونغ، والياو، تتعاطى الزراعة ولها ثقافة مختلفة جدًا عن ثقافة التائي. فعدم الاستقرار الداخلي في المناطق المجاورة، في لاوس وخاصة في بورما، في أساس تحرك هذه

الأقليات، إضافة إلى عدم الاستقرار النسبي المتأتي من وجود «مثلث الذهب» (في تلك المناطق)، أي تجارة المخدرات. وتأتي وعورة الطبيعة الجبلية لتساهم بقسط كبير من عدم الاستقرار. والدولة التايلاندية لم تهتم بإنماء هذه المناطق وإدماجها إلا في أوائل الخمسينات، أي مع بدء التحرك الشيوعي وتهديده للنظام القائم فيها. والمشاريع التي عزمت الحكومات التايلاندية على تنفيذها في المنطقة (شق طرقات، استبدال الأفيون بزراعات تجارية...) كثيرًا ما جابهها الجبليون هناك بالرفض.

وهناك الإسلام في جنوبي شبه الجزيرة حيث اللغة الماليزية هي اللغة المحكية والمكتوبة بأفضل من اللغة التائية (التايلاندية)؛ وقد شكل هذا الوضع عاملاً مهمًا في عزلة هذه المناطق وعدم اندماجها بشكل كاف. وقد عرفت حركات سياسية طالبت بالاستقلال الذاتي، ثم الانفصال، مثل حركة «البولو» (PULO) التي قام أفرادها بعمليات عسكرية في سياق حرب عصابات (منذ ثورة ١٩٤٨) كانت تعنف احيانًا. وقد ساهم وجود حزب شيوعي ماليزي وحزب شيوعي تائي انخرط أعضاؤه في العمل السري بأجواء عدم الاستقرار السياسي بين ١٩٦٧ و١٩٨٣. وكان للوفاق، ولسياسة حسن الجوار مع ماليزيا ان ساعدت حكومة تايلاند على الامساك بالوضع في المنطقة حتى الآن.

إختصارًا، تجري الحكومة التايلاندية تقويمًا لتجربتها الاقتصادية الناجحة وتزمع الاستمرار بها وتركيز سياستها عليها.

رئيس الحكومة السابق، شاتيشاي شونهافان، أعلن في ١٩٩٠ ان منطقة الحرب في شبه جزيرة الهند الصينية يجب ان تتحول إلى منطقة ازدهار تجاري، إلى «شبه الجزيرة الذهبية». وتستعد تايلاند إلى ان تحتل مركز القيادة الاقتصادية في شبه الجزيرة بتصديرها مختلف مواد الاستهلاك التي تحتاجها بورما ولاوس وكمبوديا وفيتنام، وبالاستثمارات التي تجريها في هذه البلدان وبالمساعدات التكنولوجية التي تقدم لها.

من ناحية ثانية، وفي إطار هذا التقدم، يبدو ان ثمة عسكريين في الجيش التايلاندي لم يتخلوا بعد عن فكرة التوسع على حساب كمبوديا، وهم مستمرون في تقديم الدعم لثوار الخمير الحمر الذين يقيمون قواعدهم على الحدود بين البلدين. وبصورة موازية، الشركات الصناعية التايلاندية الكبرى تنشط يومًا بعد يوم في بورما وكمبوديا وفيتنام، وعملها الأساسي استثمار الثروات الطبيعية (أخشاب، أحجار كريمة...) والعمل في صناعة السياحة.

الاهتمام السياسي الحالي في تايلاند منصبّ على إيجاد المدى الحيوي لثمار النمو الاقتصادي الذي حققته البلاد، وعلى نقل تجربة النظام السياسي الحالي. فالطبقات الوسطى المدنية يزداد تأثيرها في الحياة السياسية، وتعمل جاهدة على إضفاء مزيد من الديمقراطية على النظام ومنع الجيش من استعادة السلطة. وبدا ذلك واضحًا عقب انتخابات أيار ١٩٩٢، حيث أعطت أغلبية الريفيين أصواتها إلى الأحزاب المتعاملة مع الجيش (الاحزاب «العسكرية»)، في حين

سارت في بانكوك مظاهرات ضخمة تندّد بتعيين شوشيندا كرابرايون رئيسًا للوزراء. وقمعت المظاهرات وسقط عدد من القتلى، لكن الجيش خرج خاسرًا من هذه التجربة، ما أتاح للملك فرصة تعيين شخصية أخرى وإبعاد شوشيندا الذي كانت الولايات المتحدة الاميركية قد وصفته بأحد أكبر تجار المخدرات في العالم.

مناقشة: المسلمون («الشعب الفطاني») في تايلاند: على لسان الإمام المسؤول عن الشؤون الدينية شافعي عبد القادر في مقر المركز الاسلامي في بانكوك هذه الفقرات («العربي»، العدد ٣٦٠، تشرين الثاني، ١٩٨٨، ص ١٥٠-١٥١):

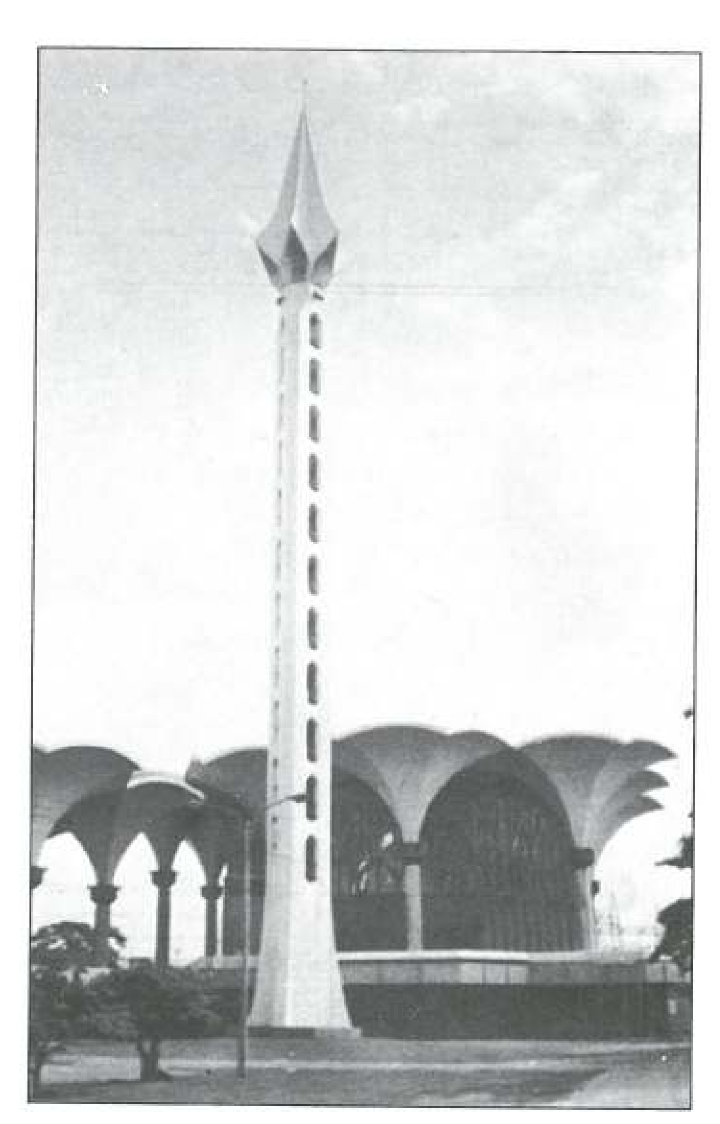
بدأ الدين الإسلامي انتشاره اولاً في شبه جزيرة الملايو ثم جاء إلى بلاد سيام (تايلاند) عن طريق التجار العرب الذين جاءوا للتجارة ونشر الإسلام معًا. وفي عهد دولة «ايوتيا» حوالي ١٥٩٠، جاء تاجر مسلم إسمه الشيخ أحمد واستوطن البلاد واقام مركزًا للتجارة في مدينة ايوديا حيث تمتع بتكريم الملك له بمنصب المسؤول العالي (منصب رئيس الوزراء)، ويعتبر الشيخ أحمد الجد الاول لبعض عائلات تايلاندية الآن.

أما المسلمون في جنوبي تايلاند فهم مواطنون أصليون، ولم يتصل نسبهم إلى التجار أو الاجانب الذين هاجروا إليها. ويثبت التاريخ انهم مواطنون محليون مقيمون في هذه البقعة قبل الميلاد وبعدة سنوات، وأقاموا دولتهم باسم «مملكة لانكاشوكا». وفي ١٦٧٥، اقاموا دولتهم الجديدة باسم «مملكة سري ويشاي»، واستمرت الدولة صاحبة نفوذ إسلامي قوي حتى أوائل القرن التاسع حيث غرست الديانة الإسلامية جذورها داخل مملكة فطاني التي أسسها «بريا توانكو» الذي عالجه طبيب مسلم اسمه الشيخ سعيد من مرض مميت أصيب به وكان شرطه لمواصلة العلاج هو ان يعتنق الملك الاسلام بعد شفائه.

ونكث الملك ثلاث مرات عن وعده بعد الشفاء، فكان المرض يعاوده ثانية حتى شفي تمامًا في المرة الثالثة، فأسلم هو وزوجته وأولاده وبناته وتبعه شعبه في اعتناق الإسلام، وأصبحت مملكة فطاني مملكة إسلامية منذ ذلك الوقت، وتوسعت حتى شملت الولايات الجنوبية كلها وهي «جالا، وفطاني، وناريتواس، وستول».

يبلغ عدد المسلمين في تايلاند حوالي مليوني نسمة ثلاثة أرباعهم في مناطق الجنوب. يتمتعون بمساواة كاملة وبحرية مكفولة في ممارسة شؤونهم الدينية والسياسية والتعليمية ويمارس عدد كبير منهم المناصب الهامة في مختلف المحافظات. وفي بانكوك وحدها حوالي ٢٠٠ مسجد من بين حوالي ٢٠٠٠ مسجد في تايلاند كلها تدعم إقامتها الحكومة وبعض الدول الإسلامية التي تقدم منحًا دراسية كثيرة لأبناء المسلمين.

وعلى لسان مسلمين تايلانديين آخرين، جاء في المرجع المذكور نفسه:



مسجد بانكوك ومئذنته امام مقر المركز الاسلامي.

عدد المسلمين يتجاوز خمسة ملايين نسمة منهم أربعة ملايين في الجنوب وحده ولكنهم يلقون أسوأ المعاملات وبخاصة بعد ان أعلنت تايلاند في ١٩٠٢-بعد حروب وغزوات ضد فطاني استمرت ٤٦ سنة- ضم فطاني واعتبارها جزءًا من المملكة، وألغيت جميع حقوق سيادة السلاطين الفطانيين المسلمين وآخرهم تنكو عبد القادر. ومنذ ذلك الوقت أصبحت فطاني منطقة تابعة لمملكة تايلاند الكبرى. وحكمت الولايات الفطانية بشكل مباشر وعينت الحكومة حكامًا بوذيين يحكمون الجنوب المسلم. وبعد أحداث ١٩٣٢، لجأت الدولة إلى استخدام سياسة الدمج،

وعوقت مشاريع التنمية وبرامج تطوير الثقافة الإسلامية. وأدى كل ذلك إلى قيام حركة الكفاح الشعبي من اجل الاستقلال بقيادة أحد علماء فطاني «حاج سولونغ تؤمينا» وحدثت اشتباكات خلال ١٩٤٢ و١٩٤٨، وهاجمت القوات التايلاندية قرية دوسون بور وقتلت ٤٠٠ من الرجال والنساء، وأحرقت مساكنهم، وأغلقت المدارس الاسلامية.

وخلال السنوات التالية ازداد التعسف ضد المسلمين، ومنع الشعب الفطاني من استخدام اللغة المالاوية مع وجوب التعامل باللغة التايلاندية، وجرى تهجير عدد كبير من البوذيين من الشمال وتوطينهم في الجنوب. وكان أغلب هؤلاء من الجنود الذين خاضوا حرب فيتنام.

مدن ومعالم

* **بانكوك Bangkok**: عاصمة تايلاند منذ ١٧٨٢. تعد نحو ٦ ملايين نسمة، و١٠ ملايين مع الضواحي.

يسمي الشعب التايلاندي عاصمته بانكوك «مدينة الملائكة» أو «كرابجثب»، أي خدم الآلهة. والاسم مستمد من اللغة السنسكريتية لغة البلاط الملكي. وكلمة «ثب» معناها الملائكة التي تخدم الآلهة في الطقوس البراهمية القديمة. وقد استبقيت هذه الآلهة وملائكتها لتتبع العقيدة البوذية.

بانكوك، أو «كرابجثب» كانت قبل مئات السنين مجرد نقطة حصينة على منحى النهر لحماية العاصمة السابقة «أيوثايا». وتعني كلمة بانكوك نفسها «المكان الذي ينمو فيه الزيتون البري». وقد استمدت «أيوثايا» إسمها من «أيوديا»، المدينة الخرافية في شمالي الهند التي شنّ منها الاله راما حملته لغزو سيلان التي كانت تسمى عند الرحالة العرب «سرنديب» وهي الآن سري لانكا. وقد ظلت بانكوك على حالها وعرفت هكذا لدى التجار الاوروبيين. ولكن ايوثايا سقطت في أيدي البورميين بعد حصار طويل في منتصف القرن الثاني عشر، وقد دمرت تدميرًا تامًا. ونقل السكان الأسرى إلى بورما، ولكن جزءًا من جيش تائي (الجيش التايلاندي) بقيادة تاك سين هرب قبل سقوط المدينة. ولجأ تاك سين إلى الشرق بالقرب من كمبوديا، وحشد جيشًا هزم به البورميين وطردهم من البلاد فلم يعودوا إليها ثانية. وأصبح تاك سين ملكًا، واتخذ من «تونبوري» عاصمة له عبر نهر تشاونابا امام بانكوك. وبعد السنوات الاولى من حكمه استطاع ان يوقف البورميين من ناحية والكمبوديين من ناحية أخرى. إلا انه أصيب في أخريات أيامه بالخبل وبدأ يتخيل نفسه إلهًا. وحينئذ خلفه قائده جنرال شاكري وتولى الحكم، فنقل العاصمة إلى بانكوك في ١٧٨٢، واقام قصره الكبير الذي أصبح مركزًا للعاصمة الجديدة، إذ جاء الأهالي فأقاموا حوله بيوتهم التي ظلت تتزايد حتى أصبحت مدينة كبيرة. وفي ما بعد أطلق على

«شاكري» أول ملوك الأسرة الملكية الحالية لقب «راما»، وتبعه خلفاؤه في حمل اللقب نفسه حتى الملك الحالي بومبيول (أو بهومبيول) أديوليديج الذي اتخذ إسم راما التاسع وذلك تبركًا باسم الاله راما التي تحكي تفاصيل قصته المأخوذة عن «راما يانا» على لوحات متتابعة مرسومة على جدران المدخل الشرقي لمجموعة القصر الملكي الكبير ومعبده الرئيسي. وهي القصة التي انتهت بانتصار راما على ملك الشياطين «رافانا» بمساعدة القرد «هانومان».

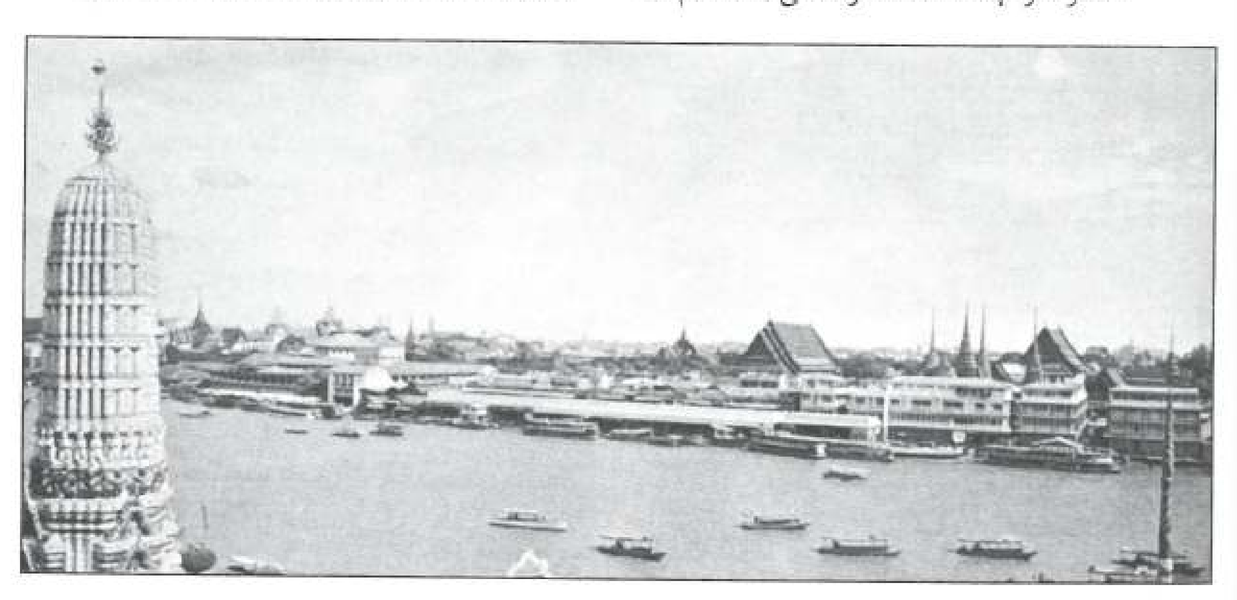
والقصر آية في الفن التقليدي التايلاندي اقامه الجنرال فايا شاكري (راما الأول ومؤسس أسرة شاكري الملكية) على مساحة ٢١٨ ألف م م.، وأحاطه بجدران أربعة ضخمة طولها ١٩٠٠ متر. والقصر ما يزال يحتفظ بقدسيته لدى التايلانديين بالرغم من ان الملك الحالي بوميبول قد انتقل منه إلى قصر آخر في أعقاب توليه الملك بعد مقتل أخيه الأكبر الملك أناندا في ١٩٤٦ بشكل مأساوي لم يعرف معه هل كان الحادث مصادفة أم انتحارًا أم جريمة قتل. ومنذ ذلك التاريخ لم يعد القصر مقرًا لإقامة الملك، واكتفى بأن تقام فيه بعض الاحتفالات الرسمية التي يحضرها الملك.

ومن المعالم التاريخية الأخرى في بانكوك المعبد الملكي الرسمي –معبد وات براكيو– أو معبد بوذا الزمرّدي وهو أشهر وأقدس تمثال في تايلاند، وعلى إطارات نوافذ المعبد الداخلية قصة حياة بوذا منذ مولده حتى صعوده إلى «النيرفانا» (أو السموّ الأعظم).

وليس معبد بوذا الزمرّدي إلا واحدًا من حوالي ٣٠٠ معبد موجودة في بانكوك، وهي متشابهة بطبقاتها وأفاريزها وتماثيلها. (وفي تايلاند نحو ٢١ ألف دير يخدمها نحو ربع مليون راهب بوذي يحظون بتكريم كبير من الشعب).

وفي بانكوك هناك «النصب التأسيسي»، أو حجر الأساس للمدينة العاصمة، وهو قائم بالقرب من مبنى وزارة الدفاع. والنصب عبارة عن عمود قائم داخل نصب على هيئة هيكل يسمى «لاكموانج» أقامه الملك راما الأول عند تأسيسه لعاصمته الجديدة.

* **شيانغ–مي Chiang-Mai**: مدينة في تايلاند، تأسست قديمًا، وكانت عاصمة مملكة لاو



بانكوك، «بندقية آسيا»، على ضفتي نهر مينام.

في منطقة لان-نا (التي تعني «مليون حقل من الأرز») الواقعة شمالي تايلاند. وهذه المملكة كان قد أسسها حوالي ١٢٩٠ زعيم تائي قدم من الصين أو من لاوس العليا. وعاصمتها شيانغ-مي غزاها البورميون في ١٥٧٨ وقضوا على المملكة؛ وعادت سيام (تايلاند) وضمت المنطقة في أواخر القرن التاسع عشر.

ثاني مدينة حاليًا في تايلاند. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. شهيرة بتجارة أخشاب التيك وبالأقمشة الحريرية.

زعماء ورجال دولة

*** بوميبول، أديوليبدج Bhumibol, A.** (١٩٢٧-): ملك تايلاند. تولى الملك بعد وفاة أخيه الملك أناندا في ١٩٤٦، وتوّج في أيار ١٩٥٠. لقبه الملكي راما التاسع، وهو تاسع ملك في سلالة شاكري (Chakkri) التي تحكم تايلاند منذ ١٧٨٢ (راجع «النبذة التاريخية»).

*** تانوم، كيتيكاتشورن Thanom, K.** (١٩١٠-): عسكري ورجل دولة تايلاندي. وصل إلى أعلى المراتب العسكرية وأصبح رئيسًا للحكومة ووزيرًا للدفاع (١٩٥٨)، ثم نائبًا لرئيس الوزراء ووزيرًا للدفاع (١٩٥٩-١٩٦٣)، ثم رئيسًا للوزراء من ١٩٦٣ حتى إقصائه عن الحكم في ١٩٧٥. تميز عهده بالتسلط والفساد والتبعية للولايات المتحدة الاميركية.

*** ساريت تانارات Sarit Thanarat** (١٩٠٨-١٩٦٣): عسكري ورجل دولة تايلاندي. انتسب إلى الكلية العسكرية الملكية في بانكوك، وعمل في صفوف القوات المسلحة حتى ١٩٤٧، حيث لعب دورًا بارزًا في الانقلاب الذي أطاح حكومة تامرونغ ناواساوات، فبدأ نفوذه السياسي يتعاظم طيلة حكم فيبونسوغكرام (١٩٤٧-١٩٥٧) الذي رقاه إلى رتبة مارشال، وعينه قائدًا للقوات المسلحة. في ١٩٥٦، انشق مؤيدو فيبونسوغكرام إلى جناحين: جناح مدني بزعامة فاو سريانون وآخر عسكري بزعامة ساريت نفسه. وعندما حاول فاو سريانون التحالف مع رئيس الحكومة لإبعاد ساريت والاستئثار بالسلطة؛ عمدت القوات المسلحة بقيادة ساريت إلى القيام بانقلاب عسكري كان من نتيجته إبعاد رئيس الحكومة وحليفه فاو سريانون. وقد تعاقبت على الحكم، بتأييد من ساريت، وزراتان لكنهما فشلتا في السيطرة على المعارضة وفرض النظام. وقد دفع ذلك قيادة الجيش إلى تعليق الدستور في ١٩٥٨ بحجة الخطر الشيوعي. وفي كانون الثاني ١٩٥٩ صعد ساريت إلى واجهة السلطة فعين نفسه رئيسًا للحكومة وأصدر دستورًا مؤقتًا منحه صلاحيات سياسية وعسكرية واسعة. وبقي، حتى وفاته (١٩٦٣) ينتهج سياسة داخلية متشدّدة، وخارجية قائمة على الدخول في الاحلاف الاميركية. وفي عهده نمت حركات المقاومة المسلحة ضد الحكم خاصة في المناطق الحدودية.

تايوان

بطاقة تعريف

الإسم: «الصين الحرة» تمايزًا عن جمهورية الصين الشعبية؛ أو «فورموزا» وهو الإسم الذي أطلقه البرتغاليون ويعني «الجميلة»، أو «تايوان» وهو إسم العاصمة القديمة (ويعني «خليج الاراضي المشرفة») التي دعيت تاينان في ١٨٨٦.

الموقع: جزيرة يفصلها عن البر الصيني مضيق فورموزا أو مضيق تايوان الذي يبلغ متوسط عرضه ١٦٠ كلم وطوله ٣٧٧ كلم.

المساحة: ٣٥٩٨٠ كلم م.. تبلغ الكثافة السكانية فيها ٥٦٤ نفسًا في الكلم م. الواحد، وهي الكثافة الأكبر في العالم بعد بنغلادش (٨٤٤ في الكلم م. الواحد)، مع فارق ان بنغلادش بلاد مسطّحة وكل مناطقها مأهولة (باستثناء المناطق التي تصيبها الفيضانات)، في حين ان تايوان جزيرة جبلية وعدد كبير من قممها تتخطى الألفين أو الثلاثة آلاف متر ارتفاعًا، وان ربع مساحتها مأهول، فتصبح الكثافة السكانية الفعلية فيها ٢٥٠٠ نسمة في الكلم م. الواحد.

العاصمة: تايبي. أهم المدن: كاوشيونغ، تايتشونغ، تاينان، كيلونغ.

اللغة: الصينية (رسمية).

السكان: كان تعدادهم في ١٩٥١ نحو ٧،٨١ مليون نسمة، وأصبح في ١٩٨٠ نحو ١٧،٨٧ مليونًا، ويبلغ حاليًا (١٩٩٦) نحو ٢١،٥ مليونًا.

الديانة الغالبة: ديانة هي خليط من البوذية

والتاوية. وهناك الكونفوشيوسية، وأقلية مسيحية (نحو نصف مليون)، وأقلية صغيرة مسلمة (نحو ٦٠ ألف نسمة).

سكان تايوان صينيون في ما عدا أقلية صغيرة من سكان الجزيرة (نحو ٤٠٠ ألف نسمة) تعود بأصولها إلى الماليزية والبولينيزية. الهجرات الصينية إليها اشتدت في القرن السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر، ثم في ١٩٤٩ عندما هاجر إليها (وطرد) نحو مليوني نسمة عقب استلام الشيوعيين السلطة في الصين التي أصبحت «الصين الشعبية».

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به صادر في كانون الأول ١٩٤٦. الرئيس لي تنغ هيو (Lee Teng-hui)، هو من أصل تايواني (مولود في ١٥ كانون الثاني ١٩٢٣)، استلم مهامه الرئاسية في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٨ عقب وفاة سلفه الرئيس تشيانغ تشنغ كيو (المولود في ١٩١٠، وابن تشانغ كاي تشيك). تنتخب الجمعية التشريعية (البرلمان) رئيس الجمهورية لمدة ستة أعوام. نائب الرئيس لي يوان زو (مولود ١٩٢٣) بدأ مهامه في ٢٢ آذار ١٩٩٠. رئيس الوزراء ليان تشان (مولود ١٩٣٦)، تايواني الأصل، وعُين في ٢٣ شباط ١٩٩٣.

البرلمان (هو نظريًا برلمان الصين بكاملها) من ٣٢٥ نائبًا، ٢٢٥ منهم بالانتخاب العام و١٠٠ تنتخبهم أحزابهم.

أهم الاحزاب: كيومينتنغ (الحزب الوطني الصيني) الذي أسسه الزعيم الصيني صن يات صن، ويضم حاليًا نحو ٢،٥ مليون عضو (٦٥٪ مولودين في تايوان)، وتتمحور أفكاره (وبرنامجه) حول المبادىء الثلاثة المعلنة في ١٩٢٤: قومية، ديمقراطية ورفاهية اجتماعية. حزب الصين الفتاة الذي أسسه، في ١٩٣٢، تشن تشيتيان ولي هيوانغ. الحزب الديمقراطي الاجتماعي، أسسه صن يا فو في ١٩٣٢، ———— ويرأسه حاليًا يانغ يوي تسي. الحزب الديمقراطي التقدمي أسسه هيونغ هسن تشيي في ١٩٨٦، وشعاره راية خضراء تزينها حدود الجزيرة، وذلك يتناسب مع طروحاته حول استقلال الجزيرة (تايوان)، ما يميزه عن سواه من الاحزاب والقوى السياسية. الحزب الاجتماعي الديمقراطي الصيني، أسسه جو غاو جنغ في ١٩٩١.

التقسيم الاداري: ١٦ دائرة، خمس مدن رئيسية تشكل كل منها دائرة، وإثنتان (تايبه العاصمة، وكاوتشيونغ) لها نظام خاص، وكذلك نظام خاص لجزر فوكيان الصغيرة الساحلية (كينمن وماتسو).

الاقتصاد: تشكل الاراضي المروية ٢٥٪ من المساحة العامة، والغابات ٦٠٪. وأهم المزروعات: قصب السكر، الارز، الخضار، الموز، الذرة، الشاي، الاناناس؛ وتغطي المزروعات ٨٤٪ من الحاجات المحلية. ومن ثروات تايوان الزراعية تربية الماشية وصيد السمك.

أما الثروات المنجمية، فيأتي في طليعتها احتياطي الفحم (نحو ١٧٦ مليون طن)، والغاز الذي يبلغ احتياطيه نحو ١٧،٨ مليار متر مكعب، والمرمر، والفضة، والنفط، والنحاس، والأمينت، والغرافيت والكبريت. وأهم الصناعات: المليوسات، الإنشاءات الكهربائية، العربات، أحواض السفن، المواد الفولاذية، البيتروكيميائيات والورق. وقطاع السياحة في ازدهار، وبلغ المتوسط السنوي لعدد السياح في السنوات الخمس الاخيرة (١٩٩١-١٩٩٥) نحو مليوني سائح.

حققت تايوان تقدمًا إقتصاديًا سريعًا جعلها على قدم وساق، في هذا المجال، مع الدول الصناعية المتقدمة.

والفضل في ذلك يعود إلى اعتمادها نهج «الرأسمال المستثمر في مشاريع صغيرة» (نحو

عشرين شخص عامل في المشروع الواحد بموجب دراسة أعدت في ١٩٨٥)، تميزت بالديناميكية والاهتمام بالتصدير. لكن المساوىء الكبرى الناجمة عن هذا التصنيع كانت في تلوث البيئة التي ضربت نسبة عالية فاقت ما عداها من البلدان.

نبذة تاريخية

حتى الحرب العالمية الثانية: وصل المستوطنون الصينيون إلى جزيرة «فورموزا» (التسمية البرتغالية للجزيرة، تايوان) في أوائل القرن السابع. ولكن الهجرات الواسعة للصينيين إلى الجزيرة لم تبدأ إلا في القرن الثاني عشر الذي عرف أيضًا وصول أول الاوروبيين إليها. ثم، أقام الاسبان والهولنديون فيها مراكز تجارية. وفي ١٦٤٢، طرد الهولنديون الاسبان منها، وأصبحوا أسياد الجزيرة حتى ١٦٦١، عندما غزاها ضابط صيني يدعى تشنغ تشنغ-كونغ فطرد الهولنديين واحتل الجزيرة وحكمها وأعطى الحكم من بعده لأسلافه الذين اتبعوا سياسة معادية للأسرة المنشورية في البر الصيني. لكن الأسرة المنشورية ما لبثت ان احتلت الجزيرة في ١٦٨٣، وحكمتها لمدة نحو قرنين، أي حتى هزيمتها أمام اليابان في الحرب الصينية-اليابانية (١٨٩٤-١٨٩٥)، فتخلت الصين عن تايوان لليابان بموجب معاهدة «شيمونوسيكي». وحاول التايوانيون الثورة وأعلنوا الاستقلال، لكنهم هزموا؛ وأعادوا محاولة فاشلة أخرى في ١٩٠٣.

طبق اليابانيون على الجزيرة نظامًا عسكريًا واستعماريًا قاسيًا، وأصبحت اللغة اليابانية اللغة الرسمية، وأطلق على القرى أسماء يابانية. وشجع اليابانيون الصناعة مستفدين من غنى الجزيرة بالثروات الطبيعية، ولكن دون ان يعود ذلك بالفائدة على السكان لأن نسبة ٩٠٪ من الانتاج كانت تذهب إلى اليابان.

كرونولوجيا أحداث ما بعد الحرب العالمية الثانية: بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، عادت تايوان صينية (مؤتمر برتسدام)، ونزلت فيها وحدات من قوات الزعيم الصيني تشانغ كاي-تشيك. ولكن الادارة الجديدة لم تحسن ضبط الامور في البلاد، فسادت فيها موجة من التململ الذي تحول، في ١٩٤٧، إلى أعمال عنف بين أنصار تشانغ كاي-تشيك ولجان ثورية

سرعان ما كانت قد وجدت طريقها إلى الظهور. إلا ان القمع العسكري بقيادة الكولونيل بنغ منغ شي سحق الانتفاضة، وأعلنت الاحكام العرفية.

في ١٩٤٩، لجأ تشانغ كاي-تشيك، ومعه بعض القادة والوحدات العسكرية التي ظلت أمينة له، إلى تايوان، بعد هزيمة كيومينتنغ أمام الشيوعيين في الصين. وقبل ان يستتب الوضع له ولحكومته، ظهرت بوادر تفسخ خطيرة بين اللاجئين من البر الصيني وبين المقيمين الاصليين، استطاعت السلطة معالجتها وفرض سيطرتها.

في أول أيار ١٩٥٠، أعلن الرئيس الاميركي، ترومان، التزامه عدم تقديم أي مساعدة أميركية للقوميين الصينيين (في تايوان)؛ لكن الحرب الكورية قلبت الوضع وأخذ الاميركيون يمدون «الصين الوطنية» (تايوان) بمختلف المساعدات الاقتصادية والمالية، وكان أسطولهم السابع يرسو في مضيق فورموزا (تايوان)، كما اخذوا يضغطون دوليًا باتجاه اعتبار تايوان الممثل الوحيد لكامل الصين (استمرت هذه السياسة حتى دخول الصين الشعبية الامم المتحدة في ١٩٧١، واضطرار تايوان الخروج منها، وهي تنظر بمرارة إلى حلفائها الاميركيين وهم يباشرون التفاوض مع بكين).

في أول آذار ١٩٥١، انتخب تشانغ كاي-تشيك رئيسًا لجمهورية تايوان (الصين الوطنية). في ٢٨ نيسان ١٩٥٢، عقدت تايوان معاهدة صلح وسلام مع اليابان؛ وفي ١٩٥٤، عقدت اتفاق دفاع مشترك مع الولايات المتحدة الاميركية. وشهد العام ١٩٥٨ استعدادات عسكرية ونشبت معارك بين الصينيين الشيوعيين وبين التايوانيين. واستمر الوضع متوترًا، مع اشتباكات (تصل احيانًا إلى حد المعارك) في ١٩٥٩ و١٩٦٠ ولم تقف إلا في ١٩٦١.

في ١٩٦٤، اقفلت فرنسا سفارتها في تايوان. في ٢٥ تشرين الاول ١٩٧١، أجبرت تايوان على التخلي عن مقعدها في الامم المتحدة لصالح جمهورية الصين الشعبية.

في ٥ نيسان ١٩٧٥، توفي تشانغ كاي-تشيك، فخلفه ابنه تشانغ تشينغ-كوو الذي واصل سياسة والده.

في أول كانون الثاني ١٩٧٩، اعترفت الولايات المتحدة بجمهورية الصين الشعبية باعتبارها الحكومة الشرعية لكامل الصين، ولكنها ابقت على علاقات اقتصادية وثقافية غير رسمية مع تايوان (التي تلقت منها قرضًا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار لأجل طويل وبفائدة قليلة). وفي ٢٧ تموز ١٩٧٩، غادر آخر الجنود الاميركيين ارض تايوان.

ظل موضوع المساعدة العسكرية الاميركية لتايوان عقبة رئيسية امام تحسن علاقات الولايات المتحدة مع الصين الشعبية التي تؤكد ان تايوان إقليم من أقاليمها. ورغم اعتراف الولايات المتحدة بالصين الشعبية وقطع العلاقات الدبلوماسية مع تايوان، فإنها أعلنت (في حزيران ١٩٨٤) انها ستبيع تايوان طائرات حربية. لكن من جهة ثانية، أعلنت تايوان (في آب ١٩٨٤) إنها تسمح باتصالات غير رسمية مع «أعدائها» في الصين الشيوعية. وفي ١٥ تموز ١٩٨٧، أعلنت إلغاء «القانون العرفي» (راجع «العلاقات مع الصين» في هذا السياق).

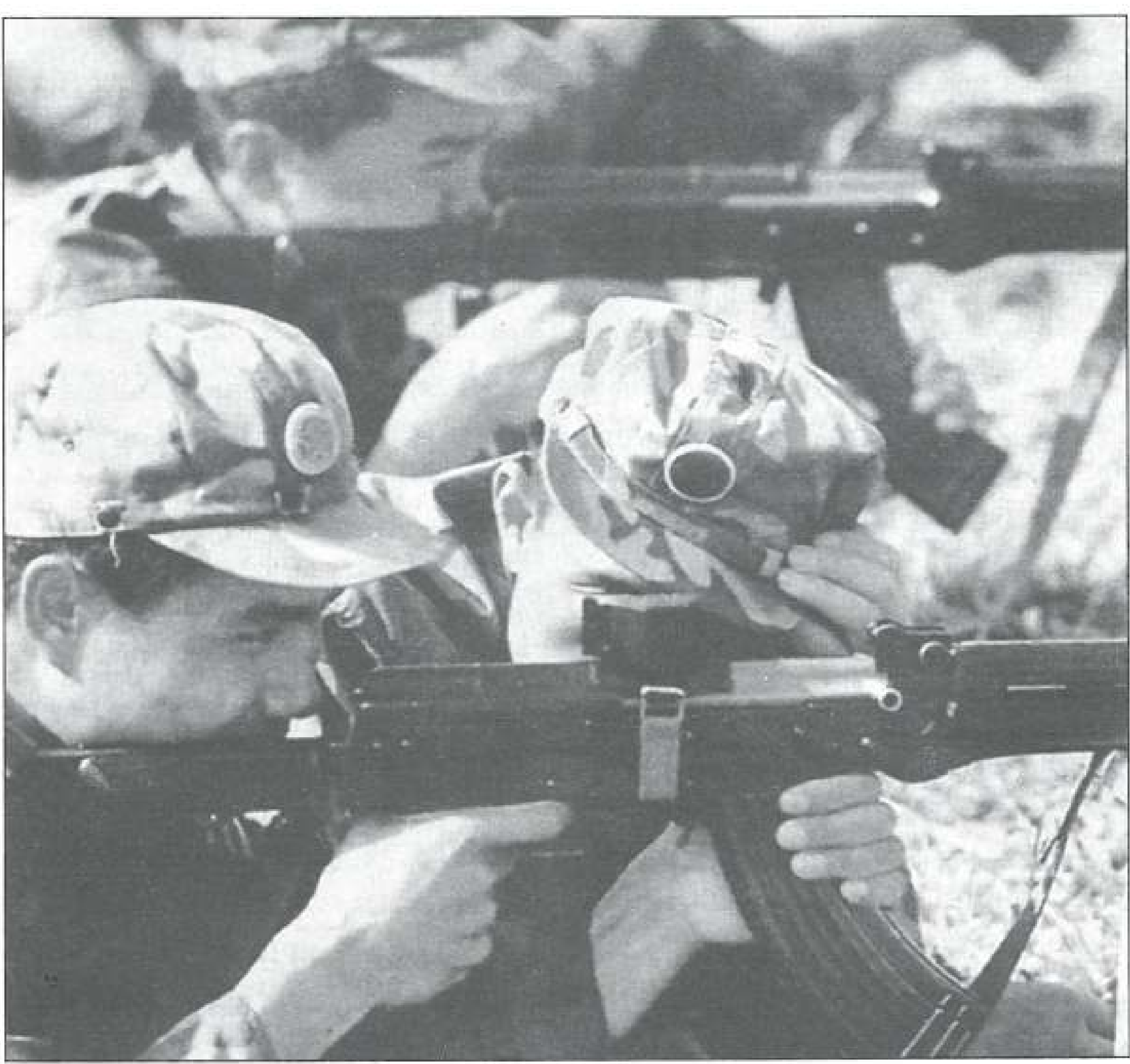
داخليًا، برز وضع في السنوات القليلة الأخيرة، تكلم عنه الرئيس التايواني لي تنغ هيو في افتتاح مؤتمر حزبه «الوطني» الحاكم (آب ١٩٩٣) محذرًا من ان الحزب الحاكم يواجه تهديدًا من الصراعات الفئوية الداخلية ومن المعارضة السياسية المتنامية. وفي تشرين الثاني ١٩٩٣، جرت انتخابات بلدية في أجواء منافسة شديدة بين الحزب الحاكم و«الحزب الديمقراطي التقدمي» المعارض الذي يدعو الحزب الحاكم إلى التخلي عن مطالبته باستعادة الحكم في الصين والانصراف إلى معالجة القضايا الداخلية للبلاد (وقد فاز الحزب الحاكم في ١٥ من اصل المقاطعات الـ٢٣ التي تضمها البلاد).

العلاقات مع الصين: ٢٩ دولة فقط تقيم علاقات دبلوماسية مع تايوان، وأكثر من ١٥٠ دولة لها علاقات تجارية معها. أما مع الصين الشعبية (الاشتراكية الشيوعية)، فالعقيدة الرسمية المتحكمة بتايوان، منذ ١٩٤٩، أن لا إتصال، ولا مساومة ولا مفاوضات معها (هكذا استمر الأمر حتى العقد الأخير). فتايوان كانت تطالب بالسيادة على كامل الاراضي الصينية؛

في ١٩٨٧، ترطبت الاجواء قليلاً مع اعطاء التايوانيين حق القيام بزيارة إلى الصين باستثناء الموظفين والصحافيين والمعلمين والعسكريين. واستمر ترطيب الاجواء، وجاءت المبادرة هذه المرة من الصين عندما حيا سكرتير الحزب الشيوعي الصيني زاو زيانغ، في شباط ١٩٨٨، ذكرى الرئيس تشيانغ تشنغ كيو. وفي نيسان (١٩٨٨)، سمحت تايوان بإقامة خط بريدي مع الصين؛ وفي تموز، قررت تايوان تنظيم المبادلات غير المباشرة مع الصين (عبر هونغ كونغ) وسمحت بزيارة الصينيين تايوان. في ١٩٨٩، قررت السلطات التايوانية ان بإمكان الصحافيين التايوانيين فتح مكاتب لهم في بكين، وإن بامكان المعلمين زيارة الصين، كما سمحت للكتب المطبوعة في الصين ان تدخل تايوان وتوزع فيها؛ وفي أيار (١٩٨٩)، شاركت وزيرة المالية التايوانية، شرلي كيو، في الدورة العشرين للجمعية العمومية لبنك التنمية الآسيوي في بكين.

في نيسان ١٩٩٠، شارك فريق رياضي تايواني في ألعاب آسيا التي جرت في بكين. في تموز ١٩٩٢، سمحت تايوان بزيارات ثقافية للصين؛ وفي آب صدر «قانون العلاقات عبر مضيق تايوان» يسمح بزيارات يقوم بها للجزيرة أعضاء الحزب الشيوعي الصيني؛ وفي تشرين الثاني، صدر قانون «المبادلات الاقتصادية» الذي يجيز تبادل البضائع مع الصين. وفي ٢٧ شباط ١٩٩٣، أول زيارة لمسؤول صيني لتايوان.

في ٢٩ نيسان ١٩٩٣، وقعت تايوان والصين، في سنغافورة وبعد اللقاء الاول بينهما، على مستوى رئيسي العلاقات في



تدريبات عسكرية صينية على جبهة تايوان (شباط ١٩٩٦): مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية في تايوان في ٢٣ آذار ١٩٩٦، ازدادت التهديدات الصينية لتايوان، ما دفع الولايات المتحدة لإرسال قوة جوية وبحرية بقيادة حاملة الطائرات «نيمتز» إلى بحر الصين الجنوبي. لكن التساؤل حول جدّية حماية الولايات المتحدة لتايوان هو العنوان الأبرز لمختلف الآراء والتعليقات التي تتناول الأزمة الصينية–التايوانية؛ وكذلك محاولات الدول الأوروبية واليابان نزع فتيل هذه الأزمة بإقناع الصين قبول فكرة إنشاء «كومنولث صيني».
وبمقتضى هذا الاقتراح، ستسترد الصين هونغ كونغ في ١٩٩٧ ثم تمنحها الاستقلال في إطار الكومنولث.
وبعدئذ سيكون في وسعها ان تعرض على تايوان، بل حتى على سنغافورة، الترتيبات نفسها؛ ما يعني ان هذه الدول ستصبح بالنسبة إلى الصين مثلما هي كندا ونيوزيلندا وأوستراليا بالنسبة إلى بريطانيا.

مضيق تايوان، منذ ٤٤ عامًا، اتفاقًا تاريخيًا وُصف بأنه يمهد الطريق امام إقامة علاقات مباشرة بينهما. وينص الاتفاق على الاستغلال المشترك للطاقة وللموارد الطبيعية وتبادل المعلومات التكنولوجية والعلمية بما فيها المعلومات المتعلقة بالكمبيوتر. وعلى رغم الطبيعة التقنية لهذه الاتفاقات فان قيمتها التاريخية في انها تمثل أول تقارب بين البلدين منذ انتصار الشيوعيين في الحرب الأهلية الصينية واضطرار القومين بقيادة تشان كاي تشيك إلى الانسحاب إلى جزيرة تايوان. وتبادل الطرفان من وقتها الإدعاء بان كلاً منهما يمثل السيادة الصينية.

في ١٦ آب ١٩٩٣، قال الرئيس التايواني، لي تنغ هيو، في افتتاح المؤتمر الرابع عشر لحزبه «الوطني» الحاكم: «نحض باحلال السلطات الشيوعية الصينية على ان تعترف بالميل السائد في عصرنا وتتعهد ألاّ تغزو تايوان»؛ وناشد الصين إجراء إصلاحات ديمقراطية وإيقاف حملتها الدبلوماسية لعزل تايوان في المجتمع الدولي.

وإثر محادثات أجراها مفاوضون تايوانيون وصينيون في بكين في ٢٩ آب ١٩٩٣، أصدرت الحكومة الصينية وثيقة للترتيبات المقترحة لإعادة ضم تايوان إلى الصين تتضمن إحتفاظ الحكومة الصينية بحق استخدام القوة العسكرية في هذا الشأن. وكررت الوثيقة موقف بكين الرافض بشدة اقتراح تايوان الانضمام إلى الامم المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة وشدّدت الوثيقة على الحل الصيني في إطار صيغة تدعو إلى «دولة واحدة في نظامين»، ما يعطي الحكومة التايوانية حق إدارة شؤونها الداخلية، ولكن يحظر عليها اتباع سياسات خاصة في ما يتعلق بالدفاع والشؤون الخارجية، وهو اقتراح مماثل للصيغة التي ستستعيد الصين بموجبها السيادة على مستعمرة هونغ كونغ البريطانية في ١٩٩٧. وقد رفضت تايوان هذه الوثيقة وقال رئيس وزرائها ليين ستان ان المسؤولين الصينيين يتجاهلون ان الصين مقسمة منذ ٥٠ سنة.

وفي مؤشر آخر إلى التحسن التدريجي في العلاقات، زار مفاوضون صينيون تايبه، لكن أجواء حادثة إختطاف صينيين لطائرة صينية إلى تايوان وطلبهم اللجوء السياسي هناك عكّرت هذه العلاقات (كانون الاول ١٩٩٣) من دون ان تصيبها بالشلل. وفي نيسان ١٩٩٤، قال الرئيس الصيني، جيانغ زيمين، ان «اعادة توحيد الصين مهمة تاريخية وهي أمنية الشعب الصيني كله واتجاه لا رجوع عنه».

والعلاقات الدولية مع الصين هي من العوامل الكبرى التي تقضّ مضاجع تايوان منذ أن حلت الصين محلها في الامم المتحدة. وآخر ما واجهه الرئيس التايواني لي تنغ هيو في هذا المجال التفسير الرسمي الذي أعطته عمّان لزيارته لها في ٢ نيسان ١٩٩٥، إذ اعتبرتها «زيارة خاصة لا تحمل اية أبعاد سياسية» انسجامًا مع الموقف الاردني الرسمي الذي يعتبر تايوان جزءًا من جمهورية الصين الشعبية. وكان الاردن وقع اتفاقًا مع الصين في ١٩٧٧ تضمن التزامًا بهذا الموقف من تايوان على رغم استمرار التبادل التجاري بين عمان وتايبه.

والوضع لم يكن أحسن حال بالنسبة إلى زيارة لي تنغ هيو «الخاصة ايضًا» إلى الولايات المتحدة في ١٠ حزيران ١٩٩٥ (أول زيارة لرئيس تايواني لواشنطن) التي امل منها الرئيس التايواني ان تمثل بداية توازن دبلوماسي جديد بين عاصمته تايبه وبكين وواشنطن، والتي أثارت، في الوقت نفسه، غضب الصين متهمة واشنطن بتشجيع استقلال شعب تايوان وتقويض سيادة بكين. ولو كان الأمر وقف عند هذا الحد لهان الامر على تايوان، لكن لم تمض أسابيع قليلة على هذه الزيارة حتى تناقلت الأنباء (في أول آب ١٩٩٥) خبر رسالة بعث بها الرئيس الاميركي بيل كلينتون إلى نظيره الصيني جيانغ زيمين سعيًا منه إلى تطمين بكين إلى ان سياسة واشنطن الملتزمة صين واحدة لم تتغير. و لم يطل الأمر حتى نشرت صحيفة «نيويورك تايمز» الاميركية، في كانون الثاني ١٩٩٦، تقريرًا حول عزم الصين على اجتياح تايوان بعد انتخابات الرئاسة في هذا البلد في آذار ١٩٩٦. ونفت السلطات الصينية صحة هذا التقرير، لكنها حرصت في الوقت نفسه على تكرار ما كانت تردده من ان «مسألة توحيد الارض الصينية مسألة داخلية تخص الصين وحدها».

خلال النصف الثاني من ١٩٩٥، أجرت الصين عددًا من المناورات العسكرية البرية والبحرية والجوية قرب السواحل التايوانية. وحسب التقارير الصينية ستستمر هذه المناورات حتى الانتخابات الرئاسية في تايوان (آذار ١٩٩٦). وفي خطٍ مواز لهذه المناورات يتضح ان الصين، بعد ان فرغت من إعداد الترتيبات اللازمة لعودة هونغ كونغ إلى السيادة الصينية في العام المقبل (١٩٩٧)، بدأت وبتشدّد تطالب بعودة تايوان إلى أرضها الأم.

تعلّمت بكين درسًا في تعاطيها مع التايوانيين أثناء انتخاباتهم البرلمانية (كانون الاول ١٩٩٥). إذ تبيّن ان التشدد، عبر المناورات العسكرية والحملات الاعلامية، أدّيا إلى هزيمة الحزب القومي الحاكم، بينما حقق الحزب الجديد الموالي لبكين مكاسب كبيرة في الانتخابات التشريعية الاخيرة وتضاعفت مقاعده ثلاث مرات قياسًا بالدورة السابقة. وفي ضوء هذه النتائج قررت بكين مواصلة تمارينها العسكرية وحملاتها الاعلامية حتى الانتخابات الرئاسية تحت شعار «صوت للرئيس لي صوت للحرب»، باعتبار الرئيس لي تينغ هيو يدعو إلى استقلال تايوان. وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٩٦، نشرت صحيفة «الجيش» الصينية ان الجنود الصينيين مستعدون لتأدية «المهمة المقدسة» للدفاع عن وحدة البلاد إذا ما اختارت تايوان طريق الاستقلال.

تايوان جيوسياسيًا: تقلصت أقاليم «جمهورية الصين»، التي قامت في ١٩١١ على انقاض النظام الامبراطوري الصيني، وانحصرت في جزيرة تايوان (التي كانت تدعى فورموزا) منذ ١٩٤٩، أي منذ انتصار الشيوعيين واعلانهم «جمهورية الصين الشعبية». ومع هذا التاريخ، بدأت

تايوان تمثل رهانًا جيوسياسيًا كبيرًا في الشرق الأقصى: دولتان، كل واحدة منهما تدعي لنفسها «جمهورية الصين»؛ وحكومتان، كل واحدة منهما تؤكد انه لا يمكن وجود أكثر من صين واحدة. علمًا ان لا مجال للمقارنة بين الدولتين من حيث القوة والاتساع وعدد السكان، ولا حتى من حيث شرعية التمثيل الصيني خاصة بعدما نجحت الصين الشعبية في الخروج من عزلتها ودخولها مسرح السياسة الدولية من باب قبول عضويتها في الامم المتحدة (١٩٧٠).

هذا الضعف على المسرح السياسي والدولي عوّضته تايوان بالنشاط الاقتصادي. فأصبحت إحدى الدول الآسيوية الصناعية «الجديدة»، كما أصبحت قوة تجارية كبرى وإحدى أكبر الدول المالكة للعملات الصعبة في العالم (٨٤ مليار دولار في ١٩٩٢). لكن إزاء هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي الهائل انبثق وضع سياسي داخلي يطرح على بساط البحث دكتاتورية الحزب الواحد «كيومينتنغ» (الحزب الوطني-أو القومي-الصيني)، الذي بقي حزبًا واحدًا في البلاد حتى ١٩٨٦، يأخذ قوته من القانون العرفي الذي بدأ تنفيذه منذ ١٩٤٩ و لم يجر إبطاله إلا في ١٩٨٧. فقبل هذا التاريخ كان الكيومينتنغ يمارس دكتاتورية جسّدها المارشال جيانغ جيشي (تشان كاي-تشيك) حتى وفاته في ١٩٧٥، وجاء بعده إبنه جيانغ جينغو الذي باشر بإصلاحات محدودة وحذرة.

في الحرب الكورية، شكلت تايوان قاعدة أميركية بالغة الأهمية، وقد شبّهها الجنرال الاميركي دوغلاس ماك آرثر بـ«حاملة الطائرات التي لا تغرق»، وقد أمّن الاسطول السابع الاميركي حماية مضيق فورموزا حيث جزر بنغ-هو وليه-تاو التابعة لتايلاندا. وبفضل الوجود العسكري الاميركي صُدّت هجمات الشيوعيين الصينيين، في ١٩٥٤ و١٩٥٨، الذين كانوا يحاولون غزو سواحل جيمن (كيموي) ومازو داو (ماتسو) التي كانت تحت سيطرة القوميين في تايوان. وهذا الحلف الاميركي-التايواني توّج بمعاهدة تعاون موقعة في كانون الاول ١٩٥٤. لكن الادارتين الاميركيتين في عهدي الرئيسين ايزنهاور وكينيدي لم تقدما للرئيس التايواني جيانغ جيشي أية مساعدة قد تمكنه من غزو البر الصيني (الصين الشعبية)، وهذا الأمر هو على كل حال مستحيل عسكريًا. وفي حرب فيتنام، استخدم الاميركيون تايوان كقاعدة خلفية لهم.

سيطر الصينيون القادمون حديثًا (إثر استلام الشيوعيين الصينيين السلطة في الصين) إلى تايوان على مقدرات البلاد، وفرضوا لغة رسمية هي الصينية المعروفة بلهجة «ماندارين»، في حين ان الصينيين الأصليين (التايوانيين) يتكلمون الصينية بلهجة المناطق الصينية الجنوبية، فخلق ذلك، إضافة إلى عوامل إجتماعية أخرى، حالات من التوتر والتباعد بين المجموعتين (الأقلية الوافدة والأكثرية المقيمة منذ قرون في الجزيرة)، لم تهدأ وتجد حلولاً لها إلا مع وصول جيانغ جينغو (ابن جيانغ جيشي

المعروف «تشان كاي تشيك») إلى السلطة في السبعينات (رئيس وزراء ثم رئيس الجمهورية في ١٩٧٥)، وبدء مرحلة الازدهار الاقتصادي الذي شارك التايوانيون الأصليون فوائده مع الصينيين الوافدين. وبعد جيانغ جينغو (مات في ١٩٨٨) جاء لي تنغ هيو، وهو تايواني.

وتبقى المشكلة الأساسية المطروحة على الشعب التايواني هي مشكلة «هوية» جزيرة تايوان، وما يتصل بها من مشكلات وقضايا، أخصها تصاعد أصوات «الاستقلاليين» الذين ما زالوا حتى الآن (أوائل ١٩٩٦) يشكلون أقلية بين الشعب، ولكنها أقلية فاعلة ومتحركة. فالعقود الاربعة التي مرّت على شعب في جزيرة كل حياته السياسية كانت مناقضة للحياة السياسية في البر الصيني، جعلت (هذه العقود الاربعة) من الجزيرة كياناً له خصائصه الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ في ما عدا طبعًا الجانب الثقافي، ذلك ان الغالبية العظمى من شعب جزيرة تايوان تعلن انتماءها الصيني وتفاخر بثقافة تعود إلى آلاف السنين يشهد عليها متحف تايبه الوطني.

السلطات التايوانية ما تزال تمارس سياسة كسب الاعتراف الدولي بتايوان دولة مستقلة والسماح لها بعضوية الامم المتحدة. والسنوات القليلة القادمة مرشّحة لأن تؤشّر، على الأقل، على مصيرها النهائي.

مدن ومعالم

* **تايبه Taipei**: عاصمة تايوان. تقع في القسم الشمالي من الجزيرة على نهر تانشوي. تعد نحو ٣ ملايين نسمة (اوائل ١٩٩٦). مركز تجاري وصناعي وثقافي كبير.

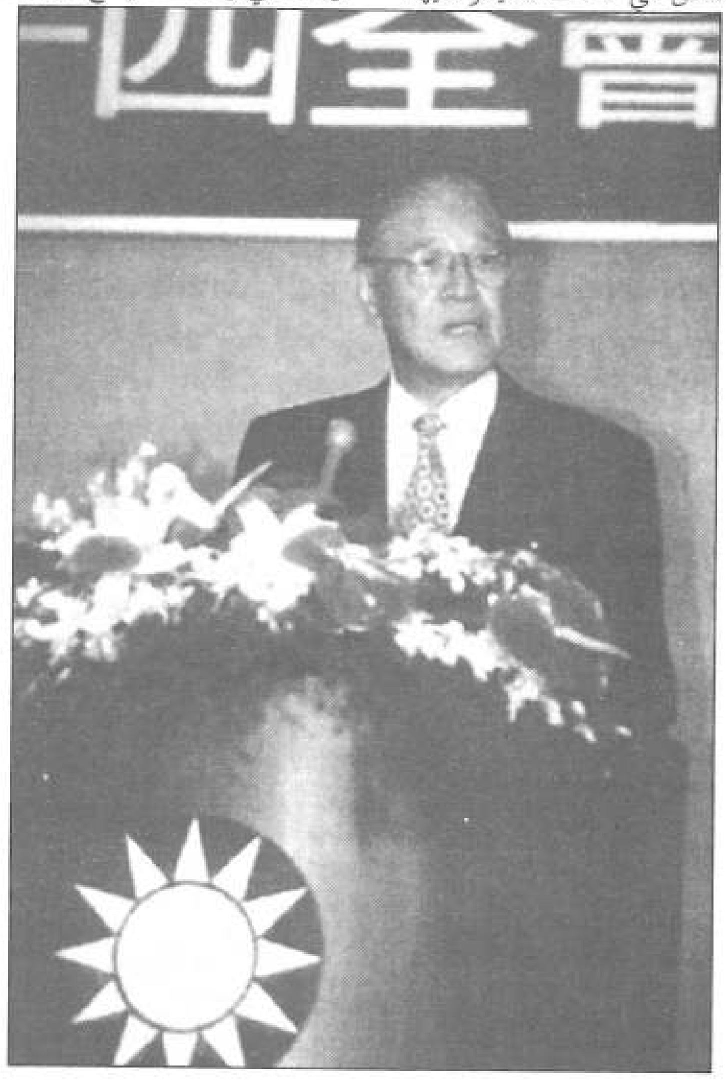
* **كاو هسيونغ Kao Hsiung**: مرفأ وثاني أكبر مدينة (بعد العاصمة) في تايوان. تقع جنوب غربي الجزيرة. تعد نحو ١،٥ مليون نسمة (اوائل ١٩٩٦). قاعدة بحرية ومرفأ مهم لتصدير المنتوجات الزراعية والصناعية. صيد وصناعات معدنية وسفن وألومينيوم وبلاستيك وبتروكيميائيات. بنى اليابانيون هذه المدينة في اوائل القرن العشرين، واتخذها الاميركيون لهم قاعدة بحرية مهمة في الحرب العالمية الثانية.

المدن المهمة الأخرى في تايوان: كيلونغ Kilong (نحو ٤٠٠ ألف نسمة)، تايتشونغ Taitchong (نحو ٨٥٠ ألفًا) وتاينان Tainan (نحو ٧٥٠ ألفًا).

زعماء ورجال دولة

* **تشيانغ تشينغ-كيو Chiang Ching-Kuo** (١٩١٠-١٩٨٨): سياسي صيني ورجل دولة تايواني. ابن الجنرال تشيانغ كاي تشيك وخليفته كرئيس لجمهورية تايوان. درس في الصين وموسكو في المعاهد العسكرية والسياسية. ترأس إدارة كيانغسي الجنوبية (١٩٣٩-١٩٤٥). تسلّم مناصب عليا في المناطق التي كانت تسيطر عليها قوات والده. رئيس ادارة تايوان (١٩٤٩-١٩٥٠) والتوجيه السياسي في وزارة الدفاع الوطني (الصين الوطنية). نائب وزير الدفاع (١٩٦٤-١٩٦٥). وزير الدفاع (١٩٦٥-١٩٦٩). نائب رئيس الوزراء (١٩٦٩-١٩٧٢). رئيس الوزراء منذ ١٩٧٢ فرئيس الجمهورية في ١٩٧٨.

انتهج السياسة الخارجية والداخلية نفسها التي وضعها والده. فأبقى على التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي مع الولايات المتحدة رغم



لي تنغ هيو (١٩٩٥).

اعترافها بالصين الشعبية وسحبها الاعتراف بالصين الوطنية، وصعّد من حملاته ضد الشيوعية. واستمر، داخليًا، في تحديث الاقتصاد وتحويل تايوان إلى دولة صناعية يعتمد إقتصادها على التصدير بالدرجة الأولى. توفي في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٨ فخلفه نائب الرئيس لي تنغ هيو الذي ما يزال رئيسًا (راجع النبذة التاريخية).

*** تشيانغ كاي تشيك Tchang, Kai-Chek** (١٨٨٦-١٩٧٥): عسكري وسياسي ورجل دولة صيني، ورئيس جمهورية الصين الوطنية (تايوان). درس في الأكاديمية الحربية اليابانية للضباط (١٩٠٧). أصبح مستشار الزعيم صن يات صن، أول رؤساء الجمهورية الصينية (١٩١١). تزوج من ابنة المالي الصيني المسيحي تشارلز جونز سونغ، التي لعبت دورًا سياسيًا إلى جانبه وهي أخت زوجة صن يات صن. اشتغل مصرفيًا في شنغهاي (١٩١٥-١٩٢٣)، ثم التحق بالحزب الوطني الصيني (كيومينتنغ).

قاد الجيش الزاحف شمالاً من كانتون وسقطت في يده هانكاو وشنغهاي ونانكين، وتعاون مع الشيوعيين الصينيين بموازرة روسيا السوفياتية (١٩٢٣-١٩٢٧)، ثم ما لبث ان انقضّ عليهم، فكان ذلك ايذانًا ببداية الحرب الأهلية المدمرة بين الكيومنتنغ والشيوعيين. أصبح في ١٩٢٨ قائدًا عامًا للجيوش الصينية والحاكم المطلق للصين. عقد صلحًا مع الحزب الشيوعي الصيني لمقاومة الاحتلال الياباني للصين. خلال الحرب العالمية الثانية برز اسمه كزعيم دولي، رغم ان الحزب الشيوعي الصيني، بقيادة ماو تسي تونغ، كان يحرز الانتصارات المهمة. حضر تشيانغ كاي تشيك مؤتمر القاهرة في ١٩٤٣ مع روزفلت وتشرشل، واشتدت حملات النقد عليه لسياسته الداخلية ولسوء تسييره دفة القتال. واصل الحرب ضد الشيوعيين الصينيين بعد الحرب العالمية الثانية بتأييد من الاميركيين، ولكن دون جدوى، فقد تمكنوا من اكتساح جنوبي الصين وإعلان «جمهورية الصين الشعبية» في ١٩٤٩، مما اضطر تشيانغ كاي تشيك إلى اللجوء مع انصاره إلى جزيرة فورموزا (تايوان) التي احتفظ بالسلطة فيها بفضل موازرة الأسطول السابع الاميركي (راجع النبذة التاريخية).

*** لي تنغ هيو Lee Teng-Hui** (١٩٢٣-)
راجع النبذة التاريخية.



تشيانغ كاي تشيك.

تتارستان



(للخريطة أيضاً، راجع «تركمانستان» في هذا الجزء)

بطاقة تعريف

الإسم: «تتارستان» جمهورية فدرالية في إطار روسيا الاتحادية.
وإسم «تتار» (كما جاء في الموسوعة العربية الميسرة) «يطلق على شعوب اكتسحت اجزاء من آسيا وأوروبا بزعامة المغول في القرن الثالث عشر ميلادي. ويرجح ان التتار الاصليين جاءوا من شرقي آسيا ووسطها، أو من وسط سيبيريا، وبعد ان انحسرت موجة غزوهم نحو الشرق ظل التتار يسيطرون على كل روسيا وسيبيريا تقريبًا، وظلت امبراطوريتهم حتى أواخر القرن الخامس عشر، حين تمزقت إلى خانات عديدة مستقلة، سقطت في أيدي الاتراك العثمانيين، والقيصر إيفان الرابع».
وجاء في دائرة المعارف الاسلامية، المجلد الرابع: «ويظهر أن الشعوب التي تحدّرت من أصل «مغلي» وتتحدث بالمغولية كانت تسمي نفسها دائمًا باسم التتر».

الموقع: في غربي روسيا الاتحادية. تحيط بها روسيا، والجمهوريات الفدرالية في روسيا الاتحادية التالية: بشكورتوتستان (بشكيريا)، أودمورتيا، ماري إيل وتشوفاشيا (لاحظ الخريطة).
المساحة: ٦٨ ألف كلم م..
العاصمة: قازان (راجع «مدن ومعالم»).
اللغات: الروسية والتتارية. التتارية تكتب بالحروب اللاتينية. وثمة اجتهادات لاختصاصيين لغويين تقول إن سكان المنطقة (البلغار أو التتار) استخدموا حروف اللغة العربية بدلاً من حروف لغتهم الوطنية منذ حوالي ألف سنة، ومع ذلك فإن الأمر قد تم دون قواعد لغوية، وهناك حروف في اللغة العربية غير موجودة في اللغة التتارية كالذال والضاد والطاء... وقد تمّ بذل جهود مضنية لتطوير الحروف التتارية المكتوبة بالعربية للاستجابة للخطط الطموحة للقضاء

على الأمية، فبرزت صعوبات جمة، منها على سبيل المثال ان اللغة العربية فيها تشكيلات وحركات، وكان التتاري يختار كيف يشكل لغته المكتوبة بالحروف العربية، وهكذا تم اللجوء إلى الحروف اللاتينية نتيجة لحيثيات تتعلق بأمور تقنية ثقافية لغوية، وليس نتيجة لأسباب أخرى سياسية أو غيرها.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو ٣،٧٥ ملايين نسمة (١٩٩٥)، منهم ٤٨،٥٪ تتار، و٤٣،٣٪ روس و٣،٧٪ تشوفاش. التتار مسلمون، والباقون مسيحيون أرثوذكس. والجدير ذكره ان عدد التتار المنتشرين في أنحاء روسيا أكثر منه داخل تتارستان نفسها.

في السنوات الأخيرة من حكم الشيوعيين السوفيات، كان عدد المساجد المسموح بها لا يزيد عن ١٠ مساجد في مختلف انحاء البلاد. أما اليوم (اوائل ١٩٩٦) فقد أصبح هذا العدد ٧٠٠ مسجد تقريبًا. يرمز الاسلام إلى إرث طويل من مقاومة «روسنة» البلاد (جعلها روسية).

الاقتصاد: كان لتتارستان، في أيام الاتحاد السوفياتي، أهمية اقتصادية مساوية لأهمية جمهوريات البلطيق الثلاث. كانت مصنّعة تصنيعًا عاليًا، تنتج طائرات «التوبوليف» و«الإليوشن» و«الميغ» لسلاح الجو السوفياتي، وشاحنات «قاماز» والمنتوجات النفطية. تستفيد موسكو حاليًا من هذه الوضعية الصناعية لتتارستان كيلا تتجه هذه الأخيرة ناحية الاستقلال رغم توقف التمويل عن القطاع الصناعي العسكري الذي خفض الانتاج الصناعي العام نحو ٥٠٪، إضافة إلى توقف نحو ٥٠٠ من الآبار النفطية (١٩٩٣).

لكن الوضع تغير بعض الشيء ابتداء من توقيع معاهدة الاتحاد مع روسيا في ١٩٩٤. فقد أصبح من حق الشركة النفطية المحلية «تاتنفت» (Tatneft) تصدير ٨ ملايين برميل نفط في العام من أصل الانتاج النفطي العام البالغ ٢٣ مليون برميل، كما بدأت تتدفق الاستثمارات الاجنبية: ٥٠٠ مليون دولار في ١٩٩٤، السنة التي بلغ إجمالي التصدير فيها نحو ١،٧ مليار دولار.

لكن تتارستان ما تزال (اوائل ١٩٩٦) تواجه الكثير من مشاكل المرحلة الانتقالية التي يواجهها، بصورة عامة، اقتصاد ما بعد الاشتراكية. ويؤكد قادتها ان سكانها يعيشون افضل من سائر المواطنين في روسيا الاتحادية. وان الحد الادنى للاجور في الجمهورية أعلى، وذلك على رغم ان المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها روسيا الاتحادية تترك آثارها على الوضع في تتارستان.

نبذة تاريخية

دخول الإسلام: من إستطلاع ميداني لسليمان الشيخ، تخللته مقابلات مع مؤرخين وأكاديميين تتاريين، نشرته «العربي» (عدد آب ١٩٨٧ ص ١٣٢-١٥٣)، جاء على لسان الدكتور مير قاسم عثمان، نائب مدير جامعة أوليانوف، أي جامعة قازان:

لقد انتشر الاسلام على ضفاف نهر الفولغا منذ زمن طويل، والارجح انه كان منتشرًا قبل وصول بعثة ابن فضلان سنة ٩٢١م إلى مدينة بلغار، عاصمة الدولة آنذاك التي ما زالت شواهدها قائمة على بعد بضعة كيلومترات من موقع مدينة قازان، وقد لعب التجار وأصحاب بعض الطرق الصوفية دورًا رئيسيًا في نشر الدين الإسلامي.

وفي وثيقة مكتوبة تعود لابن فضلان «ان سمعة بغداد في الخارج كانت جيدة، بل عظيمة، يتهافت الملوك والأمراء عليها ليعقدوا معها أجمل الصلات، وأوثق المحالفات، حتى ان «الصقالبة»، وهم من سكان الشمال في أوروبا على أطراف نهر الفولغا، وعاصمتهم على مقربة من قازان اليوم في خط يوازي مدينة موسكو طلبوا عون الخلافة ومساعدتها. فقد ذكر ابن فضلان ان مليكهم «المش بن يلطوار» طلب إلى أمير المؤمنين المقتدر بالله ان يرسل إليه بعثة من قبله تفقه في الدين، وتعرّفه شرائع الاسلام، وتبني له مسجدًا، وتنصب له منبرًا، يقيم عليه الدعوة للخليفة في جميع ممتلكاته، وسأله ان يبني له حصنًا يتحصن فيه من الملوك المخالفين له، وقد بسط ابن فضلان أمر هؤلاء المخالفين فقال: انهم ملوك الخزر من اليهود، كانوا يعتدون على قومه، ويفرضون عليهم الضرائب، يؤدونها عن كل بيت في المملكة، وابن ملك الخزر يخطب من يريد من بنات ملك الصقالبة ويتزوجها غصبًا». وتفيد بعض المصادر إلى ان دولة الخزر كانت قائمة على جوانب نهر الفولغا الدنيا، وعلى شواطىء بحر الخزر، أي قزوين حاليًا، وكان إسم عاصمتهم «إتل» وهو الاسم القديم لنهر الفولغا، وموضع هذه المدينة هو نفس موضع مدينة «استراخان» الحالية.

والخزريون، كما تذكر بعض المراجع، صقالبة بلغار، من نفس جنس جيرانهم، تهوّد بعضهم، ودخل المسيحية بعض آخر، كما أسلم منهم بعض، خاصة إن مدينة دربند (باب الأبواب) القريبة من «إتل»، أي استراخان، سيطر عليها المسلمون منذ زمن ليس بالقصير وانتشر فيها الاسلام. ويبدو ان للصقالبة البلغار عدة فروع، فبعض المراجع التاريخية تذكر بلغار الفولغا، وبلغار الدانوب. ويبدو ان الدولة البلغارية السلافية الحالية (بلغاريا) هي استمرار لما كان قائمًا من قبل في منطقة الدانوب، في حين ان الروس قد قضوا قضاء تامًا على دولة البلغار الخزريين سنة ٩٦٨م، وقضى التتار على دولة بلغار الفولغا سنة ١٢٣٦م.

والتحول نحو الاسلام، تعاظم وأصبح

جماعيًا بعد نحو ثلاثة قرون من هذه الفترة. فقد جاء في كتاب «المسلمون في الاتحاد السوفياتي عبر التاريخ، ج١» للدكتور محمد علي البار، ان بداية هذا التحول كانت عندما «تولى بركة خان ابن جوجي ابن جنكيزخان الحكم لقبيلته المعروفة بالقبيلة الذهبية، وذلك سنة ١٢٥٦م. وكان بركة خان قد دخل في الاسلام منذ طفولته». واستمر حكم بركة خان إلى سنة ١٢٦٧، وتحول في أثنائها معظم أفراد القبيلة الذهبية إلى الاسلام. وكان سلطان هذه القبيلة يمتد من تركستان حتى روسيا وسيبيريا، وقد حكموا موسكو نفسها، ولم يكن ينصب أمير موسكو إلا بعد موافقتهم، وقد أقاموا مدينة قازان الشهيرة في شمالي نهر الفولغا التي أصبحت بعد ذلك عاصمتهم. واختلط هؤلاء المغول الذين عرفوا باسم التتار ببلغار الفولغا المسلمين اختلاطًا شديدًا وأصبح سكان هذه المناطق يعرفون جميعًا بالتتار».

في الإطار الروسي: في ١٥٥٢، أصبحت تتارستان (التي كانت «خانة قازان» منذ ١٤٣٧) خاضعة للامبراطورية الروسية، وقد تم ضمها لهذه الامبراطورية زمن القيصر إيفان الملقب بالرهيب.

في ١٦٦٩-١٦٧٠، شارك التتار في ثورة زعيم القوزاق ستيبان رازين. وعرفت سنوات ١٧٤٠-١٧٤٣ حملة روسية منظمة ضد الاسلام والمسلمين في المنطقة، إذ هدم الروس جميع المساجد تقريبًا التي كانت قائمة في مناطق وبلدان حوض الفولغا الخاضعة لهم. لكن القيصرة كاترين الثانية خففت بعض الشيء من غلواء هذه الحملة واقتنعت الاستفادة من تقريب التتار إليها للاستفادة منهم في التوسع الامبراطوري الروسي لجهة الشرق. وقد توّجت الادارة الروسية سياستها هذه بتشييدها جامعة قازان في ١٨٠٤ (وهي الجامعة التي دعيت في العهد السوفياتي جامعة «أوليانوف» تيمنًا باسم لينين).

وفي ٢٣ آذار ١٩١٩، أقامت السلطات السوفياتية «جمهورية بشكيريا الاشتراكية السوفياتية» ذات الاستقلال الداخلي منهية بذلك كل مشروع يهدف إلى إنشاء دولة موحدة تجمع التتار والبشكير.

وفي ٢٧ أيار ١٩٢٠، أعلنت «جمهورية تتارستان الاشتراكية السوفياتية». وآخر رئيس لهذه الجمهورية كان شامل مطابييف.

وفي ٢٠ آب ١٩٩٠، أعلن مجلس السوفيات التتاري الأعلى سيادة الدولة الاقليمية، في ما فُسّر بأنه «إعلان الاستقلال». وفي ٢١ آذار ١٩٩٢، جرى استفتاء حول سيادة الدولة على إقليمها، فاقترع ٦١،٤٪ من المقترعين لمصلحة هذه السيادة.

وفي ١٢ كانون الاول ١٩٩٣، رفضت تتارستان تنظيم انتخابات برلمانية روسية على اراضيها، وكذلك إجراء استفتاء حول معاهدة «الاتحاد والدستور».

معاهدة الاتحاد: لكن في ١٥ شباط ١٩٩٤، عادت قازان ووقعت مع موسكو

معاهدة تعترف، بموجبها، تتارستان بأنها جزء من «روسيا الاتحادية». إذ كانت موسكو تضغط باتجاه توقيع هذه المعاهدة بعدما اعتبرت إعلان ١٩٩٠ عملاً انفصاليًا. وقد اعتبر توقيع تتارستان لهذه المعاهدة من قبيل الحكمة والتعقل لدى الرئيس التتاري، منتمير شايمييف الذي ادار مفاوضات صعبة مع موسكو أسفرت عن توقيع المعاهدة المذكورة التي اعتبرت تتارستان جزءًا من روسيا الاتحادية، لكنها في المقابل أعطت قازان فصلاً في الصلاحيات يؤمن لها نوعًا من الاستقلالية الاقتصادية وحتى السياسية أكبر بكثير مما مُنح لسائر الجمهوريات والمقاطعات. ويفاخر قادة تتارستان بهذا الانجاز. فقد جاء في رسالة للرئيس شايمييف نشرت في موسكو في كانون الثاني ١٩٩٥: «أضحت تتارستان معنية بالقضايا الدولية، توقع الاتفاقيات مع البلدان الأجنبية، تنضم إلى أعمال المنظمات والوكالات والمؤتمرات الدولية، وتعمل على تنمية نشاطاتها الخاصة على الصعيد الاقتصادي» («لوموند ديبلوماتيك»، عدد ايلول ١٩٩٥، ص ١٤).

المعارضون التتاريون (القوميون والراديكاليون)، وعلى رأسهم حزب «إتفاق» بزعامة فوزية بيراموفا، دانوا المعاهدة وخاضوا انتخابات آذار ١٩٩٥ التشريعية على هذا الأساس، لكنهم هزموا أمام انصار الرئيس شايمييف الذين فازوا بالأغلبية المطلقة من الاصوات.

الرئيس منتمير شايمييف: منذ إعلان سيادة الجمهورية (٢٠ آب ١٩٩٠) وسياسة تتارستان (الداخلية والخارجية، وخصوصًا إزاء روسيا) تكاد تتطابق مع شخصية رئيسها منتمير شايمييف السياسي المخضرم الذي تمكن من الجمع بين المصالح القومية لشعبه ومصالح روسيا الاتحادية كدولة تقع تتارستان ضمنها. وكان القوميون التتاريون المعارضون لشايمييف، خصوصًا من حزب «اتفاق» طالبوا باستقالته إثر تأييده قادة المحاولة الانقلابية الفاشلة في موسكو عام ١٩٩١. وانضمت إلى حملة الانتقادات قوى راديكالية مؤيدة لترويس (جعلها روسية) تتارستان، ولذا اجتمع الاضداد في مواجهة شايمييف الذي تمكن من الصمود بفضل سياسته الهادئة المستندة إلى دعم البرلمان والحكومة.

وبعد الاستفتاء على السيادة والاستقلال (١٩٩٢)، وبعد توقيع معاهدة الاتحاد (١٩٩٤)، ظل شايمييف يواجه مشكلة التعصب القومي داخل الجمهورية الذي تعاظم مدّه بين ١٩٩١ و١٩٩٣، وكانت الصحف الروسية آنذاك تذكر ان القوميين التتار يرفعون شعارات متطرفة تدعو إلى طرد الروس بالقوة.

لكن غالبية التتار ظلت تتخذ، إلى جانب رئيسها، موقفًا متزنًا وأظهرت الاستطلاعات (١٩٩٣-١٩٩٥) ان نحو ١٧٪ فقط من التتار يؤيدون الانفصال الكامل عن روسيا. ومن التفسيرات حول هذه المواقف المتعقلة التي يتخذها شايمييف في تعامله مع موسكو والدعم الذي يحظى به

ان عدد التتار المنتشرين في أنحاء روسيا أكثر منه داخل جمهورية تتارستان.

من اراء شايمييف الأخيرة ما أبداه في مقابلة خاصة بجريدة «الحياة» (العدد ١١٩٠٨، تاريخ ٢٩ ايلول ١٩٩٥، ص ٨):

«... تتكون روسيا من ٨٩ وحدة إدارية تتباين في تاريخها وتقاليدها وقدراتها الاقتصادية والبشرية، ويعالج كل منها قضايا متميزة. ولذا فإن التعامل معها ينبغي ان يكون مختلفًا. ولا يوجد لدى روسيا اليوم برنامج متكامل لمعالجة القضايا القومية. ولذا فإن عقد معاهدات مع الجمهوريات ولفصل صلاحيات قد يكون السبيل الأمثل حاليًا. أي ان تكون الفدرالية مشيدة من الأسفل وبذا تغدو اتحادًا قويًا قائمًا على طوعية الاطراف المنتمية إليه، خلافًا للمعاهدة الفدرالية القائمة حاليًا ونُسيت عمليًا لأنها لا تطبق... وتتارستان تسترشد في علاقاتها مع موسكو بالمعاهدة الثنائية وبدستور تتارستان في –حين ان موسكو تسترشد بالدستور الروسي... وينبغي على السلطات الفدرالية ان تكف عن محاولات فرض حلول على أطراف الفدرالية، خصوصًا بعدما ألغي التخطيط المركزي. فالناس ميدانيًا يعرفون أفضل مما في موسكو ما هو الأفضل وما هو الأسوأ... والمؤسف ان عددًا من القادة السياسيين والاحزاب في موسكو يطرحون فكرة تقسيم روسيا إلى وحدات إدارية من دون اعتبار الجانب القومي، وهذا في رأيي طريق خطر على روسيا ذاتها إذ إنه سيعني فوضى سياسية يمكن ان تستثير الملايين من سكان الجمهوريات والمقاطعات القومية».

وبشأن العلاقة مع العراق، ذكر شايمييف (في المقابلة نفسها) «أن هيئات السلطة الفدرالية تبدي اهتمامًا كبيرًا بالعراق، ومصالح تتارستان تصبّ في هذا السياق». و لم تعقد اتفاقية بين قازان وبغداد وإن كان وفد برئاسة رادي مرادوف نائب رئيس الوزراء التتاري زار العراق وأجرى مفاوضات. وأعرب شايمييف عن أمله في ان ترفع عما قريب التقييدات المفروضة على التعامل مع العراق، وحينذاك ستقدم تتارستان جملة وثائق لإقامة اتصالات تجارية واقتصادية مع بغداد. وقال «إن خبراء النفط التتاريين موجودون فعلاً ويعملون في العراق».

وعلى صعيد النشاط الديني–السياسي، انتقد شايمييف فكرة إنشاء أحزاب سياسية في روسيا الاتحادية على أساس طائفي وإسلامي تحديدًا. وكان عقد أخيرًا في مدينة سيباي في جمهورية بشكيريا المجاورة لتتارستان اجتماع «لاتحاد مسلمي روسيا» الذي أعلن نيته المشاركة في الانتخابات البرلمانية الروسية. وقال: «إن الدين مفصول عن الدولة وفق الدستورين الروسي والتتاري ومن غير المرغوب فيه إنشاء أحزاب على أسس دينية. وينبغي التفكير في العواقب، وفي ما يمكن ان يحصل إذا قرر المسيحيون تشكيل تنظيمات مماثلة في روسيا المتعددة الاعراق والطوائف».

جامعة أوليانوف في العاصمة قازان، والتمثال للينين الذي درس في شبابه فيها.

مدن ومعالم

* **قازان Kazan**: عاصمة تتارستان. تعد نحو ١،٢ مليون نسمة (١٩٩٥)، نصفهم تتار والنصف الآخر روس، وهناك عدد من العائلات المختلطة.

تقع على نهر قازانكا أحد فروع نهر الفولغا، وهي مركز صناعي، زراعي، علمي وتجاري مهم في المنطقة. فيها مصانع للطائرات والقاطرات والآلات الزراعية والمطاط الصناعي والمفرقعات والمنسوجات.

نشأت قازان في ١٤٠١ عاصمة لخانية (إمارة) تتارية قوية، غزاها إيفان الثاني في ١٥٥٢. وما زالت المباني القديمة تشهد على أهمية هذه المدينة عبر عصور التاريخ. ومن الاجتهادات حول إسمها انه من إسم النهر «قازان صو»، أو من إسم قبيلة كانت سكنت المكان وكان إسمها قاز، وأن لفظ «آن» يعني اراضي بالتتارية، فيكون المعنى أراضي قاز.

من أهم معالم قازان:

كرملين قازان، وهي قلعة بنيت في القرن السادس عشر، وتشبه إلى حد كبير مباني الكرملين في موسكو. مقر الحكومة في العهد السوفياتي، والمقر الحالي ايضًا. وتذكر المصادر ان القيصر إيفان الرهيب، بعد احتلاله للمنطقة وقهره الخانيات (الإمارات) التتارية القائمة فيها، جعل من قازان بوابة له نحو الشرق، وتابع القياصرة الذين أتوا بعده هذه السياسة، وقد اختط إيفان أبنية الكرملين القازانية، وتابع البناء القياصرة الذين أتوا بعهده، وكان كل قيصر بعد ذلك يضيف إلى المباني أو يرممها وهي المباني التي ما زالت قائمة حتى الآن، وهي مقصد للسياح. وتجري حاليًا (١٩٩٥–١٩٩٦) تنقيبات في كرملين قازان «يأمل القوميون التتاريون أن يجدوا فيها ما يدل ان قازان أقدم من موسكو».



تمثال ومتحف الشاعر عبد ا لله توقاي في قرية قرلاي بالقرب من قازان.

جامعة أوليانوف (نسبة إلى إسم والد لينين، وقد كان لينين يوقع بهذا الإسم أحياناً). تم إفتتاحها في ١٨٠٤، ومذاك وقازان معروفة بأنها مدينة علم وثقافة، وقد أنشىء فيها في العهد السوفياتي فرع لأكاديمية العلوم السوفياتية، وأول فرع للإستشراق في الاتحاد السوفياتي ثم انتقل إلى لينينغراد. وجامعة قازان (جامعة أوليانوف) اعتبرت الثالثة من حيث الأهمية في الاتحاد السوفياتي بعد جامعتي موسكو ولينينغراد. وقد درس في هذه الجامعة وتخرج فيها عدد من الشخصيات المرموقة، مثل لينين، تولستوي، وباقلوف (عالم النفس المشهور).

متحف لينين، وقد كان البيت الذي عاش فيه لينين، فتحول إلى متحف وافتتح في ١٩٣٧، وكان قد زاره حتى ١٩٨٩ (أي قبل نحو سنة من إعلان السيادة والاستقلال) نحو ٦ ملايين زائر من حوالي ١٠٥ جنسيات. لقد كان والد لينين مفتشًا للمدارس، فجاء إلى قازان ومعه عائلته، ودخل لينين جامعة قازان اعتبارًا من بداية السنة الدراسية ١٨٨٨، إلا ان نشاطاته، وحدوث اضطرابات في الجامعات-ومنها جامعة قازان-حتّمت اعتقاله خاصة بعد ان عرف انه شقيق ألكسندر الذي تم إعدامه في ١٨٨٧ نظرًا لنشاطاته الثورية.

* **قرلاي Korlay**: قرية قريبة من قازان. شهيرة بمتحفها الذي يحمل إسم الشاعر التتاري عبدا لله توقاي، الملقب «بوشكين» التتار، المولود في ١٨٨٦ والمتوفي في ١٩١٣، والذي أنتج عشرات الأعمال الشعرية والقصصية، وأصدر

بعض الصحف ولعب دورًا في تحريك الوعي ضد السلطة القيصرية وممارساتها. والمتحف أقيم في قرلاي بالقرب من بحيرة صغيرة كان توقاي يلجأ للجلوس تحت بعض الشجيرات المحيطة بها ويكتب بعض أعماله، منها «شورالاي» الذي جسّده أحد النحاتين بمنحوتات خشبية وُضعت في حديقة المتحف الذي تم بناؤه وافتتح في ١٩٧٩. والجدير ذكره ان هذا المتحف كان بيتا يخص جنرالاً في الجيش القيصري إسمه محمد شامل، ابن الشيخ شامل (راجع «إيتشكيريا الشيشانية» ج ٤) الذي كان ثائرًا ضد السلطة القيصرية. لكن ابنه محمد كان على عكسه، فقد التحق بالجيش القيصري، وعندما تقاعد سكن هذا البيت وتوفي في ١٩٠٦. وعندما قامت ثورة ١٩١٧، طالب الأهالي بعدها بتحويل البيت إلى متحف لأعمال الشاعر عبدا لله توقاي.

* **نابيريجني تشلني Naberejnve-Tchelney**: ثاني أكبر مدينة (بعد العاصمة) في تتارستان. تعد نحو ٥٥٠ ألف نسمة. مدينة صناعية، شهيرة بشركة صناعة شاحنات «قاماز» (Kamaz) التي تشغل لوحدها نحو ١٣٠ ألف عامل وفني وإداري. إنها مدينة جديدة، غالبية سكانها من القرى المجاورة، وتتاريو الأصل.



تركمانستان

بطاقة تعريف

(للخريطة ايضًا، والموقع، وعدد السكان، راجع «آسيا الوسطى، الجمهوريات الإسلامية»، ج ١، ص ١٠٧–١٠٨).

العاصمة: أشخباد Achkabad (أو أشكباد، أو عشق آباد)، وتعد نحو ٤٢٥ ألف نسمة. تقع في وسط واحة قرب الحدود مع إيران. مركز سياسي وثقافي وصناعي. تعرضت لهزة أرضية عنيفة، في ١٩٤٨، قضت على معظمها.

اللغات: التركمانية (من أسرة اللغات التركية). يُعمل، حاليًا، على إحلال الابجدية اللاتينية محل الابجدية السيريلية.

الحكم: جمهوري. وتركمانستان عضو في رابطة

الدول المستقلة. الدستور المعمول به هو دستور أيار ١٩٩٣. رئيس الجمهورية صفر مراد نيازوف، أمين عام الحزب الشيوعي السابق. رئيس الوزراء خان أحميدوف. البرلمان (المجلس)، جميع أعضائه الحاليين هم أعضاء في الحزب الديمقراطي الذي تزعمه رئيس الجمهورية نيازوف.

الاقتصاد: أهم المزروعات: القطن الذي يبلغ معدل انتاجه السنوي نحو مليون و٤٠٠ ألف طن، ويتأمّن ريّه من مياه نهر أموداريا.

وتركمانستان غنية بالطاقة: النفط (ثالث منتج في الاتحاد السوفياتي السابق)، الغاز (ثالث مصدّر في العالم).

أهم الصناعات: الصناعات الميكانيكية، صناعات الغاز، البتروكيميائيات، المنشآت الميكانيكية. في أول آذار ١٩٩٢، أقفلت تركمانستان خط الأنابيب الذي يغذي أوكرانيا وروسيا للحصول على أسعار أفضل بمقياس الاسعار العالمية. وهناك مشروع بناء خط أنابيب باتجاه الخليج العربي (الفارسي) تموّله إيران، أو تحت مياه بحر قزوين باتجاه أذربيجان تموله تركيا.

ومشروع الأنابيب هذا هو من المشاريع الضخمة المنوي تحقيقها في المنطقة. ففي أواخر آب ١٩٩٤، كانت الاشارة الأولى لانطلاق المشروع الذي يتوقع ان ينقل ١٥ مليار طن من الغاز سنويًا من تركمانستان تمثلث في الاحتفال الموسع الذي اقيم في طهران، وشارك فيه الرئيس الإيراني (رفسنجاني) والرئيس التركماني (نيازوف) وممثلون للدول الثلاث الأخرى روسيا وكازخستان وتركيا، في ما اعتبر حدثًا سياسيًا إقتصاديًا يعكس تصميم الدول الخمس على إطلاق المشروع. ووفقًا للتقديرات والتصاميم الأولية، فإن طول الخط سيصل إلى حوالي ٤ آلاف كلم، فيما تقدر تكاليفه، باسعار ١٩٩٤، بحوالي ٧ مليارات دولار، وينطلق من حقول الغاز في تركمانستان وصولاً إلى إيران عبر المنطقة الواقعة شرقي بحر قزوين، ثم ينعطف جنوبًا قرب طهران، ومنها نحو تبريز، فالحدود التركية.

نبذة تاريخية

التركمان: «شعب آسيوي تركي تعود أصوله إلى قبائل الأغوز (أو الغز) التي كانت تشكل حوالي القرن السابع اتحادًا من أربع وعشرين قبيلة مقيمة في منغوليا. وفي القرن العاشر، سكن الغز بين بحر الآرال وبحر قزوين حيث اعتنقوا الدين الإسلامي. وفي نهاية القرن العاشر، تبع قسم كبير منهم السلجوقيين حتى تركيا. ومنذ ذلك الحين ظهرت كلمة «تركمان» في كتابات المؤلفين العرب للدلالة على الغز الذين بقوا في آسيا الوسطى. وكان التركمان ما يزالون حتى القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر يعملون بأغلبيتهم الساحقة في تربية المواشي، ويثورون باستمرار ضد أسيادهم الأوزبيك في واحات خيفا ومرف وبخارى، أو يتقاتلون في ما بينهم حول المراعي أو الغنائم. وكان السلب والنهب وتجارة الرق مصدر عيشهم الأساسي، فقد بيع آلاف من الفرس والأفغان والروس كعبيد في أسواق

خيفا وبخارى، ما أعطى القيصر الروسي ذريعة للتدخل العسكري الذي بدأ في ١٨٣٩، ونتج عنه تحرير ألفي عبد روسي في خيفا. وفي ١٨٧٣، استولى الروس على خيفا، وأدّى ذلك إلى اصطدامهم بالتركمان الذين قاتلوهم بضراوة. وفي ١٨٨٠، شرع الروس في بناء خط لسكة الحديد عبر منطقة قزوين بهدف السيطرة على تركمانستان والحؤول بذلك دون دخول الانكليز إلى الهند. واستمر النفوذ الروسي بالازدياد حتى تسنى له ان يثبت أقدامه نهائيًا في أواخر القرن التاسع عشر» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج١، ص ٧٠٨).

الجمهورية السوفياتية: تحت تأثير التقاليد القبلية والطرق الصوفية الإسلامية، وعادات التنقل والترحال التي هي من مميزات المجتمع التركماني، لم تهب رياح التغيير على تركمانستان بالقوة نفسها التي ميزت هبوبها في دول آسيا الوسطى الأخرى سواء في مرحلة الدخول في الاتحاد السوفياتي (بعيد ثورة أكتوبر ١٩١٧) أو في مرحلة الخروج من الاتحاد السوفياتي مع انهياره (١٩٩٠-١٩٩١).

في العام ١٩٢٤، ومباشرة بعد وفاة لينين، جرى تقسيم آسيا الوسطى إلى أوطان، ونشأت على الأثر دولتان كبيرتان هما أوزبكستان وتركمانستان (في ٢٧ تشرين الاول ١٩٣٤، «جمهورية تركمانستان الاشتراكية السوفياتية»)، وكانت زراعة القطن وتجارته الدعامة الأساسية التي ميزت اقتصاد الدولتين.

وعرفت جمهورية تركمانستان ازدهارًا سريعًا في حقل التربية والتعليم (٩٧٪ أصبحوا يعرفون القراءة والكتابة قبيل الاستقلال في ١٩٩٠). وصدر في ١٩٢٨، قانون يحرم زواج الشقيق من زوجة شقيقه المتوفي دون ذريعة والذي كان تقليدًا في السابق. وتحسن وضع المرأة بفضل انتشار الصناعة وتنظيم المدن وارتفاع مستوى الحياة. وتضاعف الانتاج القومي بين ١٩٤٠ و١٩٦٩ خمس مرات. واحتلت جمهورية تركمانستان السوفياتية المرتبة الثالثة في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية من حيث انتاج الغاز والنفط.

الرئيس نيازوف وسنوات الاستقلال (١٩٩٠-١٩٩٦): في ١٩٨٥، عين الزعيم السوفياتي، ميخائيل غورباتشوف، صفر مراد نيازوف على رأس الحزب الشيوعي التركماني بدلاً من الطاقم السابق الذي كان عينه الزعيم السابق بريجنيف.

في ٢٣ آب ١٩٩٠، أعلنت تركمانستان استقلالها؛ وفي آخر تشرين الاول، انتخب نيازوف رئيسًا للجمهورية. وفي ٢٦ تشرين الاول ١٩٩١، جرى استفتاء حول الاستقلال (٩٤،١٪ من أصوات المقترعين). وفي ٢٢ حزيران ١٩٩٢، أعيد انتخاب نيازوف رئيسًا للجمهورية (بأكثرية ٩٩،٥٪ من الاصوات)، فقام لفوره بتوقيع اتفاق مع روسيا الاتحادية يشرع وجود قوات

عسكرية روسية في البلاد، (١٠٧ آلاف رجل) وبأمرة روسية. وكان نيازوف، قبل انتخابه للمرة الثانية وعد بإصدار «دستور ديمقراطي». وفي شباط ١٩٩٤، جرى استفتاء مدّد الرئيس نيازوف بموجبه (٩٩،٩٪)، مدة ولايته إلى العام ٢٠٠٢، وأصبح يُلقب «تركمان باتير» أي والد التركمان، و«ولي الله»، و«جوهرة تركمانستان»، وأطلق إسمه على أهم شارع في العاصمة بدلاً من إسم لينين.

يمسك نيازوف بالسلطات الأساسية في البلاد ويعارض إنشاء أحزاب ديمقراطية. منع «حزب الوحدة» القومي من العمل الشرعي وهو حزب تأسس في ١٩٨٩ قبل حل الحزب الشيوعي التركماني. وهناك فرع سري لحزب «النهضة الإسلامية» الذي يعمل منذ ١٩٩١ بعيدًا عن أنظار الحكومة وفي إطار مجموعة من المثقفين الذين ينتقدون النظام ولا يشكلون خطرًا جديًا عليه. ويذكر هنا ان السلطات الشيوعية حاربت الإسلام وأقفلت مراكز العبادة في المناطق الحضرية لدرجة انه لم يبق في تركمانستان سوى أربعة مساجد فقط وخلت العاصمة من أي مسجد. لكن الإسلام اليوم يشهد في تركمانستان، كما في دول آسيا الوسطى الأخرى، صعودًا كبيرًا يقلق النظام إذا ما التف حول «حزب النهضة».

وكان نيازوف، ومعه الحزب الشيوعي التركماني، قد قرّر، في ١٩٩١، وقف نشاط الحزب الشيوعي وحله وإنشاء «الحزب الديمقراطي». وصادر نيازوف كل املاك الحزب الشيوعي السوفياتي في البلاد، فلم يرق الأمر لغلاة الشيوعيين الستالينيين التركمان الذين قرروا مواصلة «المسيرة الشيوعية» فأنشأوا ما يسمّى «اللجنة التنظيمية للحزب الشيوعي في تركمانستان»، وهي إطار هامشي ضعيف التمثيل لا تعترض السلطات على عمله لعلمها انه يسير بعكس التيار.

مناقشة: تركمانستان جيوسياسيًا سياسة نيازوف وآفاق المستقبل

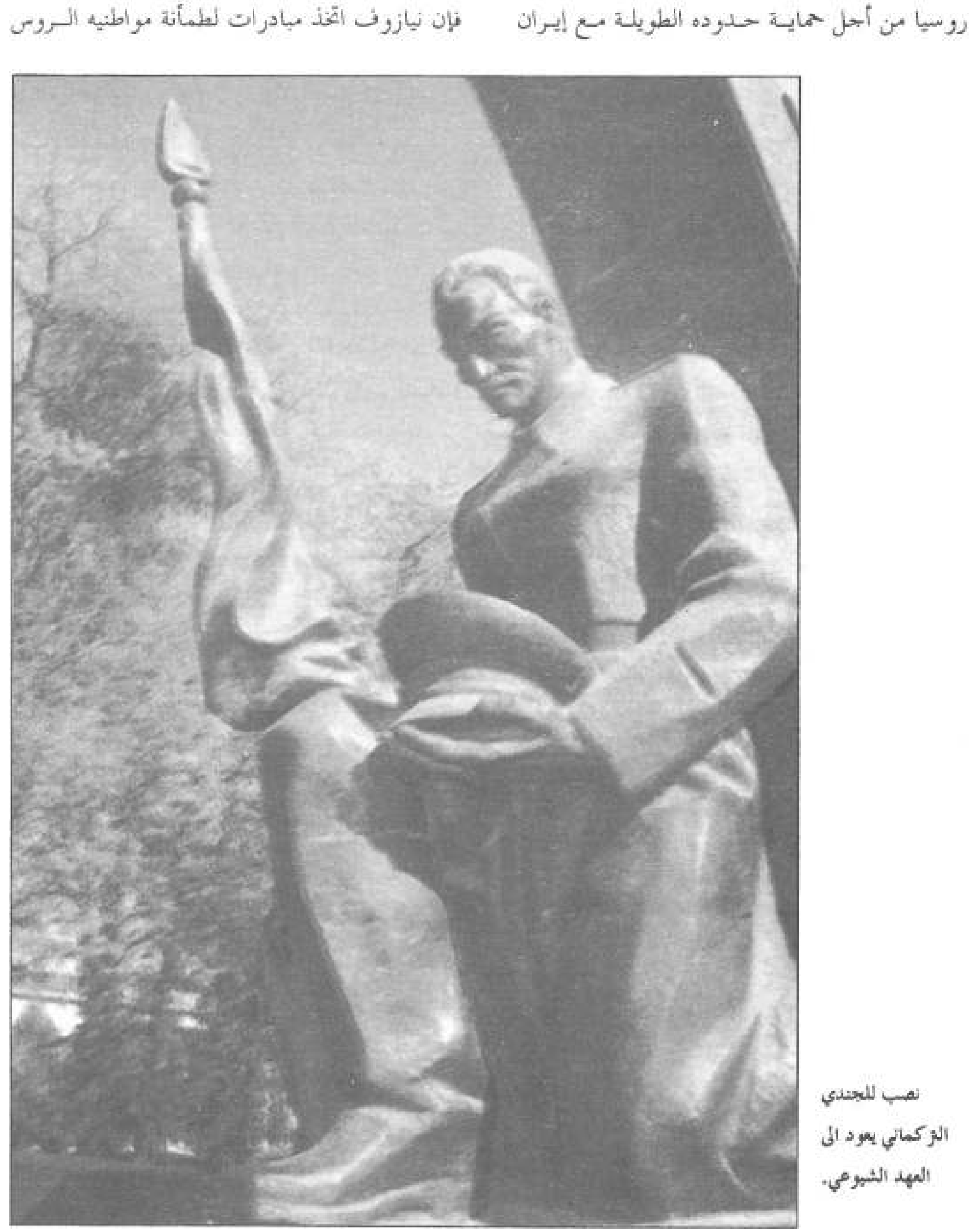
قام الرئيس نيازوف (مولود ١٩٤٤) بعدد من الزيارات الخاصة (إلى فرنسا، الولايات المتحدة، بريطانيا، إيطاليا، فنلندا، إيران، العربية السعودية وغيرها) كان يلتقي خلالها رجال أعمال ومسؤولين رسميين ويتحدث عن خططه المستقبلية في بلاده ويعد باصلاحات سياسية تخدم السياسة الاقتصادية التي تغيرت جذريًا في بلاده. من مقال مطول كتبه فيصل جلول («الحياة»، ٧ تشرين الثاني ١٩٩٣) هذه الفقرات:

تقوم خطط نيازوف المستقبلية على تقديم بلاده للعالم الخارجي بوصفها الأكثر استقرارًا وهدوءًا وبالتالي مهيئة أكثر من غيرها لاستقبال الاستثمارات الخارجية والمستثمرين الأجانب. وتتصور النخبة الحاكمة في هذا البلد ان تركمانستان مرشحة لأن تصبح بمثابة «كويت» أخرى في آسيا الوسطى وبالتالي وضع حد لتصنيفها بين البلدان الأكثر فقرًا في العالم وفي المنظومة السوفياتية السابقة. هنا تتجه الأنظار نحو الثروة النفطية والزراعية في البلاد. فتركمانستان تضم احتياطًا ضخمًا للغاز وتصنف في المرتبة الرابعة بين مصدّري الغاز في العالم. وتضم ايضًا ثروة نفطية تحتاج إلى تقدير وتقييم وهذا ما ستقوم به شركة «ألف آكيتان» بعد حصولها على عقد للتنقيب عن النفط في بحر قزوين. أما القطن الذي يحتل نصف مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (٢١٪) فهو من النوعية الجيدة وكان يباع للروس بثمن بخس، أما الآن فإن أسواق تركيا وعملتها الصعبة تتكفل بمستقبل أفضل للقطن التركماني (١٣٪ من الانتاج السوفياتي سابقًا). وتعلق تركمانستان املاً كبيرًا على خط الغاز الاستراتيجي الذي ينطلق من أراضيها ويمر عبر إيران ومنها إلى تركيا ثم إلى الاسواق الاوروبية، وكانت تركيا اقترحت طريقًا آخر لهذا الخط تتكفل هي ببنائه ويتجنب المرور بإيران فينطلق من تركمانستان تحت بحر قزوين لكن نيازوف رفض ذلك لاعتقاده ان الحرب في أذربيجان مرشحة للاستمرار وان ذلك يجعل خط الغاز محفوفًا بالمخاطر. وأكد نيازوف لأخوانه الاتراك ان احتمال رفضهم لمرور الخط عبر اراضيهم من شأنه ان يحمله على إعادة التفكير باتجاه الخط الذي يمكن ان يمر آنئذ بإيران ومنها إلى الاسواق الخارجية في باكستان والصين والهند وكوريا.

استنادًا إلى غنى البلاد بمصادر طبيعية كافية، لا سيما الغاز والنفط، يعد صفر مراد نيازوف بلاده بمستقبل زاهي بعد هبوط الاستثمارات عليها. كما يعد السكان بسد المنافذ أمام التضخم الوافد من موسكو وايضًا «الفوضى السياسية» الواردة من هناك. وتعمل وسائل الاعلام المسيطر عليها على تقديم وعود نيازوف بوصفها احلامًا وردية قادمة لا ريب فيها، وتقول الدعاية الرسمية ان نيازوف «أبو الوطن التركماني ومحقق الاستقلال» لا يأمل من مواطنيه سوى الاستقرار والهدوء كي يتحول حلم «الكويت» إلى حقيقة ثابتة. وليس معروفًا بعد ما إذا كان التركمان يحلمون بـ«كويتهم» الخاصة لاسباب اقتصادية فقط. ذلك أن متاعب تركمانستان مع جيرانها لا تقل خطورة عن متاعب الكويت مع جيرانها. فهذا البلد يقع بين جارين رهيبين الأول يشبه العراق رئيسًا وحكومةً وهو قائم في أوزبكستان والثاني ليس سوى إيران نفسها التي تحتفظ بحدود طولها ١٣٠٠ كلم مع تركمانستان وهي حدودها الوحيدة مع آسيا الوسطى. أما البلد الثالث الذي يحتفظ بحدود مع بلاد نيازوف فهو كازخستان التي لا تقل «عظمة» عن طهران وطشقند. يضاف إلى ذلك الوجود العسكري الروسي في تركمانستان وهو أضخم وجود في

دولة من دول هذه المنطقة. وتتمركز الوحدات العسكرية الروسية على طول الحدود التركمانية الإيرانية.

إن وجود قوى عظمى على اراضيه ومن حوله حمل صفر مراد نيازوف على انتهاج سياسة متوازنة وربما عاقلة، فهو يعرف انه بحاجة إلى روسيا من أجل حماية حدوده الطويلة مع إيران ومن بقاء الكادرات الروسية والأرمنية وغيرها في الإدارات والمنشآت الموجودة في البلاد. لذا حرص على توقيع اتفاق مع موسكو في ربيع ١٩٩٢ يضفي شرعية على الوجود العسكري الروسي في تركمانستان. وعلى الرغم من الكره الذي يكنه التركمان للجالية الروسية الضخمة في هذا البلد فإن نيازوف اتخذ مبادرات لطمأنة مواطنيه الروس



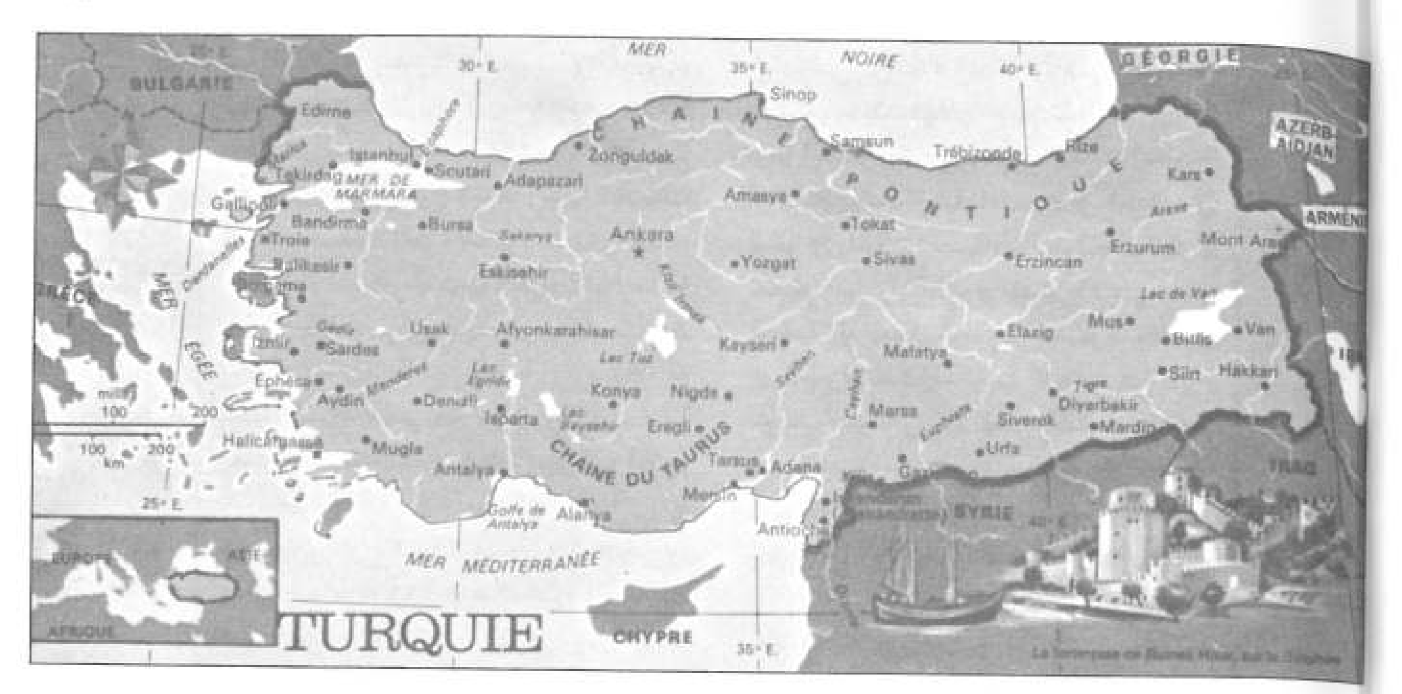
نصب للجندي التركماني يعود الى العهد الشيوعي.

وحملهم على عدم الرحيل، فأصدر قرارًا يقضي بمنع أي أجنبي من بيع منزله. وهي الوسيلة التي كان يستخدمها الروس لمغادرة البلاد خصوصًا مع ارتفاع حدة المشاعر القومية والإسلامية المناهضة لروسيا ومع اعتماد اللغة التركمانية لغة رسمية في البلاد. ويعرف الرئيس التركماني ان الروس لا يشكلون خطرًا على بلاده على الرغم من حجمهم الكبير قياسًا بعدد السكان.

حماية الحدود مع إيران لا تعني إقفال الحدود. فما يريده نيازوف هو فتح الحدود الإيرانية–التركمانية أمام التبادل الاقتصادي على نطاق واسع. أما القمع الشديد الذي تعرضت له الأقلية التركمانية في إيران فهو لا يعني نيازوف الذي يجتهد في الدفاع عن طهران وعن علاقاته الاقتصادية معها. وقد صرح أخيرًا بقوله أن تصدير «الأصولية هو من فعل أفراد في إيران وليس سياسة رسمية للدولة»، وذلك على اثر لقاء جمعه بوزير الخارجية الإيراني علي أكبر ولايتي. يشار هنا إلى مشروع الوصلة المقطوعة من السكك الحديد خلال الحرب الباردة التي يعاد العمل بها وتصل بين مشهد في إيران ودوشاق ثم عشق آباد، ومن تركمانستان إلى آسيا الوسطى بكاملها.

تبقى أوزبكستان التي يخشاها التركمان أكثر من أي دولة أخرى بسبب نزعتها الكامنة في السيطرة على آسيا الوسطى. وإذا كان التركمان لا يخشون الجالية الروسية فإن وجود جالية أوزبكية ضخمة في بلادهم يعزز مخاوفهم من الجار «التركي» القوي. لكن مخاوف نيازوف من الأوزبك ليست على جدول أعمال الغد القريب وربما لها ما يبررها في المستقبل وليس الآن. أما الشقيق الأكبر «تركيا» مصدر فخر التركمان ومصدر حنينهم القومي، فإنها لا تقع على حدودهم المباشرة لكنها تظل بالنسبة إليهم قاعدة لتأهيل طلاب التكنولوجيا والعلوم الحديثة والإعلام. وقد أرسل نيازوف بعثات للتخصص في أنقرة واستقبلت في تركيا استقبالاً حسنًا. لكن نيازوف ليس من النوع الذي يضعف أمام العواطف القومية، فهو يريد علاقات جيدة مع إيران وتركيا في الآن معًا.

إن السياسة الخارجية التي يتبعها صفر مراد نيازوف تفرضها ضرورات الموقع الجغرافي الذي يظل حتى إشعار آخر سببًا قاهرًا في سياسات الدول. فالدولة في نظر رئيسها لا تشكو من شيء غير بطء الاستثمارات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، وهي لا تشعر بحاجة لفتح ملف ٧٠ عامًا من التجربة الشيوعية.



تركيا

بطاقة تعريف

الموقع: جنوب شرقي أوروبا، وجنوب غربي آسيا. يحيط بها البحر الأسود (حيث طول شاطئها ١٦٩٥ كلم)، وجورجيا وأرمينيا (طول الحدود معهما ٦١٠ كلم)، وإيران (٤٥٤ كلم)، والعراق (٣٣١ كلم)، والبحر المتوسط (١٥٧٧ كلم)، وبحر إيجه (٢٨٠٥ كلم)، واليونان (٢١٢ كلم)، وبلغاريا (٢٩٦ كلم)، وبحر مرمره (٩٢٧ كلم).

المساحة: ٧٧٩ ألفًا و٤٥٢ كلم م.. كانت هذه المساحة قبل الحرب العالمية الاولى وتحديدًا في ١٩١٠ مليونين و٩٦٩ ألفًا و٥٠٠ كلم م.. وكانت عشية الحرب العالمية الثانية ٧٦٢ ألفًا و٧٣٦ كلم م..

مساحة القسم الاوروبي، أي تراقيا، ٢٣ ألفًا و٧٦٤ كلم م.. ومساحة القسم الآسيوي، أي الأناضول، ٧٥٥ ألفًا و٦٨٨ كلم م.. مسافة أبعد نقطتين طوليًا ١٥٦٥ كلم، ومتوسط عرضها ٥٥٠ كلم. أعلى قمة جبلية هي قمة جبال أرارات وارتفاعها ٥١٦٥ م.

العاصمة: أنقرة (راجع مدن ومعالم).

اللغة: التركية (رسمية وتكتب بالحرف اللاتيني راجع «العلمانية» في معالم تاريخية).

السكان: بلغ تعدادهم في العام ١٩١٠ (إبان السلطنة) نحو ٢٤ مليون نسمة، منهم ٦،٥ ملايين في القسم الاوروبي، و١٧،٥ مليون نسمة في القسم الآسيوي والافريقي. وكانوا ١٨،٥ مليون نسمة عشية الحرب العالمية الاولى (١٩١٤)؛ وتراجعوا إلى ١٢،٥ مليونًا في ١٩٢٣. وفي العام ١٩٢٧ جرى أول إحصاء

سكاني فكان العدد ١٣،٦ مليونًا. في ١٩٤٠، أصبحوا ١٧،٨ مليونًا، وفي ١٩٧٥ نحو ٤٠،٣ مليون نسمة. حاليًا (١٩٩٥-١٩٩٦) يبلغ تعدادهم نحو ٦٢ مليون نسمة. وتشير التقديرات إلى انهم سيبلغون نحو ٧٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠، ونحو مئة مليون في العام ٢٠٢٠. نسبة ٤١٪ منهم من سكان الريف، و٥١٪ يسكنون المدن.

نسبة الاتراك منهم نحو ٩٠٪، الاكراد ٧٪، العرب ١،٢٪، والباقون شركس، يونان، أرمن، جيورجيون وقوقازيون ويهود.

٩٨٪ من مجموع السكان يدينون بالاسلام. وقد أظهر احصاء ١٩٦٥، ان هناك نحو ١٥٠ ألف أرثوذكسي، ونحو ٣٩ ألف يهودي، و٢٦ ألف كاثوليكي، و٢٦ ألف بروتستانتي و١٥ ألف مسيحي من طوائف أخرى.

الحكم: جمهوري. الدستور المعمول به والذي جرى عليه استفتاء شعبي ونال ٩١،٥٪ هو دستور ٧ تشرين الثاني ١٩٨٢. رئيس الجمهورية ينتخب لمدة سبعة أعوام من قبل المجلس النيابي، وهناك المجلس الرئاسي أو مجلس الرئيس من اربعة أعضاء (قادة الجيوش الثلاثة وقائد قوات الامن الداخلي). والبرلمان من ٤٥٠ عضوًا منتخبًا لخمسة أعوام بالانتخاب الشعبي العام. والبلاد مقسمة إلى ٧٣ ولاية على رأس كل منها والٍ. القانون المدني مستوحى من القانون السويسري (منذ ١٩٢٦). الزواج من امرأة واحدة إجباري نظريًا؛ لكن في الريف، خاصة لدى الوجهاء، ما يزال التقليد الإسلامي متبعًا حيث يتخذ البعض أربع زوجات.

بالنسبة إلى الأحزاب (راجع النبذة التاريخية).

الاقتصاد: كان الاقتصاد التركي يعتمد في مجمله على الزراعة، فطبيعة الارض والمناخ ووفرة المياه جعلت من تركيا بلدًا زراعيًا مهمًا يغذي اوروبا كما يغذي بعض المناطق العربية. إلا ان اعتماد تركيا على الزراعة بدأ يتغير في العشرينات من هذا القرن، فقد شهدت البلاد نموًا صناعيًا ما يزال آخذًا في الازدهار.

دخلت التكنولوجيا المتطورة إلى الزراعة في تركيا في بداية الخمسينات، فحوّلت تركيا ان تصبح على رأس الدول المصدرة للمنتوجات الزراعية إلى السوق الاوروبية المشتركة والدول العربية، وأصبحت مساحات الاراضي التي تزرع بالحنطة مليونًا و٥٠٠ ألف هكتار، وبالشعير ٣٣ مليونًا و٣٥٠ ألف هكتار... وهكذا بالنسبة إلى البقول والشمندر السكري، والقطن والتبغ وفول الصويا والسمسم.

وتعتبر تركيا من الدول الفقيرة في الثروات المعدنية، وتستورد معظمها من الخارج. وتعتمد على الفحم الحجري، الذي يتوفر بكميات كبيرة، وعلى النفط المستورد لسد النقص الحاصل في مصادر الطاقة. تصدر بعض المعادن إلى الخارج وبكميات قليلة، مثل الزنك والحديد والكروم والمنغانيز والنحاس.

يغطي القطاع الصناعي الحاجات الاساسية للبلاد (تعتبر تركيا من الدول الصناعية). وقد بدأ تطوير الصناعة بعد قيام الجمهورية بعدة سنوات. وكان أهم الخطوات التي اتخذتها الدولة، في ١٩٢٩، ان رفعت نسبة الرسوم الجمركية على المستوردات. وفي ١٩٣٣، وضعت الحكومة الخطة الخمسية الأولى لتطوير الصناعة. وكان ازدهار الصناعات الحكومية المتخصصة بانتاج المنسوجات والسكر والورق عاملاً أساسيًا في تشجيع القطاع الخاص للمشاركة في صناعة النسيج فارتفعت هذه الصناعة إلى اربعة امثال ما كانت عليه وكان ذلك بمثابة الخطوة الاولى التي خطاها القطاع الخاص في هذا الاتجاه.

تتركز الصناعة في المدن الكبرى (أنقرة وأزمير والاسكندرية واستنبول) التي يتمركز فيها ما يقارب ٤٠٪ من الانتاج الصناعي: صناعة التعدين (أهمها صناعة الحديد والنحاس)، الصناعات الثقيلة (سيارات، تركتورات، الشاحنات)، صناعة الغزل والنسيج، الصناعة الغذائية، صناعة السجائر والاسمنت والأسمدة والزجاج.

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، لعبت الصناعة التركية دورًا مهمًا في الاسواق الجديدة التي فتحت نتيجة قيام جمهوريات مستقلة كانت ضمن الاتحاد السوفياتي، ولا يوجد لها منافس في البلاد القريبة، فالعراق محاصر اقتصاديًا، وإيران تعيش أزمة اقتصادية حادة، والاسواق الغربية تعاني عجزًا في ميزان مدفوعاتها. وبالرغم من ان الصناعة التركية لم تصل في جودتها إلى درجة تمكنها من المنافسة في الاسواق العالمية، إلا ان تدني سعر هذه السلع جعل الاقبال عليها قويًا واستطاعت منافسة نظائرها من الصناعات الأخرى المتقدمة. ودخلت تركيا المنافسة في إقامة المشاريع في الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، فحصلت على عقود لبناء المستشفيات والمرافق العامة والأبنية السكنية في روسيا وأوكرانيا، وغطت أسواق تركمانستان وأوزبكستان بالمصنوعات القطنية. أما في مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية فقد تفردت تركيا باسواق كازخستان وكرجستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

لكن ارقامًا نشرها معهد إحصاء الدولة التركي في مطلع نيسان ١٩٩٤ عكست تراجعًا كبيرًا لم يشهد مثيله الاقتصاد التركي منذ الحرب العالمية الثانية. فبعدما حقق النمو الاقتصادي طفرة كبيرة في ١٩٩٢ بلغت ٦،٤٪، وفي ١٩٩٣ نسبة ٧،٣٪، تراجع الناتج القومي غير الصافي عن العام ١٩٩٤ مقدار ١٣،٤ نقطة وبلغت نسبته ٦،١٪ تحت الصفر، ولم يحدث هذا منذ ١٩٤٦، سوى أربع مرات وبنسب أقل بكثير مما هو الآن. ويأتي هذا التراجع العائد للعام ١٩٩٤ للمرة الاولى منذ البدء بتطبيق سياسات اقتصادية ليبرالية في أوائل الثمانينات مع الرئيس توغورت أوزال.

ووفقًا للارقام الصادرة في ربيع ١٩٩٥، فإن متوسط الدخل السنوي للفرد تراجع في العام ١٩٩٤ بنسبة ٢٧٪ عن العام ١٩٩٣، ما يضع تركيا في مرتبة متأخرة جدًا في قائمة الدول المنتمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) حيث يتراوح معدل الدخل السنوي للفرد بين ١٤ و٣٧ ألف دولار (في حين انه في تركيا ٣٠٠٤ دولارات). وقد أتى الاعلان عن هذه الارقام بعد شهر واحد على توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الاوروبي، وبعد ايام على بدء العملية العسكرية التركية في شمالي العراق.

وفي اللحظة التي بدأت فيها سنة ١٩٩٦، وضعت الوحدة الجمركية بين الاتحاد الاوروبي وتركيا موضع التنفيذ، ما سيجعل سوق تركيا جزءًا من السوق الاوروبية الواحدة.

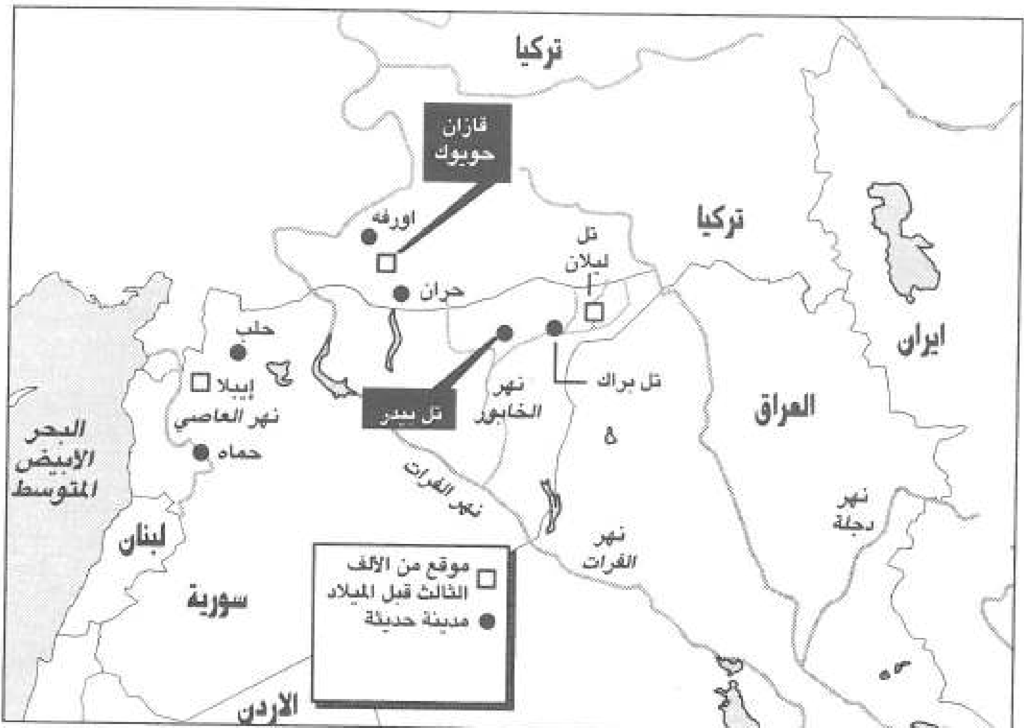
نبذة تاريخية

التاريخ القديم: في آخر ما جرى من كلام بحثي، وأعلن، حول الحضارات القديمة في المنطقة، كان موضوعه الاكتشافات الأثرية الجديدة (١٩٩٣-١٩٩٤) التي حققها علماء أثار غربيون وسوريون واتراك في تركيا وشمالي سورية والتي بينت ان نشوء الحضارة البشرية وظهور الكتابة أقدم مما كان يتصور العلماء في السابق. واظهرت التنقيبات في مدينتين أثريتين عثر فيهما على ألواح طينية بالخط المسماري ان العمران والمعرفة القديمة نشأتا في عصور سابقة لقيام المدن السومرية في جنوبي العراق. وتعتبر هذه الاكتشافات في رأي علماء الآثار من أكثر الاكتشافات الجديدة إثارة في مجال دراسات بلاد ما بين النهرين. ويعتقد هؤلاء ان المزيد من التنقيبات في هذين الموقعين (قازان حويوك، تل بيدر) سيزودهم بأجوبة عن سؤال يعتبر من أهم الأسئلة في علم الآثار وهو: كيف ومتى انتشرت الحياة الحضرية والكتابات الاولى من موقعها الأصلي في جنوبي العراق أسفل وادي دجلة والفرات قبل خمسة آلاف سنة نحو الشمال وبلغت المناطق البعيدة؟.

وتبين التنقيبات الاولية ان الموقع المعروف بـ«قازان حويوك» يحتوي على بقايا مدينة تمتد على مساحة ١١٠ هكتارات على أقل تقدير، وهي مساحة كبيرة بالنسبة إلى ذلك الزمان. وترجح فرضيات لم تتأكد بعد ان المدينة المكتشفة هي خرائب مدينة «أورشو»، وهذه مدينة شمالية ورد ذكرها في بعض النصوص السومرية.

وأظهر الاكتشاف الآخر خرائب مدينة صغيرة تعود إلى الألف الثالث قبل الميلاد في تل بيدر شمالي سورية، حيث وجد العلماء معبدًا في حالة جيدة وبنايات إدارية، ومجموعة من ٧٠ لوحًا طينيًا مكتوبة بالخط السومري وتحمل أسماء سامية، وعمرها يعود إلى حوالي ٢٤٠٠ ق.م. أي في بداية الانتشار السومري في جنوبي ما بين النهرين، ومباشرة قبل قيام الامبراطورية الأكدية بقيادة سرجون. ويبدو ان بعض اللوحات التي تمكن العلماء من قراءتها عبارة عن وثائق نظام إداري دقيق وذي اقتصاد متين، وهي تتضمن قوائم لعدد الحمير والبغال والخراف وأسماء مدن وقرى.

ومع ان الأناضول (تركيا الحديثة) لم تشكل حالة تاريخية خاصة، إلا انها احتضنت مستعمرات قديمة يعود بعضها إلى الألف الثالث قبل الميلاد، أي في فترة لاحقة تاريخيًا عن بلاد الرافدين. وآثار العهد البرونزي الوسيط (٢٠٠٠-١٢٠٠ ق.م) في الأناضول تظهر بوضوح التأثيرات الأشورية، ذلك ان التجار الأشوريين أسسوا محطات لهم في الأناضول (الأسد الأشوري في بعض المنحوتات). وهذا التأثير طبيعي لأن المستوطنات الأناضولية كانت مراكز لحركة بشرية باتجاه الرافدين وسورية، وبالتالي تأثرت بالمحيط الجغرافي الذي انتقلت إليه؛ وهذا ما حصل أثناء الانتشار الحثي الذي يعتبر الأكثر فعالية بالنسبة إلى باقي



الموقعان: قازان حويك (في تركيا) وتل بيدر (في سورية) اللذان عثر فيهما على الواح طينية تشير الى أن الكتابة انتشرت في وقت اقدم مما كان يتصور علماء الآثار.

مستوطنات الأناضول. ومن جهة ثانية، كانت المراكز الحضرية في الرافدين وسورية أكبر حجمًا وأكثر استقرارًا مما جعلها قادرة على خلق تبادل أوسع من محيطها، وبالتالي ظهر تأثيرها واضحًا في مستوطنات الأناضول. وأثار الفترة الحثية في الأناضول تظهر انواعًا جديدة من الفخار تتشابه مع الفخار السوري. والحثيون الذين انهوا التواجد الأشوري في الأناضول ابتداء من ١٧٤٠ ق.م. خلفوا الكثير من الصناعات الفخارية والعاجية والذهبية، وقد وجد الكثير منها في «تل كركميش». ولم تقتصر الفترة الحثية على الأناضول بل وصلت إلى اواسط سورية، واشتبكت مع الفراعنة مرارًا.

فمنذ فجر التاريخ والاراضي التي تشكل تركيا الحالية من أهم المسارح التي دارت عليها الاحداث الكبرى في التاريخ البشري. فعليها ولدت الحضارة الحثية (وقبلها، كما رأينا، المستوطنات الأشورية) التي كانت من الحضارات الأولى التي عرفت صناعة الحديد.

وعلى شاطئها الإيجي (بحر إيجه) تفتحت عبقرية الأغريق وكانت مدينة طرواده الشهيرة.

وفي داخلها، تطاحنت الممالك: الفرس أرادوا التحكم بها، الاسكندر الكبير جعلها محور امبراطوريته، الرومان أقاموا في القسطنطينية وأصبحوا أسياد العالم المعروف في ذلك الوقت.

العثمانيون

دولة السلاجقة: ظلت المنازعات بين الغزاة المسلمين والبيزنطيين على تخوم سورية وآسيا الوسطى مستمرة لعدة قرون. وكانت الغزوات بينهما سجالاً، فلم يحقق أي من الفريقين نصرًا حاسمًا. وعندما أقام السلاجقة امبراطوريتهم قام ألب أرسلان بأول هجوم له على الأناضول واستطاع ان يهزم الامبراطور البيزنطي رومانوس ديوجين (١٠٧١) وان يأخذه أسيرًا، ثم أطلق سراحه بعد ان عقد معه معاهدة صلح.

وفي السنة التالية (١٠٧٢)، بعث ملكشاه، ابن ألب أرسلان وخليفته، بجيش يقوده سليمان بن قتلمش واستطاع أن يحتل الجزء الشمالي الغربي من آسيا الصغرى ويأخذه من أيدي البيزنطيين ويقيم في نيقيه بعد ان اتخذها مقرًا يهدّد منه بيزنطية، إلا ان هذه القاعدة قد سقطت في أيدي جيوش الحملة الصليبية الأولى. فتوجه سليمان بجيوشه إلى الشرق واستطاع في ١٠٨٤ ان يستولي على إنطاكية ومنها توجه إلى حلب (١٠٨٦) ولكنه قتل في المعركة.

استمر السلاجقة في كر وفر مع البيزنطيين والفرنجة، وكذلك في حروب مع أمراء مجاورين، إلى ان تمكنوا في أواخر القرن الثاني عشر إلى ان يكرهوا البيزنطيين على عقد صلح معهم، وان يخضعوا أحد الأمراء الاتراك (إسمه داشمند) الذي سبق له وقاتلهم، وان يحققوا لهم فترة من الازدهار.

أدى تدفق الثروة على دولة السلاجقة إلى انهماك الامراء في الترف وعزوفهم عن الحرب. وفي عهد كيخسرو الثاني، قامت أول ثورة (١٢٣٩) ضد الدولة قادها الدرويش بابا اسحق. وتمكن السلاجقة من قمعها، لكن في الوقت الذي دخلت جيوش المغول ابواب آسيا الصغرى وانزلوا بقوات كيخسرو الثاني هزيمة شنعاء اضطر معها إلى دفع الجزية لهم. واستمرت الاوضاع في التردي إلى ان تمكن إيلقا زعيم المغول من القضاء نهائيًا على استقلال دولة السلاجقة.

عثمان المؤسس: كان من بين الامارات التركية التي انتشرت على حدود بيزنطية (الامبراطورية الرومانية الشرقية) إمارة صغيرة اقامها ارطغرل بك في النصف الثاني من القرن الثالث عشر (أي قبل نحو ثلاثة عقود من القضاء على دولة السلاجقة) على الارض الممتدة في الاتجاه الشرقي من بيثيا إلى أوليجيوس.

وبعد وفاة أرطغرل بك في ١٢٨١، خلفه ابنه عثمان مؤسس الأسرة العثمانية التي استمرت في الحكم إلى الربع الأول من هذا القرن (القرن العشرون). وتختلف الروايات في أصول السلالة العثمانية؛ فمنهم من نسبها إلى أوقبز وابنه جوك ألب، ومنهم من نسبها إلى أوغز، ولكن السلطان محمد الفاتح نسب اصل سلالته إلى «آل كومنين» الذين ارتحلوا إلى قونية واعتنقوا الإسلام وتزوجوا من أميرات تركيات من السلاجقة. ولكن لا يوجد (حتى الآن) أي دليل قاطع على حقيقة اصل هذه السلالة.

لما تولى عثمان الامارة قرر التوسع على حساب جيرانه، وأصبحت إمارته من

أقوى الامارات في المنطقة وأصبحت تهدد الامبراطورية البيزنطية. فقرر الامبراطور البيزنطي تعزيز قوته البحرية، ولكن عثمان استمر بتوسيع رقعة إمارته بالاستيلاء على اراضي تابعة للامبراطورية البيزنطية في القسم الآسيوي، وثبّت هذا التوسع بانتصاره في معركة «باقيوم» ضد البيزنطيين، وفي معارك متلاحقة إلى ان تمكن من عبور الدردنيل وبسط سلطانه على مناطق جديدة، فاستولى على افسوس والمناطق المجاورة. وبينما كان عثمان على فراش الموت في سكود قام ابنه، أورخان، باحتلال «بورصة» الواقعة على سفح جبل الأولمبوس، ومن ذلك الحين اصبحت «بورصة» مدينة العثمانيين المقدسة، فشيّدت فيها المباني الفخمة، ومسجد «أولو جامع» من أكبر المساجد في ذلك الحين وقد تم بناؤه في عهد مراد الاول خليفة أورخان.

عهد أورخان (١٣٢٦-١٣٦٣):

في ١٣٢٧، سقطت أزمير في يد أورخان الذي شيّد فيها أول مدرسة عثمانية. وحاول البيزنطيون استعادة نيقية، لكنهم هُزموا في ١٣٣٠. وتمكن أورخان في ١٣٣٧ ان يحتل جميع المناطق المؤدية إلى البوسفور، وقد ساعده في ذلك الخلافات والإنشقاقات داخل الصفوف البيزنطية حتى ان فريقًا منهم استنجد بالعثمانيين على الفريق الآخر الذي استعان بالصرب والبلغار (الاول يقوده الامبراطور البيزنطي حنا الخامس، والثاني الامبراطور كنتكوزينوس الذي توّجه البطريرك على العرش بعد ان انقلب هذا البطريرك على الامبراطور الشرعي حنا الخامس، وهذا الفريق هو الذي استنجد بالعثمانيين). فشكل أورخان جيشًا لهذه الغاية يقوده ابنه سليمان، فهزم الجيش الذي جاء لنجدة حنا الخامس، وكان نتيجة هذا الصراع ان استقر العثمانيون في اوروبا في ١٣٥٢ واستولوا على معظم القلاع الحصينة في المنطقة. واستمر الامير سليمان في فتوحاته التي أصبحت على مقربة من مدينة القسطنطينية، بعد ان ثبّت أقدامه في غاليبولي (في تراقيا) في ١٣٥٧. ولكن سرعان ما قضى سليمان نحبه بعيد هذا النصر الذي حققه، فلحقه والده أورخان بعد أشهر قليلة، وانتقل الملك إلى مراد الثاني النجل الأكبر لأورخان.

أورخان، منظّم الدولة: رأى أورخان ان لا بد من وجود دستور للبلاد يقوم على دعائم زمنية خالصة، خاصة وان المذهب الشيعي الذي تدين به جماعة الدراويش كان نفوذه يتزايد بين اوساط الشعب ويسيطر على الحياة الدينية عند العثمانيين، ويفاقم الخلاف بينهم وبين الذين يدينون بالمذهب السني. وهكذا، نشأت فكرة القانون عند العثمانيين لتنظيم الحياة العامة واعتمدوا الشرع لتنظيم الحياة الروحية وما يتفرع عنها. وتنسب أقدم القوانين العثمانية إلى علاء الدين بن عثمان وهو شقيق أورخان. فقد اعتزل الحياة العامة وانكب على الدراسة وتحصيل العلوم. فلما قرر أورخان إيجاد الدستور عهد إلى أخيه علاء الدين بهذه المهمة وعينه أول وزراء

الامبراطورية العثمانية الجديدة. وهو الذي سك أول عملة في الدولة العثمانية، وقد صنعت من قطعة بيضاء من الفضة كتب على أحد وجوهها شهادة ان «لا إله إلا الله وان محمدًا رسول الله» وعلى الوجه الثاني إسم «الأمير أورخان خلد الله ملكه»، ولم يذكر على هذه العملة تاريخ سكها. وقام علاء الدين بتنسيق اللباس لرجال الدولة فجعل لباس الرأس الطربوش، واختار لرجال الجيش القلانس البيضاء الطويلة المخروطية الشكل لباسًا للرأس. أما لباس الرأس للسلطان فكانت العمامة يتوسطها الطربوش.

وبالنسبة إلى الجيش فقد اعتمد التنظيم الإسلامي القديم الذي يقضي بأن يحتفظ بيت مال المسلمين بخمس الغنائم وان يوزع الباقي على المقاتلين. وبهذا يضمن للدولة موردًا يعينها على الانفاق على جيش نظامي تحتفظ به جاهزًا للطوارىء.

السلطان مراد (١٣٦٣–١٣٨٨): ابن أورخان. وجه أنظاره ناحية البلقان، وقبل ان يبدأ فتوحاته هناك ضمن وحدة البلاد والتفافها حوله، ثم انطلق نحو معاقل امراء البلقان الذين كانوا في صراع دموي في ما بينهم، فاسقطهم الواحد تلو الآخر. ثم توجه نحو أدرنة فاحتلها من البيزنطيين، واتخذها عاصمة له في ١٣٦٦ وظلت هكذا حتى سقوط القسطنطينية. وحاول الصرب التخلص من العثمانيين الذين عادوا وألحقوا بهم هزيمة استطاعوا بعدها ان يحتلوا صوفيا ونيش بين عامي ١٣٨٥ و١٣٨٦، ثم سقطت مقدونيا وشيد فيها الجامع الكبير (أسكي جامع) في ١٣٨٥، ثم سالونيك، ثم بلاد شمالي اليونان. وفي ١٣٨٨، واجه العثمانيون قوات تحالف ضم الصرب والبشناق والمجر والبلغار والألبانيين في ميدان «الطيور السود» (قوصوه) وهو موقع تنبع منه ثلاثة انهار، ودارت بين الفريقين معركة شرسة، قتل فيها السلطان مراد. لكن ابنه بايزيد استطاع انتزاع النصر، وأسر ملك الصرب وقتله.

السلطان بايزيد (١٣٨٨–١٤٠٢): انصرف إلى الشؤون العسكرية، وأشعر الدول المجاورة بأنه الدولة العظمى بينها. أرسل وفدًا إلى الخليفة العباسي المتوكل الذي كان يقيم في القاهرة يطلب منه ان يخلع عليه لقب «سلطان الروم». السلطان برقوق، سلطان مصر وحامي الخليفة، طلب من هذا الأخير استجابة طلب السلطان بايزيد لأنه رأى في السلطان العثماني القدرة على مواجهة المغول الذين كانوا يهددون بايزيد وبرقوق على حد سواء.

وهكذا أصبح مراد سلطانًا شرعيًا. وقامت، بالفعل، الحرب بين المغول والعثمانيين. وفي ١٤٠٢، بدأ تيمور (تيمورلنك) هجومه نحو سهل أنقرة فواجهه السلطان بايزيد ودارت بينهما معركة عند «جبق آباد»، حقق العثمانيون في بدايتها بعض الانتصارات، لكنهم سرعان ما هُزموا أمام المغول المتفوقين بالعدد، وأسر بايزيد وتوفي وهو في الأسر (١٤٠٣).

محمد وعيسى وسليمان وموسى أبناء بايزيد: نشب الخلاف بين هؤلاء الأشقاء، وكان محمد أكثرهم بأسًا، فهاجم عيسى وانتصر عليه. إلا ان أخاه سليمان عبر الدردنيل (١٤٠٤) وأخرج أخاه محمد من بورصة (بورسة) ولحقه إلى أنقرة فأخرجه منها. ولم يعترف الشقيق الرابع موسى بالملك لأخيه سليمان. وعاد محمد وتحالف مع الامبراطور البيزنطي (مانويل)، ثم مع الصرب، إلى ان هزم موسى، عند نهر أسكار شرقي صوفيا، وقتل بعد ان وقع في الأسر، وصفا الجو لمحمد.

مراد الثاني (١٤٢١–١٤٥١): توفي السلطان محمد في أدرنة (١٤٢١) فخلفه ابنه مراد الثاني الذي رأى نفسه يدافع، لفوره، عن سلطانه في آسيا ضد أخيه مصطفى الذي لم يكن يتجاوز الثالثة عشرة من عمره. قضى على الثوار ضده بزعامة أخيه مصطفى، ثم توجه إلى سالونيك التي تمردت عليه واحتلها ودمّرها. بعد ذلك، حاول مراد ان يعيد البلقان إلى سلطانه. فتصدت له القوات المجرية وانزلت بجيشه هزائم متوالية، وأعلن البابا «أوجين الرابع» «الحرب المقدسة»، فرحب بها المسيحيون في المجر وبولندا وألمانيا وفرنسا. وفي ١٤٤٣، تقدمت الجيوش المتحالفة واستطاعت تحرير المنطقة بين صوفيا وفيليبوليس من سيطرة العثمانيين. فطلب السلطان مراد عقد معاهدة صلح، فأجيب إلى طلبه وعقدت المعاهدة في ١٤٤٤. لم تدم هذه المعاهدة طويلاً، فقام المجريون بغزو بلاد البلقان وتقدموا على شواطىء البحر الأسود واتصلوا بأسطول البندقية في غاليبولي. فتوجه السلطان مراد بجيشه لمقابلتهم في فارنا (بلغاريا) فانتصر عليهم.

محمد الثاني–الفاتح– (١٤٥١–١٤٨١): خلف أباه مراد الثاني الذي توفي في ١٤٥١. بدأ بإخضاع الثوار في آسيا الوسطى، ثم وصله أول إنذار من الامبراطور قسطنطين بضرورة مضاعفة الأتاوة السنوية التي كان يدفعها والده إلى أمبراطور بيزنطية مقابل احتفاظه بالامير أورخان حفيد سليمان رهينة عنده. فرد السلطان محمد بإصدار أمر بتشييد قلعة «روم ايلي حصار» على بعد نحو ٧ كلم من القسطنطينية وعند أضيق نقطة من البوسفور. احتج الامبراطور البيزنطي وأرسل مبعوثين لهذه الغاية. فلما وصلوا إلى السلطنة أمر السلطان محمد بقتلهم جميعًا، فكان إعلان الحرب. وبدأ محمد محاصرة القسطنطينية، وبعد شهرين هاجمها (١٤٥٢)، وأسقطها، وقتل امبراطور بيزنطية (راجع «استنبول» في مدن ومعالم)، وتوجه السلطان محمد إلى كنيسة «آجا صوفيا» واستولى عليها باسم الإسلام فسمّاها «إسلام بول» أي مدينة الإسلام، وعين بطريركًا ساعده على الاستعانة بالمسيحيين في علاقاته بالغرب (في حين ان عددًا كبيرًا من هؤلاء هرب إلى المدن الغربية، خاصة الايطالية، حيث شكل بداية لعصر نهضة جديد في اوروبا)، كما عمل على تنظيم أحوال رعايا السلطنة من



محمد الثاني «الفاتح» (متحف توبكابي في استنبول).

المسيحيين، شأنه في ذلك شأن أسلافه، فأبقى على استقلال البلغار الكنسي واعترف بجميع السلطات الدينية اليونانية فأوكل إليها امر القضاء المدني وتطبيق احكامه على أتباعها. وتدفق المسلمون من شتى أنحاء السلطنة ليسكنوا العاصمة الجديدة، وإن هي إلا حقبة وجيزة حتى ازدهرت القسطنطينية وأصبحت من أهم وأكبر المدن العالمية والمركز الفكري الاول للعالم الإسلامي. وعهد السلطان محمد إلى المهندس اليوناني خريستو دولوس بتشييد جامع باسمه (جامع السلطان محمد الفاتح) على أنقاض مقبرة كان يدفن فيها أباطرة بيزنطية. واستمر تشييد المساجد في «إسلام بول» (إستنبول) حتى أصبحت المدينة أكبر مدينة في العالم تضم مساجد. وألحق بكل مسجد أروقة لتلقي العلم، ومدارس وأماكن لسكن الطلبة ومكتبة. وازدهرت حركة العمران، كما ازدهرت الصناعة والتجارة.

وبعد ان استقر الامر للسلطان محمد الفاتح، قرر إخضاع بلاد الصرب؛ فتقدم، في ١٤٥٦، على رأس جيش كبير إلى مدينة بلغراد. لكنه هزم، وجرح، وعاد بجيشه إلى صوفيا. وبعد عامين، عاود الكرة، فوفق هذه المرة واخضع بلاد الصرب بكاملها في ١٤٥٨. ولم يبق أمامه سوى قوة البندقية، القوة الوحيدة على الارض اليونانية. واندلعت الحرب في ١٤٦٢، وتمكن

السلطان منها، واستسلمت جميع قوات الارخبيل للسيطرة العثمانية ما عدا جزيرة رودوس. وفي ١٤٨٠، شن السلطان عليها هجومًا، ولكنه توفي وهو يقود جيشه في معركة ضد فرسان القديس يوحنا في جزيرة رودوس (١٤٨١).

جم وبايزيد، إبنا السلطان محمد الفاتح: خلاف عصف بالشقيقين ايضًا، فتمكن بايزيد من جم سنة ١٤٨٨، حيث وقع جم في الأسر وسلّم إلى البابا إنوسّنت الثامن الذي كان يجهز حملة لغزو العثمانيين. ويقال إن البابا دسّ السم إلى جم بتحريض من بايزيد فتوفي في نابولي في ١٤٩٥. وبعد ان استقر الامر للسلطان بايزيد اتجه إلى رعاية العلوم وإشاعة العمران، وتحسين شبكة الطرق وبناء الجسور في جميع أنحاء الامبراطورية. واشتعلت الحرب بينه وبين البندقية في ١٥٠٣ وكانت سجالاً بين الطرفين. وفي النهاية عقد الصلح بينهما خرج منه بايزيد بغنيمة الاستيلاء على لبانتي ومسّينا. وتميزت الأيام الأخيرة لحكم السلطان بايزيد بالصراع الذي نشب بين ولديه سليم وأحمد. وقد بدأ هذا الصراع حين عين السلطان ابنه احمد خليفة له وكان الابن الأصغر مما أثار حفيظة أخيه الأكبر سليم الذي ثار وتمكن من إكراه والده على التنازل له عن العرش.

السلطان سليم «باوز سلطان» (١٥١٢–١٥٢٠): تمكن من هزيمة أخيه أحمد، ومن إخماد ثورة الشيعة التي ساندتها بلاد فارس. وتوترت العلاقات بين العثمانيين والمماليك، وأسبابها حرص القوتين الاستئثار بالعناية بالحرمين الشريفين في الحجاز وبشؤون الحج، خاصة وان المماليك كانوا قد دعّموا مواقفهم، قبل ذلك وفي ايام بايزيد الذي كان يجنح إلى السلم، وسيطروا على أرمينيا وقيليقيا (كيليكيا)، إضافة إلى استئثارهم بمهمة العناية بالحرمين الشريفين.

بعد ان استطاع السلطان سليم إخضاع الشاه إسماعيل الذي ثار ضده في فارس توجه إلى «منطقة النفوذ المشتركة» (البلاد السورية) بين سلطان المماليك (قانصوه الغوري) وبين شاه الفرس إسماعيل واللذين كانا قد وقعّا حلفًا بينهما. انتصر في معركة مرج دابق (شمالي حلب) في ١٥١٦، واستمر في تقدمه حتى وصل دمشق. وبعد ان دانت له سورية، توجه إلى مصر، ووصلها (١٥١٧) وهزم المماليك وأعدم سلطانهم. وفي القاهرة، أجبر الخليفة العباسي المتوكل على الله (كان في حماية المماليك في مصر) ان يتخلى عن الخلافة إلى السلطان سليم الذي أعلن نفسه خليفة على المسلمين في خطبة الجمعة، واستلم مفاتيح الكعبة (١٥١٧). وقد احدثت فتوحات السلطان سليم ذعرًا في اوروبا كانت انعكاساته ان دعا البابا ليو العاشر إلى تنظيم حملة جديدة لحماية المسيحيين في الامبراطورية العثمانية.

السلطان سليمان الكبير (١٥٢٠-

١٥٦٦): الابن الأكبر للسلطان سليم. اهتم بتأمين الحدود لجهة المجر. في ١٥٢١، استولى على مدينة بلغراد وأخضع معظم بلاد المجر. وفي ١٥٢٢، استولى على جزيرة رودوس، معقل فرسان القديس يوحنا، بعد معركة شرسة. ثم عاد وأكمل فتح بلاد المجر حتى مدينة بودا.

أول سلطان عثماني اهتم ببناء قوة بحرية يستطيع بها غزو البلاد الاوروبية. وعين خير الدين بربروسا أميرًا على هذه القوة. استطاع هذا ان يبعد خطر الاسبان وتهديدهم تونس والجزائر. فاحتل مدينة الجزائر وضواحيها، واستطاع في ١٥١٨ بسط نفوذه حتى تلمسان. وبعد معارك مع الاسبان، استطاع ان يفتح كامل البلاد الجزائرية، وفي ١٥٣٤ احتل تونس. وفي ١٥٤٦، توفي بربروسا بعد ان ترك للسلطان سليمان اسطولاً بحريًا قويًا.

وبعد ان استقر الأمر للسلطان سليمان وعظمت قوته، توجه إلى العمران. فأنشأ جامع عظيم في استنبول يفوق عظمة كنيسة أجا صوفيا، وفي عهده أنشىء ٨١ جامعًا كبيرًا و٧ معاهد لدراسة القرآن، و٣ مستشفيات و١٧ مطعمًا عموميًا، و٣٣ قصرًا و١٨ فندقًا و٥ متاحف و٣٣ حمّامًا عموميًا.

لقبه الاتراك بـ«السلطان سليمان القانوني» لأنه كان أول من شرع «قانون نامة» في السلطنة العثمانية. وأشار إليه الغربيون بالسلطان الكبير. فالامبراطورية العثمانية لم تبلغ في تاريخها من القوة والعظمة ما بلغته في عهده. فقد نظم الجيش، ونظم فرض الضرائب وحدد الاقطاع، وقوى اسطوله الحربي، ونظّم القضاء واخضع الهيئات القضائية والدينية كلها لسلطة مفتي استنبول (شيخ الإسلام). توفي إثر مرض ألم به أثناء قيادة جيشه في حملة لتطهير المجرمين الخارجين على سلطنته (١٦ أيلول ١٥٦٦).

السلطان سليم خان الثاني

(١٥٦٦–١٥٧٤): ابن السلطان سليمان القانوني. لم يتصف بما يؤهله الحفاظ على منجزات والده، ولولا وجود الوزير محمد باشا صقلّي للحق الدولة الفشل. وقعت معاهدة صلح بين النمسا والسلطنة في ١٥٦٨ من شروطها حفظ النمسا املاكها في بلاد المجر ودفعها الجزية السنوية المقرّرة. وجددت الهدنة مع ملك بولندا، وجدّدت مع الملك شارل التاسع، ملك فرنسا، الاتفاقيات التي تمت بين الدولتين في ايام السلطان سليمان. لكن السلطان سليم زاد عليها بمنح الفرنسيين امتيازات قنصلية كثيرة، ما كان له الأثر الفاعل في إضعاف الدولة بسبب تدخل القناصل في الإجراءات الداخلية بدعوى رفع المظالم عن المسيحيين.

في ١٥٦٩، ارسل الوزير محمد الصقلي جيشًا إلى اليمن لقمع ثورة العصيان، ودخلت الجيوش المنتصرة صنعاء بعد ان فتحت جميع القلاع. وفي ١٥٧٠، ارسل الوزير المراكب الحربية إلى جزيرة قبرص وحاصرها إلى ان تم فتحها، وظلت تابعة للدولة العثمانية إلى ان احتلها الانكليز في ١٨٧٨.

وفي عهد هذا السلطان، جمع البنادقة (البندقية) والاسبان وفرسان مالطة والبابا اسطولاً بحريًا يزيد على ٢٣٠ سفينة حربية، واشتبكوا مع الاسطول العثماني بالقرب من «ليبنته»، وانتصر الحلفاء وغنموا عددًا كبيرًا من السفن والمدافع إضافة إلى أسر نحو ٣٠ ألف جندي عثماني. وعلى الرغم من هذه الهزيمة الكبرى، فإن الوزير محمد باشا الصقلي استطاع ان يعيد تجهيز وتسليح اسطول حربي جديد.

السلطان الغازي مراد خان الثالث

(١٥٧٤–١٥٩٥): ابن السلطان سليم خان الثاني. كانت علاقاته حسنة جدًا ومميزة مع فرنسا وجمهورية البندقية فجدّد لهما الامتيازات القنصلية والتجارية. في ١٥٧٨، حصلت فتنة داخلية في مراكش بين سلطانها ومدّعي الملك فيها، فاستنجد سلطان مراكش بالعثمانيين، واستعان زعيم الفتنة بالبرتغاليين. والتقى الترك والبرتغاليون في جنوبي طنجة وهُزم البرتغاليون، ودخلت مراكش في دائرة نفوذ الدولة العثمانية. ودخل العثمانيون في مفاوضات صلح مع الاسبان اسفرت، بعد خمس سنوات، عن عقد معاهدة الصلح.

ومن أهم أعمال هذا السلطان محاربة بلاد العجم بايعاز من الصدر الاعظم محمد باشا صقلّي. فتمت هناك فتوحات عثمانية اوصلت السلطة العثمانية إلى أقليم الكرج (جورجيا)، وداغستان، وبلاد القرم، ثم تبريز (عاصمة العجم) نفسها. وبعد ست سنوات من الحرب، تم الصلح (١٥٨٥) وتنازلت العجم، بموجبه، للدولة العثمانية عن إقليم الكرج (جورجيا) وشيروان ولورستان وجزء من أذربيجان ومدينة تبريز. والجدير ذكره ان الصدر الاعظم محمد باشا صقلّي لقي حتفه بدسيسة من حاشية السلطان أثناء الجولة الاولى من الفتوحات في بلاد العجم، فقام عثمان باشا، حاكم شيروان، وقاد الجولات التالية، وعيّن أثناءها صدرًا أعظم.

السلطان الغازي محمد خان الثالث

(١٥٩٥–١٦٠٣): هو إبن السلطان الغازي مراد خان الثالث، وكان له ١٩ أخًا غير الأخوات، فأمر بخنقهم قبل دفن ابيه، ودفنوا معًا تجاه أجا صوفيا.

لم يخرج هذا السلطان إلى الحرب، وترك أمور الداخلية في أيدي وزرائه الذين أفسدوا في الارض وباعوا المناصب وقللوا عيار العملة، وتعاقب انهزام الجيوش العثمانية خصوصًا في جهة ترانسلفانيا. لكن السلطان عاد وأمسك زمام الأمور، وقاد بنفسه الجيوش، وسار إلى بلغراد ففتح قلعة آرلو الحصينة التي كان السلطان سليمان قد عجز عن فتحها، ودمر جيوش المجر والنمسا في ١٥٩٦. وحدثت في بلاد الأناضول ثورة داخلية أعقبتها ثورة أخرى في الآستانة، استعانت الدولة بجنود الإنكشارية حتى تمكنت من إخمادها.

السلطان مراد خان الرابع

(١٦٢٣–١٦٤٠): هو ابن السلطان أحمد الاول ابن السلطان محمد الثالث، وقد

ولاّه الإنكشارية الملك بعد عزل عمه السلطان مصطفى الاول ابن السلطان محمد الثالث، لحداثة سنه كيلا يكون معارضًا لهم في اعمالهم الاستبدادية ولا مضعفًا لنفوذهم الذي اكتسبوه بقتل سلطان وعزل غيره، واستمروا مدة العشر سنين الاولى من حكمه على طغيانهم. فاستغل الشاه عباس ملك العجم (بلاد فارس) هذا التضعضع ورأى امامه فرصة لتوسيع أملاكه من جهة العراق. ووفق بذلك بعد معارك وخيانات أولي الأمر في بغداد، ولكن إلى حين، إذ عاد العثمانيون واستردوها رغم الثورات التي كان يشعلها الجند في الآستانة نفسها وقتلهم الصدر الأعظم حافظ باشا. فتنبه السلطان لمخاطر الإنكشارية وقرر كسر شوكتهم، وأعدم الكثيرين منهم. ثم أوعز إلى والي دمشق لمحاربة الأمير اللبناني فخر الدين الذي أسر وقتل في القسطنطينية. ثم توجه بنفسه إلى بلاد العجم لاسترجاع فتوحات السلطان سليمان الاول القانوني، ففتح مدينة أريوان (١٦٣٥) ثم مدينة تبريز. لكن الفرس استردوا مدينة أريوان عندما عاد السلطان إلى الآستانة. فاتجه إلى دار السلام وحاصرها وأعادها إلى السلطنة العثمانية. ثم تمّ الصلح بينهما بان يترك للسلطنة بغداد بشرط ان تترك مدينة أريوان.

السلطان الغازي ابراهيم خان الاول

(١٦٤٠-١٦٤٨): ابن السلطان أحمد الاول. أرسل جيشًا إلى بلاد القرم لمحاربة القوزاق. فتح جزيرة كريت التي كانت تابعة لجمهورية البندقية (١٦٤٥) لكنه اضطر للتراجع عنها بسبب عصيان الجنود في الآستانة الذين قرروا عزله (١٦٤٨)، ثم لما وجدوا ان الرأي الغالب يقضي بإعادة السلطان المعزول، قرروا قتله، فساروا إلى السراي ومعهم الجلاد (قره علي) وقتلوه خنقًا.

السلطان محمد خان الرابع

(١٦٤٨-١٦٨٧): ابن ابراهيم خان الاول. عمّت الفوضى واضطربت الاوضاع (لصغر سن السلطان). وكثرت الثورات والفتن، وانتصرت البندقية في معركة بحرية عند مدخل الدردنيل، وقطعت طريق المراكب التجارية، وظلت الامور تزداد سوًا إلى ان جاء الوزير محمد باشا الملقب «كوبرلي» وتولى منصب الصدارة (١٦٥٦). فقتل من الإنكشارية عددًا كبيرًا، واسترد من البندقية ما كانت احتلته من الثغور والجزر. وساءت العلاقات مع فرنسا بعد ان وضحت مساعدتها للبندقية وللنمسا. وعندما أحسّ بدنو أجله نصح السلطان بتعيين إبنه كوبرلي زاده أحمد باشا من بعده. فسار هذا على نهج أبيه، ورفض الصلح مع البندقية والنمسا، وسار على رأس الجيوش لمحاربة النمسا، وأسقط قلعة «نوهزل» الشهيرة في اوروبا بمناعتها (٢٨ ايلول ١٦٦٣)، واضطربت اوروبا لهول هذا الخبر، ودخل العثمانيون النمسا، فطلب امبراطور النمسا المساعدة من ملك فرنسا لويس الرابع عشر، وانضم مقاتلون أوروبيون آخرون (ألمان على وجه الخصوص)، وبدأت الحرب، ولم ينتصر فيها

أحد الطرفين انتصارًا حاسمًا، فعقدا معاهدة تقضي بأن يخلي الجيش العثماني ترانسلفانيا ولكنها تبقى تحت سيادة الدولة العثمانية، وتقسم بلاد المجر بين الدولتين. ومع ان الحرب قد انتهت على حدود النمسا، إلا ان سفن فرنسا كانت ما تزال تطارد سفن المغرب حتى استولت فرنسا على إقليمي الجزائر وتونس.

في ١٦٨١، سار الصدر الأعظم قره مصطفى باشا إلى بلاد المجر لمحاربة النمسا بناء على استدعاء «تيليكي» احد اشراف المجر الثائرين على النمسا. وبعد عدة انتصارات على النمساويين قصد قره مصطفى باشا العاصمة فيينا (١٦٨٣) وحاصرها مدة شهرين واستولى على قلاعها الامامية وهدم اسوارها. فقام ملك بولندا، سوبيسكي، ومعه جيوش اقليمي ساكس وبافيرا، بناء على إلحاح البابا، وتقدم لنجدة النمساويين؛ فانتصرت جيوش الحلفاء الغربيين وقفل قره مصطفى باشا راجعًا إلى مدينة بود. فأمر السلطان بقتل قره مصطفى باشا، وأرسل رأسه إلى القسطنطينية وعين مكانه ابراهيم باشا.

وتألبت كل من النمسا وبولندا والبندقية وفرسان القديس يوحنا في مالطا والبابا وروسيا على محاربة الدولة الإسلامية، وسمّي تحالفهم بالتحالف المقدس. وفي ١٦٨٦، احتلت جيوش البندقية أغلب مدن اليونان حتى كورنثيا وأثينا. أما النمسا فأغارت بجيوشها على بلاد المجر واستردت مناطق ومدنًا وقلاعًا كثيرة حتى وصلت إلى مشارف بود نفسها. فعزل السلطان الصدر الاعظم ابراهيم باشا ونفاه إلى جزيرة رودوس وعين مكانه سليمان باشا.

وكان أول عمل قام به سليمان باشا محاولة تخليص مدينة بود ولكنه لم يفلح فسقطت المدينة في أول أيلول ١٦٨٦. فجمع سليمان جيشًا وهاجم جيوش التحالف المقدس في سهل موهاكس (آب ١٦٨٧)، وانهزم العثمانيون عن آخرهم، وأعاد المتحالفون إقليم ترانسلفانيا وعدة قلاع. فثار الجند في الآستانة ضد سليمان باشا، وطلبوا من السلطان قتله ففعل. وعمّت الفوضى الآستانة، وخيف على الدولة من الداخل. وقرر الوزير الثاني (القائم مقام) قره مصطفى، باتفاقه مع العلماء، عزل السلطان محمد الرابع، فعزل في ٨ تشرين الثاني ١٦٨٧ بعد ان حكم اربعين سنة، وبقي في العزلة إلى ان توفي في ١٦٩٢، وتولى بعده أخوه سليمان.

السلطان سليمان خان الثاني

(١٦٨٧-١٦٩١): اتبع طريق اللين مع الجنود، وأغدق عليهم. ومع ذلك تمردوا وقتلوا قوادهم وقتلوا الصدر الجديد سياوس باشا، وعمت الفوضى، وانتهز النمساويون هذه الفرصة واحتلوا عددًا من القلاع، واحتلت البندقية سواحل دالماسيا (١٦٨٧)، وسقطت بعض المدن منها بلغراد... ولم ينتظم الامر إلا مع تعيين كوبرلي مصطفى باشا في منصب الصدر الاعظم الذي افلح باستعادة اكثر المدن والمناطق منها بلغراد، كما اباح للمسيحيين إقامة شعائرهم الدينية بحرية كاملة. وكان من نتيجة هذه المعاملة

ان أهالي مورا (روم) ثاروا على البنادقة وطردوهم من ديارهم لأنهم ارادوا إجبارهم على اعتناق الكاثوليكية.

السلطان أحمد خان الثاني (١٦٩١–١٦٩٥): شقيق السلطان سليمان خان الثاني (لم يترك إبنًا وريثًا). ابقى على الصدر الأعظم مصطفى باشا ليعتمد عليه في السلم والحرب، لكن الموت عاجله في معركة ضد النمساويين. واقتصرت الحرب في ايام هذا السلطان على مناوشات ليست ذات أهمية كبيرة، وأهم ما يذكر ان البنادقة احتلوا جزيرة ساقز في ١٦٩٤.

السلطان مصطفى خان الثاني (١٦٩٥–١٧٠٣): هو ابن السلطان محمد الرابع. اتصف بالشجاعة وثبات الجأش. قاتل النمساويين والروس والبولنديين، فحافظ على الممتلكات واكتسب غيرها. لكن الامر سرعان ما انقلب، فهزم في عدة مواقع أمام النمساويين وأمام بطرس الأكبر الروسي الذي دخل ميناء أزاق في بلاد القرم (١٦٩٦). وفي كانون الثاني ١٦٩٩، وقعت السلطنة معاهدة «كارلوفتس» مع النمسا وروسيا والبندقية وبولندا. فتركت السلطنة العثمانية بلاد المجر بأجمعها وأقليم ترانسلفانيا لدولة النمسا، وتنازلت لروسيا عن مدينة أزاق، وردّت لبولندا مدينة كامينك وأقليمي بودوليا وأوكروين، وتنازلت للبندقية عن جزيرة مورا واقليم دالماسيا، ووقعت مع النمسا على هدنة مدتها خمس وعشرون سنة. وبعدها اتجهت الدولة لتحسين شؤونها الداخلية. ثم عاد الإنكشارية فثاروا وعزلوا السلطان في ١٧٠٣.

السلطان أحمد خان الثالث (١٧٠٣–١٧٣٠): هو ابن السلطان محمد الرابع. أول عمل قام به ان وزع اموالاً طائلة على الإنكشارية وسلّم لهم في قتل المفتي فيض الله أفندي الذي قاومهم، ولما هدأت الأوضاع اقتصّ منهم وقتل منهم عددًا كبيرًا. في ١٧١٣، وقعت معاهدة بين الدولة العثمانية وروسيا تنازلت بمقتضاها روسيا عمّا لها من الاراضي على البحر الاسود.

في ١٧١٨، تولى الداماد ابراهيم باشا منصب الصدارة، وكانت الدولة قد فقدت الكثير من الولايات فأراد ان يستعيض عنها بفتح بلاد جديدة في جهة آسيا. وكانت قد حدثت انقلابات في بلاد العجم، فسارع الصدر الأعظم باحتلال أرمينيا وبلاد الكرج (جورجيا)، ولم يتم عمله لأن بطرس الأكبر احتاز جبال القوقاز واحتل إقليم داغستان مع سواحل بحر الخزر (بحر قزوين) الغربية. وتم الصلح بين العثمانيين والروس في ١٧٢٤ على ان يمتلك كل منهما ما احتله من البلاد.

في أيلول ١٧٣٠، ثار الإنكشارية وأعلنوا العصيان ونادوا بإسقاط السلطان. فتنازل عن السلطنة وخلفه ابن أخيه السلطان محمود الاول. وأهم ما يذكر لهذا السلطان (محمود) إدخال المطبعة إلى البلاد

وتأسيس دار الطباعة في الآستانة.

وبعد السلطان محمود، جاء السلطان عثمان خان الثالث (١٧٥٤–١٧٥٧) الذي ليس ثمة ما يستحق الذكر من احداث في ايام حكمه.

السلطان مصطفى خان الثالث (١٧٥٧–١٧٧٤): هو ابن السلطان أحمد الثالث، وكان ميالاً للاصلاح محبًا لتقدم بلاده. ومن أعماله تأسيس مستشفيات للحجر على الواردات الخارجية إذ كانت الأوبئة منتشرة في الخارج، وأنشأ مكتبة عمومية من مصاريفه الخاصة، وحاول ان يصل بين نهر دجلة وبوغاز الآستانة بخليج عظيم تستعمل الانهار الطبيعية مجرى له على قدر الامكان ليسهل نقل الغلال من أطراف السلطنة إلى الآستانة. غير انه توفي قبل إتمام هذا العمل.

شهدت هذه الفترة عدة انتصارات للروس على جيوش الدولة العثمانية مما دفع السلطان إلى العمل على تقوية جيشه وتحصين بلاده، فبنى القلاع في مضيق الدردنيل على ضفتيه، وأسس مدرسة لتخريج الضباط وأركان الحرب. وكان من نتيجة ذلك ان تمكنت السلطنة من الوقوف في وجه الروس في عدة مواقع، ثم تقهقرهم امام العثمانيين. وفي ذلك الوقت كان علي بك الذي استقل تقريبًا بشؤون مصر يتفق مع الروس ليتم استقلال مصر. ففتح مدائن غزة ونابلس والقدس ويافا ودمشق؛ ودمرت السفن الروسية جزءًا كبيرًا من بيروت، ثم عاد علي بك لمحاربة محمد بك ابي الذهب وتقابلا وانتصر ابو الذهب وأسر علي بك وعددًا من ضباط الروس وقتل كل من كان معهم، وقتل علي بك وقطع رأسه وارسل مع الضباط الروس إلى إستنبول.

السلطان عبد الحميد خان الاول (١٧٧٤–١٧٨٩): هو أخ السلطان مصطفى خان الثالث. في عهده، عاد الروس وشنوا هجومًا على العثمانيين قاصدين استرداد ما كانوا قد خسروه من قبل، وتوصلوا إلى فرض معاهدة قينارجة (٢١ حزيران ١٧٧٤) التي تضمنت ٢٨ بندًا كان أهمها استقلال تتار القرم وبساربيا وقوبان مع حفظ سيادة الدولة العثمانية في ما يتعلق بالامور الدينية، وتسليم كافة البلاد والأقاليم التي احتلتها روسيا إلى خان القرم، إضافة إلى غرامة تدفعها الدولة العثمانية لروسيا.

السلطان سليم خان الثالث (١٧٨٩–١٨٠٧): بذل هذا السلطان جهوده لتقوية الجيوش العثمانية، ولكن اليأس كان قد نال من الجند، فلم يقووا على الجيشين الروسي والنمساوي المتحدين على العثمانيين. فاستولى الروس على مدينة بندر، واحتلوا مزيدًا من المناطق في بساربيا وجهاتها، كما دخل النمساويون مدينة بلغراد وفتحوا بلاد الصرب. وفي آب ١٧٩١، أبرمت الدولة العثمانية مع النمسا معاهدة تقضي بأن يتم الصلح بينهما. أما روسيا، فاستولت على مدينة إسماعيل، وبعد

توسط انكلترا وبروسيا وهولندا، تم الصلح بين الدولتين في كانون الثاني ١٧٩٢، وحقق الروس مكاسب كبيرة. وفي ١٧٩٨، اجتاحت القوات الفرنسية، بقيادة نابوليون بونابرت، مصر واتمت احتلالها في ١٧٩٩. وفي تشرين الاول ١٨٠١، عقدت الدولة العثمانية معاهدة مع بونابرت أخلى الفرنسيون، بموجبها، مصر وأكدت الدولة العثمانية الامتيازات الفرنسية السابقة.

في هذه الاثناء، عاشت البلاد حالة من الفوضى وكثرت الفتن، وثار الإنكشارية وعزلوا السلطان في ١٨٠٧.

السلطان مصطفى خان الرابع (١٨٠٧–١٨٠٨): كان ضعيفًا. في عهده، حصل صلح بين فرنسا وروسيا بمقتضى معاهدة تلسيت. وكان من بنودها ان تكف روسيا عن محاربة الدولة العثمانية حتى يتوسط نابوليون بين الطرفين؛ غير ان اتفاقًا سريًا أبرم بين فرنسا وروسيا يقضي بسلخ جميع الولايات العثمانية في اوروبا ما عدا الآستانة،وتقسيمها في ما بينهما مع إرضاء النمسا. غير ان الفريقين الروسي والعثماني لم يتفقا على شروط الصلح النهائي.

السلطان محمود خان الثاني (١٨٠٨–١٨٣٩): هو ابن السلطان عبد الحميد الأول. حاول إرجاع الإنكشارية إلى نظاماتهم القديمة منذ عهد السلطان سليمان القانوني. فثار الإنكشارية واضرموا النار في السراي. وكان أمير البحر، رامز باشا، قد وصل بثلاث سفن حربية أوقفها في ممر البوسفور وسلّط مدافعها على ثكنات الإنكشارية ونزل إلى البر وآزرته فرقة من ٣ آلاف جندي وهزموا الإنكشارية. إلا ان ثورتهم لم تنطفىء.

من أهم ما يذكر في عهده عقد الصلح مع الانكليز في ٨ تموز ١٨٠٩.

السلطان عبد المجيد خان (١٨٣٩–١٨٦١): ابن السلطان محمود الثاني. في عهده لمع والي مصر محمد علي باشا الذي تمرّد على السلطنة وتوصل إلى احتلال قيصرية وملطية، وأجبر السلطنة على ان تمنحه (في ١٨٤١) امتيازات عدة: اصبحت ولاية مصر تنتقل بالارث إلى أولاد محمد علي باشا، كما تنازل الباب العالي عن استيلائه على ربع ايرادات مصر. وفي ١٣ تموز ١٨٤١، وقعت الدولة العثمانية معاهدة مع النمسا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا (معاهدة البوغازات) تقضي بمنع جميع مراكب الدول الأجنبية البحرية من المرور عبر ممري البوسفور والدردنيل، وان السلطان يحفظ لنفسه الحق في إصدار فرمانات تجيز مرور بعض السفن الحربية الخفيفة.

قام بكثير من الاصلاحات، لكن اشغله عن اتمامها نشوب حرب روسيا (حرب القرم).

السلطان عبد العزيز خان (١٨٦١–١٨٧٦): أخ السلطان عبد المجيد. سار على خطى الاصلاح ومعاملة جميع الرعايا على السواء حتى لا يكون لاوروبا سبيل للتدخل في شؤون الدولة. وفي عهده، صدرت قوانين تجيز للاجانب حق امتلاك العقارات وكافة الحقوق العينية، ووضعت مجلة الاحكام الشرعية ليعمل بها في المحاكم. ومن أعماله، توثيقه ربط التبعية بين إيالة تونس والخلافة الإسلامية العثمانية ليثبت حقوق الدولة عليها، وذلك لأنه رأى بعض الدول تطمح إلى الاستيلاء عليها. وعلى الصعيد الدولي، رأى ان ينتهج سياسة التباعد عن الدول الغربية، والتحالف مع روسيا، فكان يسعى لوضع أساس معاهدة هجومية ودفاعية معها. فأخذت الدول الغربية تجري اتصالات بالصدر الأعظم وسواه من المسؤولين في الاستانة تقنعهم بعدم أهلية السلطان. ونجحت الخطة التي نفّذها الصدر الأعظم وناظر الحربية والمفتي الذي أصدر فتوى بعزل السلطان. ثم اناطوا بحسين باشا (ناظر الحربية) أمر خلع السلطان عبد العزيز ومبايعة السلطان مراد. وحوصرت السراي السلطانية، ثم حصلت المبايعة للسلطان الجديد مراد خان الخامس (١٨٧٦) الذي سرعان ما أظهر عن ميل قوي للاصلاح. لكن بعد اسبوع واحد من توليه، ظهرت عليه علامات الاضطراب العصبي، وحكم الاطباء بتعسر برئه من مرضه. فبويع أخوه عبد الحميد خان الثاني.

السلطان عبد الحميد خان الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩): استجاب لمشورة بعض وزرائه حول منح الدولة العثمانية نظامًا دستوريًا أساسه الشورى. وأصدر إرادته في ٢٤ تشرين الاول ١٨٧٦ بتنظيم مجلس عمومي (برلمان) يكون من مجلسين، أحدهما ينتخب الأهالي أعضاءه ويسمى «مجلس المبعوثين»، والآخر يعين اعضاؤه من قبل الدولة ويسمى «مجلس الأعيان».

في ١٩ آذار ١٨٧٧، وفي سراي بشكطاش، افتتح البرلمان العثماني أعماله بخطبة القاها السلطان نفسه شرحت اسباب انحطاط الدولة وتأخرها سلميًا وسياسيًا، وما يلزم الدولة من الاصلاحات ونشر التعليم والمساواة بين الجميع والعدل في الاحكام. واستمر اجتماع مجلس النواب العثماني إلى ان قرر السلطان، بالاتحاد مع جميع أعيان الدولة وجوب إرجاء اجتماعه لأجل غير محدد، وكان ذلك في شباط ١٨٧٨؛ وعقب ذلك ألقي القبض على كثيرين من أعضائه ونفوا خارج البلاد بسبب تنديدهم باعمال الحكومة، ولم يجتمع المجلس بعد ذلك.

أما الوزارات، فكانت تتعاقب بسرعة. ثم ألغي لقب الصدر الأعظم واستبدل به لقب «رئيس الوكلاء»، ثم ألغي هذا واستعيد الاول.

أما مجلس المبعوثين، فقد اجتمع لأول مرة في ١٨٧٧، وافتتحه السلطان عبد الحميد بخطاب تحدث فيه عن الاختلالات المالية التي حدثت أثناء حكم السلطان عبد العزيز في عصيان البوسنة الهرسك، ثم وجوب منح القانون الأساسي لتخليص الدولة من الاضمحلال والانقراض، ومما قاله في خطابه: «عليكم ايها الأعضاء ان تضعوا النظامات الداخلية للمجلس وقانون



افتتاح البرلمان العثماني ١٨٧٧.

الانتخاب وقوانين إدارة الولايات والنواحي وقانون البلدية وأصول المحاكمات المدنية، وقانون ترقية الموظفين وقانون المطبوعات وديون المحاسبة والتدقيق في الميزانية». غير ان مجلس المبعوثين ما كاد ينتظم حتى صدرت الارادة الشاهانية بفضه، وابتليت شعوب السلطنة بطور استبداد جديد. لكن الاحرار والمستنيرين في الدولة، كما في الولايات والنواحي العثمانية، أخذوا يضاعفون النشاط حتى تسنى لهم تحقيق نصر في ١٩٠٨ تاريخ صدور الدستور العثماني بارادة شاهانية من السلطان نفسه. وفي ١٩٠٩ عزل السلطان عبد الحميد، وتولى بعده السلطان محمد رشاد خان.

السلطان محمد رشاد خان الخامس

(١٩٠٩-١٩١٦): لم يمض على جلوسه على العرش ثلاث سنوات حتى اعتدت



الامير رشاد لدى اعلانه سلطاناً باسم محمد الخامس (٩ ايار ١٩٠٩).

إيطاليا (١٩١١)، بتحريض من الدول الاوروبية وبالتعاون معها، على طرابلس الغرب في ليبيا وانتزعتها بعد حرب دامت نحو سنة بذلت فيها الدولة العثمانية ما امكنها دون ان تتمكن من الاحتفاظ بالبلاد. ثم جاءت حرب البلقان التي أفقدتها مناطق واسعة، باستقلال صربيا وبلغاريا واليونان، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى التي دخلتها السلطنة إلى جانب ألمانيا والنمسا، ولكنها لم تستطع الصمود فيها لأكثر من نحو سنتين، فاستسلمت للدول الغربية الحليفة في ١٩١٦ مباشرة بعد استسلام بلغاريا والنمسا. وقد مات محمد رشاد قبل الاستسلام بأشهر قليلة. فخلفه أخوه السلطان محمد السادس. والجدير ذكره هنا أن في هذه الفترة وقعت المذابح الرهيبة ضد الأرمن (راجع «أرمينيا»، ج ١).

انحلال السلطنة والخلافة وإلغاؤهما

في الحرب العالمية الاولى: استطاعت قوات الحلفاء الغربيين (وخاصة فرنسا وبريطانيا) من احتلال أهم المراكز العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية في بلاد السلطنة، كما احتلت العاصمة استنبول وتحصينات الدردنيل والبوسفور والمدن الرئيسية في البلاد. فبعد شهر من توقيع هدنة مودروس (٣٠ تشرين الاول ١٩١٨)، دخلت البحرية البريطانية والفرنسية والإيطالية ثم الاميركية إلى القرن الذهبي وانزلت قواتها في العاصمة التي حوّلتها إلى قاعدة لنشاط الحلفاء في المنطقة كلها. وتقدمت القوات البريطانية واحتلت الموصل في العراق لتأمين خطوط إمداد لقواتها. كما احتل الحلفاء مدن غيتاب ومرعش وأورفه وسكي شهر وقرة حصار وأخضعوا سكة حديد بغداد-

الأناضول إلى سيطرتهم المباشرة، كما فرضوا سيطرتهم على موانىء البحر الأسود. واحتلت القوات الفرنسية ميرسين وأضنه ومنطقتها (في الإسكندرون)، وزنكول داغ. واحتل الإيطاليون انطاكيا وكوشا داسي وقونيه واسبارطة. واحتل اليونانيون (في ١٥ أيار ١٩١٨) مدينة أزمير. وبلغ عدد القوات المحتلة التي تواجدت على أرض السلطنة (في تركيا) ١٠٧ آلاف مقاتل.

وبعد ان سيطر المحتلون على البلاد، حلوا البرلمان وفرضوا الرقابة العسكرية على الصحف ومنعوا التجمعات واستولوا على البنوك ومؤسسات الدولة وسكك الحديد وطرق المواصلات البرية والبحرية. وهكذا تحول السلطان محمد السادس إلى إسم رمزي للسلطنة وإلى أداة طيعة بيد الحلفاء المحتلين الذين كانوا يتنافسون على تقسيم الغنائم باحتلالهم لأكبر عدد من الأراضي.

وثمة رغبة راودت البعض منهم بالقضاء على الكيان السياسي للدولة التركية برمتها؛ إذ ورد في تصريح لرئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ان «لا شيء يدعو للأسف ان تزول تركيا من المسرح». لكن، في مفاوضات معاهدات الصلح في باريس (١٩١٩)، ظهر مشروع ينص على الإبقاء على دولة تركية صغيرة في وسط الأناضول (تسمية يونانية في الأساس وتعني بلاد الشمس) بزعامة السلطان على ان تخضع هذه الدولة للسيطرة الفعلية للحلفاء. أما باقي أجزاء السلطنة فتقسم بين دول الحلفاء.

ثورة ومؤتمرات الحركة الوطنية: رفض الاتراك الخضوع للاحتلال ومشاريعه. وبدأت الجماعات المسلحة تظهر في مختلف مناطق البلاد، وتنادت للوقوف في وجه المحتلين، فاشتعلت الثورة في جميع انحاء البلاد تحتضنها حركة وطنية منظمة ارتكزت



عثمان حمدي بك، رجل دين عثماني في العام ١٩٠٧ («لوموند ديبلوماتيك»، عدد تشرين الاول ١٩٩٤، ص ٢٢).

على الفلاحين الذين يؤلفون تسعة اعشار السكان. أما قيادة الحركة فكانت بيد الفئة المثقفة من المدنيين والضباط وكان من بينهم مصطفى كمال الذي سرعان ما ارتقى إلى قيادة الحركة فعرفت باسمه «الحركة الكمالية». وكانت بداية مسيرته بعد وصوله إلى الأناضول للتفتيش على الجيش التركي الثالث بصفته ضابطاً مفتشاً عامًا. فلما شعر الحلفاء بنشاطه في تنظيم الحركة الوطنية أمروا السلطان باستدعائه وإبلاغه ان مهمته في الأناضول قد انتهت. ولكن مصطفى كمال رفض أمر السلطان وقدم استقالته من الخدمة وقرر البقاء في الأناضول إلى ان يتم تحرير البلاد.

عقد أول مؤتمر للحركة الوطنية في مدينة أماسيه في ٢٠ حزيران ١٩١٩، واشترك فيه معظم قادة الجيش، وأكد المؤتمرون تعاون السلطان محمد السادس مع المحتلين والمستعمرين اعداء البلاد، واتفقوا على عقد مؤتمر عام في سيواس، ودعوا جمعية الدفاع عن الحقوق في الولايات الشرقية إلى عقد مؤتمرات في أرضروم. وفي ٢٣ تموز (١٩١٩)، عقد مؤتمر ارضروم واشترك فيه مندوبون عن ولايات ارضروم وسيواس وتبليس وطرابزون ووان وانتخب بالاجماع الجنرال مصطفى كمال رئيسًا للجمعية الوطنية، كما قرر توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر عام في سيواس. وعقد هذا المؤتمر (٤ ايلول ١٩١٩)، وشارك فيه ضباط الجيش وموظفو الدولة والحقوقيون والمثقفون وزعماء القبائل وملاّك الاراضي والتجار وأئمة المساجد والخطباء، وكان شعار المؤتمر انقاذ البلاد من التقسيم، وكانت قراراته: ١- جميع الاراضي التي حددتها معاهدة (هدنة) مودروس هي وحدة واحدة لا تتجزأ ولا يمكن سلخها من جسم الدولة التركية؛ ٢- لا تقبل الحركة الوطنية اية أوامر تصدر من السلطان او من حكومته؛ ٣- تشكيل مجلس وطني يقرر مصير البلاد؛ ٤- توحيد المنظمات والجمعيات في منظمة واحدة باسم «جمعية الدفاع عن حقوق الأناضول وتراقية» وإقرار برنامج عملها؛ ٥- انتخاب لجنة تمثيلية يرأسها مصطفى كمال تشكل المركز لقيادة الحركة الوطنية إلى حين انعقاد المجلس في نيسان ١٩٢٠ في أنقرة.

رفض السلطان: رفض السلطان مقررات هذا المؤتمر ودعا السكان في البلاد إلى نبذه والخضوع إلى السلطة الشرعية الممثلة بحكومة الصدر الأعظم الداماد فريد باشا. وقد استجاب إلى دعوة السلطان بعض عناصر الحركة الوطنية وبعض ضباط الجيش والولاة. ودعت جمعية الدفاع عن طرابزون إلى المصالحة مع حكومة السلطان وحل القوى الكمالية. كما ظهرت حركات مناهضة للكماليين في بعض أنحاء البلاد. ولكن اللجنة التمثيلية المنبثقة عن مؤتمر أرضروم تحركت بسرعة، فألقت القبض على عدد من الولاة والضباط والموظفين الموالين للسلطان وأعفي العديد منهم من مناصبهم. وقامت في البلاد مظاهرات تطالب بإقالة الداماد فريد باشا متهمة إياه بأنه ألعوبة بيد المحتلين الغرباء.

رضوخ السلطان وتعنت الحلفاء: أمام هذه المظاهرات العارمة اضطر السلطان محمد السادس إلى الرضوخ إلى مطالبهم فاقال الداماد فريد باشا وعين علي رضا باشا صدرًا أعظم. فدعا هذا إلى إجراء انتخابات عامة في البلاد. وقد تم ذلك وفاز عدد كبير من انصار الحركة الوطنية في هذه الانتخابات. وفي اتفاق مع اللجنة التنفيذية للحركة الوطنية قرر الصدر الأعظم دعوة مجلس النواب للانعقاد. وقد انعقد المجلس في ١٢ كانون الثاني ١٩٢٠ في استنبول. وبالرغم من إعلان النواب ولاءهم للسلطان إلا انهم أقروا الميثاق الوطني الذي كان هو برنامج الحركة الكمالية الذي أقره مؤتمر سيواس في حينه، والذي يؤكد على وحدة البلاد التركية ضمن الحدود التي أقرتها هدنة مودروس.

لم يرق للحلفاء نتائج هذه التطورات. فقد كانوا يأملون ان يقضي السلطان على الحركة الوطنية. ولهذا قرروا ضرب هذه الحركة بالقوة. فقامت القوات البريطانية بانزال فرق مشاة البحرية في استنبول في ١٦ آذار ١٩٢٠. وتحركت القوات اليونانية داخل الأناضول بعد ان عززت بنقل قوات إضافية من اليونان. احتلت القوات البريطانية مرافق الدولة بأجمعها وكذلك ثكنات الجيش. وكانت ذريعتها تنفيذ شروط معاهدة السلام وحماية السلطان. وفرض الحلفاء الاحكام العرفية في البلاد وقاموا بحل المجلس النواب وألقوا القبض على العديد من النواب والزعماء السياسيين المتعاطفين مع الحركة الوطنية، وتمّ إعدام ٢٧ منهم بتهم الانتماء إلى الحركات المسلحة التي تعمل ضد الاحتلال.

أما السلطان فاستسلم إلى رغبات الحلفاء وأعاد الداماد فريد باشا إلى سدة الحكم (صدر أعظم) فقام هذا بممارسة سياسة البطش والتنكيل ضد أعضاء الحركة الوطنية. وأدى احتلال الحلفاء لأستنبول إلى إيقاد الشعور القومي العارم في جميع ارجاء البلاد ضد الاحتلال. فشكلت لجان للمقاومة وجمع الأسلحة والتبرعات. وانبثقت عن هذه اللجان لجنة شعبية رئيسية تمثل الحركة الوطنية. وفي ١٩ آذار ١٩٢٠، اتخذت هذه اللجنة قرارًا يقضي بدعوة مجلس جديد للنواب في أنقرة يتمتع بصلاحيات واسعة، واعتبار المجلس السابق قد حلّ بالقوة، وبالتالي فإنه لا يوجد في البلاد سلطة تشريعية، كما ان السلطة التنفيذية قد جاء بها الحلفاء بالقوة، فهي لا تملك حق تسيير دفة الحكم. وهكذا فقد أدّى احتلال الحلفاء للعاصمة استنبول إلى انتقال السلطة الفعلية إلى الحركة الوطنية التي لم تجرؤ في السابق ان تتحدث عن تنظيم، أو إقامة سلطة سياسية جديدة في البلاد.

المجلس الوطني الكبير: جاء في مجلة «آفاق الإسلام» (الدار المتحدة للنشر- الجامعة الاردنية، عدد كانون الاول ١٩٩٣، ص ١٤٢-١٤٣):

التأم البرلمان الجديد الذي سمي «المجلس الوطني الكبير» وانتخب ٢٣٣ نائبًا للدورة الاولى والتحق بالنواب الجدد نواب البرلمان المنحل. وبعد أداء اليمين بالاخلاص والعمل للميثاق الوطني انتخبت الهيئة القيادية للمجلس الوطني الكبير وأصبح مصطفى كمال باشا أول رئيس للمجلس الجديد.

أعلن المجلس الوطني الكبير سيادة تركيا على أراضيها ضمن حدودها التي اقرها المجلس الوطني. واعتبر المجلس نفسه انه السلطة الوحيدة القانونية في البلاد المستندة إلى رغبة الشعب والمعتمدة على تأييده. ولما ان كان لا بد من تشكيل حكومة تتولى السلطة التنفيذية في البلاد أناط المجلس بالجنرال مصطفى كمال باشا تأليف الحكومة، وكان ذلك في ٣ أيار سنة ١٩٢٠. تألفت الحكومة الجديدة وكان أول عمل قامت به إلغاء جميع المعاهدات والاتفاقات التي عقدتها حكومة السلطان مع الدول الاجنبية كما ألغت جميع القوانين والتعليمات التي أصدرتها الحكومة السابقة واعتبرتها قوانين وتعليمات غير شرعية لا تلزم احدًا. وهكذا وضعت حكومة أنقرة الجديدة السلطان وحكومته خارج إطار القانون ولكنها لم تقرر القضاء عليهم. وكان الهدف المعلن للسلطة الجديدة إقامة الدولة التركية المستقلة. كانت ردة الفعل من حكومة السلطان والقوى المساندة لها ان اصدر السلطان فرمانًا يدعو إلى القضاء على الحركة الكمالية وأصدرت المحكمة العسكرية تحت ظل السلطان حكمًا غيابيًا باعدام جميع قادة هذه الحركة وجرت حملة اعتقالات واسعة لكل من اتهم بأنه من المساندين او المتعاطفين مع الحركة الجديدة.

بدأت المصادمات بين قوات الحكومة الكمالية وبين مناوئيها، وكانت الغلبة دائمًا لقوات الحكومة الجديدة. وفي جنوب وجنوب شرقي الأناضول جرت معارك بين القوات التركية التابعة للدولة المستقلة وبين القوات الفرنسية في مرعش تمكنت فيها القوات التركية من تحقيق انتصارات ملحوظة. أما القوات البريطانية والفرنسية المحتلة لأجزاء الامبراطورية العثمانية فقد واجهت ثورات داخلية في مصر وسوريا والعراق ولهذا لم تكن قادرة على إشراك قواتها في المعارك الدائرة في أراضي الأناضول. واناطت مهمة الإطاحة بالحكومة الكمالية إلى القوات اليونانية. ففي ٢٢ حزيران ١٩٢٠ شنت القوات اليونانية هجومها العام وتمكنت من احتلال مناطق مهمة في الأناضول وشرقي تراقية أعطى توغل القوات اليونانية في الأناضول ذريعة لقوات الاحتلال لفرض معاهدة سيفر على السلطان في ١٠ آب ١٩٢٠، وهي المعاهدة التي تعتبر الحلقة الأخيرة في سلسلة الحلقات التي أنهت السلطنة العثمانية. وكان من نتائج معاهدة سيفر:

١- ان تحتفظ اليونان بتراقية وأزمير.

٢- ان تسيطر فرنسا على مناطق كيليكيا ومرعش واورفة وعينتاب.

٣- تسيطر بريطانيا على ديار بكر وولاية الموصل.

٤- تسيطر إيطاليا على جنوب غربي الأناضول قونيه وأفيون قرة حصار.

٥- تسيطر أرمينيا الطاشقانية على الولايات الشرقية الواقعة إلى الشمال من خط أزنجان-موش-تبليس ووان.

٦- تكوين دولة كردية تنعم باستقلال ذاتي تحت الحماية البريطانية في الولايات الشرقية إلى الجنوب من خط أزنجان-موش-تبليس ووان.

وباختصار يمكن القول بان معاهدة سيفر قوضت الامبراطورية العثمانية ولم يبق للسلطان إلا مدينة استنبول والهضبة المواجهة لها بعد ان جرد من جميع صلاحياته وأصبح خاضعًا لسيطرة القوات الأجنبية الغازية.

رفضت حكومة أنقرة هذه المعاهدة التي أثارت نقمة الشعب التركي في كل مكان وألهبت الشعور القومي العارم فقامت المظاهرات والاحتجاجات وهاج الشعب إلى درجة لم يستطع السلطان معها التوقيع على هذه المعاهدة.

استغلت حكومة أنقرة هذا الهياج الشعبي ودعت إلى التعبئة العامة وبدأت بتأسيس جيش نظامي ودعت إلى الخدمة الشباب وكل من هو قادر على حمل السلاح وأعادت تنظيم بقايا الجيش العثماني والقوى المسلحة العاملة في مختلف المناطق. وهكذا دخلت الحركة الوطنية مرحلة جديدة في تاريخها.

أما على الصعيد الخارجي بدأت حكومة مصطفى كمال باشا توطيد علاقاتها بالعالم الخارجي. ففي صيف ١٩٢٠ بدأ التقارب السوفياتي التركي، وبدأ الروس يزودون حكومة أنقرة بالسلاح والمعدات والمساعدات المالية. ووقعت سلسلة من المعاهدات بين حكومة أنقرة وجمهوريات الاتحاد السوفياتي بعد أن حلت المشاكل المعلقة بينهما. وهكذا أقيمت العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وحكومة أنقرة واعترف الاتحاد السوفياتي رسميًا بحكومة أنقرة.

سارع هذا الاعتراف إلى عقد مؤتمر لندن في ١٢ شباط إلى ١٤ آذار ١٩٢١. وقد دعت إلى هذا المؤتمر الحكومة التركية الجديدة في أنقرة. ولكن المؤتمر فشل في تحقيق أهدافه. فقرر الحلفاء حل المسألة التركية بقوة السلاح فأوعزوا إلى القوات اليونانية بشن هجوم كاسح ضد القوات التركية.

بدأ الهجوم اليوناني في ٢٣ آذار ١٩٢١ على جبهة بورصة-أوشاك، وكان الهجوم يستهدف مدينة أسكي شهر حيث تلتقي سكة حديد بغداد مع الخط الحديدي إلى أنقرة. ودارت المعركة بين القوات اليونانية الغازية وقوات حكومة أنقرة بالقرب من قرية إينونو وانتهت المعركة بعد ثلاثة ايام بانتصار قوات أنقرة على القوات اليونانية وتكبيدها خسائر فادحة اندحرت على أثرها إلى قاعدتها في بورصة.

جاء انتصار قوات حكومة أنقرة حافزًا للأماني ومنعشًا للآمال. ولكن هذا النصر لم يكن نهائيًا، ففي ٩ تموز ١٩٢١ قامت القوات اليونانية بهجوم جديد بعد ان عبأت له ١٠٠ ألف مقاتل. وتمكنت قوات حكومة أنقرة بصعوبة وقف تقدم القوات اليونانية على بعد ٥٠ كلم من أنقرة. وبعد مرور شهر، أعطى الملك قسطنطين ملك اليونان الأمر بالتقدم لاحتلال أنقرة. عينت الحكومة الجنرال مصطفى كمال باشا قائدًا عامًا للجيش وأعطته صلاحيات مطلقة لمدة ثلاثة أشهر. وبين ٢٣ آب و١٣ ايلول، دارت معركة سقاريا انتصرت بنتيجتها القوات التركية وردت القوات اليونانية إلى الساحل الشرقي لنهر سقاريا. واعتبرت هذه المعركة بأنها الخطوة الرئيسية على طريق تحرير البلاد من الغرباء. كما بدأت قوات الحلفاء تنسحب من تركيا بجلاء القوات الإيطالية عن الأناضول ثم الفرنسية عن كيليكيا. وهكذا زالت الجبهة الجنوبية للحلفاء في تركيا.

بدأت حكومة أنقرة استعدادها للمعركة الحاسمة مع اليونانيين ففي ٢٦ آب بدأ الاتراك هجومهم عند أفيون قرة حصار وتقدموا، ولاحقوا اليونانيين حتى أزمير فأخرجوهم منها ومن المناطق المحيطة. فسارعت دول أوروبا بعد هذا الانتصار للجيش التركي إلى الدعوة إلى مؤتمر صلح جديد. وقد افتتح هذا المؤتمر في مودانيه في ٣ تشرين الاول ١٩٢٢، مثل تركيا فيه عصمت باشا إينونو الذي كان آنذاك قائدًا للجبهة الغربية. وظهرت الخلافات في بداية المؤتمر أثناء إعداد شروط الصلح. فقد أعلن المندوب التركي بأن بلاده ستنسحب من المؤتمر إذا لم تسحب اليونان قواتها من تراقية الشرقية. وبعد المداولات أعلن الحلفاء عن قبولهم الشروط التركية وانسحبت القوات اليونانية من تراقية حسب طلب المفاوض التركي. وفي ١١ تشرين الاول سنة ١٩٢١ وقع ممثلو الحلفاء وتركيا على معاهدة الصلح التي وقعت عليها اليونان بعد شهر من تاريخ توقيع الاطراف الأخرى (انتهى ما جاء في «آفاق الإسلام»).

الجمهورية التركية

إلغاء السلطنة ثم الخلافة: أصدر المجلس الوطني الكبير في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ قرارًا بإلغاء السلطنة وتقديم السلطان إلى المحكمة بتهمة الخيانة العظمى، وحوّل هذا القرار إلى اللجان الدستورية والقانونية والشرعية لبيان الرأي حول هذا القرار، وكان رئيس الحكومة مصطفى كمال من المؤيدين لهذا القرار بشدة. عقدت اللجان الثلاث اجتماعًا مشتركًا وقرّرت فيه رفض القرار المذكور. فأثار هذا الرفض حفيظة رئيس الحكومة والبرلمان مصطفى كمال، فألقى في الجمعية خطابًا ناريًا أكد فيه ان السيادة انما تتحقق عن طريق القوة، وحتى العنف وليس عن طريق المناقشة الأكاديمية. وقال «إن آل عثمان استولوا على السلطة بالقوة وسادوا خلال ستة قرون، وقد حان الوقت لنبذهم وتحقيق السيادة الوطنية. ولهذا إذا أدرك المجتمعون هنا هذه الحقيقة فإنهم سيتصرفون بحكمة أكبر وان الحقيقة ستفرض نفسها ولو أدى ذلك إلى تطاير بعض الرؤوس».

بعد هذا الخطاب أقر المشروع في الاول من تشرين الثاني ١٩٢٢، فألغى السلطنة التي فصلت عن الخلافة وأعطى السلطة كلها إلى المجلس الوطني، وتقرر انتخاب خليفة جديد من الأسرة العثمانية. فغادر السلطان محمد السادس (وحيد الدين محمد السادس) البلاد على ظهر بارجة بريطانية نقلته إلى جزيرة مالطة (١٧ تشرين الثاني ١٩٢٢). وفور مغادرته انتخب عبد

المجيد خليفة للعالم الاسلامي، وكان ذلك مقدمة لإلغاء الخلافة نهائيًا.

مؤتمر لوزان: بعد ثلاثة أيام من مغادرة آخر السلاطين العثمانيين، أي في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢ عقد مؤتمر لوزان (واستمر بلا انقطاع حتى ٢٤ تموز ١٩٢٣) الذي اعترف بسيادة تركيا واستقلالها السياسي على أراضيها في تراقية الشرقية واستنبول وشبه جزيرة غاليبولي وأزمير وكيليكيا الجنوبية الشرقية في الأناضول وأدرنة وجزر أمبروس وتيتندوس. وتم جلاء قوات الحلفاء عن منطقة المضائق وعن استنبول. وتخلت تركيا في هذا المؤتمر عن كل حق لها في العراق وسورية وفلسطين ولبنان ومصر وشبه الجزيرة العربية وليبيا وقبرص وجزر الدوديكانيز.

الانجازات الأساسية الأولى: خلال سنة ونيف فقط من تاريخ انتهاء مؤتمر لوزان الذي حقق نصرًا لتركيا، تحققت إنجازات شكلت البنيان الأساسي للجمهورية التركية.

فمن أجل الحصول على الأغلبية الساحقة في مجلس النواب، قرر رئيس الحكومة مصطفى كمال تنظيم حزب سياسي والدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية قبل موعدها.

وهكذا في ٨ نيسان ١٩٢٣، أعلن عن تأسيس حزب سياسي باسم «حزب الشعب الجمهوري». وبعد شهرين، أجريت الانتخابات النيابية ففاز حزب الشعب بالأغلبية الساحقة، إذ حصل على ٢٦٣ مقعدًا من أصل ٢٨٦.

كانت أول أعمال المجلس الجديد المصادقة على معاهدة لوزان وإعلان مدينة أنقرة عاصمة جديدة للبلاد، وإعلان نظام الحكم الجمهوري، وانتخاب مصطفى كمال أول رئيس للجمهورية (٢٩ تشرين الاول ١٩٢٣). وبعد صدور هذه القرارات عن المجلس الوطني، بدأت الحكومة الجديدة العمل لإلغاء الخلافة. وفي ٣ آذار ١٩٢٤، ألغيت الخلافة، وألغيت معها وزارة الشريعة ووزارة الاوقاف. ونفي الخليفة عبد المجيد بن عبد العزيز وجميع أفراد الاسرة العثمانية إلى خارج البلاد وجرّدوا من الجنسية التركية وصودرت جميع أموالهم وممتلكاتهم. وفي ٢٠ نيسان ١٩٢٤، أقر المجلس الوطني الكبير الدستور الجديد للبلاد (راجع «العلمانية» في معالم تاريخية).

في الحرب العالمية الثانية: حكم مصطفى أتاتورك (أبو الاتراك) البلاد مدة ١٦ عامًا بعد ان قضى على جميع مظاهر الخلافة العثمانية وحول تركيا إلى دولة علمانية. وفي ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨، توفي مصطفى أتاتورك، فانتخب عصمت إينونو رئيسًا للجمهورية ورئيسًا لحزب الشعب الجمهوري.

ظلت بريطانيا على سياستها الهادفة إلى حماية وجودها في منطقة الشرق الاوسط. ففي ١٩٣٧ عقد ميثاق تعاون باسم «ميثاق سعد آباد» بين بريطانيا وتركيا والعراق وإيران وأفغانستان. وما إن

قامت الحرب العالمية الثانية حتى بادرت بريطانيا بتقديم قروض مالية إلى تركيا كانت ترمي من ورائها إلى ربط تركيا بالحلف الغربي الذي بدأت بوادره تظهر أمام تعاظم القوة الألمانية، أو على الأقل ضمان حيادها. فلما تولى عصمت إينونو رئاسة الجمهورية خلفًا لمصطفى كمال أتاتورك، استمرت العلاقات الطيبة مع بريطانيا وفرنسا. ففي ١٢ آذار ١٩٣٩ وقعت تركيا مع بريطانيا اتفاقية تقضي بتعهد الطرفين التعاون والتشاور في حال امتداد رقعة الحرب إلى منطقة البحر المتوسط. وفي شهر تموز من السنة ذاتها وقعت تركيا مع فرنسا اتفاقية مماثلة تنازلت فرنسا بموجبها عن لواء الاسكندرون العربي السوري إلى تركيا الذي كان بموجب الاتفاقية التركية الفرنسية الموقعة عام ١٩٢١ جزءًا من الاراضي السورية (راجع «الاسكندرون» في معالم تاريخية).

لم يكن موقف الحكومة التركية أثناء الحرب العالمية الثانية واضحًا. فكان أشبه ما يكون بموقف الترقب. ففي ١٨ حزيران ١٩٤١ وبعد الانتصارات التي حققتها ألمانيا وسيطرت بموجبها على أوروبا الغربية ويوغوسلافيا واليونان. وقعت تركيا معاهدة صداقة وعدم اعتداء مع ألمانيا. وفي شهر شباط ١٩٤٠ أقر المجلس الوطني الكبير قانون «حماية الأمة» وبموجب هذا القانون خولت الحكومة القائمة صلاحية مطلقة في إدارة الشؤون العسكرية والاقتصادية. فلما هاجمت القوات الألمانية الاتحاد السوفياتي أعلنت تركيا رسميًا عن حيادها في هذه الحرب. إلا ان هذا الحياد لم يمنعها من ان تتحول إلى حليف غير محارب لألمانيا. فقد سمحت للسفن والبوارج الحربية الألمانية والإيطالية بعبور المضائق التركية، كما ان الصادرات التركية إلى ألمانيا ازدادت إلى حد كبير.

لم تنج تركيا من آثار الحرب العالمية الثانية رغم حيادها. فقد حولت الحكومة اقتصاد البلاد إلى اقتصاد حرب وأبقت على جيش قوامه مليون مقاتل تحت السلاح. وهذا أدى إلى تحويل الموارد الاقتصادية والبشرية لخدمة الجيش. فاضطرت الحكومة إلى تقنين السلع الاستهلاكية الضرورية، وارتفعت الأسعار بشكل حاد، واضطرت الحكومة إلى زيادة الضرائب لتغطية النفقات، وبشكل خاص ضريبة الممتلكات. كما اضطرت الحكومة إلى مصادرة المحاصيل الزراعية وأصدرت القوانين التي حدت من الحرية الشخصية ومنحت قوات الأمن صلاحيات واسعة.

وظلت البلاد على هذه الحال إلى ان ظهرت بوادر هزيمة ألمانيا فغيرت الحكومة موقفها فسخرت اجهزة الاعلام لشن الحملات الدعائية. وأخيرًا وفي ١٢ آب ١٩٤١ قطعت العلاقات الدبلوماسية معها. وفي شهر شباط ١٩٤٥ أعلنت تركيا الحرب على المانيا استجابة لطلب الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وكانت الغاية من هذا الطلب انقاذ تركيا من العزلة الدولية بسبب حيادها في الحرب وتمهيد الطريق أمامها لتصبح عضوًا في هيئة الأمم المتحدة.

التطورات السياسية بعد الحرب: اضطرت الحكومة التركية إلى القيام ببعض التنازلات امام الوضع الجديد. ففي حزيران ١٩٤٥ أعلن عن إجراء انتخابات حرة للمجلس الوطني الكبير. وسمحت الحكومة بقيام الأحزاب السياسية والنقابات. كما سمحت للصحف المختلفة بالصدور.

أمام هذا التحول بدأت الصراعات داخل الحزب الحاكم. فقد برزت المعارضة بين صفوف الحزب واستقطبت أولئك الاعضاء المستائين من سياسة الحزب. فطالبت المعارضة تغيير منهاج الحزب وإلغاء القوانين المؤقتة التي تتنافى مع دستور البلاد وإجراء انتخابات حرة. وفي الجلسة العامة التي عقدها مؤتمر حزب الشعب الجمهوري، رفض جميع الطلبات التي تقدمت بها المعارضة وقرر طرد جميع الأعضاء المعارضين من صفوف الحزب. بعد هذا القرار تجمع اعضاء المعارضة في كانون الثاني سنة ١٩٤٦ وأعلنوا تشكيل حزب جديد باسم «الحزب الديمقراطي». وكان من أشهر زعمائه جلال بايار، وعدنان مندريس وفؤاد كويرلو ورفيق كورالتان. وسرعان ما وجد الحزب الجديد طريقه في الحياة السياسية للبلاد.

بدأ الحزب الجديد استغلال الاستياء الشعبي الذي شمل معظم الأوساط في البلاد فطالب بالحرية الديمقراطية والسماح بتنظيم الاحزاب والنقابات وإعطاء الفرص للنشاط الخاص وعدم السماح بتغلغل رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الوطني. بدأت نجاحات الحزب الجديد تظهر على الساحة وبشكل أسرع مما كان متوقعًا وبدأت قاعدة حزبية تتسع بين أوساط الشعب. فقررت الحكومة المؤلفة من حزب الشعب الجمهوري الحاكم إجراء الانتخابات العامة في أوائل سنة ١٩٤٧. فلما لحظت هذا النشاط البارز للحزب الديمقراطي رأت أن قيام الانتخابات في موعدها ليس من مصلحتها ولهذا قررت تقديم موعد الانتخابات العامة ليكون في ٢١ تموز ١٩٤٦ وذلك قبل ان يتعاظم نفوذ الحزب الديمقراطي ويستفحل خطره. قرر الحزب الديمقراطي دخول المعركة الانتخابية رغم معرفته بانه لن يكون الرابح فيها، ولكنها فرصة لإثبات وجوده على الساحة الشعبية. وبعد فرز الاصوات أعلن عن فوز ٦٢ نائبًا عن الحزب الديمقراطي وهكذا أصبح المنافس الرئيسي لحزب الشعب الجمهوري في البرلمان.

في ٥ آب ١٩٤٦ افتتحت الجلسة الأولى للمجلس الجديد وقد أعيد انتخاب الرئيس عصمت إينونو لرئاسة الجمهورية. وانتخب الجنرال كاظم قره بكر رئيسًا للمجلس الوطني الكبير، ورجب بيكير رئيسًا لمجلس الوزراء وهو المعروف بانه أكثر أعضاء حزب الشعب الجمهوري تطرفًا، وأشدهم مناهضة للمعارضة السياسية والصحافة التي تنطق باسم المعارضة.

أما على الصعيد الخارجي فقد قوت حكومة بيكير علاقاتهابالولايات المتحدة الاميركية التي بدأ يبرز اهتمامها بتركيا لتحقيق مشروع ترومان الذي يقضي بإقامة قواعد عسكرية اميركية في شرق البحر المتوسط. وعلى ضوء هذا الواقع الجديد

وقعت في ١٢ تموز ١٩٤٧ اتفاقية بين البلدين تقدم اميركا بموجبها المساعدات العسكرية الى تركيا بقيمة مائة مليون دولار. وبدأت البعثات العسكرية الاميركية تتوافد على تركيا. كما أقيمت مراكز إعلام اميركية لتزويد الصحافة التركية بمعلومات لخدمة الحرب الباردة التي قامت بين الكتلتين العالميتين الكتلة الشرقيةوالكتلة الغربية.

في شهر كانون الثاني ١٩٤٩ استقالت حكومة بيكير وعهد إلى شمس الدين كونالتاي بتشكيل الحكومة الجديدة. وبعد مناقشة عاصفة في البرلمان وافق المجلس على إلغاء قانون الانتخابات المعمول به ووضعوا قانون انتخابات جديد وكان ذلك في شهر شباط ١٩٥٠.

الحزب الديمقراطي: أجريت الانتخابات النيابية العامة استنادًا لقانون الانتخابات الجديد في شهر أيار ١٩٥٠ وكنتيجة لهذه الانتخابات هُزم الحزب الجمهوري وفاز الحزب الديمقراطي بأغلبية ساحقة وفي اجتماع المجلس الوطني الكبير انتخب جلال بايار رئيسًا للجمهورية وعدنان مندريس رئيسًا للوزراء. وقد ضمت الوزارة الجديدة أبرز أعضاء الحزب الديمقراطي. كان برنامج الحكومة الجديدة يهدف إلى الحد من سيطرة الدولة على اقتصاد البلاد وتشجيع الاستثمارات للقطاع الخاص وكذلك الاستثمارات لرؤوس الاموال الاجنبية، أما على الصعيد الداخلي فقد عملت الحكومة على تأجيج الروح القومية وإحياء المشاعر الدينية التي حاولت حكومة أتاتورك وخليفته إينونو إخماد جذوتها. وعلى الصعيد الخارجي لعبت الحكومة دورًا بارزًا في إقامة حلف بغداد. وفي تشرين الاول ١٩٥١ اصبحت تركيا عضوًا في حلف شمال الاطلسي (الناتو).

بدأت المعارضة ضد الحزب الحاكم تتخذ اشكالاً من الصراع العنيف. فقد جمعت المعارضة الرئيسية وهي حزب الشعب الجمهوري الاحزاب الأخرى الصغيرة حولها مثل الحزب القومي وحزب الفلاحين وشكلت منها معارضة قوية في المجلس الوطني وبين اوساط الطلاب وصغار ضباط الجيش والصحافة. وامتدت هذه المعارضة إلى المدن الكبرى لتأخذ اشكالاً مختلفة من المظاهرات والاضرابات.

أمام هذا الموقف أعلنت الحكومة الأحكام العرفية في استنبول وأنقرة ومنعت التجمعات والتظاهرات ووضعت رقابة صارمة على الصحف والمطبوعات، لم تكن هذه الاجراءات كافية للقضاء على الحركة المعارضة. ففي ٢١ ايار ١٩٦٠ قام طلبة المدرسة العسكرية في أنقرة بمظاهرة صاخبة تأييدًا لطلبة جامعة استنبول. وجاءت مظاهرة الطلبة العسكريين بناء على توجيه من التنظيمات السرية العسكرية التي قامت بين صغار الضباط. وفي يوم ٢٧ أيار ١٩٦٠ قامت قوات الجيش في أنقرة باحتلال المرافق العامة للدولة وجميع المؤسسات الحكومية بما فيها القصر الجمهوري ومقر رئاسة الوزراء. واعتقل رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس الوزراء عدنان مندريس ورئيس المجلس الوطني الكبير

رفيق كورالتان وجميع الوزراء وقائد الجيش وعدد كبير من الضباط الكبار وشمل الاعتقال جميع أعضاء المجلس الوطني من الحزب الديمقراطي، حتى بلغ عدد المعتقلين ٥٩٢ شخصًا (راجع «العلمانية» في معالم تاريخية).

وهكذا انتقلت السلطة إلى العسكريين الذين شكلوا «لجنة الوحدة الوطنية» المؤلفة من ثمانية وثلاثين ضابطًا وهم الذين قادوا الحركة الانقلابية ومنهم خمسة ضباط برتبة جنرال، وخمسة عشر ضابطًا برتبة عقيد، وإثنا عشر برتبة مقدم، وستة برتبة نقيب. وكان أبرز زعماء الانقلاب الجنرال جمال غورسيل والجنرال جمال مدان اوغلو والكولونيل ألب ارسلان توركيش.

حكومة الجنرال غورسيل: أعلنت اللجنة الوطنية دستورًا مؤقتًا للبلاد وبموجب هذا الدستور اصبحت اللجنة الوطنية تمثل أعلى سلطة تشريعية وتنفيذية في البلاد. وانتخب الجنرال غورسيل رئيس الأركان السابق رئيسًا لهذه اللجنة وطلب إليه تشكيل الحكومة المؤقتة. وهكذا وفي ٢٨ ايار ١٩٦٠ تم تأليف الحكومة الجديدة التي ضمت في عضويتها ثلاثة جنرالات وخمسة عشر من المدنيين غير المنتمين لأحزاب سياسية. وكانت أول أعمال الحكومة الجديدة إلغاء جميع القوانين التي سنتها الحكومة السابقة في السنة الأخيرة من حكمها.

لم تتزو الحكومة الجديدة في ملاحقة أعضاء الحكومة السابقة والمعتقلين الذين اعتقلوا بيد الانقلابيين. فشكلت محكمة عليا في شهر ايلول ١٩٦١ للنظر في التهم الموجهة إلى المسؤولين في حكومة مندريس كما جاء في قرار الاتهام. ومثل أمام المحكمة العليا ٥٩٢ متهمًا من بينهم رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيس المجلس الوطني الكبير ووزير الخارجية فطين رشدي زورولو ووزير المالية حسين بولاتكان. فقضت المحكمة بإعدامهم جميعًا. وقد نفذ حكم الاعدام فيهم جميعًا ما عدا رئيس الجمهورية جلال بايار ورئيس المجلس الوطني الكبير رفيق كورالتان ورئيس الاركان الجنرال اردلهون حيث استبدل حكم الاعدام بالسجن المؤبد.

لم يمض عام واحد على لجنة الوحدة الوطنية حتى انقسمت على نفسها وظهر في داخلها تياران، تيار معتدل يضم الجنرالات الذين وقفوا مع رئيس اللجنة الجنرال جمال غورسيل، وتيار متطرف تزعمه الكولونيل ألب ارسلان توركيش. وكما استفحل الخلاف بين التيارين، قرر رئيس لجنة الوحدة الوطنية رئيس الوزراء طرد جماعة التيار المتطرف وعددهم ١٤ عضوًا من عضوية اللجنة الوطنية، وألف لجنة وطنية جديدة.

بدأت اللجنة الوطنية الجديدة أعمالها باستدعاء عدد من رجال القانون من جامعة استنبول وطلبت إليهم صياغة دستور جديد للبلاد. وبعد ان فرغت اللجنة من عملها عرض مشروع الدستور امام جمعية تأسيسية ألفتها الحكومة من ٤٨ عضوًا يمثلون الحزب

الجمهوري و٢٥ عضوًا يمثلون حزب الفلاحين والنقابات الحرة.

دستور جديد: صدر الدستور التركي الجديد في مطلع ١٩٦٢، فنصّ على ان تركيا جمهورية وطنية علمانية (التأكيد على العلمانية هنا بعد تجربة الحزب الديمقراطي- جلال بايار ومندريس-في الحكم حيث عمل على إلغائها) اشتراكية تقوم على مراعاة حقوق الانسان وسيادة القانون، وتديرها جمعية وطنية كبرى مؤلفة من مجلس النواب المكون من ٤٥٠ نائبًا ينتخبون كل ٤ سنوات، ومجلس الشيوخ المكون من ١٨٤ عضوًا، ١٥٠ منهم منتخبون و١٥ عضوًا معينون من قبل رئيس الجمهورية، يضاف إليهم أعضاء لجنة الاتحاد الوطني وهم ١٩ عضوًا، وتدوم عضوية مجلس الشيوخ ٦ سنوات، ويجدد خلالها باستمرار حيث يتم انتخاب ٥٠ عضوًا كل سنتين ليحلوا محل ٥٠ عضوًا من الاعضاء المنتخبين المئة والخمسين.

ونص الدستور على انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات من قبل الجمعية الوطنية الكبرى المكونة من مجلس الشعب والشيوخ، على ان يفوز بثلثي الاصوات في دورة الانتخابات الاولى والدورة الثانية، وبالاكثرية المطلقة في الدورات التالية أي ٣١٨ صوتًا فما فوق. ويشترط ان يكون المرشح للرئاسة من الاعضاء المنتخبين.

إبان صدور هذا الدستور كانت الوزارة برئاسة عصمت إينونو (ثامن وزارة برئاسته) وكان قد شكلها في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦١، وكانت ائتلافية جاءت عقب انتخابات (١٩٦١) اشتركت فيها احزاب، تشكل بعضها حديثًا بعد ان سمح غورسيل بتعدد الاحزاب، فظهر حزب العدالة بزعامة الجنرال غوموش بالا، وقد ورث هذا الحزب الحزب الديمقراطي وحزب تركيا الجديدة وحزب الفلاحين. وقد ادخل إينونو في وزارته هذه بولنت أجاويد كوزير للعمل. واتجه إينونو نحو الولايات المتحدة وغيّر موقفه وتأييده للانكليز. وفي ٢٥ حزيران ١٩٦٢، شكل إينونو وزارة ائتلافية ثانية من حزبه (الجمهوري) وحزب الفلاحين الجمهوري، فأبقى أجاويد في وزارة العمل.

حكومة سليمان ديميريل: جرت انتخابات في ١٩٦٣ ففاز حزب العدالة (الذي تأسس في ١٩٦١ بزعامة الجنرال غوموش بالا)، ومع ذلك كلف غورسيل (رئيس الدولة) إينونو تشكيل الوزارة. فشكل وزارة أقلية من حزبه (حزب الشعب الجمهوري) وأبقى أجاويد وزيرًا للعمل. وبدأ التنافس بين حزب العدالة المعارض وحزب الشعب الجمهوري الحاكم، وترتب على ذلك إجراء انتخابات نيابية مبكرة؛ فاستقالت حكومة الأقلية (٢٠ شباط ١٩٦٥)، وتشكلت حكومة اشرفت على الاعداد للانتخابات برئاسة عضو مجلس الشيوخ سعاد خيري أوركويلو الذي شكل حكومة تضم مختلف التيارات، فكان ديميريل (رئيس الجمهورية الحالي-١٩٩٦) نائبًا لرئيس مجلس الوزراء ووزير دولة، وأقصي

أجاويد عن وزارة العمل وحل محله إحسان صبري.

أجريت الانتخابات وفاز حزب العدالة (٥٣٪)، فاستقالت الوزارة، وشكلت وزارة جديدة برئاسة سليمان ديميريل (٢٧ تشرين الاول ١٩٦٥). وأثناء ذلك مرض الرئيس غورسيل فاعتزل السياسة ومات في ١٩٦٦، وحلّ محله جودت صوناي.

في ١٩٦٩، جرت انتخابات أسفرت عن فوز حزب العدالة (٤٦٪)، وشكل ديميريل وزارة جديدة (٣ تشرين الثاني ١٩٦٩).

عودة الحزب الديمقراطي: نتيجة لضغوط الجيش على حكومة ديميريل (حزب العدالة)، قدّم ديميريل استقالته وحكومته في ٦ آذار ١٩٧١. لكن الرئيس جودت صوناي كلفه تشكيل وزارة جديدة، لكن الانشقاقات بدأت في حزبه حين انفصل عنه وزير الداخلية فاروق سوكان ووزير الصناعة محمد تورغوت ووزير المواصلات فروخ بوز بايلي.

في هذه الأجواء، أعيد تشكيل الحزب الديمقراطي، فانضم إليه يوكسيت مندريس، نجل عدنان مندريس، وابنة جلال بايار، نيولفر غورصوي بايار. فقوي الحزب وضعف حزب العدالة. فضغط العسكر على ديميريل وأقالوه في ١٢ آذار ١٩٧١. ثم شكلت وزارة ائتلافية من حزب العدالة وحزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي، برئاسة نهاد ايريم. غير ان حزب العدالة انسحب من الائتلاف بعد ٩ أشهر فسقطت الحكومة. وشكل نهاد ايريم وزارة جديدة (١١ كانون الاول ١٩٧١) وأصبح حزب العدالة في خانة المعارضة.

أحزاب جديدة وخوف من الاتجاه الإسلامي: انفصل حزب «الثقة الجمهوري» بزعامة طورهان فيضي عن حزب الشعب الجمهوري (للتذكير: إنه أول حزب وقد أسسه مصطفى أتاتورك) الذي كان يتزعمه بولنت أجاويد حينذاك. ونشأ حزب جديد هو «حزب النظام الوطني الإسلامي» الواضح في توجهه الإسلامي في كانون الثاني ١٩٧١، وقد أسسه نجم الدين أربكان الذي كان قد أصبح نائبًا في ١٩٦٩ بعد فوزه الكاسح في مدينة قونيا. وبعد سنة عقد هذا الحزب مؤتمره الاول. وقام العلمانيون (أحزاب وقوى) واتحدوا ضده، ومعهم العسكر الذين ضغطوا لحل حزب «النظام الوطني الإسلامي»، فحل في نيسان ١٩٧١ بعد مضي ١٦ شهرًا على تأسيسه. وتم تكليف فريد بن محمد مدحت ملان تشكيل وزارة جديدة في ٢٢ ايار ١٩٧٢.

مأزق سياسي: انتهت مدة رئيس الجمهورية جودت صوناي، فخلفه رئيس اركان الجيش فخري كور تورك. فاقال الحكومة في ١٥ نيسان ١٩٧٣، وكلف محمد نعيم بن نظام الدين طالو تشكيل حكومة جديدة، وجرت الانتخابات في ١٤ تشرين الاول ١٩٧٣، فاسفرت عن نجاح سبعة أحزاب: حزب الشعب الجمهوري

بزعامة بولنت أجاويد (١٨٩ مقعدًا)، حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل (١٤١)، حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان، وقام مقام حزب النظام الوطني الإسلامي الملغى (٤٩ مقعدًا)، الحزب الديمقراطي (٤٠)، حزب الحركة القومي الطوراني بزعامة ألب ارسلان توكيش (١٣)، حزب الثقة الجمهوري (١٢) والمستقلون (٦ مقاعد).

أدخلت نتائج الانتخابات تلك البلاد في مأزق سياسي، إذ لم يتمكن احد من تشكيل وزارة أقلية أو وزارة ائتلافية، فبقيت تركيا مئة يوم من دون وزارة، وبقيت الوزارة المستقيلة تسيّر أمور البلاد.

حكومة بولنت أجاويد وأربكان: بعد تلك الفترة، قام ائتلاف بين حزب الشعب الجمهوري (بولنت أجاويد) وحزب السلامة الوطني (أربكان)، فشكلا وزارة: أجاويد رئيسًا، وأربكان نائبًا للرئيس؛ وحظي تورغوت أوزال بحقيبة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية.

وأهم ما قام به أربكان إرسال الجيش للقسم الشمالي من جزيرة قبرص، فارتفعت أسهم حزب السلامة وزعيمه أربكان. وخشية ازدياد تقدم حزب السلامة تخلى أجاويد عن الائتلاف فقدم أربكان استقالته من الحكومة فسقطت (راجع «أربكان، نجم الدين» في زعماء ورجال دولة).

بين ديميريل وأجاويد : كلف رئيس الجمهورية، كور تروك، زعيم حزب العدالة سليمان ديميريل تشكيل وزارة جديدة في آذار ١٩٧٥. فلجأ هذا إلى أربكان، وشكل حكومة ائتلافية من حزب العدالة وحزب السلامة وحزب الحركة القومي وحزب الثقة الجمهوري. وتكونت المعارضة من حزب الشعب الجمهوري والحزب الديمقراطي. غير ان الحزب الديمقراطي انقسم إلى جناحين أحدهما متدين التحق بحزب السلامة، والآخر علماني التحق بحزب الشعب الجمهوري.

وإزاء هذه المعارضة، تم تقديم موعد الانتخابات العامة ثلاثة أشهر، واستقالت حكومة ديميريل في ٢١ حزيران ١٩٧٧، فتم تكليف أجاويد تشكيل حكومة لم تستمر سوى شهر واحد. فعاد ديميريل وتحالف مع حزب السلامة الوطني وحزب الحركة القومي (تورغوت أوزال وزير الداخلية في هذه الوزارة).

وتحت ضغط العسكر استقالت حكومة ديميريل في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٨، وشكل الوزارة أجاويد من أعضاء حزبه (الشعب الجمهوري) والمنشقين من حزب الثقة الجمهوري، ومن الحزب الديمقراطي. فاستمرت الحكومة ١١ شهرًا. ثم عاد ديميريل وشكل الوزارة للمرة الثالثة، وكانت ضعيفة، ولكنها سمحت بهامش عريض للحريات السياسية في البلاد، ما دفع العسكر إلى القيام بانقلاب بقيادة الجنرال كنعان أفرين (أيلول ١٩٨٠).

أوزال وأحزاب جديدة: أقام الانقلابيون «محاكم تفتيش» بلغ عدد

معتقليها ٣٠ ألفًا، وعلى رأسهم أربكان و٣٣ شخصًا من قيادات حزبه (السلامة الوطني) الذين أحيلوا على المحكمة العرفية العسكرية في ٢٤ نيسان ١٩٨١، وطالبت لهم النيابة العامة أحكامًا تتراوح بين ١٤ و٢٦ سنة سجن.

أمر كنعان أفرين مستشار وزير الدفاع صائم بولنت أولصو بتشكيل وزارة في ٢١ ايلول ١٩٨٠، فعين تورغوت أوزال نائبًا لرئيس الوزراء. وكان أوزال سابقًا من أعضاء حزب السلامة. غير ان أوزال استقال من الحكومة في ١٤ تموز ١٩٨٢ بعد أن أسس حزب «الوطن الأم». وأسس تورغوت صون ألب الحزب الديمقراطي، واسس نجدت جالب الحزب الشعبي، وخاضت تلك الاحزاب انتخابات ١٩٨٣ بعد أن عدل قانون الانتخابات بحيث أنه لم يعد بإمكان الاحزاب دخول البرلمان إلا إذا حصلت على نسبة ١٠٪ من مجموع أصوات الناخبين (ما يزال هذا التعديل ساري المفعول حتى الآن، ١٩٩٦). ومنع الانقلابيون زعماء الاحزاب السابقة من ممارسة النشاط السياسي.

فاز حزب الوطن الأم بهذه الانتخابات، فشكل أوزال الوزارة في ١٣ كانون الاول ١٩٨٣، وعين مسعود يلماظ (زعيم حزب الوطن الأم الحالي–بعد وفاة أوزال) وزيرًا للدولة. وبعد أشهر قليلة، أي في ٢٧ آذار ١٩٨٤ جرت انتخابات بلدية برز فيها حزب الرفاه. وفي ٢٩ تشرين الثاني ١٩٨٧، جرت انتخابات عامة فاز حزب الوطن الأم بنسبة ٣١٪ فشكل أوزال وزارة ثانية وصار مسعود يلماظ وزيرًا للخارجية.

إزاء تلك التقلبات فرط حزب الشعب الديمقراطي، وتمزق حزب الشعب الاشتراكي إلى جناحين، ترأس أحدهما إيدن كون كوركان تحت إسم حزب الشعب الديمقراطي الذي آلت زعامته إلى أردال ابن عصمت إينونو، وعرف الجناح الثاني باسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة أجاويد. وعادت الاحزاب المحظورة، فأسس ديميريل حزب الطريق الصحيح محل حزب العدالة، وأسس أربكان حزب الرفاه محل حزب السلامة، وأسس الب ارسلان توركيش حزب الحركة القومي. وخاضت هذه الاحزاب الانتخابات البلدية في ١٩٨٨ فحاز حزب الشعب الاشتراكي بقيادة أردال إينونو بثلث الاصوات، وتلاه حزب الطريق الصحيح، ثم حزب الوطن الأم بزعامة أوزال، ثم حزب الرفاه بزعامة أربكان، ثم الحزب الاشتراكي الديمقراطي بزعامة أجاويد.

في ١٩٨٩، أصبح أوزال رئيسًا للجمهورية.

كرونولوجيا أحداث السنوات الأخيرة (١٩٩١–شباط ١٩٩٦): ولاية الرئيس تورغوت أوزال بدأت في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ على اثر انتخابه رئيسًا للجمهورية بالدورة الثالثة (٢٦٧ صوتًا). وهو الرئيس المدني الثاني (بعد جلال بايار) في الجمهورية التركية، والرئيس التركي الأول الذي عرف عنه انه متديّن وانه حجّ إلى مكة. زار فرنسا (٤ حزيران ١٩٩١). وفي ١٦ حزيران ١٩٩١، عين مسعود يلماظ رئيسًا للوزراء. وجرت انتخابات تشريعية في ٢٠ تشرين الاول ١٩٩١، ففاز بها حزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل؛ وفي اليوم التالي، قدّم يلماظ استقالته. وفي ٣٠ تشرين الثاني (١٩٩١)، شكل سليمان ديميريل حكومة إئتلافية. وعرفت سنة ١٩٩١، أحداثًا كردية دموية (راجع «كردستان تركيا»).

في ٢٥ حزيران ١٩٩٣، وفي استنبول، نشأت مجموعة «التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود»، وهي الدول المتشاطئة لهذا البحر والقريبة منه وعددها ١١ دولة: تركيا، روسيا، أوكرانيا، جورجيا، رومانيا وبلغاريا؛ والقريبة هي: البانيا، أرمينيا، أذربيجان، اليونان ومولدافيا. وفي ١٦ تموز (١٩٩٣)، زار الرئيس الاسرائيلي (لأول مرة) هرتسوغ تركيا.

في ١٧ نيسان ١٩٩٣، مات الرئيس تورغوت أوزال (بالجرحة القلبية)، فخلفه في رئاسة الجمهورية سليمان ديميريل إثر انتخابات رئاسية وبالدورة الثالثة (٢٤٤ صوتًا من أصل ٤٥٠)، وشكلت (في ١٤ حزيران ١٩٩٣) السيدة تانسو تشيلر وزارة جديدة، وكانت قبل ذلك، بأيام، قد تبوأت رئاسة حزب «الطريق الصحيح» (أو القويم)، وذلك في ظرف داخلي حساس من معالمه تجدد الاشتباكات بين القوات الحكومية وحزب العمال الكردستاني (راجع «كردستان تركيا») والتضخم الاقتصادي، فخلفت تشيلر في رئاسة الوزراء سليمان ديميريل.

وأهم حدث داخلي عرفته تركيا (إضافة إلى أحداث كردستان تركيا) في ١٩٩٤ هو الانتخابات البلدية التي حصلت في نيسان في ظل حكومة تشيلر الائتلافية مع نائب رئيسة الوزراء أردال إينونو، والنصر الذي حققه فيها حزب الرفاه المعروف باتجاهاته الاسلامية. وكانت تشيلر قد استعدت لهذه الانتخابات باطلاق برنامج للتقشف الاقتصادي هو الأقسى في تاريخ تركيا. أعلنته في ٥ نيسان ١٩٩٤، وتتضمن زيادات في أسعار مواد ضرورية بنسب تصل إلى ١٠٠٪. ومما قالته بصدد هذا البرنامج: «إذا لم نعتمد هذا البرنامج سنخوض تجربة اميركا اللاتينية في وقت لاحق. فالتضخم كان سيزيد على المئة في المئة ثم تلحقه البطالة وسنعجز عن دفع أجور العمال (...) وان كل إجراءات البرنامج ستنفذ على أساس مبادىء اقتصاد السوق».

خاض انتخابات نيسان ١٩٩٤ البلدية ١٣ حزبًا. وجميعها، في ما عدا حزب الرفاه، تراجعت بنسب متفاوتة عما كانت قد حققته في انتخابات ١٩٩١. فوحده حزب الرفاه فاز برئاسة ٦ بلديات كبرى، بينما نالت جميع الاحزاب الباقية (وكلها تقريبًا احزاب علمانية) رئاسة ٨ بلديات كبرى. أما على مستوى بلديات مراكز الولايات فقد فاز الرفاه برئاسة ٢٢ بلدية بينما فازت باقي الاحزاب برئاسة ٢٧ بلدية من بلديات مراكز الولايات. واعتبر

انتصار الرفاه في انتخابات نيسان ١٩٩٤ البلدية مقدمة واضحة لما ستسفر عنه الانتخابات النيابية في كانون الاول ١٩٩٥. لذلك تحركت الاحزاب العلمانية لتطويق الرفاه وتكتلت أجنحة أحزاب السلطة وأكثرية أحزاب المعارضة ضد أربكان زعيم حزب الرفاه.

الانتخابات العامة المبكرة التي جرت في كانون الاول ١٩٩٥ دفعت إليها عدة عوامل سياسية داخلية:

– استمرار الازمة الاقتصادية التي داخلها إضراب استمر لنحو ثلاثة أسابيع (ايلول ١٩٩٥) وشارك فيه ٢٥٠ ألف عامل في القطاع الحكومي وتهديد زعماء النقابات بأنهم سيواصلون الضغط من أجل تحقيق مطالبهم برفع الاجور (وقد وصف هذا الاضراب بأنه أكبر إضراب نقابي في تاريخ تركيا). وكان الاضراب بدأ في وقت سعت فيه رئيسة الوزراء تانسو تشيلر إلى تشكيل حكومة ائتلافية جديدة تخلف حكومتها السابقة التي استقالت، قبل ايام، اثر انهيار التحالف بين حزبها «الطريق الصحيح» (يمين) وحزب الشعب الجمهوري (يسار) الذي استمر قائمًا واستمرت معه الحكومة مدة أربع سنوات.

– استقالة رئيس البرلمان التركي حسام الدين جيندوروك (أول تشرين الاول ١٩٩٥) ودعوته إجراء انتخابات عامة مبكرة، علمًا انه من الزعماء البارزين في حزب الطريق الصحيح الذي تتزعمه تشيلر لكنه معارض لها. وجاءت دعوته إلى إجراء انتخابات عامة مبكرة منسجمة مع مواقف معظم احزاب المعارضة التركية. وبعد نحو اسبوعين اتخذت تشيلر قرارًا بطرده، وبعض رفاقه، من صفوف حزب الطريق الصحيح علمًا ان جيندوروك هو من الزعماء التاريخيين للحزب، وهو الذي أعاد تنظيمه إثر حظره بعد انقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠ وكان إسمه حزب العدالة، وتسليمه إلى زعيمه سليمان ديميريل في اواخر الثمانينات.

– في ٦ تشرين الاول شكلت تشيلر حكومة أقلية (من حزبها فقط) فشلت بنيل ثقة البرلمان، فعادت وشكلت حكومة ائتلافية (مع حزب الشعب الجمهوري بزعامة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية دينز بايكال) نالت ثقة البرلمان بغالبية ٢٤٣ صوتًا في مقابل ١٧١. والمهمة الرئيسة لهذه الحكومة هي قيادة تركيا حتى الانتخابات الاشتراعية العامة المبكرة المقرر إجراؤها في ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥.

– فور تشكيل هذه الحكومة بدأت ترتسم معالم المعركة الانتخابيةواستعداد الاحزاب لها. فاعتبرت انها تكتسب أهمية فائقة في تحديد وجهة العديد من المسارات والخيارات الداخلية والاقليمية والدولية. والقانون الانتخابي التي ستجري المعركة في إطار احكامه قد جرى تفصيله لمصلحة الاحزاب الكبيرة الحالية: حزب الطريق الصحيح (أو المستقيم أو القويم)، حزب الوطن الام وحزب الرفاه، وبدأت هذه الاحزاب تتنافس على ضم الاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين إلى صفوفها. وشهدت الاحزاب، بما فيها الكبيرة، حركة استقالات وانتقالات إلى أحزاب أخرى

أعادت خلط الاوراق إلى درجة غريبة من عدم الانسجام بين المواقع القديمة، فكريًا وسياسيًا، والمواقع الجديدة للمرشحين، حتى ان احدى الصحف الكبرى نعت، في عنوانها الرئيسي، «المبادىء والافكار» التي كان يجب ان تتحكم بحركة السياسيين. كما ان الصحافة أبرزت وجهًا مهمًا من استعدادات رئيسة الوزارة تشيلر لهذه الانتخابات وهي ترشيحها، على لائحة حزبها (الطريق الصحيح) في استنبول، رجل الأعمال اليهودي المعروف جيف قمحي الذي سيكون (في حال انتخابه) أول نائب غير مسلم يدخل البرلمان منذ ١٩٦٠.

ومع ان اصوات اليهود الاتراك لا تتعدى ٢٥ ألفًا، لكن ترشيح قمحي عكس رغبة تشيلر في كسب تأييد اللوبي اليهودي في أميركا في مواجهة اللوبيين القويين الآخرين هناك، الارمني واليوناني، كذلك عكس جانبًا من العلاقات المتنامية التي نسجتها تشيلر مع الزعماء الاسرائيليين، على حساب العلاقات مع العالم العربي التي شهدت تراجعًا وتوترًا ملحوظين في عهد تشيلر (وقد فاز قمحي، بالفعل، عن حزب الطريق الصحيح في انتخابات ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥).

– ركزت الاحزاب (كلها تقريبًا) دعاياتها الانتخابية ضد حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان. وأعلن زعماء الاحزاب الرئيسية الثلاثة، أي رئيسة الوزراء وزعيمة حزب «الطريق الصحيح» تانسو تشيلر، ومسعود يلماظ زعيم «الوطن الأم»، وبولنت أجاويد زعيم «اليسار الديمقراطي»، رفضهم الدخول في ائتلاف يرأسه حزب الرفاه.

وجرت الانتخابات العامة في موعدها (٢٤ كانون الاول ١٩٩٥)، ولم تسفر عن فوز أي حزب بغالبية كافية تمكنه من الانفراد بالحكم، لكن حزب الرفاه، الاسلامي الاتجاه، فاز بالمركز الاول إذ حصل على ٢١٪ من الاصوات (١٥٨ نائبًا)، وهذا أول انتصار بهذا الحجم لحزب اسلامي منذ تأسيس الجمهورية التركية العلمانية قبل ٧٢ عامًا. وحصل كل من حزبي يمين الوسط: الطريق الصحيح (بزعامة تشيلر) والوطن الأم (بزعامة رئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ) على ١٩٪ من الاصوات (١٣٥ نائبًا للأول، و١٣٢ للثاني). وحصل حزب اليسار الجديد (بزعامة رئيس الوزراء السابق بولنت أجاويد) على نسبة ١٤٪ (٧٥ نائبًا) يليه حزب الشعب الجمهوري (بزعامة نائب رئيسة الوزراء بايكال) الذي حصل على نسبة ١٠،١٪. وفشل حزب العمل القومي (بزعامة ألب ارسلان توركيش) وحزب الشعب الديمقراطي (الكردي) في تخطي نسبة العشرة في المئة المطلوبة دستوريًا للدخول إلى البرلمان. وفور إعلان النتائج (في ٢٥ كانون الاول ١٩٩٥) قدمت تشيلر استقالة الحكومة إلى الرئيس سليمان ديميريل الذي طلب منها الاستمرار في إدارة شؤون الدولة إلى حين تشكيل حكومة جديدة.

وكلف ديميريل زعيم الرفاه نجم الدين أربكان تشكيل الحكومة. ومضى أربكان يسعى للتحالف ولو مع حزب واحد من

الاحزاب التي فازت في الانتخابات ليؤمن الغالبية الضرورية في البرلمان. ولم تمكّنه الاحزاب من تحقيق هذا النجاح، فعاد ديميريل وكلّف (في ١٩ كانون الثاني ١٩٩٦) زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر تشكيل الحكومة. إلا ان تشيلر أعلنت، في ٢ شباط ١٩٩٦، انها عدلت عن محاولة تشكيل حكومة بعد رفض خصمها زعيم حزب «الوطن الأم» مسعود يلماظ، تكرارًا، المشاركة في حكومة ائتلافية معها. فكلف ديميريل، في ٣ شباط ١٩٩٦، مسعود يلماظ تشكيل الحكومة.

وبعد محاولات حثيثة بذلها يلماظ لتشكيل حكومة ائتلافية، وامتدت إلى آخر شباط (١٩٩٦)، أعلن في آخره (٢٩ شباط ١٩٩٦)، وتناقلت وسائل الإعلام العالمية خبر الاتفاق على حكومة ائتلافية بالشكل التالي:

«بضغط من الشركات الكبرى والجيش، تغلبت رئيسة الوزراء المستقيلة زعيمة حزب الطريق الصحيح تانسو تشيلر وزعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ على خلافاتهما التي كانت تعوق إقامة ائتلاف حكومي بينهما يقطع الطريق على وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى الحكم، على رغم انه حصل على أكبر نسبة من الأصوات في الانتخابات العامة التي أجريت في كانون الأول ١٩٩٥. وبعد اجتماع استغرق ساعتين مع يلماظ، أعلنت تشيلر ان الائتلاف سيدوم خمس سنوات وأن لجنة مشتركة ستبدأ، لفورها، صوغ البرنامج الحكومي. وتحدث يلماظ عن «اتفاق شامل على كل مواضيع البحث»، وقال: «إننا نريد تأليف الحكومة في اقرب وقت ممكن»

وأوضح زعيما الحزبين اليمينيين أنهما اتفقا على مبدأ تناصب منصب رئيس الوزراء ومن المقرر ان يلتقيا مجددًا لوضع آليات الائتلاف.

وقالت تشيلر: «أطلقنا ما يجب عمله لتشكيل ائتلاف حكومي بروح تتسم بالنية الحسنة والتضحيات المتبادلة بغية إيجاد جو من الثقة بين الحزبين». ويأتي هذا الاتفاق بعد أكثر من شهرين من انتخابات ٢٤ كانون الأول وبعد محاولات عدة غير مثمرة للتقارب بين الحزبين اليمينيين. وكانت المحادثات بين يلماظ وزعيم حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين أربكان فشلت في اللحظة الأخيرة».

علاقات خارجية

(راجع: «أرمينيا»، ج ١، ص ٢٢٣؛ و«آسيا الوسطى»، ج ٢، ص ١٣١-١٣٥، وص ١٣٧، وص ١٤٠-١٤٣؛ و«ألبانيا»، ج ٢، ص ٣٢٢-٣٣٠؛ و«ألمانيا»، ج ٣، ص ٤٧، وص ٦٣؛ و«إيجه، جزر»، ج ٤، ص ١٢٤-١٣٠؛ و«إيران»، ج ٤، ص ١٦٤، وص ١٦٦-١٧٠؛ وراجع «السياسة الخارجية إبان الحرب الباردة» في معالم تاريخية، من تركيا، في هذا الجزء).

مع روسيا: «تركيا وروسيا: ثلاث قضايا خلافية جديدة»، عنوان مقال كتبه أحد أشهر الباحثين في الشؤون التركية، محمد نور الدين في «النهار» (العدد ١٩٣٠١ تاريخ ٣٠ تشرين الثاني ١٩٩٥، ص ١١):

في خضم الأزمة الحكومية الطويلة التي شهدتها تركيا خلال الشهرين الماضيين كانت الديبلوماسية التركية تخوض بدورها واحدة من أشرس «المعارك» مع جارتها وعدوتها التقليدية روسيا، بحيث تقدم ملف العلاقات التركية-الروسية ما عداه من القضايا الخارجية لأنقرة.

أولى قضايا الخلاف الجديدة بين موسكو وأنقرة، الموقف من المسألة الكردية في تركيا والتي فجرها استضافة الأولى «البرلمان الكردي في المنفى» في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٥. والبرلمان المذكور هو تجمع لشخصيات كردية من داخل تركيا وخارجها شكل بمبادرة من حزب العمال الكردستاني ورعايته ويعتبر تاليًا إحدى المؤسسات التابعة له، وينقل عبره، صوت القضية التركية إلى المحافل الدولية. وكان انعقد لأول مرة في فيينا ثم في لاهاي. ويرأسه الصحافي الكردي المعروف ياشار قايا وانعكست استضافة موسكو اجتماع البرلمان الكردي توترًا في العلاقات بين روسيا وتركيا التي حاولت منع انعقاده وقدمت احتجاجًا شديدًا إلى موسكو، نقله سفيرها هناك.

المؤتمر الكردي انعقد في مبنى تابع للبرلمان الروسي. وبيان وزارة الخارجية الروسية نفسه أشار إلى أن الجهتين اللتين نظمتا المؤتمر هما «اتحاد منظمات المجتمع الكردي» و«لجنة القضايا الجيوبوليتيكية» في البرلمان الروسي (...). وإضافة إلى المشاركة الروسية في تنظيم المؤتمر حملت الكلمات التي ألقاها المندوبون الروس خلاله أكثر من «رسالة» إلى تركيا وتميزت بعنفها وتطرقها إلى قضايا حساسة جدًا بالنسبة إلى تركيا (...).

ويخفي هذا الموقف شكوكًا كثيرة حول مواقف روسيا بإزاء بعض القضايا ومنها قضية مرور خط أنابيب نفط أذربيجان وغاز تركمانستان الطبيعي عبر الأراضي التركية، خصوصًا ان أحد زعماء البرلمان الكردي كان هدد بإعاقة مرور الغاز التركماني عبر تركيا كما ان حزب العمال الكردستاني أعلن أكثر من مرة في السابق أنه سيحول دون مد خط أنابيب للنفط الأذري عبر المناطق الكردية في تركيا. وهنا نصل إلى قضية الخلاف الرئيسية الثانية التي برزت في الآونة الأخيرة بين روسيا وتركيا والمتعلقة بنفط أذربيجان.

لا يخفى ان موارد الطاقة في الجمهوريات السوفياتية السابقة كانت من عوامل عظمة الاتحاد السوفياتي، فهي كانت تمد مصانعه وخزينته بما تحتاج إليه من نفط وغاز وعملات صعبة. وبعد تفككه في نهاية ١٩٩١، لم تكن روسيا مستعدة للتسليم بفقدان هذه الموارد، علاوة على الأسواق. وحاولت بشتى الوسائل الضغط على الدول السوفياتية السابقة في القوقاز وآسيا الوسطى لضمان استمرار ارتباطها بـ«المركز» الروسي فلجأت إلى تأسيس رابطة الدول المستقلة وإلى إطاحة أنظمة وإثارة القلاقل والاضطرابات لأنظمة أخرى (طاجيكستان وأذربيجان وجورجيا

وأرمينيا). ومن جهتها كانت تركيا وهي الدولة الكبرى الوحيدة في محيطها الإقليمي المحرومة من نعمة النفط، تفتش عن مصادر رخيصة للطاقة، لا سيما بعد إغلاق خط أنابيب النفط العراقي المار في اراضيها والذي كان يدر عليها نحو ٤٠٠ مليون دولار سنويًا. وكان مشروع استخراج نفط أذربيجان وتسويقه، فرصة ذهبية لتأمين الاحتياجات التركية النفطية لأكثر من ٤٠ عامًا وبأسعار رخيصة في حال مرور انبوب النفط الأذري عبر اراضيها وصولاً إلى ميناء جيحان التركي عند خليج الأسكندرون وهو الخط الذي سيخلق تجارةً تقدر بمليار دولار، على حد تقدير رئيسة الحكومة التركية تانسو تشيلر.

وكان اتفق سابقًا على إنشاء «كونسورسيوم» من شركات غربية وروسية وتركية للإشراف على المشروع الذي تقدر تكاليفه بـ٧،٥ مليارات دولار وينتج ٤٥ مليون طن من النفط سنويًا.

وضغطت روسيا من أجل مرور خط أنابيب النفط عبر الخط القديم المار في شمال القوقاز وصولاً إلى ميناء نوفوراسيسك الروسي على البحر الأسود ليحمل بعد ذلك بناقلات نفط ضخمة عبر المضائق التركية إلى الاسواق العالمية. وفي المقابل، جهدت تركيا ليمر هذا الخط عبر اراضيها إلى ميناء جيحان بعدما ان تكون حلت مشكلة من أين سيمر الخط قبل وصوله إلى تركيا: عبر إيران أم أرمينيا أم جورجيا. ومع استبعاد إيران لأسباب أميركية معروفة، واستبعاد أرمينيا لأسباب أذرية، بقي الخيار الوحيد المرور عبر جورجيا. ومع اقتراب موعد الاجتماع الحاسم للكونسورسيوم النفطي في ٩ تشرين الاول ١٩٩٥ كانت الضغوط الروسية تزداد على اذربيجان لسحب دعمها لمرور خط نفط ثان عبر تركيا.

وجاء الموقف الاميركي حاسمًا لجهة التوفيق بين مصالح روسيا وتركيا في الوقت نفسه، وذلك عندما اتصل الرئيس الاميركي بيل كلينتون عشية اجتماع ٩ تشرين الاول بالرئيس الأذري حيدر علييف من اجل الموافقة على مدّ «خط مزدوج» واحد عبر روسيا وآخر عبر تركيا. ويأتي في أساس الموقف الاميركي هذا، سعي واشنطن من جهة لكسر حدّة ارتباط الدول في جنوب القوقاز بروسيا، ومن جهة ثانية، ضمان استمرار الظروف المناسبة لعمل شركات النفط الاميركية داخل روسيا نفسها وفي دول ما زالت مرتبطة بصورة قوية بموسكو مثل كازخستان حيث تعمل شركات نفط اميركية مهمة مثل: «شيفرون» و«أموكو» و«أركو» و«اكسكسون» و«أرون». وبين رغبة الغرب في عدم اغضاب روسيا في الوقت نفسه عدم ترك أمن الطاقة الواردة إليه وفق المزاج الروسي، نجح «خط باكو-جيحان» في «التسلل» والحصول على تأييد اجتماع ٩ تشرين الاول للكونسورنسيوم جنبًا إلى جنب مع خط باكو-نوفوراسيسك.

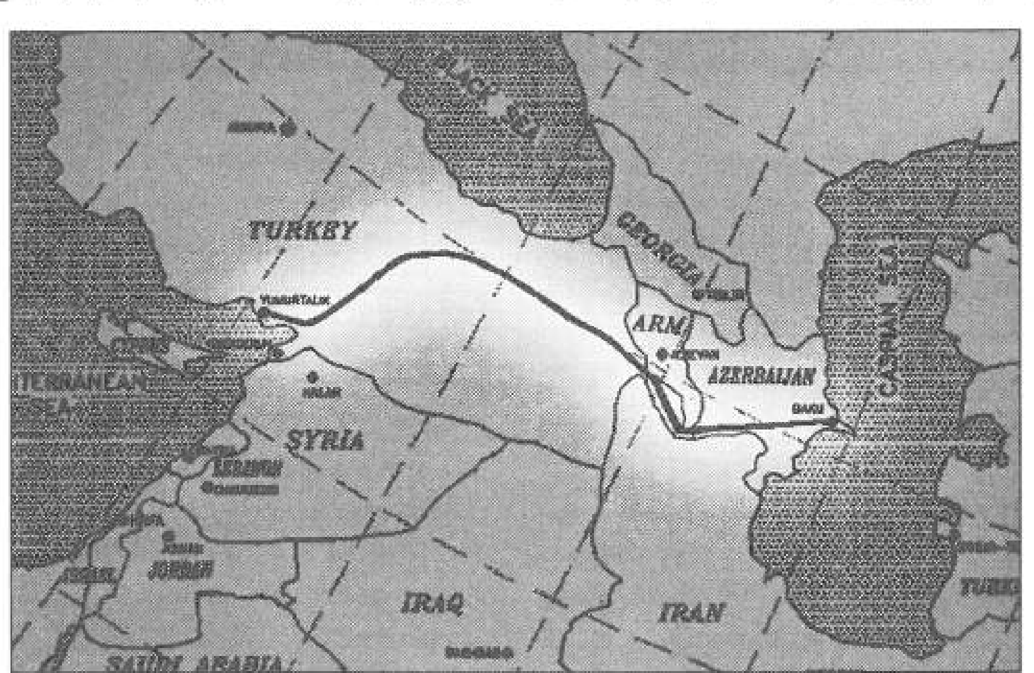
ومع ان القسم الأعظم من النفط الأذري سيكون من نصيب الخط الروسي، الجاهز للتشغيل الفوري على رغم حالته البدائية، ومع ان خطط باكو-جيحان بحاجة إلى سنوات عدة لإنشائه، فان النجاح التركي الاساسي تمثل في الموافقة على مبدأ «الخط المزدوج» لنقل النفط الأذري بالتزامن بين الخطين الروسي والتركي.

بعد محاولات مطولة وقعت ٢٢ دولة في ١٩٩٠ معاهدة خفض الاسلحة التقليدية في اوروبا على ان يبدأ تنفيذها في ١٩٩٢ وينتهي منها في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٥. وكانت هذه المعاهدة تهدف بصورة اساسية إلى الحؤول دون قيام أي من حلفي الأطلسي أو فرصوفيا باعتداء كبير ومفاجيء على الآخر. وإحدى الجبهات الرئيسية التي تطاولها هذه المعاهدة هي التي تجمع بين تركيا العضو في حلف الأطلسي، والمناطق السوفياتية في القوقاز وساحل بحر قزوين والبحر الأسود. وقد

نفذت تركيا الجزء المتعلق بها وخفضت قواتها المرابطة على الحدود مع الاتحاد السوفياتي السابق وفقًا لما تنص عليه المعاهدة. إلا ان موسكو تمنعت عن تنفيذ الشق الخاص بها بحجة ان تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار حلف فرصوفيا ودخول روسيا في شراكة استراتيجية مع حلف الاطلسي جعل معاهدة خفض الاسلحة التقليدية غير ذات معنى، إضافة إلى أن تنفيذها يهدد الأمن الروسي في القوقاز. وهكذا استمر حجم القوات الروسية في القوقازين الشمالي والجنوبي (باستثناء أذربيجان) كما هو مع حلول موعد سريان المعاهدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٩٥. وقد رأت تركيا في هذا التطور والامتناع الروسي تنفيذ المعاهدة تهديدًا لأمنها القومي على رغم عدم وجود أي احتمال لأي عمل عسكري روسي في المستقبل القريب ضدها. وكما نفذت روسيا المعاهدة في الأقاليم الاوروبية، فإن تركيا تطالبها بفعل الشيء نفسه في القوقاز. وقد هدد مسؤول تركي رفيع المستوى أنه إذا لم تنفذ روسيا بنود المعاهدة فإن تركيا ستعيد حشد قواتها على حدود أرمينيا وجورجيا. واعتبر رئيس الأركان التركي اسماعيل حقي كاراراي في الاجتماع السنوي المشترك للمجلس التركي الأطلسي في مدينة أنتاليا التركية في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٥ أن «النشاط العسكري الروسي في القوقاز وتكثيف قواتها هناك ينهي التفاؤل الذي ساد أثناء توقيع معاهدة خفض الأسلحة التقليدية في اوروبا».

وهنا، لا تخفي أنقرة تشاؤمها من موقف واشنطن بازاء هذه القضية خصوصًا ان الزيارة الأخيرة لوزير الدفاع الروسي بافيل غراتشيف لواشنطن عكست أجواء تفاهم روسي-أميركي يراعي المصالح الروسية. ولعل العامل الرئيس الذي يقف وراء تأييد واشنطن موسكو هو رغبة الإدارة الاميركية تقوية موقع يلتسن وعدم إثارة الجنرالات الروس وضمان تأييد موسكو سياسة واشنطن في البوسنة.

وبذلك ينفتح ملف العلاقات التركية الروسية المثقل بالخلافات على قضايا مثل قره باخ



مشروع الانابيب من قزوين الى المتوسط.

والمضائق، والعلاقة مع دول آسيا الوسطى، والأقليات التركية داخل روسيا الاتحادية نفسها، على قضايا خلافية جديدة لا تقل أهمية وحساسية عن سابقاتها وتجعل العلاقات بين البلدين في تنافس وتجاذب دائمين (راجع «السياسة الخارجية أبان الحرب الباردة» في معالم تاريخية).

مع أذربيجان: كانت العلاقات شهدت توترًا في آذار ١٩٩٥ بسبب شكوك حول دور تركي في محاولة الانقلاب التي جرت في أذربيجان، ما أدّى إلى قيام قوات الأمن الأذربيجانية باقتحام السفارة التركية في باكو للبحث عن المواطن التركي فرمان دميركول الذي يعيش في أذربيجان منذ قبل أربع سنوات وتعتبره السلطات في باكو الأب الروحي لفكرة الانقلاب الذي قاده روشان جوادوف، وكان مستشارًا في المجلس الوطني لأذربيجان.

وقد نفت تركيا ضلوعها في هذا الانقلاب وحصرت دور سفيرها في باكو بتلبيته طلب جوادوف القيام بدور وساطة بين قواته وقوات الرئيس علييف وبداية مفاوضات. وهو ما تم إبلاغه للرئيس علييف الذي اشترط لذلك وقف إطلاق النار وتسليم المتمردين انفسهم ورفع الرايات البيض.

وقامت رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيلر، في ١٢ نيسان ١٩٩٥، بزيارة باكو لتحسين العلاقات بينهما، وتوقيع الاتفاق النفطي المعروف باسم «اتفاق العصر» حيث ارتفعت حصة تركيا فيه من ٥٪ إلى ٦،٧٥٪ بعد إلغاء حصة إيران (وكانت ٥٪) التي قال بصدده وزير خارجية إيران، علي أكبر ولايتي، إن قرار أذربيجان بإلغاء حصة إيران يرجع إلى ضغوط اميركية، وان ذلك ليس مفيدًا لأذربيجان على المدى الطويل.

ولما لم يتقرر بعد بشكل نهائي مسار أنبوب النفط الأذربيجاني (المناطق التي سيمر فيها)، فإن الرئيس علييف استمر يلمح على انه يميل إلى خيار مروره من تركيا وانه يربط ذلك بحل المشكلة مع أرمينيا وضرورة «انسحابها من الاراضي الأذربيجانية» (قره باخ)، وهو ما يعني، تلميحًا، إلى ضرورة قيام الحكومة التركية بدور لاقناع الرئيس الاميركي كلينتون، بممارسة ضغوطه على يريفان (عاصمة أرمينيا) للتجاوب مع الحلول الدولية التي وافقت عليها أذربيجان.

مع أرمينيا: وإضافة إلى ما تقدم حول الطلب الأذربيجاني من الحكومة التركية في موضوع أرمينيا وقره باخ، فقد وضعت تركيا لدورها في المشكلة شرطًا لإقامة علاقات دبلوماسية مع أرمينيا يقضي بقبول هذه الأخيرة مشاركة تركيا في قوة حفظ السلام المتعددة الجنسيات في قره باخ، الأقليم الذي يشهد وقفًا هشًا للنار منذ ايار ١٩٩٤. لكن ارمينيا والقوات الانفصالية الأرمنية في قره باخ استمرتا تعارضان مشاركة الاتراك في قوة حفظ السلام لأن الأتراك (بنظر الجانبين الأرمنيين) قريبين جدًا من الأذربيجانيين.

وكان جيرار ليبارديان، المستشار الأول للرئيس الأرمني ليفون دير بيتروسيان، زار تركيا أواخر شباط ١٩٩٥، للمشاركة في مؤتمر «الأمن والاستقرار والازدهار والتكامل في جنوبي القوقاز». ولدى عودته إلى بلاده، قال ليبارديان ان تركيا لمحت انها لا تعارض مرور انبوب لنقل نفط مستخرج من بحر قزوين إلى تركيا عبر الاراضي الأرمنية.

الجدير ذكره ان تركيا اعترفت بارمينيا في كانون الاول ١٩٩١ في إطار اعترافها بالجمهوريات التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفياتي من دون ان تقيم علاقات دبلوماسية مع يريفان.

مع اليونان والبلقان: علاقات ميزتها الأساسية التوتر، وإن تحسّنت في بعض الأوقات فيكون إنفراج ليس أكثر. عاد التوتر إلى العلاقات في الفترة الأخيرة، خصوصًا منذ عودة أندرياس باباندريو إلى السلطة في اليونان إثر الانتخابات التشريعية في خريف ١٩٩٣ واتسمت بحملة قاسية من باباندريو على تركيا دفعت رئيسة الوزراء التركية إلى التهديد (في حزيران ١٩٩٤) بـ«الخروج إلى الجزر» أي إعلان الحرب على اليونان واحتلال بعض الجزر في بحر إيجه. ويتمحور معظم مواطن النزاع الثنائية بين الدولتين حول المياه الأقليمية في بحر إيجه والمجال الجوي وتسليح الجزر وتحديد الجرف القاري (راجع «إيجه، جزر»، ج ٤، ص ١٢٤).

ومع عودة باباندريوس، ارتفعت كذلك وتيرة التوتر في العلاقات بين تركيا واليونان إزاء إحدى أكثر القضايا سخونة بينهما وهي المشكلة القبرصية التي كان الخلاف بين البلدين قد وصل إلى ذروته مع احتلال القوات التركية لحوالي ثلث الجزيرة دفاعًا عن اتراك الجزيرة ضد سلطتها اليونانية. ومنذ ذلك الحين، فشلت كل محاولات الامم المتحدة لحل المشكلة. وبعيد نجاح باباندريوس في انتخابات خريف ١٩٩٣، أعلن عن خطط لضم قبرص إلى «منطقة الدفاع اليونانية».

ومع ان تركيا، لضرورات اوروبية، في وارد القبول بتقديم بعض التنازلات، إلا ان القضية القبرصية تحولت داخل تركيا إلى قضية قومية، ويطلق الاتراك على «جمهورية شمال قبرص التركية» لقب «الوطن الإبن».

وثمة نقطة ساخنة أخرى في العلاقات التركية–اليونانية وتتعلق بأوضاع نحو ١٢٠ ألف مسلم من أصل تركي يقطنون منطقة تراقيا الغربية في شمال شرقي اليونان على الحدود مع تركيا. وتتهم أنقرة اليونان بأنها تمارس سياسة تهجير المسلمين من اراضيهم وطمس هويتهم الثقافية والضغط على ممثليهم السياسيين ومنع رجال دين اتراك من التوجه إلى مناطق المسلمين في تراقيا الغربية. وتستند تركيا في دفاعها عن المسلمين اليونانيين على معاهدة لوزان التي نصت على حقوق الأقليات في تركيا وفي اليونان.

أما بالنسبة إلى علاقات تركيا بالبلقان، فقد كان لتفكك الاتحاد السوفياتي والاتحاد اليوغوسلافي أثره البالغ على الاوضاع في البلقان وفي علاقات تركيا بمحيطها الاقليمي. إذ أتاح هذا التفكك لروسيا إطلاق الدعوة، القديمة الجديدة، لوحدة الشعوب السلافية ولإقامة تحالف بين الشعوب الارثوذكسية وبالذات بين روسيا وبلغاريا واليونان وقبرص وصربيا. وتحقيق ذلك يهدف إلى مواجهة الكاثوليكية وألمانيا الموحدة، ومسلمي البلقان وعلى رأسهم تركيا. ويضمن هذا التحالف كذلك إلى إيجاد موطىء قدم روسية عبر الصرب واليونانيين في الأدرياتيكي والمتوسط، إضافة إلى دعم اليونان في بعض مطالبها الأقليمية والحؤول دون تطويقها بدول إسلامية. ففي نيسان ١٩٩٤ تحدث أندرياس باباندريو عن الارثوذكسية كعنصر من عناصر السياسة الخارجية «من الضروري ان تكون الارثوذكسية والماضي التاريخي والقيم الوطنية والشخصية اللغوية والثقافية أساس سياستنا الخارجية». كما تثير اليونان، منذ اوائل ١٩٩٤، قضية وضع بطريركية الروم الارثوذكس في استنبول التي هي بمثابة «روما الارثوذكس». وإذ تطالب أثينا، على لسان وزير خارجيتها، بمنح بطريركية استنبول وضعًا خاصًا مثل الفاتيكان، فإن وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين رفض ذلك معتبرًا أن البطريركية «مؤسسة تركية شأنها شأن المؤسسات التركية الأخرى».

ومن المشكلات الأساسية الناتجة عن تفكك الاتحاد اليوغوسلافي وذات الأثر الكبير على علاقات تركيا الخارجية خصوصًا علاقاتها

بمحيطها الإقليمي، ظهور المسألة العرقية والدينية بحدة في البلقان مهددة بتحويل المنطقة إلى ساحة اقتتال بين دولها التي انقسمت بين معسكرين تقع اليونان في أحدهما وتركيا في ثانيهما. فمن جهة تتقاطع مصالح تركيا ومسلمي كروات البوسنة وألبانيا ومقدونيا ومقاطعة كوسوفو، في حين تتحالف صربيا واليونان وجزئيًا بلغاريا. وتشكل مطامع اليونان في مقدونيا وجنوبي ألبانيا عاملاً أساسيًا في وقوف هاتين الدولتين مع تركيا. وكانت أنقرة من اوائل العواصم التي اعترفت باستقلال مقدونيا التي تعتبرها اليونان جزءًا من «اليونان الكبرى» ومن تراثها الحضاري. كذلك تقف تركيا ضد سعي اليونان ضم مقاطعة «إيبير» في جنوبي ألبانيا حيث تعيش أقلية يونانية.

فالبلقان، عمومًا، وبغياب قوة أقليمية عظمى واحدة، وقياسًا على الحساسيات التاريخية والعرقية والدينية السابقة، مؤهل أكثر من أي وقت مضى ليكون مسرحًا «لصدام حضارات » قطباه الأساسيان تركيا واليونان.

فثمة بعد، في ملف العلاقات التركية–اليونانية، نسجته عوامل تاريخية ودينية وحضارية وجغرافية، قال بشأنه محمد نور الدين («الحياة»، العدد ١١٤٨١، تاريخ ١٥ تموز ١٩٩٤، ص ١٥) ان في أساسه «التنازع بين فكرتي الهيلينية والعثمانية. فمعظم الباحثين والمعلقين الاتراك يذهبون إلى تفسير الممارسات اليونانية المعادية لتركيا، على أكثر من صعيد، بالعودة إلى نظرية «الفكرة العظيمة» او «ميغالو أيديا» التي تدعو إلى بعث الحضارة الهيلينية من جديد وإعادة السيطرة على الجغرافيا التي كانت تنتشر فيها، وتضم، في ما تضم، معظم أراضي غرب تركيا وأجزاء واسعة من البلقان. و«الفكرة العظيمة» أعلنت في ١٨١٤، وتسعى الامة اليونانية إلى تجسيدها. وهو برنامج أعلن قبل ١٦ سنة من استقلال اليونان ويهدف إلى السيطرة على جزر بحر إيجه والأناضول الغربي والجزر الاثني عشرة واستنبول وتأسيس الامبراطورية الرومانية الشرقية من جديد. ويذكر الاتراك بأن اليونان، منذ استقلالها في ١٨٢٩ عن الدولة العثمانية، توسعت أكثر من سبع مرات في أعوام ١٨٦٤، ١٨٨١، ١٨٩٧، ١٩١٢، ١٩١٩، ١٩٢٢ و١٩٤٧. وفيما كانت تكبر شيئًا فشيئًا، كانت تركيا، بالمقابل، إلى صغر مطرد. ويعيد بولنت أجاويد، بطل غزو قبرص في ١٩٧٤، وزعيم حزب اليسار الديمقراطي، مبعث سياسة باباندريو التوسعية إلى فكرة الهيلينية، وحزبه يحمل إسم «حزب الحركة الاشتراكية للجامعة الهيلينية» (باسوك). ويعتبر أجاويد ان باباندريو هو الممثل الأكثر تطرفًا للجامعة الهيلينية.

في المقابل (والكلام ما يزال لمحمد نور الدين في المرجع المذكور)، لم تستطع اليونان، كما دول البلقان الأخرى، ان تتخطى «العقدة العثمانية» التي تمثلت بسيطرة تركية على معظم شبه جزيرة البلقان لأكثر من خمسة قرون. ولا يحتاج المرء إلى جهد كبير ليلاحظ ان الكتب المدرسية اليونانية (والبلغارية وغيرها) لا تعنيها البتة خيارات تركيا الغربية، العلمانية، بالذات، بقدر ما تركّز على «الارث الاستعماري» و«النير» العثماني. وقد يكون شعار أتاتورك «لا طورانية ولا عثمانية بل قومية تركية» محاولة عاقلة لتلطيف «العقدة العثمانية» لدى البلقانيين والقوقازيين، إلا ان شعار تورغوت أوزال الجديد، في اواخر القرن العشرين، «من الادرياتيك إلى سور الصين» كان بمثابة «الزبدة على خبز» وأثار هواجس من كانوا يومًا ما «رعايا عثمانيين». إن الماضي الهيليني والعثماني لا يزال حاضرًا بقوة في حاضر اليونانيين وحاضر الاتراك، ويشكل، إلى أجل (بعيد بالتأكيد) سدًا أمام تلاقي الشعبين ومصالح الدولتين».

إزاء الجمهوريات التركية (الإسلامية الناطقة بلغات تركية): المقصود الجمهوريات التي استقلت عن موسكو في ١٩٩١ وهي أذربيجان في القوقاز (راجع «مع أذربيجان» في هذا السياق: العلاقات الخارجية) وأوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان (في آسيا الوسطى). وتتمتع هذه الجمهوريات بثراء هائل في موارد الطاقة ولا سيما النفط والغاز الطبيعي. وبعيد تفكك الاتحاد السوفياتي، انتصب امام تركيا وانكشف امام أعينها وجود هذا العالم التركي وراحت تتحدث عن روابط اللغة والعرق والدين بين الشعوب التركية. وتزعم الرئيس التركي تورغوت أوزال فكرة وحدة العالم التركي الممتد من «الأدرياتيك إلى سور الصين»، ومضى في خطوات عملية لتجسيد «الوحدة والمصير» فنجح في عقد مؤتمر القمة الاول لرؤساء الدول التركية في أنقرة في ٣٠ تشرين الاول ١٩٩٢. وكانت كلمة أوزال الافتتاحية بمثابة «البيان التركي الاول» إذ دعا إلى إقامة منطقة تعاون اقتصادي بين الدول التركية ورفع الحواجز الجمركية وحرية انتقال الأشخاص ورؤوس الاموال والخدمات وتأسيس بنك للاستثمار والتنمية وتطوير البنى التحتية وإنشاء أمانة عامة لمتابعة هذه الاجراءات. وسجل أوزال في كلمته «وجود روابط خاصة مصدرها التاريخ واللغة والثقافة المشتركة» بين الشعوب التركية. وانتهى باطلاق شعاره الشهير: «إذا لم نقم بأخطاء فسيكون القرن الواحد والعشرين قرن الأتراك». وفي ١٨–١٩ تشرين الاول ١٩٩٤، انعقدت قمة ثانية بين رؤساء الدول التركية ركزت على التعاون الاقتصادي إلا انها كانت أقل تطلعات واهدافًا.

سيكون لإقامة منطقة للتعاون الاقتصادي بين الجمهوريات التركية تأثير بالغ في اتجاه تقوية موقع تركيا في محيطها الإقليمي. إلا ان عقبات أساسية ثلاث تحول دون بلوغ هذا التعاون مراحل أكثر تقدمًا:

الأولى، البنية الاقتصادية والسياسية والتحتية المتخلفة جدًا في الجمهوريات التركية والتي تتطلب استثمارات ضخمة ووقتًا قد يمتد لعقود.

الثانية، القدرات الاقتصادية المحدودة لتركيا التي تحول دون تقديم مساعدات كبيرة أو القيام باستثمارات هامة في هذه الجمهوريات، ما دفع هذه للتوجه إلى الدول الغنية مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وحتى اسرائيل. وشهيرة هي عبارة رئيس كازاخستان نور سلطان نزار بايف لرجال الاعمال الاتراك: «أنتم تأتون بالمشاريع دون المال، أما الاجانب فيأتون بالمشاريع وبالمال».

الثالثة، عودة روسيا للقيام بدور القوة العظمى في محيطها السوفياتي السابق من خلال خطوات محددة مثل تأسيس رابطة الدول المستقلة التي تضم في عضويتها جميع الجمهوريات التركية، واستخدام الاقليات الروسية، وهي تصل احيانًا إلى النصف في بعض الجمهوريات التركية هذه، سلاحًا ضد أي محاولة للوقوف بوجه موسكو، وإثارة الاضطرابات والفتن في بعض هذه الجمهوريات لتسهيل هذه العودة التي تحظى ايضًا بموافقة اميركية ضمنية.

إزاء منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود: تضم هذه المنظمة الدول المطلة على البحر الأسود وهي: تركيا، روسيا، أوكرانيا، جورجيا، مولدافيا، بلغاريا، رومانيا، إضافة إلى ثلاث دول مجاورة لها هي أذربيجان، أرمينيا واليونان. وعرّاب هذه المنطقة هو الرئيس التركي تورغوت أوزال الذي أطلق فكرتها في ١٩٨٩. وقد تحقق أول اجتماع لممثلي هذه الدول في استنبول في ٣ شباط ١٩٩٢، ثم نجح أوزال في عقد أول مؤتمر لرؤساء هذه الدول في استنبول كذلك في حزيران ١٩٩٢ حيث أقرّ ما سمّي «إعلان استنبول» الذي يطمح لإقامة تعاون بين الدول المشاركة على مختلف الصعد. ومع ان امكانات التعاون المثمر قائمة، إلا

ان التباينات السياسية بين أعضاء هذه المنظمة تحول دون انطلاقة فعالة لها. وما من شك ان تركيا، صاحبة الفكرة، هي الأوفر حظًا في قطف ثمار أي تفعيل لهذه المنطقة.

إزاء منظمة التعاون الاقتصادي (ECO):
تأسست في ١٩٦٤ بين تركيا وإيران وباكستان، ولكنها بقيت شبه معطلة إلى ١٩٨٤. وفي شباط ١٩٩١، سعت هذه الدول، بعيد تفكك الاتحاد السوفياتي، إلى تفعيل نشاطها وانضمت إليها بعض دول آسيا الوسطى وأفغانستان. وعلى الرغم من الاجتماعات الدورية التي تعقدها المنظمة على مستوى رؤساء الدول، إلا أنها لم تنجح في فرض وجودها كقوة تعاون اقتصادي. وتركيا نفسها، لحساسيات سياسية وحسابات أخرى، لم تكن تنظر بجدية إلى هذه المنظمة. وفي اجتماع القمة الأخير الذي عقد في طهران في اوائل صيف ١٩٩٥ رفض الرئيس التركي، ديميريل، الموافقة على خطط لإقامة مشروعات كبيرة وطويلة الأمد.

مع سورية: «تتهم أنقرة دمشق باتخاذ مواقف غير ودية حيالها. وتعتبر ان المشكلات العالقة بينها وبين سورية تجعل الأخيرة «ثاني أكبر تهديد للمصالح التركية». ويعزّز ذلك ان العلاقات بين البلدين لم تكن في أي يوم جيدة، ووثيقة. وأسباب ذلك معروفة، أولها، مطالبة سورية بإعادة لواء الاسكندرون (هاتاي) الذي ضمته فرنسا إلى تركيا العام ١٩٣٩ وإدراجه في الحدود الدولية السورية. كما تعزى الخلافات إلى مأخذ سورية على انحياز تركيا إلى اسرائيل عند تأسيسها. وهناك ايضًا القلق السوري (والعراقي) من مشاريع الري التركية على نهر الفرات، في إطار مشروع «غاب»، وقلقها من قدرة أنقرة على قطع مياه الفرات مدة طويلة عن كل من سورية والعراق. وتطالب دمشق (ومعها بغداد) بتوقيع اتفاق مياه طويل الأمد يعطيهما ٧٠٪ من مياه الفرات، في مقابل ٣٠٪ لتركيا، وهو أمر ترفضه تركيا بحجة انه يحول دون الاستغلال الكامل لمنشآت مشروع «غاب» بعد اكتماله. أما أنقرة فتتهم دمشق بدعم حزب العمال الكردستاني وإيواء زعيمه عبدالله أوجلان. وتخشى دوائر في أنقرة ان يسفر حل مشكلة الجولان، وإقامة سلام بين سورية واسرائيل، عن الاخلال بميزان القوى العسكري بين تركيا وسورية لصالح الأخيرة. وخلص تقرير أصدرته العام ١٩٩٤ «مجموعة السياسة الخارجية والدفاع» في تركيا إلى ان إقامة سلام بين سورية واسرائيل سيجعل سورية «أكثر تشددًا» في علاقتها مع تركيا. ولذلك يدعو أنصار خيار «التزود بالقوة» في تركيا، والاستعداد للحرب، إلى مزيد من الانفاق على التسلح انطلاقًا من ان التهديد المسلح الذي تواجهه تركيا اليوم أشد خطرًا مما كان عليه إبان الحرب الباردة؛ وانطلاقًا من انه مع تضاؤل الأهمية التركية في حلف شمال الأطلسي لم يعد بامكان تركيا الاستفادة من الدفاع الجماعي للحلف لمواجهة الاخطار الخارجية، ولا بد من الاعتماد على القدرات الذاتية، ومن ان اضطرار تركيا للدخول في صدام مع أحد جيرانها سيزيد التهديد الداخلي للاكراد ويضاعف الدعم الخارجي لهم. كل ذلك يفرض مضاعفة الانفاق العسكري، والتزود بالأسلحة المتطورة والتقنية المتقدمة للغاية» (محمد نور الدين، مجلة «الوسط»، العدد ١٦٩، تاريخ ٢٤ نيسان ١٩٩٥، ص ٢٧).

وما يمكن إضافته إلى هذه النظرة العامة على العلاقات التركية–السورية ان هذه العلاقات أخذ يحكمها، خاصة في العقد الأخير من هذا القرن، ملفان أساسيان تركا آثارهما في ملفات أخرى بين البلدين الجارين:

– الوضع في شمال العراق وحرصهما (مع إيران) على وحدة العراق وعدم قيام دولة كردية في شماله. وقد كشف النقاب عن إثارة وزير خارجية تركيا في اجتماعه المنفرد مع وزير خارجية سورية في طهران (ايلول ١٩٩٥)، موضوع حزب العمال التركي الكردستاني الذي تعتقد تركيا انه يتلقى الدعم من سورية وإيران. وكان كذلك في إطار «بحث العلاقات الثنائية السورية–التركية، وسبل تحسينها وتطويرها»، وهو موضوع لم يثر سابقًا في مثل هذا المستوى.

– عملية السلام الشرق أوسطية التي تعتبر دمشق محورًا مهمًا فيها، بينما تحاول تركيا الدخول في خطها عبر تسويق نفسها كخزان مائي كهربائي يغذي المنطقة بالطاقة الكهربائية والمياه التي يتوقع باحثون ان تكون سببا لحروب عسكرية في المنطقة التي تتوزع الموارد المائية على بلدانها بصورة غير متوازنة. وفي آخر موقف سوري إزاء مسألة المياه مطالبة حكومة دمشق (كانون الاول ١٩٩٥) تركيا بوقف بناء مشاريع مائية على نهر الفرات والشروع في مفاوضات جدية على مستوى وزيري الخارجية لاقتسام مياه الفرات الذي تتشاطأ عليه الدولتان والعراق. واعتبرت دمشق ان الاعمال التركية على النهر ستؤدي إلى «حرمان سورية من حقوقها وزيادة التلوث في حوض النهر»، وان ذلك يتناقض مع «قواعد القانون الدولي وإقرارات أنقرة السابقة».

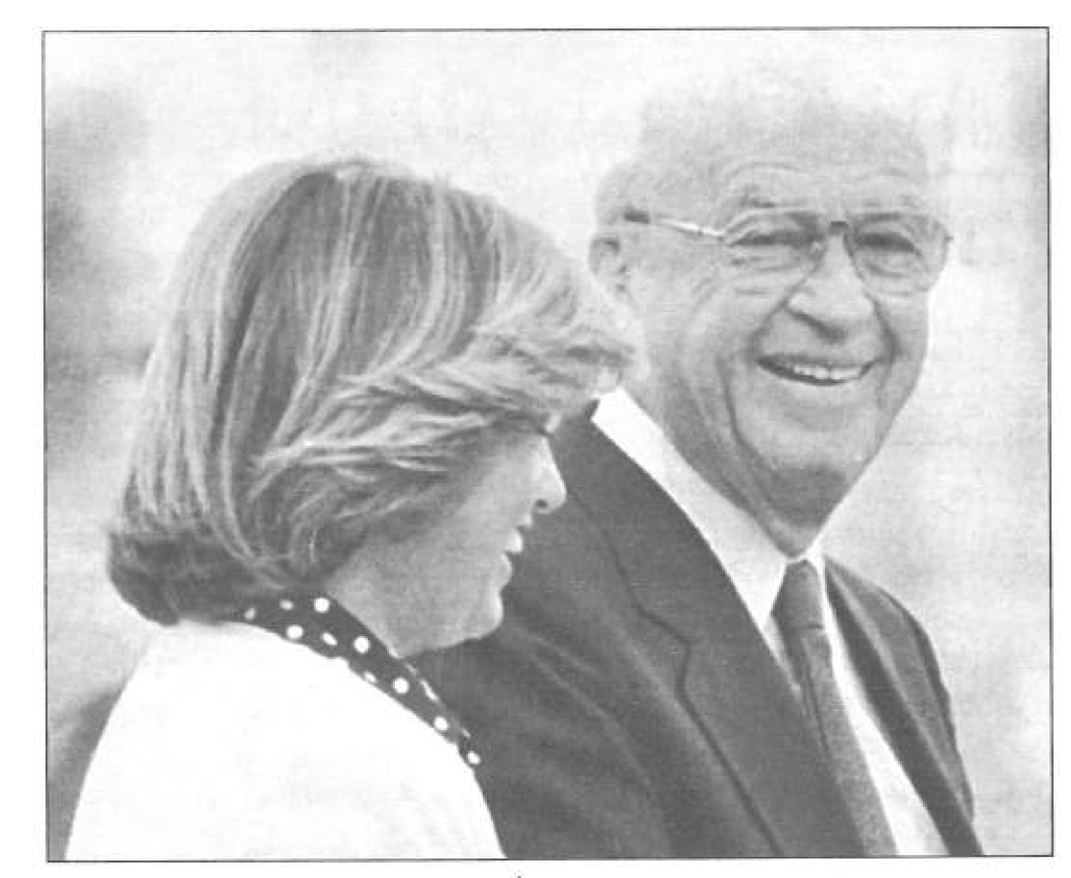
أجمل محمد نور الدين (في «الحياة»، العدد ١٢٠٣١، تاريخ ١ شباط ١٩٩٦، ص ٧)، هذه العلاقات بقوله: «منذ أكثر من عشر سنوات، لم تتغير مفاصل الخلاف الاساسية في العلاقات التركية–السورية: المياه، حزب العمال الكردستاني ولواء الاسكندرون (هاتاي، بحسب التسمية التركية لهذا اللواء). لكن وتيرة التوتر بين البلدين ما فتئت ترتفع بصورة مطردة، حتى وصل في الآونة الأخيرة إلى حد «فبركة» السيناريوات المختلفة لحرب محتملة في المستقبل، ومن جانب أعلى المصادر الامنية في تركيا. وفي الواقع انه، منذ

مطلع العام الماضي (١٩٩٥) كانت العلاقات بين سورية وتركيا تشهد مؤشرات «نوعية» نحو مزيد من التدهور، وإن كان توقيع الحكومة التركية اتفاقا في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ مع مؤسسات مالية عالمية لتمويل بناء سد بيريجيك (الرابع على نهر الفرات) الشرارة التي فجرت علنًا المرحلة الحالية من الخوف المزمن بين أنقرة ودمشق» (راجع «الاسكندرون» و«مياه الفرات» في معالم تاريخية).

مع اسرائيل: هذه العلاقات بدأت تكون مزخّمة ومتصاعدة مع زيارة وزير الخارجية التركي حكمت تشيتين اسرائيل في نيسان ١٩٩٣ (الأولى منذ ١٩٤٨ التي يقوم بها وزير خارجية تركي إلى اسرائيل. والمعروف ان تركيا كانت أول دولة إسلامية اعترفت بالدولة اليهودية مباشرة بعد تأسيسها). وجاءت ردود الفعل التركية إزاء هذه الزيارة موزّعة على خطين كبيرين: الأول، رأى فيها تصحيحًا لخطأ سابق إذ «كان من الخطأ إدارة الظهر لاسرائيل فقط في محاولة لربح احترام العرب... والعلاقة مع اسرائيل تعدل ميزان العلاقات التركية مع دول عربية». الثاني، رأى في الزيارة انقلابًا من الحكومة التركية على تراثها الإسلامي، وقد ندّد بها زعيم حزب الرفاه بكلام قاس جدًا، فاعتبر ان الزيارة وصمة سوداء ترافق الذين قاموا بها إلى قبورهم.

وأثناء الزيارة، سجل تصعيد سياسي تركي حيال دمشق، إذ دعا تشيتين اسرائيل إلى التعاون مع أنقرة في جملة من المسائل، خصوصًا منها ما هو موجّه ضد سورية.

في كانون الثاني ١٩٩٤، زار عايزر وايزمن، رئيس اسرائيل، تركيا، وبرفقته ٢٢ من كبار رجال الاعمال الاسرائيليين بينهم ممثلون للصناعة الحربية. وأجرى محادثات مع الرئيس التركي سليمان ديميريل، ورئيسة الوزراء تشيلر التي



اسحق رابين، رئيس وزراء اسرائيل، مستقبلاً تشيلر (٣ تشرين الثاني ١٩٩٤).

أعلن معها ان اسرائيل وتركيا ستتعاونان «في مجالات الأمن والاستخبارات».

وفي نيسان ١٩٩٤، زار وزير الخارجية الاسرائيلي، شمعون بيريز، أنقرة، وطرحت وجهات نظر متقاربة جدًا بين الطرفين وفي مختلف المجالات. وبعد هذه الزيارة، تكثف الحديث (خاصة على لسان مصادر عسكرية في حلف شمالي الأطلسي) عن قرب توقيع اتفاق بين اسرائيل وتركيا تتولى الصناعات الجوية الاسرائيلية بموجبه تنفيذ برنامج ضخم لتحديث جزء رئيسي من اسطول المقاتلات التركية من طراز «ف-٤ فانتوم» الاميركية الصنع. وفي اوائل تشرين الثاني ١٩٩٤، قامت تشيلر باول زيارة يقوم بها رئيس وزراء تركي لاسرائيل منذ إنشائها في ١٩٤٨. وقد ساعدت هذه الزيارة على تأكيد الانطباع حول توجه الدولتين إلى إقامة تحالف بينهما، اقله على المستوى الاقتصادي لزيادة حصتيهما من اسواق المنطقة. وما ساعد على هذا الانطباع تركيز الخبراء الاسرائيليين على ان اسرائيل ربما سعت إلى الافادة من موقع تركيا كدولة إسلامية كبيرة في الشرق الاوسط، وعلى حدود دول الكومنولث الجديدة (آسيا الوسطى) لاستخدامه كجسر عبور اقتصادي وتجاري إلى هذه الاسواق، عن طريق الافادة من خبرة الشركات التركية ومن العلاقات الخاصة التي تربط تركيا بدول المنطقتين اللتين يصل حجم اسواقهما إلى حوالي ٤٠٠ مليون نسمة.

ومع ان التعاون التجاري والاقتصادي بين تركيا واسرائيل ليس جديدًا، إلا انه لم يكن يومًا بالغ الأهمية كما هي الحال منذ سنوات قليلة وفي السنوات المقبلة. فالتبادل التجاري بينهما قد حقق

في خلال السنوات القليلة الماضية زيادات كبيرة عندما ارتفع في خلال سنة واحدة من ٩٣ مليون دولار في ١٩٩٢ إلى ٢٢٦ مليونًا في نهاية ١٩٩٣، ومن المقدر انه يفوق ٣٠٠ مليون دولار في نهاية ١٩٩٤، ويستمر متصاعدًا (راجع «إزاء الشرق أوسطية» التالية).

إزاء الشرق أوسطية ومع الولايات المتحدة: من الباحث والخبير في الشؤون التركية، محمد نور الدين، هذه المقتطفات (التي رُتّبت بتصرف من المؤلف) من مقال له بعنوان: «دور تركيا في صياغة النظام الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط» («الحياة»، تاريخ ١٧ و١٨ آب ١٩٩٥):

حين رفع مصطفى كمال أتاتورك شعار «سلام في الوطن، سلام في العالم» كان يؤسس لمرحلة جديدة من الانطواء على الداخل من احل حماية الكيان الجديد من التأثير بالقلاقل والاضطرابات التي كانت تعج بها منطقة الشرق الأوسط.

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الخطر الشيوعي مقياسًا لخياراتها. وباختيارها الحلف الأطلسي وضعت نفسها على طرفي نقيض مع نضالات العرب في سبيل استقلالهم.

وإذ انهار الاتحاد السوفياتي، ومعه الحركة القومية العربية، ومع انكشاف الشرق الأوسط أمام الهيمنة الاسرائيلية-الاميركية، سعت تركيا بدءًا من مشاركة رئيسها أوزال في حرب الخليج الثانية إلى محاولة حجز دور لها في النظام الشرق أوسطي المحتمل الجديد.

ثمة عوامل مساعدة تشكل إطارًا لهذا الدور، أهمها:

- أنهى انقضاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي الدور التركي التقليدي كرأس حربة أطلسية ضد الشيوعية، لكنه لم ينه هذا الدور في الوقائع المستجدة (في البلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط)، بل أصبح أكثر أهمية وشمولية وتعقيدًا.

- جعلت حرب الخليج الثانية، بظروفها والنتائج التي أفرزتها، تركيا عنصرًا أساسيًا في لعبة الأمم في الشرق الأوسط، وذلك من خلال عاملي النفط والأمن القومي التركي المتأتيين من تغييب سلطة بغداد عن مناطق شمال العراق ومن نشوء نواة كيان كردي فيها يمس مباشرة الوضع الجيواستراتيجي لتركيا.

- اتاحت مفاوضات التسوية، بين العرب واسرائيل واعتراف البعض بالكيان الاسرائيلي، لتركيا تجاوز الكثير من الحذر والحساسيات في علاقاتها الشرق أوسطية.

- إن النظام الشرق أوسطي الجديد المحتمل هو نظام محكوم بالغلبة الاسرائيلية وبكونه امتدادًا للنظام العالمي الجديد المحكوم بالغلبة الاميركية. وبالتالي فإن حجم الدور التركي في النظام الشرق أوسطي الجديد محكوم إلى حد بعيد بالاستراتيجية الاميركية-الاسرائيلية.

إذا كانت هذه هي العوامل المساعدة لرسم إطار الدور التركي في الشرق الأوسط، فما هي محدّدات هذا الدور؟

أ- القوة الذاتية: سياسيًا، بإمكانية إدعاء تركيا انها صاحبة أول تجربة ديمقراطية في الشرق الأوسط منذ انتخابات ١٩٤٦، رغم ثلاثة انقلابات عسكرية (١٩٦٠ و١٩٧١ و١٩٨٠) ورغم الشوائب العديدة في دساتيرها؛ إضافة إلى ان لهذه الديمقراطية أهمية من منظور أميركي كنموذج مواجه للنموذج الإسلامي في إيران.

إقتصاديًا، بالتحول إلى اقتصاد السوق مع قرارات ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠، والنجاح الملحوظ خاصة على الصعيد الصناعي، والثروة المائية التي تمكنها من ان تكون صاحبة كلمة حاسمة على صعيد حل مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

عسكريًا، باعتبارها تمتلك أكبر جيش بري أطلسي، ولا تنفصل العملية العسكرية التركية في شمال العراق (راجع «كردستان تركيا») عن كونها رسالة قوية إلى معظم جيران تركيا الشرق أوسطيين.

ب- تركيا في الاستراتيجية الاميركية في الشرق الأوسط: كما كانت تركيا حجرًا اساسيًا في استراتيجية المواجهة الاميركية مع الشيوعية، فهي اليوم مطالبة بالقيام بالدور نفسه في مواجهة «العدو الجديد» للغرب وهو الإسلام الأصولي ورأسه إيران. ويعتبر الاستراتيجيون الاميركيون ان نموذجًا ديمقراطيًا قادرًا على استيعاب الإسلاميين في اللعبة السياسية، كما هو حال تركيا، يشكل احد «أسلحة» المواجهة مع النظام الإيراني. كما ان تركيا، بنموذجها العلماني، تشكل افضل حاجز، جغرافي وسياسي، أمام تمدد الحركات الأصولية في الشرق الأوسط إلى اوروبا. كذلك تشكل تركيا ذراعًا «جاهزة» وتحت الطلب في ما يتعلق بمصالح اميركا النفطية في العراق في المستقبل (راجع «السياسة الخارجية إبان الحرب الباردة» في معالم تاريخية).

ج- تركيا في الاستراتيجية الاسرائيلية: على الرغم من ان تركيا هي أول بلد مسلم يعترف بالكيان الصهيوني في ٢٨ آذار ١٩٤٩، والبلد الذي وقف في كثير من الاحيان ضد القضايا العربية، فإن العلاقات التركية-الاسرائيلية، خارج التنسيق الأمني بين الدولتين، لم تشهد على الصعيد الاقتصادي من تبادل تجاري حجمًا يفوق التبادل بين تركيا ودولة صغيرة في المنطقة مثل لبنان. ونعتقد ان أحد عوامل عدم تطور العلاقات الاقتصادية بما فيه الكفاية بين البلدين هو الرأي العام التركي.

وإذا نظرنا إلى الدور التركي المرغوب اسرائيليًا في الشرق الأوسط الجديد، فبالكاد نعثر عليه. ويتضح ذلك من خلال كتاب وزير الخارجية الاسرائيلية شمعون بيريز «الشرق الأوسط الجديد» وتصريحات العديد من القادة الاسرائيليين.

تحتل تركيا في كتاب بيريز مكانًا ضئيلاً وهامشيًا إلى أقصى حد وتغيب عن كل الأطر الإقليمية الأمنية والاقتصادية التي يقترحها. وحتى عندما يرد ذكر تركيا بصورة جدية في مسألة المياه، فإن بيريز يبدو شكاكًا في إمكانها ممارسة دور مؤثر. حتى مشروع أنابيب السلام للمياه الذي قيل إنه أعد لتستفيد منه اسرائيل قبل الدول العربية ليس في نظر بيريز (الذي أصبح رئيسًا للوزراء في اسرائيل بعد اغتيال اسحق رابين) «أفضل من محطات التقطير» (ص ١٤٦-١٤٧-١٤٨). ويقتصر لحظ تركيا، عند بيريز، كجزء من بنية تحتية للمواصلات البرية والحديدية على امتداد الساحل الشرقي للبحر المتوسط (مع ذلك، فإن تصريحات لبيريز نفسه وقادة اسرائيل تشير إلى تركيا ايضًا كحليف مشترك لمواجهة الأصولية ومع ان التعاون ضد «الارهاب» في الشرق الأوسط يشكل عنوانًا مشتركًا للطرفين، إلا انهما يختلفان على تفسير مفهوم الارهاب. فما تراه تركيا مثلاً «إرهابًا كرديًا» لا يراه كذلك الاسرائيليون).

د- تركيا في الاستراتيجية العربية: تغيب تركيا عن أي تصور عربي للنظام الإقليمي الجديد. لكن الروابط التاريخية والثقافية والدينية المشتركة، وإمكانية التأسيس لعلاقات واقعية قائمة على المصالح الاقتصادية للطرفين تشكل قاعدة تمنح الجميع القوة وتوفر الكثير من الانفاق. وتبرز في هذا المجال مسألة التعاون على صعيد المياه والطاقة (لا سيما النفط) والتصنيع الغذائي. لكن نجاح جهود تركيا لتمرير خط أنابيب النفط الأذري والكازخستاني عبر اراضيها، في ما لو تم، قد يضرب حتى سلعة الاستيراد شبه الوحيدة لتركيا من العالم العربي.

بعد العوامل المساعدة لرسم إطار الدور التركي في الشرق الأوسط الجديد، وبعد محدّدات هذا الدور، نأتي إلى معوّقاته.

تنقسم هذه المعوقات إلى داخلية تركية وإقليمية.

١- معوقات داخلية تركية:

سياسيًا، ثمة انقسامات حادة في المجتمع التركي تحد من اندفاعة أي حركة تركية تكاملية في الشرق الأوسط. فهناك العلمانيون والإسلاميون، والسنة والعلويون، والأتراك والأكراد. أضف إلى هذه الانقسامات الإيديولوجية والدينية والأتنية، الاختلافات القوية حول خيارات تركيا وهويتها الحضارية (أهي أوروبية أم تركية-نسبة إلى العالم التركي- أم إسلامية).

اقتصاديًا، حيث الخلل البنيوي في الاقتصاد التركي الذي يتمثل في التفاوت بين القطاعات ونسبة مساهمتها في الدخل القومي، ومشكلة النزوح من الريف إلى المدن والمشكلات الاجتماعية الناتجة (العنف، البطالة)، والهدر الذي يسببه استمرار الحرب مع حزب العمال الكردستاني، وارتفاع نسبة التضخم في الاعوام الأخيرة (تجاوزت في ١٩٩٤ نسبة ١٦٠٪).

٢- معوقات إقليمية:

تكاد تنفرد تركيا، من بين دول العالم، بعلاقات جوار غير حميمة وغالبًا عدائية مع معظم جيرانها: اليونان وروسيا وأرمينيا وبلغاريا وسورية والعراق وإيران. فكلهم (باستثناء جورجيا) لها معهم خلافات تصل إلى حد الاستعصاء

فانشغال تركيا بمشكلات إقليمية متعددة يصرف من اهتمامها وتركيزها على دور فاعل في منطقة واحدة بذاتها ومنها الشرق الأوسط. إلى ذلك، تشكل خشية اسرائيل من المنافسة الاقتصادية التركية كابحًا هامًا لدور تركي أساسي في النظام الإقليمي الجديد. فإسرائيل، في ظل مشروعها، لن تقبل لتركيا أكثر من دور ملحق لدورها هي كقائدة للنظام الجديد.

إزاء الاوروبية: منذ إعلان الجمهورية في ١٩٢٣، حسم أتاتورك خيارات تركيا: الإنغلاق على المحيط السابق، والإنفتاح، بل تبني النمط الغربي بكل مناحيه. وباستثناء بعض التفاصيل ما زالت الخطوط الأساسية للكمالية مستمرة حتى الآن نهجًا وممارسة. فالمنظمة الغربية الأولى الكبيرة التي انضمت إليها تركيا كانت حلف شمال الأطلسي في ١٩٥١، لكن الخيار الاقتصادي كان اوروبيًا منذ الأساس وما يزال.

فمنذ نحو ٣٥ عامًا وتركيا تحاول باستمرار ان تصبح عضوًا كاملاً في المجموعة الاوروبية، إذ ان المحادثات بين المسؤولين الاتراك والسوق الاوروبية المشتركة بدأت في مرحلة مبكرة تعود إلى ١٩٥٨، واسفرت في ١٩٦٣ عن توقيع «اتفاق أنقرة» الذي دخل حيز التنفيذ في ١٩٦٤ مضافًا إليه بروتوكولاً يتحدث عن مساعدات مالية وإلغاء الحواجز الجمركية بين تركيا ودول السوق. لكن فترة التهيوء لإزالة الحواجز الجمركية التي بدأت في ١٩٧٣ استمرت إلى ١٩٩٥.

في وقت سابق من ١٩٩٣، وقعت أنقرة والاتحاد الاوروبي اتفاقًا يقضي بإقامة وحدة جمركية بين تركيا ودول الاتحاد، وبموجبه تلغى كل الرسوم الجمركية وقيود التبادل التجاري بين الطرفين. ونظرت تركيا إلى الوحدة الجمركية المتوقعة على انها خطوة مصيرية على الصعيدين الاقتصادي والحضاري، يترتب على عدم إنجازها، أو حتى تأجيلها، مضاعفات سلبية عديدة. إذ إن أكثر من نصف تجارة تركيا حاليًا (١٩٩٤-١٩٩٥) هي مع دول الاتحاد الاوروبي و٧٠٪ من رؤوس الأموال الأجنبية التي تدخل تركيا هي من دول الاتحاد. وعدم تحقيق الوحدة الجمركية سيؤدي إلى تحجيم الاسواق الاوروبية أمام المنتجات التركية وما يعنيه ذلك من أضرار فادحة على اقتصادها.

وفي المقابل، ارتفعت أصوات تركية عديدة

محذّرة من التسرع في إقامة وحدة جمركية مع اوروبا قبل اختمار الظروف. وتتركز الانتقادات على ان تركيا تندفع بتهور إلى الوحدة الجمركية، وتعطي الدليل: ففي حين تندفع تركيا، التي لا يزيد متوسط الدخل السنوي للفرد فيها على ٢٥٠٠ دولار، كل هذا الاندفاع للدخول في الوحدة الجمركية من دون ان تنال قرشًا واحدًا، كانت الدول الاسكندنافية، حيث دخل الفرد السنوي ٢٥ ألف دولار، تساوم على أصغر التفاصيل لحماية اقتصادها والمزارعين في أعالي الجبال. وإذ يتحتم على تركيا الالتزام بتطبيق التعرفة الجمركية المشتركة التي يفرضها الاتحاد الاوروبي على دول ثالثة مثل اليابان والولايات المتحدة، فإن احدًا في تركيا، في غياب الدراسات الجدية، لا يعرف الارباح أو الخسائر التي ستنتج عن الوحدة الجمركية.

في ١٣ كانون الاول ١٩٩٥، أقر البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ إتفاق الاتحاد الجمركي مع تركيا الذي كان وقعه الطرفان في ٦ آذار ١٩٩٥ بعد نحو ٣٥ سنة من المفاوضات على ان يدخل حيز التنفيذ في أول كانون الثاني ١٩٩٦. ووافق البرلمان الذي يضم ٦٢٦ نائبًا اوروبيًا بأكثرية ٣٤٣ صوتًا من أصل ٥٢٨ نائبًا أدلوا بأصواتهم على الاتفاق الذي عارضه ١٤٩ نائبًا وامتنع ٣٦ عن التصويت.

وشكرت رئيسة الوزراء التركية، تانسو تشيلر، البرلمان الاوروبي لإقراره الاتفاق، وكذلك الرئيس ديميريل، وأيدت غالبية الاحزاب التركية (ومعظمها احزاب علمانية) هذه الخطوة التاريخية التي كانت هذه الاحزاب تعمل لها في الأساس، في حين عارضها حزب الرفاه الإسلامي، ونظر إليها الأكراد بمرارة عميقة ذلك انها تمت قبل تلبية تركيا الكاملة لشروط المجموعة الاوروبية، خاصة ما يتعلق منها بإلغاء المادة الثامنة من قانون الارهاب (وكان البرلمان التركي، قبل حوالي شهرين، قد وافق على تعديل طفيف للمادة دون المساس بجوهرها القائم على مصادرة حرية الرأي)، وإطلاق سراح البرلمانيين الأكراد الستة المعتقلين بتهمة الدعوة للانفصالية (أطلقت الحكومة التركية سراح أثنين منهم فقط).

وقد تتيح موافقة البرلمان الاوروبي على اتفاق الاتحاد الجمركي، الذي ينص على إلغاء الحواجز الجمركية والعقبات التجارية الأخرى، ترسخ تركيا في اوروبا، وإن يكن الغموض ما يزال يخيم على أوجه عدة من هذه الشركة التي تبدو صعبة.

وشددت اللجنة الاوروبية على ان الاتحاد الجمركي ينبغي ان «يصب قبل كل شيء في مصلحة الشركات الاوروبية ويجب ان يؤثر تأثيرًا ملحوظًا ودائمًا على الوظائف داخل الاتحاد الاوروبي». وتمثل تركيا التي باتت الشريك التجاري العاشر للاتحاد الاوروبي منفذًا مهمًا للمنتجات الزراعية والمصنعة للاتحاد الاوروبي.

لكن الصدمة، كما جرى تداوله على ألسنة الخبراء بعد هذا الإقرار، ستكون قوية جدًا بالنسبة إلى الاقتصاد التركي الذي سيشهد بالضرورة تكييفًا هيكليًا كبيرًا ليصل إلى مستوى المنافسة في الاتحاد الاوروبي.

كردستان تركيا

(راجع «كردستان إيران»، إيران، ج ٤، ص ١٧٢).

من التاريخ الكردي حتى معاهدة لوزان (١٩٢٣)

عبد المنعم الأعسم أجمل هذا التاريخ بنبذة نشرتها «الحياة» (العدد ١١٧٣٤، تاريخ ٧ نيسان ١٩٩٥، ص ٧) واستند فيها إلى:

١- م.ن. ديرسمي-تاريخ كردستان-حلب-١٩٥٢- ص ١٢٠.

٢- الكرد والكردستان في الوثائق البريطانية- مطابع سجل العرب- ص ٣٠٠.

٣- الحركة الكردية في العصر الحديث- مجموعة كتاب-ترجمة د. عبدي حاجي- دار الرازي- ص ١٠٧-١٠٨.

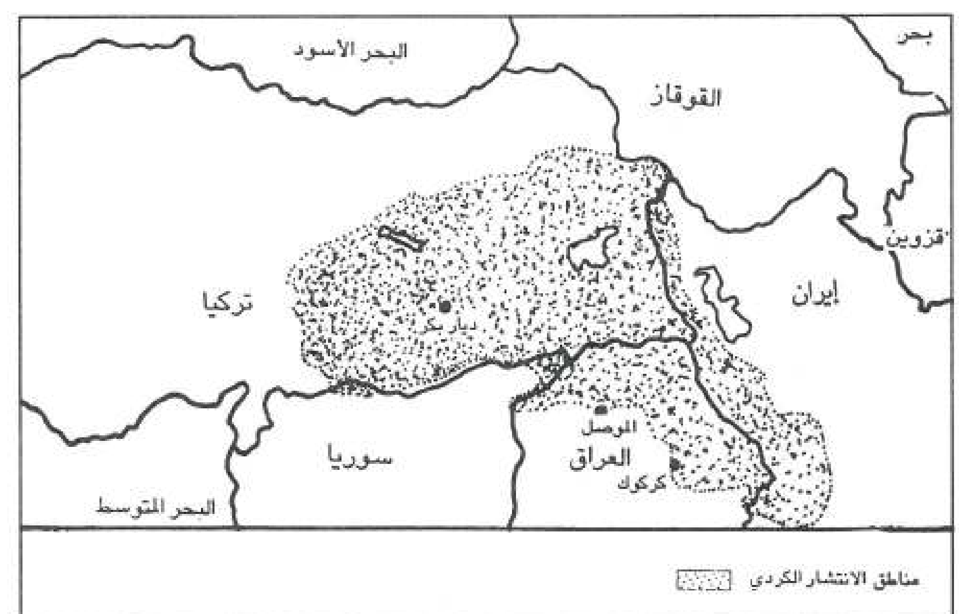
٤- كردستان تركيا بين الحربين-م. هسرتيان- رابطة كاوا للثقافة الكردية- دار الكاتب-لبنان- ص ١٨٠.

٥- ديمتري زغيرسكي-كردستان: تاريخ بلا جغرافية-الثقافة الجديدة- ص ١٨٩.

نعنون هذه النبذة (الواردة تحت العنوان الأساسي أعلاه: «من التاريخ الكردي حتى معاهدة لوزان») ونرتّبها بالشكل التالي:

قديمًا: ينقل المؤرخون القدامى عن اللوائح السومرية تأكيدها ان الأكراد من أقدم المجتمعات الارستقراطية في العالم، وأوردوا عن هيرودوتس قوله إنهم شعب محب للقتال ويتحدر عن سلالة «كورديوني» التي تمتد إلى ٤٠٠ سنة ق.م. إذ ينتسبون عرقيًا إلى الآريين الذين يتحدثون اللغة الهندو-أوروبية.

استوطن الأكراد في منطقة تحدها من الجنوب أرض بلاد الرافدين وامتداد منطقة الموصل التابعة للدولة السومرية، ومن الشمال مناطق يرفان (عاصمة أرمينيا الحالية) وأرضروم حتى الاسكندرون؛ واتخذ الشماليون منهم جزيرة ابن



المصدر: مجلة «شؤون الاوسط»، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، العدد ٤٠ نيسان ١٩٩٥، ص ١٨.

عمر (جنوبي تركيا) وطنًا اقاموا عليه حضارة وسوقًا وشرفة للصلة القومية بالاطراف الكردية الأخرى. وطبقًا لكتب التاريخ الكردية، فإن مصطلح «كردستان» أطلق للمرة الأولى من قبل آخر السلاطين السلاجقة «سنقر» على إحدى مقاطعات مملكته في القرن الثاني عشر الميلادي. وإن أول مؤرخ ذكر كلمة «كردستان» كان القزويني في مؤلفه «نزهة القلوب». وجاء في «روح المعاني» للآلوسي ان من بين أصحاب النبي محمد (ص) صحابي كردي جليل كان يدعى «كابان».

التقسيم وولادة حركة كردية منظمة: حتى القرن السابع عشر كانت كردستان تحتفظ بشخصية سياسية معنوية موحدة، غير انها قسمت للمرة الأولى في عهد السلطان العثماني مراد الرابع في اتفاق له مع الشاه الفارسي عباس الثاني حين وقّعا في ١٦٣٩ اتفاقًا بتوزيع كردستان بين تركيا وبلاد فارس، وبقيت على هذه الحال حتى ١٩١٨ (هزيمة السلطنة العثمانية). واعتبرت حركة التمرد التي قادها الامير الكردي بدرخان، حاكم بوتان، بمثابة رد على تفتيت كردستان حين نجح في إقامة كونفدرالية مستقلة في ١٨٣٠ ودامت حوالي ١٥ عامًا قبل ان يهاجمها العثمانيون ويقومون بنفي الامير الحاكم، وفرض إدارة عثمانية على المنطقة أدت إلى اضطرام المشاعر الكردية الانفصالية وولادة حركة سياسية منظمة باسم «لجنة خويبون» بقيادة حفيد بدرخان، جلادت خان.

في الحرب العالمية الأولى–مطالب استقلالية: وإذ دخلت بريطانيا، في سنوات الحرب الأولى، كدولة مؤثرة في اتجاهات الوضع في المنطقة، فإنها مدت خيوطًا من الصلة مع الجماعات الاتنية والطائفية المنضوية تحت خيمة الامبراطورية العثمانية، وكان الأكراد من بين أبرز تلك الجماعات. وتولى المفوض السامي البريطاني في استنبول بنفسه محاورة الأكراد واستقراء مطالبهم. ففي برقية له إلى ممثل الدبلوماسية البريطانية في بغداد (١٨ نيسان ١٩١٩) يؤكد ان الزعيم الكردي سيد عبد القادر «عرض عليّ باسم اللجنة الكردية هنا مسألة استقلال الأكراد وتحريرهم من النير التركي». وفي برقية أخرى موجهة إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣ ايار ١٩١٩، يؤكد المندوب السامي «انهم يريدون دولة حرة. انهم يريدون التخلص من الاتراك».

ومن جانبه، حاول سياسي كردي، كان يعمل في السفارة التركية في بطرسبورغ في روسيا، عقد اتفاق مع الروس في ١٩١٦ يقضي بتعاون الأكراد مع قواتهم الزاحفة على بتليس وأرضروم مقابل تقديم الدعم الروسي والمساعدة في تحقيق الاستقلال الكردي. وحصل التعاون ولم تتحقق الوعود، فيما كان الاتراك أنفسهم قد وعدوا أكرادًا بتأمين استقلال كردستان «بعد النصر» في محاولة لتشجيعهم على القتال ضد جيوش الدول الغربية الزاحفة.

في مؤتمر فرساي: وقبل ان تتوقف الحرب، كان الملف الكردي مطروحًا بقوة على جدول البحث. ففي مؤتمر فرساي، مثلاً، كان رئيس الوفد التركي شريف باشا (من مواليد السليمانية) فاجأ المتفاوضين بالتخلي عن هويته التركية ليعلن انه يمثل الأكراد الذين يطمحون للاستقلال عن تركيا. وتفاوض، فعلاً، مع وزير خارجية إيران حول فكرة إعلان استقلال كردستان تحت الحماية الإيرانية، وقدم مذكرتين إلى «مؤتمر الصلح» (في فرساي) بالمطالب الكردية في آذار ١٩١٩، مرفقتين بخريطة كردستان؛ كما أجرى شريف باشا الكثير من اللقاءات، من بينها مع ممثلي الأرمن الذين كانوا هم ايضًا يسعون إلى الانفصال عن تركيا. وأصدر الجانبان بيانات مشتركة تدعو

إلى طرد الاجانب من كل كردستان وأرمينيا، ما أثار حفيظة أتاتورك الذي أمر في حزيران ١٩١٩ القوات التركية بشن هجوم عسكري واسع النطاق لإخضاع الأكراد.

معاهدة سيفر (١٩٢٠): وحين بدأت مفاوضات الصلح بين الحلفاء في ١٩٢٠ في باريس، انتدب الأكراد الجنرال شريف باشا بن سعيد باشا ممثلاً لهم، في حين شكلت لجنة دولية بقرار من المتفاوضين لدراسة إمكان منح كردستان حكمًا ذاتيًا أوليًا على طريق إقامة دولة كردستان خلال سنة واحدة. وتكللت الاتصالات بإعلان حق الأكراد، مبدئيًا، بالاستقلال وفق معاهدة سيفر التي توصل لها الحلفاء في آب ١٩٢٠ فيما كان الصراع بين بقايا انصار السلطان العثماني والحركة الكمالية على أشده.

وجاء في المادة ٦٢ من معاهدة سيفر إلزام لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء يعينون من قبل الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية «مشروعًا للحكم الذاتي المحلي للمساحات التي تقطنها غالبية كردية واقعة بين شرقي الفرات وجنوبي الحدود الجنوبية لأرمينيا، كما ستقرر، وشمالي حدود تركيا مع سورية وما بين النهرين. وفي حال عدم حصول الإجماع في الرأي حول المسألة تحول القضية إلى الحكومات الثلاث».

وجاء في المادة ٦٣ من المعاهدة «توافق الحكومة التركية على قبول وتنفيذ مقررات اللجنتين المذكورتين في المادة ٦٢ خلال ثلاثة أشهر من إيصالها لتلك الحكومة»، فيما أوردت المادة ٦٤ استدراكًا متطورًا: «إذا قررت الشعوب الكردية في المناطق المحددة في المادة ٦٢ خلال سنة من بدء تنفيذ المعاهدة الحالية ان تبين لمجلس عصبة الأمم ان أكثرية سكان هذه المناطق تريد الاستقلال عن تركيا، وإذا قرر المجلس ان هذا الشعب قادر على هذا الاستقلال ويوصي بمنحهم إياه توافق تركيا على تنفيذ التوصية وتتخلى عن جميع الحقوق في هذه المقاطعات، وان النصوص التفصيلية لهذا التخلي ستكون موضوعًا لإتفاقية منفصلة عن الدول الحليفة الرئيسية وتركيا». وعندما يحدث هذا التخلي «لن تعارض الدول الحليفة الرئيسية انضمام الأكراد القاطنين في ذلك القسم من كردستان ضمن ولاية الموصل إلى هذه الدولة الكردية المستقلة».

معاهدة لوزان (١٩٢٣): غير ان معاهدة سيفر بقيت حبرًا على ورق مع العاصفة الكمالية التي هبّت على الحكم السلطاني في تركيا وانهياره؛ الأمر الذي طرح على الحلفاء ضرورة تدقيق المعاهدة عبر الحوار مع الكماليين الذين كانوا في ذروة الزهو بالانتصار. وهكذا فتح الباب أمام معاهدة جديدة شاءت ان يكون الأكراد ضحيتها الأولى.

ففي تموز ١٩٢٣، تمخضت مفاوضات معقدة ومضنية وزاخرة بالتداخلات والصفقات، عن معاهدة جديدة وقعت في لوزان، حين حلت، حقوقيًا، محل معاهدة سيفر، واسقطت أية إشارة لحقوق الشعب الكردي في تقرير مصيره، باستثناء تضمينات عمومية مثل حق التحدث باللغة القومية، والمرافعة بها امام المحاكم التركية وإصدار الجرائد والمجلات والكتب بها، وإنشاء أندية كردية علمية اجتماعية وتربوية (تهذيبية)، وفي التجوال داخل تركيا وخارجها بكل حرية، كما جاء في الفصل الثالث من المعاهدة.

الجدير ذكره، هنا، ان إحصاء ١٩٢٧ (نحو ٤ سنوات بعد لوزان) أعطى الارقام التالية: كان عدد نفوس الاتراك ١١ مليونا و٧٧٧ ألفًا و٨١٥ نسمة (٨٦٪)، والأكراد مليون و١٨٤ ألفًا و٤٤٦ نسمة (٩٪)، والعرب ١١٤ ألف نسمة (١٪). وكان الأكراد يشكلون حوالي ٣٥٪ من سكان مناطق الأناضول الشرقية، و٧٧٪ من ولايتي بتليس

(مورن) وسيرت، و٦٩٪ من ديار بكر وهكاري، و٦١٪ من ماردين، و٥٣٪ من العزيز. ويجب الأخذ في الاعتبار ان هذا الاحصاء جاء بعد فشل الانتفاضة الكردية الكبرى في ١٩٢٥ التي اضطرت الكثير من القبائل والجماعات والعوائل الكردية إلى الهجرة إلى مناطق أخرى من كردستان (إلى هنا ينتهي ما جاء على قلم عبد المنعم الأعسم).

مناقشة: رأي حول معاهدة لوزان: بعنوان «سبعون عامًا مرت على تقسيم كردستان–معاهدة لوزان التي قررت اغتيال أمة»، نشرت «الحياة» (في عددها الصادر في ١٣ آب ١٩٩٣، وبتوقيع سربست بامرني) التعليق التالي:

«إجتمع في ٩٣/٧/٢٤ في لوزان السويسرية بضع مئات من أبناء الشعب الكردي، أمام المبنى الذي قرر فيه الانكليز والفرنسيون في مثل هذا اليوم عام ١٩٢٣، تجاوز معاهدة سيفر وتقسيم كردستان بين الدول الأربعة، تركيا، إيران، العراق، وسورية الحديثة التكوين، وفق متطلبات المصالح الانكلو–فرنسية يومذاك، ضاربين عرض الحائط آمال شعب كردستان بالاستقلال والحرية.

وكان الشعب الكردي الوحيد بين شعوب الامبراطورية العثمانية–الرجل المريض– الذي انتهكت حقوقه بمثل هذه الفظاعة. وبدلاً من إبقائه موحدًا داخل أحد الكيانات الجديدة للحفاظ على الحد الأدنى من حقوقه الإنسانية وتركيبته اللإجتماعية والثقافية والاقتصادية، جرى التقسيم بشكل لا إنساني شمل القرى والعشائر والعائلات وحتى المنازل التي أصبح قسم منها تابعًا لهذه الدولة والقسم الآخر تابعًا لدولة أخرى، وحرم سكانها من التواصل في أبسط العلاقات الطبيعية.

وفيما أصبح الكرد في تركيا «أتراك الجبال» أصبحوا في إيران قبيلة من القبائل الفارسية، وفي العراق جزءًا لا يتجزأ من الأمة العربية، وتفنن الكتاب والمؤرخون العنصريون في تلفيق الأصول التاريخية لعروبة الكرد.

أدى تجاهل الحقوق المشروعة للشعب الكردي خلال الـ ٧٠ عاما الماضية إلى سلسلة متواصلة من الإنتهاكات الفظة لحقوق الإنسان بما فيها المجازر الجماعية وحملات الإبادة المنظمة وتشويه التطور الطبيعي للمجتمع الكردي ونهب ثروات كردستان، لا سيما النفطية منها، واستغلال هذه الموارد بالذات لضرب حركة التحرر الوطني الكردي وسحق الثورات والإنتفاضات الكردية المتواصلة.

كما أدى هذا التقسيم ايضًا إلى إشغال حكومات المنطقة وشعوبها بحروب مستمرة ضد الكرد، وبالتالي زعزعة الأمن والاستقرار وإعاقة البناء الاقتصادي، إذ ظلت هذه الدول أسيرة قيود التخلف والفقر والمشاكل الداخلية. وعلى رغم انها كانت متفقة دائمًا على إنهاء المشكلة الكردية بأي ثمن وعقدت عشرات المعاهدات والاتفاقات العلنية والسرية، إلا انها لم تفشل فحسب في إخماد الحركة الوطنية الكردية، انما دفعت ثمنًا غاليًا حال دون تطورها الاقتصادي والاجتماعي. وظلت المشكلة تكبر باستمرار، وظلت المقاومة الكردية تتصاعد وتزداد قوة وتنظيمًا وشعبية، لتحقق قول جواهر لال نهرو: «كيف تخمد ثورة شعب وهو مستعد لدفع الثمن». فالحركة الوطنية الكردية، اليوم، بعد ٧٠ عامًا من التقسيم وكل المحاولات اللاانسانية لصهر الشعب الكردي في بوتقة العنصرية البغيضة، تبدو بقاعدتها الشعبية الواسعة قوية ما فيه الكفاية لمواصلة المقاومة وللحصول على المزيد من التعاطف والتأييد عالميًا وإقليميًا، خصوصًا من جانب الحركة الديمقراطية العربية والفارسية والتركية التي تقف بوضوح إلى جانب ممارسة شعب كردستان حقه المشروع في تقرير مصيره بنفسه وإزالة الغبن التاريخي الذي لحقه من جراء معاهدة لوزان الاستعمارية التي استهدفت بين ما استهدفته خلق حالة من العداء القومي المستمر بين شعوب المنطقة.

فيما تظاهر أبناء الشعب الكردي في لوزان ضد المعاهدة الجائرة التي قررت اغتيال أمة، ومعهم أبناء المدينة ذاتها ومحافظها الذي أعلن قبل ثلاث سنوات في مؤتمر لتاييد القضية الكردية براءة مدينته من هذه الجريمة، فانهم كانوا يؤكدون استمرار المقاومة والنضال من أجل الحرية في كردستان ويعبرون ايضًا عن ضمير العالم الحي الذي لم يعد يحتمل استمرار الجريمة في حق الشعب الكردي».

الانتفاضة الكبرى (١٩٢٥): دوافع قريبة ونتائج

(من المرجع المذكور سابقًا، بقلم عبد المنعم الأعسم، نستكمل هذه الحقبة ايضًا من تاريخ كردستان تركيا الحديث).

وعود ثم خيبات: عقد مؤتمر أرضروم (تموز ١٩١٩) مسبوقًا بطائفة من التلميحات المنسوبة إلى أتاتورك باستعداده لتسوية الأزمة مع مناطق الأكراد المتمرده. غير انه بدلاً من ذلك صاغ سياسة إخضاع الاعراق بالقوة، وقرر «ان ولاية أرضروم وسيواس وديار بكر غير قابلة للتقسيم أو التجزئة عن الامبراطورية العثمانية بأية ذريعة كانت».

لم يخرج المؤتمر الذي عقدته الحركة الكمالية بعد شهرين في سيواس عن قرارات مؤتمر ارضروم، بل أمعن في التنكر لوعود المساواة والحكم الذاتي واحترام الخصائص العرقية والقومية للأكراد.

«الميثاق القومي»: غير ان قرارات المؤتمرين الكماليين يمكن ان تبقى في موضع الأخذ والرد أو عرضة لإعادة النظر، لولا ان أخذ الكماليون أكثر ما في تلك القرارات من تصلّب إزاء القوميات– وخصوصًا إزاء الأكراد– ليضعوه في اساس «الميثاق القومي» الذي اقره البرلمان في كانون الثاني ١٩٢٠، وجاء في البند الأول منه «ان أجزاء الامبراطورية العثمانية الواقعة على طرفي الخط المثبت في صلح مردوس والمأهولة على الأغلب بالاتراك والمسلمين المرتبطين بالأواصر الدينية والثقافية والمتطلعين لهدف واحد، تشكل وحدة تامة غير قابلة للتجزئة باية ذريعة واقعية كانت أم حقوقية».

ويمثل صدور الميثاق وحملة الترويج له الذروة الجديدة في النزعة القومية التركية، وبمثابة الفتيل الذي ألهب المشاعر الكردية حين اندلعت حركات استعادة الحقوق بمقاسات جديدة تجاوزت حدود النشاط السياسي إلى طائفة من أعمال العصيان والصدام المسلح.

عوامل إضافية مساعدة على الانتفاضة:

ثمة عوامل إضافية ساعدت الأكراد على الانتفاضة أهمها:

– الدعم الذي قدمته بريطانيا لبعض القيادات الكردية في محاولة لإضعاف الحركة الكمالية التي تطرح فكرة مجابهة مع المصالح الغربية، وإقامة تركيا قوية في المنطقة.

– اندلاع حركات مقاومة في أجزاء أخرى من كردستان، خصوصًا في شمالي العراق، ما ألهب المشاعر القومية الكردية ونقل مركز الثقل إلى الأجزاء التركية التي كانت موضع مناقشات على المستوى الدولي.

– تحرك ضابط كردي لامع، على نحو سري، للدعاية إلى فكرة استقلال كردستان تركيا، يدعى خالد بك الذي كان من بين الكثيرين من الأكراد الذين لمعوا في الجيش العثماني وحازوا على نفوذ واسع فيه. وأفادت خالد بك سمعته

العسكرية في نيل احترام وثقة زعماء العشائر في مناطق فارتو وكارلوفا ومالا زغيرت وبولانيك وغيرها للعمل على إعلان الانتفاضة ضد «الميثاق القومي» وقرارات مؤتمري أرضروم وسيواس، ونقل القضية الكردية إلى عصبة الأمم عبر مذكرات عديدة بإسم الفعاليات السياسية والقبلية والاجتماعية الكردية إلى عواصم الدول المعنية.

التحضيرات للانتفاضة ومناورة الأتراك:

بدأت هذه التحضيرات بالدعوة إلى تسليح القبائل الكردية وإلزام المواطنين الأكراد بارتداء زيهم القومي وتعلم القراءة والكتابة بلغتهم والتوجه إلى المؤلفات القوميات لكتاب مثل جبرائلي والجزيري وخاني.

وفيما بلغ الغليان الشعبي ذروته، بعث زعماء الأكراد برقية إلى «مجلس الأمة العالي» جاء فيها: «تقضي معاهدة سيفر إنشاء كردستان مستقلة مشتملة على ولايات ديار بكر والعزيز ووان وتبليس، وعليه يجب تأسيسها، وإلا سنكون مضطرين إلى انتزاع هذا الحق بقوة السلاح». غير ان أتاتورك الذي شعر بخطر العاصفة الكردية سرعان ما غيّر لهجته ضمن خطة تستهدف اختراق الصف الكردي، ونجح في استدراج الزعماء الأكراد إلى الموافقة على التفاوض حول «المطالب الكردية الملحة» التي اشار إليها بيان رسمي نسب إلى الزعيم التركي قوله «إن مطالب كردستان ستلبى بشكل عام».

وحين وصل الزعماء الأكراد إلى أنقرة، نهاية تشرين الثاني ١٩٢٠، أمر أتاتورك باعتقالهم، وأجبرهم على إصدار بيانات بوجوب الصلح مع الحكومة المركزية وإنهاء المظاهر المسلحة. غير ان ذلك لم يحل دون اندفاع أعمال العصيان الكردي. ولجأت الحكومة التركية إلى المناورة، ونجحت إلى حد بعيد، فبرز في صفوف الأكراد من يدعو إلى تصديق وعودها، وألحقت بالمسلحين الأكراد الهزيمة مرة جديدة تحت ضغط عدم تكافؤ القوى، وتخلي الدول الغربية، وروسيا السوفياتية كذلك، عن دعم الأكراد، وتواطؤ حكومات دول الجوار مع أنقرة.

الانتفاضة بزعامة النقشبندي: استقوى الكماليون بقرارات مؤتمر لوزان، وراحوا يوظفون الطابع العلماني لتركيا الجديدة في الحملة ضد الأكراد، مما أضفى على المقاومة الكردية، منذ ١٩٢٤، الطابع الديني، بشقيه: ضد الأتراك ودولتهم العلمانية من جهة، وضد الغرب والروس المتواطئين مع الاتراك من جهة ثانية. وتصدر العالم الإسلامي الكردي المعروف الشيخ سعيد النقشبندي حملة الاعداد لثورة كردية ذات نزعة ودعوات وشعارات إسلامية وأهداف قومية بعيدة المدى. فأعلن الشيخ النقشبندي في أول بياناته: «ما دام الأتراك الكماليون قد تخلوا عن رابطة الإسلام التي كانت تربط الكرد بهم فإنه يتوجب على الكرد الآن ضمان مستقبلهم بأنفسهم». وهكذا انتشرت حركة العصيان من مناطق كنج وموش وأرغانه ودسيم وديار بكر وماردين وأورفه وسيورك ووان وكيلي وشملت اقاليم أرضروم وهلكاري ابتداء من شباط ١٩٢٥. وقد حظيت الانتفاضة الكردية بعطف الفئات الإسلامية التركية المتذمرة من التحول إلى الدولة العلمانية، خلافًا للفئات القومية المندفعة إلى بناء تركيا جديدة وقوية، بمن فيها الفئات الليبرالية والديمقراطية بقيادة عصمت إينونو الذي كلفه مصطفى كمال تشكيل حكومة مهمتها «مواجهة الرجعية»، وهي الصفة التي كان الإعلام التركي يضفيها على الحركة الكردية.

ومن جانبهم، كان الثوار الأكراد لا يخفون انزعاجهم إزاء النظام الجمهوري الجديد. فقد لاحظ السفير البريطاني في تركيا آنذاك في رسالة إلى لندن: «إن السبب الرئيسي للانتفاضة هو ديني وقومي ومعاد للنظام الجمهوري»؛ وأورد فيها ان

ابن السلطان العثماني المخلوع عبد الحميد الشاب سليم أفندي الذي كان يقيم في بيروت «نودي به كملك لكردستان المستقبل».

هزيمة الانتفاضة والنتائج: كانت فرص نجاح الانتفاضة ضئيلة بسبب عدم تكافؤ القوى، وغياب الدعم الخارجي، وضعف «هيئة أركان» الانتفاضة والاعتماد على الإهابة والتحريض بديلاً عن التنظيم والتخطيط. وثمن هذه الهزيمة جاء مرتفعًا بالنسبة إلى مستقبل أكراد تركيا. فإضافة إلى بركة الدم التي أغرقت فيها مناطقهم، جاءت القوانين الجديدة التي أصدرتها السلطات تعمل على تذويبهم ومصادرة آخر الحقوق الشكلية التي كانوا يتمتعون بها. فقانون ١٠٩٧ الصادر في حزيران ١٩٢٧، مثلاً، يقضي بتهجير قبائل كردية من الولايات الشرقية إلى الولايات الغربية؛ وقرار وزارة الداخلية (١٩٢٧) بتصنيف المقاطعات الكردية كمناطق شبه عسكرية ووضعها تحت أمرة «مفتش عام» بصلاحيات عسكرية استثنائية؛ وتشريعات لاحقة بمصادرة أراضي الأكراد وتوزيعها على قبائل رحل تركية.

وفي ١٢ تموز ١٩٣٠، نشرت «وكالة أنباء الأناضول» بيانًا يؤكد «انتهت العمليات العسكرية ضد العصاة، وأبيد المتمردون. إن حركة العصيان ذات الطبيعة الرجعية الواضحة أخمدت نهائيًا»، فيما أعلن رئيس الوزراء بعد ايام من خبر الوكالة وهو يفتتح الخط الحديد في منطقة كردية «ان للأمة التركية وحدها حق المطالبة بحقوق الجنسية في هذه البلاد، لا حق في هذا لأية عناصر أخرى». وفي ١٩٣٤، صدر قانون الترحيل رقم ٢٥١٠ الذي نقل عمليات الصهر القومي إلى مستوى أعلى وثبتها كسياسة عامة للحكومة. وجاء في البند العاشر (فقرة أ): «إن القانون لا يعترف بشرعية العشائر»؛ والبند الحادي عشر (فقرة أ): «يحظر على كل من لا يتخذ التركية لغته الأم تشييد قرى أو أحياء جديدة أو الانتساب إلى منظمات الحرفيين والعمال»، ومنعت السلطات استخدام كلمة «كرد» كدالة للقومية الكردية، أما ارتداء الزي القومي والأغاني الشعبية والنوادي الثقافية أو الاجتماعية الكردية فقد منعت منعًا باتًا بكفالة تعليمات مركزية صارمة.

بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال العقدين الرابع والخامس من القرن الجاري، انتقل مركز الحركة القومية الكردية بين العراق وإيران، حين اندلعت (١٩٤٣) انتفاضة البارازانيين في كردستان العراق، وأقيمت في إيران حكومة مهاباد غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية.

انتفاضة ١٩٨٤

حادثة ٢٦ ايار ١٩٨٣: استمر الأكراد (في كردستان تركيا) يرفضون النتائج المترتبة على سحق انتفاضتهم الكبرى في ١٩٢٥ (راجع ما سبق حول هذه الانتفاضة) طيلة العقود التالية، ويترجمون هذا الرفض بحركات وتحركات وتنظيمات سياسية، كذلك بعمليات أمنية وعسكرية متفرقة أزعجت السلطات التركية وأربكتها حتى اضطرت إلى القيام بعملية اختراق للحدود العراقية في ٢٦ أيار ١٩٨٣ (بناء على اتفاق معلن مع الحكومة العراقية، وكان العراق يومها يخوض حربًا ضد إيران) فطارد الجيش التركي، داخل الاراضي العراقية، الثوار الأكراد من حزب العمال الكردستاني (بزعامة عبد الله أوجلان) وقتل منهم عددًا كبيرًا وأسر نحو ألفين. وتلاحقت مثل هذه العمليات، وأغلبها على نطاق أضيق، حتى توّجت بحملة عسكرية تركية كبرى في آذار ١٩٩٥ التي أطلق عليها إسم «عملية فولاذ».

المواجهات المسلحة: كانت بداية هذه

المواجهات يوم ١٥ آب ١٩٨٤ مع عملية عسكرية قام بها أعضاء مسلحون في حزب العمال الكردستاني ضد الجيش النظامي التركي. وبداية العمل المسلح هذا (الثورة) كثيرًا ما استمر مسؤولو الحزب يذكرون بها للتدليل على مبدأ أساسي من مبادىء ثورتهم، وهو أن الحزب لم يكن قد بدأ الكفاح المسلح عام ١٩٨٤ حبًّا منه للحل العسكري لكنه اضطر إلى ذلك اضطرارًا بسبب استمرار الحكومة التركية بسياسة تجاهل الوضع الانساني للشعب الكردي الذي وصل إلى حدود لا تطاق؛ ويُلفت الحزب الانظار إلى انه تقدم باقتراحات عديدة من اجل البدء بإجراء مفاوضات سلمية كانت الحكومة تتجاهلها دائمًا. ولم تكن القضية الكردية لتحتل أولويات اهتمامات السلطة والرأي العام، ثم أصبحت، مع بداية هذه المواجهات (١٩٨٤) وخلال السنوات اللاحقة وحتى الآن (١٩٩٦)، القضية الرقم واحد في جدول الاهتمامات القومية في تركيا.

والجدير ذكره ان الصراع المسلح سرعان ما تجاوز أعضاء الحزب الكردستاني ومقاتليه ليطال كل من يُعتقد انه أيّدهم أوساعدهم من الأكراد (ومن غير الأكراد في حالات كثيرة)، وهذا يعني ان الأمر يطال نسبة عالية من سكان منطقة كردستان تركيا التي تدور الأحداث فيها؛ علمًا ان الأكراد في تركيا موجودون على امتداد البلاد ولهم حضور قوي في البرلمان والجيش.

في إطار تصاعد العمليات والمواجهات العسكرية بين الثوار الأكراد والقوات التركية في مناطق كردستان تركيا (وعمليات أمنية: نسف لمؤسسات تركية، واغتيالات وتفجيرات داخل تركيا أو خارجها خاصة في البلدان الاوروبية)، وفي أجواء الليونة السياسية حيال القضية الكردية التي ظهرت في أنقرة قبيل وفاة الرئيس تورغوت أوزال في ١٩٩٣، عرض عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني، في تطور وصفه بأنه «تاريخي»، استعداده لوقف الكفاح المسلح الذي يشنه حزبه منذ قبل تسعة أعوام على أساس «ان تتوقف سياسة القمع ضدنا وان نُعطى ضمانات اننا سنُترك في سلام». وجاءت مبادرة أوجلان (١٩٩٣) إثر محادثات أجراها معه الأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني. وفي غضون ذلك، طغت مبادرة أوجلان، منذ ان كشفها طالباني في رسائل إلى القادة الاتراك، على المسرح السياسي في أنقرة ورحّب بها بحذر الرئيس تورغوت أوزال ورئيس الوزراء سليمان ديميريل اللذان أكّدا انهما سيتجاوبان مع أي مبادرة سلمية مع ملاحظتهما ان هذه العملية لن تكون سهلة وتحتاج إلى جهود مكثفة وصبر ووقت.

تفهم أوزال: مع الرئيس التركي تورغوت أوزال، وخصوصًا في السنة الأخيرة من حكمه (١٩٩٣)، اتخذت القضية الكردية ابعادًا جديدة لم تكن مطروحة في السابق، إذ دعا إلى مناقشة عامة علنية لهذه المشكلة والحلول الممكنة لها بما فيها طرح صيغة الفدرالية.

هذا الانعطاف الذي لم يكن أحد من الساسة الأتراك يجرؤ على قوله في السابق، أعطاه الباحث اللبناني في الشؤون التركية محمد نور الدين («الحياة»، ٦ تشرين الاول ١٩٩٥) التفسير التالي:

جاء هذا الطرح، بما فيه الفدرالية «بعيد التطورات التي أعقبت حرب الخليج الثانية وما تردد عن وجود «نوايا» أوزالية، حتى لا نقول تركية، لاستغلال التشرذم العراقي والوضع في شماله الكردي، بإقامة فدرالية موسعة بين شمال العراق وتركيا، فتكون أنقرة بذلك قطعت الطريق على أية مشاريع لإقامة دولة كردية كما على أراضيها كذلك في شمال العراق، إضافة إلى وضع يدها على منابع النفط في الموصل وكركوك. وعلى رغم «سموّ» هذه الاعتبارات القومية اصطدم أوزال بالجناح المتشدّد من المؤسسات الكمالية (خصوصًا الجيش)، واستُدعي حتى للتحقيق في ما نُسب إليه من أقوال حول الفدرالية. ومع وفاته، في ربيع ١٩٩٣، طُويت صفحة الحديث، رسميًا، عن الفدرالية وما رافقها من ضجة، وتجددت المعارك عنيفة وشرسة بين الجيش التركي والمقاتلين الأكراد».

تشدّد تشيلر: ظلت القضية الكردية (بالنسبة إلى البعض: «المسألة الكردية») متفاقمة، بل ازدادت حدة مع رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر، فأصبحت تمثل حرجًا شديدًا لحكومتها، الأمر الذي جعلها تضع هذه القضية في صدارة أولوياتها، والتعامل معها بطرح جديد يقوم على ضرورة تغيير السياسة التركية تجاه الأكراد القائمة على اعتبار المشكلة الكردية أمنية بالدرجة الأولى، حيث كانت تشيلر تفضل الحل الاداري القائم على توسيع صلاحيات الاقاليم التي تقطنها غالبية كردية–وهو الحل الأقرب إلى أسلوب الحكومة الاسبانية الذي اتبعته لاحتواء الحركة الانفصالية في إقليم الباسك– مع تبني سياسة الاستيعاب. ولهذا قررت تنفيذ عدة برامج للاصلاح السياسي والاقتصادي العاجل في المناطق الكردية.

غير ان تشيلر قد اضطرت إلى التراجع عن هذا النهج تحت وطأة المعارضة التي أظهرها القوميون المتشدّدون وشرائح أخرى من المجتمع التركي الذي ترسّخ في ذهنه ان القضية الكردية لا تعدو ان تكون توجهًا عنصريًا يستهدف زعزعة وحدة الوطن، وليست قضية مواطنين لهم هوية ثقافية وعرقية متميزة. هذا فضلاً عن تهديدات حزب العمال الكردستاني المستمرة بتصعيد حربه ضد السلطات التركية؛ ومن ثم عدلت تشيلر عن سياسة الاستيعاب ورضخت لارادة المؤسسة العسكرية والسياسيين المتشددين، ولم تجد بديلاً عن المواجهة، بعدما ظلّت تروّج لمقولة ان الفقر والإهمال يولدان التمرد، وأن لا بد من التنمية التي تولّد الاستقرار.

واستهلت سنة ١٩٩٤ بتشدّد الحكومة التركية، فاغارت ٥٠ طائرة تركية (٢٨ كانون الثاني ١٩٩٤) على معسكر زه لي الذي يستخدمه حزب العمال الكردستاني قاعدة رئيسة لتدريب مقاتليه، ويقع على الحدود العراقية–التركية ويبعد ١٠٠ كلم عن الحدود الجنوبية لتركيا. وقد وصفت تشيلر الغارة بأنها «أهم عملية في السنوات العشر الماضية، وإنها نفذت بقرار سياسي لأن عام ١٩٩٤ سيكون مهمًا في المواجهة ضد الإرهاب».

لكن هذا العام (١٩٩٤) حمل لتشيلر خيبة مريرة من حلفائها الغربيين، خاصة واشنطن في تعاطيهم مع القضية الكردية التي أصبحت شديدة الارتباط بمجمل ما يدور في كردستان العراق وفي العراق نفسه. فبدت أنقرة، إزاء الوضع الكردي والوضع العراقي، وكأنها طائر يغرّد خارج سرب حلفائها الغربيين.

لقاء أنقرة: ففي ١٠ آذار ١٩٩٤، ضمت أنقرة لقاء رباعيًا «مهمًا بل مهمًا للغاية» على حد تعبير ستيفان أوكسمان مساعد وزير الخارجية الاميركي. وشارك في اللقاء ممثلون عن أربع دول معنية مباشرة بالوضع في العراق والقضية الكردية في الشرق الاوسط، وهي الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا إضافة إلى تركيا. وأكبر الوفود في هذا اللقاء كان الوفد الاميركي الذي ضم ٢٥ خبيرًا دبلوماسيًا وأمنيًا. وقد صدمت مداولات هذا اللقاء المسؤولين الاتراك لا سيما الطرح الاميركي للقضية الكردية في الشرق الاوسط عمومًا. فقد أشار الوفد الاميركي بصورة «واضحة» و«محددة» إلى ضرورة التعاطي الجدي مع مسألة انفصال أكراد العراق في إطار حق الاقليات العرقية في تقرير مصيرها. وينسحب هذا

الحق على الأكراد الموجودين في إيران. أما بالنسبة إلى أكراد تركيا، فقد دعا الوفد الاميركي تركيا إلى حل هذه المسألة بعيدًا عن الاساليب العسكرية التي لن تفضي، على زعمه، إلى نتيجة، وذلك في إطار وحدة الاراضي التركية، على ان تحدد تركيا بنفسها مصير أكرادها.

ومن الطبيعي ان لا تنام أنقرة على حرير استثناء أميركا لها من خريطة التقسيم، ذلك ان هذا الاستثناء غير مضمون على المدى الطويل بفعل عنصر «العدوى القومية» التي ستنتقل إلى أكراد تركيا في حال حقق أكراد العراق وإيران دولتهم. فسعت أنقرة إلى مبادرات هدفها تطويق السيناريو الاميركي من دون تعريض تحالفها مع واشنطن والغرب للتصدع، لأن النتائج إذ ذاك، ستكون وخيمة أكثر وفي أكثر من موقع. فالمسألة الأهم بالنسبة إلى تركيا، في سياق تطورات القضية الكردية حاليًا وسياق مصلحة تركيا الاقتصادية، هي الحفاظ على وحدة الاراضي العراقية عبر منع قيام دولة كردية في شمال العراق وسعت تركيا بالفعل إلى التمهيد لحوار بين النظام العراقي وزعماء أكراد العراق يؤدي إلى حل للمشكلة الكردية ضمن عراق موحد. والبُعد الاقتصادي لهذا المسعى التركي واضح، إذ أدّى الحظر الاقتصادي الدولي المفروض على العراق إلى خسائر فادحة في الاقتصاد التركي، وقد اشارت تانسو تشيلر، رئيسة الوزراء التركية، في اجتماع لنواب حزبها (٣ ايار ١٩٩٤) إلى ان خسائر تركيا من جراء هذا الحظر بلغت عشرين بليون دولار.

محاكمة نواب أكراد و«برلمان كردي»:

الاهتمام الغربي (حكومات،برلمانات، هيئات حقوق الانسان، صحافة ورأي عام) وجد طريقه للضغط، أكثر فأكثر، على مجريات الامور في تركيا، بما فيها ممارسة الحكومة التركية لسلطاتها، في مناسبتين أخريين متعاقبتين: محاكمة نواب أكراد في البرلمان التركي (أوائل آب ١٩٩٤)، والعملية العسكرية التركية الواسعة النطاق (عملية «فولاذ») التي نفذت بعد ذلك بأشهر قليلة (آذار ١٩٩٥).

ففي ٣ آب ١٩٩٤، بدأت في تركيا محاكمة ستة نواب أكراد سابقين في قضية استقطبت اهتمامًا غربيًا كبيرًا انعكس في وصول عشرات المراقبين والنواب ودعاة حقوق الانسان الاوروبيين إلى أنقرة لمتابعة وقائع المحكمة التي اعتبروها محكًا لاختبار الديمقراطية «الهشة» على حدّ تعبيرهم. وينتمي خمسة من النواب الستة الأكراد إلى «حزب الديمقراطية الشعبي» الموالي للأكراد ووريث حزب الديمقراطية المحظور.

لم توجه إلى أي من النواب تهمة استخدام العنف ضد الدولة، ولكنهم اتهموا بالترويج لأفكار انفصالية وهي تكفي للحكم عليهم بالإعدام بمقتضى المادة ١٢٥ من قانون العقوبات التركي. وكان البرلمان التركي قرّر رفع الحصانة النيابية عن النواب الأكراد بناء على طلب محكمة أمن الدولة؛ كما كانت المحكمة الدستورية حظرت في ١٦ حزيران ١٩٩٤ حزب الديمقراطية أثر قرار البرلمان.

والمتهمون هم خطيب دجلة، رئيس حزب الديمقراطية، وأحمد ترك، وأورهان دوغان، وسيري شاكية، ومحمود عليناك، وليلى زانا التي كانت أول كردية تنتخب نائبًا في البرلمان التركي، وكانت أثارت ضجة كبيرة في الجلسة الافتتاحية للبرلمان السابق (الذي خلفه برلمان انتخابات كانون الاول ١٩٩٥) في تشرين الاول ١٩٩٢ عندما هتفت باللغة الكردية بحياة «الأخوة التركية-الكردية». أما خطيب دجلة فأثار ضجة أكبر عندما رفض طويلاً أداء اليمين الدستورية التي تتضمن إعلان الولاء لمبادىء مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال «أتاتورك» (أبو تركيا).

من جهة أخرى، أعلن ناشطون أكراد من بروكسيل، في منتصف كانون الثاني ١٩٩٥، عن تأسيس «البرلمان الكردستاني في المنفى». وأحد



النائبة الكردية ليلى زانا في قاعة المحكمة، وإلى جانبها اثنان من زملائها المتهمين (٣ آب ١٩٩٤).

هؤلاء الناشطين هو محمود كيلينج الذي كان واحدًا من النواب السابقين الذين صدرت بحقهم في انقرة (في كانون الأول ١٩٩٥) أحكام بالسجن لاتهامهم بدعم حزب العمال الكردستاني، وكان من بينهم من نجح في الفرار من البلاد قبل المحاكمة وأنشأوا مركز ارتباط في بروكسيل.

ومما أعلنه هؤلاء الناشطون (عبر لجنة تحضيرية من ٢٣ عضوًا منهم حسن دمر، ودل بخوين دارا، وياشا كايا الذي كان قد أصدر أول صحيفة كردية يومية في استنبول هي «أوزغور غوندم» (عطلتها السلطات التركية في شباط ١٩٩٤) ان «البرلمان سيطلق مبادرة من أجل حل سلمي للحرب بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني على أساس الفدرالية في تركيا بين الشعبين الكردي والتركي... والبرلمان لن يمهد للانفصال عن تركيا ولن يتدخل في الشؤون الداخلية للأكراد في الدول المجاورة». وقد زار أعضاء اللجنة، في خطوات تمهيدية، عددًا من العواصم الاوروبية والتقوا فيها برلمانيين اوروبيين. وقد وضّح أعضاء اللجنة ان البرلمان الكردي «لا يمثل حزبًا معينًا، بل الشعب خاصة في كردستان الواقعة تحت سيطرة تركيا، وسيكون للأقليات في هذه المنطقة كالأشوريين والكلدان والعلويين واليزيديين تمثيل نيابي».

وأفتتح هذا البرلمان، بالفعل، أولى جلساته التي عقدها في لاهاي في ١٢ نيسان ١٩٩٥.

عملية «فولاذ» في عيد «النوروز»: في أجواء هذا النشاط السياسي المحموم للأكراد والمصاحب باستمرار استعداداتهم العسكرية (أصبح لحزب العمال الكردستاني، رأس حربة القتال ضد الأتراك، قواعد ومعاقل في القسم العراقي من كردستان) وتصاعد عملياتهم ضد

الجيش التركي والموسسات التركية في داخل تركيا وخارجها، قام الجيش التركي، في ٢١ آذار ١٩٩٥ الذي يصادف فيه عيد «النوروز» عند الأكراد، بأكبر عملية عسكرية في تاريخ الجمهورية، حيث اندفع عشرات آلاف الجنود ومئات الدبابات وعشرات الطائرات عبر الحدود مع العراق من أجل السيطرة على مساحة تبلغ نحو ٩ آلاف كلم م.، وبهدف شبه معلن هو إنشاء منطقة آمنة أو «حزام أمني» يقي تركيا أخطار العمليات الحربية الكردية. وقد أطلق على العملية تسمية «عملية فولاذ»، وكاد الرأي العام التركي يجمع عليها، حتى زعيم حزب الرفاه نجم الدين أربكان لم يعترض سوى على الأداة التي تنفذ بواسطتها العملية، وهي الجيش التركي، وتساءل لماذا لا تتولى «قوة المطرقة» المتعددة الجنسية هذه المهمة، وهي المكلفة أصلاً حماية أكراد العراق. وباستثناء هذه الاعتراضات الشكلية، وحّد العداء لحزب العمال الكردستاني (بزعامة عبد الله أوجلان) كل الاحزاب الحاكمة أو المعارضة.

كان تجدد الاشتباكات في كردستان العراق بين الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني، ثم انقسام شمال العراق منطقتين، أظهرا فراغًا سياسيًا حاول حزب العمال الكردستاني الاستفادة منه بتعزيز قواعده وعناصره في الشمال، والاستعداد لعقد أول إجتماع للبرلمان الكردي في المنفى. وهذا يعني، باختصار، إقامة دولة وإعلان شمال العراق «منطقة محررة»، ما يشكل خطرًا كبيرًا على تركيا وعلى تطور القضية الكردية داخلها. فكان لا بد من استباق خطوات حزب العمال بـ«ضربة وقائية» تصيب أهدافًا عسكرية أخرى للمقاتلين الأكراد الذين يعيدون تمركزهم كل شتاء في شمال العراق، وعندما يحل الربيع، خصوصًا في مناسبة عيد «النوروز» في ٢١ آذار، يتسللون إلى الاراضي التركية لتنفيذ عمليات عسكرية. والرأي الغالب لدى القادة الاتراك انه في حال القضاء على حزب العمال الكردستاني بهذه اللضربة الوقائية الكبيرة، سيتحتم عليهم مواجهة العناصر الأساسية للمشكلة التي طالما حاولوا تجاهلها، أي مطالبة ١٢ مليون كردي بحقوقهم السياسية والثقافية، وبالتالي بدء مرحلة جديدة من الصراع. علمًا ان «عملية فولاذ» أظهرت ان تركيا مصممة على منع قيام دولة كردية في شمال العراق أيًا يكن الثمن، وان أي ترتيبات جديدة لشمال العراق ستلحظ مشاركة تركية فعالة فيها، خصوصًا وان ثمة موافقة ضمنية (كما يؤكد القادة الاتراك ومن بينهم نائب رئيس الحكومة حكمت تشيتين) على العملية وعلى غالبية جوانب السياسة التركية إزاء الأكراد من كل من العراق وإيران وسورية، إذ إن الدول الثلاث، إضافة إلى تركيا، قد تختلف على كل شيء لكنها تلتقي على معارضة أي كيان كردي في المنطقة، وبالتالي على عدم تغيير الحدود.

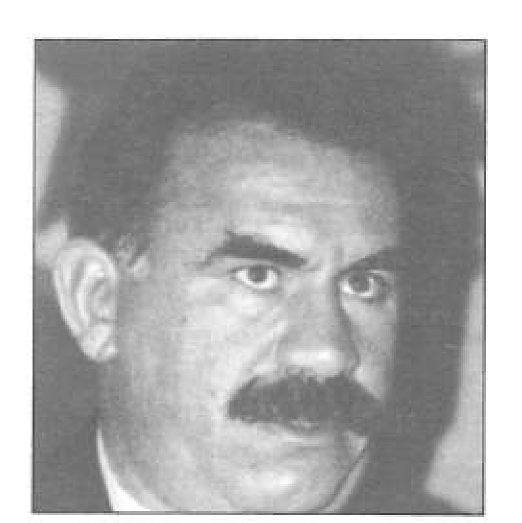
بعد أشهر من «عملية فولاذ»، وأثناء استمرار وجود الجيش التركي في شمال العراق، أوحى عبد الله أوجلان (الملقب «أبو»)، زعيم حزب العمال الكردستاني، وفي عدة تصريحات صحافية، بأنه تمكن، و«حزبه وشعبه الكردي»، من استيعاب الضربة التي أنزلتها بهم «عملية فولاذ»، وحرص، في الوقت نفسه، على إظهار ليونة في طرحه ومقترحاته السياسية. فأعلن عن استعداد حزبه لإلقاء السلاح إذا تدخلت واشنطن من خلال مبادرة لإيجاد «حل سلمي» للقضية الكردية في تركيا، وتعهد بوضوح «عدم المساس بحدود تركيا» معتبرًا ان النموذج «الفدرالي القائم في الولايات المتحدة يمكن تطبيقه على الاراضي التركية»، وأيّد «فدرالية كردية-فارسية في إيران، وفدرالية في العراق ستكون دعمًا للشعب العربي» (راجع «أوجلان، عبد الله» في باب زعماء ورجال دولة).

مناقشة: هل من حل للمشكلة الكردية؟:

تحت عنوان «نشاط أوروبي وأميركي حثيث بحثًا عن حل للمشكلة الكردية في تركيا- عودة أوجلان عن الانفصال ومبادرته إلى وقف النار استجابة لوساطات أوروبية» («الحياة»، عدد ١٧ كانون الثاني ١٩٩٦) كتب نزار آغري، وهو كاتب كردي:

هل حان الوقت لحل المشكلة الكردية في تركيا، سلميًا، بعد عقد من الصراع الدموي المرير بين الجيش التركي ومقاتلي حزب العمال الكردستاني؟ لا يمكن الاجابة المباشرة بالسلب أو الايجاب عن هذا السؤال. إلا ان الأكيد في الأمر هو ان الحل السلمي بات ضرورة ملحّة في واقع تركيا الجديد. فالحرب الدائرة، منذ صيف ١٩٨٤ في جنوب شرقي البلاد، وهي حرب فعلية أودت بحياة أكثر من ١٨ ألف شخص، أصبحت عبئًا على المجتمع التركي واقتصاده، كما أنها أضحت ثغرة في الديمقراطية التركية الثائرة نحو الالتحاق بالديمقراطيات الاوروبية الغربية.

والحال ان قسمًا كبيرًا من الأزمات التي تواجهها تركيا الآن بدءًا من التضخم والبطالة وتراكم الديون الخارجية وصولاً إلى تصاعد النزاعات الأصولية المهددة للحياة العلمانية والديمقراطية في البلاد، نما واستقوى على أساس المشكلة الكردية المتفاقمة. وحل هذه المشكلة يهيىء أرضية مؤاتية لحل كثير من المشاكل الأخرى الناجمة عنها. والعائق الوحيد، والكبير امام الحل السلمي تشكله المؤسسة العسكرية التركية التي ترفض الاعتراف بوجود «مسألة كردية» في تركيا. ولا يعدو الأمر، بالنسبة إليها، إرهابًا تمارسه مجموعة متمردة مدعومة من الخارج. وهي لا تجد نفسها معنية بالأسباب والدوافع الكامنة وراء هذا التمرد الذي يقوده حزب العمال الكردستاني. ومنذ اندلاع المواجهة المسلحة بين الجيش ومقاتلي الحزب توسل الجيش بكل أساليب الحرب المدمرة.



عبد الله أوجلان.

فأحرق القرى والغابات، وهجر الناس من ديارهم، وانتشر مناخ رعب حقيقي في المناطق الشرقية والجنوبية حيث غالبية السكان من الأكراد.

وبات المجتمع التركي، بأتراكه وأكراده وقومياته الأخرى من لاز وشركس وأرمن وعرب ويهود وسريان، يعيش أجواء حرب تنذر بأن تتحول حربًا أهلية، على غرار الحروب الأهلية الكثيرة التي يشهدها غير جهة من العالم. وهذه الحرب «القذرة» على حد قول الكاتب ياشار كمال، تدفع السلطة التركية إلى ان تتصرف بشكل تعسفي وطائش مع الشأن الكردي، وتستمر في التشبث بتأويلها المركزي الصارم لمفهوم الدولة-الأمة، وتمتنع عن الاعتراف بالأكراد كشعب له هويته الخاصة ضمن مجتمع تعددي في دولة ديمقراطية كتركيا. وهذه الحال تلطخ صورة تركيا في الخارج، وتظهرها بمظهر دولة شوفينية، واستبدادية، تسحق المبادىء الديمقراطية.

وتبدي الأوساط الاوروبية، الحليفة لتركيا، استغرابها من هذا الإصرار على إنكار الوجود القومي الكردي من جانب دولة تعتبر راقية، ديمقراطيًا، في الشرق الأوسط. وإذ تقول تركيا ان الاعتراف بالأكراد سيودي إلى تقسيم البلد يأتي

الرد الاوروبي بالنفي، ولا يبخل بسرد النماذج: نموذج الباسك في اسبانيا، واسكوتلندا وويلز وإيرلندا في المملكة المتحدة، والنموذج الفدرالي السويسري، والنموذج البلجيكي، والنموذج الكيبكي في كندا... ألخ.

وتذهب المساعي الاوروبية في اتجاهين، واحد لإقناع حزب العمال الكردستاني بالتخلي عن الكفاح المسلح وترك مطلب الانفصال عن تركيا، وآخر لدفع الحكومة التركية إلى الحوار مع الحزب المذكور للتوصل إلى صيغة مشتركة للحل. وقد استجاب الحزب للشرطين السابقين وأعلن زعيمه عبد الله أوجلان عن الاستعداد لرمي السلاح، والتخلي عن فكرة الانفصال إذا ما وافقت تركيا على الحوار. وكان أوجلان عمد إلى وقف النار من جانب واحد في فترات متلاحقة سابقة. غير ان تركيا رفضت كل هذه الاقتراحات جملة وتفصيلاً ونبذت فكرة الحوار من أساسها ويدور حوار غاضب في السر والعلن بين تركيا وحلفائها الاوروبيين، وكذلك مع الولايات المتحدة بهذا الشأن. وهؤلاء يقولون أنه من غير المعقول ان تمضي تركيا في اتجاه الانخراط في الصف الاوروبي الديمقراطي والمنفتح والمتسامح من غير ان تحل المشكلة الكردية حلاً إنسانيًا وديمقراطيًّا. والولايات المتحدة، الحليفة الأساسية لتركيا، بدأت تظهر حرجها من السلوك التركي إزاء الأكراد. ووجه نواب جمهوريون في الكونغرس الاميركي رسالة إلى الرئيس الاميركي بيل كلينتون يطالبونه فيها بممارسة الضغط على الحكومة التركية لحل المشكلة الكردية. ورد كلينتون، كتابيًا، بالإيجاب.

ويطالب المسؤولون الألمان والدانماركيون والسويديون والنروجيون الحكومة التركية التجاوب مع مبادرة حزب العمال الكردستاني الجديدة بوقف إطلاق النار التي أعلن عنها قبيل الانتخابات التركية في ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥، وما زالت قائمة، وعدم تفويت هذه الفرصة.

وكان على رأس شروط المجلس الاوروبي لقبول تركيا في النطاق الاوروبي، بدءًا بالاتفاق الجمركي، ضرورة لجوء تركيا إلى حل سلمي للقضية التركية ومراعاة حقوق الإنسان.

وتأتي هذه الدعوات في أعقاب جملة حلول سلمية لأزمات مشابهة في غير بقعة من العالم، بدءًا بجنوب افريقيا بين البيض والسود، وأنغولا، بين الحكومة وثوار يونيتا، والاتفاق الإسرائيلي مع منظمة التحرير الفلسطينية، وانتهاءً باتفاقية دايتون لحل الأزمة البوسنية، فضلاً عن استمرار الحوار بين الحكومة البريطانية والجيش الجمهوري الإيرلندي.

وفي الحالات المذكورة جميعها كانت الحكومات المركزية تصم الطرف الآخر بالإرهاب. ولا تتأخر الأوساط الاوروبية، حكومات ومؤسسات مدنية ومنظمات حقوق الإنسان، عن التأكيد على ان الحالة الكردية في تركيا هي من أكثر النماذج وضوحًا، من حيث إفتقاد السلوك الحكومي التركي إلى التسامح والمنطق السليم. وعلامة ذلك ليس رفض الدولة التركية دعوة حزب العمال الكردستاني للحوار وحسب، بل هي ترفض أي حوار مع أي جهة كردية، وتلاحق أي كردي في حال أفصح عن تعلقه بانتمائه القومي الكردي، بغض النظر عما إذا كان من دعاة العمل المسلح أو مسالمًا. وفوق ذلك تحظر الدولة أي نشاط سلمي وإن كان طابعه ثقافيًا بحتًا، إذا ما أبرز الهوية القومية للأكراد. واعتقل الكاتب التركي، الكردي الأصل، ياشار كمال، لنشره مقالاً في مجلة ألمانية يدعو فيه إلى وقف القتال وحل المشكلة الكردية عن طريق الحوار. وكانت السلطات التركية حظرت نشاط حزب شرعي، هو حزب العمل الشعبي، ورفعت الحصانة عن نوابه واعتقلتهم وحكمت عليهم بالسجن مددًا طويلة بدعوى النزعة الانفصالية.

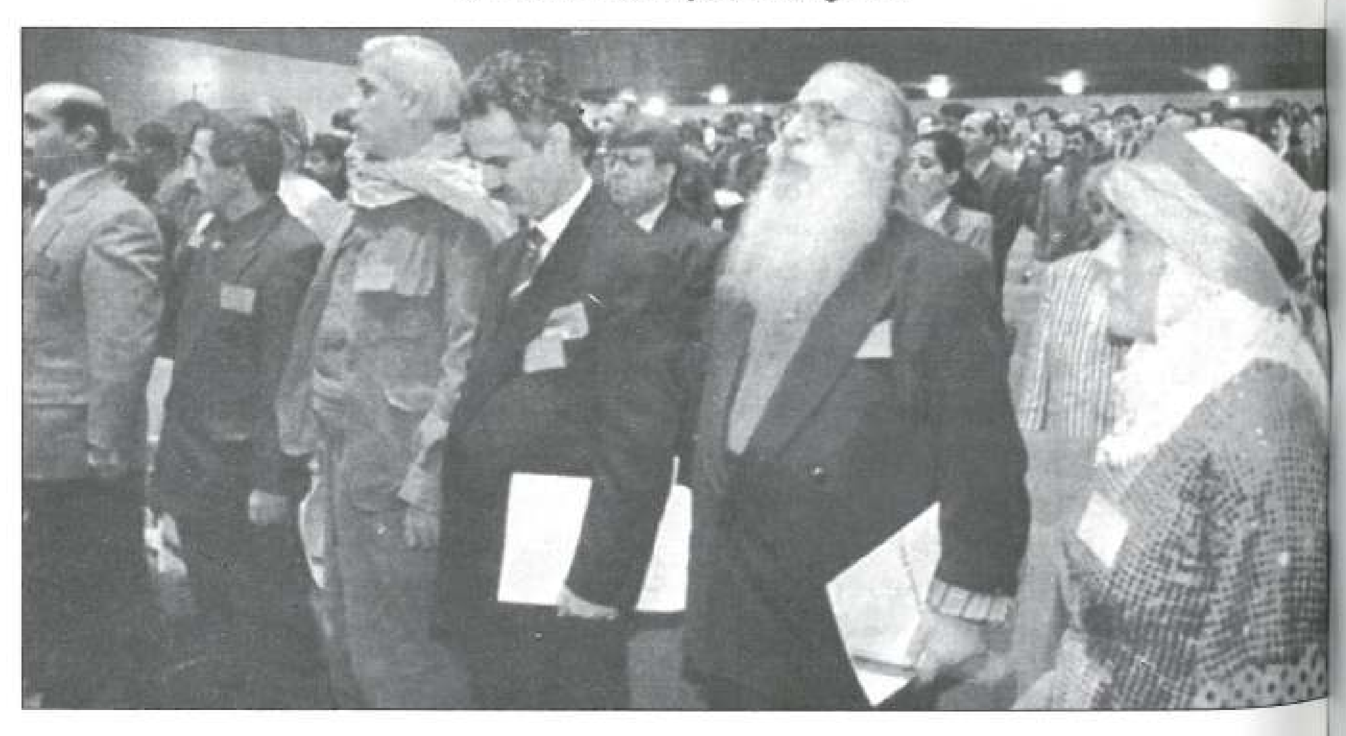
ومقارنة العلاقة التركية مع «أقليتها» الكردية مع أي حالة شبيهة تكشف عن خلل كبير

في تلك العلاقة. ففي وقت تحاور بريطانيا زعماء «شين فين»، الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي، فإن تركيا تذهب بالإتجاه المعاكس وترفض حوارًا يطرحه حزب العمال الكردستاني نفسه. وإذ أصرت الكتل الإشتراكية والخضراء في البرلمان الاوروبي على دعوة تركيا إلى الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع حزب العمال الكردستاني استهجن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية ذلك وقال: إنهم، أي البرلمانيون الاوروبيون، يدينون منظمة «إيتا» الإرهابية الباسكية ولكنهم يطالبوننا بالجلوس مع إرهابيي حزب العمال الكردستاني. وكان رد البرلمان الاوروبي حاذقًا: فلتمنح تركيا الأكراد نصف ما منحته إسبانيا للباسك ونحن نتكفل بالباقي. وكان الجانب الآخر من الرد حاذقًا كذلك: لو بادرت «إيتا» إلى وقف النار، وأعلنت عن استعدادها للحوار ونبذ مطلب الإنفصال بواسطة الإرهاب لرقصت إسبانيا فرحًا.

وإزاء هذا الإمتناع التركي عن أي انفتاح على الحوار والمصالحة والتفاوض تتكثف الجهود من الجانب الاوروبي لعمل شيء ما. وتدور محاولات وساطة سلمية متعددة الاطراف لوضع السياسة التركية على الطريق الصحيح. ولا يعدم من يقول ان وقف إطلاق النار من جانب زعيم حزب العمال الكردستاني، وقبوله أي مبادرة لإيجاد حل سلمي للمشكلة الكردية في تركيا، إنما جاء نتيجة تدخل أوروبي. وإن «الهجوم» السلمي الاوروبي يتجه الآن نحو تركيا لحثها على قبول فكرة الحوار. و«جنرالات» هذا الهجوم هم من وزراء وبرلمانيين وكتاب وصحافيين ودعاة حقوق الإنسان في اوروبا ونواب في الكونغرس الاميركي.

أما الجنرالات الأتراك فما برحوا يغمضون أعينهم وآذانهم عن كل شيء، رافضين الجهود الاوروبية ومستخفين بمبادرة حزب العمال الكردستاني لوقف إطلاق النار. ويأتي من يقول ان الجيش التركي يستعد لشن حملة واسعة جديدة في المناطق الكردية وذلك لحل المشكلة على طريقته. فأي جبهة سوف تكسب المواجهة، جبهة الحوار والسلم أم جبهة المواجهة والحرب؟.

جلسة افتتاح البرلمان الكردي في لاهاي (٢١ نيسان ١٩٩٥).



معالم تاريخية

□ **«الاتحاد والترقي»**: راجع «تركيا الفتاة» في هذا السياق: معالم تاريخية.

□ **أحزاب**: ١- حزب الشعب الجمهوري: تأسس في ١٩٢٣ على يد العسكريين الذين شكلوا هيئة أركان مصطفى كمال ونفذوا سياسته، وكان بمثابة حزب الدولة. فرئيس الحزب هو رئيس الجمهورية، وأمينه العام هو رئيس الوزراء، ومحافظو الولايات ورؤساء بلدياتها هم رؤساء الحزب في تلك المناطق. وقد تبنى الحزب الأفكار الثورية والغربية والقومية التركية. حكم حزب الشعب الجمهوري حتى ١٩٥٠، عندما تمكن الحزب الديمقراطي بزعامة عدنان مندريس من الحصول على أغلبية في الانتخابات. ثم عاد حزب الشعب الجمهوري، بقيادة عصمت إينونو، ولعب دورًا رئيسيًا في الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٧ أيار ١٩٦٠، وكان من نتيجته وصول حزب الشعب الجمهوري مرة ثانية للحكم، ووضع دستور جديد أدخلت فيه مبادىء الحزب وأفكاره في صلب الدستور. في ١٩٧٣، فاز بولنت أجاويد برئاسة الحزب في وجه إينونو، وأعطى دمًا جديدًا للحزب ففاز بانتخابات ١٩٧٣ و١٩٧٧ بأعلى نسبة من الاصوات في تاريخه. لكن الحكومة الائتلافية التي شكلها أجاويد في ١٩٧٨ بدأت معها الازمات وغلاء الاسعار وتفاقم أزمة العمال وطردهم من المصانع.

٢- الحزب الشعبي وحزب اليسار الديمقراطي: انقسم حزب الشعب الجمهوري بعد انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ إلى الحزب الشعبي والحزب الديمقراطي الاجتماعي. وبعد السماح للأحزاب القديمة بفتح أبوابها من جديد، عاد إسم حزب الشعب الجمهوري إلى الواجهة وانتخب دنيز بايكال رئيسًا للحزب الموحد في ١٩٩٥. أما بولنت أجاويد فقد نأى بنفسه عن حزبه القديم وأسس حزب اليسار الديمقراطي الذي حصل على نسبة ١٤٪ في انتخابات كانون الاول ١٩٩٥.

٣- الحزب الديمقراطي: أسسه عدنان مندريس مستفيدًا من المناخ السياسي المنفتح نسبيًا بعد الحرب العالمية الثانية. حكم البلاد ١٠ سنوات متواصلة (١٩٥٠-١٩٦٠)، وعارض الكمالية العلمانية المتطرفة. أطاحه انقلاب عسكري (١٩٦٠) حل البرلمان وأعدم مندريس.

٤- حزب العدالة: بعد أقل من عام واحد، ظهر حزب العدالة (١٩٦١) وريثًا للحزب الديمقراطي بزعامة الفريق الأول المتقاعد كوموش بالا. حكم حزب العدالة (بطريقة أو بأخرى) البلاد خلال ١٩٦٠-١٩٨٠. انتخب سليمان ديميريل رئيسًا للحزب في ١٩٦٤. انقسم الحزب في ١٩٦٩ عقب الانذار الذي وجهه الجيش في ١٢ آذار ١٩٧١، فاضطر ديميريل للاستقالة. وكان ديميريل رئيسًا للوزراء عندما قام الانقلاب العسكري في ايلول ١٩٨٠.

٥- حزب الطريق الصحيح: بعد عودة الحياة الديمقراطية في ١٩٨٣، تأسس حزب الطريق الصحيح الذي أصبح ديميريل رئيسًا له بعد حسام الدين جندوروك. وبعد انتخاب ديميريل رئيسًا للجمهورية في ١٩٩٣، أصبحت تانسو تشيلر رئيسة للحزب، وحكمت البلاد (رئيسة الوزراء) بتحالف مع حزب الشعب الجمهوري حتى انتخابات كانون الاول ١٩٩٥.

٦- حزب الوطن الأم: هو حزب يميني محافظ أسسه تورغوت أوزال عندما كان مستشارًا للحكم العسكري في أعقاب انقلاب أيلول ١٩٨٠، وحصل في أول انتخابات جرت بعد هذا التاريخ على الأغلبية الساحقة. كان الحزب يضم شرائح من الاحزاب كافة، من اليمين واليسار، بالاضافة إلى بعض الاسلاميين. وحقق أوزال

اصلاحات جذرية في البنية الادارية والاقتصادية. وبعد انتخابه رئيسًا للجمهورية في ١٩٨٩، انتخب مسعود يلماظ رئيسًا للحزب، فعمد إلى إبعاد المحافظين (أنصار أوزال)، وصار بذلك حزبًا من اليمين الوسط لا يختلف كثيرًا عن حزب الطريق الصحيح. في انتخابات كانون الاول ١٩٩٥، حاول الحزب ان يسترجع جناحه المحافظ ويستعيد الدور الذي رسمه له مؤسسه الأول تورغوت أوزال ومع ذلك فشل في ان يتقدم على تشيلر في هذه الانتخابات.

٧- حزب الحركة القومية: حزب قومي طوراني متطرف. رفع فترة شعار الدين، وقام بين ١٩٧٧ و١٩٨٠ بعدة عمليات عنيفة (من نتيجتها مقتل نحو ألف شخص) أدّت بشكل من الأشكال إلى إنقلاب ١٩٨٠. وعاد الحزب وتخلى عن الشعارات الإسلامية، وتمسك بالشعارات القومية المتطرفة، ويعتبر من أشد أنصار القمع ضد الأكراد في شرقي البلاد، ومعروف بعلاقاته المميزة باليهود. لم يحصل في انتخابات كانون الاول ١٩٩٥ على نسبة ١٠٪ التي تخوله دخول البرلمان.

٨- حزب النظام: أسسه نجم الدين أربكان في ١٩٧٠، وما لبث ان حلته المحكمة الدستورية في ايار ١٩٧١ بذريعة قيامه بأعمال تخالف العلمانية (راجع «أربكان، نجم الدين» في زعماء ورجال دولة).

٩- حزب السلامة: وريث حزب النظام، أسسه الفريق نفسه بزعامة عارف أمره في ١٩٧٢. وخاض الحزب انتخابات ١٩٧٣ وحصل على ١٢٪ من مجموع الأصوات. فشارك في ائتلاف حكومي استمر اربع سنوات مع حزب الشعب الجمهوري مرة، ومع حزب العدالة مرة أخرى. طالب بالتصنيع وبوضع تركيا دولة قائدة للعالم الإسلامي. مُنع الحزب في أعقاب الانقلاب العسكري في ١٩٨٠، ليستأنف عمله من جديد في ١٩٨٣ تحت إسم حزب الرفاه (راجع «أربكان، نجم الدين» في زعماء ورجال دولة).

١٠- حزب الرفاه: هو نسخة معدّلة لحزب النظام، ثم لحزب السلامة. أسسه نجم الدين أربكان في ١٩٨٣. ونظرة إلى الارقام التي نالها حزب الرفاه منذ ١٩٨٩ تشهد على صعوده المطرد من ٩،٨٪ في العام ١٩٨٩، إلى ١٦،٩٪ في ١٩٩١، إلى ١٩،٠٧٪ في ١٩٩٤، إلى احتلاله المرتبة الاولى في انتخابات كانون الاول ١٩٩٥ (راجع النبذة التاريخية). وقد استفاد الحزب أساسًا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والانقسامات الحادة في صفوف اليمين واليسار على السواء.

أثار فوز الرفاه خوفًا حقيقيًا داخل تركيا (لدى العلمانيين) وفي الغرب. ومصدر هذا الخوف طروحات الرفاه الداعية إلى فك ارتباط تركيا بالغرب، والدخول في علاقات تحالفية مع العالمين الاسلامي والعربي. ومن الشعارات التي أطلقها زعيم الرفاه نجم الدين أربكان في انتخابات كانون الاول ١٩٩٥: «تحرير الأمة الاسلامية من أذربيجان إلى فلسطين»، و«رفض الأتاتوركية وإقامة تحالفات مع العالم الاسلامي»، و«الاستعداد لفتح الحدود مع سورية»، و«ستعود تركيا تدريجيًا إلى الإسلام»، و«إعادة النظر في الاتفاق الجمركي بين تركيا والاتحاد الاوروبي» (راجع «أربكان، نجم الدين»، في زعماء ورجال دولة).

١١- حركة السلام الديمقراطية: راجع «العلويون في تركيا» في سياق هذا الباب «معالم تاريخية».

١٢- حزب العمال الكردستاني: راجع باب «كردستان تركيا»، و«مع روسيا» في باب «علاقات دولية»، و«أوجلان، عبد الله» في باب «زعماء ورجال دولة».

١٣- النظرة الوطنية: راجع «قبلان، الشيخ جمال الدين» في باب «زعماء ورجال دولة».

١٤- اتحاد الجمعيات والجماعات

الإسلامية: راجع «قبلان، الشيخ جمال الدين» في باب «زعماء ورجال دولة».

□ **أرضروم، مؤتمر:** راجع «انحلال السلطنة والخلافة وإلغاؤهما» في النبذة التاريخية.

□ **الاسكندرون:** منطقة سورية معروفة باسم «لواء الاسكندرون»، ضُمت إلى تركيا في ١٩٣٨، وباتت تحمل إسم «محافظة هاتاي». لا يزال اللواء «يظهر في الخرائط الجغرافية السورية الرسمية جزءًا من الاراضي السورية، الأمر الذي يسبب من وقت لآخر أزمات دبلوماسية بين البلدين كان آخرها توزيع الجناح السوري في معرض أزمير الدولي في ١٩٩٥، منشورات تتضمن خرائط تشير إلى الاسكندرون داخل الحدود السورية، ما دفع بالسلطات التركية إلى مصادرة هذه المنشورات وتقديم احتجاج رسمي للسفير السوري في انقرة. وكانت حادثة سابقة قد اثارت دهشة الأتراك عندما أثار باحثون سوريون قضية لواء الاسكندرون في مؤتمر نظمه معهد السلام الاميركي في واشنطن في حزيران ١٩٩٤، وحضره باحثون وصحافيون من تركيا (...) ويعرض التقرير (وضعته لجنة خاصة بتكليف من مجلس الأمن القومي التركي ورفعته إليه في مطلع ١٩٩٦) للخريطة العرقية والمذهبية في لواء الاسكندرون (هاتاي) فيشير إلى وجود ٦٩٨ ألف تركي و٣٤٠ ألف عربي و٣١ ألف كردي و٤ آلاف شركسي و١٤ ألف يوناني وحوالي ألف أرمني. ويتوزع هؤلاء مذهبيًا إلى علويين (٣٠٪)، وسنة (٦٨،٥٪)، وغير مسلمين (١،٥٪). وإذ يلحظ التقرير وجود «تعاون» بين الشبان العرب والاتراك، فإنه يحذر من ان نشوء حالة يظهر فيها عرب الأقليم جزءًا منها، سيتخطى حزب العمال الكردستاني (أي تعاطف العرب معه)، ويحدث ردود فعل خطيرة في انحاء العالم العربي. وبعد ان يشير إلى تعيين أشخاص من أصل كردي في مناصب مهمة يسهّل التعاون الكردي-العربي في الأقليم، يدعو التقرير إلى سدّ النقص في الأجهزة المحلية وإلى منح «هاتاي» وضعًا خاصًا بين المحافظات التركية» (محمد نور الدين، «الحياة»، العدد ١٢٠٣١، تاريخ أول شباط ١٩٩٦، ص ١٧).



إذا كان هذا الكلام يوجز الوضع الحالي للواء الاسكندرون، فماذا عنه تأريخًا ومسألة؟. جاء في «موسوعة السياسة» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٠، ص ٤٩٢-٤٩٤):

يقع لواء الاسكندرون في اقصى الشمال الغربي من الجمهورية العربية السورية، وتبلغ مساحته ١٨ ألف كلم م.، وقاعدته مدينة الاسكندرونة الرابضة على الخليج المعروف باسمها: خليج الاسكندرونة. كان يسكنه في ١٩٣٩ نحو ٢٢٠ ألف نسمة، منهم ٨٧ ألفًا فقط من الأتراك.

وردت أول إشارة إلى لواء الاسكندرون، كمنطقة متنازع عليها، في الكتاب الذي ارسله الشريف حسين إلى السيد هنري مكماهون في ١٤ تموز ١٩١٥، حيث ذكر ان الحدود الشمالية للبلاد العربية يجب ان تمتد إلى مرسين وأضنة، فتغدو منطقة الاسكندرون وأنطاكيا جزءًا من الدول العربية المنشودة. ولكن مكماهون اقترح، في الكتاب الذي ارسله إلى الشريف حسين في ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥، فصل هذه المنطقة، زاعمًا ان سكانها ليسوا عربًا تمامًا. ورفض الشريف حسين هذا الاقتراح، لكنه رضي أخيرًا بالتنازل عن مرسين وأضنة فقط. وعندما عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع الدولة العثمانية في ١٠ آب ١٩٢٠ (معاهدة سيفر) تنازلت الدولة العثماية عن منطقتي الاسكندرون وكيليكيا. لكن معاهدة سيفر اثارت ثائرة بعض الاتراك من الاتجاه الطوراني، فالتف أعضاء من البرلمان العثماني حول مصطفى كمال (أتاتورك) الذي قاد حركته في شرقي الأناضول، ورفض الإعتراف بمعاهدة سيفر ووضع «ميثاق المجلس الوطني الكبير» الذي أعلن بموجبه إعادة تكوين تركيا من جميع أجزاء الدولة العثمانية التي تسود فيها أغلبية تركية.

ساعدت الاوضاع الدولية هذه الحركة، لا سيما الخلاف الذي نشأ بين انكلترا وفرنسا على السياسة التي يجب ان تنفذ شرقي البحر المتوسط، فاستغل الكماليون هذا الخلاف إلى أبعد حد ممكن، وبادروا إلى عقد معاهدات منفردة مع الدول التي لها مصالح متناقضة مع مصالح بريطانيا في المنطقة. وكان أول نجاح لهم في عقد اتفاق مع حكومة الاتحاد السوفياتي في ١٦ آذار ١٩٢١، اعترف بموجبه الاتحاد السوفياتي بحكومة «المجلس الوطني الكبير»، ودعم عدم الاعتراف باحكام معاهدة سيفر. وقد اسفرت المباحثات السرية بين الكماليين وفرنسا عن عقد معاهدة أنقرة في ٢٠ تشرين الاول ١٩٢١ حيث قدمت فرنسا لتركيا بعض الامتيازات في لواء الاسكندرون، وأتاحت للسكان الاتراك حرية تطوير ثقافتهم الخاصة، واعتبرت اللغة التركية لغة رسمية.

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٣ عقد الحلفاء معاهدة الصلح مع حكومة تركيا الجديدة (معاهدة لوزان) التي أقرت معاهدة أنقرة. ومنذ ذلك الوقت أصبحت اتفاقية أنقرة من الأسباب الرئيسية التي تذرعت بها تركيا، في ما بعد، في مطالبتها بلواء الاسكندرون.

في اثر اتفاقية أنقرة، شرع المندوب السامي الفرنسي في سورية في تنفيذ احكام الاتفاقية المتعلقة بلواء الاسكندرون. إلا انه لم يستطع ان يتخطى صك الانتداب على سورية الذي أقره مجلس عصبة الامم. فاقر سريان جميع القوانين المرعية في دولة حلب على لواء الاسكندرون، وتمثيل اللواء بنواب في المجلس التمثيلي لدولة حلب. وعندما حل الجنرال ويغان الاتحاد السوري في ٥ كانون الاول ١٩٢٤، وضم دولة حلب إلى الشام لتكوين دولة سورية واحدة، انفصل لواء الاسكندرون عن حلب ليرتبط بحكومة الشام مع احتفاظه بنظامه الخاص. إلا ان معاهدة أنقرة كان لها تأثير كبير في سكان اللواء الاتراك، فقويت النزعة الانفصالية، بتشجيع من الحكومة التركية نفسها.

لم تكف تركيا عن مطالبتها باستقلال لواء الاسكندرون، على الرغم من تنفيذ فرنسا جميع بنود معاهدة أنقرة المتعلقة بإنشاء نظام خاص للواء الاسكندرون. ولقد استغلت تركيا قيام الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥-١٩٢٧)، وانشغال فرنسا بإخمادها، فطالبت بتعديل الحدود السورية التركية، فعدّلت لمصلحة تركيا في اتفاقية دي جوفنيل المعقودة في ٣٠ ايار ١٩٢٦. وعادت في ١٩٢٩ إلى المطالبة بتعديل الحدود مرة ثانية. وفي ١٩٣٦، هيّأ عقد المعاهدة السورية-الفرنسية للحكومة التركية فرصة أخرى للمطالبة بتعديل وضع لواء الاسكندرون بحجة ان منح سورية استقلالاً يلزم فرنسا ان تعيد النظر في وضع اللواء وتمنح سكانه الاتراك استقلالاً ايضًا. ثم قادت الحكومة التركية حملة دبلوماسية، بهذا الشأن، ونجحت باستصدار قرار من مجلس عصبة الامم يقضي بتعيين وسيط محايد للنظر في الخلاف الناشب بينها وبين فرنسا في شأن اللواء. وقد عين مجلس عصبة الامم في جلسته يوم ١٤ كانون الاول ١٩٣٦ المسيو ساندلر، ممثل السويد في المجلس، وسيطًا بين تركيا وفرنسا. ورفع المسيو ساندلر تقريره إلى مجلس العصبة يوم ٢٧ كانون الثاني ١٩٣٧ الذي يوصي فيه بمنح اللواء استقلاله التام في شؤونه الداخلية، وجعل اللغة التركية اللغة الرسمية الأولى، وان يوضع اللواء تحت رقابة عصبة الأمم. وفي ٢٩ ايار ١٩٣٧، تبنى مجلس العصبة تقرير ساندلر وأصدر نظام الاسكندرون الخاص وقانونه الأساسيين. وفي اليوم نفسه، عقدت تركيا وفرنسا اتفاقًا لضمان المحافظة على استقلال اللواء ونظامه الجديد. وهكذا تقدمت تركيا خطوة أخرى نحو فصل اللواء عن سورية تمهيدًا لضمه إليها في ما بعد.

في ظل هذا المناخ من احتدام الصراع الدولي في المنطقة، كانت الكتلة الوطنية السورية بقيادة سعد الله الجابري وجميل مردم بك، عاجزة عن التصدي لمشاريع سلخ اللواء. فهي ضعيفة الحلول أمام سلطة الانتداب الفرنسي من جهة، وراغبة من جهة ثانية في انتقال السلطة إليها بهدوء بعد توقيع المعاهدة السورية-الفرنسية، فكانت ان تركت أهل اللواء يواجهون مصيرهم وحدهم. لكن سكان اللواء العرب بادروا إلى التحرك. فأسس زكي الارسوزي «عصبة العمل القومي» التي اصدرت جريدة «العروبة» في ٣٠ تشرين الاول ١٩٣٧، وأنشأت نادي «العروبة» في انطاكيا ثم في الاسكندرونة، وذلك في محاولة للتصدي للدعاية التركية.

أما اتراك اللواء فكانوا منقسمين على أنفسهم إلى ثلاث فئات: ١- المتجددون، وهم أنصار الحركة الكمالية والمتحمسون للانفصال عن سورية والالتحاق بتركيا؛ ٢- المحافظون، وهم يرون في الحركة الكمالية خروجًا على الدين الإسلامي. فأيدوا بقاء الوضع الراهن تحت الانتداب الفرنسي؛ ٣- المحايدون الذين لم يقفوا إلى جانب أي من الفريقين.

كذلك كان حال الأرمن الذين انقسموا بدورهم إلى أربع فئات: ١- الطاشناق وكانوا يؤيدون حزب الاتحاد الوطني؛ ٢- الهانشاق، وهم أنصار فرنسا؛ ٣- أنصار الدكتور ماتوسيان، تعاونوا مع العرب وأسس بعضهم «الحزب الأرمني العربي»؛ ٤- الحزب الشيوعي الأرمني.

حاولت الحكومة السورية ان تحسم الخلاف مع تركيا بتقسيم اللواء بينهما، على ان تكون مدينة الاسكندرونة في القسم التركي، ومدينة أنطاكيا في القسم السوري، وان يتم تبادل السكان العرب والاتراك. إلا ان الرئيس التركي أتاتورك رفض هذا العرض وأصرّ على إلحاق أنطاكيا بتركيا. وفي ١٥ تموز ١٩٣٨، اجتاز الجيش التركي حدود اللواء واحتل مدن الاسكندرونة وبيلان وقرقخان، فيما رابط الجيش الفرنسي في أنطاكيا، وظلت مدن أرسوز والريحانية والسويدية غير محتلة. وفي هذا المناخ جرت الانتخابات التشريعية في اللواء في ٢٣ تموز ١٩٣٨، ففاز الاتراك بـ٢٢ مقعدًا والعرب والسوريون بـ١٨ مقعدًا. وفي ٢٣ حزيران ١٩٣٩، وقعت فرنسا وتركيا اتفاق الضم الذي أدخل اللواء بموجبه في الاراضي التركية. وفي ٢٣ تموز ١٩٣٩، تسلمت تركيا، فعليًا، لواء الاسكندرون.

□ **الأمانات المقدسة:** راجع «طوب قابي، متحف» في باب «مدن ومعالم».

□ **الأناضول Anatolie:** في الاغريقية Anatole، وتعني «الشرق». إسم أطلقه البيزنطيون على آسيا الصغرى، وأصبح يدل، منذ ١٩٢٣، على تركيا الآسيوية بما فيها أرمينيا وكردستان.

□ **تبادل الأقليتين بين تركيا واليونان:** راجع «المهجرون المسلمون البلقانيون إلى تركيا» في هذا الباب «معالم تاريخية».

□ **«تركيا الفتاة»:** جاء في «يقظة العرب» لجورج أنطونيوس (دار العلم للملايين، بيروت، ط ٢، ص ١٧٤-٢٠٣): «... ولما كانت مصر بعيدة عن متناول يد عبد الحميد فقد أصبحت القاهرة أحد مراكز التآمر على حكم الطاغية (السلطان عبد الحميد). وكانت باريس مركزًا آخر من هذه المراكز. فتجمع في هاتين العاصمتين جماعات من اللاجئين السياسيين- وكانوا يسمّون أنفسهم «الشبان الأتراك» (تركيا الفتاة)- وشرعوا يتآمرون ويتصلون سرًا بالموالين لهم في سالونيك ليقضوا على استبداد السلطان، وآتت هذه المؤامرة ثمارها في الرابع والعشرين من شهر تموز ١٩٠٨. ففي هذا اليوم منح عبد الحميد الدستور لرعاياه، وسط موجة الذعر التي أثارها انفجار الثورة العسكرية فجأة. وفي اليوم التالي، ألغى الرقابة، وأطلق سراح جميع المسجونين السياسيين، وسرّح جيشه المؤلف من ٣٠ ألف جاسوس (...).

كانت هذه الثورة من تدبير جمعية «الاتحاد والترقي»، وهي منظمة سرية أنشأها «الشبان الأتراك» (تركيا الفتاة) في سالونيك، وهدفها القضاء على استبداد السلطان. ولا توجد أية رابطة بين أهداف هذا الحزب وأهداف الحركة العربية سوى اشتراكهما في كراهية الاستبداد الحميدي. وكانت جمعية الاتحاد والترقي خليطًا من أجناس وأديان مختلفة، وكانت الكثرة الغالبة فيها من الأتراك ويليهم اليهود... هدفها الرئيسي كان القضاء على حكم عبد الحميد الفردي وإقامة حكومة صالحة للدولة على أساس انصهار الاجناس كلها، وهو ما كان يرمي إليه دستور ١٨٧٦. وكان الأعضاء العسكريون هم أصحاب النفوذ في مجالس الحزب... وربما لم يكن ثمة مفر من ان يلتجىء الحزب- لتحقيق انقلابه المفاجىء- إلى ثورة عسكرية يقوم بها الجيش، وهو ما كان يخشاه عبد الحميد أشد الخشية.

ولم يكن دستور ١٩٠٨ سوى المشروع الذي قدمه مدحت سنة ١٨٧٦، أعيدت إليه الحياة بجرة قلم، بكل ما فيه من النقائص التي أصبحت الآن أشد سوءًا واتضح ما فيه من النقص بحكم تقدم الزمن ونمو الشعور الوطني. ولكن إحياء المشروع قوبل بحماسة، وربما كان التهليل له والابتهاج به بين القوميين العرب أكثر مما كان بين غيرهم، فقد دفعتهم الفورة الأولى من شعورهم بالخلاص إلى فهمه فهمًا غير صحيح، فتوهموا انه الحرية الحقيقية... ويبدو انهم لم يدركوا آنئذ عجزه عن ملاءمته لأهدافهم الفكرية. فإن تمهيده السبيل لصهر الأجناس المختلفة في ظل حكم شعبي عثماني واحد تكون اللغة التركية هي اللغة المميزة فيه، ذلك وحده هو نقص جوهري لمبدأ تحقيق

الشخصية الفكرية...

وفي نيسان ١٩٠٩، شبت ثورة أخرى كانت مفاجئة كالثورة التي شبّت في تموز ١٩٠٨، وكان عبد الحميد هذه المرة من وراء الثورة يرمي إلى القضاء على جمعية الاتحاد والترقي. ففي ١٣ نيسان، ثارت الكتائب التي كانت تتألف منها حامية القسطنطينية، بتحريض من عملاء السلطان، فاقتحموا مبنى البرلمان وقتلوا وزير العدل وأحد النواب العرب (الأمير الدرزي محمد أرسلان أحد نواب سورية)، فضلاً عن عدد من ضباطهم، وحين وصلت أنباء الثورة إلى سالونيك، قرر محمود شوكت باشا ان يهجم على العاصمة، وهو عربي نال منصبًا عاليًا في الجيش التركي، وكان آنئذ قائدًا للكتائب المعسكرة في سالونيك. فدخل القسطنطينية في اليوم الرابع والعشرين (من نيسان ١٩٠٩) بعد قتال مرير بعض الشيء، وأعاد إلى جمعية الاتحاد والترقي سلطتها ونفوذها. وبعد ثلاثة ايام، إجتمع مجلس الأعيان ومجلس النواب معًا وأعلنوا خلع عبد الحميد ونصّبوا بدلاً منه أخاه الأمير رشاد سلطانًا الذي تسمّى محمدًا الخامس، والذي أصبح لجمعية الاتحاد والترقي، في ايامه، السيطرة المطلقة، فتولت السلطة خلال السنوات الخمس التي سبقت قيام الحرب العالمية الأولى- ما عدا فترات قليلة- وأقامت حكمًا استبداديًا كان لا يقل طغيانًا عن استبداد عبد الحميد، بل لقد كان أبغض كثيرًا لدى العرب من سابقه... وحدثت سلسلة من الكوارث قبل ان يتاح الوقت الكافي «للشبان الأتراك» (جمعية الاتحاد والترقي) ليثبتوا مقدرتهم: فقد ضمت النمسا والمجر البوسنة والهرسك في تشرين الاول ١٩٠٨، وانفصلت في الوقت نفسه بلغاريا، واعتدت إيطاليا على ليبيا في خريف ١٩١١، ثم نشبت الحرب البلقانية في ١٩١٢. وفي هذه السنوات القليلة فقدت الدولة العثمانية جميع ولاياتها في اوروبا (ما عدا تراقيا الشرقية)، وفقدت ذلك الجزء من ليبيا الذي يتألف من ولايتي طرابلس الغرب وبني غازي، وكذلك فقدت كريت وجزر الدوديكانيز. وفضلاً عن هذه الخسارة في البلاد كانت موارد الخزانة التركية تنوء بأعباء النفقات العسكرية...

لم يعتنق الاتحاديون (جمعية الاتحاد والترقي) عقيدة «الوحدة الطورانية الشاملة» (راجع «الطورانية» في هذا الباب: معالم تاريخية)، غير ان تعاليم هذه العقيدة أثرت فيهم تأثيرًا قويًا. ولكن تفكيرهم في هذا الموضوع كان موصومًا بالاضطراب والتشوش. فإن فكرة الطورانية- بدعوتها إلى تمجيد العنصرية التركية وإبرازها لروابط القربى بين الأتراك في الدولة العثمانية وإخوانهم في الجنس في آسيا الوسطى- تنقض فكرة الوحدة العثمانية التي كانت ترمي إلى توحيد الأجناس المختلفة في الدولة في أمة واحدة على أساس المساواة بين الجميع. لقد عجزت جمعية الاتحاد والترقي عن إدراك التناقض بين الفكرتين، أو إنها أدركته فاختارت سبلاً غير مجدية بمحاولة التوفيق بينهما. ولم تنجح هذه المحاولة إلا في إثارة الأجناس الأخرى، وخاصة العرب، إلى الاعتقاد بأن فكرة الوحدة العثمانية التي كان يطلب منهم اعتناقها بإخلاص، انما هي تضليل وان معناها الوحيد- إذا كان لها أي معنى- هو حملهم على التخلي عن أمانيهم الفكرية العربية، وان يبيحوا لأنفسهم ان «يتركوا» من اجل الوحدة.

بل لقد اقترف الاتحاديون خطأ أفحش باتباعهم نظام المركزية، وهو نظام استعاروه من مبادىء الثورة الفرنسية، من دون ان يعوا الفوارق بين الحالتين الفرنسية والعثمانية... وقد قدّر لجهودهم في تقوية وحدة الدولة لهذا السبب وحده (أي تشديد الحكم المركزي الاستبدادي)، وان الأساليب العنيفة الاستفزازية التي اتبعوها لتنفيذ تلك السياسة قد جعلت إخفاقهم أشد وضوحًا وضاعفت من الشعور بالمرارة الذي نشأ عن سياستهم...».

□ السياسة الخارجية إبان الحرب الباردة:

كان أتاتورك، على الصعيد الأيديولوجي أقرب إلى الديمقراطيات الغربية منه إلى النظام البولشيفي. إلا ان التقرب الذي أبداه لينين تجاهه، وإعادة مقاطعات كارس وأرداهان التي كان القيصر إسكندر الثاني قد انتزعهما من تركيا، والمساعدة المالية التي قدمتها موسكو خلال حرب الاستقلال (١٩١٩-١٩٢٢)، كل ذلك قاد أتاتورك إلى توقيع معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفياتي (١٩٢٥)، فضلاً عن بعض اتفاقات حسن الجوار. واستمر أتاتورك في انتهاج سياسته الخارجية على أساس الشعار الذي طرحه: «سلام في الداخل، سلام في الخارج»، فأقام علاقات صداقة مع كل الدول الأجنبية دون تمييز في نظمها السياسية.

وبعد موت أتاتورك (١٩٣٨)، تابع خليفته عصمت إينونو السياسة الخارجية نفسها ونجح في إبقاء تركيا خارج النزاع خلال الحرب العالمية الثانية على الرغم من الضغوطات التي تعرضت لها من الحلفاء ومن دول المحور. ولكنه وقع في ١٩٤١ معاهدة عدم اعتداء مع ألمانيا مما أزعج الاتحاد السوفياتي.

وبعد مؤتمر يالطا، اتخذ ستالين موقفًا عدائيًا تجاه تركيا، فرفض في آذار ١٩٤٥ تجديد معاهدة الحياد وعدم الاعتداء. وفي حزيران ١٩٤٥، طرح شرطين إثنين لإعادة توقيع الاتفاق: إعادة مقاطعات كارس وأرداهان للاتحاد السوفياتي، ومشاركة الاتحاد السوفياتي في مراقبة المضائق التركية. وقاد رفض هذه الشروط (التي عاد الاتحاد السوفياتي وتخلى عنها في ١٩٥٣) إلى تدهور الموقف بين البلدين، وفي الوقت نفسه، إلى التقارب بين تركيا والولايات المتحدة الاميركية، خاصة مع اندلاع الحرب الباردة بين الشرق والغرب. وسارعت أنقرة إلى تأييد «مبدأ ترومان» الصادر في ١٢ آذار ١٩٤٧ والقبول به، وكان هذا المبدأ يقضي بـ«تقديم المساعدة إلى البلدان الحرة التي تكافح ضد الضغوطات الخارجية، وضد الأقليات التي تحاول فرض نفسها بالقوة». فحصل ترومان، بعد ذلك بوقت قصير، من الكونغرس، على السماح باستعمال ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة تركيا واليونان «المهددتين من قبل الشيوعية الدولية». ووقعت أول معاهدة للمساعدة العسكرية بين واشنطن وأنقرة في تموز ١٩٤٧، وفي السنة اللاحقة جرى توقيع إتفاق للمساعدة الاقتصادية، وفي ١٩٥٠ شاركت تركيا في الحرب الكورية، وفي ١٩٥٢ انضمت إلى المعسكر الغربي كلية عندما أصبحت عضوًا في الحلف الأطلسي. وقد وقعت حكومة أنقرة حوالي مائة اتفاق ثنائي مع الولايات المتحدة، أغلبها سرّي، تسمح للقوات الاميركية بإقامة قواعد عسكرية، وبتسهيلات وامتيازات عسكرية واقتصادية من كل الانواع. وانضمت تركيا في شباط ١٩٥٥ إلى حلف بغداد (الذي أصبح يدعى السنتو في ١٩٥٨) والموجه أصلاً ضد الاتحاد السوفياتي وبعض الدول العربية خاصة سورية ومصر.

وعلى الرغم من خصوصية هذه العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة، فإنها عرفت أحيانًا فترات من التوتر. ففي ١٩٥٥، وعندما لم تنجح حكومة عدنان مندريس في الحصول على المساعدة المالية الضرورية للتخفيف من حدة التضخم، توجهت بانظارها ناحية موسكو التي كانت قد تخلت عن مطالبها الإقليمية (مقاطعات كارس وأرداهان) في ايار ١٩٥٣ من ضمن حملاتها للقضاء على الستالينية. وجاء توقيع معاهدة ١٩٥٩ التي تنص على ان تقوم الولايات المتحدة بنجدة تركيا في حال تعرضها «لعدوان مباشر أو غير مباشر» ليثير نقمة في صفوف قطاعات مهمة في الرأي العام التركي التي فسرت المعاهدة على انها شكل من أشكال الحماية الاميركية على تركيا. ولم يمض اسبوعان على تصديق المعاهدة في الجمعية الوطنية حتى قام انقلاب أطاح حكومة

مندريس في ٢٧ أيار ١٩٦٠.

وشجع الانفراج بين الشرق والغرب المجلس العسكري على إعادة العلاقات التركية-السوفياتية إلى طبيعتها، وبدأت، مع الدستور الجديد، القوى اليسارية في رفع صوتها مطالبة بالعودة إلى «سياسة الحياد الكمالية» (نسبة إلى مصطفى كمال أتاتورك) وإلى قطع الروابط الخاصة مع الغرب والتقرب من العالم الثالث. وفي عامي ١٩٦٣-١٩٦٤ تنامت النزعة الداعية إلى معاداة اميركا في الرأي العام التركي خاصة على أثر موقف هذه الأخيرة المعارض للتدخل العسكري التركي في قبرص. ورأت الحكومة التركية نفسها مضطرة للابتعاد عن الولايات المتحدة وعن الغرب ولإقامة «علاقات صداقة» مع الاتحاد السوفياتي، وذلك لأسباب اربعة رئيسية: ١- المشكلة القبرصية لن تجد حلاً يرضي أنقرة ضمن النطاق الضيق للحلف الأطلسي؛ ٢- التقرب من الاتحاد السوفياتي يحرم المطران مكاريوس، رئيس قبرص من حليف قوي؛ ٣- تجد تركيا في هيئة الأمم المتحدة دعمًا متزايدًا ليس فقط داخل الكتلة الشيوعية بل ايضًا في صفوف الدول المحايدة؛ ٤- تحصل على مساعدة اقتصادية سوفياتية تكون قادرة على سد عجز مساعدة الولايات المتحدة لها. وجرى تبادل كثيف للوفود بين أنقرة وموسكو توّج بزيارة الزعيم السوفياتي بودغورني إلى أنقرة في كانون الثاني ١٩٦٥، وبزيارة رئيس الوزراء التركي، أورغوبلو، إلى موسكو في آب ١٩٦٥. ولم تتوقف العلاقات التركية الاميركية في تلك الفترة عن التراخي. وفي حزيران ١٩٦٧، تبنت أنقرة موقفًا مغايرًا تمامًا لموقف واشنطن من الحرب العربية الإسرائيلية الثالثة، كما جرت بين البلدين مفاوضات قادت إلى التخفيف من الوجود العسكري الأميركي في تركيا.

وشجع هذا التطور إنطلاقة اليسار داخل البلاد، وزاد من ردود الفعل اليمينية الدموية، فسيطرت على البلاد أجواء حرب أهلية ساعدت كبار ضباط الجيش على التدخل في الحياة السياسية وفرض حكومة جديدة في آذار ,١٩٧١ وتوصلت الحكومات المتعاقبة في أنقرة حتى نهاية ١٩٧٢، إلى إيقاف إنحراف تركيا نحو المعسكر الحيادي. علاوة على ذلك، فإن حذر تركيا التاريخي تجاه الاتحاد السوفياتي وتبعيتها الاقتصادية للولايات المتحدة منعاها من تغيير سياستها الخارجية جذريًا.

وعادت العلاقات التركية الاميركية تتدهور من جديد على اثر الأمر الذي أصدرته حكومة بولنت أجاويد إلى الجيش التركي، في ١٩٧٤، بالتحرك نحو قبرص، فاستولى على نحو ٣٦٪ من الجزيرة التي تقع على بعد ٦٥ كلم تقريبًا إلى الجنوب من البر التركي. فما كان من الكونغرس الاميركي الذي قرر بإيعاز من الاميركيين المتحدرين من أصل يوناني، ورغبة منه في تأكيد سلطته على الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته كيسنجر، فرض حظر على شحنات الأسلحة إلى تركيا في ١٩٧٥. فسارع ديميريل رئيس الوزراء التركي إلى إغلاق جميع القواعد الاميركية في تركيا وعددها ٢٤ قاعدة باستثناء واحدة.

ومع هذا لم تنسحب تركيا من الحلف الأطلسي، ولم تقطع روابطها الدفاعية مع الولايات المتحدة، غير ان زيارة أجاويد، رئيس الحكومة التركية، إلى موسكو في حزيران ١٩٧٨، وما أشارت إليه من تقارب تركي سوفياتي، جاءت لتضاعف من مخاوف واشنطن من اندفاع تركيا باتجاه الاتحاد السوفياتي، خاصة بعد تلويح أنقرة لواشنطن بإمكان عقد معاهدة عدم اعتداء بين البلدين المحاورين، فضلاً عن العلاقات المتنامية بينهما. فسارع الكونغرس الاميركي واتخذ قرارًا برفع حظر بيع الأسلحة لتركيا بعد ثلاث سنوات ونصف من إقامة هذا الحظر. وجاء قرار الكونغرس هذا من ضمن سياسة إدارة الرئيس الاميركي جيمي كارتر التي باتت تخشى خطر تخلخل حقيقي في حلف شمالي الأطلسي (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٩، ج١، ص ٧١٥-٧١٧).

☐ **سيواس، أحداث:** راجع «العلويون في تركيا» في هذا الباب «معالم تاريخية».

☐ **الطورانية:** نسبة إلى «طوران»، الوطن التركي القديم في أواسط آسيا. والطورانية حركة سياسية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر واستهدفت توحيد جميع أبناء العرق التركي لغويًا وثقافيًا وسياسيًا، بما في ذلك الاراضي التي يقطنها الاتراك خارج نطاق السلطنة العثمانية (ثم خارج نطاق تركيا بعد زوال السلطنة وقيام الجمهورية التركية).

بدأت الحركة بين الاوساط التركية المثقفة في الامبراطوريتين الروسية والعثمانية متأثرة بانتشار الفكرة القومية في عموم اوروبا. وقد أثرت هذه الحركة بشكل قوي على محاولات «التتريك» الثقافي والسياسي التي مارستها الإدارة التركية في ولايات السلطنة العثمانية، ولا سيما في الولايات العربية حيث أخذت المدارس تدرّس قواعد اللغة العربية بالتركية. كما تضمنت حملة التتريك إقصاء غير الاتراك عن المناصب العليا في الدولة.

أما تأثير الطورانية على صعيد العلاقات الدولية فكان زيادة التوتر والعداء بين روسيا والسلطنة العثمانية، خصوصًا وان المهاجرين الاتراك من الامبراطورية الروسية لعبوا دورًا مهمًا في دعم الحركة الطورانية والمزيد من التقارب مع ألمانيا، خصوصًا وان طبقة الضباط المتأثرة بالفكر العسكري الألماني كانت عماد الطورانية وعلى رأس قيادتها.

رأت الطورانية ان الرابطة العثمانية-المبنية على الرابطة الإسلامية- غير قادرة على تأمين استمرار السلطنة وضمان استمرارها. وفي هذا المنحى تأثر بعض قادة الطورانية بيهود الدونمة الذين لعبوا دورًا في تكوينات «تركيا الفتاة» وفي قيام الانقلاب العثماني (الاتحاد والترقي) على السلطان عبد الحميد في ١٩٠٨، وفي مناصبة العرب والحركة العربية العداء في العقد التالي لنجاح حركتهم الانقلابية. وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى انضمت تركيا إلى ألمانيا ضد روسيا وعملت تركيا على محاولة ضم الاراضي التي يقطنها التركمان في روسيا.

وبعد الحرب العالمية الأولى، انتهج مصطفى كمال أتاتورك سياسة حسن الجوار مع الاتحاد السوفياتي ووجه الشعور القومي التركي نحو بناء الدولة التركية القائمة في الأناضول. إلا ان الحركة الطورانية عادت للانتعاش إبان الحرب العالمية الثانية وخصوصًا بعد الانتصارات الألمانية ضد الاتحاد السوفياتي في مطلع الاربعينات. وفي المرحلة المعاصرة، توجه الحركة الطورانية نشاطها نحو الاهتمام بمصير الاتراك في الخارج مثل أتراك قبرص (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ج ٣، ١٩٨٣، ص ٧٨٩-٧٩٠).

وما يمكن إضافته من نقاط مهمة مقتبس من دراسة لمحمد نور الدين، الباحث اللبناني في الشؤون التركية واستاذ التاريخ واللغة التركية في الجامعة اللبنانية («الحياة»، عدد تاريخ ٢٥ كانون الاول ١٩٩٢، ص ٨):

إن طوران، بالمعنى الجغرافي، كانت في وقت من الاوقات إسمًا لسهل في شمال شرقي إيران ترك أثرًا مهمًا في الكتابات الادبية والأساطير. وملحمة «شاهنامة» للفردوسي أحد الأمثلة على ذلك. أما بالنسبة إلى المعنى السياسي فإن الشاعر والمفكر القومي التركي البارز ضياء غوك ألب يذكر ان «طوران هي الوطن الحقيقي لجميع الاتراك، في الماضي وربما في المستقبل».

قوبلت الفكرة الطورانية التي جاء بها

علماء المجر الأتراك باهتمام لدى الشعوب التركية التي كانت موزعة عمليًا بين الامبراطوريتين العثمانية والروسية. ففي شبه جزيرة القرم، رفع المفكر التركي اسماعيل بك غاسبيرالي الذي بدأ بإصدار صحيفة «ترجمان» في القرم عام ١٨٨٣، شعار «الوحدة في اللغة وفي الفكر وفي العمل». أما علي بك حسين زاده فكان الشاعر الذي وضع بقصيدته «طوران» التي كتبها في تسعينات القرن التاسع عشر الأساس الأول للطورانية السياسية عندما خاطب المجريين قائلاً:

«أنتم، يا قوم المجر، لنا إخوان
وموطن أجدادنا المشترك: طوران»

لذا اعتبر المفكران يوسف أقجورا وضياء غوك ألب، الشاعر علي بك حسين زاده «الطوراني الأول».

شكلت النظرية الطورانية الأساس الذي قامت عليه القومية التركية لدى العديد من المثقفين العثمانيين، ولا سيما «الاتراك الشبان» بعد استيلائهم على السلطة في ١٩٠٩. غير ان الفكر الطوراني لم يستطع ان يصبح أبدًا الإيديولوجيا الرسمية للسلطنة العثمانية. فالطورانية، برأي المفكرين العثمانيين آنذاك كانت تعني توحيد الشعوب التركية تحت راية الخلافة العثمانية التي تظلل ايضًا شعوبًا إسلامية أخرى غير تركية. ولما كانت السلطنة العثمانية، بنظر المفكرين الأتراك داخل روسيا، الوحيدة القادرة على تحريرهم من الاستعباد الروسي، فقد مالوا إلى التفسير العثماني للطورانية (...).

استقلال الدول الإسلامية-التركية عن الاتحاد السوفياتي، وعودة التواصل الحر بينها وبين تركيا كان سببًا لإثارة المسألة الطورانية من جديد. لكن الصيغة الجديدة التي تتخذها في كتابات المفكرين الاتراك، إن في داخل تركيا أو في «العالم التركي»، تذهب إلى تهدئة المخاوف المتجددة من إقامة اتحاد تركي على أساس عنصري. وتعطى مثالات على «الاتحاد التركي المحتمل» كل من «منظمة المؤتمر الإسلامي» و«جامعة الدول العربية» و«الجماعة الاوروبية» والولايات المتحدة الاميركية. وإذا كانت هذه الصيغ للعمل المشترك موجودة، فمن الحري ألا تشكل «جامعة دول تركيا» أي خطر على جيرانها.

إن التخوف من «طوران جديدة» عبر عنه المفكران الأرمنيان زوري بالايان وف. غريغوريان في ١٩٨٩ عندما اعتبرا أن ضم إقليم قره باخ إلى أرمينيا يحول دون تأسيس طوران. بل ان الاعلام الأرمني أطلق على جسر سيديريك (المقام على نهر أراس) الذي يربط تركيا بنخجوان «جسر طوران». ومن المعروف ان نخجوان جمهورية ذات حكم ذاتي تابعة لأذربيجان لكنها غير متصلة بها جغرافيًا. وتشكل أذربيجان ونخجوان، في أي مشروع «اتحاد تركي» في المستقبل «واسطة العقد» بين «المشرق التركي» في آسيا الوسطى والقوقاز، وبين «المغرب التركي» في تركيا وقبرص والبلقان. ويتهم الأذريون الأرمن باختلاق مسألة قره باخ للحؤول دون التواصل التركي. ويدعون، لذلك، العالم التركي إلى اعتبار قضية الاقليم قضيته المصيرية الأولى وليست مجرد نزاع أذري-أرمني.

إن دعوة الرئيس التركي تورغوت أوزال ليكون القرن المقبل قرن الأتراك، واقتراح وزير خارجية تركيا حكمت تشيتين إلى مبادلة الاراضي بين أرمينيا وأذربيجان حيث تتصل ارمينيا برًا بقره باخ فيما تتصل نخجوان بممر بري آخر مع أذربيجان، من بين الظواهر الدالة على الرغبة في إحياء الطورانية وإن على أسس جديدة.

إلا ان ما حدث في مؤتمر القمة التركية الأولى الذي انعقد في ٣٠-٣١ تشرين الاول ١٩٩٢ يعكس الخلافات والتمايزات العميقة بين الشعوب التركية. فقد اتهم بعض زعماء آسيا الوسطى أوزال بأنه يسعى لتحويل تركيا إلى روسيا أخرى، وبدلاً من مركز مهيمن إسمه موسكو فإن المركز المهيمن الجديد سيكون أنقرة. كما رفض بعض رؤساء الدول التركية التي شاركت في القمة إقامة أي نوع من الاتحاد على أساس العرق والدين. وإذا كان إصغاء رؤساء الدول التركية (ما عدا رئيس أذربيجان) لخطاب أوزال الافتتاحي من خلال الترجمة الروسية المباشرة، دليلاً على سياسة «الترويس» (جعله روسيًا) الثقافية التي مارستها موسكو طوال سبعين عامًا ضد الشعوب الأخرى غير الروسية داخل الاتحاد السوفياتي، فهي ايضًا مؤشر على ان الطريق امام «اتحاد تركي» سيكون طويلاً ومعقدًا وشائكًا؛ وإن البحث عن صيغ أخرى للتعاون، على شاكلة «جامعة الدول العربية» هو الأكثر ترجيحًا، مع تعزيز للعلاقات الثنائية.

□ العلمانية و«الكمالية» ومعارضتهما الإسلامية في تركيا: تكاد اللفظتان-المفهومان (العلمانية والكمالية أو الأتاتوركية) تتطابقان في تركيا، فتدل الواحدة على الأخرى وإن كانت الكمالية أوسع نطاقًا ومدى باعتبارها تشير إلى مجمل أفكار وسياسات مصطفى كمال (أتاتورك)، لكن العلمانية تبقى جوهر ومحور هذه الأفكار والسياسات ومختلف تطبيقاتها على صعيد الدولة والمجتمع في تركيا.

يقول محمد نور الدين («الوسط»، العدد ١٧٧، تاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٥، ص ٣٤): «تنتمي الكمالية في تركيا إلى مجموعة الإيديولوجيات الكبرى مثل الشيوعية والفاشية والنازية التي ظهرت في القرن العشرين الذي كان ايضًا شاهدًا على انقراضها. ومع ان الكمالية لا تزال موجودة، إلا انها تشكل عامل انقسام حاد داخل المجتمع التركي، مثلما هي مادة دائمة لسجالات ساخنة في وسائل الاعلام. واظهرت الفترة الأخيرة، لا سيما إبان الانتخابات البلدية الفرعية التي جرت في حزيران ١٩٩٥ (والانتخابات النيابية في كانون الاول ١٩٩٥) استمرار الاستقطاب في العلاقة بين الدين والدولة العلمانية، ما اعتبره بعض المراقبين تأكيدًا للحضور القوي للدين في الحياة السياسية من جهة، ومحاولة- من الجهة الأخرى- لزعزعة أسس الكمالية التي وضعها مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك».

أهم مفاصل بلوغ العلمانية، قبل أتاتورك، سماح السلطنة العثمانية للبنوك الأجنبية بالنشاط الربوي إلى جانب البنوك المحلية؛ وسرعان ما أصبحت السلطنة ضحية الربا حين أخذت فوائد القروض تمتص الدخل القومي وأصبح من الصعب تأمين ما تحتاجه البلاد. وهذا الأمر بالذات دفع بالكثيرين، مؤرخين ومحللين، إلى اعتباره اسقاطًا للسلطنة العثمانية اقتصاديًا قبل اسقاطها عسكريًا مع الحرب العالمية الأولى التي أطلقت رصاصة الخلاص على الخلافة باعتبارها آنذاك رأس العالم الإسلامي.

حلّ النظام الجمهوري محل النظام السلطاني في ٢٦ تشرين الاول ١٩٢٣، وحلّت العلمانية محل الخلافة في ٣ آذار ١٩٢٤، وتمت صياغة الدستور (١٩٢٤) بشكل يحمي كل أنواع العلمانية (والالحاد)، وطرأت على الدستور الجمهوري تعديلات كثيرة صبّت كلها في صالح ترسيخ العلمانية.

أصدر أتاتورك قانون القيافة (تحديد نماذج الألبسة) في ٢٥ كانون الاول ١٩٢٥، وفرض على الاتراك خلع الطرابيش واعتمار أغطية الرؤوس الاوروبية، وفرضت ربطة العنق وألغى غطاء رأس المرأة وشجّع السفور.

في ١٩٢٦، حلت القوانين الاوروبية محل القوانين الاسلامية. وفي ١٩٢٨، حلت الحروف اللاتينية محل الحروف العربية. وفي ١٩٣٥، ألغيت عطلة يوم الجمعة الاسبوعية، وصارت العطلة في يومي السبت والأحد. وعدّل الدستور في ١٩٣٧،

وحدّدت مادته الثانية هوية تركيا بالنص التالي: «إن الدولة التركية هي جمهورية وقومية ودولية وعلمانية وإصلاحية».

قبل عدنان مندريس، قامت حركة إسلامية معارضة للمناهج العلمانية. ففي ١٩٢٥، أعلن الشيخ سعيد بيران النقشبندي مقاومة العلمانية وطالب بإعادة الخلافة، واستطاعت السلطات القضاء على مقاومته، ثم ضيّقت الخناق على الشيخ سعيد النورس (١٨٧٣-١٩٦٠) الداعية الإسلامي المشهور الذي سجن ونفي وشرّد.

مع الهامش الليبرالي العريض الذي ظهر في العالم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء (وعلى رأسهم الولايات المتحدة الاميركية) لم يعد حزب الشعب الجمهوري (العلماني الكمالي) الحزب الوحيد الحاكم في تركيا، إذ تأسس (في ١٩٤٦) الحزب الديمقراطي الذي تزعمه عدنان مندريس، واستطاع الوصول إلى الحكم في انتخابات ١٤ ايار ١٩٥٠ حين حصل على ٤٠٣ مقاعد من أصل ٤٨٢ مقعدًا برلمانيًا، وبتكليف من رئيس الجمهورية المنتخب محمود جلال بايار. وخاطب مندريس نواب الأمة وقال لهم: «انتم أصحاب القرار وبإمكانكم ان تغيروا الدستور مرة أخرى». وبدأ تراجع النفوذ الانكليزي ليحل محله النفوذ الاميركي. واعاد مندريس تشكيل الحكومة في ٩ آذار ١٩٥١، ودخلت تركيا في الحلف الاطلسي، وبرز صراع المصالح الخارجية على الساحة التركية، فدعم الانكليز حزب الشعب الجمهوري (العلماني الكمالي)، ودعمت الولايات المتحدة الحزب الديمقراطي الحاكم. واعاد مندريس تشكيل الحكومة مرة ثالثة في ١٧ ايار ١٩٥٤، فاعادت تدريس التربية الاسلامية وأعلن مندريس ان «تركيا دولة مسلمة وستبقى مسلمة». ثم شكل الوزارة الرابعة في ٩ كانون الاول ١٩٥٥، فحلت حزب الشعب الجمهوري المعارض وزجت اقطابه في السجون؛ ولكنه عاد وظهر باسم الحزب القومي الجمهوري الذي شكل جبهة مع أحزاب أخرى فشلت في انتخابات ١٩٥٧ ونجح الحزب الديمقراطي، وشكل عدنان مندريس الوزارة في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٧، وسمحت الحكومة الجديدة بتلاوة القرآن الكريم في الإذاعة التركية بعدما كانت التلاوة محظورة حتى ذلك التاريخ، وافتتحت كلية الالهيات (الشريعة) وفتحت المدارس الشرعية المسماة مدارس الأئمة والخطباء، ورخص لمعهد تحفيظ القرآن، وبدأ الاعداد لانتخابات جديدة.

لكن الجيش التركي أوقف هذا المسار، وقلب الاوضاع بانقلاب ٢٧ نيسان ١٩٦٠ بقيادة الجنرال جمال غورسيل، وطويت صفحة الحزب الديمقراطي بشكل دموي: اعدام عدنان مندريس، ووزير الخارجية فاتن رشدي زورلو، ووزير المالية حسن بولادقان، وحكم على الرئيس محمود جلال بايار بالسجن المؤبد، وتم تسريح خمسة آلاف ضابط من رتبة جنرال حتى رتبة مقدم تحت شعار تنقية الجيش من الاصوليين، وأقيل ١٤٧ استاذًا جامعيًا.

فاضطر أنصار مندريس إلى تشكيل حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة وحزب النظام الوطني. وتنامت قوتهم، فتشكلت حكومة ائتلافية من حزب الشعب الجمهوري (العلماني) بزعامة بولنت أجاويد، وحزب السلامة الوطني (إسلامي) بزعامة نجم الدين أربكان. وحينما كان رئيس الحكومة أجاويد خارج البلاد ترأس أربكان جلسة مجلس الوزراء واصدر الاوامر للقوات المسلحة بالتصدي لليونان-القبارصة في شمالي قبرص. وما عاد رئيس الوزراء حتى وجد الأمر مستقرًا لصالح القوات المسلحة التركية. ومنذ ذلك الوقت والدول الاوروبية تخشى وصول أربكان إلى قمة السلطة. وأسست جريدة «الملة» الناطقة باسم حزب السلامة، ثم حزب الرفاه، وشعارها «جاء الحق

وزهق الباطل»، ورأس تحريرها حازم أوكتاي باشر، والي مدينة قونيا المتقاعد، وهو داعية إسلامي معروف في تركيا. واستطاع حزب السلامة انتزاع حق عودة الذين نفاهم أتاتورك من آل عثمان في ٣ آذار ١٩٢٤.

ولما بات الأفق السياسي يؤشّر بوضوح إلى تراجع العلمانيين يقابله تقدم الاسلاميين المطرد، انقضت المؤسسة العسكرية مجددًا على السلطة في ١٢ ايلول ١٩٨٠، واتخذت قرارًا بتعليق نشاط الأحزاب، ثم حلها، وأصدرت ما سمّي «قانون الاحزاب السياسية» في ٢٤ نيسان ١٩٨٣. وبعده، صدر قانون الانتخابات في ١٣ حزيران ١٩٨٣، وذلك في إطار دستور جديد كان الجيش قد أصدره في ١٢ ايلول ١٩٨٢ منح بموجبه رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة لم يتمتع بها أي رئيس جمهورية تركي قبل ذلك. وتضمن هذا الدستور نصًا صريحًا في المادة ١٣ على حظر الاحزاب الدينية والفاشية والاشتراكية، وبذلك تمّ حظر الاحزاب المناوئة لحزب الشعب والعلمانية. وجاء في المادة ٩٦ من قانون الاحزاب ما يحظر استخدام مصطلحات «الشيوعية والفوضوية والاشتراكية والفاشية والقومية، والدين والعرق، واللغة والطائفة والمذهب» أو أي كلمات تعطي معاني مشابهة. وهكذا حلت احزاب المعارضة.

ولم تمنع هذه الاجراءات من تنامي الاتجاه الاسلامي، وخاصة حزب الرفاه الذي حصل في انتخابات تشرين الاول ١٩٨٧ على ٧،٠٦٪ من مجموع الاصوات. وبقيت هذه النسب الانتخابية (المحلية والعامة) تتزايد، حتى كانت الانتخابات البلدية الجزئية التي أجريت في مطلع حزيران ١٩٩٥ فرصة لتكثيف اندفاع الاسلاميين الاتراك إلى تسجيل مزيد من النقاط في المواجهة المزمنة والمفتوحة مع المبادىء العلمانية تمهيدًا لانتخابات كانون الاول ١٩٩٥ العامة. خاصة وان حزب الرفاه الاسلامي كان قد حقق انتصارات إضافية بعد فوزه الكاسح بالانتخابات البلدية العامة في ٢٧ آذار ١٩٩٤. وبين انتخابات مطلع حزيران ١٩٩٥ الجزئية وانتخابات كانون الاول ١٩٩٥ التشريعية العامة تركّزت المواجهة بين العلمانيين والاسلاميين حول عدد من النقاط الساخنة أهمها نقطتان: صلاة الجمعة وآيا صوفيا.

١- المواجهة حول «صلاة الجمعة» بدأت إثر تقدم النائب عن محافظة أفيون، غفار ياكين، باقتراح مشروع قانون يرمي إلى تعطيل العمل في الدوائر الحكومية لتمكين الموظفين من أداء صلاة الجمعة، مشيرًا إلى المادة ٢٤ من الدستور التي تنص على حرية الفكر والمعتقد الديني. فأثار هذا الاقتراح عاصفة حول علمانية الدولة وعلاقتها بالدين الإسلامي، وأسفر عن انقسامات داخل التيارات الاسلامية والعلمانية على حد سواء. رئيس حزب الوطن الأم (علماني) مسعود يلماظ، ورئيس حركة الديمقراطية الجديدة (علماني) جيم بوينر، وحتى رئيس حزب اليسار الديمقراطي بولنت أجاويد، دعموا الاقتراح.

أما معارضو الاقتراح، فكتب بصددهم محمد نور الدين («الوسط»، العدد ١٧٧، تاريخ ١٩ حزيران ١٩٩٥، ص ٣٤-٣٥): انطلق المعارضون «من نقطتين، الأولى دستورية، والثانية سياسية فنية. إذ اعتبروا الاقتراح مخالفًا للدستور، وقالوا إن المادة الثانية منه تشير إلى ان «جمهورية تركيا دولة حقوقية ديمقراطية علمانية وإجتماعية»، والمادة ١٤ تشير إلى عدم جواز استخدام الحريات والحقوق الممنوحة في الدستور لتخريب الوحدة التي لا تتجزأ للدولة والأمة، أو خلق انقسامات لغوية وعرقية ودينية ومذهبية. وانطلاقًا من هذا النص طرح المعارضون تساؤلات عدة أبرزها ان المجتمع التركي متعدد الانتماءات المذهبية، وينقسم إلى كتلتين مذهبيتين أساسيتين هما: المذهب السني والمذهب العلوي. ويشكل العلويون ما يراوح بين ١٨ و٢٠ مليونًا، أي حوالي ثلث عدد السكان.

ويقف نائب رئيس الحكومة حكمت تشيتين في مقدم المعارضين للاقتراح إلى درجة انه هدد بنسف الائتلاف الحاكم في حال الموافقة على الاقتراح، واعتبره «انقلابًا كبيرًا يراد منه ضرب المبدأ الأساسي للجمهورية وهو العلمانية»، مردفًا ان «قواعد الدولة لا يمكن تنظيمها وفقًا للأسس الدينية».

٢- المواجهة حول آيا صوفيا وغيره بدأت في نهاية ايار ١٩٩٥، عندما تقدم حزب الرفاه بمشروع قانون لإعادة فتح مسجد آيا صوفيا للعبادة، وتأججت إثر سماح وزارة الثقافة لفرقة فنية بإقامة حفلة راقصة في حديقة المسجد. فسارت مظاهرة ومنعت الحفلة بعد صدامات مع الشرطة واعتقالات. ويعتبر مدافعون عن قرار تحويله إلى متحف ان قرار محمد الفاتح تحويل الكنيسة إلى جامع مع عدم تغيير إسمها مثال للتسامح، فيما يعتبر قرار أتاتورك تحويل الجامع إلى متحف مثلاً للتسامح مع الإسلام والمسيحية وإبقائه مزارًا للطرفين. ووافق نواب حزب الطريق الصحيح، وحزب الوطن الأم، وحزب الرفاه على ما اعتبر مظهرًا آخر من مظاهر أسلمة الدولة، تمثل في إضافة ملحق لقانون ضريبي يخفض الضرائب على الاستثمارات والمساعدات المخصصة لبناء الجوامع. وكان البرلمان أقرّ توقيت ساعات العمل في البرلمان بحيث تنتهي مع مواقيت الافطار في شهر رمضان. ومن السجال العلماني-الإسلامي الذي ما يزال دائرًا (اوائل ١٩٩٦) مطالبة أحد نواب حزب الوطن الأم بافتتاح جلسات البرلمان بتلاوة قرآنية.

□ **العلويون في تركيا:** أكثر التقديرات الاحصائية ترجّح ان عددهم يبلغ ثلث عدد سكان تركيا، أي نحو ٢٠ مليون علوي؛ وبينهم نحو ١،٥-٢ مليون علوي كردي، فيما أكثر الباقين من الأتراك مع نسبة ضئيلة من العرب والتركمان وأقليات عرقية أخرى صغيرة. وعلى الرغم من ان العلويين في تركيا شيعة (وهكذا تناولتهم الكتابات الصحافية العالمية في السنوات القليلة الأخيرة) لكنهم لا يشعرون بأي ارتباط روحي بإيران أو تعاطف مع نظامها الأصولي. فهم من عماد العلمانية والديمقراطية في تركيا، ويرددون، عادة، في تظاهراتهم ومراسم تشييع قتلاهم - في حوادث السنوات الأخيرة- شعارات مثل «يدًا بيد ضد الفاشية» و«تركيا ستكون مقبرة للفاشية» و«تركيا لن تكون إيران أخرى». وأما الأماكن التي يتمركز فيها العلويون في تركيا بشكل أساسي فهي محافظات الأناضول الداخلي والغربي ولا سيما في سيواس، طوقات، يوزغات، نيف شهر، تشوروم، أماسيا، قهرمان مارس، أرز نجان، تونجيلي، إيلازيغ، ملاطيا، قيصري، بينغول، لواء الاسكندرون وأضنه ومرسين. ويتحدث العلويون الاتراك اللغة التركية فيما يتحدث العلويون الاكراد اللغة الكردية والعرب منهم اللغة العربية.

والعلويون في تركيا، كما سائر أفراد الأقليات العرقية أو المذهبية، يتمتعون، قانونيًا، بالحقوق نفسها ولا تمييز بينهم؛ ولذا يتولى البعض منهم حقائب وزارية ومراتب عالية في المؤسسات العسكرية والأمنية إضافة إلى وجود نواب علويين في مختلف الاحزاب السياسية. لكن واقع الأمر ان العلويين يشعرون بوجود تمييز لصالح السنّة. فالعلويون محرومون من وجود تمثيل لهم في رئاسة الشؤون الدينية التركية، كما من وجود «رئاسة دينية» خاصة بهم.

من مقال محمد العباسي («الحياة»، العدد ١١٧٢٢، تاريخ ٢٦ آذار ١٩٩٥، ص ٧) هذه الفقرات التي توجز تأريخًا للعلويين في تركيا:

تعود مشكلة العلويين في تركيا إلى عهد السلطان سليم الاول الذي قرّر تصفيتهم جسديًا بناء على فتوى بتكفيرهم، وهو الأمر الذي توارثته الأجيال وأصبح يشكل جرحًا في الوجدان منذ



الكاتب عزيز نيسين.



مواجهات علويين مع رجال الامن.



ذلك الوقت ضد الدولة العثمانية. إذ لعبوا دور المعارضة للحكم العثماني وقاد ذلك بير سلطان عبدال قبل أكثر من ٤٠٠ سنة. وبدأ العلويون يلعبون دورًا مع مصطفى كمال أتاتورك إذ شعروا براحة كبيرة معه خصوصًا بعدما هدم الخلافة العثمانية التي تمثل للعلويين رمزًا غير محبب. بدأ التعاون مع أتاتورك بشكل جدي-كما تقول صحيفة حريت يوم ١٧ آب ١٩٩٤- عام ١٩١٩ عندما قام أتاتورك بزيارة قبر حاجي بكتاش أحد الزعماء الروحيين للعلويين في ليلة ٢٢ كانون الاول ١٩١٩ عندد عودته من مؤتمر أرضروم بسيواس واجتمع مع كل من صالح نيازي بابا وشلبي جمال الدين أفندي وطلب منهما دعمه فوعداه بذلك. وفي ٢٣ نيسان ١٩٢٠، عند افتتاح مجلس الشعب التركي الكبير كان شلبي جمال الدين أفندي مبعوثًا لقير شهير وتمّ اختياره نائبًا لرئيس مجلس الشعب.

وفي ١٩٢٥، أصدر أتاتورك قانونًا حظر فيه الطرق الصوفية والمجموعات الدينية وهو ما أثر على العلويين إذ أصبح غير معترف بهم رسميًا، ما جعل إحصاء عددهم صعبًا خصوصًا وانهم يخفون هويتهم بسبب تخاوفهم من المجازر التي حدثت بحقهم بين القرن السادس عشر ونهاية السبعينات من القرن الجاري، وهي المعروفة باسم «قهرمان مرعش» التي حدثت في ١٩٧٨ وقتل فيها أكثر من مئة علوي. وكانت تلك الاحداث من اسباب انقلاب ١٩٨٠. وهاجر العلويون الاتراك، على أثرها، بشكل كثيف إلى اوروبا وأصبحوا يشكلون نسبة ٣٠٪ من مجموع المهاجرين الاتراك إلى ألمانيا وأسسوا حوالي ٣٠٠ جمعية خلال السنوات الأخيرة في الداخل والخارج (انتهى كلام محمد العباسي).

وفي الصدد هذا يقول محمد نور الدين («الوسط»، العدد ١٦٨، تاريخ ١٧ نيسان ١٩٩٥، ص ٢٥-٢٧):

مع مؤسس الجمهورية التركية عادت الروح إلى العلويين واعتبروا الدولة دولتهم بعد قرون من الاضطهاد العثماني ومجازر لم تنقطع. ومع ذلك فإن مبدأ العلمانية في الجمهورية الجديدة لم يحمل للعلويين ما كانوا يرغبون فيه. فالذهنية السائدة لدى الطبقة الحاكمة شبيهة بالماضي خصوصًا لجهة احتكار المذاهب داخل الجيش والأمن العام. واستمرت الدولة في تجاهل العلويين وعدم اعترافها بهم، وتواصلت محاولات «تذويبهم». فمنذ عهد قائد انقلاب ١٩٨٠ كنعان إيفرين فرض تدريس الدين على المذهب الحنفي مادة إجبارية في المدارس. وبلغت ذروة التعبير عن التمييز مع الرئيس التركي تورغوت أوزال عندما علق على دخول الدبابات السوفياتية في كانون الثاني ١٩٩٠ إلى باكو وسحق الثورة بصورة دموية بالاشارة إلى طائفة الأذربيجانيين. واعتبر المفكر العلوي المعروف عز الدين دوغان ان هذه الحادثة «أظهرت الخلل الكبير جدًا في إدارة الجمهورية التركية. وتعليق رئيس الجمهورية كان فظيعًا». ومنذ ذلك الحين اندفعت «المسألة العلوية» إلى الواجهة، وبدأ العلويون يكثفون جهودهم لتنظيم انفسهم والمطالبة بـ«حقوقهم». ومع ان اصواتهم تقدر بحوالي ٥ ملايين ما زال تمثيلهم في الحكومة والبرلمان ضئيلاً جدًا بالنسبة إلى عدد اصواتهم وعددهم الاجمالي الذي يقدر بـ٢٠ مليونًا. ففي الحكومة الحالية (ربيع ١٩٩٥) ٣ وزراء علويين، وفي البرلمان لا يتعدى عددهم ٢٠ من اصل ٤٥٠ نائبًا، ١٧ منهم ينتمون إلى حزب الشعب الجمهوري بزعامة حكمت تشيتين، و٣ إلى حزب الطريق المستقيم (الصحيح). وامام تصاعد التيار الاسلامي في تركيا، والخشية من وصوله إلى السلطة، احسّ العلويون بضرورة التحرك والحفاظ على «هويتهم»، خاصة ان رياح الديمقراطية بدأت تعصف في العالم بعد «بيريسترويكا» في الاتحاد السوفياتي. وكان لما

سمي «البيان العلوي» (آذار ١٩٨٩) تأثير بالغ في الاوساط المعنية، لا سيما ان الموقعين عليه كانوا كتّابًا وفنانين ينتمون إلى كل الاتجاهات ومن بينهم ياشار كمال وعزيز نيسين وزلفي ليفانيلي وأتاؤل بهرام أوغلو وإيلهان سلجوق. ودعا البيان إلى كف يد الدولة عن مساعدة المؤسسات ذات الطابع الديني وإلغاء دروس الدين الاجبارية في المدارس. وكان رد فعل «رئاسة الشؤون الدينية» عنيفًا إزاء تحرك العلويين والمطالبة بتمثيلهم في هذه المؤسسة، إذ اصدرت بيانًا رفضت اعتبارهم مذهبًا وتمثيلهم فيها. ويتساءل احد زعماء العلويين، النائب السابق جمال شاهين «كيف يُعطى اليهود والمسيحيون حق تدريس دينهم في مدارسهم وهم أقلية لا تتعدى الواحد في المئة، فيما نحن محرومون من ذلك وعددنا ٢٥ مليون شخص؟» (انتهى كلام محمد نور الدين).

ويوجز عصمت أمست («الوسط»، العدد ١٦٤، تاريخ ٢٠ آذار ١٩٩٥ ص ٢١) لائحة مطالب العلويين في تركيا بقوله:

من أهم هذه المطالب ما يتصل بمديرية الشؤون الدينية التي تديرها الحكومة. إذ إن العلويين يعترضون بشدة على اشراف الدولة العلمانية على هذه المديرية وعلى تخصيص ميزانية ضخمة لها مع انه ليس للعلويين أي تمثيل فيها برغم عددهم الكبير. وهم يحاججون بأنهم لا يريدون تمويل هذه المديرية كدافعي ضرائب لأنها مقصورة على أبناء الأغلبية التي يدعون انها تسعى إلى صهرهم فيها. كذلك يطالب العلويون بإلغاء دروس الثقافة الدينية الاجبارية في المدارس، ويعترضون على تعيين أئمة وخطباء سنيين في مساجدهم. وهناك مشكلة أساسية أخرى تواجه العلويين في تركيا وهي الطريقة التي تصنفهم بها الغالبية سياسيًا. فخلافًا لإيران حيث يتجه الشيعة نحو التشدد نجد ان العلويين في تركيا يعربون عن توجهاتهم الاشتراكية ونزعاتهم المناوئة للمؤسستين السياسية والدينية. ولهذا فإن الاتراك السنّة يصنفون العلويين بشكل عام على أساس انهم «ليبراليون» أو «يساريون» (انتهى كلام عصمت أمست).

كانت حوادث مدينة سيواس التي وقعت بين العلويين والسنّة الحوادث الأبرز بين ابناء المذهبين منذ تموز ١٩٨٠ عندما حصدت الاشتباكات العلوية-السنية في مقاطعة تشوروم (وسط شمالي الأناضول) أكثر من ٥٠ قتيلاً.

شرارة حوادث سيواس بدأت في أول تموز ١٩٩٣ مع تدشين الاحتفال بذكرى متصوف علوي معروف هو بير سلطان عبدال (القرن السادس عشر). وكانت الاحتفالات بهذه الذكرى تقام سنويًا في إحدى قرى مقاطعة سيواس. إلا انها انتقلت هذه السنة إلى عاصمة المقاطعة نفسها، مدينة سيواس. واندلعت الشرارة إثر كلمة الروائي المشهور عزيز نيسين التي ألقاها في حضور عدد كبير من رجال الفكر والأدب (وذهب بعضهم ضحيتها). ومن المعروف ان نيسين كان محور الضجة التي كانت قد بدأت في شباط ١٩٩٣ عندما قرر ترجمة ونشر رواية «آيات شيطانية» لسلمان رشدي باللغة التركية. وكان ذلك سببًا في إثارة مشاعر قطاعات كبيرة من المسلمين وتلقى لهذه الغاية تهديدات مباشرة بالقتل. ومع نشر الصحف المحلية في سيواس في اليوم التالي لنص كلمة عزيز نيسين، وكلمة محافظ المنطقة، توتر الجو في المدينة لدى العلويين الذين يشكلون خمس عدد سكانها (فيما معظم قرى المحافظة علوية) ولدى الجماعات الاسلامية المتشددة. وبعد صلاة الجمعة، خرج المصلون من الجوامع واتجهوا نحو مبنى المحافظة اولاً للاحتجاج على موقف المحافظ المؤيد لنيسين ثم إلى الفندق الذي يقيم فيه ضيوف الاحتفال وأحرقوه كاملاً حاصدين بين ٣٤ و ٤٠ ضحية بينهم الناقد الأدبي الاول في تركيا عاصم بيزيرجي، فيما تمكن عزيز نيسين، بمساعدة رجال الأمن، من مغادرة الفندق

إلى أنقرة. وإن ما أثار الانتباه أثناء هذه الحوادث وبعدها هو ان الطابع الذي أعطي لها تفاوت بصورة واضحة وإن كان الغالب على الآراء ان التمايز الطائفي لم يكن سوى أداة للاستغلال ولإثارة فتن لغايات أكبر. وقد اعترفت رئيسة الحكومة تانسو تشيلر بأن القضية تحولت إلى نزاع طائفي. وحذر رئيس البرلمان حسام الدين جيندوروك من ان مثل هذا الحريق «أحرقنا جميعًا في الماضي»، فيما نفى رئيس الجمهورية سليمان ديميريل اعتبار ما حدث «نزاعًا علويًا-سنيًا». وفي ٢٦ كانون الاول ١٩٩٤، أصدرت محكمة أمن الدولة في أنقرة حكمًا بحبس ٢٥ متهمًا بالسجن لمدة ١٥ عامًا، و٦٠ آخرين بالسجن لمدة ٣ سنوات، وبراءة ٣٤ آخرين؛ وعادت المحكمة، في ٢٧ ايار ١٩٩٥، وأصدرت قرارًا بالقاء مسؤولية احداث سيواس على عاتق الكاتب عزيز نيسين بسبب تصريحاته المثيرة للفتنة.

ثمة تقاطع بين الصراعين: العلوي-السني والعلماني-الاسلامي، ألقت عليه أحداث سيواس مزيدًا من الضوء، وكتب بصدده الخبير في الشؤون التركية محمد نور الدين («الوسط»، العدد ٨٣، تاريخ ٣٠ آب ١٩٩٣، ص ٤٤): «بعد التجدد الدموي للصراع التركي-الكردي في ١٩٨٤، مضى الصراع الاسلامي-العلماني إلى مستويات جديدة متقدمة من العنف في أواخر الثمانينات وتوج في كانون الثاني ١٩٩٣ باغتيال الصحافي والكاتب العلماني أوغر موبحو. وعلى رغم ان التحقيق في اغتياله، كما ذكرت صحيفة «جمهوريت» التي كان يعمل فيها، لم يتوصل بعد إلى نتيجة، إلا ان الحملة المنظمة والتعبئة الشاملة للرأي العام ضد الاسلاميين لم يفرح كثيرًا العلمانيين بقدر ما زرع الهواجس والمخاوف من ان يتحول هذا المناخ دوامة من العنف الواسع، والمخطط له. ومن قلب المناخ المعادي للاسلاميين، اثر اغتيال موبحو، اعلن الاديب المعروف عالميًا عزيز نيسين، الماركسي حتى بعد سقوط الماركسية، انه دفاعًا عن حرية التعبير والرأي والكتابة، وبغض النظر عن الهوية والانتماء الايديولوجي، سيترجم وينشر مقاطع من رواية «آيات شيطانية» للكاتب الانكليزي الهندي الاصل سلمان رشدي. وبالفعل، في اواخر الربيع الماضي (١٩٩٣)، بدأت صحيفة «آيدينلك» التي يملكها نيسين بنشر مقاطع من هذه الرواية، الامر الذي أثار ردود فعل بعض الاوساط الدينية والشعبية (...) وذهب نيسين إلى المهرجان (أول تموز ١٩٩٣، في فندق ماديماك) مع عدد من الكتاب و«الشيوعيين» الذين هتفوا تأييدًا لـ«الاشتراكية». واعتلى نيسين (٧٨ عامًا) المنصة وألقى كلمة كانت الشرارة التي أثارت غضب السكان (...) المعلق الصحافي المعروف «العلماني» محمد ألتان، يعكس «ملامح» من تفسيرات أحداث سيواس على انها بتحريض مكشوف من قوى في الدولة عندما يقول: «إن البلد أجلس على ثنائية تقول بأن العلمانية والتقدمية يحميهما الجيش في مقابل التعصب. أي لتكون علمانيًا يجب دعم الجيش من دون الديمقراطية. وإلا فإن الضوء الأخضر للاسلاميين سيكون جاهزًا. في حين ان هناك طريقًا ثالثًا وهو ان نكون إلى جانب الديمقراطية». ويرى الكاتب الاسلامي محمد متينير ان الايديولوجيا الرسمية تضع منذ سبعين عامًا خطرين يجب مواجهتهما: الانفصالية والاسلامية. ولم تكن المشكلة الكردية اخيرًا كافية إلى درجة تبرر تدخل العسكر، فكان لا بد من تحريك الخطر الاصولي من جديد، لذا نرى ان أحداث سيواس مفتعلة. وهنا يؤخذ على الكاتب العلماني والماركسي والديمقراطي والمنادي بحرية التعبير، أي نيسين، قوله إنه إذا لزم الأمر «وشعرنا بالخطر على تركيا فسنستدعي الجيش» (انتهى كلام محمد نور الدين).

عادت العلاقات وتوترت بين العلويين في استنبول وسلطاتها البلدية منذ فاز حزب الرفاه (الاسلامي) بمنصب محافظ المدينة وكثير من مجالسها البلدية في انتخابات آذار ١٩٩٤. ووصل هذا التوتر إلى ذروته في المواجهات التي حصلت في آذار ١٩٩٥ في ضاحية غازي عثمان باشا في استنبول والتي أسفرت عن سقوط عدد من القتلى، وإعلان السلطات إقصاء رئيس الشرطة المحلية الجنرال رضا كوجوك أوغلو.

سياسيًا، يمكن إجمال ما آل إليه الوضع السياسي العام للعلويين في تركيا في نهاية ١٩٩٥، أي قبيل الانتخابات التشريعية العامة، بأنهم بدأوا، ومع هذه الانتخابات وإزاءها، يتخذون مواقف جديدة لم تكن معهودة أو معروفة لديهم في السابق. فقد أعلن عدد من زعمائهم تشكيل حركة سياسية باسم «حركة السلام الديمقراطية» لخوض الانتخابات دعمًا لنزعتهم المعروفة لديهم وهي تمسكهم بالعلمانية وتوجهاتهم الاشتراكية الديمقراطية المعتدلة. وأعلن زعماء هذه الحركة ان الدافع إلى خطوتهم هو شعور العلويين بالاحباط من احزاب اليسار التقليدي، خصوصًا حزب الشعب الجمهوري الذي يصوت له العلويون عادة. وقد قدّم لهذه الحركة علويون أثرياء دعمًا ماديًا كبيرًا، وتوجّه ستة آلاف منهم إلى تركيا للمشاركة في الاحتفال التأسيسي للحركة الذي اقيم في تشرين الثاني ١٩٩٥ في استنبول. ويشعر العلويون، بصورة عامة، بقلق كبير من صعود نفوذ حزب الرفاه الذي يدعو إلى تعزيز الاتجاه الاسلامي السني في الدولة التركية.

□ **«غاب»، مشروع**: راجع «مسألة مياه الفرات» في هذا الباب «معالم تاريخية».

□ **المسألة الشرقية**: مصطلح عام يطلق على العلاقات السياسية بين بعض الدول الاوروبية وبين السلطنة العثمانية إبان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر واوائل القرن العشرين. بدأت المسألة الشرقية بنهضة روسيا دولة اوروبية تحت حكم القيصر بطرس الأكبر، وببدء انحلال السلطنة العثمانية منذ مطلع القرن الثامن عشر. فقد ساد انكلترا وبروسيا الخوف من نتائج التوسع الروسي، عقب الحروب العثمانية أو الروسية التي نشبت في القرن الثامن عشر. إذ رأت بريطانيا في هذا التوسع تهديدًا لمصالحها الكبيرة بالهند. فتحالفت مع بروسيا وهولندا للوقوف في وجه الخطة الروسية-النمساوية، التي رمت إلى تقسيم تركيا، بأن تستولي روسيا على المضايق والقسطنطينية، وان تبسط النمسا نفوذها على بعض الاراضي البلقانية. وتتابعت الحروب بين روسيا والسلطنة طوال القرن التاسع عشر. فنشبت حرب (بين الدولتين) ١٨٠٦ انتهت بصلح بوخارست (١٨١٢) الذي حصلت فيه روسيا على بعض المكاسب على البحر الأسود. وتلتها الحرب بينهما في ١٨٢٨-١٨٢٩، وانتهت بصلح أدرنة الذي اعترف فيه الباب العالي باستقلال اليونان. وانقلب الحال حين هدّد محمد علي السلطنة العثمانية بالاجتياح، إذ اتحدت روسيا وبريطانيا مع السلطنة العثمانية للوقوف في وجه حاكم مصر وحرمانه من مكاسبه الحربية (١٨٣٣-١٨٤٠). لكن ما لبث هذا الحلف ان انهار، إذ إنه حينما طالب قيصر روسيا بحق حمايته للرعايا المسيحيين في السلطنة، تحالفت انكلترا وفرنسا لمساعدة «رجل اوروبا المريض» (السلطنة العثمانية) في حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦) التي خرجت منها روسيا مهزومة. ونشبت حرب رابعة بين روسيا والسلطنة انتصرت فيها روسيا، وأملت على غريمتها شروطها في معاهدة سان ستيفانو ١٨٧٨. ولكن انكلترا تمكنت بدهائها السياسي، وبتأييد بسمارك، من حرمان روسيا من أكثر مكاسبها في معاهدة برلين ١٨٧٨. وتمكن السلطان عبد الحميد الثاني من زيادة الهوة بين روسيا وألمانيا بمنحه امتياز مد خط سكة حديد

بغداد لألمانيا، وتعيين الضباط الألمان لتدريب الجيش العثماني. وفي ١٩١٢-١٩١٣ نشبت الحروب البلقانية التي انتهت بتمزيق أوصال السلطنة العثمانية في اوروبا، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى لتقضي عليها.

□ **مسألة الموصل:** يمكن اعتبار الأول من أيار ١٩٩٥ بداية لإعادة طرح مسألة الموصل العراقية من الجانب التركي كـ«ولاية تركية» بعد سكوت، أو جمود، دام نحو سبعين سنة، أي منذ ١٨ تموز ١٩٢٦ عندما صادقت الجمهورية التركية على معاهدة تركية-بريطانية-عراقية، تمّ وفقًا لها القبول بـ«خط بروكسيل» خطًا للحدود بين العراق وتركيا حيث جاءت الموصل من ضمن الاراضي العراقية وتحت الانتداب البريطاني (راجع «العراق» في جزء لاحق من هذه الموسوعة).

ففي هذا التاريخ (أول ايار ١٩٩٥)، طالب الرئيس التركي سليمان ديميريل بترسيم جديد للحدود العراقية-التركية، وقال «إن الموصل ما زالت تابعة لتركيا... وتركيا تبدأ من المناطق التي ينتهي فيها البترول... والولايات المتحدة على علم بالأمر، إذ أُبلغت ان هناك اخطاء في الحدود، والاميركيون قالوا إن ذلك لن يكون عمل طرف واحد. إن موضوع الحدود ليس وليد اليوم... يجب تصحيح هذه الحدود (التي تمر فوق الجبال) بحيث ينزل الخط الجديد إلى سفح الجبال في الاراضي العراقية لمنع عمليات التسلل». وقد جاء هذا الكلام قبل أربعة ايام من إعلان أنقرة انتهاء «عملية فولاذ» وانسحاب آخر جندي تركي من شمالي العراق (راجع «النبذة التاريخية»).

لكن ثمة بداية فعلية لهذا الطرح تعود إلى اللحظة الأولى لغزو العراق الكويت في آب ١٩٩٠، حيث باشرت وسائل الاعلام التركية حملة على نطاق واسع شدّدت على «تركية» لواء الموصل-كركوك، معززة ذلك بما اعتبرته الادلة والوثائق، وأولها الوعد الذي قطعه مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك للنواب الهائجين المعترضين على المعاهدة الثلاثية بين بريطانيا وتركيا والعراق التي رسمت، في ١٩٢٦، الحدود الحالية بين العراق وتركيا، بالعمل على استعادة الموصل «في الوقت المناسب، ريثما يأتي وقت نكون فيه أقوياء ونضع يدنا عليها (الموصل)».

من مقال كتبه محمد نور الدين بعنوان «مطالبة ديميريل بتعديل الحدود مع العراق، أنقرة تنكأ جروح الحرب العالمية الاولى» («الوسط»، العدد ١٧٢، تاريخ ١٥ ايار ١٩٩٥، ص ١٦-١٨) هذه الفقرات:

قبل يوم واحد من اندلاع حرب الخليج في ١٥ كانون الثاني ١٩٩١، استخدم الرئيس التركي تورغوت أوزال في خطاب تحذيري وجهه إلى الرئيس العراقي صدام حسين للمرة الأولى عبارة «الشعوب العراقية». وشاع على الأثر ما سمّي «خريطة أوزال» التي تدعو إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دول: عربية، كردية وتركية. كما نقل عنه بعض مؤيديه انه يجمع ويعدّ الوثائق التاريخية والقانونية التي تدعم تبعية الموصل لتركيا و«المصالح المشتركة» بين تركيا وأكراد العراق. وكان أوزال نفسه يحذّر باستمرار، إبان أزمة الخليج الثانية (الأولى الحرب العراقية-الإيرانية)، من «ان أي تعرض لوحدة الاراضي العراقية للخطر يسبّب لنا قلقًا طبيعيًا». وبعد أسبوعين على بدء الحرب (في الازمة الثانية: غزو العراق للكويت والحرب على العراق)، لمح أوزال إلى تغييرات جغرافية في المنطقة وقال: «إن الشرق الاوسط بعد الازمة لن يبقى على ما هو عليه، ولا أقصد هنا جغرافية المنطقة».

لكن أخطر الأسرار التي كانت تخبئها أزمة الخليج انكشف في ٦ تموز ١٩٩٤ إذ اتضح ان أوزال كان يريد فعلاً احتلال لواء الموصل-كركوك. وقد عرض أوزال هذه الخطة في اجتماع

مغلق عقده مع رئيس الحكومة آنذاك يلديريم أقبولوت، ورئيس الاركان نجيب طورومتاي، قبل شهر ونصف من اندلاع الحرب. لكن الخطة واجهت معارضة من جانب أقبولوت الذي اعتبرها «خطأ سياسيًا» فيما لم يعارضها طورومتاي إلا لأسباب فنية.

ويحتفظ زعيم حزب الوطن الأم مسعود يلماظ، الذي كان مقربًا من أوزال، بـ«سرّ خطير» متعلق بهذه القضية، ويؤدي الكشف عنه إلى «خطر كبير على علاقتنا الخارجية»، ويرجح ان ذلك السر مرتبط بموافقة الرئيس الاميركي السابق جورج بوش على احتلال تركيا للموصل-كركوك. ولم ينقطع أوزال بعد انتهاء حرب الخليج عن تذكير من حوله «بأننا لو قمنا بهذه العملية لكان أكراد شمال العراق، وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت إشرافنا. عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل-كركوك».

وتأتي تصريحات ديميريل الأخيرة (ايار ١٩٩٥) المطالبة بتعديل الحدود التركية-العراقية لتنبيء بأن المواجهة ستكون شرسة، وان تركيا ستحاول استخدام كل الاوراق التي تملكها، بما فيها ورقتا المياه والتركمان العراقيين، للضغط على بغداد وتحقيق رغباتها.

وتمثل المطالبة بتعديل الحدود مؤشرًا سلبيًا على المنحى الذي تتخذه مسألة المياه بين تركيا وكل من العراق وسورية، خصوصًا ان أنقرة ربطت تعديل الحدود باسباب أمنية متصلة بعمليات حزب العمال الكردستاني. وديميريل المطالب بتعديل الحدود هو نفسه صاحب التصريحات التي لاقت صدى سلبيًا للغاية في الاوساط العربية، حول سيادة تركيا على مياه نهري دجلة والفرات (...) وسيترتب على تصريحات ديميريل إثارة شكوك ومخاوف لدى جيران تركيا، من بلغاريا واليونان إلى سورية والعراق وإيران، مرورًا بأرمينيا وجورجيا وروسيا وحتى أوكرانيا، وبالتالي الدخول في سباق تسلح واسع النطاق. فالقضية لم تعد مجرد مخاوف، بل حقيقة معلنة على لسان أرفع مسؤول في الدولة التركية، ومن يضمن ان تركيا لن تطالب «في الوقت نفسه»، باستعادة شبه جزيرة القرم، أو بعض اليونان وبلغاريا. وأوزال نفسه صرّح أثناء أزمة الخليج بأنه إذا كانت الكويت جزءًا من العراق، فإن العراق كله كان «عثمانيًا».

□ **مسألة مياه الفرات:** (حول دجلة والفرات، راجع «آسيا»، ج٢، ص ٢٦).

ترتبط هذه المسألة أكثر ما ترتبط بعلاقات تركيا بسورية، وتاليًا بالعراق والعالم العربي. وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروة تأزمها إثر توقيع أنقرة لاتفاقية تشييد سد بيريجيك في تشرين الثاني ١٩٩٥، فسارعت سورية وتحركت لدى العواصم العربية وجامعة الدول العربية، ولدى عواصم القرار الدولي، وقدمت مذكرة تشكو فيها من انفراد تركيا في التصرف بمياه نهر الفرات كما لو انه نهر تركي خالص فيما هو نهر دولي، ولسورية والعراق حق المشاركة في وضع الخطط الخاصة به. كما تشير المذكرة إلى تقلص حجم كمية المياه الممرّرة عبر الحدود إلى سورية، وإلى وصولها ملوثة ومضرة بالزراعة بسبب السدود التركية المنشأة على النهر.

بالصدد هذا، كتب محمد نور الدين («الحياة»، العدد ١٢٠٣٤، تاريخ ٤ شباط ١٩٩٦، ص ١٣):

«مضت العلاقات بين البلدين (تركيا وسورية) إلى مزيد من التوتر مع إعلان أنقرة في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ عن توقيع إتفاق مع مجموعة شركات لتمويل بناء سد بيريجيك على نهر الفرات. ويقع السد على بعد ٥٠ كلم فقط من الحدود مع سورية وهو واحد من سلسلة سدود تصل إلى ٢١ سدًا يشملها المشروع الضخم

المعروف باسم «غاب» (GAP) لتنمية جنوب شرقي الأناضول. وتهدف أنقرة من ورائه إلى امتصاص النزعة الانفصالية الكردية عبر اجتثاث مسبباتها الاقتصادية والاجتماعية، فيما ينتاب الطرف العربي مخاوف جدية من استخدام تركيا للسدود التي ستقيمها أنقرة سلاحًا ضاغطًا لتحقيق مآرب سياسية في علاقاتها مع سورية والعراق. أما الاتفاق الخاص بسد بيريجيك فقد وقعته رئيسة الحكومة تشيلر مع الشركات التالية: هيرمس (ألمانيا)، كوفاس (فرنسا)، دوكروار (بلجيكا)، أو. كاي. بي (النمسا) و٤٤ مصرفًا دوليًا. وتبلغ قيمة الصفقة الاجمالية ١،٣٢١ بليون دولار وتتضمن بناء سد يروي ٧٠ ألف هكتار، ومحطة كهربائية كبيرة بقدرة ٦٧٢ ميغاواط تنتج ٢،٥ بليون كيلوواط/ساعة سنويًا. والسدّ الذي بدأ العمل به في ايار ١٩٩٣ هو الرابع على نهر الفرات ويُبنى وفق نظام: البناء، التشغيل، تحويل الملكية، والتي ستؤول، بعد ١٥ عامًا، إلى الدولة التركية. ويتوقع الانتهاء من الاعمال بعد ٦٦ شهرًا. وكان العراق قد هدّد في مطلع ١٩٩٣ برفع دعوى بحق الشركات التي ستمول المشروع لأن ذلك يتطلب التشاور المسبق مع الدول التي يعبرها النهر، أي العراق وسورية. ومضت مسألة المياه إلى مزيد من التوتر مع مطالبة دول «إعلان دمشق» في أواخر كانون الاول ١٩٩٥ تركيا التوقيع على «اتفاقية مياه عادلة» مع سورية متهمين أنقرة بتلويث مياه الفرات، ومع رفع دمشق شكوى إلى جامعة الدول العربية، وردود أنقرة الغاضبة على ذلك من جراء عدم رغبتها في إعطاء المسألة بعدًا دوليًا، وتكاثر «سيناريوهات الحرب» مع سورية التي اشاعتها وسائل الاعلام التركية المكتوبة والمرئية. وستبقى مسألة المياه شوكة كبيرة في خاصرة العلاقات التركية-السورية والتركية-العربية. وتركيا تدرك جيدًا ان حل هذه المشكلة هي بوابتها إلى العالم العربي، يعكس ذلك بوضوح ما ذكره دوغان غوريش رئيس الاركان التركي السابق في ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٥ من ان المياه «قد تجلب لرأسنا ألمًا كبيرًا»، ويشير إلى ان الرجل الثاني (الأمير عبد الله) في السعودية قال مرة: «نحن حاربنا ضد العراق. لكنهم أخوتنا فلا تقطعوا مياههم فهذا يثير ألمنا».

والمعروف ان حيثيات اختلاف وجهتي نظر كل من دمشق وأنقرة تتمحور حول النقطة التالية: سورية تطالب تركيا بتوقيع اتفاقية تحدد حصة سورية والعراق من مياه الفرات بشكل نهائي وعادل وبنسبة تقارب ٧٠٠ متر مكعب في الثانية، فيما تدعو تركيا إلى تحديد الحاجات المائية لكل بلد وفق استخدام متطور للتكنولوجيا يحول دون الهدر مع الأخذ في الاعتبار وحدة حوض الفرات ودجلة بمياهه السطحية والجوفية.

□ المضائق (الدردنيل والبوسفور):

مضيقا الدردنيل والبوسفور الاستراتيجيان يعرفان في التاريخ الدبلوماسي باسم «المضائق».

الدردنيل: يفصل اوروبا عن جنوب شرقي آسيا الصغرى بعرض ٣-١٠ كلم وطول ٧١ كلم، ويراوح عمقه ٥٠-٩٠ مترًا. يصل بحر إيجه ببحر مرمرة الذي يتصل بدوره بالبحر الأسود بمضيق البوسفور. وللدردنيل أهمية تجارية واستراتيجية كبيرة بالنسبة إلى بلدان البحر الأسود والبحر المتوسط؛ ولذلك كان هدفًا سياسيًا وعسكريًا. كان مسرحًا للحملة الفرنسية-الانكليزية (شباط-تشرين الثاني ١٩١٥) التي اقترحها ونستون تشرشل وزير البحرية البريطانية والتي هدفت إلى:

- احتلال المضائق من أجل السيطرة على الممر والحفاظ على الاتصالات الحيوية مع روسيا.
- الحفاظ على صربيا حيث كانت المقاومة قد ضعفت.
- الضغط على بلغاريا التي كانت تميل نحو دول المحور.
- الضغط على اليونان حيث كان تعاطف الوزير فينيزيلوس مع الحلفاء بحاجة إلى تشجيع ودعم ضد ميول الملك قسطنطين نحو ألمانيا.
- القرار العثماني بإقفال المضائق والتهديد الذي باتت قناة السويس معرضة له جراء دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا.

أصاب الحملة الفرنسية-الانكليزية فشل ذريع أدى إلى استقالة تشرشل من وزارة الحربية.

البوسفور: عبارة عن قناة ضيقة تفصل اوروبا عن آسيا وتصل البحر الأسود ببحر مرمرة. طولها ٣١ كلم وعرضها ٥٥٠-٣٢٠٠م. وهي عبارة عن واد نهري قديم اجتاحه البحر في الطور الجيولوجي الرابع، ويبلغ معدل عمقه نحو ١٠٥م. وعلى بعد ١٠ كلم شمالي استنبول حيث تبلغ القناة أقصى ما تكون عليه من الضيق، يوجد حصنان، الواحد قبالة الآخر، بناهما محمد الثاني (١٤٥٣) لحماية الممر.

معاهدة **مونترو** (Montreux): كانت هذه المضائق موضوع مفاوضات واتفاقيات معقدة في مطلع هذا القرن، كان أهمها معاهدة مونترو التي حدّدت شروط المرور في هذه الممرات.

ففي ٢٠ تموز ١٩٣٦، اجتمع في مونترو (مدينة سويسرية تقع على الضفة اليمنى من بحيرة ليمان) ممثلو بلغاريا وفرنسا وبريطانيا واليونان ورومانيا وتركيا والاتحاد السوفياتي ويوغوسلافيا بهدف تنظيم حق المرور والملاحة في مضيق الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة بطريقة تؤمن، في إطار أمن تركيا وأمن البحر الأسود والبلدان المطلة عليه، حرية الملاحة في هذه المضائق. ومن أهم مواد هذه المعاهدة:

١- التأكيد عل مبدأ حرية المرور والملاحة في المضائق.

٢- تتمتع السفن التجارية، في زمن السلم، بالحرية الكاملة في المرور والملاحة في الممرات في

أي وقت ومهما كانت جنسيتها وحمولتها لقاء رسم متفق عليه.

٣- أما في حالة الحرب التي تكون فيها تركيا طرفًا فيحق للسفن التجارية التابعة لبلدان غير مشتركة في الحرب وغير معادية لتركيا المرور بحرية شرط ألا تقدم أية مساعدة للعدو.

٤- حق البلدان الاجنبية وبشكل خاص البلدان المطلة على البحر الأسود في تمرير بعض قطعاتها البحرية ضمن معايير محددة وأصول مرعية وذلك في حالة السلم.

٥- في حالة الحرب التي تكون تركيا فيها طرفًا يصبح حق مرور القطع الحربية الاجنبية رهنًا بإرادة الحكومة التركية. كما ان هذه المادة تطبق ايضًا عندما تعتبر تركيا نفسها مهددة بحرب وشيكة.

شكلت هذه المعاهدة نصرًا لتركيا التي أكدت سيادتها على المضائق بعد ان كانت معاهدة لوزان قد حرمتها منها.

قواعد المرور الجديدة: عندما تم توقيع معاهدة مونترو كان يمر في المضائق حوالي ٧٠ سفينة سنويًا. أما حاليًا (١٩٩٤-١٩٩٥) فعدد السفن العابرة هذه المضائق أصبح يفوق ٥٠ ألف سفينة سنويًا. وقد احتاج هذا الكم إلى تنظيم يضمن الأمن للسفن ولمدينة استنبول نفسها. وبدأت تركيا تطبق نظام مرور جديد في تموز ١٩٩٤، سواء لجهة النواحي الفنية المطبقة على السفن، أو لجهة نوعية وكمية حمولتها. وقد أبلغت أنقرة موسكو بتفاصيل نظام المرور الجديد المكون من ٥٩ مادة.

وجاء حادث تصادم مروع، في آذار ١٩٩٤، بين ناقلة بترول وإحدى السفن في المضيق ليدعم موقف تركيا بضرورة وضع نظام مرور جديد في وجه الرفض الروسي الذي اعتبر النظام مخالفًا لنصوص معاهدة مونترو. وتدعم دول البلقان الموقف الروسي.

□ **المطابع الأولى في تركيا:** تأسست أول مطبعة في تركيا بالحروف العربية في ١٧٢٦، وواجهت الكثير من العراقيل، إذ امتنع المسلمون في بداية الأمر عن تعاطي الكتب المطبوعة خشية ان يؤدي ذلك إلى التفكير في طباعة المصحف الشريف الذي كانوا يعتبرونه انتهاكًا لحرمة هذا الكتاب المقدس؛ إضافة إلى ان نسخ الكتب باليد كان يمثل مصدر رزق لعدد كبير من الناس.

قبل هذا التاريخ (١٧٢٦) بسنوات قليلة كانت قد أنشئت مطبعة حلب (١٧٠٦) التي أسستها الطائفة الأرثوذكسية؛ وأنشئت بعد ذلك مطبعتان في لبنان: الأولى في الشوير سنة ١٧٣٤، والثانية في بيروت سنة ١٧٥١. وقبل هذه المطابع الأربع كانت قد ظهرت مطابع عربية في روما. وكان المسيحيون العرب (وخاصة منهم الموارنة في لبنان) يسعون إلى الحصول على كتب مطبوعة من اوروبا، خصوصًا من حاضرة الفاتيكان، وحاولوا إنشاء مطبعة في دير مار قزحيا في جبل لبنان في ١٦١٠، إلا انها توقفت في سرعة.

يمكن اعتبار العام ١٥٨٨ البداية الفعلية لمسار إدخال المطبعة إلى تركيا. ففي هذا العام، أصدر السلطان العثماني مراد الثالث فرمانًا باجازة تداول الكتب المطبوعة في اوروبا بالحروف العربية بعد ان تلقى شكاوى من تجار اوروبيين تعرضوا للأذى في سوق استنبول وانتزعت منهم الكتب المطبوعة التي كانوا يبيعون.

لكن قبل هذا التاريخ (١٥٨٨) تعددت المحاولات الرامية إلى إنشاء المطابع في تركيا. فأدخل اليهود معهم مطبعة إلى استنبول عندما قدموا إليها في ١٤٩٢. ونجح شخص يدعى «أبقار» في إدخال أدوات الطباعة إلى استنبول في ١٥٦٧، ونجح على الرغم من الضغوط التي مورست عليه في تأسيس أول مطبعة أرمنية في المدينة. كما نجح الراهب اليوناني نيكودومس متاكساس في إدخال مطبعة في ١٦٢٧ بعد ان توسط له في ذلك السفير الانكليزي، وأعاد تركيبها مرة أخرى بعدما تعرضت لأعمال تخريبية من قبل اليسوعيين الذين لم يعجبهم النشاط الديني الأرثوذكسي... وهكذا انتشرت مطابع الأقليات المذهبية في تركيا قبل إنشاء أول مطبعة بالحروف العربية في ١٧٢٦ في عهد السلطان أحمد الثالث الذي شهد عصره تنظيم مهنة الطب وازدهار فنون الرسم وانتشار المكتبات وتكريم العلماء، حتى ان السلطان زوج ابنته لأحد العلماء ابراهيم باشا تقديرًا له وإعجابًا به وقلده أشرف المناصب.

ولم تطبع مطبعة استنبول (بين ١٧٢٦ و ١٧٨٧) إلا ٢٠ كتابًا، فيما أصدرت مطبعة حلب ٨ كتب (١٧٠٦-١٧١١)؛ وأصدرت مطبعة الشوير ١٩ كتابًا (١٧٣٤-١٧٨٧) ولم تطبع مطبعة بيروت سوى كتابين (١٧٥١-١٧٦٦). وفي حين غلبت على الكتب الصادرة عن مطابع حلب والشوير وبيروت هاجس ترسيخ العقيدة المتصلة بالمذهبين الكاثوليكي والأرثوذكسي، غلب على الكتب الصادرة عن مطبعة استنبول الهاجس السياسي، إذ سيطر على المطبعة رجال الباب العالي، فسخروها للدعاية السياسية (من مراجعتين لكتابين حول تاريخ الطباعة في تركيا وبلاد الشام، نشرتهما «الحياة»، الأولى في ٢٦ ايار ١٩٩٣، والثانية في ٩ تموز ١٩٩٣).

□ **المهجرون المسلمون البلقانيون إلى تركيا:** أعداد كبيرة من مسلمي دول البلقان تم تهجيرها إلى تركيا منذ بداية العهد الكمالي حتى السنوات الأخيرة. وتحليل السياسة التركية إزاء هذه المسألة يدل على ان تركيا لم تكن ترفض، أو حتى تعترض في أكثر الاحيان على وصول المهجرين إليها، لا بل ان النسبة الكبرى من هؤلاء تم ترحيلهم إلى تركيا بعد اتفاقيات ثنائية منظمة:

- في ١٩٢٣، اتفقت أنقرة وأثينا على القيام بعملية «تجنيس إتني» متبادل، فطردت كل منهما عشرات الألوف من ديانة الطرف الآخر.
- في ١٩٣٨، وقعت أنقرة وبلغراد اتفاقية رسمية لتهجير ٢٠٠ ألف مسلم من البوسنة والسنجق إلى تركيا.
- في ١٩٥٠، أبرمت أنقرة وصوفيا اتفاقية ثنائية لتهجير ربع مليون مسلم من بلغاريا إلى تركيا.
- وفي ١٩٦٨، أبرمتا (أنقرة وصوفيا) اتفاقية ثانية لتهجير ١٣٠ ألف مسلم من بلغاريا إلى تركيا.
- حتى السنوات القليلة الأخيرة (أي إلى حين انهيار الأنظمة الشيوعية)، قدرت الحصيلة النهائية لمجموع المهجرين والمطرودين من مسلمي البلقان إلى تركيا خلال القرن الأخير بنحو ٨ ملايين مسلم.
- في ١٩٨٩، وبعد حملة تركية ركّزت على الاصول التركية لمسلمي بلغاريا، فتحت تركيا حدودها مع بلغاريا وأخذت تستقبل النازحين وتسهّل أمامهم سبل الإقامة والعمل. وفي الأثناء صرّح تورغوت أوزال امام مؤتمر الأمن الاوروبي ان حكومته مستعدة لإبرام معاهدة مع صوفيا تنظم هجرة كاملة للمسلمين البلغار بشرط حصولهم على أموالهم.
- في ١٩٩٢ (انفراط عقد الاتحاد اليوغوسلافي وبدء حرب البوسنة-الهرسك) وما تلاه من أعوام، بدت واضحة «خيبة أمل» مسلمي البوسنة وغيرهم من مسلمي البلقان من سياسة أنقرة إزاء قضاياهم. وقد لوحظ ان الاهتمام التركي في أزمة البلقان انصب على مقدونيا أكثر من الاجزاء الأخرى على رغم ان مسلمي مقدونيا لم يتعرضوا لأي تعديات خطيرة؛ والسبب، كما يتردّد على ألسنة البعض هو ان مقدونيا، كدولة وكموقع وكمستقبل، ذات أولوية سياسية بالنسبة إلى تركيا.

مناقشة: «ما هي دوافع أنقرة التي أملت

تلك السياسة السلبية الضارة بالمسلمين؟».

طرح هذا السؤال محمد خليفة (كاتب سوري) وأجاب عليه بالتالي («الحياة»، العدد ١١٤٦٢، تاريخ ٦ تموز ١٩٩٤، ص ٧):

الواقع اننا امام سياسة هدفها «استيراد» كميات وأعداد لا نهائية من المسلمين، أو الاتراك في البلقان، لتدعيم العنصر التركي في داخل البلاد بهدف تدعيم سيطرته وأرجحيته على الدولة وإضفاء لونه العرقي الخاص، مقابل العناصر القومية العديدة في تركيا التي تنافسه وتهدده بسبب تعددها وكثرتها الكلية أو حتى الأحادية بالنسبة إلى بعضها، كالأكراد.

منذ قيام تركيا مطلع العشرينات كدولة قومية على انقاض الدولة العثمانية السابقة التي كانت متعددة الاجناس والقوميات، تعاني تركيا من عقدة الكمّ مقابل الشعوب الأخرى التي ضمتها إليها خصوصًا الشعب الكردي الذي يبلغ وحده اليوم نحو ١٢ مليونًا وربما يزيد عن ذلك ليصل إلى ١٥ مليونًا أو أكثر، وهم يشكلون ٥٢٪ من مجموع الشعب الكردي على رغم انها استطاعت في سياستها المعادية للأكراد قتل وتهجير عدة ملايين منهم. فالاتراك الذين أسبغوا على الجمهورية الحديثة لونهم العرقي الخاص ورفضوا أي اعتراف بالالوان الأخرى، قومية أو دينية، حوّلوا الدولة التي قامت على انقاض السلطنة العثمانية إلى نقيض لها، أي دولة أحادية العرق والعنصر، الامر الذي جعل البلاد بركانًا يغلي بالانقسامات والتوترات.

إزاء هذا الضعف البنيوي والاحساس بعقدة الكم، سعت الجمهورية التركية، منذ قيام الحركة الطورانية بانشائها، بالبحث عن وسائل لتعويض النقص الحاصل في العنصر التركي، وكان ان وجدت في مسلمي البلقان مصدر ثراء يعوّضها. فاعتمدت سياسة مبرمجة لاستقدام أو استيراد ما أمكن منهم من خلال استغلال أزماتهم ومآسيهم

وظروفهم القاسية في بلدانهم. فالتقت مصلحة أنقرة ومصالح الدول البلقانية. الأخيرة راغبة في التخلص من جزء من سكانها، وتسعى بكل ما أوتيت من أساليب وإمكانات لدفعه إلى الخارج، وتلك (تركيا) راغبة بالدرجة نفسها في استيعاب ذلك الفائض السكاني. فالدول البلقانية تريد طرد المسلمين لتحقق الصفاء العرقي والسيطرة العرقية والدينية للشعوب السلافية، والدولة التركية تريد استيعابهم لتحقق للعرق التركي الهيمنة على البلاد.

غدت هذه السياسة المشتركة القائمة على التواطؤ المعادي للحقوق الانسانية تحقق غرضًا مشتركًا للطرفين، ألا وهو «التجنيس الاتنولوجي» بحسب تعبير الباحث والمفكر المصري جمال حمدان. وبلغت هذه السياسة منتهى الأذية والاضرار بحقوق المسلمين في البلقان والشعوب غير المعترف بها في تركيا في «التواطؤ التاريخي» المستمر بين أنقرة وأثينا منذ ١٩٢٣ في تبادل الاقليتين المسيحية والمسلمة. فاليونان طردت مئات ألوف المسلمين إلى تركيا التي رحبت بهم بحفاوة، وتركيا طردت مئات الوف المسيحيين إلى اليونان التي رحبت بهم بحرارة. ومثال هذا النوع من التواطؤ نص معاهدة لوزان الذي يشدد على ان مسلمي اليونان «أتراكًا» مع ان هذا الوصف ليس في صالح اليونان. وإن تفسير الاصرار على اعتبار هؤلاء المسلمين اتراكًا يكمن في اهداف ذلك التواطؤ الرامي إلى طردهم إلى تركيا في مرحلة تالية بعد ان يتم التأكيد على انهم من الوافدين إلى الاراضي التي يقيمون عليها وعدم ارتباطهم بالمجتمعات التي يعيشون فيها؛ أي إضعاف جذورهم وشرعيتهم تمهيدًا لطردهم ونقلهم إلى «مستنبت» عرقي واجتماعي اصطناعي آخر. ومقابل هذا التواطؤ الذي تفيد منه تركيا، تواطؤ ثان تفيد منه اليونان هو اعتبار ان مسيحيي تركيا من اليونانيين، بينما هم في الواقع بيزنطيون من الناحية العرقية، كما ان مسلمي اليونان عثمانيون وليسوا أتراكًا. وجرى إلحاق كل من الاقليتين بالصفة القومية للدولة الأخرى لكي تقومان لاحقًا بطردهما واستيعابهما وتحقيق إضافة سكانية.

□ **اليهود في تركيا:** احتضنت الدولة العثمانية نحو ١٠٠ ألف يهودي فضلوا مغادرة موطنهم في الاندلس على ان يعتنقوا المسيحية بضغط من ملوك اسبانيا عقب سقوط غرناطة في ١٤٩٢. ووصلوا إلى استنبول «فقراء عراة»، لكنهم ما لبثوا ان عرفوا «حقبة ذهبية» في المجتمع العثماني في القرن السادس عشر حين كانت اوروبا تمارس شتى اصناف القمع والاضطهاد ضد يهودها. ولعب العديد من اليهود ادوارًا بارزة في حياة الدولة العثمانية على الصعد المالية والتجارية والدبلوماسية والعمرانية والأمنية.

مع انحدار السلطنة، في القرن السابع عشر، بدأ تراجع الدور اليهودي، واعتبر القرنان الثامن عشر والتاسع عشر مرحلة «انحطاط» بالنسبة إلى اليهود، مقابل ارتقاء شأن الأرمن في الادارة والاقتصاد. ومع ظهور حركة «الاتراك الشبان» في نهاية القرن التاسع عشر، ثم انقلاب «الاتحاد والترقي» على السلطان عبد الحميد الثاني في ١٩٠٨، عاد إلى الظهور العلني «العامل اليهودي» في تطور الاحداث.

ومع تأسيس الجمهورية التركية في ١٩٢٣، اعترفت معاهدة لوزان بحقوق الاقليات الدينية في تركيا وهي الأرمن واليونانيون واليهود. لكن فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى وصولاً إلى تأسيس دولة اسرائيل في ١٩٤٨ انعكست سلبًا على وضع اليهود في تركيا إذ إن الدعاية الصهيونية التي هدفت إلى جمع شتات اليهود في ارض فلسطين اثارت الريبة والشك في ولاء اليهود الاتراك للدولة، الأمر الذي دفع بهم إلى الهجرة من تركيا. وتعرّض من فضّل البقاء منهم إلى دفع «ضريبة الوجود» التي طالت اليهود أكثر من غيرهم فوقعوا

في فقر مدقع. واستعاد يهود تركيا أنفاسهم بعد إلغاء «ضريبة الوجود» في ١٩٤٤. فنشط البعض منهم في قطاع الصناعة لا سيما القماش والمطاط والحرير والاحذية والجوارب، وبات ٨٠٪ من قطاع النسيج في السبعينات بيدهم.

ومع سياسة الانفتاح على اسرائيل التي سلكها الرئيس تورغوت أوزال في نهاية الثمانينات، خطت الطائفة اليهودية في تركيا خطوة كبيرة نحو إظهار نشاطها علنيًا والخروج من دائرة الحذر والسرية، فأسس أحد رجال الأعمال اليهود، من عائلة قمحي، ما سمي «مركز الـ٥٠٠» بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على وصول يهود إسبانيا إلى الدولة العثمانية. وحاول بيان تأسيس المركز في ١٩٨٩ ان يؤكد انتماء اليهود الاتراك إلى الامة التركية.

ومع ان العلاقات بين تركيا واسرائيل تشهد منذ ١٩٩٢ تطورًا ملحوظًا تمثل في زيارات متبادلة على مستوى وزاري ومستوى رئاسة الجمهورية، إلا ان ذلك لا يلغي الحذر والريبة التي تنظر من خلالهما الدولة، أو جزء منها، إلى دور اليهود في بعض القطاعات لا سيما الاعلامية منها. فرئاسة المخابرات التركية، أعدت في وقت سابق تقريرًا مهمًا حول أكثر المحطات التلفزيونية التركية مشاهدة وهي محطة «Show T.V.» اشار إلى «قلق» من زاوية الأمن القومي التركي بسبب طبيعة البرامج الاخبارية والفنية. واتهم التقرير المحطة باثارة النعرات السياسية والعرقية والدينية والمذهبية، والتوتر مع جيران تركيا، تحت ذريعة الحرية والديمقراطية. كما ان البرامج الفنية لهذه المحطة على جانب كبير من الخلاعة والاباحية وإفساد الذوق والاخلاق في مجتمع يتصف بتقاليد وعادات دينية ومحافظة. ويذكر تقرير المخابرات التركية ان الممولين الاساسيين لهذه المحطة هم مجموعات مال يهودية عالمية، انشأتها لممارسة مزيد من التأثير داخل تركيا، خصوصًا بعد حرب الخليج ثانية. وفي ربيع ١٩٩٣، تصاعدت الاتهامات لليهود الاتراك وصلتهم باسرائيل وطالت قمحي من خلال اتهام شقيقه بأنه عميل للمخابرات الاسرائيلية (الموساد). وبطبيعة الحال لا تني وسائل الاعلام الاسلامية عن نشر الأخبار التي تشير إلى علاقة يهود تركيا باسرائيل والحركة الصهيونية (من الباحث اللبناني في الشؤون التركية محمد نور الدين، «الحياة»، العدد ١١٣٥٧، تاريخ ٢٢ آذار ١٩٩٤، ص ٧).

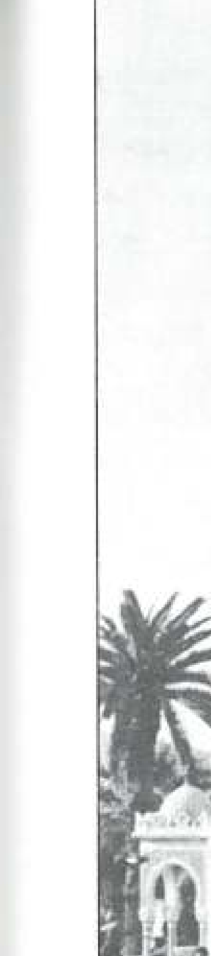
اليهود الاتراك أقرب إلى الاحزاب التركية اليمينية مثل «الطريق الصحيح» و«الوطن الأم». ولسان حالهم تنقلها صحيفة اسبوعية تصدر في استنبول واسمها «شالوم». تأسست هذه الصحيفة في ١٩٤٧ عشية تأسيس دولة إسرائيل ولا تزال مستمرة حتى اليوم. أسسها افرام ليون واستمر مسؤولاً عن إصدارها إلى ١٩٨٣، حيث اصبحت هيئة تحرير جماعية مسؤولة عنها.

مدن ومعالم

* **أرضروم Erzurum**: مدينة في شرقي تركيا، وفي أرمينيا القديمة. قاعدة مقاطعة أرضروم. تعد نحو ٣٥٠ ألف نسمة. شهيرة بمسجد الأمير سلطان (القرن الثاني عشر) وبمنارتيها (١٢٥٣). مركز تجاري مهم، ويربطها خط سكة حديد بأنقرة. كانت مدينة محصنة في ايام البيزنطيين حيث كانت تدعى «تيودوسيبوليس». تنازعها البيزنطيون والعرب. وفي ٩٧٨، أصبحت من ممتلكات الأرمن، ثم انتقلت إلى السلجوقيين، وبعدهم المغول (أواسط القرن الثالث عشر)، ثم الاتراك، ثم الفرس. وأخيرًا، ضمت إلى الامبراطورية العثمانية في ١٥١٤. من المدن التي وقعت فيها مذابح الابادة التركية ضد الأرمن. منذ ١٩٢٣، بدأ النشاط يعود إليها (عن مؤتمر أرضروم، راجع المعالم التاريخية).

* **إزميت Izmit**: هي نيكوميديا القديمة. على خليج إزميت (بحر مرمرة). قاعدة مقاطعة كوكايلي. تعد نحو ٤٠٠ ألف نسمة. فيها آثار قلعة بيزنطية. صناعات كيميائية وغذائية.

* **أزمير**: مدينة تركية وثاني أكبر ميناء تركي بعد استنبول. تقع على بحر إيجة. إسمها الشائع «أزمير الجميلة». مسقط رأس هوميروس. نشأت في الألف الثالث ق.م. وكانت تدعى «بايراكلي»، وعلى مقربة منها طروادة الشهيرة. في القرن الاول ق.م. صارت أزمير تحمل إسم «سميرنا»، وكانت إحدى أهم مدن الاتحاد اللونياني (Lonian). في ٦٠٠ ق.م.، قهرها الفرس. وفي القرن الرابع ق.م.، بنيت مدينة جديدة على شرف الاسكندر الكبير على منحدرات «باجوس». وفي الفترة الرومانية من عمر المدينة، شهدت ثاني أزهى أوقاتها، وتبع ذلك الحكم البيزنطي، وفي القرن الحادي عشر سادها السلاجقة، وفي ١٤١٥، صارت من الامبراطورية العثمانية.


برج الساعة، هدية السلطان العثماني عبد الحميد لمدينة أزمير. («العربي»، عدد ٤٤٧ شباط ١٩٩٦).




في منطقة بايراكلي، اطلال معبد أثينا على شكل أجزاء من أسوار المدينة في العهد اللبونياني. وعلى قمة جبل باجوس، بقايا قلعة الاسكندر. وفي قلب المدينة آثار «الأجورا» (مجمع الاسواق) التي تعود إلى عهد الاسكندر، وبقايا أعمدة المرمر والاقواس والتماثيل المحطمة، وكان وقع زلزال أطاح بالسوق المرمري عام ١٧٨م. وهناك آثار «كيزلار غازي خان»، أحد نماذج عمارة الاسواق العثمانية منذ القرن الثامن عشر، وقد جدد، وتتوالى على جانبي ممراته المقنطرة محال الهدايا والسجاجيد التركية وسيراميك أزنيك. وفي المدينة ميدان «كوناك» حيث رمز المدينة الشهير «ساعات كوليسي» أي برج الساعة، وهو هدية من السلطان العثماني عبد الحميد للمدينة. ولا تزال ساعته تشير إلى التوقيت بدقة.

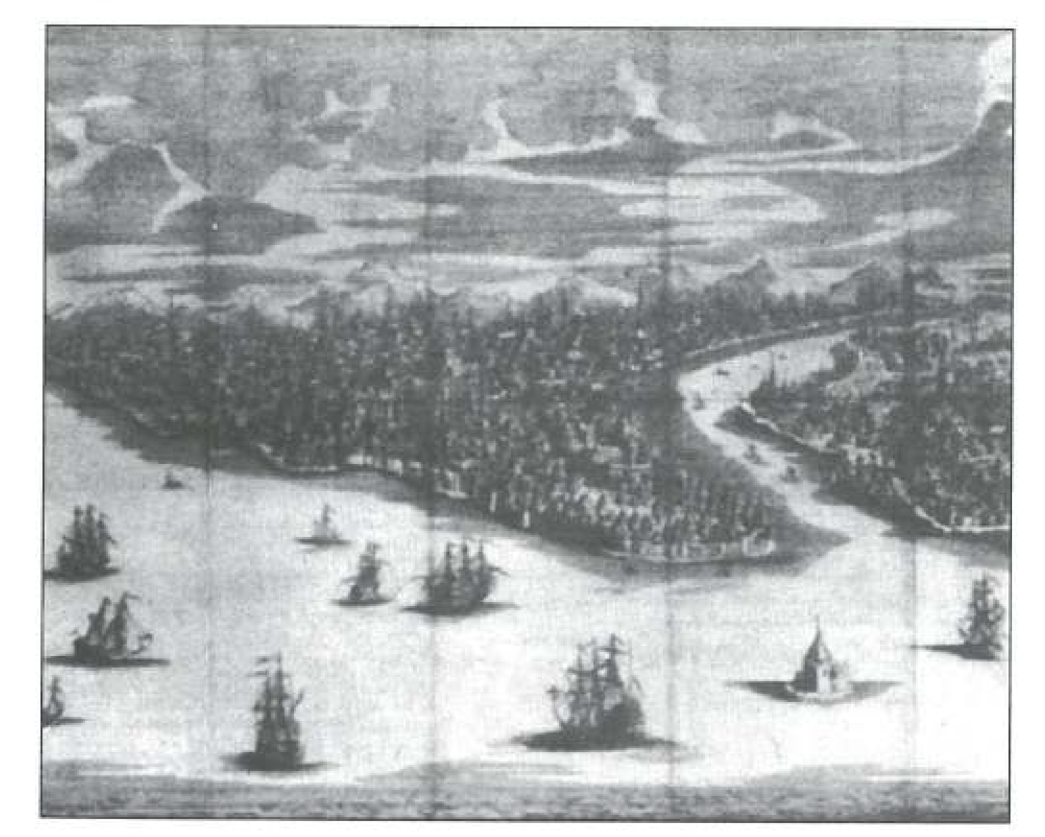
* **إستنبول Istanbul**: هي نفسها بيزنطية (Byzance) والقسطنطينية (Constantinople) و«الآستانة».

بيزنطية: في اليونانية Byzantion. مدينة في تراقيا القديمة. يحدها شمالاً القرن الذهبي، وشرقًا البوسفور، وجنوبًا بحر مرمرة. كانت مستعمرة مدينة ميغارا الاغريقية الواقعة عند برزخ قورنثيا، وبنيت مقابل كالدونيا (مدينة قديمة في آسيا الصغرى، واقعة على البوسفور) في ٦٦٧ ق.م. احتلها الأثينيون (٤٧٠-٤١١ ق.م.)، وعاد القائد الاثيني ألسيبياد (ابن أخ بيريكليس وتلميذ سقراط) وسيطر عليها في ٤٠٩ ق.م. استقلت بشؤونها منذ ٣٥٨ ق.م. وأصبحت إحدى القوى البحرية الكبرى. تعرضت مرات للحصار، بدءًا من الحصار الذي ضربه عليها فيليب المقدوني في ٣٤١-٣٣٩ ق.م.، وحصار القائد سبتيم القاسي الذي دمّرها في ١٩٦ م.

القسطنطينية: اختارها (بيزنطية) الامبراطور الروماني قسطنطين الاول عاصمة له في ٣٣٠، ودعيت على اسمه، وأصبحت عاصمة الامبراطورية البيزنطية على اثر تقسيم الامبراطورية الرومانية في ٣٩٥، واستمرت كذلك حتى ١٤٥٣ عندما أصبحت عاصمة الامبراطورية العثمانية متخذة إسم إستنبول.

اشتهرت القسطنطينية بنهضتها وعمرانها (قصور وكنائس التي اضيفت لها المباني التي أمر بها الامبراطور جوستينيانوس مثل كنيسة آيا صوفيا وغيرها). العاصمة الدينية للشرق المسيحي (مركز البطريركية). مركز ثقافي (جامعة منذ ٣٣٠)، وصناعي وتجاري. فكانت المدينة الأكبر والأجمل والأغنى طيلة القرون الوسطى. خصومات وانقسامات وجدالات اجتماعية ودينية ميزت تاريخها وعصفت بها. استمر ابناؤها منقسمون على ذاتهم بين فريقين كبيرين حتى القرن التاسع، لكل منهما أحياؤه السكنية واحزابه: الزرق، ويتكونون من كبار الملاكين والأثرياء؛ والخضر وهم الحرفيون والعمال. وكان الفريقان يتفقان احيانًا ضد الاباطرة كما في «حركة نيقا» الانقسامية حيث قام سكان القسطنطينية بثورة وسيطروا على المدينة لمدة ايام، وحرقوا كنيسة آيا صوفيا وعدة مبان حكومية، وهمّ الامبراطور جوستينيانوس الاول بالهرب من المدينة لو لم تقوّ من عزيمته الامبراطورة تيودورا، ويقدم الجنرال بيليزير، على يد مرتزقته على قتل ٣٠ ألفًا من المتمردين. و«نيقا» هي الصرخة التي كان يطلقها الثوار وتعني «الهزيمة أو النصر».

بين القرن السادس والعاشر، تعرضت القسطنطينية لحصار من الفرس، والعرب، والسلاف، ثم سقطت في يد الصليبيين الذين حولوها إلى عاصمة «امبراطورية الشرق اللاتينية» بين ١٢٠٤ و١٢٦١: يوم استرد البيزنطيون المدينة. وعلى أيدي أسرة الباليوجين الامبراطورية، عادت المدينة وانتعشت، لكنها لم تعد وتبلغ المستوى الذي كانت قد وصلت إليه قبل ١٢٠٠.



منظر عام للقسطنطينية في مطلع القرن الثامن عشر.

وبحلول القرن الخامس عشر، أصبحت القسطنطينية بدرجة متزايدة عاصمة دولة أكثر منها عاصمة امبراطورية كبرى. في ذلك الوقت كان الاتراك العثمانيون يقتربون من جهة الشرق ويتوغلون داخل اوروبا؛ وقبل انقضاء وقت طويل سقطت في ايديهم أراض واسعة (راجع النبذة التاريخية)، وكانوا خلال ذلك يزيدون من جيوشهم بارغام السكان في البلاد المفتوحة على الانضمام إليهم حتى قيّض لهم الاستيلاء على المدينة في ١٤٥٣. فكيف تسنّى لهم ذلك؟

حصار القسطنطينية وسقوطها: من «ملحق النهار» (تاريخ ٢٧ شباط ١٩٩٣، ص ١٠-١١)، هذه النبذة استنادًا إلى الموسوعة الفرنسية Quillet وغيرها:

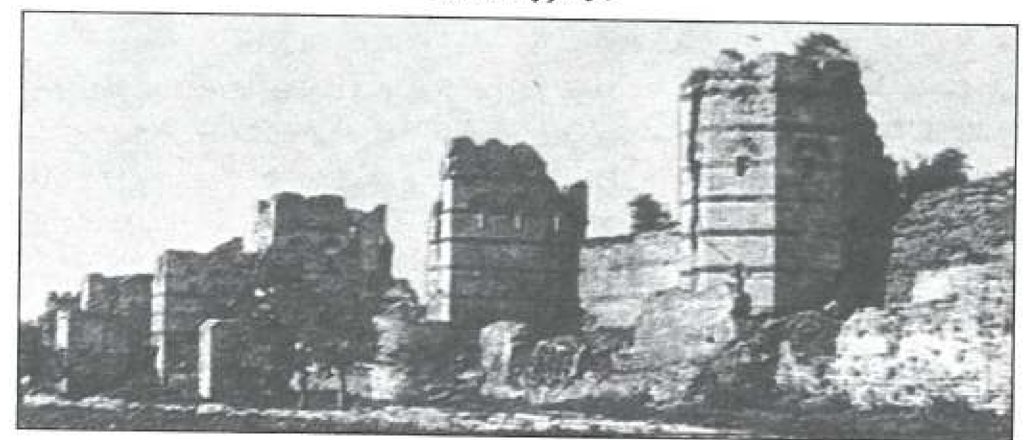
في صبيحة ٥ نيسان ١٤٥٣، سارع سكان القسطنطينية إلى السوار على أصوات الطبول والابواق المصحوبة بالأناشيد الدينية، ففوجئوا بمشهد رهيب أتى على ما تبقى من معنويات في نفوسهم المنهارة. فمن بحر مرمرة شرقًا، إلى القرن الذهبي غربًا، حشد هائل من الجنود الاتراك، قدّر المؤرخ البيزنطي ميشال دوكاس، المعاصر لتلك الفترة، عددهم بنصف مليون جندي، بينما قدّر آخرون العدد بمائة ألف. على رأس هذا الجيش الكبير سلطان شاب لا يتجاوز الثلاثة والعشرين، هو السلطان محمد الثاني الذي عُرف، رغم حداثة سنه، بحدة ذكائه وشدة بأسه. وكان محمد الثاني مصمّمًا على مواصلة الزحف داخل اوروبا، لذلك كان لا بد من القضاء على العقبة الوحيدة المتمثلة بالقسطنطينية. وكان على عرش القسطنطينية، يومذاك، قسطنطين الحادي عشر، وهو من أفضل الأباطرة الذين اعتلوا عرش امبراطورية الشرق الرومانية سواء بحسن





فارس تركي.

بقايا أسوار القسطنطينية.



ثقافته أم بقوة شخصيته. بيد انه وجد نفسه في وضع يائس. فمن المئة ألف مقاتل في الجيش البيزنطي لم يبق سوى ثمانية آلاف، ومن الاسطول الحربي الذي كان يضم مئات السفن، لم يبق سوى ثلاثين. أضف إلى ذلك ثلاثة آلاف ايطالي من المرتزقة والمتطوعين، بينهم ٧٠٠ جندي من إمارة جنوى بقيادة جيوفاني جوستنياني، وقد حاول الجنود الجنويون اختراق الحصار التركي أكثر من مرة دون جدوى، فاقتصر دور الجميع على الدفاع عن المدينة المحاصرة.

وفضلاً عن موقعها الطبيعي المنيع، كانت القسطنطينية مجهّزة بنظام دفاعي محكم: هناك، أولاً، الاسوار المبنية في عهد الامبراطور تيودور الثاني في القرن الخامس الميلادي، وعلى مقربة من القرن الذهبي حصن يحتوي على سبعة أبراج كان مثابة صلة وصل بين الاسوار الشرقية عند بحر مرمرة وبين الاسوار الغربية على شاطىء القرن الذهبي. وكان هذا النظام لا يزال يحتفظ بفعاليته كما كان شأنه في القرون الوسطى، إلا ان قلة عدد المدافعين عن المدينة أضعف منعته (خمسة امتار بين الجندي والآخر فوق الاسوار)، فضلاً عن الفرق الكبير في العتاد. وقد اعتمد الاتراك، في الدرجة الاولى على المدفعية، وخصوصًا على مدفع ثقيل (صنعه شاب مجري) كان فريدًا في نوعه في ذلك العصر، إذ يبلغ طوله عشرة أمتار ويزن حوالي ستة قناطير يحتاج لجره وتشغيله مئة ثور و٤٥٠ جنديًا اقتضى نقله من المصنع إلى مكان العمليات شهرين كاملين، وقد احدثت قذائفه ثغرات واسعة في الاسوار. بينما لم يكن لدى القوات البيزنطية سوى عدد ضئيل من المدافع الحديثة، واما الباقي فمنجنيقات وقاذفات لهب موروثة من عهد الاسكندر الكبير.

كان السلطان محمد الثاني قد عمد، قبل عام من بداية الحصار، إلى تشييد حصن كبير في الطرف الشرقي من مضيق البوسفور، على الشاطىء الاوروبي سماه «روميلي حصار»، وقبالته على الشاطىء الآسيوي، حصن آخر «امادولي حصار»، فقطع بذلك الطريق البحري على السفن القادمة من البحر الاسود. وكانت قذائف المدافع المنطلقة من روميلي حصار تبلغ قلب المدينة.

وردّ البيزنطيون باغلاق مدخل خليج القرن الذهبي بواسطة سلاسل ضخمة من الحديد تمنع السفن التركية من العبور وقصف المدينة من تلك الجهة. ولم تكن السفن التركية قادرة، مع كثرة عددها على التصدي للمراكب الجنوية الخمسة المحملة بالمؤن والعتاد والتي انضمت إلى السفن البيزنطية الثماني.

وفي ١٨ نيسان شن المشاة الاتراك أول هجوم مباشر على المدينة، ولكن الجنود الجنويين، بقيادة جوستنياني، تمكنوا من رد الهجوم بقوة. فعرض محمد الثاني على قسطنطين الحادي عشر ان يجنب المدينة الدمار إذا استسلم له. رفض الامبراطور البيزنطي العرض رفضًا قاطعًا.

عند ذلك قام السلطان التركي بعملية حربية تعتبر من أكثر العمليات الحربية جرأة وغرابة في التاريخ الحربي. فقد عمد إلى شق طريق برية عبر شبه جزيرة غالاتا يبلغ طولها ٨ كلم. وفي ٢٣ نيسان، جرى نقل ٨٠ سفينة حربية عبر تلك الطريق بواسطة عجلات خشبية ضخمة، وآلاف الجنود ومئات الثيران. وعندما بلغت السفن خليج القرن الذهبي، ولاحت أشرعتها امام أنظار السكان، أيقن الامبراطور البيزنطي ان مصير عاصمته بات محسومًا. وقد نجحت السفن التركية في تشتيت السفن البيزنطية والايطالية، بالمدفعية، وتدمير معظمها. ثم بنى الاتراك جسرًا عائمًا فوق البحر مما جعل القسطنطينية معزولة تمامًا، فكرر محمد الثاني عرضه على الامبراطور بالاستسلام، ولكن الامبراطور رفض الاستسلام مرة أخرى وأصرّ على المقاومة.

في هذه الفترة الصعبة، على الرغم من الخطر الداهم، استمرت الخلافات الدينية على أشدها، داخل القسطنطينية بين الأرثوذكس والكاثوليك.

وفي ٢٣ ايار ١٤٥٣، قرر السلطان محمد الثاني، وقد أرهقه الحصار الطويل، واصرار الامبراطور البيزنطي على المقاومة، شن هجوم نهائي بالغ العنف. فوعد جنوده بإباحة المدينة لهم، إذا هم دخلوها، ثلاثة ايام كاملة: ألهب هذا الوعد المغري حماسة الجنود، فاندفعوا نحو المدينة اندفاع السيل الجارف. ورغم عنف المعارك وشراستها تمكنت حامية المدينة من رد الموجتين الاوليين من المهاجمين المتعطشين للغنائم. وفي حين كان جميع القادرين على حمل السلاح من سكان المدينة فوق الاسوار اعتصم الباقون في كاتدرائية القديسة صوفيا في قداس حاشد كان آخر احتفال ديني مسيحي في الكاتدرائية.

استمرت المعارك ٢٢ ساعة جرح أثناءها القائد الجنوي جوستنيانوس واعتزل القتال. خلال الهجوم التركي الثالث (بعد ايام قليلة، أي في ٢٩ ايار)، وفي حين كانت المقاومة على أشدها فوق الاسوار المنيعة، فوجىء المقاومون بالجنود الاتراك في مؤخرتهم. ذلك ان هؤلاء نجحوا في التسلل من احد الأبواب، وهو باب السيرك، وتغلغلوا في المدينة المقفرة.

في كاتدرائية القديسة صوفيا غطت صيحات الظفر على اصوات المصلين وأناشيدهم، ثم جرت مذبحة رهيبة انتهت بنهب أو بتحطيم كل ما احتوته الكاتدرائية العريقة من أثاث ومن كنوز فنية نادرة. وسيق من بقي من السكان حيًا إلى السفن التركية ليغدو رقيقًا. أما فوق الأسوار فقد استمرت المقاومة اليائسة إلى حين. وسمع قسطنطين الحادي عشر يقول، وهو يقاتل بضراوة: «لقد سقطت المدينة ولكنني ما زلت حيًا»، وبعد ثوان قتل، وطويت صفحة بيزنطية، أو امبراطورية الشرق الرومانية نهائيًا (بعض المراجع تذكر أن

عشية تلك المعركة الفاصلة، وبينما كان المصلون في القسطنطينية، وبينهم الامبراطور نفسه، يؤدون شعائرهم الدينية في كنيسة آيا صوفيا بدت قبة هذه الكنيسة مشتعلة، فتوجّس المصلون نذير شؤم؛ كذلك صعق الامبراطور لذلك المشهد، فودّع أفراد أسرته وحاشيته وطلب منهم الصفح وتوجه نحو السور).

كتب الكثير عن النتائج المباشرة، وغير المباشرة لسقوط القسطنطينية في يد الاتراك، وقد جعل بعض المؤرخين هذا الحدث بداية عصر النهضة الاوروبية، وذلك بفضل انتقال أدباء القسطنطينية وفنانيها ومفكريها وعلمائها إلى المدن الاوروبية، فأحدث هذا الزحف الثقافي ما يشبه الصدمة الفكرية في تلك المدن، فنشطت العقول، وبدأت اوروبا تخرج تدريجيًا من ظلمة القرون الوسطى. وجاء سقوط القسطنطينية ليفتح الطريق امام الجيوش التركية لتتغلغل في وسط القارة الاوروبية (انتهى ما جاء في ملحق النهار).

استنبول: يبلغ حجمها اليوم عشرة اضعاف حجم المدينة القديمة التي كانت تعتبر أكبر مدن اوروبا في زمانها. ويزيد عدد سكانها اليوم عن ٧ ملايين نسمة. والمعروف ان عدد سكان المدينة أخذ يتضاعف كل نحو ١٥ عامًا منذ بدء النزوح المكثف من الريف في الخمسينات من هذا القرن، ومن المتوقع ان يصل تعدادها عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٠ ملايين نسمة. وهي مركز تجاري مهم، ونقطة استراتيجية في الشرق، ومركز علم وفن، وفيها جامعتان احداهما ترقى إلى القرن الخامس عشر الميلادي. ويعتبر ميناؤها من أهم الموانىء في العالم (راجع «المضائق» في باب «معالم تاريخية»).

حلّ إسم «استنبول» محل إسم «القسطنطينية»، إثر فتحها، وأصبحت مركز الحكومة العثمانية. عادت استنبول وعرفت نهضة جديدة، وزاد عدد سكانها من نحو ٥٠ ألفًا في

اوائل القرن الخامس عشر إلى نحو نصف مليون في اواسط القرن السادس عشر، وقد شجع السلاطين انتقال اعداد من اهالي الأناضول وإسكانهم في المدينة في أحياء (دعيت «استنبول») واقعة في اللسان الارضي الذي يكون شبه جزيرة ممتدة جنوبي القرن الذهبي.

وتضم المدينة المدن (أو الاحياء) الجنوبية القديمة، مثل غالاتا وبيرا، وتضم على الضفة الآسيوية من البوسفور حي أوسكودر القائم على الخاصرة الغربية من جبل بولغورلو. أما في أحيائها البيزنطية والعثمانية فتتركز معالمها التاريخية الأهم.

انشغل السلاطنة، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، في مواجهة المطامع الروسية بمضائق المدينة. احتلها الحلفاء بين ١٩١٨ و١٩٢٣، ثم فقدت دورها كعاصمة سياسية لتركيا فحلت محلها مدينة أنقرة. وكان للسياسة القومية التي انتهجها مصطفى كمال ان أدّت إلى هجرة سكانها اليونانيين والأرمن، وجاءت موجات من الأتراك النازحين من مختلف جهات الأناضول للاقامة فيها. وعلى رغم فقدانها دورها كعاصمة سياسية، استمرت استنبول عاصمة إقتصادية مزدهرة. فهي تقدم نحو ثلث الانتاج الصناعي (صناعة كيميائية، مواد كهربائية، جلود، تبغ، أقمشة، وأحواض لبناء السفن)، إضافة إلى كونها المرفأ الاول للبلاد: نحو ٥٠٪ من مجموع الاستيراد، و٢٠٪ من الصادرات.

إن نظرة عامة على استنبول اليوم تظهر انها منتشرة على التلال السبع التي تشكل جيولوجية المكان، ويقسمها خليج البوسفور إلى «هويتين»: اوروبية وآسيوية، وهو ما يشكل لها انفرادًا على كثير من مدن العالم البحرية، فترتبط بالبحرين الاسود ومرمرة، وتطل في الوقت نفسه على البحر المتوسط. إضافة إلى ان قوميات مختلفة تعج بها المدينة، وتختلط الملامح التركية الحالية باصول شتى، لتنتمي –تشريحيًا– إلى الرومان والبلغار والبوشناق واليونان والأناضوليين، وتنصهر جميعًا في بوتقة اللغة التركية التي هي خليط من الألمانية والفرنسية والعربية. والغالب على طرازها المعماري تزاوج الفن البيزنطي–الاسلامي. وأهم معالمها التاريخية:

– كنيسة آيا صوفيا التي تمّ بناؤها في ٤٢٥. أتى الحريق عليها مرات عدة قبل ان يعيد بناءها الامبراطور جوستنيانوس في اواخر القرن السادس. دخلها محمد الفاتح وصلّى فيها وأمر بتحويلها إلى مسجد، ثم استعملت كمتحف يضم كنوزًا بيزنطية وعثمانية، وما تزال على هذه الحال، وقد برزت، في السنتين الأخيرتين، أصوات إسلاميين تدعو إلى الكف عن اعتبارها متحفًا، فتصبح مسجدًا كباقي المساجد تقام فيه صلاة الجمعة ويؤمه المصلون.

– «الامانات المقدسة»: راجع «طوب قابي، متحف» في هذا الباب «مدن ومعالم».

– متحف طوب قابي: راجع «طوب قابي، متحف» في هذا الباب «مدن ومعالم».

– المسجد الازرق أو «يني جامع» الذي كانت السلطانة صفية زوجة مراد الثالث أول من باشر في بنائه، وللجامع مئذنتان ولكل مئذنة ثلاث شرفات مئذنية، وعلى مرّ الزمان تم توسيع أطراف طرق الجامع الخارجية حتى لم تعد هناك حديقة خارجية للجامع، وهو يتشكل من ٦٦ قبة، وجدرانه مغلفة، من الارض حتى السقف، بالخزف الصيني نصفه أخضر والنصف الآخر أزرق.

– مسجد السلطان أحمد: يقع شرقي «الميدان» مواجهًا صرح (كنيسة ثم مسجد) آيا صوفيا، وله نفس التكوين الشائع للمساجد السلطانية التركية، لكن يميزه–إضافة لزخارفه من السيراميك والخشب المنقوش والعاج والنحاس والقبة العظيمة–وجود ست مآذن، وهو المسجد الوحيد الذي له ست مآذن في إستنبول، ولذلك

قصة طريفة: فقبل ان يتجه السلطان أحمد الثاني على رأس رحلة الحج إلى مكة، أمر المعماري الشهير «سنان» ان يبني مآذن ذهبية للمسجد، ومن وجهة النظر الاقتصادية رأى سنان ان ذلك مستحيل، وخرج من هذا المأزق اعتمادًا على التشابه القوي بين كلمتي «ذهب» و«ستة» في اللغة التركية إذ إنهما «آلتين» (ذهب) و«آلتي» (ستة)، وبنى ست مآذن حتى يكون قد نفذ أمر السلطان.

و«سنان» (Sinan) هذا يعتبر عبقري العمارة الاسلامية، عاش في الفترة ١٤٩٠–١٥٨٨، وقد تدرج من موقع مهندس في الحرس السلطاني ليتبوأ موقع «المعماري الاول للامبراطورية العثمانية» في عهد السلطان سليمان الاول. وهو أول من أدخل القبة في عمارتها، وقد خلّف ٣٢٠ صرحًا معماريًا تعتبر من آيات فن العمارة الاسلامي على مر العصور، من بينها ٨٠ مسجدًا سلطانيًا، و٥٠ مسجدًا عاديًا، ومدارس، ومستشفيات، وقصور، وجسور، وحمامات، وخزانات مياه. دفن في قبر بسيط ضمن قبور الفناء الخلفي للمسجد الازرق الذي شيده.

– مسجد السلطان أيوب: يعلو جميع مساجد استنبول من حيث المكانة الدينية لدى الناس، فيأتي في المرتبة الثالثة بعد مساجد مكة والمدينة والمسجد الاقصى. ففيه رفات الصحابي أبو أيوب الأنصاري من أهل المدينة، وقد نزل الرسول وسلم في بيته يوم الهجرة، وتوفي بحصار القسطنطينية (إستنبول) عام ٥٢هـ، ٦٧٢م. وقد عثر على قبر أبي أيوب الأنصاري بعد موته بثمانية قرون عندما استولى محمد الفاتح على المدينة وبنى المسجد كهدية لروح الراقد. ولقد تم تجديد المسجد تمامًا عام ١٨٠٠، وكانت ساحته موقعًا لأداء القسم العثماني لكل سلطان يتولى الحكم كمعادل لمراسيم تولي العرش لدى ملوك وأباطرة وقياصرة اوروبا.

– مسجد السليمانية: بناه سنان بناء على أمر السلطان سليمان القانوني (السلطان العاشر في سلسلة سلاطين الدولة العثمانية) الذي كان عهده أحد العصور الزاهية في التاريخ العثماني. بدأ إنشاء المسجد في ١٤٩٠، وقد اختير موقعه على إحدى التلال السبع، واستمرت عمليات البناء لأكثر من ٨٠ عامًا (اكتمل في ١٥٧٧). يبلغ طول المسجد ٦٩ مترًا وعرضه ٦٣ ويحتوي ١٣٨ نافذة بزجاج ملون، ويحتوي على مقصورة للسلطان تقع عن يسار المحراب وترتكز على ثمانية أعمدة من الغرانيت. واشتمل المسجد على أول جامعة منذ فتح المدينة واسست فيها سبع مدارس سميت «المدارس السليمانية»، ومدرسة لتعليم الطب، وألحق بهذه جميعًا «عمارة خانة» لتقديم الوجبات المجانية للمدرسين والطلاب والموظفين والضيوف والفقراء. ويحتوي المسجد على ضريح السلطان سليمان القانوني الذي يحتوي على قطعة من الحجر الاسود للتبرك بها.

– قصر ضولمه بهجه: بناه السلطان عبد المجيد في ١٨٥٥ ونقل إليه إدارة شؤون الامبراطورية بعد ان كانت في قصر «طوب قابي» (راجع «طوب قابي، متحف» في هذا الباب «مدن ومعالم»). وقد بناه على ضفاف البوسفور– واعتمد مصمموه على النموذج الاوروبي الامبراطوري السائد آنذاك. في احد صالوناته ثريا يبلغ وزنها ٤،٥ طن من الكريستال الاصلي المصنوع في انكلترا في زمن الملكة فكتوريا. وفي القصر غرفة نوم السلطان عبد العزيز استخدمت لاحقًا كغرفة عمل لكمال أتاتورك في عهد الجمهورية، والغرفة «رقم ٧١» التي توفي فيها أتاتورك. وقصر ضولمه بهجة يعتبر واحدًا من آخر القصور العظيمة التي أنشأها السلاطين العثمانيون قبل انهيار امبراطوريتهم.

– قصر بايلربك: كان البيزنطيون انشأوا في الموقع المعروف حاليًا باسم بايلربك والمطل على



الواجهة الخلفية لقصر بايلربك.

مياه البوسفور بمجموعة من الحدائق الرائعة التي أطلق عليها إسم حدائق استاروس. واتخذت هذه المنطقة إسمها الحالي عندما سكنها محمد باشا بايلربك في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٧) فأصبحت محط أنظار الطبقة العليا من العثمانيين. وفي ١٨٦٥، أنشأ السلطان عبد العزيز قصر بايلربك للاستعمال الصيفي فقط، ولكنه استخدم في احيان كثيرة لاستضافة بعض كبار ضيوف السلطنة ومنهم: شاه إيران وملك الجبل الاسود وأمير الصرب وأمبراطورة فرنسا أوجيني أثناء عودتها من مصر بعد حضور حفلة افتتاح قناة السويس. وفي هذا القصر، امضى السلطان عبد الحميد الثاني-آخر سلاطين بني عثمان- أيامه الأخيرة، وتوفي في ١٩١٨. طرازه المعماري يمزج بين الاساليب الشرقية والغربية.

– متحف السيراميك: متحف صغير يعرف بـ«جناح الخزف»، ويقع في مبنى قديم شيد في ١٤٧٢، وكان في الأصل تابعًا لمجموعة قصر طوب قابي، مركز إقامة السلاطين العثمانيين والذي كان السلطان محمد الفاتح باشر ببنائه. خضع المتحف لأعمال ترميم، وهو يضم مجموعات ممتازة من السيراميك يرجع اقدمها إلى القرن الثاني عشر.

* **أضنه Adana**: مدينة تركية في آسيا الصغرى (كيليكيا) على نهر سيهان، وقاعدة مقاطعة أضنه. تعد نحو مليون نسمة. مركز صناعي وتجاري مزدهر. شهيرة بمتحفها.

* **أنطاكية Antioche (Antakya)**: مدينة في مقاطعة هاتاي (لواء الاسكندرون، راجع باب «المعالم التاريخية») وقاعدة هذه المقاطعة، وتقع قرب الحدود مع سورية. تعد نحو ٦٥ ألف نسمة.

أسسها، حوالي العام ٣٠٠ ق.م.، سلوقس نيكاتور ودعاها «أنطيوكيا» (أي «مدينة أنطيوكوس» وهو والد سلوقس). وأصبحت عاصمة السلوقيين وأكبر مركز في الشرق الهيلّيني. غزاها الرومان في ٦٤ق.م. وأبقوا على وضعها كمدينة حرة، فكانت ثالث مدينة رومانية من حيث الأهمية بعد روما والاسكندرية، إذ بلغ عدد سكانها آنذاك نحو نصف مليون نسمة. تنصّرت على يد الرسولين: القديس برنابه والقديس بولس، فأصبحت مركزًا دينيًا، وكان القديس بطرس أول أساقفتها. لكنها ما لبثت ان عرفت جدالات وخلافات مذهبية ودينية، دموية احيانًا. سيطر الفرس عليها في ٥٤٠، ثم العرب في ٦٣٦، وأعادها البيزنطيون في ٩٦٩، وسقطت في يد السلجوقيين في ١٠٨٤. وبعد حصار ١٠٩٨ أثناء الحملة الصليبية الأولى، أصبحت مركزًا لامارة الفرنجة. استعادها المماليك في ١٢٦٨، وسقطت في يد العثمانيين في ١٥١٦. وضعت تحت الانتداب الفرنسي في ١٩٢٠. وفي ١٩٣٩، قرّر هذا الانتداب مصيرها فانتزعها من سورية وألحقها بتركيا.

* **أنقرة Ankara**: هي «أنسيرا» (Ancyre) أو «أنغورا» (Angora) قديمًا. وأنقرة عاصمة تركيا، وثاني أكبر وأهم مدينة تركية بعد إستنبول. تقع في القسم الغربي من هضبة الأناضول. تعد نحو ٣ ملايين نسمة (نحو مليون نسمة في العام ١٩٦٥). أحياؤها الحديثة تمتد على جانبي محور يمتد من شماليها إلى جنوبيها، أما الأحياء القديمة (أنقرة القديمة) فتتركز في المنطقة الشمالية الشرقية حول قلعة تضم آثار وخرائب تعود إلى العهد الروماني، وحول مسجد «أرسلان هان» (بداية القرن الثالث عشر). وهناك متحف للآثار الحثية.

كانت أنسيرا (أنقرة) مدينة مزدهرة ومهمة في ايام الحثيين (القرن السادس عشر-القرن الثالث عشر ق.م.)، وكذلك في ايام السلطيين الذين اقاموا دولة لهم في آسيا الصغرى. جعلها الرومان عاصمة لمقاطعة غاليسيا، وبنوا فيها معبد «أوغسطس». أسس فيها بولس الرسول أول مجموعة مسيحية، وإلى هذه المجموعة كان يوجه «رسائله إلى أهل غاليسيا». غزاها الفرس، ثم العرب، ثم الاتراك. كانت مسرحًا للمعركة التي انتصر فيها تيمورلنك على بايزيد الأول. سمّيت «أنغورا» في القرن التاسع عشر. بدأت المدينة تعرف نهضة جديدة عندما اتخذها مصطفى كمال (أتاتورك) مقرًّا لحكومته (١٩١٩)، ثم عاصمة لتركيا بدءًا من ١٩٢٣.

في تموز ١٩٩٥، بدأت المدينة تعرف جدالاً حادًا حول شعارها بعد ان اتخذ رئيس بلديتها مليح غوكدجيك وأغلبية أعضاء المجلس البلدي الذي يسيطر عليه حزب «الرفاه» (الاسلامي) قرارًا يقضي بتغيير الشعار السابق، «شمس الحثيين» الذي كان يرمز إلى الحثيين أول من سكن وسط الأناضول حتى القرن الثاني عشر ق.م.، واعتماد شعار جديد عليه مسجد تحت ثلاثة نجوم وهلال، وتلتقي قبة المسجد مع قمة مبنى حديث في المدينة اسمه مبنى «أتاكول». وقد وافق على هذا الشعار الجديد، إضافة إلى حزب الرفاه، حزبا اليمين المحافظ: الطريق الصحيح (تتزعمه رئيسة الوزراء تانسو تشيلر)، والوطن الأم (بزعامة مسعود يلماظ الذي كلف تشكيل حكومة جديدة في كانون الثاني ١٩٩٦)، فيما اعترض عليه الحزب الاجتماعي الديمقراطي وحزب الشعب الجمهوري باعتبار ان الشعار «إسلامي جدًا، ولا يعكس على الاطلاق صورة العاصمة التركية» إذ إنه لا يشير إلى ضريح مؤسس تركيا الحديثة كمال أتاتورك أو إلى مبنى البرلمان، وكلاهما يظهران بوضوح من كل مرتفعات المدينة.

* **إيزنيق Iznik**: هي نفسها نيقيا Nikaia. مدينة في آسيا الصغرى (بيتونيا) على بحيرة إيزنيق. تأسست في ٣١٦ق.م. على يد أنتيغونوس الذي دعاها أنتيغونيا. أخضعها ليسيماك (جنرال مقدوني، أحد معاوني الاسكندر الكبير. أعلن

نفسه ملكًا على تراقيا في ٣٠٦ق.م.) ودعاها «نيقيا» على إسم زوجته. عاصمة بيتونيا قبل تأسيس نيكوميديا (٢٦٤ق.م.). اكتسبت أهمية في ايام الرومان. سيطر عليها السلجوقيون في ١٠٧٨، ثم ما لبث الصليبيون أن أعادوها إلى البيزنطيين في ١٠٩٧. سيطر عليها الاتراك بدءًا من ١٣٣٣، وأصبحت أحد المراكز العثمانية المهمة، واشتهرت بصناعة الفخار.

عاشت أوج ازدهارها عندما شكلت «امبراطورية نيقيا» لعقود قليلة (١٢٠٤-١٢٦١)، وقد أسس هذه الامبراطورية تيودور الاول لسكاريس إثر سقوط القسطنطينية في يد الصليبيين؛ وبذلك استطاعت، هي وامبراطورية تريبيزون، أن تؤمّنا استمرار الامبراطورية البيزنطية. وقد استطاعت، في هذه الفترة، ان تمتد على جزء كبير من آسيا الصغرى، ثم ان تغزو جزءًا من تراقيا واليونان. ارتبطت باسمها المجامع الدينية الشهيرة، وأولها مجمع نيقيا الاول الذي عقد في ٣٢٥ ودعا إليه الامبراطور قسطنطين.

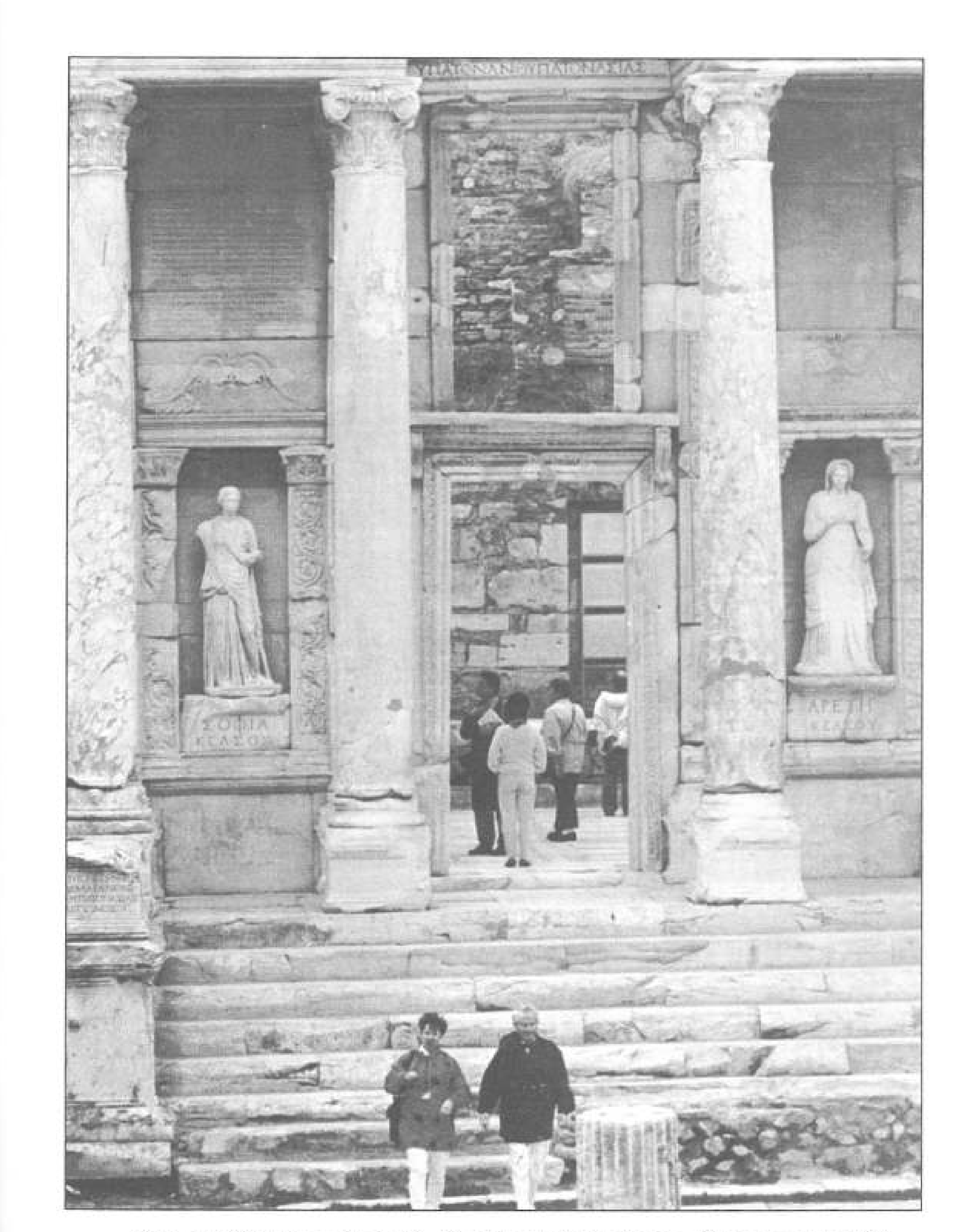
* **إيسوس Issos**: مدينة قديمة في آسيا الصغرى (كيليكيا) على خليج إيسوس. في سهل إيسوس جرت المعركة الشهيرة بين الاسكندر الكبير وداريوس الكبير عام ٣٣٣ق.م. وجاء انتصار الاسكندر في هذه المعركة ليفتح له طريق غزو بلاد فارس نفسها.

* **إيفيس** (أو إيفيسوس): مدينة تركية على بحر إيجة. أهم آثارها الآثار الرومانية. فيها السوق الروماني القديم ببقايا حماماته الرومانية من القرن الثاني، وأطلال سور المدينة، ونافورتان ترجعان إلى القرن الرابع، والواجهة الحجرية المدهشة لمعبد هادريان وبوابة هرقل. وفي السوق الروماني السفلي مكتبة سيلسوس ذات الواجهة المتعددة الطوابق. وفي المدينة، مسرح روماني شهير تسع مدرجاته ٢٥ ألفًا من النظارة، وفيه كانت تدور المبارزات الدامية ومباريات المصارعة حتى الموت واستعراضات البذخ الروماني. وقد جرى ترميم هذا المسرح، وتتابعت صيانته، ويقام فيه كل ربيع «مهرجان إيفيس الدولي للفنون والعروض الشعبية». وبالقرب من إيفيس الرومانية كنيسة «العذراء المقدسة» ولصقها بناء قديم يقال إنه «بيت مريم العذراء»؛ ويقال، تبعًا للرواية الدينية إن أحد القديسين أحضرها إلى هذا البيت بعد صلب المسيح وقضت فيه آخر ايامها. وأصبح هذا البيت محجة للمؤمنين المسيحيين، ويعده الفاتيكان «محمية مقدسة». وفي إيفيس موقع «أهل الكهف» الشهير: وهو كهف حجري، على شيء من العمق، والحكاية المذهلة حول «أهله» أن سبعة شبان مسيحيين فروا إليه، ومعهم كلبهم، من بطش الامبراطور الروماني الوثني ديسيوس (٢٥٠-٢٥٣)، والتجأوا إلى الكهف يستريحون، فناموا سنين عديدة ليستيقظوا في عهد امبراطور مسيحي ورع هو «تيودوسيوس»، أي بعد نحو ثلاثة قرون من الزمان.

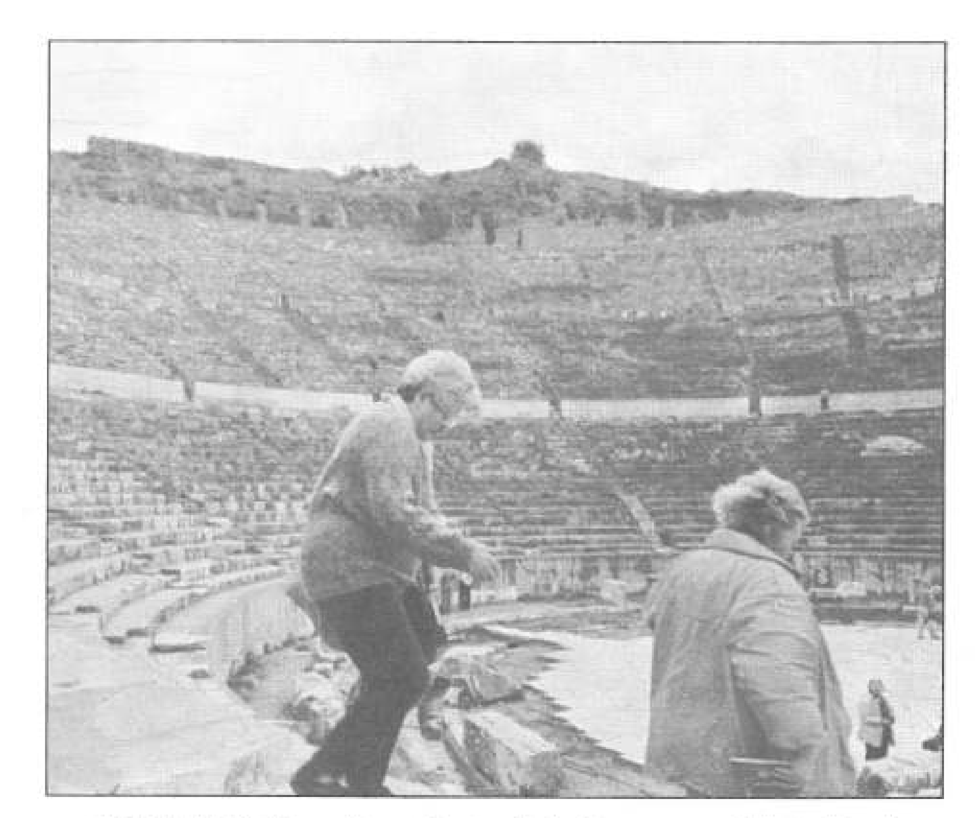
* **بودروم**: مدينة تركية صغيرة. آخر مدن بحر إيجة جنوبًا، ومنطقتها تشكل شبه جزيرة. شهيرة بصيد السمك والاسفنج واليخوت، وبمعارضها الفنية، وملاعب الغطس، والاسفنج الملون. كانت تعرف قديمًا باسم هاليكرناسوس، التي كانت مسقط رأس المؤرخ الشهير هيرودوتس، وموضع مقبرة «الملك ماوسولوس» الراجعة إلى القرن الرابع ق.م. التي كانت إحدى عجائب الدنيا السبع قبل انهيارها. ومعروفة عن بودروم واقعة تاريخية مهمة وفريدة: ففي زمن الهيمنة الرومانية، كان الرومان إما ان يُدعوا لدخول البلاد التي تعترض طريقة زحفهم أو يدعوا أنفسهم بالقوة لدخولها. لكن مع بودروم حدث شيء آخر، فببساطة، وفي مواجهة التهديد الروماني تنازل



في شارع المرمر، بمدينة إيفيس، أقواس وأعمدة رومانية وبشر من زماننا. («العربي»، عدد ٤٤٧، شباط ١٩٩٦).



«مكتبة سيلسوس» هجرتها الكتب وبقيت العمارة والحجارة صفحة من كتاب التاريخ. («العربي»، عدد ٤٤٧، شباط ١٩٩٦).



المسرح الروماني في إيفيس، موضع مهرجان عالمي للموسيقى في الربيع («العربي»، عدد ٤٤٧ شباط ١٩٩٦).

ملك هاليكرناسوس (التي صارت بودروم) عن ملكه، فأسقط في يد الرومان، فلا المدينة دعتهم إليها، ولا كان لائقًا ان يدعوا هم أنفسهم إليها. وظلت المدينة وادعة حرة. ويبدو ان منطق الهدوء والسلام هذا مستمر إلى يومنا. فالمدينة ملاذ الهاربين من الضوضاء في تركيا. وأبعد من تركيا، فثمة موجات من اللاجئين جاءت من أربعة أرجاء الدنيا لتجد مستراحها في بودروم. فجاءوا من جزر بحر إيجة، وأشهرهم الكريتيون الذين فروا من جزيرة كريت امام قوة الطرد اليونانية. وتتابعت موجات اللاجئين من اوروبا، من المجر (١٣٧٦) في مواجهة الاضطهاد الديني، ومن فرنسا (١٣٩٤) نتيجة لتعصب وقسوة شارل الخامس، ومن روسيا جاء الفارون من تعصب القيصر بطرس (١٧٠٠)، ومن بولندا جاء المناهضون للهيمنة الروسية (١٨٠٠)؛ وفي ١٩١٧، كانت الموجة الكبرى من المهاجرين الروس هربًا من الزحف الأحمر، بل من الحمر ايضًا جاء تروتسكي قبل ارتحاله إلى المكسيك. وفي الثلاثينات من هذا القرن، وامام انتشار النازية والفاشية، جاءت موجات أخرى من المهاجرين، ومن بين أشهر رموزها ألبرت أينشتين. ولهذه الميزة، اختيرت بودروم ليعقد فيها «المؤتمر الدولي الخامس لصحة المسافرين» في ١٩٩٥ (من تحقيق كتبه أحد المشاركين في المؤتمر المذكور الدكتور محمد المخزنجي، ونشرته مجلة «العربي» الكويتية، العدد ٤٤٧، شباط ١٩٩٦، ص ٥٣-٥٥).

* **بورصة Bursa**: مدينة تركية، في الشمال الغربي من آسيا الصغرى قرب بحر مرمرة. تعد نحو مليون نسمة. وهي نفسها التي كانت معروفة باسم بروسا (Brousse) قبل الاتراك.

إسمها مأخوذ عن إسم الملك «بروسياس» احد ملوك بيوتينا، وهو الذي أسسها في اواخر القرن الثالث ق.م. ثم اصبحت مدينة رومانية، ثم بيزنطية إلى ان سقطت في ايدي الاتراك في ١٣٢٦ فأصبحت عاصمة للسلاطين. وهي أول مدينة سكت فيها نقود العثمانيين. ما تزال مزدهرة، تتفجر جنباتها بالمياه الحارة فتضرب شهرة حماماتها المعدنية الآفاق، إضافة إلى مناخها المعتدل، وإلى حرائرها التي تعود صناعتها إلى خمسة قرون خلت. شهيرة ايضًا بمسجدها الكبير المعروف بمسجد «أولو كامي»، وبالمسجد الأخضر المقدود كله من المرمر، وبالخان المصنوع من الطابوق الوردي.

* **بيزنطية:** راجع «إستنبول» في هذا الباب «مدن ومعالم».

* **الدردنيل والبوسفور:** راجع «المضائق» في باب معالم تاريخية.

* **طوب قابي، متحف:** عندما افتتح السلطان محمد الثاني الملقب بالفاتح مدينة القسطنطينية في ١٤٥٣ وجعلها عاصمة للامبراطورية العثمانية، عمد إلى بناء قصر السراي الكبير في منطقة طوب قابي المطلة على مضائق البوسفور والقرن الذهبي. وأنشأ السلاطين، خلال القرون اللاحقة، سلسلة من القصور والسرادقات على ضفتي البوسفور. وعلى رغم ان هذه القصور القديمة تعرضت للاهمال والهجران بعد إعلان قيام الجمهورية التركية في ١٩٢٣، إلا انها شهدت اهتمامًا ملحوظًا في الآونة الأخيرة وحول قسم كبير منها إلى متاحف.

الاهتمام الأكبر انصب، وما يزال، دون ريب على قصر طوب قابي الذي خصص ليكون متحف «الامانات المقدسة» أو «أمانات الرسول». حول هذه الأمانات، ننقل أهم ما جاء في مجلة «العربي» (العدد ٤٢٢، كانون الثاني ١٩٩٤، ص ١٦٨-١٧١):

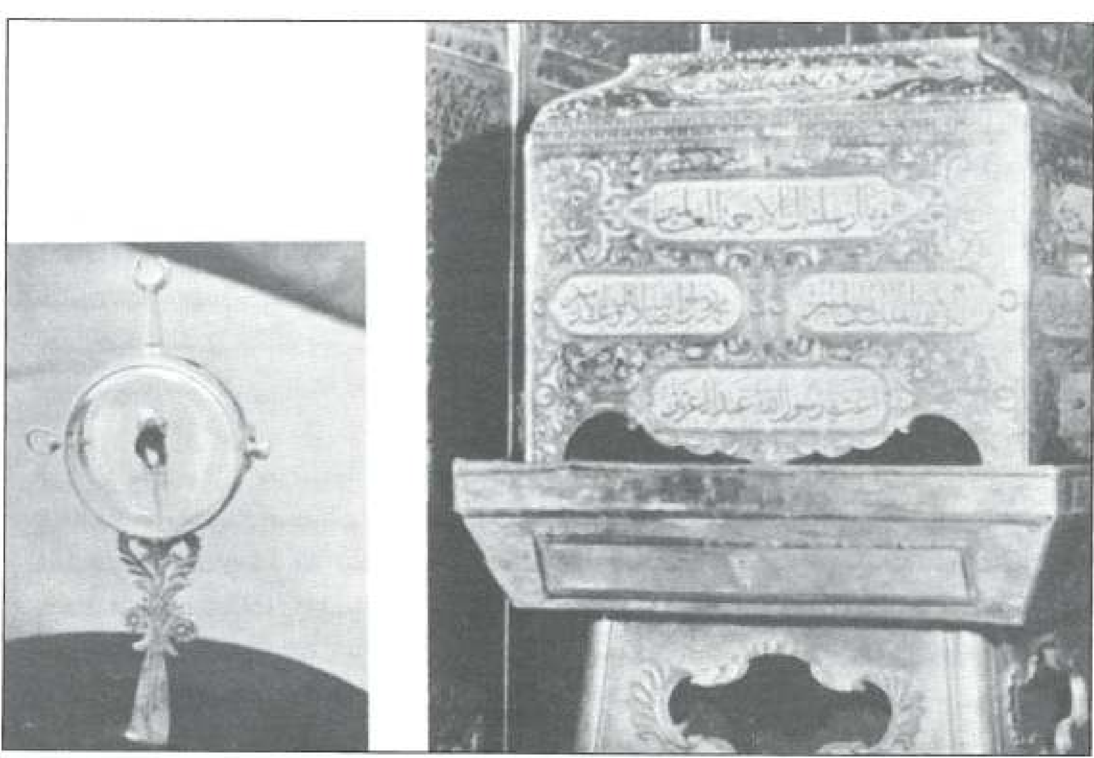
لقد بدأ الأمر بوضع الأمانات التي توافرت لسلاطين الدولة العثمانية في «دار الاسلحة» أو قصر «راوان» ثم تمّ نقلها بعد ذلك إلى «الغرفة الخاصة» في قصر طوب قابي باستنبول وهي الغرفة التي كانت تحتوي على العرش ويباشر منها السلطان مهام الحكم وشؤون الامبراطورية.

ثم تطور الأمر عندما أمر السلطان محمد الفاتح بإنشاء جناح «الأمانات المقدسة» بين عامي ١٤٧٤ و١٤٧٨ في قصر طوب قابي.

وقد ازداد الاهتمام بجمع الامانات بعد فتح مصر على يدي السلطان سليم في ١٥١٧ وبعد ان توافرت أمانات عديدة مع اتساع وامتداد الامبراطورية على الارض وفي الزمن.

كان السلطان أحمد الاول ١٦٠٣-١٦١٧ هو أول من فكر ووضع الصندوق الذي يحتوي على بردة النبي فوق كرسي العرش متبركًا بها وآملاً ان تقوده الروح العلية في سياسة أمور الامبراطورية الهائلة، وهكذا ظل الحال حتى غادر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩ قصر طوب قابي نهائيًا وأمر بتخصيص القصر بالكامل ليكون متحفًا لحفظ الامانات المقدسة.

في الزاوية اليسرى من الغرفة الخاصة-غرفة العرش سابقًا- توجد «شبكة الامانات المقدسة» والتي كانت في الأساس عرش السلطان مراد الرابع ١٦٢٣-١٦٤٠، فقد صنع هذا العرش، بامر من السلطان، رئيس صيّاغ القصر الدرويش زيللي محمد، والد الرحالة التركي الشهير أولياء جلبي على شكل مخيم من الفضة المشغولة يستند على اربعة قوائم وتعلوه قبة محلاة بالمرايا كما زين من الداخل بنماذج من الحليات التركية من طراز القرن السابع عشر، وحول القبة من الخارج كتابة شعرية باحرف عربية تتضمن قوافيها تاريخ بناء العرش، أما ما بين الاعمدة من ابواب فقد تمّ



البردة النبوية الشريفة والصندوقة الذهبية المنقوشة والمكتوبة عليها آيات قرآنية.. أمر بصنعها السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) والخزانة السفلية تحتوي على البردة النبوية الشريفة.

العلبة التي يحتفظ فيها بشعرة من اللحية النبوية الشريفة والعلبة مصنوعة من الزجاج وفي أطرافها إطار من الذهب.

صنعها فيما بعد، وبعد ان تحولت إلى شبكة للامانات المقدسةن بأمر من السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩.

هكذا احتلت امانات الرسول عرش الامبراطورية وغرفة الحكم التي كانت تدار منها مصائر شعوب ودول عديدة.

- بردة الرسول: في هذه الشبكة يوجد صندوق من الذهب منقوش بالآيات القرآنية والزخارف البديعة أمر بصنعها السلطان عبد العزيز ١٨٦١-١٨٧٦ كوعاء يحفظ فيه صندوق اصغر من الذهب ايضًا هو الذي يضم بداخله البردة النبوية الشريفة وقد وضعت في بقجة من الحرير مطرزة تطريزًا رائعًا. ويمكن قراءة هذه الآية الكريمة «وما ارسلناك إلا رحمة للعالمين»، وعبارات مثل «لولاك لولاك ما خلقت الافلاك» و«أغث يا رسول الله عبد العزيز».

ومن المعروف ان هذه البردة الشريفة هي التي اهداها النبي للشاعر كعب بن زهير بعد أن ألقى في حضرة الرسول قصيدته الميمية الشهيرة والتي سميت لذلك بقصيدة البردة. وقد حاول معاوية شراء هذه البردة من كعب بمبلغ عشرة آلاف درهم غير ان كعب أبى و لم يقبل بذلك حتى مات فباعها الورثة للأمويين بمبلغ عشرين ألف درهم. وانتقلت البردة من الأمويين بعد زوال ملكهم إلى العباسيين، ثم انتقلت إلى مصر مع آخر الخلفاء العباسيين. وعندما فتح السلطان سليم مصر، تسلم البردة النبوية في ١٠ شباط ١٥١٧ مع باقي الامانات المقدسة وحملها معه إلى قصر طوب قابي في عاصمة الامبراطورية.

- البيرق النبوي: من الأمانات ايضًا العلم النبوي الشريف الذي كان يحمله السلاطين أو القادة أثناء الحروب، غير انه بسبب إصابة العلم بالتلف فقد حوفظ عليه داخل صندوق من الذهب ثم وضعت اجزاء منه على أعلام أخرى، وكان

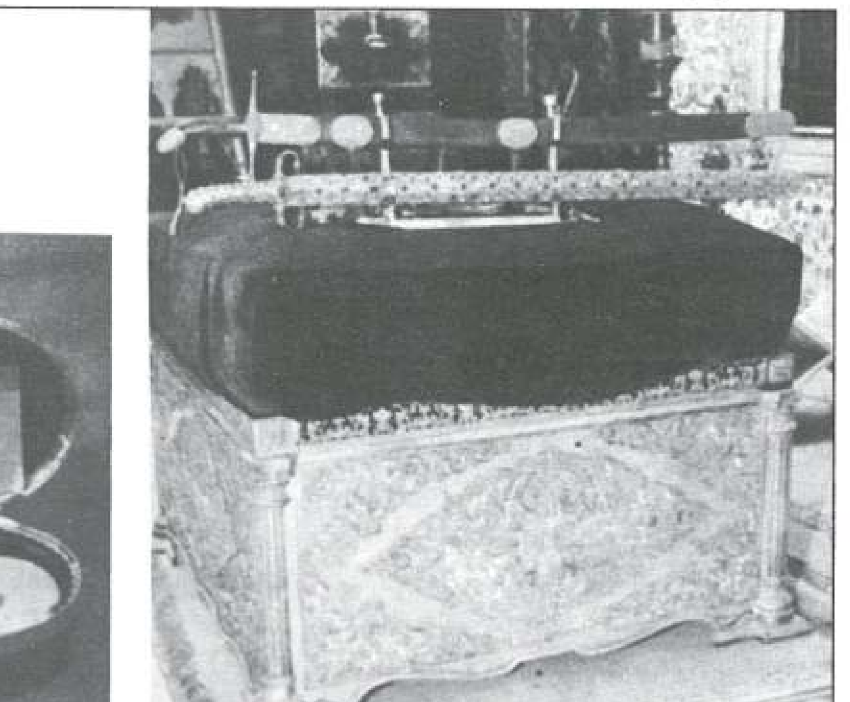
نقل وتسليم العلم النبوي من جناح البردة في قصر طوب قابي إلى السلطان أو القائد العام يتم خلال مراسيم رائعة تجري في الرواق الواسع امام باب السعادة-الباب الثالث للقصر- وكان يحضر هذه المراسيم كبار رجالات الدولة، حسب مراتبهم، أما الآن فتوجد في المكان حجرة للاشارة إلى مكان تسليم العلم.

- رسالة النبي إلى ملك الاقباط: أما رسالة النبي التي بعث بها إلى المقوقس ملك الاقباط سنة ٦٢٧ فقد امر السلطان عبد المجيد بحفظها داخل إطار من الذهب وضع لها ايضًا صندوق من الذهب المزخرف بحليات رائعة. وهذه الرسالة التي كتبت على الجلد اصابها التلف من وسطها، وقد وضع إلى جانبها لوحة كتب عليها نص الرسالة. وكان قد عثر على رسالة النبي باحث فرنسي يدعى بارشيليميه عام ١٨٥٠ في احد أديرة الاقباط بمصر ملصقة على غلاف إنجيل قبطي قديم، ولما تحقق من ان الرسالة تخص النبي بالفعل قدمها للسلطان عبد المجيد الذي أغدق عليه وكافأه بذخ.

- سيوف الرسول والخلفاء: وتتضمن الامانات المقدسة ٢١ سيفًا من سيوف الخلفاء والصحابة، وفي مقدمة هذه السيوف سيفان للنبي نفسه يمكن رؤيتهما موضوعين على حشية من المخمل الازرق فوق صندوق من الفضة المزخرفة، السيف الموجود في المقدمة أمر السلطان احمد الأول بصنع غمده وقبضته من الذهب الخالص وتمّ ترصيعه بالاحجار الكريمة، كما أمر باعادة صنع السيف الثاني على نفس الطراز. وتتمتع هذه السيوف بقيمة أثرية وتاريخية هائلة إلى جانب قيمتها الدينية التي لا تقدر. وقد تمّ إصلاح أغماد وقبضات ونصال معظم السيوف في عهود

سيفا النبي فوق غطاء مخملي والسيف الموجود بالقسم الامامي أمر السلطان أحمد الاول بصنع غمده وقبضته ونصله من الذهب الخالص وترصيعه بالاحجار الكريمة. وأعيد صنع السيف الثاني على نمط السيف الاول.

سن النبي وهي قطعة صغيرة من أسنانه كسرت أثناء موقعة أحد واحتفظ بها داخل بقج ووضعت داخل محفظة مرصعة.



السلاطين العثمانيين كما غلفت بالمعادن الثمينة ورصعت بالاحجار الكريمة.

- خاتم النبي: وهناك ايضًا خاتم النبي المصنوع من حجر العقيق وهو بيضاوي الشكل ولا يتعدى حجمه حجم فص خاتم كبير وقد نقشت عليه عبارة «محمد رسول الله» وتظهر مطبوعة على ورقة في العلبة.

- سن من أسنان النبي: كما يحتفظ بجزء من سن من أسنان النبي في بقج مرصعة داخل محفظة على شكل علبة فضية مزخرفة وهي السن التي انكسرت أثناء موقعة أحد.

- شعرة من اللحية النبوية الشريفة: يحتفظ بها في علبة مصنوعة من الزجاج وحولها إطار من الذهب ويتم وضعها في علبة فضية مزخرفة.

- مصحف عثمان: ومن بين الامانات المقدسة المصحف الشريف المخطوط على جلد غزال والذي يقال إنه المصحف الذي كان يتلو فيه عثمان عندما استشهد في بيته، ويلاحظ انه ملطخ بالدماء.

وتوجد بعض العلب الذهبية المرصعة بالاحجار الكريمة التي تحتوي على تراب جلب من ضريح النبي.

- أمانات الكعبة: إلى جانب امانات الرسول توجد بعض الامانات الخاصة بالكعبة المشرفة، فيوجد مفتاحا الكعبة والقفل، وكلها من الفضة، وكذلك توجد ستارتان مأخوذتان من غطاء الكعبة وتزينان جدران «الغرفة الخاصة» ويلاحظ عليها آيات مطرزة بالسيم.

أما الحجر الأسود فله محفظة من الذهب الخالص وزنها ١٤٦٠٠غرام ويمكن للزوار مشاهدة هذه المحفظة داخل خزانة بلورية موجودة في غرفة كان السلطان يوزع فيها الهدايا على زائريه ليلة نصف رمضان المبارك بعد زيارته للبردة النبوية الشريفة. وفي غرفة السعادة يمكن للزائر رؤية المزاريب التي صنعت للكعبة ومنها مزراب صنع من الفضة والذهب بأمر من السلطان سليمان القانوني ١٥٢٠-١٥٦٦ وعليه كتابات لأكبر الخطاطين الاتراك في ذلك العهد. وهناك مزراب آخر صنع بأمر السلطان أحمد الأول، وفي الثالثة نرى المحفظة الفضية التي أمر بصنعها السلطان مراد الرابع ليوضع فيها المزراب الفضي الذي صنع بأمر السلطان سليمان القانوني وتوجد على المحفظة آيات قرآنية.

* **غازي عينتاب Gaziantep**: هي عينتاب قديمًا. واقعة على رافد من روافد الفرات شمالي الحدود السورية. قاعدة مقاطعة غازي عينتاب التركية. تعد نحو ٧٠٠ ألف نسمة. فيها آثار قلعة تعود إلى القرون الوسطى. ومتحف. مركز تجاري (المكسّرات) وصناعي (أقمشة).

* **القرن الذهبي Corne d or**: في اليونانية Khrusokevas، وفي التركية Halic. خليج تركي على الطرف الجنوبي من البوسفور (الضفة الاوروبية). لسان بحري ضيق حيث يبلغ أقصى عرضه ٥٥٠م، ويدخل إلى عمق ٧،٥كلم، ويشكل ميناء طبيعيًا على غاية من الأهمية. على ضفافه بنيت بيزنطية (القسطنطينية، إستنبول).

* **القسطنطينية**: راجع «إستنبول» في هذا الباب: مدن ومعالم.

* **قونيا Konya**: مدينة تركية في آسيا الصغرى، واقعة على هضبة الأناضول (متوسط إرتفاعها ١٠٢٦م). قاعدة مقاطعة قونيا. تعد نحو ٦٥٠ ألف نسمة. مركز صناعي (أقمشة). فيها دير للدراويش (القرن الثالث عشر)، ومسجد يعود إلى الفترة نفسها، ومتحف للفسيفساء. في مقاطعتها التي تغلب عليها البيئة شبه الصحراوية تعيش قبائل من البدو. في سهلها المروي يزرع

الأفيون والقطن والحنطة. وهناك منطقة منجمية غنية بالقصدير والمنغنيز والفضة والذهب وغيرها.

* **قيصرية Kayseri**: مدينة تركية، في وسط الأناضول. بقربها مدينة قيصرية القديمة. قاعدة مقاطعة قيصرية. تعد نحو نصف مليون نسمة. يربطها خط سكة حديد باستنبول وأرضروم وأضنة. فيها قلعة تعود إلى القرن الثالث عشر. ومتحف. ومساجد عديدة. صناعات الأقمشة والأسمنت. صناعة تركيب الطائرات. صناعة السجاد اليدوية.

* **كيليكيا Cilicie**: منطقة قديمة في آسيا الصغرى، تحدها جبال طوروس شمالاً، والبحر المتوسط جنوبًا، وبامفيليا غربًا، وسورية شرقًا. أهم مدنها: أضنة، مرسين، تارسوس وإيسوس. خضعت أولاً للحثيين ثم الأشوريين، ثم الفرس. أصبحت هَلينية (إغريقية) بعد الغزو المقدوني في ٣٣٣ ق.م. وأثناء سيطرت السلوقيين. في القرن الأول ق.م. قضى الرومان على قراصنة سواحل كيليكيا وأسسوا عليها مدنًا عديدة. بعد البيزنطيين انتقلت كيليكيا إلى أيدي العرب (القرن الثامن) ثم إلى الأرمن (١٠٨٠) الذين أسسوا على أرضها «مملكة أرمينيا الصغرى» التي قضى عليها المماليك في ١٣٧٥. احتلها الفرنسيون في ١٩١٩، وضموها إلى تركيا في ١٩٢١.

* **مرسين Mersin**: مدينة ومرفأ في آسيا الصغرى وعلى المتوسط وفي أقصى غربي سهل كيليكيا، وهي قاعدة مقاطعة إيسل. مركز صناعي وتجاري: مصفاة للنفط، تصدير المنتوجات الزراعية والمعدنية. تعد نحو ٣٠٠ ألف نسمة. شيدت مرسين على أنقاض مدينة بومبيوليس الرومانية التي ما تزال آثارها ظاهرةً. وثمة تنقيبات أثرية تدل على وجود آثار لقرية تعود إلى العصر النيوليتي، ويحيط بها سور يعود إلى ايام الامبراطورية الحثية الجديدة (القرن الخامس عشر-القرن الثالث عشر ق.م.).

* **نيقيا**: راجع «إيزنيق» في هذا الباب: مدن ومعالم.

زعماء ورجال دولة

* **«أتاتورك»، مصطفى كمال Ataturk, Mustafa Kemal** (١٨٨٠-١٩٣٨): باختصار: موسس تركيا الحديثة، وأول رئيس جمهورية لها. قاد المقاومة السياسية والعسكرية ضد معاهدة سيفر (١٠ آب ١٩٢٠) التي تضمنت بنودًا سلخت بموجبها عن تركيا اراض واسعة ووضعت قيودًا شديدة على سيادتها. تمكن من طرد القوات اليونانية من الاراضي التركية التي كانت قد احتلتها في أعقاب الحرب العالمية الاولى. ألغى الخلافة العثمانية. أدخل الحروف اللاتينية في اللغة التركية. لقبته الجمعية الوطنية «أتاتورك» أي أبو الاتراك.

بشيء من التفصيل: ولد مصطفى كمال في مدينة سالونيك. والدته زبيدة هانم التي ورث عنها الثقة بالنفس وحب المغامرة. والده علي رضا بك الذي كان يعمل في دائرة الجمارك في ميناء سالونيك، ثم انتقل إلى تجارة الأحشاب. انجز مصطفى كمال دراسته الابتدائية في أفضل المدارس التركية، لكن بعد موت والده اضطر للعمل في الزراعة لمدة عامين عاد بعدها إلى الدراسة الثانوية؛ لكنه تعرض لضرب من استاذه، فاقسم على عدم العودة إلى هذه المدرسة. دخل المدرسة الحربية، وبرع في الرياضيات؛ فأحبه استاذ هذه المادة وكان يدعى ايضًا مصطفى، فلقبه مصطفى كمال للتفرقة بين الاستاذ والتلميذ. وصل إلى رتبة ملازم ثان وهو ما زال في العشرين من عمره.

في استنبول، أشيع ان مؤامرة تدبر ضد السلطان، فقبضت السلطات على الضباط المتحمسين ومن بينهم مصطفى كمال ونفتهم إلى ابعد مكان من الامبراطورية العثمانية. وبدأ منذ ذلك الوقت أعماله العسكرية السرية. فاشترك في عدة معارك، خصوصًا بعد إعلان الدستور (١٩١١) واستبدال السلطان عبد الحميد بالسلطان وحيد الدين. مع بداية الحرب العالمية الأولى، أسندت قيادة احدى الفرق إلى مصطفى كمال، فبدأ إسمه ينتشر في أنحاء تركيا مقرونًا بانجازاته الحربية وآرائه الثورية ونقمته على السياسيين، فانعقدت الآمال عليه حتى ان وزير الحربية أنور باشا خاف منه على مركزه. رقي إلى رتبة جنرال وهو ما زال في الثلاثين من عمره.

يوم ٦ كانون الثاني ١٩١٦، حقق نصرًا على الحلفاء في الدردنيل (وكان غزو الدردنيل قد بدأ في شباط ١٩١٥) فاضطرهم على الانسحاب. ومع هذا النصر، بدأت زعامته الفعلية مع انفجار الفرح التركي. وتجدر الاشارة هنا إلى أن شكوكًا سجّلها البعض على حقيقة هذا «الانتصار العظيم» الذي حققه الغازي التركي مصطفى كمال اتاتورك على الحلفاء. ومن المشككين الأديب يحيى حقي الذي يقول «والله اعلم إلى ان ذلك الانتصار يمكن ان يكون «الثمن» الذي دفعه الحلفاء للاتراك، ولمصطفى كمال بالذات، مقابل انخراط هذا الأخير، وقد أضحى زعيم تركيا الذي حقق لها الانتصار بعد ذل الهزيمة الساحقة، في الدروب الاوروبية وتخليه عن الاسلام والعرب والمسلمين عمومًا».

في ٨ تموز ١٩١٩، أقيل من جميع مهماته بسبب معارضته سياسة السلطان. فما كان منه إلا ان بدأ ينظم القوى الوطنية المدنية والعسكرية. وفي ٥ آب ١٩١٩، أعلن بدء حركة المقاومة مستفيدًا من كونه بطلاً من أبطال الحرب، فجابه سياسة السلطان الاستسلامية، ورغبات الحلفاء، والهجوم اليوناني. وما إن مضت شهور قليلة على إعلان المقاومة حتى أعلن المجلس الوطني في أنقرة خلع السلطان محمد السادس، فيما انتخب مصطفى كمال رئيسًا للجنة تنفيذية تسلمت القيادة السياسية للبلد، وكان ذلك يوم ٢٣ نيسان ١٩٢٠. ومنذ ذلك التاريخ، أصبح مصطفى



مصطفى كمال «أتاتورك».



عصمت إينونو. لقبه الاتراك «اختيار الثعلب».



أثناء مناورة عسكرية في ١٩٢٣: أتاتورك (الى اليمين) يتحدث مع إينونو.

كمال سيّد البلاد. لكنه لم يتمكن من ان يتسلم الحكم علانية، وبالشكل الذي عاد وانفرد به إلا في ٥ آب ١٩٢١، أي بعدما بات واضحًا، منذ توقيع معاهدة سيفر (آب ١٩٢٠)، ومنذ التقدم الذي حققه اليونانيون في الاراضي التركية، ان الامور لم تعتد تحتمل أي تراخ. وهكذا، ما إن منح السلطات الاستثنائية في آب ١٩٢١ (وكان قد تم وضع دستور جديد في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢١ ينص على ان المجلس القومي هو صاحب الحق في تمثيل سلطة الشعب)، حتى زاد مصطفى كمال من تحركه الذي أوصله إلى ذروة الشعبية في تشرين الاول من ذلك العام حين تمكنت قوات عصمت باشا من دحر الجيش اليوناني في مدينة إينونو، وكان هذا الجيش (مدفوعًا من الحلفاء الذين أرادوا ان يقاوموا به الانبعاثة التي حدثت في تركيا من جراء سيطرة مصطفى كمال وجماعته على السلطة) قد حقق العديد من الانتصارات، بحيث بدا انه بات في طريقه للوصول إلى أنقرة.

لكن عصمت باشا الذي سيحمل في ما بعد إسم عصمت إينونو (تيمنًا بالمعركة المظفرة التي خاضها في إينونو) وضع حدًا لتحركات اليونانيين، وسحقهم قبل احتيازهم نهر شكريه. وعلى أثر ذلك الانتصار الكبير، صار في وسع مصطفى كمال، الذي كان قد أصبح سيّد تركيا من دون منازع ان يرفض ما فرضه الحلفاء من تقسيم لبلده خلال مؤتمر سيفر.

اعترفت الدول الاوروبية بحكومة مصطفى كمال. ورفع أعضاء المجلس القومي مصطفى كمال إلى رتبة «فيلد مارشال» وأضافوا إلى إسمه لقب «الغازي». وأول معاهدة أبرمت بين أنقرة وفرنسا كانت في تشرين الاول ١٩٢١ وكانت الاولى التي تبرم بين دولة اوروبية وحكومة انبثقت عن طريق الثورة.

دخل أزمير، بعد ان أتى الحريق عليها، في ٩ ايلول ١٩٢٢. وبعد يومين، دخل أنقرة دخول الأبطال حيث تجمع مئات الوف الاتراك لاستقباله، فيما كانت القوات اليونانية المهزومة تنسحب إلى داخل اليونان ملقية مسؤولية الهزيمة على القيادات السياسية، وخاصة على الملك قسطنطين الذي بدأ جنرالات الجيش اليوناني يطالبونه بالتنازل عن العرش، فاستجاب لهم وترك العرش في اواخر الشهر نفسه (ايلول ١٩٢٢) لابنه جورج الثاني.

في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢، اتخذ القرار التاريخي في تركيا الذي يقضي بالغاء السلطنة وإعلان الجمهورية، وانتخب الغازي مصطفى كمال رئيسًا للجمهورية التركية بالاجماع.

وفي ٣ آذار ١٩٢٤، اعلن مصطفى كمال، في المجلس النيابي، ان الخلافة صارت شيئًا يقف خارج التاريخ، وان تركيا التي كانت تحولت إلى جمهورية اواخر العام الفائت لم تعد راغبة في ان تحافظ على اية علاقة لها بماضيها.

عن الحدثين: إلغاء السلطنة ثم إلغاء الخلافة، ونتائجهما المباشرة، كتب ابراهيم العريس (زاوية «ذاكرة القرن العشرين»، «الحياة»، العدد ١٠٩٧٨، تاريخ ٣ آذار ١٩٩٣):

في ٣٠ تشرين الاول ١٩٢٢ أعلن مصطفى كمال، مسلحًا بالانتصارات التي حققها على اليونانيين، فصل السلطنة عن الخلافة، معطيًا الخلافة سلطات دينية لا غير. وإثر ذلك غادر آخر السلاطين محمد السادس تركيا إلى المنفى مسندًا كافة السلطات الدينية لابن عمه عبد المجيد. ولكن كان من الواضح في ذلك الحين ان مصطفى كمال لن يتوقف عند ذلك الحد. وخاصة حين اجتمع المجلس النيابي مرات عدة لمناقشة حجم الصلاحيات الدينية التي يجب اسنادها إلى الخليفة، فما كان من مصطفى كمال إلا ان أوقف المناقشات قائلًا إن الخلافة صارت جزءًا من التاريخ ولم يعد ثمة أي مبرر لوجودها.

والحال ان عبد المجيد كان قد سهّل على

مصطفى كمال اتخاذ قراره الاخير، حيث ان وجوده كان نقطة استقطاب لكل المعارضين مما جعل «الغازي» (مصطفى كمال) لا يرى من حول عبد المجيد سوى شتى ضروب المؤمرات والمناورات، ورأى فيه عقبة في وجه تفرده بالسلطة واتخاذ القرارات الاصلاحية. وهكذا وقف امام المجلس النيابي يوم ٣ آذار ١٩٢٤ ليقول بصوته الجهوري: «ها هي الجمهورية محاطة بالخطر مرة أخرى. إن الامبراطورية العثمانية، هذا الهيكل الذي أقيم بشكل تعسفي، إنما تأسست على أسس دينية بائدة. اما الدولة الجديدة فيجب ان تقوم على أسس صلبة. ويجب ان تكون لها بنية علمية لا تهتز. والخلافة وكل ما له علاقة ببني عثمان يجب ان يختفي. كما ان المحاكم والقوانين الدينية يجب ان تستبدل بمحاكم وقوانين حديثة...».

وعلى هذا النحو أعطى مصطفى كمال الضوء الأخضر لذلك التبدل الاساسي الذي من الصحيح انه طال، في المقام الاول، تركيا، لكنه شمل في تأثيره كل المنطقة الاسلامية شرقًا وغربًا، لأن الأمة الاسلامية وجدت نفسها للمرة الاولى من دون خليفة مما أربكها حتى ولو كانت لا تكنّ ودًا كبيرًا لخلفاء بني عثمان الذين نصبّوا أنفسهم بأنفسهم. ونذكر من الامور المتعلقة بما حدث في تركيا، الصراع الذي قام في مصر بين الأزهر الداعم لرغبات الملك فؤاد الخفية في ان يعلن نفسه خليفة بدلاً من الخليفة العثماني، وبين الشيخ علي عبد الرزاق الذي وضع كتابه الشهير «الاسلام وأصول الحكم» نافيًا ضرورة ان يكون للمسلمين خليفة.

ونعود إلى تركيا حيث نجد مصطفى كمال في ذلك المساء نفسه يأمر عبد المجيد بمبارحة إستنبول قبل الفجر، بل ويرسل إليه عند منتصف الليل شرطيين يقودانه قسرًا إلى الحدود البلغارية. وبعد تلك النهاية المذلة لآخر خليفة، أمعن الغازي في إصلاحاته، فكان من أبرزها قطع تركيا كل علاقة لها بالعالم الاسلامي، وإجبار الاتراك على التطلع صوب اوروبا والغرب إضافة إلى الغائه استخدام الحروف العربية واستبدالها بحروف لاتينية، ومنع التعليم الديني في المدارس ومنع النساء من ارتداء الحجاب، والرجال من التزين بالازياء العثمانية. غير ان ثورة مصطفى كمال-والحق يقال- لم تتوقف عند تلك الامور الشكلية، بل تجاوزتها إلى سلسلة من الاجراءات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وإلى سلسلة من الاصلاحات الضريبية والتعليمية التي سارت، بالفعل، بتركيا على دروب القرن العشرين، ولكن بعد ان افقدتها، من ناحية أخرى، بعدًا روحيًا لا يزال الاتراك يفتقرون إليه حتى اليوم (انتهى كلام ابراهيم العريس).

في بداية ١٩٣٨، وبينما كان أتاتورك يقوم بزيارة في الأناضول، وقع مريضًا. وما هي إلا شهور حتى توفي في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٨. فأبلغت الحكومة التركية النبأ بهذه الكلمات: «إن الوطن التركي قد خسر بابنه الأكبر، وخسرت الامة التركية زعيمها القوي، أما البشرية فانها فقدت ابنًا كبيرًا من ابنائها».

أجمل ابراهيم العريس (في «ذاكرة القرن العشرين» من «الحياة») آراء النقاد في أتاتورك بقوله: «ينظر التاريخ إلى أتاتورك باعتباره واحدًا من المصلحين الذين لم يقيض لهم من الوقت ما يكفي للانتقال من الاصلاحات الخارجية السطحية إلى الاصلاحات العميقة؛ ومن هنا ظلت انجازاته ناقصة ومن دون روح حقيقية، حيث يرى ناقدوه ان تلك الاصلاحات لم تطل سوى المدن، من دون ان تحدث أي تبدل حقيقي بالنسبة إلى جماهير الفلاحين، كما يرون ان تعاطيه مع المسألة الدينية كان تعسفيًا، ما اضطره للتراجع بالتدريج مما أضعف سلطته وأوقع حلفاءه ومعاونيه في ارتباك حقيقي. كما يرى ناقدوه ان الانقلابات التغيرية التي قام بها كانت من العنف والمباغتة بحيث كانت ذات نتائج سيئة في نهاية الامر، خاصة وان هذا كله ادّى إلى فقدان الاجيال الجديدة هويتها واصالتها، بفعل قطيعة مصطفى كمال مع التقاليد الدينية. غير ان هذا لا يمنع ان ثورة مصطفى كمال عرفت كيف تنقذ تركيا من سوداويتها واحساسها العميق بالهزيمة في لحظة كانت من أكثر لحظات تاريخها دمارًا ومأسوية» (راجع «النبذة التاريخية» و«معالم تاريخية»).

* **أجاويد، بولنت Ecevit,B** (١٩٢٥-):

سياسي ورجل دولة تركي، وزعيم «حزب اليسار الديمقراطي» (كان رئيسًا لحزب الشعب بعد استقالة عصمت إينونو، رفيق أتاتورك ووريثه). عمل في الصحافة والادارة قبل ان يدخل المعترك السياسي منذ ان اصبح عضوًا في البرلمان في ١٩٥٤. أصبح وزيرًا في ١٩٦٤ ثم رئيسًا للوزراء في ١٩٧٤. وصلت شعبيته إلى أوجها في السبعينات، ولقّب بـ«قره غيولان» (الفتى الأسمر)؛ وتعززت هذه الشعبية عقب إجازته زراعة الحشيش على رغم معارضة اميركية قوية، وتدخله عسكريًا في قبرص (راجع «أربكان، نجم الدين» في زعماء ورجال دولة)، لما أظهره من حماسة وطنية ومناهضة للامبريالية. ففي تلك الفترة استطاع أجاويد أن يرسخ صورته في الوعي الجماعي إلى حد دفع البعض إلى محاكاة مظهره، وغالبًا ما يلاحظ المرء في التجمعات الجماهيرية التي يحضرها أجاويد، رجالاً ونساءً، يرتدون زيًا يتألف من قميص أزرق وقبعة العمال السوداء (اعتبر صديق العمال المحرومين) التي أصبحت علامة مميزة لزعيمهم.

حظرت السلطات العسكرية نشاطه السياسي ونشاط حزبه السابق «حزب الشعب الجمهوري» عقب انقلاب ١٩٨١. ورأست زوجته رهسان «حزب اليسار الديمقراطي» بعد تأسيسه في ١٩٨١، واستمرت في زعامته حتى

١٩٨٧. وعندما رفع العسكر الحظر عن السياسيين السابقين، بمن فيهم سليمان ديميريل وألب أرسلان توركيش، استأنف أجاويد نشاطه السياسي وتولى زعامة الحزب. ومذّاك رفض أي عرض للوحدة مع «حزب الشعب الجمهوري»، «الحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي» سابقًا، المعقل القوي الآخر للاشتراكيين الديمقراطيين. فهو يرى ان هذا الحزب مبتل بالفساد ويتبنى صيغة مخففة من الاشتراكية الديمقراطية.

ينظر كثيرون اليوم إلى أجاويد باعتباره «أمل» تركيا في المستقبل، ويشيدون ببقائه نظيفًا خلال عقدين من الفساد والمحسوبية. ويرجع هذا في جانب منه إلى نمط حياته الذي يتسم بالبساطة والتقشف والزهد. وقد تعزز نفوذ حزبه وكسب زخمًا عندما تورط منافسوه من الاشتراكيين الديمقراطيين في فضيحة احتلاس في مشروع لمحطة المياه في استنبول في ١٩٩٣. وكانت الاصوات التي ينالها أجاويد إلى ذلك الحين لا تتجاوز ١٠٪، فأخذ يبرز كمنافس لحزب «الرفاه» الاسلامي (راجع النبذة التاريخية).

موقفه متشدّد بالنسبة إلى القضية الكردية. لكنه يعتقد، في الوقت نفسه، ان عدم الاستقرار وشعبية حزب العمال الكردستاني يرجعان إلى التخلف الاقتصادي والبنية الاقطاعية في المنطقة. وبينما يحرص على عدم تكرار كلمة «كرد» أكثر مما يجب، يرى أجاويد ان المشكلة ليست قومية بل إقتصادية. يقول: «تحولت خلال حرب الخليج في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا (مناطق الاكراد) وتحدثت إلى اشخاص كثيرين. لا تمثل الحقوق الثقافية أو الانفصال مشكلة لأحد. فقط القمع والبطالة والفقر. وواضح ان هموم الشعب ليست الحكم الذاتي والحصول على حقوق خاصة في التعليم. ومن السهل إرضاء هؤلاء الاشخاص». فالعلاج، برأي أجاويد وحزبه، «حزب اليسار الديمقراطي» يكمن في تبني برنامج اقتصادي برعاية

الدولة.

ويعرف أجاويد، الذي يعد بين أكثر السياسيين الاتراك الاحياء تجربة، بعلاقاته الشخصية مع زعماء شرق أوسطيين، بمن فيهم ياسر عرفات وصدام حسين. وكانت حكومته الاولى التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك عندما كانت مواقفه المناهضة لاميركا أكثر حدة. كما أثار ضجة عندما اتخذ موقفًا مؤيدًا لصدام حسين خلال حرب الخليج. وعقب غزو الكويت، انتقد بشدة سياسة الرئيس التركي تورغوت أوزال، وقام بزيارة إلى بغداد اجتمع خلالها بالرئيس العراقي صدام حسين في محاولة لتغيير مجرى الاحداث.

وبخلاف رئيسة الوزراء، تانسو تشيلر، وأكثر السياسيين الاتراك الذين يقيمون في ضجيج أنقرة، يعيش أجاويد حياة بسيطة تخلو من البهرجة. ويسكن مع زوجته راهسان، التي تشغل منصب نائبة رئيس الحزب، في شقة من ثلاث غرف في حي أوران في ضواحي العاصمة.

وتمتلىء شقته الصغيرة الهادئة بأشياء تدل على اهتماماته الصحافية والشعرية. وتوجد في ارجاء المنزل كتب عن الادب الهندي وآداب الشرق الأقصى، وهي مواضيع لا تزال تستأثر باهتمامه منذ ان تخرج من مدرسة ثانوية اميركية في استنبول. كما يضم المنزل نسخًا من كتبه العديدة حول السياسة وترجماته من طاغور، الذي تعلم أجاويد اللغة البنغالية للتعرف على أعماله وكذلك من تي.إس.إليوت. وهناك ايضًا بالطبع طبعات من مؤلفاته الشعرية.

ويتعرض أجاويد للاتهام بأنه يدير (سياسيًا) استعراضًا من رجل واحد وزوجته. ويبدو ان الشعبية المتزايدة التي يحظى بها هي نتاج لجاذبية شخصيته أكثر مما هي حصيلة لنشاط حزبه. ويعجز كثيرون عن إعطاء إسم شخص ثالث في الحزب يلي في المرتبة بولنت وراهسان أجاويد (من أصلي إيدينتاشباش، تيارات «الحياة»، تاريخ ٢٢ تشرين الاول ١٩٩٥، بتصرف).

*** أربكان، نجم الدين Erbekan, N.D.**
(١٩٢٦-): سياسي ورجل دولة تركي وزعيم حزب «الرفاه» الاسلامي.

ولد نجم الدين أربكان في مدينة سينوب الواقعة على ساحل البحر الاسود إلى الشرق من مدينة زونغولداق وإلى الغرب من مدينة صامصون والآتي من أنقرة يمر بمدينة قسطموني.

تنتسب أسرة أربكان إلى أمراء السلاجقة، وكان يطلق على هذه الأسرة ايام الخلافة العثمانية إسم «ناظر زادة» (ابن الناظر) لأن جده كان يتولى منصب وزير المالية. وكان والده محمد صبري بك قاضيًا شرعيًا ومدنيًا، وهو خريج الشريعة والقانون في استنبول.

أنهى نجم الدين دراسته الابتدائية في مدينة طربزون التي تقع على ساحل البحر الأسود إلى الشرق من سينوب، وانهى دراسته المتوسطة والثانوية في استنبول في ١٩٤٣، ثم التحق بالجامعة في استنبول فدرس الهندسة الميكانيكية ونال الدرجة الاولى حين تخرج في ١٩٤٨، وعين مدرسًا في الجامعة فور تخرجه، ولتفوقه أوفدته الجامعة للتخصص في جامعة آخن الالمانية فنال درجة الدكتوراه (١٩٥١-١٩٥٣) وحصل على درجة مساعد بروفيسور في استنبول، ثم رفع إلى درجة بروفيسور في ١٩٥٦.

لعب دورًا أساسيًا في التقدم الصناعي التركي إذ أشرف على إنشاء مصانع المحرك الفضي التي بدأت الانتاج في ١٩٦٠ وتنتج محركات الديزل وتغطي حاجة تركيا منها وتصدر الفائض. تولى أربكان رئاسة إتحاد غرف التجارة والصناعة في ١٩٦٨، فقامت قيامة أجهزة الدولة، ودعا الشيوعيون والعلمانيون إلى تنحيته عن رئاسة الاتحاد، ودعمهم اليمينيون ايضًا بزعامة سليمان


تانسو تشيلر.


سليمان ديميريل.



بولنت أجاويد.


نجم الدين أربكان


ديميريل. وتكتل حزب الشعب بقيادة إينونو مع حزب العدالة بقيادة ديميريل وتمت تنحية أربكان عن رئاسة الاتحاد وعين مكانه سري أنور باتور رئيسًا للاتحاد.

وجاءت الانتخابات العامة في ١٩٦٩ فترشح أربكان منفردًا في مدينة قونية فنجح نجاحًا كاسحًا أذهل إينونو وديميريل وحزبيهما. وحينذاك بدأ ينقل افكاره إلى حيز التطبيق.

فبدأت المرحلة الثانية في حياته مع هذا الفوز الانتخابي. ولم يكن هذا النوع من الترشيح (مرشح منفرد مستقل) معهودًا في الانتخابات التركية منذ قيام الجمهورية في ١٩٢٣. وأسس حزب «النظام الوطني» في كانون الثاني ١٩٧٠ وتسلم قيادته العلنية يونس عارف عمرة. وتتضمن البيان التأسيسي للحزب برنامجه الرامي إلى التغيير وذلك بكف يد الاجانب (الاوروبيين) عن المؤسسات الوطنية وتسليمها إلى أيد أمينة وطنية، والعودة إلى دين الاسلام دين الفطرة، ونبذ الأفكار الالحادية المعادية للاسلام، وعدم الانخداع بالدعايات المعاصرة لأنها «من اختراع الماسونية والصهيونية، وكلها مؤسسات تابعة لغرض واحد وهو ان تنحرف تركيا عن خطها الحضاري الذي عمره ألف سنة»، وإصلاح نظام التعليم في تركيا «الذي وضعته شرذمة من الحاقدين لا يناسب الامة، لأنه يُسقط من حسابه كل القيم المعنوية والاخلاقية والدينية، وغايته فصل تركيا عن ماضيها الاسلامي حتى يمكن قتلها جيلاً بعد جيل لقناعتهم ان النهضة لا تقوم إلا على انقاض الدين كما حصل في الغرب متناسين ان الاسلام يختلف عن الكنيسة ودولة القسس».

بعدما تنامت قوة حزب «النظام الوطني» تحركت القوى اليسارية في النقابات والجامعات وبدأت تنظم اعتداءات على المتدينين. وظهرت قوة الحزب بعد عقده لمؤتمره السنوي الاول، ودخلت البلاد في نفق الاقتتال الداخلي. فاستولى الجيش على السلطة، وحلت الأحزاب لا سيما حزب النظام لأن «مبادىء حزب النظام الوطني وتصرفات اعضائه تخالف مبادىء الدستور التركي». وغادر أربكان البلاد إلى الخارج وراجت حركات الاغتيالات.

بعد تراجع موجة العنف عاد أربكان إلى تركيا، وجرى تأسيس حزب اسلامي جديد هو «حزب السلامة الوطني» الذي دخل، مع غيره من الاحزاب، انتخابات ١٩٧٣، وجاء فيها في المرتبة الثالثة بعد حزب الشعب الجمهوري (أجاويد) وحزب العدالة (ديميريل). وأوكلت مهمة تشكيل الحكومة للحزب الاول في الانتخابات، فقضى أجاويد مئة يوم يحاول تشكيل الوزارة من اعضاء حزبه فقط وفشل حين طرح الموضوع لنيل ثقة النواب فاضطر إلى الائتلاف مع حزب السلامة. وشكل حكومة جمعت العلماني إلى جانب الاسلامي وكان ذلك في ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٤.

وفي جو المشاحنات بين الوزراء انفجرت الازمة القبرصية فتراخى العلمانيون وتحمس الاسلاميون لنجدة إخوانهم القبارصة. وبينما كان أجاويد في زيارة لدول الشمال الاوروبي ووزير خارجيته طوران كونش في الصين تفاقمت الازمة واستلم القيادة-أثناء غياب أجاويد- شريكه في الائتلاف الحاكم نجم الدين أربكان نائب رئيس مجلس الوزراء وزعيم حزب السلامة، فاجتمع بقادة الاسلحة البرية والجوية والبحرية وأقنعهم بضرورة التصدي العسكري السريع «للارهاب» اليوناني-القبرصي الذي طرح شعار الوحدة القبرصية مع اليونان، وتطهير قبرص من المسلمين، وصوّت وزراء حزب الشعب ضد التدخل، وعارضهم وزراء حزب السلامة والعسكر. وانطلقت القوات التركية إلى الجزيرة وشكلت مثلثًا أمنيًا لمسلمي الجزيرة قاعدته على الساحل الشمالي ورأسه في نيقوسيا. وعاد أجاويد ليجد ما فعله شريكه في الحكم ملبيًا للرغبة الشعبية والعسكرية وليسمع الاتراك يرددون في احاديثهم لقبًا جديدًا هو «الفاتح أربكان»، فأيّد أجاويد ما حصل وادعى ان قرار التدخل كان قرارًا جماعيًا.

استقال أجاويد بعدما قرر وقف اطلاق النار في قبرص في ٢٢ تموز ١٩٧٤. وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة ديميريل وضمت ايضًا حزب السلامة الذي نجح في تمرير قوانين وقرارات وإجراءات صبّت في مصلحة الاتجاه الاسلامي، إضافة إلى دعوته إلغاء معاهدة لوزان التي «قيّدت تركيا». وقاد وزراء حزب السلامة حملة صناعية كبرى في مجال انتاج الاسلحة الثقيلة، فانقسم وزراء الحكومة وسقط الائتلاف الرباعي. وجرت انتخابات أول حزيران ١٩٧٧، شكل على أثرها ديميريل (بعد فشل أجاويد) حكومة ائتلافية ضمت ايضًا حزب السلامة.

وبمناسبة هذه الانتخابات، ولمعان صورة أربكان و«خطورة» مشاريعه خاصة التصنيعية، كتبت صحيفة لوس أنجيليس تايمز» (في عددها، ١٨ نيسان ١٩٧٧): «إن احتمال فوز حزب نجم الدين أربكان يبعث قشعريرة في الاوساط السياسية التركية، وفي كواليس السفارات الغربية في أنقرة». وبعد تأليف الحكومة الائتلافية ومشاركة حزب أربكان فيها، دخل البنك الدولي المعركة، وطلب من تركيا إلغاء مشاريع التصنيع الحربي وتخفيض موازنة القوات المسلحة والتخلي عن الصناعات الثقيلة، فظهر أربكان على التلفاز ليقول للجميع «بامكان اللجنة (لجنة البنك الدولي) ان تعود من حيث جاءت، فنحن لن نتخلى عن خططنا في التصنيع، واعداد جيش وطني قوي». واستعرت الحرب الداخلية والخارجية ضد أربكان وحزب السلامة وطالب المدعي العام التركي في ٢٥ كانون الاول ١٩٧٨ بفصل أربكان عن حزب السلامة بدعوى انه يستغل الدين في السياسة، وفشلت الحملة.

بعد بسط المؤسسة العسكرية سيطرتها على شؤون الحكم عبر انقلاب الجنرال كنعان إيفرين في ١٩٨٠، حظر ثانية حزب أربكان بتهمة انه جزء من الفوضى السياسية التي سادت تركيا خلال النصف الثاني من السبعينات، فيما أودع المعتقل مع أجاويد وديميريل وسياسيين آخرين. والجدير ذكره انه قبل ستة ايام فقط من الانقلاب الذي وقع في ١٢ ايلول ١٩٨٠، قاد أربكان مسيرة قونية التي دعت إلى طرد وزير الخارجية التركي خير الدين اركمان الذي كان ذهب بعيدًا في توثيق العلاقات التركية-الاسرائيلية. وجرت المسيرة تحت شعار «يوم تحرير القدس».

لكن أربكان عاد إلى تأسيس حزب جديد هو حزب «الرفاه الاسلامي»، وذلك بعد ثلاثة أشهر من إصدار رئيس الوزراء تورغوت أوزال (في نيسان ١٩٨٣) قانون تنظيم الحياة الحزبية في تركيا.

أعلن عن الانتخابات في تشرين الاول ١٩٨٣. واصدرت القيادة العسكرية أوامرها القاضية بحرمان حزب الرفاه من المشاركة فيها. وخرق حزب الرفاه الحظر وشارك ونال ٥٪ من الاصوات. ومن تلك الانتخابات وحزب الرفاه، بزعامة أربكان، يضاعف من مقاعده تدريجيًا في الانتخابات المحلية والبلدية والعامة وصولاً إلى احتلاله المركز الاول في الانتخابات التشريعية العامة في كانون الاول ١٩٩٥. وعلى أثر هذه الانتخابات كلف أربكان (في كانون الثاني ١٩٩٦) تشكيل حكومة جديدة، بعد فشل تانسو تشيلر في تشكيلها. لكنه ما لبث أن فشل هو ايضًا، فكلف بعده مسعود يلماظ.

في مقال لسامي شورش («الحياة»، تيارات، العدد ١١٣٧٤، تاريخ ٨ نيسان ١٩٩٤)، جاء ان نجم الدين أربكان يلتقي «رغم اسلاميته المميزة في صفات كثيرة مع قادة الاحزاب العلمانية التركية. لكنه يختلف عنهم في طريقة

التعبير عن تلك الصفات وتفصيلاتها. فهو يجتمع مع ديميريل عند النزعة القومية، على رغم ان أربكان يخفيها تحت غطاء الاسلام. لكنه يختلف عن ديميريل في كونه يدغدغ مشاعر المجد القومي العثماني عند ابناء جلدته، ويحضهم على اعادة تلك الايام التي كان الاتراك فيها اسياد العالم الاسلامي. وفي عثمانيته يجتمع مع أوزال ويلماظ، لكنه يختلف عنهما في تغليب الرابط الديني على الرابط السياسي جامعًا لشعوب آسيا الوسطى والشرق حول محور تركيا» (راجع النبذة التاريخية، و«قبلان، الشيخ جمال الدين»، في هذا الباب، زعماء ورجال دولة).

*** أنور باشا (١٨٨١-١٩٢٢):** ضابط وسياسي تركي بارز. لعب دورًا مهمًا في ثورة ١٩٠٨ ضد السلطان العثماني، وعمل كضابط في حملة طرابلس (ليبيا) ضد الايطاليين في ١٩١١. وبعد عامين، قاد انقلابًا ضد الحزب الليبرالي وشكل مع طلعت باشا وجمال باشا (السفاح) قيادة ثلاثية ذات نزعة قومية طورانية حكمت تركيا حتى آخر الحرب العالمية الاولى. لمع في حملة أدرنة ضد البلغار. عين بعدها وزيرًا للحربية حيث لعب دورًا بارزًا في جر تركيا إلى الحرب العالمية الاولى إلى جانب الالمان. حوكم بعد الحرب وحكم عليه بالموت، إلا انه فرّ وحاول ان ينظم ثورة اسلامية ضد حكم كمال أتاتورك، إلا انه فشل وقتل خلالها.

*** أوجلان، عبد الله Ocalan, Abdullah**

(١٩٤٧-): زعيم حزب العمال الكردستاني (راجع «النبذة التاريخية» و«كردستان تركيا»).

ما يجدر إضافته عن الرجل يتعلق بأمرين: الاول، انه كاتب وله العديد من المؤلفات؛ والثاني، مواقفه الأخيرة التي جاءت عقب عملية «فولاذ» في ١٩٩٥.

جاء في صفحة «تيارات» («الحياة»، العدد ١١٠٩٨، تاريخ ٣ تموز ١٩٩٣): «على رغم ان زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان يمكن ان ينفذ به الاعدام إذا اعتقلته السلطات التركية، فإن مؤلفاته تباع علنًا في مكتبات تركيا. وذكرت صحيفة «توركيش ديلي نيوز» ان ستة كتب لأوجلان طبعتها دور نشر تركية باللغة التركية، تباع في المكتبات. وبينما رأى بعض ان هذا دليل على نجاح عملية الديمقراطية في تركيا، اعتبره بعض آخر مجرد مفارقة أخرى بين المفارقات الكثيرة التي تميز الواقع التركي.

يقول الناشرون الاتراك لكتب أوجلان ان الاقبال عليها كبير، على رغم ان مشتريها يتخذون بعض الاحتياطات لدى شرائها، إذ يطلبون عادة من البائع ان يضع الكتاب في مظروف.

والكتب الستة هي:

- «الاشتراكية وصعوباتها»، وكان قد طبع للمرة الاولى في ١٩٩٢. يتناول فيه أوجلان الاشتراكية منذ الثورة البولشيفية العام ١٩١٧ وحتى عهد آخر رئيس للاتحاد السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف.
- «مقالات مختارة»، طبع في ١٩٩٢، ويتحدث عن هجرة العمال وحاجة المجتمع التركي إلى الوحدة، والمسألة الكردية في تركيا.
- «تقرير سياسي»، وهو المنشور في نيسان ١٩٩٣ بصفته النص الذي قدمه أوجلان إلى المؤتمر العام الرابع للحزب.
- «انقلاب ١٢ ايلول الفاشي ومقاومة حزب العمال الكردستاني». وهذا الكتاب نشر للمرة الاولى في ألمانيا في ايار ١٩٩٢، ثم في تركيا في تشرين الثاني ١٩٩٢، والمقصود بالعنوان الانقلاب العسكري الذي قاده إيفرين في ١٩٨٠.
- «الموقف الثوري من الدين»، طبع في ١٩٩٢، ويتناول موضوع التأثير الديني وتحليلاً لطبيعة «حزب الله» التركي.

- «أحاديث في الحديقة الكردية» الذي نشر للمرة الاولى في نيسان ١٩٩٣، وهو عبارة عن حديث طويل أدلى به إلى الصحافي التركي «يالتشين كوتشوك».

أما عن مواقفه الأخيرة، فقد كتب محمد نور الدين («الحياة»، العدد ١٢٠٤٣، تاريخ ١٣ شباط ١٩٩٦، ص ١٨) بصددها الفقرات التالية:

كثف أوجلان تحركاته الهادفة إلى إظهار استعداده للسلم والتفاوض من جهة، واستقطاب الدعم العالمي للقضية الكردية من جهة أخرى. وتعتبر الرسالة التي وجهها أوجلان، في منتصف تشرين الاول ١٩٩٥ إلى الرئيس الاميركي بيل كلينتون ورئيس مجلس الشيوخ والنواب الاميركيين، محطة مهمة على هذا الصعيد. وإذ يتهم الزعيم الكردي الحكومة التركية بارتكاب مذابح ضد الأكراد مثل تلك التي نفذتها سابقًا ضد اليونانيين والأرمن في الأناضول، وبانتهاكها حقوق الانسان بصورة دائمة، وإذ يدافع عن «اضطراره لحمل السلاح بعد ان أغلقت كل الطرق الأخرى بوجهه» يعرب أوجلان عن استعداده لإعلان وقف للنار من جانب واحد «إذا لم نُهاجم».

ويشير أوجلان في رسالته إلى انه لا يريد تغيير حدود تركيا ولا الانفصال عن أنقرة بل هو «منفتح على حل فدرالي مماثل لذلك المطبق في الولايات المتحدة». وفي مناسبة أخرى، في نهاية تشرين الثاني ١٩٩٥، يدعو أوجلان إلى تعميم الحل الفدرالي للمشكلة الكردية في كل من إيران والعراق.

وتتجلى كذلك محاولة تحسين الصورة المتشددة لدى أوجلان، بتأكيده، في حوار مع صحيفة روسية معه في دمشق أوائل تشرين الاول ١٩٩٥، انه «لم يعد على صلة وثيقة بالماركسية» معلنًا بأنه «بذل جهدًا كبيرًا لكي يتحرر من ستالين الذي بداخله». وإذ يعتبر أوجلان ان حزبه «لا يشبه الاحزاب الشيوعية الكلاسيكية» يرى، في مناسبة أخرى، انه يسعى إلى تطبيق «الاسلام الحقيقي».

أما على الصعيد العالمي فقد أعلن أوجلان عن افتتاح مكتب للجبهة الوطنية لتحرير كردستان في استوكهولم عاصمة السويد، وهو الثامن لها في اوروبا، وافتتاح مكتب آخر «غير رسمي» في لوس أنجليس، مع الاتجاه لافتتاح مكتب آخر في الولايات المتحدة. إلا ان المظهر الابرز للتحرك الكردي عالميًا، كان انعقاد المؤتمر الثالث لـ«البرلمان الكردي في المنفى» في موسكو ايام ٣٠ و٣١ تشرين الاول و١ تشرين الثاني ١٩٩٥ (راجع «مع روسيا» في باب علاقات دولية، و«مناقشة» في باب كردستان تركيا).

وأظهر حزب العمال الكردستاني نجاحًا آخر على الصعيد الدولي عندما اعترف المستشار الألماني هيلموت كول ان مسؤولاً في الاستخبارات الألمانية التقى، في اواسط تشرين الثاني ١٩٩٥، في دمشق، بزعيم الحزب أوجلان. وكان نائب ألماني من الاتحاد الديمقراطي المسيحي، هنريش لومر، المعروف بعدائه الشديد لتركيا، التقى أوجلان في دمشق في نهاية تشرين الاول ١٩٩٥.

*** أوزال، تورغوت Ozal, Turgut**

(١٩٢٧-١٩٩٣): سياسي ورجل دولة تركي. ولد في بلدة ماليتيا في جنوب شرقي تركيا. والده كان إمام مسجد القرية واستاذ الدين، ثم تحول، بعد تحديث تركيا إلى استاذ مدرسة تابعة للدولة، وانضم لاحقًا إلى بنك الزراعة التركي التابع للقطاع العام. والدته كانت ايضًا معلمة مدرسة.

تخرج أوزال في جامعة استنبول التقنية في ١٩٥٠ بشهادة مهندس كهربائي. انضم إلى شركة الكهرباء في أنقرة وذهب إلى الولايات المتحدة في ١٩٥٢ حيث درس الهندسة والاقتصاد. بعد عودته إلى تركيا في ١٩٥٣ خدم في محطة الطاقة

الكهربائية الهايدروليكية. خلال فترة عمله في الشركة، عمل استاذًا متعاقدًا في جامعة الشرق الاوسط التقنية في أنقرة. عقب انقلاب ١٩٦٠ العسكري التحق بمجموعة من «الشبان التكنوقراط» طرحت مشروع تحديث الادارة وتطوير الاقتصاد. في الستينات والسبعينات تعرف على رئيس حزب العدالة سليمان ديميريل الذي كان رئيسه خلال عملهما في منظمة التصميم العام. وعندما أصبح ديميريل رئيسًا للوزراء في ١٩٦٥ اختار أوزال مستشارًا خاصًا للشؤون التقنية ثم عينه بعد سنتين مسؤولاً عن هيئة التخطيط في حكومته. في ١٩٧٠، قام ديميريل بتعويم الليرة التركية ووضع خطة لتطوير الاقتصاد وكان أوزال احد أهم المساعدين المستشارين له. وعندما وقع انقلاب ١٩٧١ العسكري، غادر أوزال تركيا إلى واشنطن وعمل في البنك الدولي لمدة سنتين، عاد بعدها إلى تركيا ليشغل منصب مدير عام إحدى شركات المقاولات الكبرى.

في ١٩٧٧، قطع أولى خطواته العملية في الشأن، السياسي الوطني العام، فترشح في الانتخابات النيابية في منطقة أزمير عن حزب «الاتحاد الاسلامي القومي» وفشل. وفور عودة ديميريل إلى السلطة في نهاية ١٩٧٩ على رأس حكومة أقلية تبوأ أوزال موقعًا مميزًا في صوغ مقررات السياسة الاقتصادية، وعانت تركيا في تلك الفترة فوضى اقتصادية نتيجة الغلاء والتضخم وسلسلة فضائح مالية وجرائم وقتل وسرقات، الامر الذي أدّى إلى انقلاب عسكري جديد في ١٢ ايلول ١٩٨٠. لكن قائد الانقلاب الجنرال كنعان طلب من أوزال مواصلة برنامجه كمساعد لرئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية. لكنه لم يلبث ان استقال من منصبه الجديد في تموز ١٩٨٢ إثر فضيحة مالية هزّت البلاد.

في ايار ١٩٨٣، أسس تورغوت أوزال حزب «الوطن الأم» وتزعمه. ونجح حزبه في كسب غالبية محدودة من مقاعد البرلمان في انتخابات ١٩٨٣. فأصبح رئيسًا للوزراء، وأشرف مباشرة على تنظيم المرحلة الانتقالية من الحكم العسكري إلى عودة الديمقراطية. وفي انتخابات ١٩٨٧ البرلمانية، نجح في كسب غالبية كبيرة، وترأس للمرة الثانية الحكومة التركية.

انتخب، في ١٩٨٩، رئيسًا للجمهورية، ودخل في تنافس على صلاحيات الرئاسة مع رئيس الحكومة سليمان ديميريل الذي فاز حزبه في انتخابات ١٩٩١، وكان التعايش بين الرجلين، أوزال رئيس الجمهورية، وديميريل رئيس الوزراء، صعبًا بسبب «تدخل» رئيس الجمهورية في شؤون الحكومة.

في ١٧ نيسان ١٩٩٣، توفي أوزال نتيجة أزمة قلبية مفاجئة، وكان قبل يومين أنهى جولة قام بها على خمس دول في آسيا الوسطى واستغرقت نحو أسبوعين.

ارتبط إسم أوزال بانجازين رئيسين: تحقيقه اصلاحات جذرية أدت إلى إلغاء التخطيط شبه المركزي للاقتصاد وتحويله رأسماليًا، واعتماده سياسة خارجية ديناميكية كسرت القيود التي طوقها بها مؤسس الجمهورية مصطفى كمال أتاتورك. أما أوسع جدل أثاره أوزال في سنتي حكمه الأخيرتين فكان حول موقفه من حرب الخليج التي ساند فيها بكل قوة التحالف المناهض للعراق بقيادة الولايات المتحدة، والعلاقات التي أقامها إثر ذلك مع الأكراد العراقيين من جهة وانفتاحه على أكراد بلاده من جهة أخرى.

* **إيفرين، كنعان:** راجع النبذة التاريخية، وكل موضوع على علاقة بفترة الثمانينات.

* **إينونو، أردال:** سياسي ورجل دولة تركي. زعيم حزب الشعب الجمهوري. ترك الحزب واعتزل العمل السياسي قبل ايام من



أردال إينونو.

انتخابات ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥، فآلت زعامة الحزب إلى دينيز بايكال، نائب رئيسة الحكومة، تشيلر، ووزير الخارجية. وهو ابن الزعيم التاريخي عصمت إينونو (راجع النبذة التاريخية).

* **إينونو، عصمت Inonu,I.** (١٨٨٤-١٩٧٣): سياسي وعسكري ورجل دولة تركي. ودبلوماسي. عندما توفي مصطفى كمال في ١٩٣٨، أصبح رئيسًا للجمهورية. وسمح في غضون ذلك بإنشاء حزب معارض هو «الحزب الديمقراطي» الذي فاز في انتخابات ١٩٥٠، ما حمل عصمت إينونو على الاستقالة. وكان قد انتخب، في الوقت نفسه، رئيسًا للحزب الجمهوري مدى الحياة، لكنه استقال من زعامة الحزب في ١٩٧٢. عاد إلى السلطة، كرئيس للوزراء في ١٩٦١ عقب الانقلاب العسكري في ١٩٦٠ بهدف إعادة الحياة البرلمانية، ليعود ويستقيل من جديد في ١٩٦٥، وليبقى في المعارضة حتى وفاته(راجع «أتاتورك» في أول هذا الباب، زعماء ورجال دولة؛ وراجع النبذة التاريخية).

*.**بايار، جلال Bayar,J.** (١٨٨٤-؟): سياسي ورجل دولة تركي محافظ. تولى وزارة الاقتصاد ايام أتاتورك في ١٩٢١، وعاد إليها في ١٩٣٢. وكان نائبًا لرئيس الحزب الجمهوري، أي نائبًا لأتاتورك. أصبح رئيسًا للوزراء (١٩٣٧-١٩٣٩). انتخب زعيمًا للحزب الديمقراطي الجديد في ١٩٤٦، وتولى رئاسة الجمهورية في ١٩٥٠-١٩٦٠، ولعب دورًا قياديًا مواليًا للغرب ضمن حلف بغداد. سجن في ١٩٦٠-١٩٦١، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة في ١٩٦١، وأفرج عنه لأسباب صحية، ثم أودع السجن مرة أخرى (١٩٦٣-١٩٦٤)، ومنح العفو الكامل في ١٩٦٤.

* **تشيتين، حكمت** (١٩٣٧-): سياسي ورجل دولة تركي. ولد في ليجة، بلدة صغيرة مغمورة في محافظة دياربكر، لكنها اشتهرت على نطاق عالمي نتيجة لتدميرها على ايدي الجيش التركي وتشريد أهلها في إطار عمليات عسكرية ضد «حزب العمال الكردستاني»؛ ووقتها كان تشيتين وزيرًا للخارجية وكان عليه ان يواجه، بصفته هذه، حملة انتقادات واسعة من جانب نظرائه الغربيين ويبرر لهم القمع العسكري للأكراد والأسباب التي دعت إلى حرق بلدته ليجة. وأكثر من ذلك، فهو نفسه كردي وولد لأبوين كرديين.

بدأ حياته السياسية في الخمسينات بانضمامه إلى فرع الشباب التابع لـ«حزب الشعب الجمهوري» بزعامة، خصمه الحالي، بولنت أجاويد الذي يتزعم حاليًا «حزب اليسار الديمقراطي».

تخرج تشيتين من قسم الاقتصاد والمال في مدرسة العلوم السياسية في أنقرة، وهي المؤسسة التعليمية التي ما زال يطلق عليها إسم «الملكية» أي التابعة للدولة، كما عرفت في عهد السلطان عبد المجيد الذي أسسها ليتعلم فيها ابناء النخبة ويتم إعدادهم لتسلم المناصب السياسية والاقتصادية والادارية في الدولة. ومن الطريف ان خريجي هذه المدرسة يتعاملون في ما بينهم بنوع من

التضامن «الماسوني»، ربما مع بعض الاستثناءات، إذ يصعب مثلاً تصور إمكان التضامن بين بعض غلاة الكماليين الذين درسوا في «الملكية» وزميلهم السابق عبد الله أوجلان، الذي كان طالبًا فيها قبل ان يتركها لينصرف إلى تأسيس «حزب العمال الكردستاني».

بعد ذلك نال تشيتين درجة ماجيستر من كلية وليامز في الولايات المتحدة في موضوع «التنمية الاقتصادية»، ليدرس لاحقًا «أنماط التخطيط» في جامعة ستامفورد في كاليفورنيا، ويعمل مساعد باحث، ثم مديرًا لقسم التخطيط الاقتصادي في مؤسسة التخطيط الحكومية. وهناك لفت انتباه رئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد، وتحت تأثيره انخرط تشيتين في العمل السياسي وانتخب نائبًا عن حزب أجاويد (الشعب الجمهوري) حتى الانقلاب العسكري في ايلول ١٩٨٠.

وعندما حلّ العسكر الاحزاب السياسية بعد الانقلاب، انضم تشيتين إلى السياسيين الذين حظّر العسكريون عليهم ممارسة النشاط السياسي. لكن بعدما عاد الحكم المدني إلى تركيا، انتخب نائبًا من جديد عن «الحزب الاشتراكي الديمقراطي الشعبي» الذي كان يرأسه فهمي إيشيكلر، وقد أسسه أكراد قوميون كان بينهم نشطاء في «حزب العمال الكردستاني». وخاض حزب العمال الانتخابات تحت مظلة «حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي» وفاز ٢٢ من مرشحيه نوابًا عن المناطق الكردية. لكن التعاون لم يستمر طويلاً إذ استقال النواب الأكراد من «الاشتراكي الديمقراطي» احتجاجًا على مماطلة الحكومة في إقرار البرنامج الائتلافي في شأن إجراء تحولات سياسية واقتصادية في المناطق الكردية، على اساس دراسة كان وضعها «الاشتراكي الديمقراطي» في ١٩٩٠.

انتخب أمينًا عامًا لحزبه، حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي في اواخر الثمانينات وحتى نهاية ١٩٩٢. وكان احد المهندسين الرئيسيين للائتلاف بين حزبه وحزب الطريق الصحيح بعد انتخابات تشرين الاول ١٩٩١ التي أسفرت عن وصولهما إلى السلطة فعين وزيرًا للخارجية حتى استقالته في صيف ١٩٩٤.

وباعتراف الجميع، في تركيا وخارجها، كان تشيتين وزيرًا ناجحًا للخارجية. والرئيس التركي سليمان ديميريل، الذي يكنّ احترامًا كبيرًا له، والذي كان تفاهمه معه تامًا عندما كان رئيسًا للوزراء، تدخل غير مرة لحمل تشيلر على ان تتحدث مع وزير خارجيتها وتنسّق معه في شأن مسألة تتعلق بالسياسة الخارجية. لكن تشيلر كانت تفضل عليه زعيم حزبه قره يالتشين الذي اعتبره كثيرون ضعيفًا تجاهها ومنفذًا مطيعًا لأوامرها، بينما كان تشيتين يتصرف على اساس ان الحكومة ائتلافية بين الشريك الأكبر «حزب الطريق الصحيح»، والشريك الأصغر، حزبه.

اضطر تشيتين إلى الاستقالة ليخلفه في وزارة الخارجية غريمه في الحزب، المعلق الصحافي المعروف والبروفيسور الجامعي ممتاز سويسال. فالاثنان كانا على طرفي نقيض في آرائهما السياسية ومواقفهما: الثاني (سويسال) علماني ويميني وكمالي المنحى في تعاطيه مع السياستين الداخلية والخارجية، خصوصًا في دعوته إلى موقف متشدد رافض أي اعتراف بالحقوق القومية للأكراد، وارتيابه وشكوكه حيال الغرب. أما تشيتين فيُشتهر بأنه سياسي معتدل، دعا دائمًا إلى الوفاق الوطني.

وصل حكمت تشيتين إلى قمة حياته السياسية ليل ١٨ شباط ١٩٩٥، عندما نهض جميع المندوبين إلى المؤتمر المشترك لـ«حزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي» و«حزب الشعب الجمهوري» مصفقين له، بعدما انتخبوه رئيسًا للحزب الموحد الجديد الذي اختاروا له إسم «حزب الشعب الجمهوري» الممثل لليسار التركي المعتدل.

من خلال هذا المركز عاد تشيتين إلى الحكومة، بعد ايام على بدء عملية «فولاذ» التركية في شمالي العراق، نائبًا لرئيسة الوزراء وزيرًا للدولة لشؤون الأمن القومي الداخلي والخارجي، مكلفًا الاشراف على الملف العراقي-الكردي والمنسّق في هذا الاطار بين جناحي المؤسسة الحاكمة، المدني والعسكري.

انتخب تشيتين زعيمًا لهذا الحزب (حزب الشعب الجمهوري) كحل وسط إثر الصراع على الزعامة بين قره يالتشين وزعيم حزب الشعب القديم دينيز بايكال. ولإيجاد مخرج من المأزق عرض بايكال ان ينسحب إذا انسحب قره يالتشين الذي اضطر إلى قبول الاقتراح. ووافق الاثنان على الطلب من تشيتين قبول زعامة الحزب موقتًا على أمل ان يخوض الغريمان الطموحان والشابان (كلاهما في مطلع الاربعينات من عمرهما) الصراع مجددًا على الزعامة في مؤتمر لاحق. غير ان تشيتين استطاع تغيير الوضع ببراعة عندما دعا زعيم الحزب السابق المتقاعد أردال إينونو إلى التعاون معه، وقبول منصب وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية، فضمن بذلك دعمًا معنويًا قويًا من الحزب بسبب الاحترام الذي يحظى به نجل عصمت إينونو، رفيق السلاح لمؤسس الجمهورية التركية، مصطفى كمال أتاتورك.

وإذ عزز تشيتين موقعه في المؤسسة الحاكمة باعتباره الشخصية السياسية القادرة على التعامل مع المؤسسة العسكرية في إطار عملية «فولاذ»، والتعامل تاليًا مع الوضع في شمالي العراق، تطلع إلى زعامة دائمة للحزب. وهكذا سرعان ما أعلن انه انتخب رئيسًا له ليبقى. وانعكس موقعه في الحكومة إيجابيًا على صعيد القاعدة الحزبية والرأي العام، خصوصًا في أوساط العلويين الذين كانوا يساندون تشيتين منذ ان كان أمينًا عامًا للحزب

(من كامران قره داغي، تيارات «الحياة»، تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٩٥).

*** تشيلر، تانسو Ciller, Tansu**

(١٩٤٦–): زعيمة حزب الطريق الصحيح، وهو حزب محافظ، من ١٩٩٣، ورئيسة وزراء تركيا. وهي المرأة الأولى التي ترأس الحكومة في تركيا التي يشكل المسلمون ٩٨٪ من سكانها.

تنتمي إلى عائلة إستنبولية متوسطة ومتحررة (أصبحت بفضل زوجها ثرية وتقدر ثروتها بنحو ٥٠ مليون دولار). درست في «روبرت كوليدج» الاميركية في استنبول، ثم أكملت تعليمها العالي في قسم الاقتصاد في جامعة بوغازيتشي في استنبول ايضًا، وواصلت دراستها للحصول على شهادة الدكتوراه في جامعتي هامبشاير وكونيكتيكوت الاميركيتين، ثم درست بعد ذلك الدكتوراه في الاقتصاد في جامعة ييل الاميركية ايضًا.

كانت تعمل بروفيسورة في قسم الاقتصاد في جامعة بوغازيتشي في استنبول عندما بدأت تثير، ابتداء من ١٩٨٩، اهتمام الصحافة والاوساط السياسية من خلال مشاركتها في ندوات ولقاءات مهنية. وكانت ميزتها تعليقاتها اللاذعة على البرامج الاقتصادية للرئيس تورغوت أوزال والأداء الاقتصادي لحزب الوطن الأم الحاكم آنذاك. وكانت البلاد دخلت مرحلة صعوبات إقتصادية انعكست في ارتفاع الاسعار ونسبة التضخم، ما أدّى إلى تدهور المستوى المعيشي للسكان. فلفتت تشيلر انتباه الزعيم المعارض المخضرم ديميريل، فسارع إلى الاتصال بها وأقنعها بالانضمام إلى حزبه. ويبدو ان ذلك كان عرضًا لبّى طموحاتها القوية جدًا، فلبّت بسرعة وانضمت إلى حزب ديميريل الذي رشحها إلى عضوية المجلس التنفيذي للحزب، فانتخبت، ثم اختارها نائبة له. وفي انتخابات تشرين الاول ١٩٩١، فازت تشيلر

مرشحة عن الحزب في استنبول. وعندما شكل ديميريل الحكومة الائتلافية مع الحزب الاجتماعي الديمقراطي الشعبي عيّنها وزيرة للدولة مسؤولة عن الاقتصاد. فاشتهرت بفاعليتها ونشاطها، خصوصًا باتصالاتها وعلاقاتها مع الغرب، وحرصت على ان تشرح في المؤتمرات الصحافية الوضع الاقتصادي، مستخدمةً الكمبيوتر، في بلد يتميز زعماؤه السياسيون، باستثناء الرئيس أوزال، الذي كان خبيرًا في استخدامه بـ«الامية الكومبيوترية».

تولت رئاسة الحكومة التركية في حزيران ١٩٩٣ (راجع النبذة التاريخية).

*** جمال باشا، أحمد (السفاح) (١٨٧٢-١٩٢٢)**: ضابط في الجيش العثماني. ولد في إستنبول. تخرج في المدرسة الرشدية ومدرسة الاركان. كان احد ثلاثة من العصبة العسكرية الذين حكموا تركيا خلال الحرب العالمية الاولى. شغل مناصب عديدة في الجيش العثماني في مقدونيا وتراقيا حيث التحق بجمعية الاتحاد والترقي السرية حينذاك. بعد ١٩٠٨، سنة إعلان الدستور، أصبح عضوًا في الحكومة العسكرية. نال شهرة كبيرة نتيجة صرامته خلال حكمه لأضنة وبغداد. صار حاكمًا عسكريًا لاستنبول قبيل الحرب العالمية الاولى في فترة كثرت فيها المؤامرات. ارسل إلى جبهة فلسطين (١٩١٤) حيث قاد محاولة فاشلة لغزو مصر. عين بعد ذلك حاكمًا على سورية فعامل الاقلية الأرمنية بمنتهى الشدة وعمل على تهجير مئات الأسر العربية إلى الأناضول. ساق عددًا من المناضلين العرب، بمحاكمة ديوان الحرب العرفي (مقره مدينة عاليه اللبنانية) سنة ١٩١٦ إلى المشنقة في بيروت ودمشق بتهمة الاتصال بالحلفاء، التهمة التي لم يكن هو نفسه بعيدًا عنها. بعد قيام نظام مصطفى كمال عكف على الاشراف على جيش الافغان وإعادة تنظيمه. في ١٩٢٢ اغتاله احد الوطنيين الأرمن اثناء تنقله في تفليس (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٢، ص ٧٤).

*** حكمت ناظم Hikmet,N. (١٩٠٢-١٩٦٣)**: مناضل وشاعر تركي. حفيد ناظم باشا. التحق بالمقاومة المسلحة في الأناضول عندما كانت إستنبول محتلة عقب الحرب العالمية الاولى. سافر خلسة إلى موسكو ليتعلم المبادىء الماركسية فيها ولينتسب إلى «جامعة شغيلة الشرق». عاد إلى أنقرة ونشر كتابات «يسارية» ضد «الدولة البورجوازية» الجديدة. فتلقى تهديدات عاد، على أثرها، إلى موسكو (١٩٢٥-١٩٢٨). في ١٩٢٩ عاد إلى استنبول، ونشر مجموعات شعرية. وفي ١٩٣٢، حكمت عليه السلطات التركية بالاعدام متهمة إياه بالتآمر على أمن الدولة. واستبدل الحكم بالنفي لثلاثة أعوام. ثم وقع ضحية تهمة جديدة فصدر عليه الحكم بالسجن لمدة ١٥ سنة. وفي العشر سنوات الاخيرة التي قضاها في سجن بورصة كتب ناظم حكمت أفضل مؤلفاته. وفي ١٩٥٠، بدأ اضرابًا عن الطعام، وبدأت الحملة الاعلامية لاطلاق سراحه. فاضطرت السلطات التركية للافراج عنه. لكنه اضطر للهرب من البلاد في حزيران ١٩٥١.

وبالرغم من ان ناظم حكمت كرّس معظم مؤلفاته لمعالجة قضايا ادبية أو كتابة دواوين شعرية، إلا ان تأثيره السياسي لم يكن أقل وقعًا من كتابات بابلو نيرودا أو برتولت بريشت اللذين سخّرا الشعر والادب لخدمة قضايا المضطهدين.

مات ناظم حكمت في موسكو ودفن فيها. وفي ايار ١٩٩٥، طرحت فكرة (وسجال) نقل رفاته إلى وطنه تركيا (وذلك إثر سماح السلطات التركية بدفن جثمان الشيخ جمال الدين قبلان في تركيا- راجع «قبلان، الشيخ جمال الدين» في هذا الباب، زعماء ورجال دولة). وكانت حجة السلطات التركية في عدم السماح بنقل رفاة ناظم حكمت إلى تركيا ان الجنسية التركية نزعت منه في مطلع الخمسينات.

*** ديميريل، سليمان Demirel,S. (١٩٢٤-)**: سياسي تركي ورئيس الجمهورية الحالي. درس الهندسة وعمل مديرًا سابقًا لهيئة المياه التابعة للدولة. انتخب في ١٩٦٤ زعيمًا لحزب العدالة خلفًا للجنرال غوموسبالا. في ١٩٦٥، شكل ديميريل وزارة من اعضاء حزبه الذي فاز بـ٢٤٠ مقعدًا من أصل ٤٥٠ في انتخابات تشرين ١٩٦٥. كانت سياسته قائمة على التركيز على معاداة الشيوعية، وامتازت سياسته الخارجية بالمرونة والوقوف إلى جانب العرب في صراعهم مع اسرائيل. استطاع ان يجدد مدة ولايته بعد انتخابات ١٩٦٩، ولكن وزارته استقالت في شباط ١٩٧٠ على أثر تصويت مجلس النواب ضد مشروع الميزانية الذي تقدم به. بيد ان الجمعية العمومية منحته الثقة، وتلا ذلك اضطرابات استمرت طوال ١٩٧١. في آذار ١٩٧١، قدم ديميريل استقالته على اثر الانذار الذي وجهه إليه القادة العسكريون الذين اتهموه بدفع البلاد إلى الفوضى والاضطراب الاقتصادي. تمكن من إحراز عدد كبير من المقاعد البرلمانية في الانتخابات النيابية (١٩٧٧) مكنته من تشكيل حكومة ائتلافية محافظة على اثر فشل بولنت أجاويد من الاحتفاظ بثقة الأغلبية المطلقة في البرلمان. في أواخر ١٩٨١، أطاح انقلاب عسكري الحكم المدني وأبعد ديميريل عن كل مناصبه السياسية.

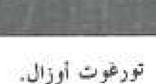
في هذه المرة الأخيرة التي كان ديميريل فيها رئيسًا للوزراء وقبل أن أطاحه العسكر، كان تورغوت أوزال يعمل في مكتبه مباشرة برتبة نائب وزير، مستشارًا يعتمد عليه ويوثق به للشؤون الاقتصادية. وكان أوزال خسر في انتخابات ١٩٧٧ مرشحًا عن «حزب الانقاذ الوطني» (اصولي)، فترك السياسة وعاد إلى خدمة الدولة في

مؤسسة التخطيط والبنك الدولي واتحاد اصحاب الاعمال المعدنية، قبل ان يضمه ديميريل إلى مكتبه ويضع توقيعه معه في ٢٤ كانون الثاني ١٩٨٠ على وثيقة لتنفيذ أجرأ برنامج لتحقيق اصلاحات اقتصادية شاملة، لم يقدر لها في النهاية ان تتحقق. وربما كان احد الاسباب الثانوية للفشل انتماء ديميريل إلى المدرسة الرأسمالية القديمة، وانتساب أوزال إلى الرأسمالية التكنوقراطية الحديثة، وتباهي كل منهما انه صاحب الدور الاول في بناء السدود.

فشل البرنامج وتفاقمت الفوضى السياسية والاقتصادية في البلاد حتى قام الجيش بقيادة رئيس الاركان كنعان إيفرين بانقلاب ١٢ ايلول ١٩٨٠. وحل البرلمان وحظر النشاط الحزبي والسياسي، ووضع ديميريل وزعماء الاحزاب الأخرى في السجن. وكان ذلك ثالث انقلاب تشهده تركيا والثاني ضد رئيس الوزراء ديميريل.

شكل الانقلاب بداية نشاط سياسي لأوزال الذي تعاون مع العسكر ورأس الحكومة الاولى المنتخبة في ١٩٨٣، عندما اجريت انتخابات عامة اعادت الحكم إلى المدنيين وفي ١٩٨٩ تسلّم أوزال الرئاسة من إيفرين. هكذا أصبح أوزال غريمًا لديميريل الذي منذ ان اصبح رئيسًا للوزراء من جديد في ١٩٨٩ اخذ يسعى إلى ان يبعد أوزال عن السياسة ويقلص صلاحياته كرئيس للجمهورية ملتزم بالدستور. وبعد وفاة أوزال في ١٩٩٣، انتخب ديميريل رئيسًا للجمهورية مكانه (راجع النبذة التاريخية).

وإضافة إلى ما ذكر عن ديميريل في النبذة التاريخية خلال ١٩٩٣-١٩٩٥، تجدر الإشارة إلى زيارته إسرائيل وغزة -أريحا (السلطة الوطنية الفلسطينية) في آذار ١٩٩٦، ومشاركته في اجتماع قمة شرم الشيخ (راجع «حوض الأحمر» في الجزء التالي، الجزء السابع). وخلال زيارته هذه وجه ديميريل إنتقادات قوية إلى سورية، معلنًا قرار



تورغوت أوزال.




مسعود يلماظ.

حكمت تشيتين.




أنقرة بيع الدولة اليهودية نحو ١٥٠ مليون متر مكعب من المياه. وخلال زيارة ديميريل هذه، بدأت أنقرة بتصريف كميات كبيرة من المياه إلى الاراضي السورية غمرت نحو أربعة آلاف هكتار من الاراضي الزراعية المتاخمة للحدود المشتركة. وجاء هذا العمل الذي اعتبر مؤشرًا إلى تصعيد تركي في ملف العلاقات مع سوريا وخاصة في مسألة مياه الفرات، متزامنًا مع اجتماع وزراء خارجية الدول العربية (١٢-١٤ آذار ١٩٩٦) للبحث في ملف مياه الفرات. وقد طالب هؤلاء الوزراء تركيا بالدخول في مفاوضات ثلاثية مع العراق وسورية لاقتسام مياه النهر، ووقف تصريف مياه ملوثة إلى سورية.

*** صوناي، جودت Sunay,G.** (١٩٠٠-): عسكري ورجل دولة تركي، انتقل من الحياة العسكرية إلى منصب رئيس الجمهورية التركية في ١٩٦٦. انتسب إلى الكلية الحربية في استنبول في ١٩١٦، ثم إلى أكاديميتها العسكرية. حارب مع الجيش العثماني في فلسطين في ١٩١٧، ثم تحت إمرة أتاتورك. ترقى في ١٩٣٠ إلى رتبة ملازم، ثم عمل في هيئة الاركان العامة (١٩٣٣). عين استاذًا في الكلية الحربية ما بين ١٩٤٢ و١٩٤٧. وفي ١٩٤٧ أصبح قائدًا لسلاح المدفعية. وفي ١٩٥٩، عين رئيسًا لقسم العمليات في قيادة الاركان، ثم نائبًا لرئيس الاركان العامة (١٩٥٨-١٩٦٠). أصبح رئيسًا للاركان العامة بعد انقلاب الجنرال جمال غورسيل (١٩٦٠)، واستقال في ١٩٦٦ لكي يصبح عضوًا في مجلس الشيوخ. وفي نيسان ١٩٦٦ انتخبه البرلمان رئيسًا للجمهورية خلفًا للجنرال غورسيل. انتهت مدة ولايته في ١٩٧٣.

*** طلعت باشا** (١٨٧٢-١٩٢١): سياسي ورجل دولة تركي. ولد في أدرين وعمل في ادارة البريد والتلغراف في سالونيك. كان من اوائل الذين انضموا إلى تركيا الفتاة ولجنة الاتحاد والترقي، ومن أنشط منظمي الانقلاب العثماني في ١٩٠٨ ضد السلطان عبد الحميد. انتخب بعد الانقلاب نائبًا في مجلس «المبعوثان»، وشغل مناصب وزارية عديدة، منها منصب وزير الداخلية. وفي ١٩١٣-١٩١٨ أصبح أحد قادة اللجنة الثلاثية الحاكمة (مع أنور باشا وجمال باشا). وفي ١٩١٧، أصبح رئيسًا للوزراء. وعقب هزيمة تركيا في الحرب العالمية الاولى، هرب من تركيا، ولقي حتفه في برلين على يد شاب أرمني انتقامًا لضحايا الأرمن على يد الحكام الاتراك. عرف عنه عداؤه للعرب وتحالفه مع اليهود الصهيونيين.

*** عبد الحميد الثاني** (١٨٤٢-١٩١٨): سلطان عثماني مارس الحكم من ١٨٧٦ حتى ١٩٠٩. تولى الخلافة بعد موت أبيه عبد المجيد الاول وإزاحة اخيه مراد الخامس المختل عقليًا، وذلك بتدبير من الوزراء الاصلاحيين بقيادة مدحت باشا الذي اصبح رئيسًا للوزراء وكان وراء اصدار اول دستور عثماني في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦. وكان الطابع الليبرالي للدستور وسيلة من وسائل وقف التدخل الاجنبي بسبب القسوة العثمانية في إخماد الانتفاضة البلغارية في ربيع ١٨٧٦ وتهدئة الصرب ومونتينيغرو (الجبل الأسود)، التي هيّجت مشاعر العداء لتركيا في اوروبا. إلا ان الاجراءات العثمانية لم تمنع وقوع حرب مع روسيا منيت فيها السلطنة العثمانية بخسائر كبيرة (١٨٧٧) واضطرت لتوقيع معاهدة صلح مذلة. وقد استنتج عبد الحميد ان المساعدات التي يمكن ان يتلقاها من الدول الاوروبية سوف تكون مشروطة بحق التدخل في الشؤون العثمانية الداخلية. فأقدم على حل المجلس النيابي الذي التأم في ١٨٧٧، وفي العام التالي علق الدستور، واتجه لتقوية الرابطة الاسلامية في السلطنة العثمانية.

وكان إقدامه على جمع التبرعات لبناء سكة حديد الحجاز من جميع أنحاء العالم الاسلامي لتسهيل مهمة الحج إلى مكة، دلالة على قوة عاطفته الاسلامية، كما كان من شأن تعيين ابي الهدى الصيادي وغيره من المستشارين العرب، إضافة إلى موقفه من عروض هرتزل والمخططات الصهيونية في فلسطين الاسهام في تخفيف النقمة ضد الحكم العثماني في الولايات العربية.

امتاز حكم عبد الحميد بالنزعة الأوتوقراطية، فحكم من خلال خلوته في قصر يلدز بواسطة نظام من المخبرين السريين والرقابة الشديدة ونظام المواصلات التلغرافية. وكان يتمتع بالذكاء ويحب العمل والسهر بنفسه على تحمل قضايا الدولة، إلا انه كان شكاكًا بطبعه لا يثق بالآخرين ولا يطمئن لأحد. شملت إنجازاته إيجاد ١٨ مدرسة مهنية وتأسيس دار الفنون (١٩٠٠) التي تحولت في ما بعد إلى جامعة إستنبول، إضافة إلى بناء شبكات من المدارس الابتدائية والثانوية والعسكرية. كما أقدم على بناء شبكة من السكك الحديدية والتلغرافية، وأعاد تنظيم وزارة العدل بشكل طوّر المحاكم المدنية والتجارية والجنائية.

بالاضافة إلى أوتوقراطيته كان عبد الحميد آخر السلاطين الحقيقيين لامبراطورية هرمة عرفت برجل اوروبا المريض لمدة طويلة من الزمن، وكانت موضع أطماع الدول الاوروبية (من «الموسوعة السياسية» المؤسسة العربية للدراسات والنشر-بيروت-ج٣ ص ٨١١).

ففي عهده تمكنت الدول الاوروبية من احتلال وقضم تونس (١٨٨١) ومصر (١٨٨٢) والروملي-بلغاريا الجنوبية- (١٨٨٥)، فضلاً عن نشوب الثورة الأرمنية في ١٨٩٤، الأمر الذي دفع عبد الحميد إلى التماس المساندة من الألمان لقاء منحهم الامتيازات كامتياز بناء سكة حديد بغداد في ١٨٩٩. أضف إلى ذلك، ان الدول الاوروبية الرئيسية كانت، بعد الحروب الكثيرة والمغامرات التي خاضها عبد الحميد، واحتياجاته الدائمة إلى الاموال، قد انتهت إلى وضع يدها على المقدرات الاقتصادية للسلطنة، وعلى مرافقها الاساسية. ففرنسا كانت استولت على إدارة حصر التبغ (١٨٨٣)، وعلى أرصفة ومستودعات مرفأي بيروت (١٨٩٢) وسالونيك (١٨٩٦)، وعلى مناجم هرقلية وسيلينيتزا، وخطوط سكة الحديد بين يافا والقدس (١٨٩٠) ودمشق وحمص (١٨٩١) وغيرها. والانكليز كانوا استولوا على حصة ضخمة في البنك العثماني، كما حصلوا عن طريق الأرمني كالوست غولبنكيان، على احتكار بترول الموصل. والروس حصلوا لانفسهم على حقوق جمركية مماثلة في ارصفة حيدر باشا (١٨٩٩)، ولم يلبثوا ان استولوا على أرصفة ومستودعات ميناء الاسكندرية لاحقًا.

وفي «الحياة» (زاوية ذاكرة القرن العشرين، أول ايلول ١٩٩٣) ذكر ابراهيم العريس: «كانت تلك، في الحقيقة، الطريقة التي اختارتها اوروبا للحصول على ارث رجل اوروبا المريض، وكان ذلك هو الواقع المختبىء خلف احتفالات عبد الحميد الضخمة في الاول من ايلول ١٩٠٠. وهذا الواقع كانت ترصده يومذاك عيون عدد كبار الضباط المنتمين إلى «تركيا الفتاة» وعلى رأسهم انور باشا وجمال باشا وطلعت باشا وفتحي «المقدوني». كان هؤلاء يعرفون ان الامبراطورية متجهة نحو الاحتضار إن هم لم ينقذوها. وكان يكفيهم للتيقن من هذا مشهد سلطانهم وسط مدعويه الاوروبيين في ذلك اليوم. فراحوا طوال السنوات التالية يكثفون من اجتماعاتهم، وخاصة في بيت يهودي إيطالي في سالونيك. تلك الاجتماعات التي كان يحضرها رفاق لهم من بينهم ضابط شاب ذو نظرة ثاقبة ومظهر حزين يدعى مصطفى كمال. والحال ان تلك الاجتماعات اسفرت عن الثورة التي قام بها الضباط في ١٩٠٨، انطلاقًا من قصر أولمبيا في

سالونيك، زاحفين نحو العاصمة. لكن عبد الحميد الماكر، بدلاً من ان يحاربهم، سارع إلى الوقوف معهم متهمًا بطانته القريبة بالفساد، ثم ما إن استوعب تحركهم حتى ارسل أنور باشا ملحقًا عسكريًا في برلين، وراح يخترق تنظيمهم. غير ان لعبته سرعان ما انكشفت؛ فعاد انور باشا، وعادت القطع العسكرية للتحرك. وهكذا ما ان حلّ شهر نيسان ١٩٠٩ حتى وصلت الثورة ضد عبد الحميد الثاني إلى ذروتها، فأجبر على التنحي عن العرش، واعتقل داخل قصر اللاتيني، فيما عيّن أخوه محله سلطانًا تحت إسم محمد الخامس».

*** عبد المجيد الثاني (١٨٦٨-١٩٤٠):**
آخر خليفة (من بني عثمان الاتراك) على المسلمين. ولد في استنبول وتربى تربية اسلامية في قصر والده عبد العزيز، ولازم القصر أثناء ولاية اولاد عمه حتى بلغ الاربعين. وعندما تولى ابن عمه الرابع العرش تحت إسم محمد السادس في ١٩١٨ (قبله كان محمد الخامس شقيق السلطان عبد الحميد الثاني)، أصبح عبد المجيد الثاني وليًا للعهد، وانتخبه المجلس الوطني خليفة في اواخر ١٩٢٢ وذلك بعد أشهر قليلة من إلغاء السلطنة. ولكنه فقد لقبه كولي للعهد بعد مغادرة محمد السادس استنبول على أثر تولي أتاتورك (مصطفى كمال) زمام السلطة. وفي تلك الفترة وقفت جميع القوى التقليدية وخصوم أتاتورك خلف عبد المجيد الثاني بصفته رمزًا للماضي الاسلامي، فما كان من أتاتورك إلا ان أعلن الجمهورية في ١٩٢٣ وألغى الخلافة ثم نفى عبد المجيد في العام التالي.

*** عثمان أوغلو (١٩٠٩-١٩٩٤):** آخر من كانت ستؤول لهم السلطنة العثمانية لو لم يتم إلغاؤها وتعلن الجمهورية على يد مصطفى كمال أتاتورك.

جاء في وسائل الاعلام، وأغلبه نقلاً عن جريدة «تايمز» البريطانية (عدد ٥ نيسان ١٩٩٤) ان الوريث الشرعي للامبراطورية العثمانية، محمد أورهان عثمان أوغلو، مات وحيدًا في شقة صغيرة في مدينة نيس (فرنسا)، ولم يعلم أحد بموته إلا بعد ايام.

ولد عثمان أوغلو في إستنبول في ١٩٠٩، وكان مقدرًا له ان يكون احد سلاطين الامبراطورية العثمانية لولا سقوطها. عمل عثمان أوغلو حاجبًا في البيت الملكي الألباني، ثم عاملاً في ميناء ارجنتيني، وأخيرًا عمل مرشدًا في إحدى مقابر باريس.

وقد رفض عثمان أوغلو ان يتحول إلى «قطعة فنية تعرض في متحف» كغيره من أفراد العائلة المالكة العثمانية الذين يعيشون عيشة مرفهة في استنبول. وفي العام الذي ولد فيه عثمان (١٩٠٩) استبدل جده السلطان عبد الحميد الثاني بشقيقه محمد الخامس. وفي ١٩١٨، وبينما كانت الامبراطورية تحتضر، توفي محمد الخامس وخلفه شقيقه محمد السادس الذي هرب إلى المنفى في تشرين الثاني ١٩٢٢ معلنًا بذلك نهاية الامبراطورية العثمانية.

وفي صباح ١٥ آذار ١٩٢٤، كان عثمان أوغلو في قطار «الشرق السريع» مع أفراد عائلته في طريقهم إلى منفاهم في بلغاريا.

ومنذ حوالي ١٨ شهرًا (أي في تشرين الاول ١٩٩٢)، احتلت اخبار عثمان أوغلو بعض الجرائد حين تقرر منحه جواز سفر تركي ليزور بلده، بعد ٢٠ عامًا من صدور القانون التركي الذي يسمح بعودة اعضاء العائلة المالكة العثمانية من الذكور إلى تركيا. تزوج عثمان أوغلو ثلاث مرات من مصرية وإيطالية وفرنسية، إنتهت جميعها بالطلاق، ولكنها أثمرت ابنًا وابنة.

*** غورسيل، جمال Gursel,J.** (١٨٩٥-١٩٦٦): ضابط وسياسي تركي. آمر القوات

البرية التركية (١٩٥٧). اختاره الضباط الانقلابيون رئيسًا للجمهورية ورئيسًا للوزراء ووزيرًا للدفاع إثر الانقلاب العسكري ١٩٦٠. فاعاد البلاد تدريجيًا إلى الحكم البرلماني بعد ان تخلص من الضباط الأكثر جذرية. ظل رئيسًا للجمهورية حتى مرضه في ١٩٦٦ (راجع النبذة التاريخية).

*** غوريش، دوكان:** عسكري وسياسي تركي. رئيس هيئة الاركان قبل ان يحال على التقاعد في اوائل ١٩٩٥. فأصبح من «هيئة أركان» حزب الطريق الصحيح المحيطين برئيسة الوزراء تانسو تشيلر. معروف في تشديده على الحزم في مواجهة «الارهاب الكردي» بقوله: «إن الشرط الأول لحل المشكلة في الجنوب الشرقي (المناطق الكردية) هو الحل العسكري. بعد ذلك يأتي حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية». ويقف غوريش بالكامل ضد نموذج «الباسك» (في اسبانيا) لأن تركيا في هذه الحالة ستقسم. ويرفض السماح بالتعليم باللغة الكردية في مناطق الجنوب الشرقي، محذرًا من ان الزعيم الذي يطالب بذلك «تسقط زعامته».

*** قبلان، الشيخ جمال الدين Kaplan, Cemalettin** (١٩٢٦-١٩٩٥): أحد أبرز رموز الحركات الاسلامية المعاصرة في تركيا. ولد في قرية دينغيز، قضاء أسبير، في محافظة أرضروم. تلقى علوم الاسلام وتعلم اللغة العربية في طفولته من أبيه الذي كان عالمًا. تابع دراسته في كلية العلوم في أنقرة، وتخرج فيها (١٩٦٦). عمل مفتشًا في رئاسة الشؤون الدينية التي تتولى شؤون المسلمين في تركيا، ثم عين مديرًا للشؤون الخاصة فيها، وما لبث ان أصبح نائبًا لرئيسها. خلال هذه المدة عمل مفتيًا لأضنة منذ ١٩٦٦ إلى ١٩٨١، عندما تقدم باستقالته من كل هذه الوظائف ليتفرغ للتعاون مع زعيم حزب السلامة الوطني نجم الدين أربكان، وتعزيز منظمة «النظرة الوطنية» التابعة للحزب في اوروبا، ولا سيما في ألمانيا. وبالفعل، غادر قبلان، الذي ترشح للنيابة عن حزب السلامة الوطني في ١٩٧٧ في ارضروم وفشل، إلى ألمانيا في ١٩٨١ وعمل، لخبرته في مسائل الفقه، رئيسًا للجنة الارشاد والفتاوى في منظمة «النظرة الوطنية».

في ١٩٨٣، زار قبلان إيران تلبية لدعوة من آية الله خميني. وإثر الزيارة أعلن قبلان، في آب ١٩٨٣، انفصاله عن «النظرة الوطنية»، منصرفًا إلى الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية في تركيا، الأمر الذي عرّضه لنزع جنسيته التركية في ١١ تموز ١٩٨٤. وكان ذلك بداية شهرته رمزًا من رموز الاسلام الراديكالي في تركيا. وما لبث ان غير إسم عائلته من «قبلان» أي النمر، إلى «خوجا أوغلو» لأن الانسان، حسبما قال قبلان، «ليس من نسل الحيوان ليتخذ من الحيوانات اسماء له». وفي ١٩٨٥، نجح في نيل اللجوء السياسي من حكومة ولاية رين وستفاليا الشمالية في ألمانيا. وبدأ إثر ذلك شن حملة مكثفة على تركيا والأتاتوركية، الأمر الذي جعل كنعان إيفرين، رئيس الجمهورية، والاعلام الرسمي التركي، يطلقون على قبلان اللقب الذي ما زال يشتهر به داخل تركيا وهو «الصوت الأسود» لأفعاله وأحاديثه المحظورة والمخالفة للقوانين التركية. وفي العام نفسه (١٩٨٥) أسس قبلان «اتحاد الجمعيات والجماعات الاسلامية» وانضم إليه أكثر من ٨٠٪ من أنصار أربكان. ومضى الشيخ قبلان قدمًا في معركته مع النظام التركي فأعلن في ١٩٨٧ تأسيس «دولة الأناضول الاسلامية الفدرالية» منصبًا نفسه خليفة لها، وأعلن افتتاح اول «سفارة» لها في برلين. وكان يدعو قبلان اتباع «دولته» بـ«مواطني هذه الدولة». لكن نجاح نجم الدين أربكان في إعادة بناء «النظرة الوطنية» في ألمانيا واوروبا، وفي إعاقة نشاط اتباع قبلان في

تركيا، كان عاملاً أساسيًا في تقلص نفوذ قبلان، وانفضاض كثيرين من مريديه عنه. كذلك كانت علاقاته الجيدة مع إيران عاملاً آخر في بث الشك بين انصاره حول حقيقة توجهاته.

دعا قبلان إلى تحقيق ثورة إسلامية في تركيا على غرار الثورة الإيرانية، تحت زعامة «الامام» (أي قبلان نفسه). واعتبر هدم النظام الكمالي (أتاتورك) في تركيا، وإقامة نظام الشريعة في مقدم أولويات جهاده. وكان يرى ان السبيل إلى ذلك يكون عبر «التبليغ» أو الدعوة، مثلما كان يفعل الامام الخميني من منفاه في العراق. لذا كان اعتماد قبلان على أشرطة التسجيل والفيديو كبيرًا. وكان ارتباطه بإيران واضحًا عبر ترجمة المواعظ والخطب التي كان رجال الدين الإيرانيون يلقونها إلى اللغة التركية، وطبعها في أشرطة تسجيل داخل ألمانيا وتركيا.

وكان قبلان يعتبر رجل الدين حجر الزاوية في الثورة الاسلامية. لذلك بذل جهودًا كبيرة لدفع رجال الدين الاتراك إلى الانفصال عن «رئاسة الشؤون الدينية». وكان يقول: «إن ارتباط رجال الدين بدولة علمانية يقود إلى جهنم»، علمًا ان قبلان نفسه كان موظفًا في رئاسة الشؤون الدينية حتى ١٩٨١. ويقول قبلان ان في تركيا ٥٠ ألف مسجد، وبالتالي ٥٠ ألف إمام، و«هؤلاء يجب ان ينهضوا أو يثوروا، وعندها ينهض الشعب للثورة»، وفي هذا الاطار يعارض قبلان الوسيلة الحزبية للوصول إلى السلطة، لأن الديمقراطية «نتاج ماسوني»، وكان يعتبر التصويت «جنحة، ومن يفعل ذلك لا يبقى عنده إيمان».

وخاض قبلان معركة شرسة مع زعماء تركيا ولم ينجُ احد من انتقاداته، وكان قد أعلن، أصلاً، حل البرلمان التركي، واعتبر زعماء تركيا «منافقين وكفارًا» من أجاويد وإينونو إلى يلماظ وديميريل وحتى أربكان. وعندما تولت تانسو تشيلر رئاسة الحكومة التركية في حزيران ١٩٩٣، قال: «لا يفلح من كان حاكمه امرأة». واتهم قبلان رئيس الجمهورية سليمان ديميريل بأنه «ماسوني».

ومع ان قبلان يرى انه لا قتل في الاسلام عمومًا، إلا انه يؤيد قتل المرتدين عبر الفتوى. ومن هذا المنطلق اصدر فتواه بجواز قتل الاديب التركي المشهور عزيز نيسين الذي ترجم رواية سليمان رشدي «الآيات الشيطانية» إلى اللغة التركية (...).

مات قبلان في ألمانيا، لكن جثمانه دفن في ارضروم، في تركيا، في ١٩ ايار ١٩٩٥ على الرغم من انه فقد جنسيته التركية. لم يترك وصية مكتوبة، لكنه عيّن قبل وفاته ابنه متين مفتي أوغلو «خليفة» له. وبعد وفاته وزّع أنصاره بيانًا بتوقيع «مجلس شورى دولة الخلافة» فيه انه «من غير الجائز بقاء المسلمين دون خليفة ولو لساعة واحدة. لذا اخترنا متين مفتي أوغلو لمقام الخلافة». وأكّد إبنه الذي أمّ الصلاة على جثمان والده في كولونيا (ألمانيا) انه سيواصل المسيرة، و«سنقوم بما كان يقوم به وما كان يريد ان يقوم به، وسأبذل ما أستطيع» (من محمد نور الدين، «الوسط»، العدد ١٧٤، تاريخ ٢٩ ايار ١٩٩٥، ص ٣٠-٣١).

*** كورتورك، فخري Koroturk, Fahri** (١٩٠٣-): ضابط بحري وسياسي (رئيس جمهورية) ودبلوماسي تركي. تلقى تعليمه في الاكاديمية البحرية وكلية الحرب البحرية في استنبول. التحق بسلاح البحرية في ١٩٢٠، وتولى منصب الملحق البحري للسفارة التركية في عدد كبير من البلدان الاوروبية ثم تولى عدة مناصب عسكرية رفيعة، ووصل إلى رتبة أميرال، فكان رئيسًا للاستخبارات العسكرية وقائدًا للاسطول ٥٥ ورئيسًا لأركان البحرية وقائدًا للقوات المتحالفة. عين سفيرًا لتركيا لدى الاتحاد السوفيتي (السابق) وإسبانيا. عين عضوًا في مجلس الاعيان،

وأصبح رئيسًا للجمهورية في ١٩٧٣ (راجع النبذة التاريخية).

*** يلماظ، مسعود Yilmaz, Mesut**

(١٩٤٧–): سياسي ورجل دولة تركي. زعيم حزب الوطن الأم بعد انتخاب تورغوت أوزال رئيسًا للجمهورية. رئيس الوزراء للمرة الأولى في حزيران ١٩٩١، لكنه ما لبث ان استقال بعد نحو أربعة أشهر، فشكل سليمان ديميريل الحكومة. عاد وكلف تشكيل الحكومة في اوائل شباط ١٩٩٦.

عمل على تغيير حزبه «حزب الوطن الأم» (الذي كان قد أسسه تورغوت أوزال)، وكان يردد انه لا يأتمر بأوامر رئيس الجمهورية، أوزال، بل يريد ان يختط لنفسه نهجًا جديدًا. عارض رئيسة الوزراء تانسو تشيلر، واحاط نفسه بفريق عمل من قياديي حزبه. ونجح في استعادة كوركوت أوزال، شقيق تورغوت أوزال، إلى صفوف الحزب وترشيحه (انتخابات كانون الاول ١٩٩٥) في الدائرة الاولى في استنبول، كما نجح في استقطاب معظم المنشقين عن حزب الطريق الصحيح (حزب ديميريل وتشيلر) وفي مقدمتهم وزير المال السابق سومر أورال، كما مدّ جسورًا قوية مع الكثيرين من زعماء الطرق الدينية، ونجح في ضم حزب الاتحاد الكبير الذي يتزعمه محسن يازجي أوغلو.

يفترق يلماظ عن تشيلر في واحدة من أهم المسائل التي تؤرق تركيا: المسألة الكردية. إذ أبدى، قبيل انتخابات كانون الاول ١٩٥٥، إزاء الأكراد موقفًا جديدًا منفتحًا، فزار منزل الروائي ياشار كمال الذي حوكم بسبب آرائه المؤيدة للاكراد وإعلان تضامنه معه، وتصريحه بضرورة إيجاد حل للمسألة الكردية مبني على الحوار والتوافق ومنسجم مع مطالب المناطق الكردية، وتأييده السماح بالنشر والبث والتعليم باللغة الكردية، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة للادارات المحلية، وإلغاء حالة الطوارىء واستكمال مشروع تنمية جنوب شرقي الأناضول. وهذه المواقف اعتبرت تحولاً في مواقف يلماظ من المسألة الكردية.

ويعتبر يلماظ من أشد أنصار دخول تركيا المجموعة الاوروبية. لقد صرّح، مرة، عندما كان رئيسًا للحكومة التركية، ان على تركيا ان تختار بين ان تكون جزءًا من اوروبا والعالم المتحضر أو ان تصبح خارج التاريخ (راجع النبذة التاريخية).

بعد فشله في تشكيل حكومة ائتلافية مع حزب الرفاه، عاد واتفق مع تانسو تشيلر لتشكيل حكومة ائتلافية منهيًا بذلك ما يزيد على شهرين من الفراغ في السلطة.

ففي ٣ آذار ١٩٩٦، وقّع الاثنان (يلماظ رئيس حزب الوطن الأم، وتشيلر رئيسة حزب الطريق الصحيح) اتفاقًا لتشكيل حكومة ائتلافية. وينص الاتفاق على ان يتولى مسعود يلماظ رئاسة الحكومة حتى نهاية السنة الجارية (١٩٩٦). وتنتقل رئاسة الحكومة في مطلع ١٩٩٧ إلى رئيسة الحكومة المستقيلة تشيلر لمدة سنتين، ثم يعود يلماظ لتولي هذا المنصب خلال السنة الأخيرة قبل الموعد المبدئي للانتخابات التشريعية. وهذه هي المرة الأولى التي تعتمد فيها تركيا نظامًا دوريًا لتولي رئاسة الحكومة. وقد ابعد هذا الاتفاق بين حزبي الطريق الصحيح (١٣٥ مقعدًا) والوطن الأم (١٢٦ مقعدًا) حزب الرفاه الاسلامي عن السلطة مع انه كان حقق افضل النتائج في انتخابات ٢٤ كانون الاول ١٩٩٥ (١٥٨ مقعدًا).

ترينيداد وتوباغو

نظرة عامة

الموقع: تقع جمهورية ترينيداد وتوباغو جنوب شرقي بحر الانتيل (الكاريبي). وتبعد الجزيرتان عن بعضهما نحو ٣٥ كلم، وتبعد توباغو عن سواحل فنزويلا نحو ٢٨ كلم.

المساحة: ٥١٢٥ كلم م.. تشكل ترينيداد ٩٥٪ من مساحة البلاد ومن عدد السكان. تبلغ مساحة جزر ترينيداد ٤٨٢٧ كلم م.، ومساحة جزيرة توباغو ٣٠١ كلم م.. وهناك ٢٣ جزيرة صغيرة، منها جزيرة توباغو الصغيرة، ومونوس، وشاكاشاكار، وغاسباري، وهيوفوس.

العاصمة: بورت أوف سبين (ميناء إسبانيا) وتعد نحو ٥٢ ألف نسمة. وأهم المدن: سان فرناندو (نحو ٣١ ألف نسمة)، وأريما (نحو ٣٠ ألف نسمة).

اللغات: الانكليزية (رسمية)، وتضاف إليها اللغات الهندية المحلية، والصينية، والفرنسية، والبرتغالية والاسبانية.

السكان: يبلغ تعدادهم نحو مليون و٢٠٠ ألف نسمة، ٤٤٪ منهم يتحدرون من اصل أفريقي، و٤٤٪ من أصل هندي، و١٢٪ من أصول مختلطة. ويتوزعون بحسب معتقداتهم الدينية على: كاثوليك (٣٣٪)، هندوس (٢٥٪)، بروتستانت

أنغليكـــان (١٥٪)، مســـلمون (٦٪)، والباقون اصحاب معتقدات إحيائية محلية.

الحكم: نظام الحكم جمهوري. عضو في الكومنولث البريطاني. الدستور المعمول به صادر في أول آب ١٩٧٦. يعين رئيس الجمهورية أعضاء مجلس الشيوخ بالتشاور مع رئيس الوزراء وزعيم المعارضة. وتكون الحكومة مسؤولة امام البرلمان المؤلف من مجلسين: مجلس شيوخ (٣١ عضوًا)، ومجلس نواب (٣٦ عضوًا منتخبًا لمدة خمسة اعوام). رئيس الجمهورية الحالي نور حسن علي (مولود في ١٥ آب ١٩١٨)، وقد انتخب في ١٦ آذار ١٩٨٧، وأعيد انتخابه لولاية جديدة في ١٨ شباط ١٩٩٢. رئيس الوزراء، منذ ١٧ كانون الاول ١٩٩١، باتريك مانينغ (مولود ١٩٢٠).

أهم الاحزاب: حزب الوفاق الوطني من اجل البناء، تأسس في ١٩٨٦، وزعيمه كارسون تشارلز؛ الحزب الوطني الشعبي، تأسس في ١٩٥٦، وزعيمه باتريك مانينغ؛ لجنة العمل التضامني الوطني، تأسس في ١٩٧١، وزعيمه ماكندال داغا؛ ومؤتمر الاتحاد الوطني، تأسس في ١٩٨٩، وزعيمه باسديو باندي.

الاقتصاد: الاراضي المزروعة تشكل ٣١٪ من مساحة البلاد، ولا يعمل في الزراعة سوى نحو ١٧٪ من مجموع العاملين، وأهم المزروعات: قصب السكر، الكاكاو، البن، الارز والخضار. القطاع الاقتصادي الأهم هو القطاع النفطي، وقد بدأ استخراج النفط هناك منذ ١٩٠٨، وهي أكبر دولة منتجة للنفط في البحر الكاريبي. وفيها مصاف ضخمة تستقبل نفطها خاصة من العربية السعودية. الاحتياطي النفطي يقدر بنحو ٧٣ مليون طن، ويقدر الانتاج السنوي بنحو ٧،٦ مليون طن. اما احتياطي الغاز فيقدر بنحو ٤٧٠ مليار متر مكعب، والانتاج السنوي بنحو ٨ مليارات متر مكعب. ويعمل في القطاع الصناعي نحو ٢٨٪ من مجموع العاملين، وأهم الصناعات هي البتروكيميائيات، والحديد، والفولاذ، والأسمدة، والأمونياك. اما السياحة فهي ايضًا قطاع مهم في اقتصاد البلاد كما هي الحال بالنسبة إلى باقي جزر الأنتيل، وقد استقبلت البلاد نحو ٢٠٠ ألف سائح في العام ١٩٩٢، ما شكل نحو ٤٪ من الدخل العام.

نبذة تاريخية: على الرغم من ثرواتها الطبيعية المهمة بقيت ترينيداد وتوباغو مجهولة من الدول الاوروبية طيلة قرون ثلاثة. وقد دعاها كولومبوس بهذا الاسم (ترينيداد)، خلال رحلته الثالثة (١٤٩٨) في العالم الجديد لوجود ثلاث هضاب بارزة في مناطقها الجنوبية الشرقية. وغداة رحلة كولومبوس هذه، أعلنت اسبانيا احتلالها للجزيرة دون ان تقرن هذا الاعلان باهتمامات استعمارية تعطي أهمية للجزيرة.

في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، بدأ يفد إلى الجزيرة مستوطنون من جزر الأنتيل الفرنسية ومعهم عبيدهم للعمل في زراعة قصب السكر. وأغلب هؤلاء المستوطنين وفدوا إلى الجزيرة هربًا من

الاوضاع المستجدة التي خلفتها الثورة الفرنسية، سواء على أرض فرنسا أم في المستعمرات. وكان ما يزال على ارض الجزيرة عدد من أهلها الاصليين، وهم من هنود الأرواك الذين لم يبق من اصلهم اليوم أحد.

كان عدد سكان ترينيداد، في ١٧٩٧، نحو ١٧ ألف نسمة، منهم نحو ١٠ آلاف من الافريقيين، والباقون فرنسيون بأغلبهم. وفي السنة نفسها، وقعت الجزيرة تحت سيطرة البريطانيين الذين كانوا في حروب مع الاسبان. وفي ١٨٠٢، أصبحت الجزيرة رسميًا مستعمرة بريطانية.

أما جزيرة توباغو فيعتقد ان كولومبوس قد مرّ بالقرب منها، ولكن ليس هناك ما يشير إلى انه نزل على أرضها. وتحتل هذه الجزيرة الصغيرة موقعًا استراتيجيًا في بحر الأنتيل؛ وقد تنافس عليها، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كل من الانكليز والفرنسيين والهولنديين. وحتى دوقية كورلاند الصغيرة (منطقة في ليتوانيا الحالية) ادعت احيانًا ملكيتها للجزيرة، وذلك عندما أعلن دوقها، في القرن السابع عشر، ان ملك انكلترا قد وهبه اياها. وكان الانكليز قد احتفظوا بتوباغو منذ ١٧٩٣ في ما عدا فترة صغيرة، ١٨٠٢-١٨٠٣، عندما سيطر عليها الفرنسيون.

حكمت بريطانيا ترينيداد وتوباغو، كلاً على حدة، طيلة القرن التاسع عشر تقريبًا. و لم تجمعهما في ادارة استعمارية واحدة إلا منذ ١٨٨٩. وأصبح الدمج كاملاً بينهما بعد نحو عشر سنوات فقط.

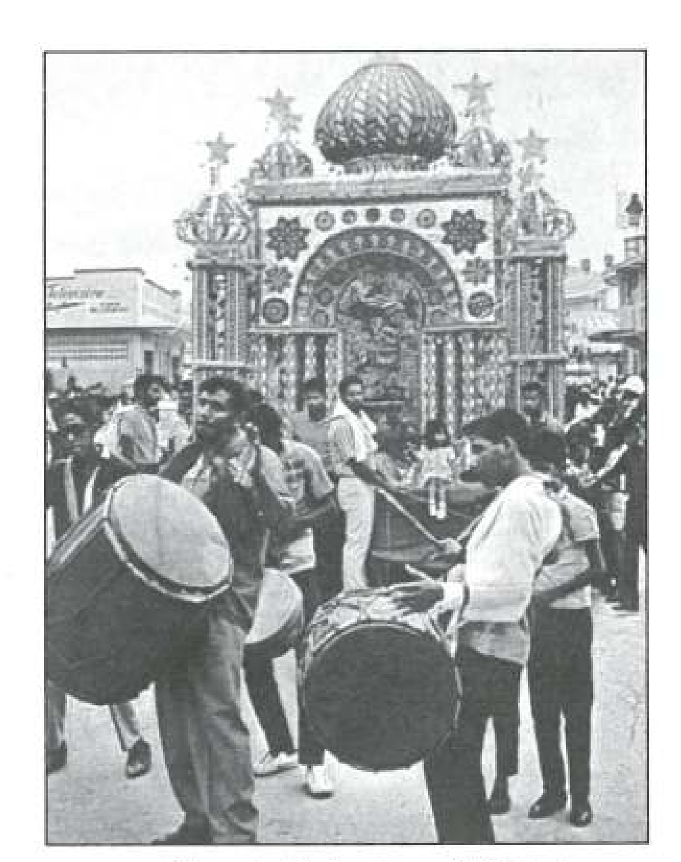
وفي ١٩٢٥، أصبح للسكان، ولأول مرة، حق انتخاب جمعية تمثيلية. إلا ان هذا الحق بقي محصورًا في عدد قليل من السكان، و لم يصبح شاملاً إلا عام ١٩٤٦. وفي ١٩٦١، نالت المستعمرة حكمها الذاتي الداخلي من ضمن «فدرالية الجزر الهندية الغربية» المكونة من المستعمرات البريطانية في المنطقة منذ ١٩٥٨. إلا ان هذه الفدرالية حلت في ١٩٦٢. وفي ٣١ آب من السنة نفسها (١٩٦٢)، أصبحت ترينيداد وتوباغو دولة مستقلة.

كانت الولايات المتحدة الاميركية قد أقامت منشآت عسكرية لها في الجزيرتين. وبعد فترة من الاستقلال، شهدت البلاد مظاهرات واضطرابات تطالب بتوقف العمل بهذه المنشآت، كما برز التململ في اوساط العمال نتيجة لأوضاعهم المعيشية.

وفي انتخابات ١٩٧١ التشريعية فاز حزب الحركة الوطنية الشعبية. وفي ١٩٧٦، وضع دستور جديد اصبحت ترينيداد وتوباغو، بموجبه، جمهورية، وانتخب أليس كلارك رئيسًا لها، بعد ان كان حاكمًا عامًا من قبل التاج البريطاني.

في ٩ تشرين الثاني ١٩٨١، فازت الحركة الوطنية الشعبية بزعامة جورج شامبر، رئيس الوزراء، بـ٢٦ مقعدًا من مجموع المقاعد البالغ ٣٦ في البرلمان. وجرت هذه الانتخابات بعد وفاة رئيس الوزراء السابق إريس ويليامس (في ٢٩ آذار) مؤسس الحركة المذكورة التي فازت بجميع الانتخابات منذ ١٩٥٦.

في ٢٧ تموز ١٩٩٠، قام انقلاب



مسلمون يحتفلون في يوم عيد ديني في العاصمة بورت أوف سبين.

إسلامي قاده ياسين أبو بكر (نحو ٢٠ قتيل) ووقع رئيس الوزراء أرثور راي روبنسون رهينة في يد الانقلابيين، وأفرج عنه في ٣١ تموز، وفي اليوم التالي استسلم الانقلابيون.

جيو سياسيًا: في «المعجم الجيوبوليتيكي للدول» (بادارة إيف لاكوست، فلاماريون، باريس، ١٩٩٤، ص ٥٦٥) جاء:

تنتمي جزر ترينيداد وتوباغو إلى اميركا الجنوبية أكثر من انتمائها إلى جزر بحر الكاريبي. وهي، على عكس الجزر الأخيرة، تمتلك آبارًا مهمة للنفط والغاز الطبيعي، وذلك لأنها، جيولوجيًا، جزء من الطبقات الارضية الفنزويلية. وكان بدأ إستغلال هذه الثروة الطبيعية منذ عشرينات هذا القرن. وكان النفط في أساس الانماء الاقتصادي للبلاد واستقبالها لموجات من المهاجرين. وقد جاء هذا الانماء لغير صالح الزراعة، وقلب التوازنات الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت هشة في الأساس. ويتركز في ترينيداد أكبر نسبة من السكان ومن النشاطات الاقتصادية، وذلك على حساب جزيرة توباغو.

أصبحت ترينيداد وتوباغو من المتلكات الانكليزية منذ ١٨٠٢، وقد خضعت لجملة من المؤثرات الثقافية، وأسماء مواقعها الجغرافية تدل على هذا الأمر

بوضوح: بورت أوف سبين (إنكليزي)، كالكوتا (هندي)، بلانشيسّوز (فرنسي)، سان فرنانذو (اسباني)، سيباريا (كاريبي). استقلت البلاد في ١٩٦١، وأصبحت عضوًا في الكومنولث في ١٩٧٦، واجتازت عدة ازمات سياسية كبرى مرتبطة بتقهقرها الاقتصادي من جهة، وبنشاط بعض حركات المعارضة. في تموز ١٩٩٠، حاول متطرفون مسلمون قلب النظام واحتجزوا رئيس الوزراء و٤٥ رهينة. ومذاك، أخذت المواجهات بين المجموعات (الافريقيين الأنكلوفون والآسيويين) تتلاشى، لكن دائمًا في إطار سيطرة سياسية للسكان السود على أقلية هندية ديناميكية في مجال الأعمال والنشاط الاقتصادي.

جزيرة توباغو الواقعة على بعد ٣٥ كلم شمال شرقي ترينداد تشعر بامتعاض عيش من السلطات المركزية في ترينيداد، وثمة مسار انفصالي بدا في أفقها على أمل الوصول إلى الاستقلال، علمًا ان لها برلمانا يتمتع باستقلال ذاتي، ويتخذ من العاصمة سكاربوروغ مقرًا له. ويعتمد إقتصاد توباغو أساسًا على السياحة بعد التراجع في زراعة قصب السكر.



تـشـاد

بطاقة تعريف

الاسم: من إسم البحيرة (بحيرة تشاد) التي أطلق عليها المكتشفون العرب إسم «Lu sad» (بحسب ما جاء في الكتاب السنوي الفرنسي Quid، ١٩٩٤، ص ١١٦١). والأرجح ان Sad هي «سعد».

الموقع: تقع جمهورية تشاد في وسط إفريقيا. إجمالي طول حدودها ٥٢٠٠ كلم. تحيط بها ليبيا (وطول حدودها معها ألف كلم)، والسودان (١٢٠٠ كلم)، وجمهورية افريقيا الوسطى (ألف كلم)، وكاميرون (٨٠٠ كلم)، ونيجيريا (٢٠٠ كلم)، والنيجر (١٢٥٠ كلم). وتشاد بلاد داخلية، أقرب ميناء بحري لها هو ميناء دوبالا في الكاميرون ويبعد عنها ١٦٠٠ كلم. بحيرة تشاد الواقعة جنوب شرقي البلاد تتغير مساحتها بين ١٠ آلاف و٢٥ ألف كلم م. تبعًا للفصول، ومتوسط عمقها ٢،٢٠م. وفي

البلاد ثلاث مناطق مناخية مختلفة عن بعضها: المنطقة الشمالية صحراوية وتبلغ مساحتها ٥٠٠ ألف كلم م. ويقطنها نحو ٢٥٠ ألف نسمة؛ المنطقة الوسطى (منطقة العاصمة نجامينا) ويقطنها نحو ١،٥ مليون نسمة؛ ومنطقة السهود السودانية في الجنوب ومساحتها نحو ٤٠٠ ألف كلم م. ويقطنها نحو مليوني نسمة.

المساحة: مليون و٢٨٤ ألف كلم م..

العاصمة: نجامينا (وتعني «مدينة الراحة والطمأنينة»)، وهي فور لامي سابقًا). أهم المدن: سارح (وكانت تدعى «فور أرشامبولت») وتعد نحو ١١٥ ألف نسمة وتبعد ٤٧٦ كلم عن العاصمة، موندو، أبيشي (راجع «مدن ومعالم»).

اللغات: العربية والفرنسية (رسميتان)، وهناك نحو ١٦٩ لغة وعدد كبير من اللهجات القبلية والمحلية.

السكان: يبلغ تعدادهم حاليًا (١٩٩٦) نحو ٥،٧٥٠ مليون نسمة، وتشير التقديرات إلى أنهم سيبلغون نحو ٧،٣ مليون في العام ٢٠٠٠. أكثرية سكان الشمال مسلمون وأغلبيتهم عرب ومن قبائل توبو. أما سكان الجنوب فينتمون بأغلبيتهم إلى قبائل سارا (أكبر إتنية في التشاد)، وماسا، ومونداغ، التي تعتنق المعتقدات الدينية الاحيائية المحلية ما عدا أقلية مسيحية. يشكل المسلمون ٤٤٪ من إجمالي السكان (في مناطق دار الاسلام في الشمال)، والمسيحيون ٣٣٪ (دار السودان في الجنوب)، و٢٣٪ إحيائيون.

الحكم: النظام جمهوري. القانون الأساسي المعمول به حاليًا هو «الميثاق الوطني» تاريخ ٣ آذار ١٩٩١ المعدّل في ١٩٩٢؛ و«الميثاق المرحلي» تاريخ ٤ نيسان ١٩٩٣. «المجلس الانتقالي الأعلى» مكون من ٧٥ عضوًا، ويمارس صلاحياته منذ ٦ نيسان ١٩٩٣. والبلاد مقسّمة إداريًا إلى خمس مفتشيات إقليمية و١٤ ولاية (أو مقاطعة).

الاقتصاد: القطاع الزراعي هو القطاع الاقتصادي الأهم، بما فيه تربية المواشي وصيد الأسماك (بحيرة تشاد). ويعمل في الزراعة نحو ٩٠٪ من اليد العاملة. وأهم المنتجات الزراعية: الدُخن (نوع من الذرة)، والذرة البيضاء، والمانيوك (نبات تستخرج منه نشويات)، والفستق، والخضار، والقطن، والارز والتبغ. الثروات المعدنية: يورانيوم، حجر القصدير المتبلّر، وُلفرام (Wolfram)، ذهب، بوكسيت، حديد، ناترون (كربونات الصوديوم)، ومؤخرًا بدأ إهتمام «دولي حول وجود نفط في تشاد» و«عقود مع شركات» خاصة شركات فرنسية.

نبذة تاريخية

قديمًا وحتى اوائل القرن التاسع عشر: ثمة حضارة عرفت باسم «حضارة شعب ساو» في البلاد امتدت منذ القرن الرابع ق.م. حتى القرن السابع عشر ب.م. ويعتقد بعض المؤرخين (ويتداول التشاديون) ان قبائل ساو كانت تقطن في حوض بحيرة تشاد، حيث عاشت في مدن منظمة، وتوصلت إلى اكتشاف الفخار والبرونز. وفي القرن السابع، بدأ بدو الصحراء، ويُعرفون باسم «زاغاوا»، يتوافدون إلى تلك المنطقة، وقامت منهم أسرة زاغوا وأسست في القرن الثامن دولة «كانم».

أدخل العرب، في فتوحاتهم الاسلامية، دينهم (الاسلام) إلى حوض تشاد. فمنذ نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر حكم مملكة «كانم» ملك مسلم. وكانت مملكة كانم الاولى بين الممالك الافريقية التي تقاسمت السلطة في تلك المنطقة حتى القرن التاسع عشر.

الاستعمار الفرنسي: عندما دخل المستكشفون الفرنسيون إلى التشاد في ١٨٩٠، وجدوا ممالك منهكة وضعيفة، فكانت لهم السيطرة التامة ابتداء من ١٩١٣، على كامل المناطق المعروفة اليوم بالتشاد. وفي ١٩٢٠، جعل الفرنسيون من تشاد مستعمرة من ضمن مستعمراتهم في افريقيا الاستوائية الفرنسية. وفي ١٩٤٦، أصبحت إقليمًا ما وراء البحار. واخذت تشاد تسير نحو الاستقلال حتى فازت به في ١٩٦٠، وكان فرنسوا تومبالباي أول رئيس لها، وهو ينتمي إلى قبيلة ساره.

عهد تومبالباي: دعم الفرنسيون نظام تومبالباي الذي حظّر الاحزاب (١٩٦٣) وأعلن نظام الحزب الواحد الذي يترأسه بنفسه وهو «الحزب التقدمي التشادي». إلا ان المناطق الشمالية، ذات الاكثرية الاسلامية، عارضت سياسته، وتزايدت النقمة فيها إلى حد قيام «الجبهة الوطنية لتحرير تشاد» المعروفة باسم «فرولينا» بقيادة ابراهيم حباجة الذي قتل في ١٩٦٦، فخلفه «أبا صديق». وحاولت فرولينا الاستيلاء على السلطة في ١٩٧١ بانقلاب عسكري، فلم تنجح.

انقلاب عسكري: حاول تومبالباي، ابتداء من ١٩٧٣، إجراء بعض الاصلاحات التي بقيت في حدود إجراءات شكلية، فلم تمنع حدوث انقلاب ناجح في ١٣ نيسان ١٩٧٥ تمّ على أثره تشكيل مجلس عسكري أعلى بقيادة فيليكس مالوم. وقد نالت حكومة مالوم تأييد معظم الهيئات السياسية في البلاد، ما عدا «فرولينا» التي أدانته واعتبرت حركته تغييرًا شكليًا في السلطة، واستمرت في ثورتها ضد النظام القائم الذي كانت تدعمه القوات الفرنسية. وقد حققت ثورة جبهة فرولينا إنتصارات عسكرية مهمة حتى انحصرت سلطة الحكومة بالعاصمة وببعض المدن الجنوبية فقط.

حرب أهلية: في مطلع ١٩٧٩، عرضت حكومة مالوم، بتأييد من فرنسا، تأليف حكومة يرأسها حسين حبري، أحد زعماء فرولينا. فوافق حبري وأصبح رئيسًا للوزراء في نجامينا. إلا ان هذه التسوية لم تدم طويلاً، إذ سرعان ما وقع الخلاف بينه وبين مالوم، وتطور ذلك إلى حرب أهلية بين الشمال والجنوب، وأصبحت العاصمة نجامينا نفسها، منقسمة إلى قطاعين، يسيطر حسين حبري على أحدهما، وفيليكس مالوم على الآخر.

إزاء هذا الوضع عقدت عدة مؤتمرات لاعادة السلام إلى تشاد، منها مؤتمر مدينة كانو في شمالي نيجيريا (آذار ١٩٧٩) الذي حضرته ليبيا، ونيجيريا، والكاميرون، والنيجر والسودان، والذي انتهى باتفاق استلم على أثره عويدي مهام رئيس مجلس الدولة المؤقت، وقد ضمّ هذا المجلس ممثلين عن «فرولينا» (لفترة الستينات والسبعينات، راجع «فرولينا» في باب معالم تاريخية).

تدخل ليبيا: لكن، في نيسان وايار ١٩٧٩، هاجم الجيش الليبي المناطق الشمالية من تشاد. وفي ٢٩ نيسان ١٩٧٩، تشكلت حكومة جديدة برئاسة لول محمد شوريا، أحد زعماء «الجيش الثالث». كل ذلك في إطار استمرار الحرب الأهلية التي رافقتها ازمات إقتصادية واجتماعية حادة.

وقد تصاعدت هذه الحرب في آذار ١٩٨٠، خاصة في العاصمة نجامينا بين قوات الشمال التابعة لوزير الدفاع حسين حبري، والقوات الشعبية التي يتزعمها الرئيس غوكوني عويدي. اما القوات الفرنسية المتواجدة في البلاد (نحو ١١ ألف رجل) فقد صرّح بشأنها الرئيس الفرنسي فاليري جيسكار ديستان بأنها «لا تتدخل ابدًا في هذا النزاع»، في حين كانت ليبيا تمهّد لمساعدة عويدي. وقد لجأ نحو مائة ألف تشادي إلى الكاميرون.

مشروع وحدة اندماجية: في زيارة قام بها عويدي إلى ليبيا، وقعت بين البلدين معاهدة صداقة وتحالف؛ وقدمت ليبيا دعمًا لقواته، بينما أطلق حبري نداء يدعو الدول الافريقية والعالمية لايقاف «العدوان الليبي». وانسحبت قوات حبري من نجامينا، وقصد هو الكاميرون (كانون الاول ١٩٨٠).

في أوائل ١٩٨١، سارعت ليبيا إلى عرض مشروع وحدة اندماجية مع تشاد. وكانت قواتها، ومختلف المساعدات التي قدمتها، في أساس الانتصار العسكري الذي حققه الرئيس غوكوني عويدي. عارضت فرنسا هذا المشروع، فطلبت منها السلطات التشادية سحب قواتها من التشاد وبأسرع وقت؛ وأعلنت الجزائر والنيجر ونيجيريا حذرها منه. وجاء إعلان الولايات المتحدة (١٣ آذار ١٩٨١) عن وجود عسكريين سوفيات في تشاد ليضع المسألة التشادية في مسارها الدولي؛ كما كانت مصر، وعلى لسان وزير خارجيتها، قد اعترفت بأنها تقدم أسلحة لقوات حسين حبري التي كانت ما تزال تقاتل في جنوبي البلاد ضد القوات الليبية.



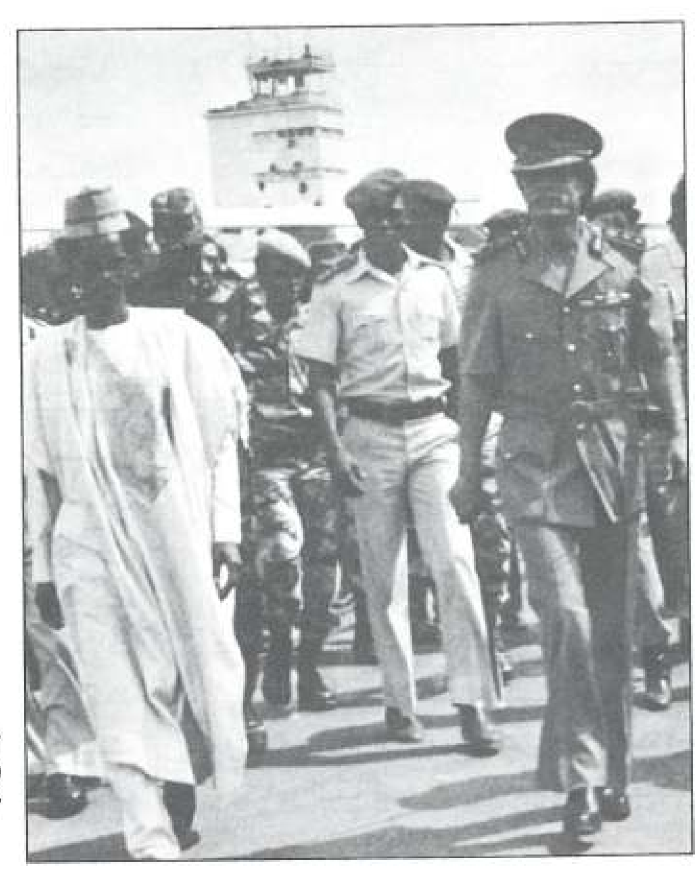
تشاديون يتظاهرون مؤيدين الوحدة بين تشاد وليبيا.

الدور الافريقي–الفرنسي: اقترحت منظمة الوحدة الافريقية إرسال جيش إفريقي لتهدئة الاوضاع في التشاد. وأعلنت السنغال ونيجيريا عن استعدادهما لإرسال وحدات إلى هناك. وأعلنت فرنسا انها تقدم الدعم اللوجيستي لهذه القوات، في حين اعتبرت ليبيا ان فرنسا تعمل لاعادة سيطرتها على تشاد من خلال قوات افريقية.

وفي خضم هذا التدويل للأزمة التشادية، طلب غوكوني عويدي (٢٩ تشرين الاول ١٩٨١) انسحاب القوات الليبية من الاراضي التشادية قبل ٣١ كانون الاول ١٩٨١. وعلى أساس هذا الطلب، أعلن حبري إيقاف عملياته العسكرية. وبعد نحو اسبوع، افتتح في باريس اجتماع قمة فرنسية–افريقية (برئاسة الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران) حيث أعلن الرئيس الفرنسي

دعم فرنسا لكل مبادرات منظمة الوحدة الافريقية الهادفة إلى تحقيق وحدة تشاد. وفي اليوم نفسه (٣ تشرين الثاني ١٩٨١)، أمر الرئيس الليبي، معمر القذافي، قواته بالانسحاب فورًا من تشاد، في حين جرت استعدادات لاحلال قوات إفريقية محلها.

فصل جديد من الحرب: لم ينجح عويدي بتثبيت حكم «حكومة الاتحاد الوطني» الانتقالية التي كلف رئاستها؛ وازدادت عزلته من داخل هذه الحكومة. واستمرت الاشتباكات مع قوات حسين حبري بالرغم من وجود القوات الافريقية المشتركة التي تنتهي فترة انتدابها في ٣٠ حزيران ١٩٨٢. وتمكن حبري من دخول العاصمة نجامينا (حزيران ١٩٨٢) فيما طلب عويدي اللجوء إلى الكاميرون، حيث بدأ يعمل لتشكيل حكومة منفى تشترك فيها ٨ اتجاهات معارضة لحبري الذي تمكن من كسب تأييد افريقي أوسع، ونصّب رئيسًا للجمهورية التشادية في ٢١ تشرين الثاني ١٩٨٢. واستمرت ليبيا تقدم الدعم لعويدي، فيما تتهمها تشاد بالاستعداد لمهاجمتها (الشهران الاولان من ١٩٨٣)، وباحتلال شريط أوزو الذي تعتبره ليبيا أرضًا ليبية. وفي آذار ١٩٨٣، بدأ فصل جديد من الحرب التشادية بعد ان حصل عويدي على المال والسلاح من ليبيا، وبدأ يوسّع مناطق نفوذه في القطاع الاوسط والأوسط الشرقي من البلاد.



غوكوني عويدي (الى يسار الصورة) والقذافي لدى وصوله الى مطار نجامينا في حزيران ١٩٨١.

ففي اواسط ١٩٨٣، استؤنفت المعارك بعدما كانت قد هدأت بعض الوقت، وازداد تورط ليبيا إلى جانب عويدي، وتورط فرنسا إلى جانب رئيس الحكومة حسين حبري. وقد دعم البرلمان الاوروبي فرنسا في هذا الموقف (ايلول ١٩٨٣). وبعد زيارة شيسون، وزير الخارجية الفرنسي، نيجيريا (شباط ١٩٨٤) كثر الحديث عن قوة دولية في تشاد لتأمين انسحاب القوات الاجنبية وإجراء مصالحة وطنية. وبعد زيارة حسين حبري القاهرة ومحادثاته مع الرئيس المصري حسني مبارك (تموز ١٩٨٤)، تشكل في تشاد، وبدعم ليبي، مجلس وطني للتحرير برئاسة عويدي، هدفه إطاحة حكومة حبري.

ولما لم تؤت المعارك ثمارها ويستفيد منها أحد من الطرفين (حبري، عويدي)، وقع في ايلول (١٩٨٤) إتفاق فرنسي-ليبي للانسحاب من التشاد، وبدأت في برازافيل محادثات تحضير لمؤتمر المصالحة الوطنية في تشاد مصحوبة بانسحاب الجنود الفرنسيين من تشاد. لكن هذه المحادثات التي تمت أساسًا بين وفدي حكومة نجامينا (حبري) وحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية (عويدي) علقت إلى أجل غير مسمّى بسبب استمرار الخلافات خصوصًا في شأن تحديد الطرف الشرعي (حبري أو عويدي) الذي يمثل تشاد التي تعيش حربًا أهلية منذ سنوات طويلة. وكانت هناك محاولات سابقة للتفاوض في شأن إنهاء القتال كان آخرها مؤتمر السلام الذي عقد في أديس أبابا قبل ١٠ أشهر فشلت نتيجة الخلاف على المسائل نفسها. ونتيجة لبقاء الليبيين على الرغم من اتفاق ايلول المذكور، عقدت قمة مفاجئة بين الرئيسين الفرنسي والليبي (ميتران والقذافي)، وبحضور رئيس الوزراء اليوناني أندرياس باباندريو، في جزيرة كريت، حيث تم الاتفاق مجددًا على الجلاء من تشاد. وجاء اعلان حسين حبري (٥ كانون الاول ١٩٨٤) رفضه عودة الجنود الفرنسيين إلى تشاد ليعتبر مؤشرًا على نجاح هذا الاتفاق (كانت القوات الفرنسية قد انتشرت، منذ كانون الثاني ١٩٨٤، في منطقة في تشاد دعيت «الحزام الأحمر»).

عملية «مانتا»، عودة فرنسا: الصراع المحتدم بين قبائل شمالي تشاد (مسلمة) وقبائل الجنوب المسيحية والاحيائية، وايضًا بين القبائل الشمالية أنفسهم، وبالتحديد بين زعيمين من زعماء قبائل التوبو المسلحة: حسين حبري وغوكوني عويدي. الاول الذي بات مواليًا لفرنسا بعد ان حاربها طويلاً، والثاني الذي أصبح حليفًا لليبين بعد عداء طويل معهم؛ هذا الصراع شكل إطار عملية «مانتا» التي اعادت فرنسا إلى تشاد وبدأ تنفيذها يوم ١٦ آب ١٩٨٣، والتي، مع هذه العودة بدأ التقهقر الليبي حتى وصل أخيرًا إلى الهزيمة.

ففي هذا اليوم (١٦ آب ١٩٨٣)، وقعت مدينة فايا-لارجو مرة أخرى في أيدي القوات المتحالفة (انصار عويدي) مع الليبيين. فبادر الرئيس التشادي حسين حبري، مستندًا إلى اتفاق سبق ان عقد في ١٩٧٦ (علمًا انه كان معاديًا لفرنسا

وصول قوات فرنسية الى نجامينا، في آب ١٩٨٣، لدعم حسين حبري.

حينذاك) بين فرنسا وتشاد، وطالب الفرنسيين بالتدخل بغية وقف هجوم القوات المعادية له. فسارع الفرنسيون إلى التدخل في اليوم نفسه «للجم شهية الليبيين تجاه افريقيا» (كما قالت صحفهم في ذلك الحين)، فارسلوا ٣١٤ عسكريًا انضموا إلى الثلاثة آلاف الموجودين من قبل في تشاد، وألحقوهم بثماني طائرات حربية (جاكوار وميراج). وبالتوازي مع هذا التدخل العسكري العلني، بعث الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران يومها وزير خارجيته رولان دوما لكي يقابل الرئيس الليبي معمر القذافي ويبلغه بأن القوات الفرنسية سوف لن تحتك بالقوات الليبية، شرط ان تبادلها هذه بالمثل. واتفق الطرفان على رسم خط أحمر يمنع على القوات الحليفة لليبيا تخطيه نحو الجنوب، وعلى قوات حبري تخطيه نحو الشمال.

وقد قلب هذا التدخل العديد من المعادلات في تشاد، في ذلك الحين، وخرج الليبيون منه خاسرين.

كرونولوجيا احداث السنوات الاخيرة: في اول نيسان ١٩٨٥، أجهض اللقاء بين حبري وعويدي في باماكو، والوضع العسكري في شمالي البلاد تركّز حول وجود نحو ٥ آلاف جندي ليبي ونحو ٤ آلاف من أنصار عويدي الذين عُرفوا باسم «غونت».

في ١٠ شباط ١٩٨٦، قام الليبيون وأنصار عويدي «غونت» بحملة عسكرية جنوبي خط العرض ١٦، وبعد أقل من

اسبوع ردّت القوات الفرنسية (سلاح الطيران، جاكوار) بتدمير مطار عسكري يستخدمه أنصار عويدي بإشراف الليبيين. وتعاقبت خسائر الليبيين وانصار عويدي في الارواح والعتاد، وبدأ الكلام (في تشرين الثاني) على مؤشرات تقارب بين حبري وعويدي، وحلّ الشيخ ابن عمر محل غوكوني عويدي على رأس «غونت». وجاءت معارك الشهر الأخير (كانون الاول ١٩٨٦) لتنزل خسائر فادحة بالارواح والعتاد في صفوف الليبيين عقب هجومهم على برداي وزوار (أكثر من ٤٠٠ قتيل ليبي).

في ٢ كانون الثاني ١٩٨٧، خسر الليبيون في معركة فادا (٧٨٤ قتيلاً وتدمير ١٥٤ دبابة)، وبعد ايام، تمّ إخراج الليبيين من زوار. وفي آذار، توالت انهزامات الليبيين وأنصارهم، وخسروا المئات من جنودهم وانسحبوا من فايا-لارجو. وفي تموز، زار حبري فرنسا؛ وفي آب، تمكن التشاديون من السيطرة على شريط أوزو، وبعد أيام استرده الليبيون. وفي ايلول، دمّر التشاديون قاعدة «ماتن السّاره» في ليبيا حيث قتل نحو ألفي ليبي و٦٥ تشاديًا وتمّ تدمير ٢٢ طائرة. وفي ١١ ايلول، تم التوصل إلى إعلان وقف النار. لكن في تشرين الثاني، اندلعت معارك قرب الحدود السودانية مع «الفرقة الاسلامية الليبية».

في ٧ آذار ١٩٨٨، شنّ الليبيون هجومًا على كركور. وفي أول ايار، شكل غوكوني عويدي حكومة اتحاد وطني انتقالية مؤقتة. وفي آب، أعلنت ليبيا وقوفها على الحياد إزاء الازمة التشادية، واعادت (في تشرين الاول) علاقاتها الدبلوماسية مع تشاد. وفي ١٩ تشرين الثاني، جرت مصالحة وطنية بين الحكومة والشيخ إبن عمر رئيس الجبهة الوطنية التشادية. وفي كانون الاول، نشبت معارك بين التشاديين والفرقة الاسلامية الليبية في غوزبيدا الواقعة جنوب شرقي تشاد.

في آذار ١٩٨٩، عين الشيخ ابن عمر وزيرًا للعلاقات الخارجية؛ وفي نيسان قاد إدريس ديبي انتفاضة عسكرية فاشلة. وفي ٢١ تموز، تمّ لقاء بين الرئيس الليبي وحبري في باماكو. وفي ٣١ آب أعلن عن التوصل إلى اتفاق يقضي بعرض النزاع التشادي على محكمة العدل الدولية في لاهاي؛ وانسحب نحو ٨ آلاف جندي ليبي من شمالي التشاد. وفي ١٦ تشرين الاول، اندلعت معارك في دارفور (غربي السودان) ضد الفرقة الإسلامية.

في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، زار البابا يوحنا بولس الثاني تشاد؛ وفي ٢٢ آب، تمّ لقاء بين القذافي وحبري في الرباط؛ وفي تشرين الثاني، تمكن ديبي (على رأس نحو ألفي رجل) من تحقيق نصر على الجيش التشادي (نحو ٩ آلاف رجل)، فسقطت مدينة أبيشي بين يديه، ثم دخل العاصمة نجامينا (أول كانون الاول) التي فرّ حبري منها إلى الكاميرون ثم السنغال.

في ١١ شباط ١٩٩١، زار الرئيس ديبي فرنسا؛ وفي ٢٥ آذار عين جان ألينغي باوير رئيسًا للوزراء التشادي؛ وفي ١١ حزيران، أعلن عن حل جبهة «فرولينا»؛

وفي ايلول، لاحقت الحكومة التشادية الرئيس السابق، حبري، اللاجىء إلى السنغال، بتهمة ارتكاب جرائم ضد الانسانية (مقتل ٤٠ ألف شخص طيلة ولايته بين ١٩٨٢ و١٩٩٠)، وجمّدت ممتلكاته وأرصدته في داكار المقدرة بنحو ملياري فرنك. في ٢٢ كانون الاول، هجوم مسلح شنته حركة دعيت «التجمع من أجل الديمقراطية والتقدم» (نحو ٣ آلاف رجل، بينهم انصار للرئيس السابق حبري).

في ٥ كانون الثاني ١٩٩٢، صدّ الجيش التشادي هذا الهجوم بعد ان تلقى دعمًا فرنسيًا، وبعد أيام اعدمت السلطات ٥٠ شخصًا في نجامينا، بينهم ٤ ضباط ومنهم قائد التجمع نفسه. وفي ١٥ كانون الاول، زار ديبي فرنسا للمرة الثانية.

في ١٥ كانون الثاني ١٩٩٣، عقد مؤتمر وطني شارك فيه معظم الاحزاب السياسية في البلاد بهدف تشكيل حكومة انتقالية تمهيدًا لإجراء انتخابات اشتراعية ورئاسية. وأثناء انعقاد هذا المؤتمر الذي دام إلى نهاية الاسبوع الاول من شباط، كانت تدور معارك في جنوبي تشاد بين القوات الحكومية الموالية لرئيس الدولة ادريس ديبي ووحدات مسلحة معارضة تابعة لموريس كيتي. وبين الحين والآخر، كانت تندلع اشتباكات ايضًا بين القوات الحكومية والوحدات المسلحة التابعة لحركة الديمقراطية والتنمية التي يتزعمها الكولونيل عباس كوتي حول بحيرة تشاد شمال شرقي العاصمة نجامينا. وفي آخر شباط، وقع الرئيس الليبي معمر القذافي والرئيس



الرئيس إدريس ديبي.

التشادي إدريس ديبي في طرابلس معاهدة صداقة وحسن جوار وتعاون «إثر تسوية خلافهما الحدودي على شريط أوزو». مسلسل اغتيالات سياسية، واضرابات وفوضى (عناصر مسلحة في العاصمة) عرفتها البلاد في اواسط ١٩٩٣، وخلافات داخل السلطة. في ١١ آب، وفي احتفالات الذكرى ٣٣ لاستقلال التشاد، حمل إدريس ديبي على المنظمات السياسية والعسكرية التشادية المعارضة واتهمها بزعزعة الاستقرار ودعاها إلى القاء سلاحها والموافقة على الحوار مع الحكومة. وفي ٢٣ آب، قتل الزعيم المعارض عباس كوتي، وقد حمل اغتياله مخاطر تجدد الحرب الاهلية. وفي ١٣ تشرين الثاني، شكلت حكومة جديدة برئاسة دلوا قصير كوماكويه، وطلب الرئيس ديبي من هذه الحكومة ان تعطي

الاولوية لصوغ مشروع دستور جديد وتسوية الاوضاع المالية واعادة تنظيم الجيش.

مع مطلع ١٩٩٤، عادت المعارضة التشادية إلى العمل المسلح ضد نظام الرئيس ديبي، ووقع اشتباك في شرقي البلاد. ومن زعماء المعارضة موسى ميدلاء رئيس «الحركة من اجل الديمقراطية والتقدم» الذي ركّز على اتهام الحكومة الفرنسية بتقديم الدعم إلى الرئيس ديبي لأنه لجأ إلى زيادة حصة الشركات الفرنسية في النفط التشادي. وكانت الجبهة التشادية المعارضة ابرمت اتفاقًا مع الحكومة تخلت بموجبه عن الكفاح المسلح وتحولت إلى حركة سياسية، لكن لم يجر دمج قوات المعارضة في الجيش الحكومي، وبقيت ترابط في معسكر خاص بها في شرقي البلاد بالقرب من المناطق الحدودية مع السودان.

في ٣ شباط ١٩٩٤، أصدرت محكمة العدل الدولية حكمًا لمصلحة تشاد في نزاعها مع ليبيا على السيادة على شريط أوزو الحدودي، معتبرة ان السيادة التشادية على الشريط (١١٤ ألف كلم م.) مبنية على معاهدة الصداقة وحسن الجوار الموقعة في ١٠ آب ١٩٥٥ بين ليبيا وفرنسا التي كانت تستعمر تشاد في ذلك الوقت. وبدأت (اوائل آذار) مفاوضات تشادية–ليبية بهدف وضع جدول زمني لانسحاب الادارة العسكرية والمدنية الليبية من شريط أوزو. وبعد تعثر، وقع في مدينة سرت الليبية (٥ نيسان ١٩٩٤) إتفاق بين الحكومتين (الليبية والتشادية) تنهي ليبيا، بموجبه، سحب جنودها وموظفيها من قطاع أوزو في ٣٠ ايار ١٩٩٤. وفي ٣ حزيران ١٩٩٤، زار ديبي ليبيا ووقع مع رئيسها معمر القذافي معاهدة صداقة وتعاون (وكان ديبي زار، في نيسان ١٩٩٤، الكويت في سياق «سعينا إلى فتح ابواب تشاد امام كل الدول خصوصًا انها بلد لم يستغل من قبل بسبب الحرب التي دامت ثلاثين عامًا، ويحتاج حاليًا إلى إعادة إعماره»).

في شباط ١٩٩٥، أعلنت «الحركة من اجل الديمقراطية والتنمية» المعارضة (يتزعمها موسى ميدلا وزير المال سابقًا ويعيش في المنفى في باريس، وأسس الحركة في ١٩٩١) وجود اتفاق بين الفصائل المعارضة على «تثبيت النضال السياسي والعسكري من اجل إسقاط نظام الرئيس إدريس ديبي»، ورفض مشروع الدستور الذي يطرحه ديبي. وفي آخر آذار، قرر البرلمان الانتقالي التشادي تمديد الفترة الانتقالية التي يتعين ان ترسي تشاد خلالها مؤسسات ديمقراطية لمدة سنة. وفي ايلول، اعتقل كبزوغو الذي يتزعم حزب الاتحاد الوطني للتنمية والتجديد، وعقب ذلك جرت أعمال عنف في بلدتين جنوبي البلاد. وفي اوائل تشرين الاول، وقعت تشاد والسودان إتفاقًا لترسيم حدودهما بعد ٤ ايام من المفاوضات في الخرطوم، وكان البلدان شكّلا لجانًا من الخبراء عقدت اجتماعات عدة منذ ١٩٩٤ لحل النزاع الذي يتعلق خصوصًا بمصير القبائل التي تعيش في جانبي الحدود ونتائج ترسيم

الحدود على معيشتها. وفي اواخر تشرين الثاني، اعلنت ست منظمات تشادية معارضة (الجيش الوطني التشادي المنشق، جبهة العمل لاستعادة الديمقراطية، المجلس الديمقراطي للتجديد، الجبهة الوطنية التشادية والمجلس الوطني للاصلاح) عن توحيد قواتها المقاتلة تحت قيادة الكولونيل مهمات غارفا في إطار ما تقرر تسميته «الجيش الوطني للمقاومة في تشاد».

وفي شباط ١٩٩٦، أعلن عن فشل محادثات المعارضة مع الحكومة التشادية التي عقدت في فرانس فيل (الغابون) برعاية الرئيس الغابوني عمر بونغو. وفي ٤ آذار ١٩٩٦، زار الرئيس ديبي ليبيا واجرى محادثات مع زعيمها معمر القذافي. وكانت ليبيا قررت في تشرين الاول ١٩٩٥ (أي قبل أشهر قليلة من هذه الزيارة) طرد مليون مواطن افريقي من اراضيها بينهم نحو ٣٠٠ ألف تشادي «أكدت ليبيا ان وجودهم فيه غير قانوني»، جمعوا في مراكز استقبال في فايا لارجو في شمالي تشاد.

تشاد جيوسياسيًا: بموقعها في قلب افريقيا وعند ملتقى الحضارات بين افريقيا البيضاء (العربية) وافريقيا السوداء، تمثل تشاد أحد أكثر الاوضاع الجيوسياسية تعقيدًا في القارة.

إن المظهر الحالي لتشاد ناجم عن التقسيم الذي اجراه المستعمرون الانكليز والفرنسيون لوسط قارة افريقيا. إذ رأت فرنسا ان وجود الحوض التشادي في الوسط يسمح لها، إن هي سيطرت عليه، بأن تؤمن من خلاله تماسًا وتواصلاً بين مختلف مستعمراتها في افريقيا الشمالية وافريقيا الغربية وافريقيا الاستوائية. ومن كل جهة من هذه الجهات الثلاث تقدمت ثلاث فرق عسكرية نحو تشاد لتلتقي فيها في ١٩٠٠. والمعركة الحاسمة كانت معركة قصيري التي قتل فيها القائد الفرنسي لامي، وكذلك خصمه في المعركة، رباح الذي كان احد أكبر تجار العبيد. وسميت العاصمة فور لامي إلى ان جرى تغيير إسمها إلى نجامينا في ١٩٧٣. أما مع مقتل رباح فقد انتهى هذا الكيان الجغرافي–السياسي الذي كان يضم «السودان الكبير». وأما التشكل الأقليمي لتشاد، وإعادة السلام إليها، فقد استلزما عمليات عسكرية امتدت إلى العشرينات من هذا القرن حتى تم القضاء على المقاومة في منطقة تيبستي وعواداي. وبعد ذلك جاء ترسيم الحدود (خصوصًا في سنة ١٩٢٤ بين السودان وتشاد وعلى يد بعثة فرنسية–بريطانية دققت في الحدود التاريخية بين دارفور وعواداي) الذي قسم القبائل نفسها احيانًا فوضعت أفرادها بين جانبي الحدود خصوصًا الحدود التشادية–السودانية، والتشادية–الكاميرونية. وبحيرة تشاد، تشترك أربع دول في السيادة عليها: نيجيريا، النيجر، كاميرون وتشاد. وأما الحدود التشادية–الليبية، في شمالي البلاد، فهي موضوع النزاع الحدودي الأهم في القارة (راجع «شريط أوزو» تاليًا).

المناطق الصحراوية في الشمال (نحو ٦٠٠ ألف كلم م. وتتكون من ولاية بوركو، عنيدي وتيبستي) بقيت تحت الادارة

العسكرية الفرنسية حتى ١٩٦٥، سكانها مسلمون يعودون إلى مجموعة قبائل التوبو، وقد خرج منهم إثنان من أشهر «أمراء» الحرب الأهلية الطويلة: غوكوني عويدي وحسين حبري (العرب يقولون «غوران» بدلاً من «توبو» كإسم يطلقونه على هذه القبائل). وأكثرية سكان الشمال تعيش في هضاب تيبستي وفي السهوب الممتدة بين الصحراء وشاري. وهم بغالبيتهم رعاة اعتنقوا الاسلام منذ زمن طويل، و«العرب» منهم يحملون صفات تهجينية. وقد قامت في هذه المناطق امبراطوريات إسلامية كبرى بين القرن الثاني عشر والقرن التاسع عشر: امبراطورية كانم، عويداي،باغيرمي. واستمدت ارستقراطية هذه الامبراطورية قوتها من التجارة عابرة الصحراء ومن تجارة العبيد على حساب السكان السود والوثنيين (كان العرب يطلقون عليهم لفظة «كردي»). وآخر أسياد امبراطورية باغيرمي، رباح ومساعده سنوسي (وقد هزمهم الفرنسيون في ١٩٠٠)، كانوا يفرضون سيطرتهم بشكل دموي على ما أطلق عليه تعبير «دار العبيد». وهذا أمر لا يزال يفعل فعله في ذاكرة السود، ولم يتمكن الاستعمار الفرنسي (هذا إذا أراد ان يتمكن) من محو آثار هذه الذكريات، فعاش سكان مناطق الجنوب (مسيحيون وإحيائيون) حالة من الثأر والانتقام من الشمال طيلة نحو نصف قرن من السيطرة الفرنسية الاستعمارية إضافة إلى السنوات الاولى من الاستقلال (عهد تومبالباي). وهؤلاء الجنوبيون هم، بأكثريتهم، مزارعون والقبيلة الأهم فيهم هي قبيلة ساره. لم يعرفوا في تاريخهم «الدولة»، ودولتهم الاولى كانت تلك التي خلّفها لهم الاستعمار الفرنسي بعد تركه تشاد، فدخلوا الجيش والادارة، وخرج منهم استاذ مدرسة، فرنسوا تومبالباي، ليكون رئيسًا للجمهورية (١٩٦٠-١٩٧٥).

في ١٩٦٥، اندلعت الحرب الأهلية، وقسمت إلى فترتين طويلتين: الاولى، انفجرت في الوسط الشرقي من البلاد في ١٩٦٥ وقامت على أساس رفض سلطة الجنوبيين المتمثلة بنظام الرئيس تومبالباي الذي بالغ في القمع، وفي السنة التالية تأسست جبهة التحرير الوطني التشادي (فرولينا)، وفي ١٩٦٨ انضمت إلى الثورة قبائل التوبو الشمالية، ما أدى إلى التدخل الفرنسي. والفترة الثانية تميزت بالقتال المسلح الذي خاضه أميرا الحرب الشماليان، عويدي وحبري (راجع ما تقدم أعلاه حول مجريات هذه الحرب) .

شريط أوزو

قررت محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٣ شباط ١٩٩٤ ان تنسحب ليبيا من شريط أوزو الحدودي وتعيده إلى تشاد. واعطت المحكمة طرابلس مهلة إلى منتصف نيسان ١٩٩٤ لسحب جنودها وموظفيها من القطاع على ان تنتهي المهلة في ٣٠ ايار ١٩٩٤. واتفق الطرفان انه «من اجل توفير الامن المتبادل يمتنعان عن تشجيع او تقديم أي عون إلى الجماعات المعادية لأي من الطرفين انطلاقًا من أراضي كل منهما. كما يتعهد الطرفان بالحفاظ على حسن الجوار بينهما وألا يستخدما بنفسيهما او يسمحا لأطراف أخرى باستخدام مناطق ملاصقة لحدودهما المشتركة او لقواعدهما الحدودية لأغراض عسكرية ضد أي من الطرفين». ويذكر ان منطقة أوزو يوجد فيها موارد معدنية مثل القصدير.

كيف بدأت المشكلة تاريخيًا وما هي المحطات التي مرّت بها؟

بهذه المقدمة، وبالسؤال الأخير، قدمت «الحياة» (العدد ١١٣٩٦، تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٩٤، ص ٧) لدراسة موجزة، في الموضوع، كتبها الصالحين محمد الزياني (كاتب ليبي)، وهذا نصها:

بدأ النفوذ الاوروبي في شمال افريقيا عندما استطاعت فرنسا ان تحصل على موافقة بريطانيا بمقتضى تصريح لندن الصادر في آب سنة ١٨٩٠ على مدّ منطقة نفوذها من تونس والجزائر جنوبًا حتى خط يمتد من ساي على النيجر إلى ياروا على بحيرة تشاد.

إلى الجنوب من هذا الخط كانت تقع سلطنة «واداي القديمة». وفي غرب منطقة النفوذ الفرنسية كانت تمتد مملكة البورنو (نيجيريا



الحالية). وفي الشمال كانت تمتد منطقة نفوذ جماعة «البتو». اما السنوسيين، الذين كانوا يمثلون قوة سياسية ودينية لا يستهان بها، فقد استقروا في منطقتي الكفره وجورو لبعدهما ولعزلتهما عن التيارات السياسية التي كانت تجتاح هذه المنطقة من الصحراء.

وفي عام ١٨٩٠ اعترضت السلطنة العثمانية على تصريح لندن الذي حدد امتداد الاراضي التي حصلت عليها فرنسا، حفاظًا على مصالحها وإصرارًا منها على استرداد كل المناطق التي تمثل اقليم طرابلس، التي تمتد جنوبًا حتى بحيرة تشاد وحوض نهر شاري وكلها تعتبرها من ممتلكاتها. وفي محاولة منها لانتهاج سياسة إيجابية لإثبات وجودها شرعت استنبول في عام ١٩٠٨ في بناء حصن «بارداي» كما اقامت مركزًا آخر في يو (ويستحق هذا التحرك التركي في شمال تشاد مزيدًا من الدراسة التي لم يكترث لها الفرنسيون).

وفي عام ١٨٩٩ اتفقت كل من فرنسا وبريطانيا مرة أخرى على تحديد مناطق نفوذهما في محاولة من فرنسا لتأكيد وجودها في القارة الافريقية وتسوية بعض الخلافات القديمة مع بريطانيا خصوصًا في مصر ووادي النيل. وفي ٢١ آذار عام ١٨٩٩ تم الاتفاق بينهما على ان تمتد الحدود بين تشاد وليبيا بخط يمتد من نقطة تقاطع مدار السرطان بخط طول ١٦ شرقًا، ويتجه إلى الجنوب الشرقي ليلتقي مع خط طول ٢٤ شرقًا. وبتوقيع الاتفاقية بين بريطانيا وفرنسا بدأت القوات الفرنسية في التحرك شرقًا من قواعدها في جنوب الجزائر والنيجر. وبمقتضى تلك المعاهدة خصصت لفرنسا منطقة وسط السودان من بحيرة تشاد غربًا إلى حدود دارفور شرقًا، مع انها كانت في الاصل سلطنة مستقلة منذ أقدم العصور، مقابل تعهد فرنسا باحترام المصالح البريطانية في السودان ومصر. وبدأ الغزو الفرنسي للأراضي التشادية سنة ١٩٠٠ عندما أقاموا أول مركز لهم في حرنين (تعرف حاليًا بكاحا باندورو) وشيدوا حصن لامن الشهير في عام ١٩٠٠ بعد ان قضوا على «رباح» من كوسيدي. وبدأ الصدام بين الحركة السنوسية والفرنسيين بانتقال السيد المهدي إلى اقليم قورو. ثم كان الاستيلاء على زاوية بئر علالي وهي مركز الحركة السنوسية في كانم بتشاد، ومقتل شيخها سيدي محمد البراني في كانون الاول سنة ١٩٠٢. وبعدها شرع الغزاة في شن حملة لا هوادة فيها استشهد فيها العشرات من الليبيين بغية القضاء على الحركة السنوسية داخل الاراضي التشادية. وعلى الاثر عقدت إيطاليا وفرنسا اتفاقية في الاول من تشرين الثاني ١٩٠٢ (وتسمى اتفاقية بارار-برينسيتي) اطلقت يد إيطاليا في كل من ولايتي طرابلس الغرب وبرقة التابعين للسلطنة العثمانية نظير اعتراف الحكومة الايطالية بمصالح فرنسا في سلطنة المغرب المستقلة آنذاك.

وظل النزاع قائمًا بين فرنسا وتركيا طوال العقد الاول من القرن الجاري إلى ان اندلعت الحرب الايطالية-التركية في ٢٩ ايلول عام ١٩١١. واضطر الاتراك بعد هزيمتهم إلى توقيع معاهدة أوشي في ١٨ تشرين الاول عام ١٩١٢. وأخلوا آخر ممتلكاتهم الافريقية. وانتهزت فرنسا هذه الفرصة فاستولت على كل المناطق التي حددتها اتفاقية ١٨٩٩ الموقعة مع بريطانيا، في الوقت الذي اشتدت فيه مقاومة السنوسيين للقوى الاجنبية الداخلية واضطروا في نهاية المطاف إلى التقهقر إلى واحة الكفرة.

تعتبر هذه الاتفاقيات والمعاهدات الرامية إلى اقتسام أجزاء من افريقيا بين بعض الدول الاوروبية أمثلة حية على نوعية المساومات الرخيصة ونظرة الاستهتار التي كانت سائدة في تلك الفترة وتجاهلت تمامًا حق السكان في تقرير مصيرهم بأنفسهم.

إزاء هذه التطورات اجتمعت لجنة فرنسية-ايطالية في برن (سويسرا) في ٣٠ تموز عام ١٩١٤ للاتفاق على تحديد الحدود الجنوبية لليبيا، غير ان اندلاع الحرب العالمية الاولى أوقف عمل هذه اللجنة قبل ان تنجز شيئًا. وبعد ان وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها، طالبت ايطاليا- في الوقت الذي كانت تقتسم فيه بريطانيا وفرنسا وبلجيكا مستعمرات المانيا السابقة في القارة الافريقية- باسترداد بعض الاراضي الواقعة في جنوب الجزائر وشمال النيجر (تبلغ مساحتها ٢٣٣ ألف كلم م.). وتم إقرار هذا بمقتضى الاتفاقية المعروفة باتفاقية بيشون بونان الموقعة في ١٢ ايلول عام ١٩١٩، غير ان الاتفاق الذي وقع بين فرنسا وبريطانيا في ٨ ايلول ١٩١٩ أثار قلق ايطاليا خصوصًا انه عاد إلى التأكيد على شرح بنود اتفاقية سنة ١٨٩٩، التي سبقت الاشارة إليها، ونصت على ان تمتد الحدود الجنوبية لليبيا مع مدار السرطان إلى نقطة تقاطع خط طول ٢٤ شرقًا مع خط عرض ١٩/٣٠ شمالا. واسفر هذا عن خسارة ايطاليا لمنطقة صحراوية قدرت مساحتها بنحو ١٧٥ كلم م.

كانت هذه الاراضي الجنوبية من ليبيا في واقع الامر، خارج نطاق الهيمنة الايطالية في سنة ١٩١٩، غير انهم بعد عشر سنوات اعادوا احتلال اقليم فزان، وطلبت ايطاليا رسميًا بأن تدخل في حدود ليبيا الجنوبية كل الاراضي الواقعة شمالي خط عرض ١٨، غير ان فرنسا رفضت هذا المطلب، واعادت احتلال اقليم تيبستي في نهاية عام ١٩٢٩. وفي السنوات الاولى من العقد الرابع من القرن الجاري هدأت العلاقات المتوترة بين فرنسا وايطاليا، ووقعت بينهما مجموعة من الاتفاقيات التي أوضحت الحدود بين مناطق نفوذ كل منهما في شمال افريقيا، لعل من أهمها «معاهدة روما» في ٧ كانون الثاني ١٩٣٥، التي تم بمقتضاها التنازل عن شريط من الاراضي تبلغ مساحته ١١٤ ألف كلم م. لايطاليا لتضم إلى الاراضي الجنوبية من ليبيا، وكان يدخل فيها موقع عسكري صغير أوزو. ومن هنا أطلق على هذه المنطقة اسم شريط

أوزو. وكانت ايطاليا آنذاك تأمل كذلك في ان توقع اتفاقية مماثلة حول الحدود الجنوبية لتونس، غير ان غزو ايطاليا لأثيوبيا، وادانتها من قبل عصمة الامم حال دون توقيعها، واكتفي بجعل شريط أوزو منطقة منزوعة السلاح على الحدود بين ليبيا وتشاد التي ضمتها فرنسا في ٢٦ آب ١٩٤٠.

يقول السيد مصطفى بن حليم في مذكراته «صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي» التي نشرت أخيرًا ان معاهدة روما يوم ٧ كانون الثاني ١٩٣٥ الموقعة بين الديكتاتور موسوليني ورئيس وزراء فرنسا اليميني بيار لافال قضت بتنازل فرنسا لايطاليا عن شريط واسع من الاراضي في جنوب ليبيا مساحته حوالي (١١٤ ألف كلم م.) وهو ما يعرف بشريط أوزو.

بعد التوقيع على معاهدة روما بدأت الحكومتان الاجراءات الدستورية المعروفة فقدمت الحكومة الفرنسية المعاهدة إلى البرلمان كما فعلت ايطاليا. ووافق البرلمان الفرنسي على المعاهدة من دون صعوبات. أما البرلمان الايطالي فقد أوحت إليه حكومته بالتريث فاتبع وسائل التأجيل و لم يصدق على المعاهدة. وبعدما انتهت الحرب العالمية بهزيمة ايطاليا وألمانيا بدأت مفاوضات طويلة ووقعت ايطاليا مع الحلفاء ومن بينهم فرنسا، معاهدة الصلح في ١٠ شباط ١٩٤٧ في باريس. وتضمنت المعاهدة الصلح هذه شرطًا خطيرًا هو ما ورد في المادة ٤٤ من تلك المعاهدة، إذ اعطت تلك المادة الحق للدول الحليفة ومنها فرنسا في ان تؤكد ما تختاره من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها تلك الدول الحليفة مع ايطاليا قبل ايار ١٩٤٠ تختار ما تشاء منها فتؤكده، وما لا تؤكده الدول الحليفة من تلك المعاهدات يعتبر لاغيًا وكأنه لم يكن.

اعطت تلك المعاهدات للدول الحليفة مدة ستة اشهر تنتهي يوم ١٥ آذار ١٩٤٨ لكي تعلن

عن المعاهدات التي تختارها للبقاء وما لا تختاره يعتبر لاغيًا. ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٤٤ من معاهدة الصلح هذه على الآتي: «تعتبر لاغية جميع المعاهدات المشار إليها في الفقرة الاولى التي لا يتم إبلاغها وفقًا لما سبق». وطبعًا لم يرد ذكر لمعاهدة روما الموقعة في ٧ كانون الثاني ١٩٣٥ بين المعاهدات التي اختارتها فرنسا واصبحت لاغية في نظر القانون الدولي.

يقول بن حليم في مذكراته: «لهذه الاسباب ونظرًا لأنه لم يكن لدينا أي خيار آخر خصوصًا بعد ان استشرنا جميع من كان يمكن لنا ان نستشيره وتطابقت آراؤهم بسقوط معاهدة روما فإننا قبلنا على مضض على ألا تذكر في كشف المعاهدات التي اتفقنا مع فرنسا على أنها الأساس الذي ترسم عليه الحدود بيننا».

وفي نهاية المطاف وبعد محاولات لتطبيق صيغ عدة، نالت ليبيا استقلالها في ٢٤ كانون الاول ١٩٥١ «كمملكة متحدة» تضم طرابلس وبرقه وفزان وفق القرار رقم ٢٨٩ الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٤٩ على ان تظل تحت الوصاية البريطانية وسمحت بوجود قاعدتين عسكريتين بريطانية وأخرى اميركية. وطالب القرار ايضًا باتخاذ الإجراءات اللازمة لتحديد الحدود السياسية «للمملكة الليبية المتحدة» التي لم تكن قد حددت من قبل بأي اتفاقيات دولية.

وفي ١٥ كانون الاول ١٩٥٠ وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار ٣٩٢ الذي اشار إلى انه طالما لا توجد أية اتفاقات دولية لتحديد الحدود السياسية لليبيا، فالطريق الوحيد هو ان يتم ذلك عن طريق المفاوضات بين الحكومة الليبية والحكومة الفرنسية.

وأصرت فرنسا في المحادثات التي دارت بين الجانبين على التمسك بخط الحدود الذي رسم في ١٨٩٩ في حين حاولت ليبيا في عهد الملك إدريس السنوسي التمسك بمعاهدة روما ١٩٣٥.

في حزيران ١٩٥٢، اقترح السفير الفرنسي لدى طرابلس على الحكومة الليبية نص معاهدة حلف وصداقة بين البلدين. وفي تشرين الثاني ١٩٥٢، أعربت الحكومة الليبية عن نيتها إجراء مفاوضات مع فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة بصورة متزامنة على أسس مشتركة، إلا ان الحكومة الليبية تخلت وللأسف عن هذا الإجراء.

وفي كانون الثاني ١٩٥٣، بعد ان توصلت طرابلس ولندن إلى اتفاق يقضي بمناقشة المعاهدة البريطانية–الليبية في المرتبة الاولى، حصلت ليبيا بموجب هذه المعاهدة التي تم التوقيع عليها في تموز ١٩٥٣ على مساعدة مالية كذلك مع الولايات المتحدة بخصوص قاعدة «ويلس».

ويقول السيد بن حليم «اتفقنا مع الوفد الفرنسي اثناء مفاوضات باريس في كانون الثاني ١٩٥٥ على ان تحدد الحدود كما حددتها المعاهدات والاتفاقات الدولية القائمة قانونًا يوم إعلان استقلال ليبيا.

«وبعد دراسة مفصلة لهذا النص لتحديد تلك المعاهدات والاتفاقيات الدولية برز خلاف شديد بيننا لأن فرنسا أصرت على ان معاهدة روما الموقعة في ٧ كانون الثاني ١٩٣٥ وهي في صالح ليبيا، تعتبر لاغية ولا قيمة لها في نظر القوانين الدولية.

«وأصرت على ان تقرر الحكومة الليبية على ان معاهدة ١٩٣٥ المذكورة تعتبر لاغية، وبررت موقفها هذا ببراهين قانونية قوية. وفي مفاوضات باريس لم نتخذ موقفًا محددًا من إصرار فرنسا هذا بل تركنا هذه النقطة بالذات معلقة رغبة منا في ان نواصل ونعمق الاستشارة والبحث القانوني حول معاهدة ١٩٣٥ المذكورة. وفي ١٠ آب ١٩٥٥، وقعت في طرابلس معاهدة للصداقة وحسن الجوار بين فرنسا وليبيا وجاء في البند الثالث منها «... إقرار الاطراف المتعاقدة بان

الحدود بين تشاد وليبيا قد نتجت عن الاتفاقيات الدولية التي نفذت منذ تاريخ إنشاء المملكة الليبية المتحدة...».

وفي ١١ آب ١٩٥٥، استقبل الملك إدريس رئيس وأعضاء الوفد الفرنسي بحضور بن حليم في البيضاء وأكد لهم رغبة ليبيا في توقيع اتفاق صداقة وتفاهم مع فرنسا. وتم يوم ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٦ التصديق على اتفاقية الصداقة وحسن الجوار، وأنزل في الاول من كانون الاول ١٩٥٦ العلم الفرنسي عن قاعدة «بها»، وانتهت في ٢٠ كانون الاول ١٩٥٦ مفاوضات الحدود بين الوفد الليبي والفرنسي وتم التوقيع بالحروف الاولى على الاتفاق على الحدود. وتم يوم ٢٦ كانون الاول ١٩٥٦ التوقيع الرسمي وتبادل وثائق إتفاق الحدود بين وزير الخارجية الليبي علي الساحلي والسفير الفرنسي بالاتي والوزير المفوض دي مارساي.

وحصلت تشاد في ١١ آب ١٩٦٠، على استقلالها في إطار الجماعة الفرنسية. وأقامت علاقات دبلوماسية مع ليبيا.

تولى العقيد معمر القذافي في ايلول ١٩٦٩، وفي أعقاب الثورة التي قامت بها «جبهة التحرير الوطنية لتشاد» اضطر الجيش التشادي إلى إخلاء أوزو خلال النصف الاول من ١٩٧٣ فدخلتها القوات الليبية، واعتبرت ليبيا شريط أوزو جزءًا من أراضيها الجنوبية. وهناك من تحدث عن اتفاقية سرية تنازل فيها تومبالباي عن شريط أوزو لليبيا مقابل منحها ٢٣ بليون فرنك تشادي، وتفتقد هذه المعلومة إلى الادلة، وجاهرت ليبيا في ايلول ١٩٧٦ بمطالبها. وفي ١٩٧٨ استطاع الليبيون ان يحتلوا معظم أنحاء القسم الشمالي من تشاد، وطالبت حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في تشاد في تشرين الثاني ١٩٨١ التي كان يرأسها غوكوني، ان تخلي القوات الليبية مواقعها في شمالي تشاد، غير ان طرابلس ظلت محتفظة بشريط أوزو.

وعندما تولى حسين حبري قيادة تشاد في ١٩٨٢، احتدم الصراع بينه وبين غوكوني، وبدأت المفاوضات بين الطرفين من اجل التنازل الرسمي عن شريط أوزو. وعادت مشكلة الشريط لتفرض نفسها على العلاقة بين القطرين المتجاورين إذ تصر ليبيا على عدم التنازل عنه وتعتبره جزءًا من اراضيها في الوقت الذي يعمل فيه حبري على استعادة منطقة حدودية أطلق عليها إسم الألزاس واللورين الافريقية، وتدخلت منظمة الوحدة الافريقية من اجل إيجاد حل لهذا النزاع، وتلخص موقفها الذي اعربت عنه في مؤتمر قمة القاهرة لأعضائها في ٢١ تموز ١٩٦٤ بأن تتعهد الدول الافريقية الاعضاء باحترام الحدود السياسية التي كانت قائمة وقت الحصول على الاستقلال. وبعد هذا النزاع الذي دام عشرين عامًا قرر الطرفان في آب ١٩٨٩ ان يبذلا محاولات لإيجاد تسوية سلمية للخلاف على ان يرفعا المشكلة إلى محكمة العدل الدولية في حال عدم التوصل إلى حل ذلك في غضون عام واحد.

وقررت ليبيا وتشاد إحالة خلافهما امام محكمة العدل الدولية في لاهاي في نهاية آب ١٩٩٠، أصدرت هذه حكمها لصالح تشاد في ٣ شباط ١٩٩٤.

معالم تاريخية

□ **حركات ثورية:** راجع «فرولينا» في سياق هذا الباب: معالم تاريخية.

□ **فرولينا (Frolinat):** هي التسمية المختصرة (باللغة الفرنسية) للجبهة الوطنية لتحرير تشاد. تكونت في ٢٢ حزيران ١٩٦٦ في نيالا (في السودان). ويبدو «ان الآراء لم تتفق حول كيفية تكوينها. فبعضهم يؤكد ان تكوينها تم على أثر مؤتمر كبير جمع كل الاطراف المعارضة خاصة الاتحاد الوطني التشادي (UNT) بزعامة ابراهيم حباجة، وجبهة تحرير تشاد (FLT) التي يتزعمها أحمد موسى الذي لم يحضر ذلك المؤتمر بسبب اعتقاله في السودان بتهمة التآمر على ذلك القطر. والبعض الآخر يؤكد ان الفرولينا تكونت أثناء احتماع غير موسع دعا له وحضّره ابراهيم حباجة مع بعض عناصر جبهة تحرير تشاد، وبذلك فهي في الواقع عبارة عن امتداد للاتحاد الوطني التشادي، وهذا ما يفسر مواصلة جبهة تحرير تشاد النضال بمفردها. وقد ادان أحمد موسى نفسه ذلك الاجتماع عند خروجه من السجن واعتبر الحركة المنبثقة عنه «مؤامرة مدبرة ضد المعارضة الوطنية التشادية من طرف الاستعمار والصهيونية»، ورفض توحيد العمل مع ابراهيم حباجة ضمن ما اعتبره «الاخراج الجديد للاتحاد الوطني التشادي». ولكن مهما كانت الآراء حول هذا الموضوع فإن التاريخ أثبت ان الحق كان إلى جانب ابراهيم حباجة الذي التحق منذ حزيران، أي بعد المؤتمر المذكور بايام بالحركة المسلحة في الداخل. أما جبهة تحرير تشاد بقيادة أحمد موسى فقد انكمشت على نفسها بخلاف فرولينا التي اتسع نفوذها وانتشرت بشكل سريع وقوي. وقد وصل الخلاف بين الحركتين إلى حد الاقتتال بالسلاح. ولم تأت سنة ١٩٧٦ حتى أصبحت جبهة تحرير تشاد لا تكاد تذكر بل دخلت طي النسيان، وبذلك فسح المجال امام فرولينا لتلعب الدور النضالي المنوط بعهدتها ولتقود بمفردها حركة التحرر الوطني، قبل ان تشهد العديد من الانشقاقات في ما بعد» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ٤، ص ٥٣١-٥٣٧).

وعن البرنامج السياسي لفرولينا، جاء في المرجع المذكور أن أهم بنوده تتلخص بالنقاط التالية: «- النضال بكل الوسائل لاطاحة النظام الاستعماري الجديد والدكتاتوري الذي أوجدته فرنسا في ١١ آب ١٩٦٠ لتواصل هيمنتها على البلاد بشكل خفي. - تحقيق الجلاء الكامل للقوات الاجنبية (الفرنسية) التي تهدد السيادة القومية للتشاد وللبلدان الافريقية الشقيقة الأخرى. - تكوين حكومة ائتلافية ديمقراطية. - تحقيق الاصلاح الزراعي. - المساواة بين الرجل والمرأة. - تشجيع ورعاية التجار الصغار والمتوسطين والقضاء على الاحتكار الاقتصادي. - نشر الثقافة والتعليم القوميين وجعل اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين والقضاء على الامية. - إقامة علاقات دبلوماسية مع كل بلدان العالم ما عدا اسرائيل وجنوب افريقيا، واتباع سياسة الحياد الايجابي...».

في حزيران ١٩٦٦، أسند منصب الامين العام للفرولينا لإبراهيم حباجة. وكان من أشهر قادة الفرولينا، إلى حباجة، أبو بكر حلابو ومحمد علي طاهر، وأكثر الفاعلين في صفوفها الطلاب الذين كانوا يدرسون في القاهرة وتلقوا تدريبًا سياسيًا وعسكريًا مكثفًا في كوريا الشمالية، إلى جانب آخرين كانوا يعملون في السابق في الجيش السوداني.

قتل ابراهيم حباجة في ١١ شباط ١٩٦٨ في إحدى المعارك. فبرزت الخلافات خاصة في اوساط لجنة التمثيل الخارجي، ووصلت إلى حد استعمال السلاح، وتركز الخلاف داخل المكتب السياسي للفرولينا بين ثلاث شخصيات: أبو بكر حلابو الذي كان على رأس اللجنة الخارجية، ومحمد الباقلاني الذي كان على رأس التيار العربي الاسلامي المحافظ وممثل الفرولينا في السودان، والدكتور ابا صديق.

انتهى الصراع الذي استمر ثلاث سنوات بانتصار ابا صديق رغم انه لم يلتحق بالفرولينا إلا في ١٩٦٧، وكان في ما مضى عضوًا بارزًا في الحزب التقدمي التشادي يرأسه تومبالباي)، وتبوأ قبل الاستقلال عدة مناصب وزارية ثم هاجر إلى فرنسا حيث تخصص في علم الجراحة. وشيئًا فشيئًا أصبح أبا صديق الشخص القوي خاصة بعد مقتل أبو بكر حلابو في ١٩٦٩، وبعد إبعاد الباقلاني بتهمة اختلاس اموال الجبهة. وأصبح يتحمل وحده مسؤولية الامانة العامة (١٩٧٠-١٩٧١)، ودعا إلى مؤتمر (انعقد في ٣ حزيران ١٩٧٠)، أزاح فيه معارضه الحاج أساكا من قيادة الجيش المسلح وعددًا من أتباعه.

بعد ان تخلص أبا صديق من جميع منافسيه، عمد إلى وضع برنامج سياسي جديد الذي اعتبر «معتدلاً» بتخليه عن المبادىء الثورية المعلنة في البرنامج التأسيسي الاول لجهة عدم التعرض للاصلاح الزراعي، وتأييده للانفتاح على العالم الغربي وخاصة فرنسا. ويمكن القول إن ذلك البرنامج كان أقرب إلى الاحزاب الديمقراطية الاشتراكية الاوروبية منه إلى برنامج حركة تحرير وطني في العالم الثالث؛ ما أدّى إلى خلافات جديدة، برز فيها الدارداي وابنه غوكوني عويدي (عويضي) الذي كسب إلى جانبه حسين حبري بأن تخلى له عن قيادة الجيش الثاني في ١٩٧١. وهكذا أصبح النزاع (المقرون باقتتال) بين الجيش الاول الموالي لأبا صديق والجيش الثاني بقيادة غوكوني عويدي وحسين حبري. وقد عملت ليبيا، خاصة في اوائل ١٩٧٢، على إجراء مصالحة بين الطرفين ولكن بدون جدوى.

في تلك الاثناء (لا يزال المرجع المذكور نفسه: «موسوعة السياسة») كانت الفرولينا بمختلف اتجاهاتها وانقساماتها مضطرة إلى الدخول في معارك غير متكافئة مع القوات الفرنسية التي ارسلها الجنرال ديغول لمساعدة تومبالباي. ولما طالت المعارك بدون نتيجة حاسمة ضغطت فرنسا على الحكومة التشادية لتغيير سياستها واللجوء إلى سياسة انفتاح على الجماهير الفلاحية والمسلمة، بادخال اصلاحات إدارية واجتماعية وإعادة الاعتبار «للسلاطين» التقليديين والتخفيف من الضرائب وبالتالي ارساء ما سمي آنذاك بـ«سياسة المصالحة الوطنية» من احل كسب الثوار أو عزلهم عن الفلاحين. كما عمد تومبالباي إلى اطلاق سراح كل المساجين السياسيين وتشكيل حكومة ائتلاف وطني نصفها من الزعماء المسلمين المعروفين مثل جبريل خيرالله ومحمد عبد الكريم وغيرهما، الذين كانوا معتقلين منذ ١٩٦٣. إلا ان تلك السياسة لم تأت بالنتائج المرجوة حيث لم تدخل الفرولينا بمختلف اتجاهاتها تلك اللعبة السياسية وواصلت نضالها، كما واصل الجيش الفرنسي تدخله في التشاد إلى ايلول ١٩٧٥ رغم الاعلان رسميًا عن انسحابه في حزيران ١٩٧١. وعندما وقع الانقلاب العسكري على تومبالباي في نيسان ١٩٧٥، بادر النظام الجديد برئاسة الجنرال فيليكس مالوم، إلى الاعلان عن تطبيق «المصالحة الوطنية» من جديد. ونجح مالوم في جعل عدد كبير من الثوار يلتحقون بالحكم، إضافة إلى نصر كبير حققه وهو رجوع الدارداي إلى البلاد وتأييده للوضع الجديد دون ان يؤدي ذلك إلى استسلام ابنه غوكوني عويدي وحسين حبري. بل على العكس من ذلك، رجع القتال على أشده بين الجيش الحكومي والجيش الثاني لفرولينا. كما ان الجيش الاول (جماعة الدكتور أبا صديق) واصلوا من ناحيتهم النضال ضد الجنرال مالوم؛ لكن في



آلاف التشاديين يعبرون شاري للجوء الى الكاميرون هرباً من الحرب الاهلية (أواخر آذار ١٩٨٠).

ايار ١٩٧٦ وقع انقسام داخل الجيش الاول اضعف كثيرًا موقع أبا صديق.

وكما وقع انقسام في الجيش الاول من الفرولينا (أبا صديق ومحمد أبا)، هكذا وقع انقسام في صفوف الجيش الثاني (في الفرولينا ايضًا التي اصبحت بمجرد إطار عريض تعصف الخلافات والاقتتال في داخله) بين غوكوني عويدي وحسين حبري حول الموقف من المعتقلة الفرنسية كلوستر وزوجها. فالاول (عويدي) يرى إطلاق سراحهما، والثاني يرفض ذلك إلى إن تستجيب فرنسا لمطابه في مده بالسلاح والمال، وكذلك حول الموقف من احتلال ليبيا لمدينة أوزو. فحسين حبري يريد إعلان الحرب على الجيش الليبي بخلاف غوكوني الذي يرى انه يمكن الاتفاق مع الليبيين مرحليًا وانه ليس من الحكمة الدخول في معركتين في آن واحد. واستطاع غوكوني ان يكسب إلى جانبه أغلبية مقاتلي الجيش الثاني.

هكذا اصبحت الجبهة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا) مقسمة إلى خمسة اقسام، يتزعمها على التوالي: أبا صديق الذي نقل مقره إلى الجزائر، والباقلاني، ومحمد أبا، وحسين حبري وغوكوني عويدي.

استغل رئيس تشاد الجنرال مالوم تلك الانقسامات لتكثيف الاتصالات بمختلف الاجنحة كل على حدة. وفي آب ١٩٧٨، توصل إلى اتفاق مع حسين حبري ووضع «ميثاقًا أساسيًا» ينظم العلاقة بين الحكومة وجيش الشمال (FAN) بقيادة حبري الذي عين على أثر ذلك الاتفاق رئيسًا للحكومة. أما غوكوني عويدي الذي استطاع تجميع بقية عناصر الفرولينا تحت قيادته، فإنه أصبح في مطلع ١٩٧٩ يسيطر عمليًا على ٦٠٪ من الاراضي التشادية.

واصل الجنرال مالوم سياسة المصالحة الوطنية، وجدد الاتصال بغوكوني عويدي عدة مرات، الامر الذي جعل حسين حبري يبدي مخاوفه تجاه الانفتاح على غوكوني ويهدد باستئناف القتال ضد النظام. واستمر الوضع في التدهور بين مالوم ورئيس حكومته حسين حبري إلى ان انفجرت المعارك المسلحة بينهما، بالاضافة إلى مواصلة غوكوني (قائد الفرولينا) زحفه من الشمال إلى الجنوب بمساعدة ليبيا. وأمام تفاقم الاوضاع وبشاعة الحرب الاهلية، تدخلت منظمة الوحدة الافريقية والدول المجاورة لاخمادها وعقد اتفاق في لاغوس (عاصمة نيجيريا) في ١١ آب ١٩٧٩ ينص على وضع حد للاقتتال وتأليف حكومة وحدة وطنية انتقالية تكون هي السلطة التنفيذية الوحيدة وتتكون من كل الاطراف المتنازعة. وهكذا اصبح غوكوني رئيسًا لتلك الحكومة وحسين حبري وزيرًا للدفاع. إلا ان التناقضات الحادة بين الرجلين سرعان ما تفجرت من جديد، ورجعت الحرب الاهلية على أشدها. وحاولت منظمة الوحدة الافريقية مرة جديدة تهدئة الاوضاع، فدعت إلى مؤتمر مصالحة في لومي حضره غوكوني الذي وقع على وثيقته في ٢٨ تشرين الاول ١٩٨٠، أما حسين حبري فرفض الحضور واستمر بالحرب التي حسمت لصالح غوكوني عويدي بفضل المساعدة الليبية الفعالة، إذ دخلت قوات غوكوني بصحبة الجيش الليبي إلى العاصمة نجامينا في ١٥ كانون الاول ١٩٨٠، وفر حسين حبري بما تبقى له من قوات إلى السودان وأصبح يقوم ببعض الغارات المتفرقة بتشجيع من السودان ومن مصر، وقد ساند مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في نيروبي (٢٤ حزيران ١٩٨١) حكومة عويدي الذي اقدم في تموز ١٩٨١ على تغيير وزاري جوهري أبعد فيه كل أنصار حسين حبري. وبذلك انتهت مرحلة «حكومة الائتلاف الوطني المؤقتة» التي تكونت في ١٩٧٩ على اثر اتفاق لاغوس. وقد اعتقد عويدي ان نظامه قد أصبح من القوة بحيث يستطيع الاستغناء عن المساعدة العسكرية الليبية، فطلب من الليبيين مغادرة تشاد، فانسحبوا بسرعة، ما جعل نظامه وقواته تنهار اما زحف قوات حبري الذي نجح في النهاية في طرده من نجامينا والاستيلاء على الحكم فيه دون ان يؤدي ذلك إلى إيقاف الحرب الاهلية والتدخل الخارجي (راجع النبذة التاريخية).

حركات ثورية قبل «فرولينا» وممهدة لها:

أهمها الاتحاد الوطني التشادي (UNT) الذي يعتبر الحجر الأساس للفرولينا. تأسس منذ ١٩٥٨، وأهم مسووليه: محمد أبا، أبو نصور، محمد عبد الكريم، عيسى اللحيمي وابراهيم حباجة؛ وقد اعتقلهم تومبالباي في أواخر ١٩٦٣ بتهمة التآمر على أمن الدولة بعد ان شعر بتعاظم نفوذهم في أوساط المسلمين. وخطا تومبالباي خطوة أخرى ضد المعارضة الاسلامية التي تسلم قيادتها الزعيم المشهور أحمد كلام الله مؤسس الحركة الاشتراكية الافريقية (MSA)، وهي حركة تقدمية انتشرت بشكل واسع في صفوف المسلمين، وجبريل خير الله وغيرهما. وقد أدّى ذلك طبعًا إلى زيادة ترسيخ الانقسام العنصري والديني بين السكان (الشمال: مسلمون، الجنوب: مسيحيون وإحيائيون).

بعد تلك الاحداث، مرت البلاد بفترة هدوء ظاهري إذ إن الزعماء المسلمين الذين كانوا في عهد الاستعمار الفرنسي وحتى في عهد تومبالباي يحملون باستمرار راية الثورة من اجل إقامة تشاد وطني ومستقل فقدوا جذوة النضال الذي واصلته بعدهم اجيال جديدة شابة تخرجت عمليًا على أيديهم، ذلك ان الحركات الثورية الاولى التي ستكوّن في ما بعد الفرولينا تفتخر كلها بكونها امتدادًا لنضال أولئك الزعماء «أبطال انتفاضة تموز ١٩٦٣» كما جاء خاصة في إحد



غوكوني (الى يمين الصورة) والرئيس السوداني جعفر نميري في الخرطوم (كانون الثاني ١٩٨٢).

مناشير الاتحاد الوطني التشادي في ١٩٦٤.

ويرجع الفضل في إطلاق الشرارة الاولى للثورة ضد تومبالباي إلى الفلاحين الذين قاموا بعدة انتفاضات مثل انتفاضة «أم تيمان» (١٩٦٤) في المنطقة الشرقية–الوسطى، وانتفاضة «منغلمي» (١٩٦٥) التي سقط فيها عشرات القتلى دون ان يتمكن الجيش من إخمادها. وقد لعب بعض القادة المحليين دورًا فعالاً في تلك الانتفاضة، وكذلك داخل حركة الفرولينا في ما بعد، مثل الحاج «أساكا» القائد القبلي والتاجر الذي كان يحظى بشهرة واسعة في قبيلته، والذي التحق بافريقيا الوسطى بعد ان عزل من منصبه وأخذ يتصل بالتشاديين المقيمين هناك إلى ان كوّن النواة الاولى للحركة المسلحة، وعاد إلى تشاد مع جماعته في أواخر كانون الاول ١٩٦٥، وأعلن الكفاح المسلح بتنسيق مع الفلاحين الثائرين. وتعتبر مجموعته التي تسمى «مجموعة افريقيا الوسطى» إحدى الفصائل المهمة التي تكونت منها الحركة الوطنية لتحرير تشاد (فرولينا).

أما الفصيلة الثانية التي لعبت دورًا فعالاً في تأسيس الفرولينا فهي «مجموعة السودان»، وكان السودان آنذاك يعج بالحركات المعارضة مثل «لجنة تشاد الحر» التي لم تعش طويلاً، و«الاتحاد العام للتشاديين في السودان» الذي تغير اسمه إلى «جبهة تحرير تشاد» (FLT) التي تأسست في ٢٠ نيسان ١٩٦٥ برئاسة أحمد موسى، و«حكومة جمهورية تشاد الاسلامية في المنفى»...

وهكذا، فقد كان تشاد في اواخر ١٩٦٥، مسرحًا لنضالات ثورية مسلحة وحركات معارضة متعددة ومختلفة المشارب. ولكن الحركات الاساسية التي كان لها تأثير فعال كانت تتجمع حول ثلاثة محاور رئيسية هي:

محور الشيخ أساكا أو «مجموعة افريقيا الوسطى» ومركز عملياته الوسط والشرق، محور أحمد موسى أو «مجموعة السودان» ومركزه في المنطقة الشرقية المحاذية للسودان، والمحور الثالث يتمثل في انتفاضة الفلاحين التي انطلقت من منغلمي (ايضًا، من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج٤، ص ٥٣٢).

مدن ومعالم

* **أبيشي Abéché**: مدينة تشادية، تقع في منطقة أوادي. تعد نحو ٥٠ ألف نسمة. شهيرة بسوق اللحوم (كونها قاعدة منطقة يعنى أهلوها بتربية الماشية).

* **أوادي Ouaddai**: منطقة تشادية، على تخوم الصحراء، تغلب على تضاريسها الهضاب الغرانيتية ووديان زراعية. أهم مدنها أبيشي. كانت منطقة أوادي تابعة قديمًا لمملكة السودان التشادي؛ وقد سيطرت عليها، منذ القرن الخامس عشر، أسرة جاءت من دارفور، ولم يدخلها الاسلام إلا في القرن السابع عشر، وتوسعت حدودها حتى ضمت منطقة شاري في القرن الثامن عشر. وضعت تحت الحماية الفرنسية في ١٩٠٩، وضمّها الاستعمار الفرنسي إلى تشاد في ١٩١٢.

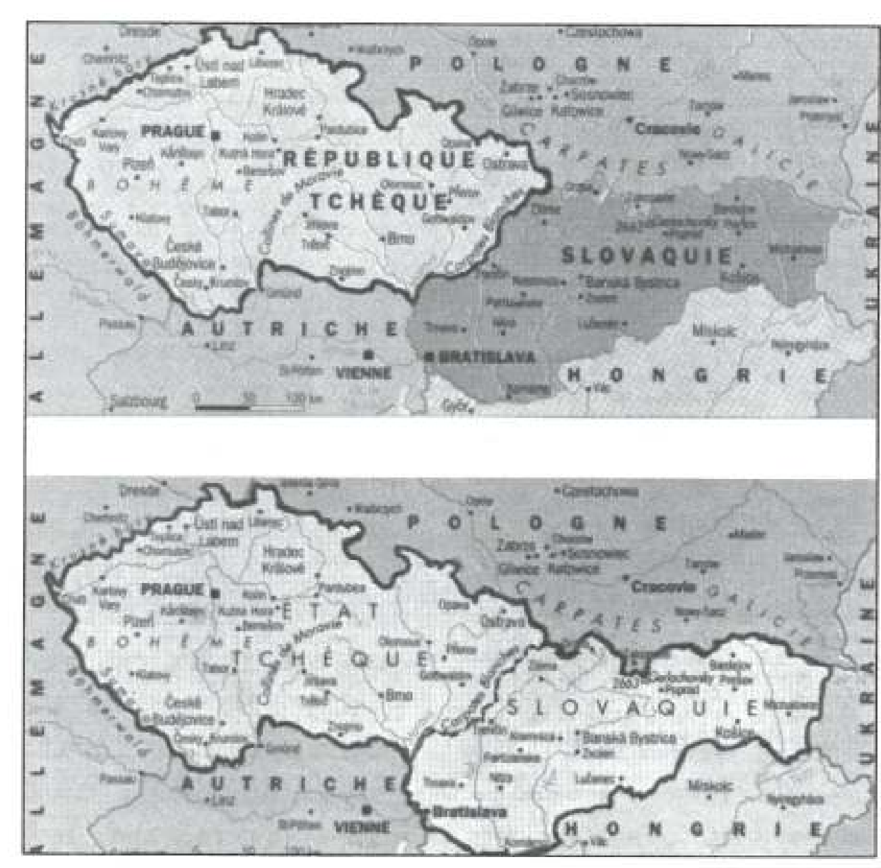
* **بحيرة تشاد**: راجع «بطاقة تعريف».

* **ساره Sarh**: راجع «بطاقة تعريف».

* **شاري Chari**: نهر في تشاد. طوله ١١٠٠ كلم، يتكون من عدة أنهار تنبع في جمهورية وسط افريقيا. يسقي ساره ونجامينا حيث يتلقى مياه نهر لوغون قبل ان يصب في بحيرة تشاد. وميزة سهل شاري أنه يتحول إلى منطقة مستنقعات خلال فصل الشتاء (مناخ إستوائي).

* **موندو Moundou**: مدينة في جنوب–غربي تشاد. تقع على نهر لوغون الغربي (٩٠٠ كلم). تعد نحو ٦٠ ألف نسمة. مركز تجاري. زراعة القطن وصناعته.

* **نجامينا N' Djamina**: عاصمة تشاد. مرفأ نهري على الضفة اليمنى من نهر شاري عند ملتقاه مع نهر لوغون، وعلى مقربة من حدود الكاميرون. تقع المدينة في وسط منطقة غنية بزراعتها، خاصة القطن. تعد نحو ٢٥٠ ألف نسمة.



فوق: خريطة تشيكيا ابتداءً من اول كانون الثاني ١٩٩٣. تحت: خريطة تشيكوسلوفاكيا.

تشيكيا

بطاقة تعريف

ولادة الجمهورية التشيكية: راجع النبذة التاريخية.

«تشيكوسلوفاكيا»، الاتحاد بين تشيكيا وسلوفاكيا: راجع النبذة التاريخية.

الاسم: تشيكيا؛ في اللغة التشيكية Cechy، وهو إسم جمع موصوف يشير إلى بوهيميا ومورافيا السابقتين واللتين تشكلان جمهورية تشيكيا.

الموقع: في وسط اوروبا. تحيط بها ألمانيا (وطول حدودها معها ١٦٢٤ كلم)، وبولندا، وسلوفاكيا، والنمسا.

المساحة: ٧٨٩٠٠ كلم م..

العاصمة: براغ.

عدد السكان: نحو ١٠،٧٥ مليون نسمة (تقديرات ١٩٩٦).

موجز تعريف بالتاريخ والاقتصاد والسكان: أصبحت بوهيميا–مورافيا مملكة منذ القرن الحادي عشر، ثم انتقلت دول التاج البوهيمي إلى الخضوع لأسرة آل هابسبورغ من ١٥٢٦ إلى ١٩١٨، التاريخ الذي قامت فيه دولة تشيكوسلوفاكيا.

شكلت بوهيميا–مورافيا المنطقة الصناعية الأساسية في الامبراطورية النمساوية–الهنغارية،

كما كانت المنطقة الأكثر تقدمًا وازدهارًا في تشيكوسلوفاكيا. ففي وسط بوهيميا وشماليها، وفي حوض سيليزيا التشيكي الغني بالفحم الحجري كانت تتركز مشاريع عديدة، بعضها على غاية من الأهمية (مثل مشروع سكودا). وتعرف هذه المشاريع اليوم مشكلات دقيقة تتعلق باعادة هيكليتها (مع الأخذ باقتصاد السوق)، خاصة وان استثمارات غربية بدأت تنهال عليها منذ ١٩٨٩.

التجانس الاتني في الجمهورية التشيكية ميزة تكاد تشيكيا تنفرد بها بين دول المنطقة. فهناك نسبة نحو ٩٥٪ من مجموع السكان تشيكيون. الأقلية الأكبر سلوفاك (نحو ٣٠٠ ألف شخص)، إذ لعبت سلوفاكيا دور الخزان في توريد اليد العاملة التقليدية للصناعات التشيكية، وعدد كبير من السلوفاك أقاموا في بوهيميا–مورافيا ولم يعودوا إلى بلادهم بعد الاعلان عن استقلالها. وهناك الغجر الذين يعدون نحو ١٠٠ ألف شخص.

اما الألمان (كانوا يسكنون السوديت)، الذين كانوا يشكلون نحو ثلث إجمالي سكان تشيكيا قبل ان يتم ترحيلهم باتجاه ألمانيا في ١٩٤٥–١٩٤٦، فلم يعد تعدادهم يتجاوز نحو ٥٠ ألف شخص. لكن هذه القضية التي لا يزال يحملها لوبي ألماني ناشط (العودة أو التعويض) تطرح بعض المشكلات امام السلطات التشيكية. وثمة طيف من المطالب الداعية إلى استقلال ذاتي لدى سكان مورافيا يطل من حين إلى آخر، لكنه لم يشكل حتى الآن أي عامل عدم استقرار.

نبذة تاريخية

حتى قيام تشيكوسلوفاكيا (١٩١٨)

قديمًا: الصلطيون (السالتيون) احتلوا مناطق التشيك والسلوفاك في القرن الثالث ق.م.، ومنهم قبائل «بوين» الذين عاشوا في حوض بوهيميا التي اتخذت إسمهم، وعرفوا الحضارة البرونزية. وفي القرن الثاني ق.م. غزت المنطقة قبائل «ماركومان» (جرمانيون غربيون)، فالتجأ الصلطيون إلى بافاريا (بواريا).

في القرن الثاني، وبعد سلسلة حروب، جرت علاقات تجارية وثيقة بين الماركومان والرومان. وفي القرن الرابع، حلّت قبائل «كواد» (جرمانيون شرقيون) محل قبائل «ماركومان». وفي القرن الخامس، طرد اللومبارديون الصلطيين باتجاه الغرب، واحتلت قبائل تشيكية بوهيميا ومورافيا. وفي القرن السادس، طردت قبائل سلافية اللومبارديين، واقامت دوقية سلافية، ثم دولة تشيكية مستقلة. وخلال القرون الخمسة التالية، تعاقبت ممالك عدة على المنطقة (سلافية، جرمانية ومجرية) لم تعرف السلام في ما بينها.

آل هابسبورغ: في ١٣١٠، انتخب امير جرماني، جان دو لوكسمبورغ، ملكًا على بوهيميا (أهم المقاطعات التي ستشكل في ما بعد تشيكوسلوفاكيا). اتخذ ابنه إسم شارل الرابع الذي توج امبراطورًا في ١٣٥٥، وجعل من براغ عاصمة الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة. وما تزال المدينة حتى اليوم زاخرة بآثار تركها هذا الامبراطور الذي بنى ايضًا قلعتين كبيرتين: قلعة هرادكني وقلعة فيزهراد، بالاضافة إلى جسر، آية في الفن، وما يزال يحمل إسمه، وإلى جامعة هي الأقدم بين الجامعات الاوروبية (أسسها في ١٣٤٨). وقد عرفت هذه الجامعة واحدًا من أبرز وجوه الاصلاح الديني وصاحب الفكر المستنير، جان هس الذي انتخب عميدًا لها في ١٤٠٢، والذي حكم عليه بالموت حرقًا بتهمة الهرطقة في ١٤١٥. وخاض أتباعه بعده سلسلة من المنازعات الدينية والسياسية حتى سميت هذه المنازعات، لحدتها وشدة تأثيرها، «الحروب الهسّية».

في هذه الفترة، كان نفوذ أسرة هابسبورغ الجرمانية–النمساوية آخذًا في التزايد. فقد سبق لهذه الأسرة ان حكمت النمسا منذ العام ١٢٧٨، ثم أصبحت سيّدة الامبراطورية المقدسة دون منازع في ١٤٣٨. وقد أخذت هذه الأسرة جانب الكثلكة منذ بداية القرن السادس عشر في وجه مختلف المذاهب الاصلاحية البروتستانتية. وقد تزعم الهسّيون (أتباع جان هس) حركة الاصلاح في بوهيميا.

في ٨ تشرين الثاني ١٦٢٠، انتصرت جيوش هابسبورغ على قوات الاصلاحيين الهسيين في معركة دارت في الجبل الأبيض بالقرب من براغ. وقد خسرت بوهيميا، ومعها مقاطعة مورافيا، في هذه المعركة، استقلالهما لمدة ثلاثماية سنة (أي حتى نهاية الحرب العالمية الاولى). وقد كانت هذه المعركة من أولى المعارك التي صنعت حرب الثلاثين عامًا (١٦١٨–١٦٤٨) في اوروبا، والتي انتهت، من ضمن ما انتهت إليه، بهزيمة التشيكيين والسلوفاك.

في ١٨٤٨، انفجرت الثورات في كل أنحاء اوروبا تقريبًا، منها بوهيميا. ولم يحصل التشيكيون، نتيجة ثورتهم، على كل ما كانوا يرغبون به من امبراطور النمسا. إلا ان النمو الصناعي في البلاد خلق طبقة وسطى وضعت نصب أعينها العمل من اجل الاستقلال عن سلطة عرش آل هابسبورغ النمساوي. ومع قيام الامبراطورية النمساوية–الهنغارية في ١٨٦٧، تضاعفت المطالب الاستقلالية لدى التشيكيين الذين وحدوا بوهيميا ومورافيا وقد استمرتا تحت سلطة النمسا، وسلوفاكيا وقد وضعت تحت سلطة هنغاريا.

عندما اندلعت الحرب العالمية الاولى، رأى عدد من المثقفين والسياسيين التشيكيين ان الفرصة سانحة امامهم للعمل من اجل الاستقلال. وقد فرّ عدد من الجنود التشيكيين في الجيش النمساوي الذي كان يقاتل على الجبهة الشرقية، ولجأوا إلى روسيا حيث شكلوا «الفرق التشيكوسلوفاكية». وكان توماس مازاريك، وتلميذه إدوار بينيس، أبرز الزعماء السياسيين العاملين لاستقلال تشيكوسلوفاكيا عن سلطة أسرة هابسبورغ.

تشيكوسلوفاكيا

توماس مازاريك: تُوّج نضال هؤلاء السياسيين بإعلان قيام الجمهورية التشيكوسلوفاكية، في واشنطن، في تشرين الاول ١٩١٨. وأصبح مازاريك أول رئيس للجمهورية الوليدة، تلك الجمهورية التي أصدرت (في ٢٩ شباط ١٩٢٠) دستورًا جمع في الحقيقة بين أفضل ما قدّمته دساتير الثورتين الفرنسية والاميركية، في حين كانت الدول الاوروبية المجاورة تغرق في حروب أهلية وتخضع احيانًا لأنظمة دكتاتورية في سعيها للخلاص من امتحان الحرب. لكن، قبل إصدار هذا الدستور، عاشت البلاد مشكلة إعلان ألمان السوديت الانفصال، فقمعت حركتهم، (راجع «السوديت» في معالم تاريخية)، وكان سكان تشيكوسلوفاكيا، أثناءها، يتكونون من نحو ٦٥،٥٪ من التشيكيين والسلوفاك، و٢٣،٤٪ من الألمان، و٥،٧٪ من الهنغاريين، و٣،٤٪ من الأوكرانيين، و١،٣٪ من اليهود، و٠،٦٪ من البولنديين.

وبين ١٩٢٠و ١٩٣٥، عقدت تشيكوسلوفاكيا عدة اتفاقات ومعاهدات: معاهدة تريانون مع هنغاريا (٤ حزيران ١٩٢٠)، وإنشاء مجموعة «الوفاق الصغير» مدعومة من فرنسا، (مكونة، إضافة إلى تشيكوسلوفاكيا، من يوغوسلافيا، ثم رومانيا، وعقدت معاهدة عدم اعتداء مع الاتحاد السوفياتي في ٤ تموز ١٩٣٣). وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٤، اتفاق فرنسي–تشيكوسلوفاكي، أعقبه بروتوكول ينص على الدعم العسكري. وفي الخمس سنوات الممتدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ كان الانتاج الصناعي قد انخفض ٤٠٪ وتسبّب في أزمة بطالة طالت نحو مليون و٢٠٠ ألف عاطل عن العمل، وذلك في إطار عودة ألمان السوديت إلى المطالبة بالانضمام إلى ألمانيا يشجعهم على ذلك النازيون. وفي ١٦ ايار ١٩٣٥، عقدت براغ اتفاق تحالف مع الاتحاد السوفياتي.

إدوار بينيس: في ١٨ كانون الاول ١٩٣٥، انتخب إدوار بينيس رئيسًا للجمهورية، وما لبثت الظروف الممهّدة للحرب العالمية الثانية ان عصفت بالبلاد فجعلتها تخسر أقاليم واسعة من أراضيها: السوديت، بسكانه الألمان الذين بات يتزعمهم النازي كونراد هاينلن، ضُمّ إلى ألمانيا عقب مؤتمر ميونيخ في ٢٩–٣٠ ايلول ١٩٣٨؛ واقتطعت بولندا إقليم تيسين (١٢٧٠ كلم م.، نحو ٢٩ ألف نسمة) في أول تشرين الاول ١٩٣٨. وبعد أربعة ايام، استقال بينيس، (فقصد بريطانيا، ثم الولايات المتحدة الاميركية، ثم فرنسا وبعدها لندن)؛ وفي ٦ تشرين الاول ١٩٣٨، أعلنت سلوفاكيا استقلالها الذاتي وكان رئيس وزرائها المونسنيور جوزف تيسو (١٨٨٧–١٩٤٧)؛ ولحقتها روتانيا في الشهر نفسه؛ وبعد أقل من أسبوع،

ضمّت هنغاريا إليها مناطق من جنوبي روثانيا وسلوفاكيا، وجاء التحكيم في فيينا في هذه القضية لمصلحة هنغاريا. وهكذا تكون تشيكوسلوفاكيا قد خسرت في غضون أقل من شهرين ٤١٠٩٨ كلم م. من اراضيها ونحو ٥ ملايين من سكانها.

إميل هاشا: بعد استقالة إدوار بينيس، انتخب إميل هاشا (١٨٧٢-١٩٤٥) رئيسًا للجمهورية في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٣٨. وفي ١٤ آذار ١٩٣٩، أعلن البرلمان السلوفاكي (الديت) استقلال دولة سلوفاكيا (راجع «سلوفاكيا» في جزء لاحق)، واحتل الجيش الهنغاري منطقة روثانيا (التي تدعى ايضًا أوكرانيا الكارباتية). وفي اليوم التالي (١٥ آذار)، اجتاحت الجيوش الألمانية تشيكوسلوفاكية، وعين هتلر هاخن رئيسًا للدولة التي اطلق عليها إسم «محمية بوهيميا-مورافيا». وفي ذكرى استقلال تشيكوسلوفاكيا في ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٩، سارت مظاهرات قمعها النازيون بشدة وسقط فيها تسعة قتلى بينهم طالب يدعى جان أوبليتال. وفي الشهر التالي، أضربت الجامعات وأعدم ٩ زعماء طلابيين. وفي ٩ تموز ١٩٤٠، تشكلت «اللجنة الوطنية التشيكية» في المنفى، المعادية للاحتلال النازي، واعترفت بها باريس ولندن، وكانت برئاسة بينيس الذي توصل إلى توقيع معاهدة تحالف مع الاتحاد السوفياتي في ١٨ تموز ١٩٤١. وفي ٢٧ ايلول ١٩٤١، عين راينهاردت هايدريك ممثلاً للرايخ الألماني وحاكمًا على تشيكوسلوفاكيا؛ فأعلن، لفوره، حالة الطوارىء وقام بنقل يهود براغ إلى لودز في بولندا. تعرض لاطلاق النار وجُرح وما لبث ان توفي في ٤ حزيران ١٩٤٢. وبعد اقل من اسبوع على وفاته، جرت مذبحة في ليديسيا قتل فيها ١٨٤ رجلاً. وعرف يوم ٢٥ آب ١٩٤٤ بداية للانتفاضة السلوفاكية، وتوصل الجيش الروسي إلى تحرير سلوفاكيا الشرقية في كانون الثاني ١٩٤٥؛ وفي ٤ نيسان ١٩٤٥، تشكلت حكومة جبهة وطنية برئاسة اشتراكي ديمقراطي من اليسار هو زدينيك فيرلنجر. وفي ٢١ نيسان ١٩٤٥، دخل الجيش الاميركي، بقيادة الجنرال باتون، تشيكوسلوفاكيا، وقامت جبهة وطنية ضمت أربعة احزاب تشيكية (اشتراكي، اشتراكي-ديمقراطي، شيوعي، شعبي) وحزبين سلوفاكيين (ديمقراطي، شيوعي)؛ وفي ٥ ايار ١٩٤٥، اندلعت انتفاضة في براغ قبل وصول الجيش الروسي إليها وتحريرها بأربعة ايام فقط.

إدوار بينيس من جديد: عاد إدوار بينيس إلى براغ، وأعلنت الجمهورية الثانية. وفي حزيران ١٩٤٥، استردت بولندا مقاطعة تيشين، وتخلت تشيكوسلوفاكيا عن روثانيا للاتحاد السوفياتي. وفي ٢٤ تشرين الاول ١٩٤٥، صدرت قرارات بتأميم عدد من المناجم والمصانع والمصارف والشركات. وفي ٢٥ كانون الثاني ١٩٤٦، تمّ طرد نحو مليونين و١٧٠ ألف ألماني من تشيكوسلوفاكيا. وفي ٢٦ ايار ١٩٤٦، جرت انتخابات لتشكيل جمعية وطنية تأسيسية، فاز بها، عن بلاد التشيك: الحزب الشيوعي التشيكي ٤٠،١٧٪ من الاصوات، الاشتراكيون الوطنيون ٢٣،٦٦٪، الحزب الشعبي ٢٠،٢٣٪، والاشتراكيون الديمقراطيون ١٥،٥٩٪؛ وعن سلوفاكيا: الحزب الديمقراطي ٦١،٤٣٪، الحزب الشيوعي السلوفاكي ٣٠،٤٨٪، حزب الحرية ٤،٢٪، حزب العمل ٣،١١٪. فكان للشيوعيين ١١٤ مقعدًا من اصل ٣٠٠ مقعد، وتشكلت حكومة ائتلافية برئاسة الشيوعي كليمنت غوتوالد (١٨٩٦-١٩٥٣).

وفي ١٨ حزيران ١٩٤٦، انتخب إدوار بينيس رئيسًا للجمهورية. وفي تموز ١٩٤٧، قبلت الحكومة بالاجماع مشروع مارشال، لكنها عادت ورفضته بضغط من ستالين. وضربت البلاد موجة جفاف تدنت المحاصيل بسببها بنسبة ٤٠٪ عما كانت عليه قبل الحرب. وفي شباط ١٩٤٨، نظّم الشيوعيون (بزعامة كليمنت غوتوالد) انقلابًا أبيض استلموا على أثره السلطة في البلاد، وبقي جان مازاريك (ابن مؤسس الجمهورية) وزيرًا للخارجية، إلا انه سرعان ما لقي مصرعه بظروف غامضة، إذ رمى بنفسه، أو دفع دفعًا من شباك مكتبه (٩ آذار ١٩٤٨). وفي ٩ ايار ١٩٤٨، صدر دستور جديد على النمط السوفياتي، وبعد ثلاثة أسابيع جرت انتخابات عامة فازت بها لائحة الحكومة (وكانت اللائحة الوحيدة) إذ نالت ٨٩٪ من الاصوات، وفي ٧ حزيران ١٩٤٨، استقال بينيس الذي توفي بعد نحو ثلاثة أشهر.

غوتوالد، نوفوتني، سفوبودا: بعد بينيس، انتخب كليمنت غوتوالد رئيسًا للجمهورية؛ فعمد، في اول كانون الثاني ١٩٤٩، إلى وضع أول مشروع خمسي، وإلى اتخاذ إجراءات هدفت للقضاء على نفوذ الكنيسة الكاثوليكية. فبدأت تشيكوسلوفاكيا، معه، الدوران في فلك الاتحاد السوفياتي على غرار الديمقراطيات الشعبية الاخرى في اوروبا الشرقية، وشجع السوفيات توجه تشيكوسلوفاكيا الصناعي من ضمن سياسة «الاختصاص الاقتصادي» لبلدان اوروبا الاشتراكية.

في ١٩٦٢، أدان المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي «تطرف» العهد الستاليني. لكن أنطونن نوفوتني، الذي انتخب رئيسًا في ١٩٥٧، وقف في وجه هذه السياسة (سياسة إدانة تطرف ستالين) التي حمل لواءها الكتّاب والمثقفون والطلاب، لكنه لم يستطع الصمود في وجه هذا التيار الاصلاحي إلى ابعد من ١٩٦٨، فاضطر إلى الاستقالة، وخلفه الجنرال لودفيك سفوبودا (١٨٩٥-١٩٧٩).

في شباط ١٩٦٨، أصبح ألكسندر دوبتشيك (شيوعي إصلاحي سلوفاكي) أمينًا عامًا للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، فعمل وصحبه، على الفور، على إعادة الحريات، وعلى وجه الخصوص الحريات الصحافية، كما وضعوا برنامجًا شاملاً للاصلاحات الاقتصادية

والسياسية.

شعر الاتحاد السوفياتي بخطر هذه التجربة، وخاف قادة دول حلف فرصوفيا (بولندا، بلغاريا، المجر والمانيا الشرقية) من انتقال عدوى هذه التجربة التحررية إلى بلدانهم. فتكثفت الاتصالات بين قادة هذه الدول، وكانت تجري احياناً مع ألكسندر دوبتشيك في صيف ١٩٦٨. وتبين، إلى حين، انه قد يسمح لتشيكوسلوفاكيا بالسير قدمًا في تجربتها. لكن هذا الاعتقاد تبدّد ليلة ٢٠-٢١ آب ١٩٦٨، عندما اجتاحت جيوش حلف فرصوفيا تشيكوسلوفاكيا. وصمد الشعب التشيكوسلوفاكي، ودان العالم (بما فيه حكومتا رومانيا ويوغوسلافيا الشيوعيتان، والاحزاب الشيوعية الغربية وجميع الاحزاب الشيوعية في العالم في ما عدا ١١ حزبًا، وهي: الحزب الشيوعي السوفياتي، البولندي، الهنغاري، الألماني الديمقراطي، البلغاري، الفيتنامي، الكوري الشمالي، المنغولي، الكولومبي، التشيلي، والسوري) هذا الغزو العسكري، دون ان تؤثر هذه الادانة بشيء على خطة الغزو وأهدافه. وكانت هذه العبارة «سيكون المستقبل داكنًا» آخر ما أذاعته الاذاعة السرية التي كانت تنطق باسم حركة المقاومة التشيكوسلوفاكية ضد غزو حلف فرصوفيا (راجع «ربيع براغ» في معالم تاريخية).

غوستاف هوساك: في نيسان ١٩٦٩، انتخب غوستاف هوساك، في إطار حملة تطهير شملت الحزب الشيوعي والادارة والجيش (راجع «ربيع براغ» في معالم تاريخية)، امينًا عامًا للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الذي استمر في حملة التطهير التي طالت جميع مناصري ألكسندر دوبتشيك.

في ٥ كانون الثاني ١٩٧٧ وقّع ٢٤٢ مثقفًا «شرعة ١٩٧٧» (راجع باب معالم تاريخية) «بهدف ان يُتاح لجميع التشيكوسلوفاكيين العمل والعيش ككائنات بشرية». وقد استند مطلقو هذه الشرعة إلى الشرعة العالمية لحقوق الانسان، وإلى الدستور التشيكوسلوفاكي، وخاصة إلى اتفاقات هلسنكي المعقودة في ١٩٧٥، ومستفيدين من الهدوء العام ليضغطوا على السلطة ويطالبوا باحترام القوانين القائمة. وقد أشّرت الشرعة إلى ولادة معارضة جديدة في تشيكوسلوفاكيا، قوامها المثقفون والطلاب بالدرجة الاولى. وملاحقات المسؤولين عن هذه الشرعة ومحاكمتهم شغلت الوضع الداخلي والرأي العام العالمي حتى أواخر ١٩٨١.

في ٢٩ كانون الثاني ١٩٨٢، وقّع اتفاق بين تشيكوسلوفاكيا وبريطانيا والولايات المتحدة حول استرداد ١٨،٥ طن ذهب سرقها النازيون من تشيكوسلوفاكيا.

في اول كانون الثاني ١٩٨٨، اتخذت أولى إجراءات التخصيص الاقتصادي. في ٢١ آب، سارت مظاهرة في براغ في ذكرى الاجتياح السوفياتي اشترك فيها نحو ٤ آلاف متظاهر (الأكبر منذ ١٩٦٩)، واعتقل ٧٧ شخصًا؛ وفي ٣١ تشرين الاول، اعتقل ٢٠٠ من المعارضين بينهم



غوستاف هوساك (الى اليمين) مستقبلاً الزعيم السوفياتي، بريجنيف، في براغ (نيسان ١٩٨١).

الكاتب فاكلاف هافل الذي أفرج عنه في اليوم التالي. في ٨ كانون الاول، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران تشيكوسلوفاكيا، وعند نهاية هذه الزيارة (أي في ١٠ كانون الاول)، سارت مظاهرة في براغ، هي أول مظاهرة مسموحة منذ ٢٠ عامًا؛ وبعدها بثلاثة أيام، استقال فاسيل بيلاك (مولود ١٩١٧) من قيادة الحزب الشيوعي.

والسنة الأخيرة من عهد غوستاف هوساك (أي ١٩٨٩) حملت الاحداث التالية: ١٦-٢١ كانون الثاني، مظاهرات في ذكرى جان بالاش، الطالب الذي أحرق نفسه في ١٩٦٩ احتجاجًا على الاجتياح السوفياتي، واعتقال أعضاء في «شرعة ١٩٧٧» والكاتب فاكلاف هافل. في ٢١ آب، مظاهرات في الذكرى الواحدة والعشرين للاجتياح السوفياتي (اعتقال ٣٧٦ شخصًا). في ٢٩ ايلول، ٢٥٠٠ ألماني شرقي في براغ يلجأون إلى سفارة ألمانيا الغربية في براغ، و١٠ آلاف متظاهر في الذكرى ٧١ لتأسيس الجمهورية (اعتقال ٣٥٥ شخصًا). في ٢٨ تشرين الاول، اعتقال عدد من المنشقين، بينهم فاكلاف هافل. في ١٧ تشرين الثاني، ٥٠ ألف متظاهر في براغ إحياء لذكرى الانتفاضة الطلابية ضد النازين، وقمع المظاهرة (٥٦١ جريحًا). في ١٨ تشرين الثاني: مظاهرة ضخمة ضمت نحو ٢٠٠ ألف متظاهر (ثورة المخمل)، وفي اليوم التالي، فاكلاف هافل و١٢ حركة مستقلة يشكلون جبهة موحدة باسم «الندوة المدنية» (Forum civique). في ٢١ تشرين الثاني، رئيس

الـوزراء، أداميك، يستقبل وفدًا من هذه الجبهـة. في ٢٣ تشرين الثاني، وفي براتيسلافا (عاصمة سلوفاكيا)، دوبتشيك يتكلم في مهرجان ضم نحو ٢٠٠ ألف شخص، وتتوالى المظاهرات. في ٢٥ تشرين الثاني، استقالة ميلوس جاكيس من الامانة العامة للحزب الشيوعي. في ٢٦ تشرين الثاني، أداميك يلتقي هافل ودوبتشيك، وإضراب عام في اليوم التالي. في ٢٩ تشرين الثاني، إلغاء المادة ٤ (الدور القائد للحزب) والمادة ١٦ (الأخذ بالعقيدة الماركسية-اللينينية) من الدستور. في ٣٠ تشرين الثاني، فتح الحدود مع النمسا. في ٣ كانون الاول، أداميك يشكل حكومة ائتلافية (٥ وزراء غير شيوعيين). في ٤ كانون الاول، إلغاء تأشيرات الخروج من البلاد، واجتماع قمة حلف فرصوفيا في موسكو يدين تدخل حلف فرصوفيا في تشيكوسلوفاكيا في آب ١٩٦٨ (ربيع براغ). في ٦ كانون الاول، استقالة ٢٨ عضوًا في أكاديمية العلوم التشيكوسلوفاكية، وفي اليوم التالي، استقالة أداميك. في ٩ كانون الاول، ماريان كالفا يشكل حكومة وفاق وطني (١٠ شيوعيين من مجموع ٢١ وزيرًا). في ١٠ كانون الاول، استقالة غوستاف هوساك. في ١٧ كانون الاول، وضع نهاية رسمية للستار الحديدي بين تشيكوسلوفاكيا والنمسا. في ٢٠ كانون الاول، انتخاب أداميك رئيسًا للحزب الشيوعي (٩٥،٢٪ من الاصوات) وفاسيل موهوريتا أمينًا عامًا (٧٥٪ من الاصوات).

فاكلاف هافل: في ٢٩ كانون الاول ١٩٨٩، انتخب فاكلاف هافل رئيسًا للجمهورية بأغلبية ٣٢٣ صوتًا في الجمعية الفدرالية (وأعيد انتخابه في ٥ تموز ١٩٩٠ بأغلبية ٢٣٤ صوتًا لمدة عامين).

في كانون الثاني ١٩٩٠، جرى تخفيض قيمة الوحدة النقدية، كورون، بنسبة ١٨،٦٪ (دولار واحد أصبح يعادل ١٧ كورون في السوق التجاري و٣٨ في السوق السياحي). وفي ٦ كانون الثاني، أنتخبت لجنة مركزية جديدة للحزب الشيوعي (٨٠ عضوًا). وفي ٢٨ كانون الثاني، سارت مظاهرة كبرى في مدينة أولوموك مطالبة برحيل الجيش السوفياتي فورًا. وبعد يومين، انتخب ١٢٠ نائبًا جديدًا في البرلمان الذي أصبح مكونًا من ١٣٨ نائبًا شيوعيًا من أصل ٣٥٠ نائبًا. في ٢٦ شباط، تمّ جلاء ٢٥٠٠ جندي سوفياتي، وتقرر رحيل ٧٣ ألفًا منهم في مدة أقصاها ايار ١٩٩١، وزار هافل الاتحاد السوفياتي حيث اتفق على إنهاء معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة بين البلدين. وفي ٣ آذار ١٩٩٠، ألغيت «النقابات الثورية» الرسمية، وتشكلت كونفدرالية نقابية جديدة مكانها. وفي ٤ آذار، زار دوبتشيك باريس، وفي ٢١ نيسان، زار البابا يوحنا بولس الثاني براغ. في ٢٣ ايار، انتحر أنطونن كابيك، عضو سابق في المكتب السياسي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وفي ٨-٩ حزيران، جرت انتخابات تشريعية، وبقي، على أثرها، ماريان كالفا رئيسًا للوزراء. وفي حزيران، أعيد انتخاب هافل رئيسًا للجمهورية بالدورة الثانية. وفي ١٣ ايلول، زار الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران براغ. وفي ٢٣-٢٤ تشرين الثاني، جرت انتخابات محلية فاز بها حزب الرئيس هافل «الندوة المدنية» (Forum civique).

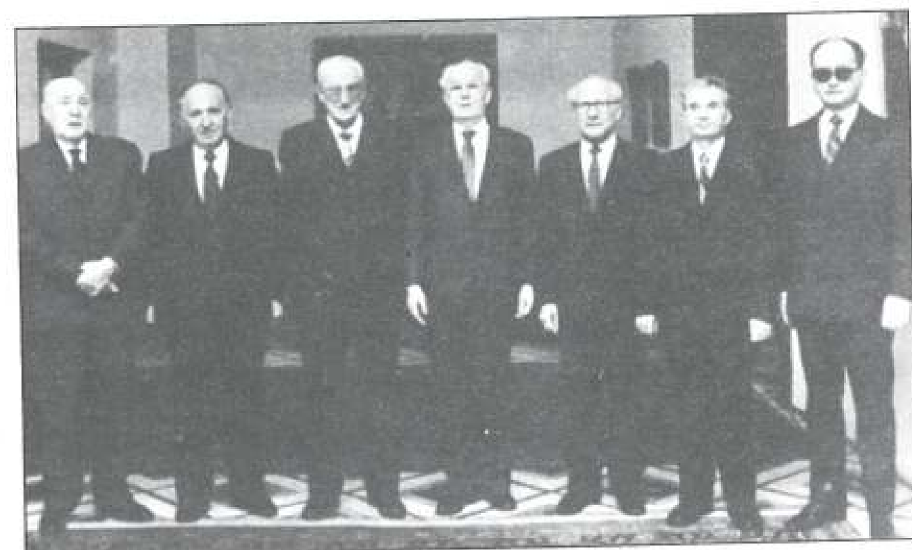
في ٢١ شباط ١٩٩١، أصبحت تشيكوسلوفاكيا عضوًا في «المجلس الاوروبي»، وفي اليوم نفسه صدر قانون حول التعويض على الممتلكات المؤممة من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٨. وفي ٢٣ شباط، قام انشقاق في داخل حزب «الندوة المدنية». وفي ٢٦ ايار، وقف الرئيس فاكلاف هافل ضد نشر أسماء أعضاء «جهاز البوليس السياسي» السابق، وفي أول تشرين الاول زار فرنسا. وفي ٥ تشرين الاول، عقدت معاهدة صداقة وحسن جوار مع ألمانيا.

في ٢٨ كانون الثاني ١٩٩٢، رفض البرلمان توسيع سلطات الرئيس هافل. وجرت انتخابات تشريعية في ٥ حزيران، وبعد نحو أسبوعين اتفق فاكلاف كلاوس وفلاديمير مسيار (الاول عن تشيكيا والثاني عن سلوفاكيا) على انفصال البلدين وحدّدا الموعد في ٣٠ ايلول ١٩٩٢. لكن، قبل هذا الموعد، استقال فاكلاف هافل في ٢٣ تموز، وبعد أربعة ايام، عاد كلاوس ومسيار وأكدا اتفاقهما حول الانفصال، لكن الجمعية الفدرالية ردّت الاتفاق ورفضت الانفصال. في ٧ تشرين الاول، توفي دوبتشيك جراء حادث سيارة وقع في أول ايلول. في ١١ تشرين الثاني، سار عمّال المناجم بمظاهرة ضد التخصيص. في ١٨ تشرين الاول، رفضت الجمعية الفدرالية الانفصال بأكثرية ثلاثة أصوات فقط؛ وبعد اسبوع واحد، عادت واقترعت لمصلحة إنفصال البلدين، تشيكيا وسلوفاكيا.

وفي أول كانون الثاني ١٩٩٣، نشأت الجمهورية التشيكية. وفي ٢٦ من



زعماء حلف فرصوفيا أثناء قمة لهم في براغ (كانون الثاني ١٩٨٣). في الوسط الزعيم السوفياتي لوري أندروبوف، ومن اليمين الى اليسار: البولندي، الروماني، الالماني الشرقي، التشيكوسلوفاكي، البلغاري والهنغاري.



الشهر نفسه، انتخب فاكلاف هافل رئيسًا لها بنيله ١٠٩ أصوات من أصل ٢٠٠.

الجمهورية التشيكية

قرار فسخ الوحدة: «ربما لأول مرة في التاريخ تنفصل أمة عن أمة أو دولة عن دولة بلا حرب وبلا أعمال عنف، ولكن كذلك بلا إطلاق رصاصة ابتهاج واحدة. فنبأ فسخ الدولة التشيكوسلوفاكية وتقسيمها إلى دولتين: تشيكية وسلوفاكية قد لا يكون استقبل بوجوم، ولكنه لم يستقبل من أحد بحماسة على رغم تزامنه مع عيد رأس السنة في أول كانون الثاني ١٩٩٣. والواقع ان قرار فسخ الوحدة قد اتخذ من قبل أقلية سياسية وإن حاكمة: الحزب المدني الديمقراطي في تشيكيا والحركة من اجل سلوفاكيا. والحال ان هذين الحزبين ما كانا نالا، كل في جمهوريته، سوى ثلث اصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية في حزيران ١٩٩٢. وفضلاً عن ذلك، فإنهما ما كانا خاضا تلك الانتخابات على اساس برنامج انفصالي، بل كانا كلاهما من انصار «اتحاد فدرالي وظيفي». وعليه، فإن ناخبيهما في كلتا الجمهوريتين ما كانوا فوضوهما بالقيام بالتقسيم. والحق ان هذا التقسيم ما كانت تستوجبه أية حتمية، لا في التاريخ، ولا في الجغرافيا، ولا في الخريطة الاقتصادية. وحتى التمايز اللغوي لم يكن حاسمًا: فصحيح ان غالبية سكان مقاطعة سلوفاكيا تنطق بالسلوفاكية، وغالبية سكان مقاطعتي بوهيميا ومورافيا تنطق بالتشيكية، ولكن السلوفاكية والتشيكية تنتميان كلتاهما إلى أسرة اللغات السلافية، وتاريخ هيمنة القبائل السلافية على المقاطعات الثلاث التي كانت تتألف منها جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاتحادية، يعود إلى مطلع القرن السادس للميلاد» (من جورج طرابيشي، في عرضه لكتاب «تاريخ البلدان التشيكية–بالفرنسية– «الحياة»، العدد ١١٩١٠، أول تشرين الاول ١٩٩٥، ص ١٤).

ومسار قرار الفسخ هذا يمكن تأريخ بدايته مع بدء ما سمّي بالاصلاحات السياسية في ١٩٨٩ على مستوى الاتحاد الفدرالي التشيكوسلوفاكي (وقبل بدء هذه الاصلاحات، عرف البلدان طيلة عام ١٩٨٨ موجة من المظاهرات المعادية للاتحاد السوفياتي). وفي إطار هذه الاصلاحات برز الخلاف بين النواب السلوفاك والتشيك تحت قبة البرلمان في نيسان ١٩٩٠، وأصبح الاسم الجديد للدولة «الاتحاد الفدرالي للتشيك والسلوفاك». وعلى أثر الانتخابات التشريعية التي أجريت في ٨ و٩ حزيران ١٩٩٠، أعادت الجمعية الاتحادية انتخاب فاكلاف هافل رئيسًا للجمهورية الاتحادية. وفي الانتخابات التي تجدد اجراؤها في حزيران ١٩٩٢ فاز بحوالي ٣٠٪ من اصوات التشيكيين حزب يميني هو «الحزب المدني الديمقراطي» الوريث الليبرالي لحركة «الندوة المدنية» (Forum civique)، وبحوالي ٣٠٪ ايضًا من اصوات السلوفاكيين حزب يساري هو «الحركة من اجل سلوفاكيا ديمقراطية» وريثة حركة «الجمهور ضد العنف». والفارق الايديولوجي بين هذين الحزبين كان عاملاً أساسيًا في حمل ممثليهما في الجمعية الاتحادية على إعلان الطلاق ما بين شطري تشيكوسلوفاكيا في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٩٢.

تشيكيا في سنواتها الاولى: في كانون الثاني ١٩٩٣، انتخب برلمان تشيكيا، وبأغلبية بسيطة، الرئيس التشيكوسلوفاكي السابق فاكلاف هافل رئيسًا للجمهورية التشيكية. وسبق هذا الانتخاب إعلان احزاب الائتلاف الحكومي اتفاقها عليه مرشحًا مشتركًا للرئاسة. وقد نافسه في الانتخابات مرشحان، النائبة ماريا ستيبوروفا عن «التحالف اليساري» الذي يتزعمه الشيوعيون (٣٥ نائبًا)، وميروسلاف سلاديك رئيس الحزب الجمهوري اليميني (١٤ نائبًا). وتستمر ولاية الرئيس خمس سنوات.

في ٣ شباط ١٩٩٣، بدأت عملية الفصل بين عملتي الدولتين الجديدتين (تشيكيا وسلوفاكيا)؛ وبدأ مواطنو الدولتين تسليم نقودهم التشيكوسلوفاكية (كرون). وذلك بعد يوم واحد على إلغاء إتفاق الوحدة النقدية بين الدولتين. وضربت البلاد موجة ارتفاع في الاسعار وصلت إلى ١٠٪، وكان الانتاج الصناعي تدنى بنسبة نحو ١٢٪ في العام ١٩٩٣.

في آذار ١٩٩٣، قررت الحكومة التشيكية تجميد أسهم المواطنين السلوفاكيين في المصانع والمؤسسات التابعة للدولة في تشيكيا، وأعلن رئيسها، فاكلاف كلاوس، ان تسليم الاسهم إلى اصحابها السلوفاكيين رهن بتوقيع الجانب السلوفاكي على الاتفاق المتبادل في شأن تسوية تركة الفدرالية التشيكوسلوفاكية السابقة واتفاق توزيع أرصدة مصرف الدولة السابق الذي تبلغ مديونية الجانب السلوفاكي فيه نحو ٢٥ بليون كرون (نحو بليون دولار). وجاء هذا القرار في إطار تراجع في التبادل التجاري بين الدولتين، وتفاقم الخلاف في شأن وضع



التخصيص:
إعلان لبيع مشاريع الدولة.

الحدود المشتركة، وتشكي سلوفاكي من «الوضع المأساوي» للأقلية السلوفاكية (نحو ٣٠٠ ألف شخص) في تشيكيا، والاعلان عن وقف حركة قطارات سريعة عدة تربط بين العاصمتين براغ وبراتيسلافا. لكن زيارة رئيس سلوفاكيا ميخال كوفاتش براغ ومحادثاته مع الرئيس التشيكي، هافل، ورئيس الوزراء، كلاوس، بددت مخاوف من تفاقم الوضع بين الدولتين.

وبعد مرور العامين الاولين على انقسام تشيكوسلوفاكيا، بدت تشيكيا وقد «أبلت بلاء حسنا» في المجال الاقتصادي، وخاصة المالي، على عكس سلوفاكيا التي عاشت «حالة من الفوضى الاقتصادية» على حد تعابير أطلقها سياسيون وإقتصاديون وماليون غربيون ممتدحين إصلاحات السوق الحرة التي ينتهجها رئيس الوزراء التشيكي فاكلاف كلاوس. والانجازات الاقتصادية التشيكية انعكست في انخفاض معدل البطالة واستقرار العملة وعمليات التخصيص السريعة للمؤسسات العامة، يدعمها الاستقرار السياسي.

لكن هذه الصورة الزاهية التي قدّمها الغربيون للأوضاع الاقتصادية–السياسية خلال السنوات القليلة الاولى من عمر «الجمهورية التشيكية» ترافقت مع صورة أخرى قدّمها الاعلام الغربي عن براغ وقد تحوّلت «جنة المافيات الدولية» (راجع معالم تاريخية).

معالم تاريخية

☐ **تقرير مصير تشيكوسلوفاكيا في ميونيخ (١٩٣٨) والاذعان الفرنسي:** في ٢٩ ايلول ١٩٣٨، عقد في ميونيخ (ألمانيا) إتفاق دولي بين تشمبرلين (رئيس وزراء بريطانيا)، ودالادييه (رئيس وزراء فرنسا)، وهتلر (زعيم ألمانيا) وموسوليني (زعيم إيطاليا)، أجبرت بموجبه تشيكوسلوفاكيا على التنازل عن اقليم السوديت (راجع «السوديت» في سياق هذا الباب، معالم تاريخية) لصالح ألمانيا والتنازل عن اراض أخرى للمجر وبولندا في مؤتمر لاحق (راجع النبذة التاريخية). وعلى الرغم من ان الاتفاق نصّ على ضمان سلامة تشيكوسلوفاكيا، فإن ألمانيا الهتلرية قامت بعده باحتلال عاصمة تشيكوسلوفاكيا وكان ذلك ايذانًا ببداية الحرب العالمية الثانية.

أكتسب هذا الاتفاق سمعة دولية سيئة واعتبر رمزًا لسياسة المهادنة الفاشلة مع النازيين ومثالاً للخديعة وتجسيدًا للسياسة الانهزامية.

وإذا كانت بريطانيا حاولت، من خلال هذا الاتفاق، كسب بعض الوقت لاستكمال استعداداتها العسكرية بعد ان أيقنت ان الصدام مع هتلر أمر لا مفر منه، فإن فرنسا، وفي أجواء التهام ألمانيا لتشيكوسلوفاكيا، عقدت مع ألمانيا معاهدة توافق وحسن جوار (في باريس يوم ٦ كانون الاول ١٩٣٨) وقعها وزير الخارجية الالماني ريبنتروب ونظيره الفرنسي جورج بورنيه. وكان هتلر هو الذي اتخذ بنفسه مبادرة فتح باب المفاوضات السلمية مع باريس التي لم تدرك يومها ان هتلر يبدي استعدادًا هنا لدفع ثمن ما للقوى الغربية مقابل ان تترك له هذه القوى حرية التصرف في شرقي اوروبا. وفي الوقت الذي كانت فرنسا تواصل اعتذاراتها لهتلر حول مقتل مستشار في السفارة الألمانية في باريس على يد متطرف يهودي، كان الزعيم النازي ينهي استعداداته لغزو تشيكوسلوفاكيا، وهو ما فعله في اواسط آذار ١٩٣٩، في الوقت الذي احتل فيه حلفاؤه المجريون جزءًا من أوكرانيا. وامام هذا كله شعرت فرنسا بالصدمة، فحصل رئيس الحكومة دالادييه على كامل الصلاحيات للدفاع عن البلد، وراحت الصحافة الفرنسية تنتقد الحكومة مؤكدة ان إذعان جورج بونيه خلال المفاوضات مع ريبنتروب، وإعجاب الوزير الفرنسي بهتلر كانا السبب في سقوط تشيكوسلوفاكيا.

☐ **«الثورة المخملية» (٢٠–٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩):** جاءت هذه «الثورة» تتويجًا لسياق حركة ثقافية مقاومة بدأت مع «شرعة ٧٧» (راجع «شرعة ٧٧» في سياق هذا الباب: معالم تاريخية).

ففي ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٩، فرقت السلطات الشيوعية تظاهرة نظمها، في براغ، طلبة مستقلون بحماية من اللجنة البلدية لاتحاد الشبيبة بمناسبة الذكرى الخمسين لتنفيذ النازيين حكم الاعدام بتسعة من القادة التشيكيين للحركة الطلابية. واحتجاجًا على ما أبدته السلطة من قسوة في تعاملها مع التظاهرة، أغلقت الجامعات أبوابها، وكذلك وبصورة جزئية المدارس الثانوية. وكانت هذه الاضرابات نقطة البداية لما سمّته صحف الغرب في حينه «الثورة المخملية» التي أفضت إلى سقوط الشيوعية في تشيكوسلوفاكيا سلميًا.

ففي ايام الاسبوع الممتد بين ٢٠ و٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٩، بدا وكأن الامة كلها قد نزلت إلى الشارع طالبة التغيير. وفي يوم ٢٤ قدّم ميلوش جاكس، أمين عام الحزب الشيوعي، استقالته، وتلاه (في يوم حقوق الانسان) غوستاف هوساك رئيس الجمهورية. وكان في تلك الايام صعود صاعق لحركتين وضعتا حدًا لاحتكار الشيوعيين للسلطة: «الندوة المدنية» (Forum civique) في تشيكيا، و«الجمهور ضد العنف» في سلوفاكيا (راجع «الجمهورية التشيكية» في النبذة التاريخية).

☐ **«جنّة المافيات الدولية»:** في الوقت الذي كانت فيه الصحافة الغربية تكتب عن اعجاب المسؤولين الغربيين بتجربة الجمهورية التشيكية الوليدة وامتداحهم لها بمختلف جوانبها الاقتصادية والسياسية، كانت هذه الصحافة نفسها تنشر اخبار الفضائح المالية وابطالها «المافيات الدولية» الذين جعلوا من العاصمة التشيكية (براغ) ملتقاهم الأفضل. مفيد الجزائري استجمع أهم ما جاء في هذا الموضوع وكتب من براغ («الحياة»، ١٨ تموز ١٩٩٣، ص ١):

توشك العاصمة التشيكية (التشيخية) براغ ان تتحول «جنة» للمافيات الدولية على اختلاف اصولها القومية ومجالات نشاطها غير المشروع. وتنشر عصابات الجريمة المنظمة، الايطالية والروسية والبلقانية وغيرها، شباكها في مدن تشيكية أخرى ايضًا، بعدما اكتشفت تمتع هذه البلاد بظروف «ملائمة جدًا» تتيح لها التغلغل والاستقرار في وسط اوروبا.

وتفيد مصادر الشرطة المحلية ان براغ أصبحت في السنتين الاخيرتين ملتقى طرق أوروبيًا لتهريب المخدرات، ومكانًا مفضلاً بالنسبة إلى بعض رؤوس «كوسا نوسترا» الصقلية، يغسلون فيه اموالهم «القذرة» ويوظفونها في شراء المطاعم والفنادق والمتاجر، ويتعاونون مع شركائهم من «كومورا» الايطالية ايضًا في بناء شبكة لتسويق

السلع المزورة والمهربة. وتسيطر المافيا الروسية على البغاء في المطاعم والفنادق وتجني الأتاوى من باعة الهدايا التي يقبل عليها السيّاح، وتهرّب المافيات من الجمهوريات السوفياتية السابقة الاخرى الأفيون من آسيا الوسطى، والمافيا اليوغوسلافية الهيرويين من تركيا، وتتعاون هذه وتلك في تهريب السلاح والمواد المشعّة وحتى المتفجرات.

وتلاحظ المصادر نفسها ان المافيات المختلفة التي يبدو انها تقاسمت مجالات النفوذ، تتعايش من دون صراعات أو مجابهات. وينسب الفضل الأساس في ذلك إلى كون «الارض البكر» التشيكية ما زالت واسعة، وإلى ان العصابات ذاتها لم تطوّر بعد عملياتها إلى مستويات يصبح فيها إمكان الاحتكاك والتصادم قائمًا.

ويُلقى اللوم في النمو المتواصل لنشاط المافيات على القوانين الليبرالية المطبقة في تشيكيا، واستهانة بعض المسؤولين والسياسيين المحليين بالخطر وعدم اهتمامهم بسدّ الثغرات في قوانين العقوبات النافذة، ومباركة البعض الآخر تدفق العملات الصعبة حتى بصورة استثمارات مافياوية.

وتجد المافيا الايطالية في تشيكيا فرصة فريدة لغسل أموالها القذرة بفضل عاملين رئيسيين: الغياب المطلق للرقابة على العمليات المصرفية من جهة، ومن جهة ثانية عملية التخصيص الجارية في البلاد والتي تباع في إطارها ممتلكات الدولة، بدءًا بالدكاكين الصغيرة مرورًا بالعقارات وانتهاء بالمصانع الضخمة، إلى القطاع الخاص. وفي هذا الميدان الأخير يجري الاحتيال بصورة علنية عمليًا على القوانين المحلية التي لا تتيح لرأسمال الاجنبي المشاركة، وذلك عن طريق تسخير مواطنين تشيكيين لهذه الغاية لقاء عمولات معينة.

جاء الانهيار السياسي في اوروبا الشرقية في ١٩٨٩ «هبة من السماء بالنسبة إلى المافيا». وبين دول اوروبا الشرقية التي سرعان ما فتحت حدودها تمامًا بدت تشيكيا الأكثر جاذبية. فهي إضافة إلى موقعها الجغرافي المميز وسط اوروبا وإمكانات النشاط الاقتصادي المتاحة فيها وتحوّلها السريع بلادًا سياحية، تمتلك مغريات تسيّل لعاب الساعين إلى تغييب مناشيء أموالهم المريبة. فلا تعليمات تلزم المصارف الابلاغ عن الودائع التي تتجاوز حدًا معينًا أو عن الحالات التي تبدو فيها اصول الودائع مثيرة للشك. ولا وجود لموظفين ذوي خبرة في هذه المصارف وفي عموم جهاز الدولة، أو حتى لدى جهاز الشرطة الذي يفتقر فوق ذلك إلى الوسائل الضرورية لمواجهة اجرام «الياقات البيض» المنظم المتطور.

وإلى جانب هذا كله تخصص المافيات، حسب الصحافة المحلية «جزءًا غير ضئيل من اموالها لرشوة موظفي الدولة والقضاء». وتبدو هذه الظاهرة باعثة على كثير من القلق، إلى درجة ان صحيفة «ملادا فرونتا دنيس» البراغية حذرت من انه «إذا لم تعالج الحكومة مشكلة الاموال القذرة، فمن الممكن ان تكتشف لاحقًا عجزها عن الحكم، نظرًا إلى خضوع جهازها التنفيذي إلى جهات أخرى».

□ الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي: تأسس في ايار ١٩٢١، وتزعمه منذ تأسيسه حتى ١٩٢٩ سميرال. وحين قرر ستالين تطهير الحزب من العناصر المشتبه بولائها، عقد الحزب مؤتمره الخامس (١٩٢٩) وانتخب كليمانت غوتوالد أمينًا عامًا بدلاً من سميرال.

واجه الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي منذ تأسيسه مشكلة وجود قوميتين داخل تشيكوسلوفاكيا: التشيك والسلوفاك. وقد حاول تجاوز هذه المشكلة احيانًا من خلال إنشاء تنظيم فدرالي ثنائي واحيانًا أخرى بتوحيد الحزب بفضل نظام مركزي صارم، وكل ذلك حسب الظروف الداخلية أو حتى حسب متطلبات السياسة الخارجية. ففي ١٩٣٩ عندما تأسست دولة سلوفاكيا واعتراف الاتحاد السوفياتي بها واحتل الألمان بوهيميا-مورافيا (تشيكيا)، نشأ حزب شيوعي سلوفاكي اتبع سياسة مستقلة عن الحزب الشيوعي التشيكي حتى ١٩٤٣. وفي ١٩٤٤، وبعد هزيمة الألمان، عاد الحزبان فاندمجا في حزب واحد.

في ١٩٤٤، دخل الجيش الاحمر السوفياتي تشيكوسلوفاكيا وحرّرها بمساعدة حركة المقاومة السرية التي كان الشيوعيون جزءًا منها. إلا انه، بخلاف ما جرى في معظم بلدان اوروبا الشرقية التي حرّرها وتحولت في ما بعد إلى ديمقراطيات شعبية، لم يبق جيوشه في تشيكوسلوفاكيا، فعاشت خلال السنتين التاليتين تجربة ديمقراطية شعبية نموذجية، قائمة على التوازن الدقيق بين الحزب الشيوعي والقوى الديمقراطية الاخرى (جبهة وطنية، حكومة برئاسة غوتوالد، ووزير خارجيتها ليبرالي هو مازاريك).

لكن، في ١٩٤٨، بدأت الخلافات تبرز بين مختلف احزاب الجبهة (في اجواء بداية اشتداد الحرب الباردة). وإثر انتخابات ايار ١٩٤٨، تمت للشيوعيين السيطرة الكاملة على الحكم. وفي الشهر التالي، انضم الحزب الاشتراكي الديمقراطي إلى الحزب الشيوعي. وشهد هذا الأخير، شأنه شأن معظم الأحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية، التطهيرات والتصفيات الستالينية بلغت ذروتها في ١٩٥٢ مع محاكمة رودولف سلانسكي وفادو كليمنتس اللذين نفذ فيهما حكم الاعدام (راجع «محاكمات براغ» في هذا الباب، معالم تاريخية). وفي سلوفاكيا تمت كذلك محاكمة العديد من الشيوعيين القياديين أمثال غوستاف هوساك بتهمة «القومية البورجوازية». وبالرغم من ان معظم الاحزاب الشيوعية في اوروبا الشرقية كانت قد حذت حذو الاتحاد السوفياتي في ١٩٥٦، بعد تقرير خروتشوف الشهير، في إزالة الستالينية، فإن أنطونن نوفوتني الذي كان قد خلف غوتوالد في ١٩٥٣ على رأس الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، انتظر حتى عام ١٩٦٣ ليدخل بعض الاصلاحات ويتخلى بعض الوقت عن الممارسات الستالينية. ولا شك ان ذلك كان من العوامل الاساسية في التمهيد للأزمة التي شهدها الحزب في ربيع ١٩٦٨ (راجع «ربيع براغ» في هذا الباب، معالم تاريخية).

في ١٩٨٩-١٩٩٠، أطيح حكم الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي (راجع النبذة التاريخية، و«الثورة المخملية»، و«شرعة ٧٧» في هذا الباب، معالم تاريخية). لكنه نجح في الحفاظ على وحدته في تشيكيا رغم ذلك. استقال رئيسه بيرجي سفوبودا في ٢٥ حزيران ١٩٩٣، أي قبل يومين من انعقاد مؤتمره الثالث، وقد بات إسمه «الحزب الشيوعي لتشيكيا ومورافيا». وكان الشيوعيون حصلوا في انتخابات ١٩٩٢ البرلمانية على ١٤٪ من اصوات الناخبين (أي على ٣٥ مقعدًا من أصل ٢٠٠ في البرلمان التشيكي) ما جعلهم ثاني أقوى الاحزاب البرلمانية.

لكن الحزب، في مؤتمره الثالث (حزيران ١٩٩٣)، انقسم بين اصلاحيين ومنهم رئيسه المستقيل بيرجي سفوبودا الذي رأى ان «حزب المستقبل لا يمكن إلا ان يكون حزبًا من طراز غير شيوعي، يتوجه لاحقًا نحو الدولية (الاممية) الاشتراكية... ويجب ان يقوم على الانفتاح إزاء المجتمع المدني وهدم كل الاسوار التي اقامها الحزب حول نفسه في السابق»؛ وبين محافظين متشبثين بالمنطلقات الماركسية-اللينينية، ومفهوم «الحزب الطليعي». وثمة تيار آخر من «الشيوعيين الجدد» الذين يرفضون ايضًا تحويل الحزب إلى «حزب يساري حديث» ويشدّدون خصوصًا على وجوب صون وحدته.

□ ربيع براغ (١٩٦٨): التعبير الذي أطلقه الغرب على أحداث براغ في ربيع ١٩٦٨



خلال أحداث براغ ٢١ آب ١٩٦٨: شباب تشيكيون، وكانت قد استحوذت على عقولهم وملكت قلوبهم «الاشتراكية ذات الوجه الانساني»، في مواجهة جنود سوفيات.

التي أدّت إلى التدخل العسكري السوفياتي لاعادة الاوضاع إلى حالتها السابقة.

يمكن إيجاز المسار الذي أدّى إلى هذه الاحداث بالتالي: في اواسط الستينات، بدأ الطلاب يطالبون بإنهاء سيطرة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على اتحاد الشبيبة الرسمي. وفي ١٩٦٧، فاز «الاصلاحيون» أو «الليبراليون» في اتحاد الكتاب. وفي السنة نفسها، هاجمت الشرطة تظاهرة طلابية سارت احتجاجًا على رداءة الامدادات الكهربائية، فأدّى ذلك إلى حدوث اضطرابات عمد الطلاب أثناءها إلى احتلال مبان. وفي كانون الثاني ١٩٦٨، انتخب ألكسندر دوبتشيك (سلوفاكي) سكرتيرًا أولاً للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، إذ استطاع دوبتشيك الوصول إلى السلطة نتيجة تحالف قوى المعارضة «الاصلاحية» داخل الحزب: السلوفاكيون الذين أثاروا قضية الحقوق القومية من جهة، والمجموعة الحزبية الداعية للاصلاح الاقتصادي من جهة أخرى. وقد خلف دوبتشيك، نتيجة لهذا التكتل، أنطونين نوفوتني في رئاسة الحزب، وكان نوفوتني قد تعرّض إلى انتقاد شديد حتى من القوى المؤيدة للاتحاد السوفياتي. وفي الوقت نفسه حلّ الاقتصادي اللامع أولدريك تشرنيك في رئاسة الحكومة محل الستاليني جوزف لينارت. فبدا واضحًا ان هذين المسؤولين على رأس الدولة: دوبتشيك وتشرنيك، يعنيان أمرًا شبه أكيد وهو سياسة الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي وما يعنيه ذلك من مخاطر كبيرة تهدّد مصالحه. لكن موسكو، في تلك الآونة، فضلت التريث بدلاً من التحرك السريع. وبعد ذلك بشهرين ونيف (أي في آذار ١٩٦٨)، أقر المجلس الرئاسي اسقاط نوفوتني من منصبه كرئيس للجمهورية ليحل مكانه الجنرال سفوبودا.

في ٥ نيسان ١٩٦٨، اتخذت إجراءات ليبرالية عدة اثارت حماسة الشبيبة التي انطلقت في الشوارع تتظاهر وتعلن مناصرتها لدوبتشيك (ولم

يمر يوم واحد على مدى نحو شهرين من دون ان يعرف حشودًا ومهرجانات وتظاهرات في براغ وسواها من المدن التشيكوسلوفاكية تأييدًا له). وفي الوقت الذي كان دوبتشيك يعلن فيه ولاءه لموسكو وحلف وارسو، كان يتخذ إجراءات عملية (مثل تطهير أجهزة الأمن من أنصار نوفوتني والاتحاد السوفياتي) تثير مخاوفهما من حركته.

بدأت القوات السوفياتية بالدخول تدريجيًا إلى داخل الاراضي التشيكوسلوفاكية عند نهاية ايار ١٩٦٨، وكان هذا الدخول تحت ستار المناورات المشتركة مع قوات حلف وارسو. وبدا واضحًا ان الامور سوف تتدهور وظل الترقب والحذر سيدي الموقف طوال اسابيع عدة، كما ظل دوبتشيك ورفاقه يتابعون إجراءاتهم الليبرالية والديمقراطية، وكان من ابرزها إعادة الاعتبار لضحايا الستالينية وإلغاء الرقابة. وفي ٦ تموز ١٩٦٨، أصدر المثقفون والنقابيون التشيكوسلوفاكيون بيانًا في ألفي كلمة يضع برنامجًا للعمل التقدمي.

في ٢١ آب ١٩٦٨، اجتاحت دبابات حلف وارسو العاصمة براغ، وقد شاركت في هذا الهجوم قوات خمس دول أعضاء في حلف وارسو بما فيها ألمانيا الديمقراطية (ثلاثة أرباع مليون جندي على متن ستة آلاف دبابة). ولم تصدر عن الجيش التشيكوسلوفاكي أية مقاومة للهجوم الذي جرى تحت شعار إعادة سلطة الحزب والشرعية. وقد تعرضت حكومة دوبتشيك إلى تطهير فوري وأعيد تنظيم الحزب، وألغيت قرارات المؤتمر الرابع عشر بموافقة رفاق عديدين لدوبتشيك. وفي تشرين الثاني ١٩٦٨، احتل الطلاب، بدعم عدة منظمات عمالية كثيرًا من المباني. وقامت عدة تظاهرات احتجاج عندما جرت محاولة لاقصاء صديق دوبتشيك، جوزف سمركوفسكي عن رئاسة الجمعية الفدرالية. وفي ١٦ كانون الثاني ١٩٦٩، انتحر الطالب بالاخ، في ساحة عامة في براغ، باحراق نفسه تاركًا رسالة يطالب فيها بإنهاء الاحتلال، وإلغاء الرقابة ويحرّض على إعلان اضراب عام في البلاد.

وفي نهاية آذار ١٩٦٩، حلت محل قيادة دوبتشيك قيادة حزبية جديدة ترأسها غوستاف هوساك. وأجرت هذه القيادة حملة تطهير واسعة، وأعيدت الرقابة، وتمّ حل جميع المنظمات الجماهيرية المستقلة التي تشكلت خلال ربيع براغ.

وأهم انعكاسات أحداث ربيع براغ دوليًا: وقوف عدد من الاحزاب الشيوعية الاوروبية موقف المعارض للتدخل السوفياتي وإدانتها لما حدث، وبروز عدد من الاعتراضات داخل الاحزاب الشيوعية الحاكمة في دول حلف وارسو، وبروز ما سمّي آنذاك بمبدأ «السيادة المحدودة» (مبدأ بريجنيف، الزعيم السوفياتي).

«اشتراكية ذات وجه إنساني» كان الشعار الأهم لحركة «ربيع براغ» التي حاول ان يقودها ألكسندر دوبتشيك والمنظر الاقتصادي أوتا سيك، وكلاهما من أصل سلوفاكي. لكن التدخل السوفياتي أدّى إلى إجهاض الحركة وإلى حملة تطهير طالت المجتمع برمته واستمرت حتى ربيع ١٩٧١. وقد فصل من الحزب ٣٠ ألف عضو ومنعوا من مزاولة مهنهم، كما طرد ١٧٪ من ضباط الجيش، وزهاء ثلث العاملين في جهاز مباحث الدولة. وامتدت التطهيرات إلى أكاديمية العلوم، والمعاهد، والجامعات، والمؤسسات الثقافية وأجهزة الاعلام، ما أدّى إلى ركود عام في العلم والثقافة، واضطر ربع المعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية إلى ترك عملهم، وتدهورت إدارة الدولة على جميع المستويات، بدءًا بالاقتصاد وانتهاءً بالقيادة السياسية، وانعزل المجتمع التشيكوسلوفاكي عن العالم، وعن تطور العلم وتقنيات الانتاج، وسادت بين شتى طبقات المجتمع، وفي أوساط الشبيبة بوجه خاص، عقلية لا ابالية. ومع القنوط من أي امكانية لاصلاح

«اشتراكية الامر الواقع» من داخلها، طغت موجة الفردية والانتهازية. فهذا التصدع على صعيد الوجدان، مقرونًا باليأس من الحلول السياسية، هو ما نقل معركة المقاومة إلى «جبهة الثقافة». فالمعارضة الثقافية، لا السياسية، هي التي كانت وراء ظهور المجموعة ٧٧ في العام ١٩٧٧ (راجع «شرعة ٧٧» في هذا الباب، معالم تاريخية).

☐ **السوديت Sudetenland**: إقليم يقع في الاراضي الجبلية الحدودية بين تشيكوسلوفاكيا وألمانيا والنمسا، ويقطنه التشيك والألمان. مساحته ٣٠ ألف كلم م.

ألحقته معاهدات باريس (١٩١٩) بالدولة التشيكوسلوفاكية الناشئة. ولم يثر هذا الالحاق خلافات عميقة بين الحلفاء في مناقشات معاهدة سان جيرمين مع النمسا (١٩١٩). فالسوديت كانوا يشعرون انهم في الأساس ألمان نمساويون، ولكن من الصعب إلحاقهم بالنمسا، وذلك ان النمسا واقعة على الحدود الجنوبية من تشيكوسلوفاكيا؛ وإلحاقهم بها يقضي قطع بوهيميا من السوديت إلى النمسا. ومن جهة أخرى، لم يشكل ألمان السوديت يومًا جزءًا من الامبراطورية الألمانية، وكان توجههم نحو فيينا أكثر منه نحو برلين. وبالتالي، فقد كانوا، في العام ١٩١٩، راضين إلى حد ما عن وجودهم داخل الدولة التشيكوسلوفاكية الناشئة. لكن هذا الأمر لم يلغ وجود مشكلة ألمان السوديت في تشيكوسلوفاكيا بين ١٩١٩ و١٩٤٧، وآثارها التي ما تزال مطروحة حتى اليوم.

وفق إحصاءات ١٩٢١ كان يشكل السوديت الألمان ٢٣،٤٪ (حوالي ٣ ملايين نسمة) من مجموع سكان تشيكوسلوفاكيا. ومن ١٩٢٠ حتى ١٩٢٩، كانت أحزابهم الخاصة تتعاون إيجابيًا مع الاحزاب التشيكوسلوفاكية وتتفاعل مع الحياة السياسية العامة للدولة. ومن ١٩٢٦ حتى ربيع ١٩٣٨، كان لهم وزراء يمثلونهم في مختلف التحالفات الحكومية.

لكن، مع تسلم النازيين الحكم في ألمانيا، بدأوا يحركون الخلافات القومية داخل إقليم السوديت، فأخذ الألمان السوديت يطالبون بضم الاقليم لألمانيا. واستفادت ألمانيا النازية من صعود حزب ألماني في السوديت لتدعيم الحركة الانفصالية للاقليم. وكان قد أسس هذا الحزب، في ١٩٣٣، كونراد هاينلاين. وكان في بدايته حزبًا

معتدلاً لا يطالب بالانضمام إلى ألمانيا. بل باللامركزية. فتشيكوسلوفاكيا كانت مأوى للعديد من المهاجرين الألمان المعادين للفاشية (مثل توماس مان) فضلاً عن ان الألمان السوديت كانوا في معظمهم من البروليتاريين المنضمين إلى الاشتراكية الديمقراطية.

في انتخابات ١٩٣٥، نال الحزب (بزعامة هاينلاين) مليون و٢٠٠ ألف صوت. وفي ١٩٣٨، كان عدد أعضائه نحو ٧٧٠ ألف عضو وله ٦٥ نائبًا في البرلمان التشيكوسلوفاكي. وفي العام نفسه (١٩٣٨) عقد مؤتمرًا عامًا خرج به بثمانية مطالب تقدم بها إلى الحكومة التشيكوسلوفاكية، أهمها تكوين منظمة ألمانية مستقلة ضمن تشيكوسلوفاكيا. وفي انتخابات ١٩٣٨، حصل كونراد هاينلاين في المناطق الألمانية (السوديت) على أكثر من ٩٠٪ من الاصوات.

تحت ضغط فرنسا وبريطانيا، استجاب الرئيس التشيكوسلوفاكي، إدوار بينيس، لمطالب الحزب الألماني السوديتي. ثم بدأ التدهور المتسارع الخطير مع مؤتمر ميونيخ (أواخر ايلول ١٩٣٨) وتخلي فرنسا وبريطانيا عن تشيكوسلوفاكيا. فغزا الجيش النازي تشيكوسلوفاكيا الذي ضمّ أولاً السوديت، ثم كامل بوهيميا، ثم مورافيا وسيليزيا (آذار ١٩٣٩) (أما سلوفاكيا، فكانت أعلنت «دولة مستقلة»). أعدم النازيون نحو ٢٥ ألف شخص، وطردوا نحو ٢٠٠ ألف: جميع اليهود تقريبًا، وعدد كبير من الغجر، ومات قسم كبير من هؤلاء وأولئك في معسكرات الابادة. وبعد مقتل الحاكم هايدريك النازي في ايار ١٩٤٢، انتقم النازيون من قرية ليديسيا وحولوها إلى رماد.

في ايار ١٩٤٥، وإثر مؤتمر بوتسدام، استعادت تشيكوسلوفاكيا الاقليم، وتسبّب ذلك بطرد نحو ٣ ملايين ألماني، ولم يبق في تشيكوسلوفاكيا سوى نحو ١٦٥ ألفًا، وتناقص العدد حتى وصل إلى نحو ٨٠ ألفًا في ١٩٧٢.

ما هو الوضع الحالي لإقليم السوديت



تشمبرلين لدى وصوله الى ميونيخ في ٢٩ أيلول ١٩٣٨، بين ريبنتروب الى يساره وهتلر الى يمينه.

التشيكي في إطار علاقات الجمهورية التشيكية مع ألمانيا؟

ألمان السوديت، الذين طُردوا غداة الحرب العالمية الثانية، لم يقيموا في مخيمات للاجئين، أو يُهمشوا، بل اندمجوا في المجتمع الألماني، واعتبروا مواطنين، وساهموا في تقدم البلاد، وسرعان ما أصبحوا يتمتعون بمستوى معيشي مرتفع. ومع ذلك، استمرت هيئاتهم وتنظيماتهم بطرح قضية طردهم من تشيكوسلوفاكيا كعمل غير شرعي، مقرونة بحقهم في العودة والتعويض واسترداد ممتلكاتهم. وكانت لأصواتهم بعض الثقل الانتخابي، خاصة في مقاطعة بافاريا، لذلك كانت الحكومات الألمانية الفدرالية المتعاقبة تراوغ في ردودها على مطالبهم ولا تؤكد في الوقت نفسه التزامها بنصوص معاهدة بوتسدام التي على اساسها تمّ طردهم من السوديت (بوتسدام مدينة في ألمانيا «الشرقية» سابقًا، وقد عقد فيها مؤتمر ضم الدول المتحالفة الثلاث، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا بين ١٧ تموز و٢ آب ١٩٤٥؛ والاتفاق الوحيد الذي لاقى إجماع المؤتمرين كان حول نقاط قليلة، منها تكريس المؤتمر الاوضاع الناشئة عن زحف جيوش الحلفاء). وبالمقابل، كانت الحكومة التشيكوسلوفاكية، إزاء هذه المشكلة، تستند إلى «واقع أمرها» التحالفي مع الاتحاد السوفياتي. وقد استمر هذا الوضع حتى أواخر ١٩٨٩.

في اواسط الثمانينات، بدأ مثقفو «شرعة ٧٧» (راجع «شرعة ٧٧» في هذا الباب، معالم تاريخية) مناقشات حول مسؤولية التشيك، وليس فقط مسؤولية الألمان، في مصير ألمان السوديت، خاصة لجهة العنف الذي صاحب عمليات طردهم وقضى على عشرات الآلاف من الضحايا بينهم. لكن هذه المناقشات ظلت تدور على نطاق ضيق جدًا حتى داخل مثقفي «شرعة ٧٧». لكن أهميتها في انها أعادت القضية وحضّرت الاجواء لطرحها علانية.

فغداة انتخابه رئيسًا للجمهورية التشيكوسلوفاكية، لم يقصد فاكلاف هافل براتيسلافا، عاصمة الجناح الثاني من الدولة التشيكوسلوفاكية، بل طار إلى ميونيخ التي وصلها في ٢ كانون الثاني ١٩٩٠. وأمام عدسات التلفزيون وكبار المسؤولين في الجمهورية الفدرالية (بافاريا) قدّم الاعتذار، باسم دولته، على الظلم والعذاب اللذين ألحقهما التشيك بالألمان.

لكن التشيكيين، بمعظمهم، صدمهم هذا الاعتذار الذي قدّمه رئيسهم معتبرين ان ظلمًا أكبر لحق بهم من الألمان، خاصة وان فدرالية بافاريا، وعلى وجه التحديد ميونيخ نفسها تبقى بالنسبة إليهم الرمز الأكثر دلالة على الظلم الذي نزل بهم.

وبالنسبة إلى الألمان، جاءت مبادرة (اعتذار) فاكلاف هافل لتقوي من وضعهم. فالتقطت التنظيمات والهيئات الألمانية، التي تمثل السوديت، المناسبة وزادت من ضغطها على الحكومة الألمانية حتى لا تتضمن المعاهدة الألمانية-التشيكية (التي وقعت بعد إعادة توحيد ألمانيا) أي بند ينص على ان الطرفين يتخليان عن كل مطلب إقليمي أو كل حق في الممتلكات (مثل هذا النص موجود في المعاهدة الألمانية-البولندية). وبالفعل، فقد أفلحت هذه التنظيمات، ونصّت المعاهدة الألمانية-التشيكية على «يعود للحكومتين (الألمانية والتشيكية) حل كل نزاع سابق». بذلك، أعادت المعاهدة طرح قضية ألمان السوديت، وتسببت في تسميم الأجواء السياسية في براغ وفي تراجع شعبية الرئيس فاكلاف هافل الذي انكبّ على معالجة الوضع بتشجيع المناقشات والحوارات السياسية المتمحورة حول «ضرورة الوفاق ونسيان الماضي الأليم».

من جهة أخرى، ثمة عامل إقتصادي مهم قد يصب في خانة «الوفاق ونسيان الماضي». ذلك ان رؤوس الاموال الألمانية تشكل الاستثمارات الأساسية في تشيكيا وتتيح فرص عمل عديدة خاصة في منطقة السوديت، إضافة إلى ملايين الزائرين الألمان الذين يتدفقون على البلاد سنويًا ومعهم العملات الصعبة التي لعبت دورًا مهمًا وإيجابيًا في الميزان التجاري التشيكي. زد على ذلك ان ليس هناك من ألماني من أصل سوديتي أعلن عن رغبته في العودة إلى وطنه السابق إلا كرجل أعمال أو سائح. وهذه القضية، قضية ألمان السوديت، بذيولها السياسية والحقوقية، قد تتوضح معالمها أكثر وفق النتائج التي ستسفر عنها الانتخابات العامة التي ستجري بعد نحو ثلاثة أشهر فقط (أي في حزيران ١٩٩٦) في تشيكيا، وفي ١٩٩٨ في ألمانيا.

□ **«شرعة ٧٧»**: وثيقة صدرت في ٦ كانون الثاني ١٩٧٧ وطالبت السلطات التشيكوسلوفاكية بضرورة احترام حقوق الانسان، وعلى الأقل التعهدات التي كانت أبدتها خلال التوقيع على اتفاقية هلسنكي الشهيرة (راجع «اوروبا»، ج٣، ص ٣٣٥)، ودعت النظام إلى حوار صريح وديمقراطي على أساس شرعي بهدف إرساء دولة القانون وحماية حقوق الانسان في تشيكوسلوفاكيا. وقد أربى عدد الموقعين على الوثيقة على الألف، وكانوا في سوادهم الأعظم من المثقفين والفنانين والعلماء، وفي مقدمهم الكاتب المسرحي فاكلاف هافل، وجيري هاجك وزير الخارجية التشيكوسلوفاكية السابق، والفيلسوف يان باتوسكا، والكاتب الروائي بافيل كوهوت. وقد تضخمت لائحة الوثائق التي أصدرتها المجموعة ٧٧ (أو «مجموعة شرعة ٧٧») حتى بلغت، في ١٩٨٩، أكثر من ٥٥٠ عنوانًا.

الجدير بالذكر ان الطبقة العاملة التشيكوسلوفاكية، على عكس ما حدث في بولندا مثلاً، لم تقف متضامنة مع حركة «شرعة ٧٧» ومقاومتها الثقافية. وقد تعددت اشكال هذه المقاومة مع ظهور حركة الحرية المدنية وحركة الدفاع عن ضحايا المحاكمات الظالمة والحركة الإيكولوجية. وقد بلغت هذه المقاومة ذروتها مع موجة الاحتجاجات العفوية التي اجتاحت تشيكوسلوفاكيا في ١٩٨٩ احتجاجًا على معاودة اعتقال فاكلاف هافل وعدد آخر من «المنشقين».

□ **الغجر والعنصرية الجديدة**: «على رغم النجاحات الاقتصادية التي حققتها جمهورية تشيكيا بعد سقوط الشيوعية وتقسيم تشيكوسلوفاكيا إذ نالت تقديرات ممتازة من دوائر المال الغربية لكونها سجلت أقل معدل للبطالة في العالم وارتفاع دخل الفرد فيها ثلاثة أضعاف عنه في بقية بلدان اوروبا الشرقية، فإنها تشهد ايضًا بروز النزاعات العنصرية ضد الاقليات العرقية، خصوصًا الغجر واليهود.

وسجلت التقارير الرسمية خلال ١٩٩٣ سقوط ١٦ قتيلاً ضحايا الاعتداءات العنصرية التي تشنها المجموعات اليمينية المتطرفة ضد الغجر، ضمنهم فتاة لا تتجاوز العشرين عامًا ألقت بنفسها من القطار هربًا من مجموعة من الشبان العنصريين، كذلك تمّ تسجيل حوالي ٣٠٠ محاولة اعتداء بالعصي والسكاكين وإلقاء الزجاجات الحارقة على منازل الغجر. والاعتقاد السائد ان هناك الكثير من الاعتداءات التي لا تبلغ بها الشرطة خشية من الانتقام.

وتقول السلطات التشيكية ان عشر حركات عنصرية على الأقل، واحدة منها تنتمي إلى النازية الجديدة وأخرى هي النسخة المحلية لعصابات الكوكلوكس كلان الاميركية، تشن هجمات منتظمة ضد الغجر خصوصًا وتطلق شعارات معادية للسامية. ويؤكد فلاديسلاف بلشاتي، وهو قائد وحدة من الشرطة شكلت حديثًا لمكافحة التطرف اليميني، انه في العاصمة براغ وحدها يوجد أكثر من ٤٠٠ متطرف لهم

صلة بجرائم عنصرية، إلا انه لا يخفي صعوبة معرفة هؤلاء بدقة ويعتقد ان عددهم قد يكون أكبر لأن معظمهم يعملون وينشطون بسرية تامة وكأنهم يتدربون على ذلك.

واليمينيون المتطرفون عازمون على طرد الغجر من المدن التشيكية بأساليب تتراوح بين شن هجمات مباشرة عليهم او بواسطة الكتابات العنصرية على جدران منازلهم أو من خلال وسائل البريد التي تتضمن تهديدات بالقتل.

وأخذت بعض المجموعات تطبع منشورات وتوزعها سرًا على التشيكيين تحض على كراهية الغجر وتدعو للعمل من اجل ترحيلهم. وجاء في مقال نشرته مجلة لهم حملت إسم «الكفاح الآري»: «عندما تنتصر افكارنا ويتم نفي الملوّنين نستطيع الانتهاء من اليهود خلال اسبوع».

وتفيد استطلاعات الرأي في العاصمة بأن نحو ٧٧٪ من التشيكيين لهم موقف سلبي من الغجر وان أكثر من ثلث من تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٩ عامًا يؤيدون الهجوم عليهم.

والخطورة في فوز النزعة العرقية في تشيكيا تكمن في كون الحزب الجمهوري اليميني المتطرف، وهو رابع أقوى حزب في البلاد منذ انتخابات ١٩٩٢، يردد الشعارات العنصرية الداعية إلى طرد الغجر. ويؤيد الحزب بشدة استخدام القوة ضد ما يسميه «مافيا الغجر» خصوصًا في المنطقة الصناعية شمالي بوهيميا حيث يوجد أكبر تجمع للغجر في البلاد. وتنقل المصادر عن الامين العام للحزب إيفان فيزر انه قرر منح مكافآت مالية لكل مجموعة تنجح بطرد أكبر عدد من الغجر. وقال فيزر (١٩٩٣) ان الحزب سيمنح سيارة «ألفاروميو» لكل مجموعة سكانية تطرد أكبر عدد من الغجر.

وترجع نقمة التشيكيين على الغجر إلى سببين: الاول، في العهد الشيوعي إذ كانت للغجر الأفضلية في التوظيف على رغم انهم لم يثبتوا مهارات أو كفاءات مميزة عن سواهم وكانوا ينالون المكاسب الحكومية بشكل أسرع خصوصًا لجهة تسلم الشقق السكنية؛ واتبعت الحكومة الشيوعية هذا النهج لاغرائهم وتشجيعهم على الاستقرار والعمل.

والسبب الثاني حديث العهد. إذ انهم تدفقوا باعداد كبيرة من سلوفاكيا بعد تقسيم تشيكوسلوفاكيا، وتمركزوا في المدن الصناعية مثل بوهيميا. ولا تستطيع الحكومة اتخاذ أية إجراءات بحقهم لكونهم يحملون الهوية التشيكوسلوفاكية قبل انهيار الاتحاد.

ومع ذلك فهذه ليست اسبابًا كافية لبروز النزعة العرقية لدى التشيكيين خصوصًا بعد النجاحات الاقتصادية التي تحققت في البلاد إلا إذا كان الدافع عرقيًا بحتًا. وهذا ما سترفضه الحكومة بشدة لا سيما ان الرئيس فاكلاف هافل يسعى بقوة لدخول السوق الاوروبية المشتركة من خلال البوابة الجرمانية. وإذا ما استشرت حالات العداء العرقي ضد الغجر في البلاد فستشكل لطخة في بطاقة الدولة الناهضة وستكون بمثابة عقبة كبيرة امام الانضمام إلى نادي «الليبراليات الغربية» على رغم ان المانيا وفرنسا (وبريطانيا) تشهد موجات تطرف عرقي وعداء للأجنبي» (من محمد وردة، «الحياة»، العدد ١١٤٧٥، تاريخ ١٩ تموز ١٩٩٤، ص ٧).

☐ **«مركز التآمر ضد الدولة»**: راجع «سلانسكي، رودولف سالزمان»، في باب «زعماء ورجال دولة».

☐ **محاكمات براغ (١٩٥٢)**: هي المحاكمات المعروفة باسم «قضية سلانسكي» والتي طالت في ١٩٥٢ أربعة عشر شيوعيًا تشيكوسلوفاكيًا بارزًا بتهمة التروتسكية والتيتوية والصهيونية. وتدخل هذه المحاكمات في إطار الوضع الدولي العام، الذي كان يشهد بداية الحرب

الباردة والصراع الستاليني-التيتوي (نسبة إلى تيتو) ومحاولات ستالين تأمين التماسك الايديولوجي والسياسي بين بلدان المنظومة الاشتراكية وجعلها تتبنى بصورة كاملة مواقف الاتحاد السوفياتي في صراعه ضد المعسكر الغربي.

في حزيران ١٩٤٧، رفضت تشيكوسلوفاكيا رسميًا، بضغط من الشيوعيين، مشروع مارشال، وتلا ذلك حصول الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي على ٥٠٪ من مقاعد البرلمان، ورأس الوزارة، غوتوالد، أمين عام الحزب. وبعد الانتخابات العامة في حزيران ١٩٤٨، التي حقق فيها الشيوعيون نجاحًا ساحقًا، استقال رئيس الجمهورية بينيس، وكانت هذه الفترة مليئة بالتقلبات على صعيد اوروبا الشرقية. ففي هنغاريا (المجر) اختفى الصحافي الاميركي نويل فيلد في احد السجون بتهمة التروتسكية والتيتوية والجاسوسية حيث تم إعدامه. وتلا ذلك في تشيكوسلوفاكيا اعتقال أويغن لوبل في تشرين الثاني ١٩٤٩، ثم أقيل فلاديمير كليمنتيس وزير الخارجية من منصبه في آذار ١٩٥٠، وفي تشرين الثاني ١٩٥٠، اعتقل أوتو سلينغ، وهو سكرتير مناطق الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وفي كانون الثاني ١٩٥١، تزايد عدد المعتقلين، فألقي القبض على أرثر لندن، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، وكليمنتيس وأوزفالد زافودسكي وزير الأمن القومي. وفي شباط ١٩٥١، قبض على كاريل سفاب (سكرتير الدولة للأمن القومي). وفي ايلول ١٩٥١، أقيل سلانسكي من منصبه كسكرتير عام الحزب الشيوعي ليشغل منصب نائب رئيس الوزراء، وفي تشرين الثاني ١٩٥١، تم اعتقاله.

وفي تشرين الثاني ١٩٥٢، بدأت محاكمات براغ التي عرفت ايضًا بـ«قضية سلانسكي»، فمثل امام القضاة ١٤ متهمًا كلهم من الشيوعيين البارزين الذين اشترك معظمهم في حرب اسبانيا، وكان الاتهام الموجه إليهم هو التروتسكية والتيتوية والجاسوسية بهدف إطاحة الحكم، كما وجهت إليهم تهمة الصهيونية، فقد كان ١١ من المتهمين من اليهود، وبذلك كانت محاكمات براغ أول المحاكمات في الكتلة الشرقية التي استخدمها الغرب ببراعة لاتهام الشيوعية بمعاداة السامية. ووجهت إلى سلانسكي تهمة تنظيم المؤامرة. وقد «اعترف» جميع المتهمين بأنهم مذنبون حتى عندما وجهت إليهم تهمة التعامل مع عميلي وكالة المخابرات المركزية الاميركية نويل فيلد وهيرمان (وهما الاميركيان اللذان كان قد جاء ذكرهما في محاكمة رايك في هنغاريا).

وفي كانون الاول ١٩٥٢، أعدم ١١ من المتهمين، وحكم على آرثر لندن وأويغن لوبل وفافرو هادغو بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وبعد وفاة كل من ستالين (١٩٥٣) وغوتوالد (١٩٥٦) أفرج عن الثلاثة، وأعلن ذلك رسميًا في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧، أما إعادة الاعتبار الرسمية للجميع بما في ذلك سلانسكي، فقد تأخرت حتى ١٩٦٣ («موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج ١، ص ٥٠٦) (راجع «سلانسكي، رودولف سالزمان»، في باب «زعماء ورجال دولة»).

☐ **«مكتب التحقيق في جرائم الشيوعية وتوثيقها»**: مكتب استحدثه النظام الليبرالي الجديد الذي حلّ محل النظام الشيوعي في تشيكيا. أصدر، في اواخر صيف ١٩٩٥، قرارات اتهام بالخيانة العظمى ضد خمسة من كبار المسؤولين في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي السابق وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية السابقة، على اساس تواطؤهم مع قوات حلف وارسو التي غزت تشيكوسلوفاكيا في ١٩٦٨ (راجع «ربيع براغ» في سياق هذا الباب، معالم تاريخية). ومن بين المتهمين ميلوش باكش السكرتير العام للحزب

الشيوعي التشيكوسلوفاكي حتى سقوط النظام في اواخر ١٩٨٩، وكارل هوفمان عضو المكتب السياسي ورئيس الاتحاد النقابي حينذاك، وجوزف لينارت وزير الداخلية في حينه، كما صدرت قرارات اتهام مماثلة بحق ستة من كبار مسؤولي الجهاز الأمني «أس.تي.بي».

فاجأت هذه القرارات التشيكيين (مواطنين واحزابًا) والعالم. إذ من المعروف ان تغيير النظام (ووصول الحاكمين الحاليين إلى السلطة) حدث في تشيكوسلوفاكيا بثورة ثقافية سلمية «لم تتحطم فيها واجهة متجر ولا تعطلت حركة مرور في شارع من الشوارع»، فنالت عملية التغيير هذه عن جدارة لقب الثورة المخملية» (راجع «شرعة ٧٧» في هذا الباب) اعترافًا بطابعها السلمي الذي لا تضاهيه إلا «مخملية» استسلام الشيوعيين وتنازلهم عن السلطة بكل مؤسساتها. كما اتسمت الفترة التي اعقبت التغيير مباشرة بقدر لافت من التسامح والاجماع على طي صفحة الماضي، كما لو ان السلطة كانت ترد جميل الشيوعيين بأحسن منه.

يرى مراقبون ان وراء هذه القرارات المفاجئة و«الغريبة» باتهام الشيوعيين بالخيانة العظمى هو تراجع شعبية «الحزب المدني الديمقراطي» الحاكم بعد ست سنوات من التحولات إلى اقتصاد السوق وما ترتب على فترة الانتقال من آثار أنهت الضمانات السابقة وهزّت الدعة التي ارتاح إليها كثيرون في زمن الشيوعية، دون ان تلوح في الافق بوادر الازدهار التي يعوّل عليها التشيك للحاق بركب الدول الاوروبية المتقدمة.

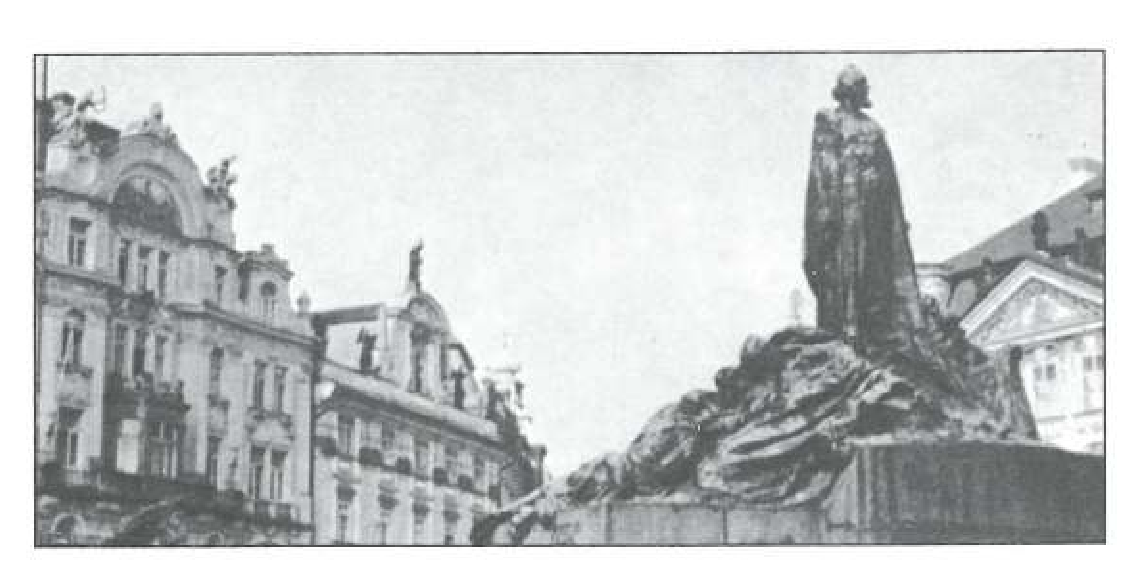


مدن ومعالم

* **أوبافا Opava**: في الألمانية Troppau. مدينة تشيكية في مورافيا الشمالية، تقع على نهر أوبافا. نحو ٥٥ ألف نسمة. كاتدرائية قوطية تعود إلى القرن الثالث عشر، وكنيسة الروح القدس (١٢٣٤)، «برج الساعة»، ومتحف سيليزي. مركز تجاري (اخشاب ومنتوجات زراعية).

* **أوستراڤا Ostrava**: مدينة تشيكية على نهر أودر، وتبعد ٢٠ كلم عن الحدود البولندية. قاعدة مقاطعة مورافيا الشمالية. تعد نحو ٣٢٥ ألف نسمة. ملتقى مواصلات نهرية، خاصة باتجاه ألمانيا الشرقية (سابقًا) وبولندا. فيها معهد عال للتخصص في المناجم. كنيسة سان ڤانسيسلاس من القرن الثالث عشر، فندق المدينة من ١٦٨٧ وقد تحول إلى متحف. وأوستراڤا مركز لأهم الصناعات بفضل ان المنطقة غنية بمناجم الفحم واللينيت والحديد.

* **أوسترليتز Austerlitz**: في التشيكية Slavkov. ناحية من نواحي مورافيا، قريبة من مدينة برنو، شهيرة بالموقعة التي انتصر فيها نابوليون بونابرت على جيوش التحالف النمساوي-الروسي التي كان يقودها القيصر الاسكندر والامبراطور فرنسوا الثاني (٢ كانون الاول ١٨٠٥)، فسميت «معركة الاباطرة الثلاثة». والنصر الذي حققه نابوليون انهى التحالف الثالث ضده بموجب معاهدة برسبورغ (٢٦ كانون الاول ١٨٠٥).



تمثال المصلح هسّ في الساحة الاساسية في براغ.



جسر شارل في براغ.





هنا سقطت رؤوس ٢٧ من النبلاء التشيك الذين ثاروا على حكم أسرة هابسبورغ النمساوية. العلامات تبين مكان الضحايا ومكان الجلاد وتاريخ الاعدام («العربي»، العدد ٤٠٦، ايلول ١٩٩٢، ص ٤١).

وبرسبورغ هي التسمية الألمانية لبراتيسلافا (عاصمة سلوفاكيا). والمعاهدة أكدّت نهاية الامبراطورية الرومانية الجرمانية المقدسة.

* **أولوموك Olomouc:** مدينة تشيكية، إسمها القديم أولموتز Olmutz، وهو إسم ألماني. تقع شمالي مورافيا على نهر مورافا. تعد نحو ١١٥ ألف نسمة. كرسي أسقفي. جامعة بالاكي. آثار قديمة: كاتدرائية تعود إلى ١١٣١، وقصر يعود إلى ١٦٧٠، وكنائس، وفنادق من عصر النهضة. مركز صناعي مهم.

* **براغ Prague:** في التشيكية Praha. عاصمة الجمهورية التشيكية، وكانت قبلاً عاصمة تشيكوسلوفاكيا الاتحادية. تقع في وسط بوهيميا (وكذلك في وسط اوروبا) على نهر فلاتافا. تعد نحو مليون و٧٥٠ ألف نسمة. عقدة مواصلات برلين-فيينا ونورمبرغ-كركوفيا. في القرن التاسع عشر، أصبحت براغ مركز الحركة القومية التشيكية التي وصلت إلى أوجها مع انتفاضة حزيران ١٨٤٨، لكنها قمعت. في ١٩١٨، اختيرت براغ لتكون عاصمة تشيكوسلوفاكيا المستقلة. احتلها الألمان في ١٤ آذار ١٩٣٩، وحرّرها الجيش السوفياتي في ايار ١٩٤٥. وفي شباط ١٩٤٨، بدأ فيها النظام الشيوعي الذي حكم حتى ١٩٨٩، والذي حاولت حركة «ربيع براغ» (١٩٦٨) التحررمن سلطته دون ان تفلح.

براغ، من أغنى دول اوروبا بالآثار. وأهم هذه الآثار:

– بوابة البارود الحجرية العتيقة «براسنا براتا»، ويعود عمرها إلى أكثر من ستة قرون من الزمن. أنشأ هذه البوابة واحد من أشهر ملوك التشيك وهو الملك فاسلاف (أو فاكلاف). وقد اكتسبت البوابة هذا الاسم عندما هاجمت جيوش بروسيا المدينة في حرب الثلاثين عامًا وفجرتها بالبارود. ثم أعيد بناؤها وبدأت تمثل الخطوة الأولى في الطريق الملكي الطويل.

– الميدان القديم «ستروما نامستي»، قلب المدينة وتحفتها المعمارية، حيث العمارات تمثل كل مراحل تاريخ براغ. أرض الميدان مرصوفة بالاحجار الصغيرة. وفي منتصفه علامة أحد خطوط الطول الوهمية التي تقسم اوروبا إلى قسمين، الخطوة فوقها خطوة فوق دقيقة كاملة من الزمن. وعلى الارض ايضًا علامات من التاريخ، تدل على المكان الذي أعدم فيه ٢٧ من النبلاء التشيك في ١٦٢١ بعد الثورة التي قاموا بها ضد أسرة هابسبورغ النمساوية، علامات تبين مواقع الرؤوس التي سقطت وهي تدافع عن كرامتها. وفي الميدان «ساعة النجوم» التي تتضمن ست ساعات متداخلة (لقياس الزمن، وتقويم شمسي، لأبراج النجوم، لفصول السنة الاربعة، وساعة لبزوغ وأفول القمر)، ويعود بناؤها إلى ١٤١٠. وفي مركز الميدان نصب حجري ضخم عليه تمثال للمفكر والمصلح الديني «هس» الذي رُدّ له اعتباره في ١٩١٥ حين رفع الستار عن تمثاله الذي صممه الفنان التشيكي لاديسلاف شالوف.

– ساحة فانيسلاس التي تطل على الشارع الرئيسي في العاصمة. في منتصفها يقف تمثال القديس فانيسلاس الحارس للشعب التشيكي. وتصطخب الساحة بكل مشاكل الحياة السياسية التشيكية من ذكريات ربيع براغ إلى التحول إلى الاقتصاد الحر. وخلف الساحة المتحف الوطني العريق.

– جسر الملك شارل الذي يعود إلى نحو ٧٠٠ عام. واحد من أقدم الجسور الحجرية في اوروبا. أنشأه المهندس بيتر بارلر الذي لم يكن قد بلغ السابعة والعشرين من عمره عندما كلفه الملك بتجديد مباني براغ المهمة. ولكن شكل الجسر وبناءه لم يكتمل إلا بعد قرنين من الزمن. يبلغ طوله ٦١٥م وعرضه ١٠ أمتار، ويرتكز على ١٦ عمودًا ويصل الطريق الملكي بقلعة براغ «هاروكاني». وفور ان تمّ تشييده أصبح العصب الرئيسي للمدينة. انهار وبني من جديد، تصدّع ورمّمت احزاؤه وأصبح رمزًا للمدينة وصمودها. تردّد في براغ وتشيكيا رواية عن إعادة بنائه بعد ان دمّره فيضان النهر: استدعى الملك شارل أمهر البنائين في البلاد. طلب منهم ان يبحثوا عن طريقة تجعل الاحجار لا تنهار مرة أخرى تحت وطأة أي فيضان أو زلزال. وفكّروا كثيرًا دون ان يجدوا حلاً. ثم جاء بناء عجوز من أقصى بوهيميا وقال للملك إن الحل الوحيد ان يخلط مادة البناء بالبيض. وأرسل الملك يجمع البيض في طول البلاد وعرضها حتى جمع ثلاثة ملايين بيضة تمّ خلطها بمادة البناء ومن يومها التصقت احجار الجسر و لم يقدر عليه فيضان. على جانبي الجسر تنتصب ثلاثون من اروع تماثيل عصر النهضة.

– القلعة «هاروكاني» التي تحوي قصورًا وكاتدرائيات. ما زالت مقر الحكم، ولكنها مفتوحة أمام الجميع. عمرها أكثر من ألف عام. ساهم في بنائها مختلف احيال التشيك. برزت إلى الوجود في القرن التاسع كمقر للحكم، ثم اكتسبت أهميتها الدينية عندما انشأ فيها الملك فاسلاف تلك الكاتدرائية العظيمة «سان فيتوس» كي يدفن فيها الملوك التشيك، وقد دفن فيها بالفعل بعد وقت قصير عندما قتله أخوه. فيها نوافذ مرصعة بالزجاج المعشق وتحكي قصة الخليقة. وتحت الكاتدرائية قبو خاص ترقد فيه جواهر التاج الملكي في خزانة محكمة لها ١٧ مفتاحًا، واحد مع رئيس الجمهورية، وثان مع رئيس الوزراء وثالث مع كبير الاساقفة و... من الصعب ان يجتمع كل هذا العدد من الرجال والمفاتيح معًا، لذلك لم تفتح هذه الخزانة، رغم تاريخها الطويل، إلا مرتين فقط.

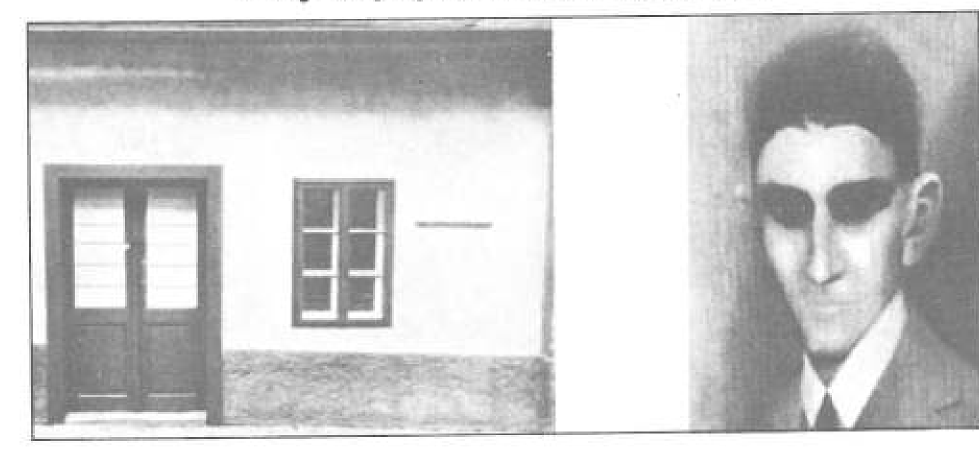
لقد مر على القلعة عشرات الملوك وصولاً إلى رئيس الجمهورية الحالي فاكلاف هافل... فيها لوحات فنية وكنوز عديدة. لكن ماري تيريز



جانب من قلعة براغ.



الاديب الشهير فرانز كافكا والبيت الصغير الذي عاش فيه داخل القلعة.



امبراطورة النمسا اعتادت ان تبيع اللوحات الثمينة والتماثيل النادرة كلما وقعت في ضائقة مالية. فتناثرت مجموعات القلعة النادرة في كل متاحف اوروبا تقريبًا ولم يعد للتشيك إلا بقايا صور لها. وأكثر الملوك الذين عملوا على جمع هذه الكنوز الملك رودولف الثاني الذي كان أحد أباطرة الامبراطورية الرومانية المقدسة. ومعروف عن هذا الامبراطور ولعه بتحويل الرصاص إلى ذهب بواسطة حجر الفلاسفة، وكان هذا حلم القرون الوسطى. فأنشأ في احد جوانب القلعة شارعًا ضيقًا مليئًا بالبيوت الصغيرة المتلاصقة اطلق عليه شارع الكيميائيين وجمع فيه كل من يعملون في هذا المجال، ولكن دون جدوى. ما زال هذا الشارع باقيًا، متلاصق البيوت، هجره الكيميائيون، وتحولت البيوت الصغيرة إلى محلات لبيع الهدايا الصغيرة. ولكن شهرة الشارع الحقيقية جاءت عندما سكن في أحد هذه البيوت الأديب التشيكي الشهير فرانز كافكا، وبالتحديد في البيت رقم ٢٢، وفيه كتب روايته الشهيرة «القلعة».

- فيلا «برترامكا» التي تحولت إلى متحف يضم النوتة الموسيقية للموسيقار الشهير موزار، والبيانو الذي كان يؤلف عليه ورسائله ولوحاته وتمثالاً نصفيًا له. قصد موزار براغ هربًا من مؤمرات البلاط في فيينا وتدافع الحسّاد ضد موهبته. وفي آخر زيارة له لبراغ بناء على دعوة الملك ليوبولد الثاني كي يقدم له أوبرا خاصة بمناسبة تتويجه، أقام في فيلا برترامكا التي كانت تملكها المغنية جوزفينا وزوجها. ومعروف عن البراغيين انهم يكنون اعجابًا كبيرًا بأعمال هذا الموسيقار (من «لو روبير»، ط ١٩٧٤، ج ٣، ص ٧٨٧؛ ومجلة «العربي»، العدد ٤٠٦، ايلول ١٩٩٢، ص ٣٦-٥٥).

* **برنو Brno**: في الألمانية Brunn. مدينة تشيكية. عند ملتقى نهري سفيتافا وسفاتكا. قاعدة مقاطعة مورافيا الجنوبية. ثاني مدينة (بعد العاصمة براغ) في تشيكيا. تعد نحو نصف مليون نسمة. كرسي أسقفي. جامعة. معهد عال للميكانيك. ملتقى مواصلات برية ونهرية. كنائس قوطية (بعضها يعود إلى القرن الرابع عشر). أهم متحف لتاريخ وآثار مورافيا. على أعلى منطقة فيها، تقوم قلعة سبيلبرغ. صناعاتها التقليدية كانت مخصصة للجيش النمساوي-الهنغاري. نحو ٦٠٪ من يدها العاملة تعمل في صناعاتها الميكانيكية (آلات وتجهيزات مخصصة للنقل النهري)، و٢٥٪ في صناعة الاقمشة. وهناك صناعات كيميائية وزجاجية، وصناعة البورسلين. تعرف المدينة معرضًا صناعيًا دوليًا كل سنة. استعمل حكام مورافيا القلعة مكانًا لإقامتهم (١٣٤٩-١٤١١)، واستعملها النمساويون سجنًا (١٧٤٠-١٨٥٥). دارت معركة أوسترليتز (١٨٠٥) في ضواحي برنو.

* **بريروف Prerov**: مدينة تشيكية، في مورافيا الشمالية، وجنوب شرقي مدينة أولوموك. نحو ٤٥ ألف نسمة. ملتقى مواصلات نهرية. قصر يعود إلى القرن السادس عشر. صناعات ميكانيكية (آلات زراعية) وكيميائية.

* **بلزن Plzen**: في الألمانية Pilsen. مدينة تشيكية، عند ملتقى الانهار الاربعة: أوسلافا، أوهلافا، رادبوزا ومزي، التي تجتمع لتشكل نهر برونكا. قاعدة مقاطعة بوهيميا الغربية. نحو ٢٠٠ ألف نسمة. ملتقى مواصلات برية (طرق باتجاه فيينا ولايبزغ). آثار عديدة: كنيسة سان برتلمي (١٤٤٤)، فندق المدينة (القرن السادس عشر) ومتاحف. أصبحت بلزن مركزًا صناعيًا مهمًا في القرن التاسع عشر، عقب إقامة مصانع «سكودا» التي كانت مختصة حينذاك في انتاج الاسلحة والمعدات المستعملة في النقل البحري. أصبحت

هذه المصانع تدعى «مصانع لينين» بعد الحرب العالمية الثانية، وأخذت تنتج الآلات الكهربائية والميكانيكية. وبلزن تنتج نحو ٨٠٪ من مجموع الانتاج المحلي من الجعة.

كانت بلزن إحدى القواعد الأساسية للكثلكة طيلة الحروب الهسية (١٤٢٢-١٤٣١). في الحرب العالمية الثانية، قصف الحلفاء مصانع سكودا ليمنعوا الألمان من استعمالها.

* **بوهيميا Bohême**: في التشيكية Cesky مقاطعة تشكل الجزء الغربي من تشيكيا. مساحتها ٥٢ ألف و٧٦٦ كلم م. عدد سكانها نحو ٧ ملايين نسمة. تقسم إداريًا إلى خمس مناطق. مأهولة منذ القرن الخامس ق.م. من الصلطيين، وخاصة منهم قبائل البوين (ومنهم إسم بوهيميا)، ثم الماركوميين (جرمان غربيين)، ثم السلاف التشيكيين... (راجع النبذة التاريخية). هي المنطقة الأغنى زراعيًا وصناعيًا في تشيكيا.

* **تشيكي بيدوفيس Ceské Budejovice** مدينة تشيكية، عند ملتقى نهر فلتافا ونهر مولس. قاعدة مقاطعة بوهيميا الجنوبية. نحو ١٠٠ ألف نسمة. كرسي أسقفي. ملتقى مواصلات نهرية وبرية. في وسط المدينة سوق شهير بالقناطر المحيطة به. مبان قديمة. صناعات ميكانيكية. أشغال يدوية للأقلام والأساور والبورسلين.

* **غوتوالدوف Gottwaldov**: مدينة تشيكية، في مورافيا الجنوبية على نهر درفنيس. نحو ٨٥ ألف نسمة. شهيرة بمتاحفها. أهم صناعاتها صناعة الأحذية (أسسها ت.باتا). وبعدها الصناعات الميكانيكية (قطع غيار السيارات) والكيميائية (كاوتشوك، بلاستيك)، والأقمشة. وفيها ستوديوهات للصناعة السينمائية.

* **كارلوفي فاري Karlovy Vary**: في الألمانية Karlsbad. مدينة تشيكية، في بوهيميا الغربية، عند ملتقى نهر أوهر ونهر تيبلا. نحو ٦٣ ألف نسمة. كاتدرائية (١٧٦٣). محطة لقياس المناخ والطقس بنيت منذ القرن الرابع عشر. صناعة البورسلين والكريستال. صناعات جلدية.

* **ليديسيا Lidice**: قرية تشيكية في بوهيميا الوسطى وغربي العاصمة براغ. على أثر اغتيال هايدريك، الحاكم النازي على بوهيميا-مورافيا (تشيكيا)، في ربيع ١٩٤٢ على يد عناصر من المقاومة التشيكية في براغ، استهدف النازيون قرية ليديسيا ثأرًا لاغتياله، فأعدموا جميع فتيانها ورجالها، ونقلوا نساءها إلى رافنسبورغ، وشتتوا أطفالها في عدد من دور الايتام، ودمروا القرية وأحرقوها (١٠ حزيران ١٩٤٢). بعد الحرب، أعاد التشيكيون بناء ليديسيا الحديثة، على بقعة تقع شمالي القرية القديمة.

* **مورافيا Moravie**: في التشيكية موراڤا Morava. منطقة في وسط تشيكيا. مساحتها ٢٦ ألف و٩٥ كلم م. عدد سكانها نحو ٤ ملايين نسمة. مقسمة إداريًا إلى مقاطعتين. أهم مدنها برنو Brno، غوتوالدوف، كارفينا، أولوموك، أوبافا، أوستراڤا، بريروف. غنية بمناطقها الزراعية، وبصناعاتها المتنوعة.

القسم التشيكي من سيليزيا يقع في شمالي مورافيا. بالنسبة إلى تاريخها، راجع النبذة التاريخية.

* **هراديك كرالوفي Hradec Kralove**: في الألمانية Koniggratz. مدينة تشيكية، عند ملتقى نهر إلب ونهر أورليس. قاعدة مقاطعة بوهيميا الشرقية. نحو ١٠٠ ألف نسمة. ملتقى مواصلات نهرية وبرية. كرسي أسقفي. كاتدرائية قوطية باسم الروح القدس (١٣٠٧)، وكنيسة السيدة (١٦٥٤-١٦٦٦). مركز تجاري وصناعي: الصناعات الغذائية (سكريات ومشروبات روحية) منشآت ميكانيكية (آلات زراعية)، صناعة أقمشة، صناعة يدوية للآلات الموسيقية.

زعماء ورجال دولة

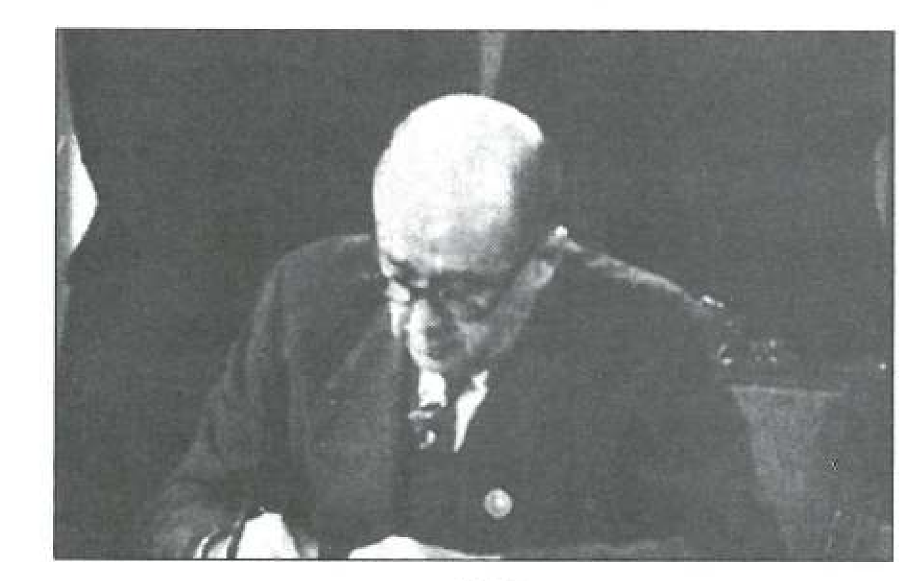
* **بافل، جوزف Pavel,J.** (١٩٠٨-١٩٧٣): شيوعي تشيكوسلوفاكي وأحد كبار الاصلاحيين الذين حضروا الاجواء امام ربيع براغ ثم امام الحركة الاصلاحية في السبعينات. انتسب إلى الحزب الشيوعي في ١٩٢٩. درّس في أكاديمية لينين في موسكو. قاد بعض الألوية الأممية التي شكلت لمساندة الجمهوريين الاسبان. عينه سلانسكي من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٧ أمين سر منظمة اللجان الاقليمية للحزب في أوستي، ثم في بلسن، وأصبح قائدًا للميليشيات الشعبية. قائد الشرطة ونائب وزير الداخلية (١٩٤٩)، حيث عارض وجود جهاز مراقبة سوفياتي مواز في الشرطة. نُعت وأنصاره بـ«الجواسيس» وبـ«عملاء الغرب» .وحكم عليه، في شباط ١٩٥١، بالسجن ٢٥ سنة وأطلق سراحه في ١٩٥٥.

يعتبر بافل أحد رواد ربيع براغ. ففي خريف ١٩٦٧، شكل قدامى الحزب مجلس قيادة «الليبراليين الاصلاحيين» في اجتماعهم الذي عقدوه في معهد التاريخ التابع للحزب الشيوعي. في هذه الاثناء أحس نوفوتني بان عزله أصبح قريبًا فاستقدم إلى براغ ألوية مدرعة واستدعى الاحتياطيين إلى العاصمة بمساعدة رئيس شعبة «الدولة والادارة» في اللجنة المركزية، كما عمد للاتصال ببعض جنرالات الجيش للقضاء على المجموعات الجديدة في الحزب قبل ان يستفحل أمرها. ولكن جماعة الكسندر دوبتشيك تنبهت للأمر، وعمدت إلى تطهير الحزب من العناصر الموالية لنوفوتني، ولعب بافل دورًا مهمًا في ذلك.

في ٨ نيسان ١٩٦٨، دخل بافل في حكومة تشرنيك كوزير للداخلية، فحرد هذه الوزارة من حق الاشراف على الرقابة وعلى البوليس السياسي، ونشر مذكراته عن سنوات السجن التي تعتبر اتهامًا حقيقيًا للمارسات السياسية في الخمسينات. سمح بافل لواضعي «بيان الألفي كلمة» باصدار بيانهم، فأثار عليه نقمة المحافظين (النوفوتنيين) والصحافة السوفياتية. في اليوم الاول لغزو البلاد (آب ١٩٦٨) وضع بافل رجال وزارته في تصرف المسؤولين المنتخبين من الحزب والصحافيين وقادة النقابات. وفي ٢٢ آب ١٩٦٨، انتخبه المؤتمر الرابع عشر للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي عضوًا في اللجنة المركزية، لكنه أجبر على الاستقالة في ٣ ايلول ١٩٦٨ بموجب الالتزامات التي وقعها دوبتشيك في موسكو. طرد من الحزب في ١٩٧٠.

* **بينيس، إدوار Benes,E.** (١٨٨٤-١٩٤٨): رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا الأسبق. تلميذ مازاريك (أول رئيس للجمهورية) وأحد أعوانه. وزير الخارجية منذ ١٩١٨ وحتى وفاة مازاريك في ١٩٣٥ عندما انتخب خلفًا له. استقال اثر اتفاقية ميونيخ في ١٩٣٨. ترأس الحكومة التشيكوسلوفاكية في المنفى أثناء الحرب العالمية الثانية. حرص علي حسن العلاقات مع الاتحاد السوفياتي وعقد اتفاقًا مع الشيوعيين المحليين بزعامة غوتوالد (نيسان ١٩٤٥). أعيد انتخابه رئيسًا للجمهورية في ١٩٤٦. أدّت معارضته الدستور المقترح إلى الانقلاب الشيوعي في شباط ١٩٤٨، واضطر إلى الاستقالة في ايار ١٩٤٨.

* **دوبتشيك، ألكسندر Dubcek,A.** (١٩٢١-١٩٩٢): السكرتير الاول السابق للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، وزعيم سياسي تشيكوسلوفاكي، خارج إطار الحزب، ذلك ان اسمه ارتبط ارتباطًا وثيقًا بحركة «ربيع براغ» التي التفت حولها أكثر القطاعات الشعبية. ثم عاد وبرز كأحد ألمع قياديي الحركة الاصلاحية من اواسط السبعينات حتى وفاته.



يان مازاريك.



لودفيغ سفوبودا.



الكسندر دوبتشيك.

رحل مع ابيه (الذي كان شيوعيًا) منذ الصغر إلى الاتحاد السوفياتي، و لم يعد لبلاده إلا في ١٩٣٨، وانتسب للحزب الشيوعي في ١٩٣٩، وشارك في مقاومة الاحتلال الألماني ابان الحرب العالمية الثانية، وجرح أكثر من مرة. تفرغ لشؤون الحزب في ١٩٤٩، وتلقى تدريبًا في المدرسة الحزبية العليا في موسكو (١٩٥٥-١٩٥٨)، واخذ يتقدم بسرعة في صفوف الحزب ليصبح، في ١٩٦٣، السكرتير الاول للحزب في سلوفاكيا (وهو سلوفاكي)، وعضو هيئة رئاسة الحزب في تشيكوسلوفاكيا، فالسكرتير الاول للحزب في مطلع ١٩٦٨. أشرف على إدخال إصلاحات ديمقراطية تحت شعار «إشتراكية ذات وجه انساني». واجه انتقادات سوفياتية (بسبب دوره الأساسي في «ربيع براغ») واضطر إلى الاستقالة في نيسان ١٩٦٩ ليحل محله غوستاف هوساك. وبعد شهور عين دوبتشيك سفيرًا في أنقرة قبل ان يطرد من الحزب في ٢٦ حزيران ١٩٧٠. فعاش معزولاً في الظل يحلم باليوم الذي يستعيد فيه ربيع براغ مساره. وقد حلّ ذلك اليوم بعد أكثر من عقدين من الزمن، وكان له دوره في الحركة الاصلاحية المتجددة التي شهد انتصارها الديمقراطي من دون ان تؤلمه مشاهدة تمزق الدولة التشيكوسلوفاكية.

*** زابوتوكي، أنطونن .Zapotocky,A**

(١٨٨٤-١٩٥٧): مفكر وزعيم عمالي تشيكي. ولد في منطقة كلادنو الصناعية، وهو ابن أحد مؤسسي الاشتراكية الديمقراطية التشيكية، والتحق بالحركة العمالية منذ صغره. السكرتير الاقليمي للحزب الاشتراكي الديمقراطي وللنقابات في كلادنو (١٩٠٧). ابتداء من ١٩١٩، اخذ يقود اليسار الماركسي داخل الحزب. عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في اول مؤتمر تأسيسي له (١٩٢١). ثم سكرتير اللجنة المركزية (١٩٢٢-١٩٢٩). انتخب نائبًا في ١٩٢٥، ونجاحه هذا عائد إلى شعبيته التي كانت تتخطى إطار الحزب. سكرتير النقابات التشيكية الحمراء بعد ١٩٢٩. اعتقل اثناء محاولته الهرب في ١١ نيسان ١٩٣٩ ونفي ولم يعد إلى البلاد إلا في ايار ١٩٤٥. عمل على تنظيم النقابات، وقد أدت التعبئة النقابية وعملية تسليح الميليشيات العمالية إلى احباط عزيمة الرد لدى أعداء الشيوعية في حركة شباط ١٩٤٨ التي أوصلت الشيوعيين إلى السلطة. نائب رئيس الوزراء، ثم رئيس الوزراء منذ حزيران ١٩٤٨. رئيس الجمهورية إثر وفاة كليمنت غوتوالد في آذار ١٩٥٣. توفي في تشرين الثاني ١٩٥٧ وهو لا يزال يمارس مهامه الرئاسية وقبل ان يباشر عملية ازالة الطابع الستاليني عن البلاد.

*** سفوبودا، لودفيغ .Svoboda,L**

(١٨٩٥-١٩٧٩): عسكري ورجل دولة تشيكوسلوفاكي. لجأ إلى الاتحاد السوفياتي في ١٩٣٩، حيث ساهم في تكوين الجيش التشيكوسلوفاكي. بعد الحرب، تولى وزارة الدفاع. انضم إلى الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ١٩٤٨. وفي ١٩٥٠ استقال من وزارة الدفاع وعمل في مؤسسة دراسة التاريخ العسكري، ونشط في جمعية الصداقة التشيكوسلوفاكية-السوفياتية. منح لقب «بطل الجمهورية» من حكومة بلاده، و«بطل الاتحاد السوفياتي» من الروس في ١٩٦٥. رئيس الأكاديمية الحربية التشيكوسلوفاكية من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٨. وعقب احداث «ربيع براغ» اقترح الكسندر دوبتشيك ترشيح سفوبودا لرئاسة الجمهورية لإرضاء الاتحاد السوفياتي وتبديد مخاوفه. وبالفعل، انتخب سفوبودا لهذا المنصب في آذار ١٩٦٨. ولدى غزو جيوش حلف وارسو لتشيكوسلوفاكيا (صيف ١٩٦٨) كان سفوبودا

من ضمن الشخصيات القيادية التي اقتيدت إلى موسكو للتوقيع على اتفاقية تقضي بوجود القوات السوفياتية في الاراضي التشيكوسلوفاكية، إلا انه رفض التوقيع على مثل هذه الاتفاقية قبل الافراج عنه وعن رفاقه. أعيد انتخابه في ١٩٧١ رئيسًا للدولة رغم كبر سنه. اقيل في ٢٩ ايار ١٩٧٥ من منصبه، وعين مكانه غوستاف هوساك.

*** سلانسكي، رودولف «سالزمان» Slansky,R.S.** (١٩٠١-١٩٥٢): زعيم شيوعي تشيكوسلوفاكي. عضو في الحزب منذ تأسيسه، وصحافي. ترأس «الشبيبة الشيوعية». وعلى الرغم من تأييده المستمر لموسكو فقد طاله التطهير في محاكمات ١٩٤٩-١٩٥٤ الشهيرة وأعدم شنقًا في ١٩٥٢ (راجع «محاكمات براغ» في معالم تاريخية).

عضو اللجنة المركزية، ورئيس شعبة التنظيم في الأمانة العامة للحزب. نائب في ١٩٣٥. أرسل بعد مؤتمر ميونيخ (١٩٣٨) إلى موسكو حيث نسق نشاطات الهجرة التشيكوسلوفاكية (الاتصال والقتال)، ما أدّى إلى ان يتبوّأ منصب رئاسة الاركان لجبهة أوكرانيا وإلى قيادة الانتفاضة الوطنية السلوفاكية.

أمين عام للحزب في ١٩٤٥، في حين أصبح غوتوالد رئيسًا للحزب والدولة. فعرف عن سلانسكي صلابته في فرض خط سياسي غير واثق بالحلفاء غير الشيوعيين ومناهض لكل نظام غير شيوعي. في ١٩٤٧، مثل الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في مؤتمر تأسيس الكومنفورم حيث عاهد على ازالة الرجعية في صفوف الجبهة الوطنية التي كانت ما تزال حاكمة في براغ. وهذا ما تمّ بالفعل بعد ذلك بشهور قليلة، أي في شباط ١٩٤٨ حيث لعب دورًا حاسمًا في تنفيذ ما وعد به. إذ عبّأ الحزب ضد الوزراء التابعين للتشكيلات السياسية الأخرى، وحرّك رئاسة الاركان السياسية والتنظيمية السرية للجنة المركزية (مجموعات الخمسة) وقاد لجنة العمل المركزية للجبهة الوطنية مع انه لم يكن سوى نائب رئيس لها.

كان سلانسكي وراء التطهيرات التي طالت العديدين من الحزب (١٩٤٨)، ثم شرع، بصفته رئيسًا للجنة التفتيش في الحزب، يلاحق كل من يشتبه به بأنه مناصر لتيتو (إثر القطيعة التي بدأت بين الزعيم اليوغوسلافي، تيتو، والاتحاد السوفياتي) أو كان من الوطنيين السلوفاك. واستطاع، بالتعاون مع ٢٦ مستشارًا سوفياتيًا جاؤا خصيصًا من موسكو وبودابست، ان يؤسّس بنية متوازية ذات طابع بوليسي محض بمواجهة اعضاء الحزب المنتخبين والدولة.

«في كانون الثاني ١٩٥١، أشار قادة المعسكر الاشتراكي في اجتماع لهم في موسكو إلى ان تشيكوسلوفاكيا هي «العضو الضعيف» داخل كتلة البلدان الديمقراطية الشعبية، فكان على سلانسكي ان يجد وبسرعة متهمين في صفوف الذين يشكلون خطرًا من حيث نفوذهم الشخصي، أو انشقاقاتهم القديمة العهد واتصالاتهم مع مجموعات من داخل الحزب أو من خارجه. وقد استطاع سلانسكي ان يفضح أمر وزير الشؤون الخارجية كلمنتيس، ولكن لسوء حظه لم يكن كلمنتيس ورفاقه يحتلون مكانة مرموقة في التسلسل الحزبي للرتب، بحيث يستطيع سلانسكي ان يؤكد فكرة التآمر بين رؤساء الحزب، حتى ان المحققين الذين اصبح لهم نفوذهم، بدأوا في آذار ١٩٥١، بجمع اتهامات المتهمين انفسهم وبالأخص «لوبل» ضد سلانسكي نفسه. وفي شهر تموز ١٩٥١، استطاع اجتماع خاص للمكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي ان يقنع الرئيس غوتوالد بأن العدو هو سلانسكي نفسه. فعزل سلانسكي من منصبه في الحزب وعين نائبًا لرئيس الوزراء. ولكن في تشرين الثاني ١٩٥١، ألحّ ستالين وميكويان اللذان أسرعا إلى براغ على

ضرورة اكتشاف النشاطات الصهيونية المدبرة من قبل سلانسكي. هذا الحدث الجديد وضع انصار سلانسكي في نفس قفص الاتهام مع أتباع كلمنتيس، ذلك لأن ١١ قائدًا من قادة «مركز التآمر ضد الدولة» الذي يديره سلانسكي هم من أصل يهودي، وسرعان ما سجن سلانسكي لمدة سنة وحكم بالاعدام على ١٠ من شركائه في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢، ثم أعدم هو بعدهم بستة ايام.

أدّى التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرض له سلانسكي إلى اعترافه، بعد محاولته الانتحار، «بجرائمه» (التآمر من اجل اعادة الرأسمالية-خيانة عظمى-عمالة للخارج- تخريب المخطط) ولم يطالب باستئناف الحكم.

كان نوفوتني المستفيد الأكبر من سقوط سلانسكي. وبقي نوفوتني طويلاً يقاوم سياسة «إزالة الستالينية» ويرفض اعادة فتح ملفات محاكمات ١٩٤٩-١٩٥٤. لكنه اضطر اخيرًا، في آب ١٩٦٣، إلى اعادة الاعتبار إلى سلانسكي على الصعيد القضائي-المدني فقط وأبقى على أحكام «جرائمه» السياسية. ويعود الفضل إلى «ربيع براغ» في تبرئة سلانسكي تبرئة كاملة وإلى اعادة اعتباره عضوًا في الحزب.

وكمخلص لموسكو في الاتجاهات كافة التي تبناها والاختيارات التي حدّدها، بقي سلانسكي رمزًا لآلة تخطت الحزب والقانون وتجاوزتهما حتى في اثناء منصبه في وزارتي الداخلية والعدل. وهذه الآلة التي ابتدعها والتي قضت على ٢٠٪ من اعضاء الحزب، طالته هو الآخر بدوره وقضت عليه» (من «موسوعة السياسة»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط١، ١٩٨٣، ج ٣، ص ٢١٢-٢١٣).

*** سمركوفسكي، جوزف Smorkovsky,J.** (١٩١١-١٩٧٤): سياسي شيوعي تشيكوسلوفاكي، وأحد زعماء ربيع براغ (١٩٦٨). ولد لأب فلاح، ونشأ خبّازًا. انتسب إلى الحزب في ١٩٣٠. أمين سر الشبيبة الشيوعية حتى ١٩٣٧، ومن ثم أمين سر اللجنة الاقليمية للحزب في مدينة برنو. استمر، مقاومًا، داخل البلاد اثناء الاحتلال الألماني. قاد «انتفاضة براغ» في ايار ١٩٤٥ بالرغم من عدم موافقة الاتحاد السوفياتي عليها. واثناء الانتفاضة رفض طلب الجنرال الاميركي باتون، وتشرشل، بدخول المصفحات الاميركية إلى براغ.

لعب دورًا مهمًا في استئثار الحزب الشيوعي بالسلطة (١٩٤٨). ابعده الستالينيون عن مسؤولياته القيادية وسلموه وظائف حكومية ثانوية. اعتقل في نيسان ١٩٥١، وحكم عليه بالسجن المؤبد بتهمة «عميل ومخرّب لمزارع الدولة». في ١٩٥٥، أفرج عنه وعين عاملاً في الاحراج، ثم رئيسًا لتعاونية زراعية. وفي ١٩٦٣، أعيد إليه اعتباره، وقُبل من جديد عضوًا في الحزب. وفي ١٩٦٦، عاد إلى اللجنة المركزية، واصبح وزيرًا للمياه والغابات (١٩٦٧-١٩٦٨)، ومثل الجناح الليبرالي في الحزب. وقّع مكرهًا اتفاقات موسكو بعد دخول قوات حلف وارسو. وفي كانون الثاني ١٩٦٩، أبعد عن رئاسة الجمعية الفدرالية الجديدة بالرغم من الحملات التي نظمتها النقابات والطلبة والرأي العام تأييدًا له. وابعد عن الحزب في ١٩٧٠.

*** شرنيك، أولدريخ Cernik,O.** (١٩٢١-): أحد أبرز وجوه «ربيع براغ»، ورئيس الحكومة إبان هذه الازمة. ابن عائلة عمالية، وعامل معادن من ١٩٣٧ إلى ١٩٤٩. دخل في الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ١٩٤٥، وتدرج في صفوفه إلى ان أصبح عضوًا في سكرتارية اللجنة المركزية (١٩٥٦)، ثم عضوًا في اللجنة (١٩٥٨). اظهر موهبة في تنظيم الاقتصاد،

فعين وزيراً للطاقة والبترول. نائب رئيس الوزراء ورئيس لجنة التخطيط (١٩٦٣). في ١٩٦٧-١٩٦٨، أيّد مطالب السلوفاكيين، وخلف نوفوتني في السكرتارية الاولى للحزب، وبما انه كان من الافضل، تكتيكيًا، إبراز وجه سلوفاكي فتخلى شرتيك لصالح دوبتشيك. رئيس الوزراء (آذار ١٩٦٨)، ومن هذا المنصب حاور بايجابية الليبراليين، لكنه عارض «بيان الألفي كلمة» الذي اصدره مثقفون وفنانون ومعارضون، بغية تلطيف الاجواء، ورفض اتخاذ إجراءات بحق الفاعلين. بعد اجتياح السوفيات (وحلف وارسو)، في صيف ١٩٦٨، نقل مكبل اليدين مع دوبتشيك ونصف المجلس الاعلى إلى الاتحاد السوفياتي، وبرهن عن شجاعة كبرى ولم يتخل عن كل مواقفه، وتمتع بشعبية كبرى، ورفض إدانة النقابات والشباب كما فعل هوساك. أبعد من المجلس الاعلى ومن الحكومة في نيسان ١٩٦٩.

*** غوتوالد، كليمنت Gottwald,K.** (١٨٩٦-١٩٥٣): من مؤسسي الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي في ١٩٢١، وأمينه العام (١٩٢٧)، وممثله لدى الكومنترن. رحل إلى موسكو بعد اتفاقية ميونيخ (١٩٣٨). وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبح نائبًا لرئيس الحكومة الائتلافية، ثم رئيسًا للوزراء (١٩٤٦). وبعد عامين، أصبح رئيسًا للجمهورية حتى وفاته.

*** كلمنتيس، فلاديمير Clementis,V.** (١٩٠٢-١٩٥٢): شيوعي وسياسي تشيكوسلوفاكي. نائب عن الحزب الشيوعي في ١٩٣٥. فصل من الحزب في ١٩٣٩ بسبب انتقاده الحلف الألماني-السوفياتي (اوائل الحرب العالمية الثانية). بعد الحرب، أمين عام وزارة الخارجية ومستشار الوزير يان (جان) مازاريك. وبعد انتحار هذا الأخير خلفه كلمنتيس على رأس الدبلوماسية التشيكوسلوفاكية. نحي من منصبه (١٩٥٠). اعتقل في ١٩٥٢ بتهمة «التآمر مع الامبريالية» وأعدم شنقًا. في مطلع ١٩٦٤، حاولت اللجنة المركزية للحزب تبرئة كلمنتيس ورفاقه بأن حمّلت قيادة الحزب الشيوعي السلوفاكي بكامل اعضائها مسؤولية الاخطاء التي حوكم بموجبها كلمنتيس وجماعته.

*** لندن، أرثور London,A.** (١٩١٥-١٩٨٦): سياسي وعضو سابق في الحزب الشيوعي التشيكي، من اصل يهودي ومن عائلة فقيرة. انتسب إلى منظمة الشبيبة الشيوعية وهو لم يتجاوز ١٤ سنة من عمره. بعد سنوات طوال من العمل الحزبي في فرنسا وألمانيا عاد إلى بلاده حيث عين في ١٩٤٩ نائب وزير للشؤون الخارجية. وفي أثناء قطع العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والزعيم اليوغوسلافي تيتو، شنت حملة في الدول الشرقية ضد الشيوعيين الذين عاشوا في الغرب والذين ارتبطوا بعلاقات طيبة مع اليوغوسلافيين، كذلك الذين شاركوا في الحرب الاهلية الاسبانية. وارثر لندن كان من الذين اعتقلوا وحوكموا بتهمة «العمل لصالح الصهيونية العالمية»، وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. وبعد وفاة ستالين، أطلق سراحه. في ١٩٦٣، قصد فرنسا واقام فيها واصدر كتاب «الاعتراف» (l'Aveu) الذي اعتبرته تشيكوسلوفاكيا معاديًا لها فجردت لندن من الجنسية التشيكوسلوفاكية. في ١٩٧٢، حصل على الجنسية الفرنسية.

*** مازاريك، توماس Masaryk,T.** (١٨٥٠-١٩٣٧): راجع النبذة التاريخية.

*** مازاريك، يان Masaryk,Y.** : سياسي ورجل دولة تشيكوسلوفاكي. ابن توماس مازاريك اول رئيس للجمهورية التشيكوسلوفاكية. وزير الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية وواحدًا من أنشط وزراء الخارجية في دول وسط اوروبا. انتحر (وثمة شبهات ما تزال تدور حول حادثة انتحاره) برمي نفسه من شباك مكتبه في براغ بعد اسابيع قليلة من استفراد الشيوعيين بالسلطة في شباط ١٩٤٨، والاجواء العامة كانت اجواء فوران سياسي داخلي، وعدم تمكن تشيكوسلوفاكيا من المشاركة في مؤتمر باريس للحصول على حصتها من مساعدات خطة مارشال، والوضع الاقتصادي الذي كان وصل بالبلد إلى ذروة الكارثة حيث ان حصاد الحبوب كان مزريًا. وكان مازاريك وزير الخارجية في الحكومة الائتلافية التي ضمت ١٢ وزيرًا شيوعيًا ومثلهم من غير الشيوعيين، وكان قد سعى بكل جهد لدى السوفيات لكي يسمحوا لبلاده بالمشاركة في مؤتمر باريس. لكن هؤلاء رفضوا بكل اصرار في الوقت الذي رفض فيه الاميركيون من ناحيتهم تقديم أي عون لتشيكوسلوفاكيا يقيها النتائج التي سوف تترتب على كارثتها الاقتصادية. وهكذا وجدت تشيكوسلوفاكيا نفسها محرومة من أي عون، ما أثار الشقاق في صفوف الحكومة بين الوزراء الشيوعيين وزملائهم (ليبراليين ١٠ وزراء، اشتراكيين ديمقراطيين ٢ من بينهم مازاريك). وهكذا لخوف الشيوعيين من ان يؤدي الوضع إلى اتجاه البلد نهائيًا نحو الغرب، ولخوفهم من ان تزداد حدة المطالب القومية السلوفاكية، صلّبوا موقفهم وراحوا يضغطون على الرئيس إدوار بينيس لكي يؤلف حكومة عمالية تخلف حكومة الاتحاد الوطني. فاستجاب بينيس للضغط وقبل استقالة الوزراء المعتدلين الجماعية. امام هذا التطور، نظم المعادون للشيوعية صفوفهم وراحوا يتظاهرون في الشوارع، لكن الشرطة قمعتهم. في ٢٥ شباط، شكل الزعيم الشيوعي كليمنت غوتوالد حكومة ذات أغلبية عمالية أبقى فيها على وزيرين اشتراكيين منهما مازاريك الذي ظل محتفظًا بوزارة

الخارجية. بيد ان تطور الاحداث سرعان ما اتخذ مجرى خطيرًا حين اكتشف الرئيس بينيس انه قد خدع، فاعتكف في منزله وخلت الساحة امام غوتوالد الذي انهمك في تطهير مؤسسات الدولة كافة من العناصر غير الشيوعية، وشكل لجنة تطهيرية برئاسة رودولف سلانسكي الأمين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي. وفي حمأة ذلك التطهير الذي طال ألوف الاشخاص حدث لوزير العدل بروكوب درتيا ان «انتحر» بالسقوط من نافذة بيته والموت لتوه. وبعد ذلك بايام «انتحر» مازاريك بالطريقة نفسها (٩ آذار ١٩٤٨) في الوقت الذي أعلن غوتوالد ان الحكومة باتت في طريقها لتبديل الدستور وهكذا استتبت السلطة للشيوعيين عبر انقلاب غريب ومتدرج كان يان مازاريك واحدًا من أبرز ضحاياه.

*** هاشا، إميل** (١٨٧٢-١٩٤٥): رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا. درس القانون واشتغل بالقضاء وتدرج في مناصبه حتى تولى رئاسة المحكمة العليا ما بين ١٩٢٥ و١٩٣٨، ثم اختير قاضيًا في محكمة العدل الدولية في لاهاي. انتخب رئيسًا للجمهورية خلفًا للرئيس إدوار بينيس الذي استقال إثر توقيع اتفاقية ميونيخ. برز اسمه في ١٩٣٩ بعد غزو القوات الألمانية وإجراء مفاوضات مع هتلر في برلين، وبمقتضاها وضعت مورافيا وبوهيميا تحت الحماية الألمانية ونصب هاشا رئيسًا عليها. ألقي القبض عليه بعد انسحاب الألمان. توفي في سجنه.

*** هافل، فاكلاف Havel,V.** (١٩٣٥-): رئيس الجمهورية التشيكية الحالي (أي ابتداءًا من ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٣)، وكان انتخب في ١٩٨٩ رئيسًا للجمهورية التشيكوسلوفاكية. ولد في مدينة براغ. درس الدراما وتخرج في كلية الآداب وكان مراسلاً لعدة صحف. لمع اسمه في

«مجموعة ٧٧». دخل السجن أكثر من مرة بسبب نشاطاته السياسية. حاز على جوائز أدبية كبيرة نتيجة لأعماله الأدبية. من أهم كتبه «حفلة الحديقة» ١٩٦٣، «المذكرة» ١٩٦٥، «الصعوبة المتزايدة للتركيز» ١٩٦٨، «المتآمرون» ١٩٧١، «أوبرا الشحاذين» ١٩٧٢، «منتجع الجبل» ١٩٧٤، «إغراء ورسائل لأولغا» ١٩٨٩ (راجع النبذة التاريخية، و«شرعة ٧٧» و«الثورة المخملية» في معالم تاريخية).

*** هاينلاين، كونراد Heinlein,K.**

(١٨٩٨-١٩٤٥): زعيم السوديت الألمان في تشيكوسلوفاكيا. اشترك في الحرب العالمية الاولى في الجيش النمساوي. قاد في ١٩٢٣ حركة الشباب الألماني في اقليم السوديت التي كانت في الاصل حركة رياضية ثم تحولت في ١٩٣٣ إلى حركة سياسية موازرة للحكم النازي في ألمانيا. في ١٩٣٥ حصل حزبه على الأغلبية في الانتخابات. قاد حركة عصيان ضد الحكومة فحكمت عليه السلطات التشيكوسلوفاكية بالاعدام فهرب إلى ألمانيا. وبعد احتلال ألمانيا لتشيكوسلوفاكيا عين مفوضًا لأقليم السوديت ثم حاكمًا إداريًا لإقليم بوهيميا (١٩٣٩-١٩٤٥). اعتقله الحلفاء لتقديمه إلى المحاكمة، إلا انه توفي منتحرًا (راجع «السوديت» في معالم تاريخية).

*** هوساك، غوستاف Husak,G.**

(١٩١٣-١٩٩١): زعيم وسياسي شيوعي تشيكوسلوفاكي. انضم إلى الحزب الشيوعي السلوفاكي في اوائل الثلاثينات ثم أصبح محاميًا ومدافعًا عن حقوق السلوفاك. اشترك في حركة المقاومة في الحرب العالمية الثانية. عضو في اللجنة المركزية للحزب (١٩٤٥) وسجن بتهمة «انحرافات بورجوازية وطنية» (١٩٥٤-١٩٦٠). وبعد اطلاق سراحه دعم دوبتشيك وإصلاحاته وأصبح نائبًا لرئيس الوزراء (١٩٦٨-١٩٦٩) وبعد غزو حلف وارسو للبلاد، عين في اللجنة التنفيذية لرئاسة اللجنة المركزية للحزب ثم قائدًا عامًا لميليشيا الشعب. حلّ محل دوبتشيك أمينا أول للحزب في نيسان ١٩٦٩.

وفي ايار ١٩٧٥ عين رئيسًا للجمهورية (راجع النبذة التاريخية).

Encyclopédie Historique et Géographique

Continents, Régions, Pays, Nations,
Villes, Sujets, Signes et Monuments

Tome VI

PAR

Massoud Khawand

تمّ طبع الجزء السادس

في نيسان ١٩٩٦

وتليه الأجزاء الأخرى تباعًا

Ed. Avril 1996

مسعود الخوند

القارات . المناطق . الدول . البلدان . المدن

الموسوعة التاريخية الجغرافية

الجزء السادس

معالم . وثائق . موضوعات . زعماء

بولندا – تشيكيا